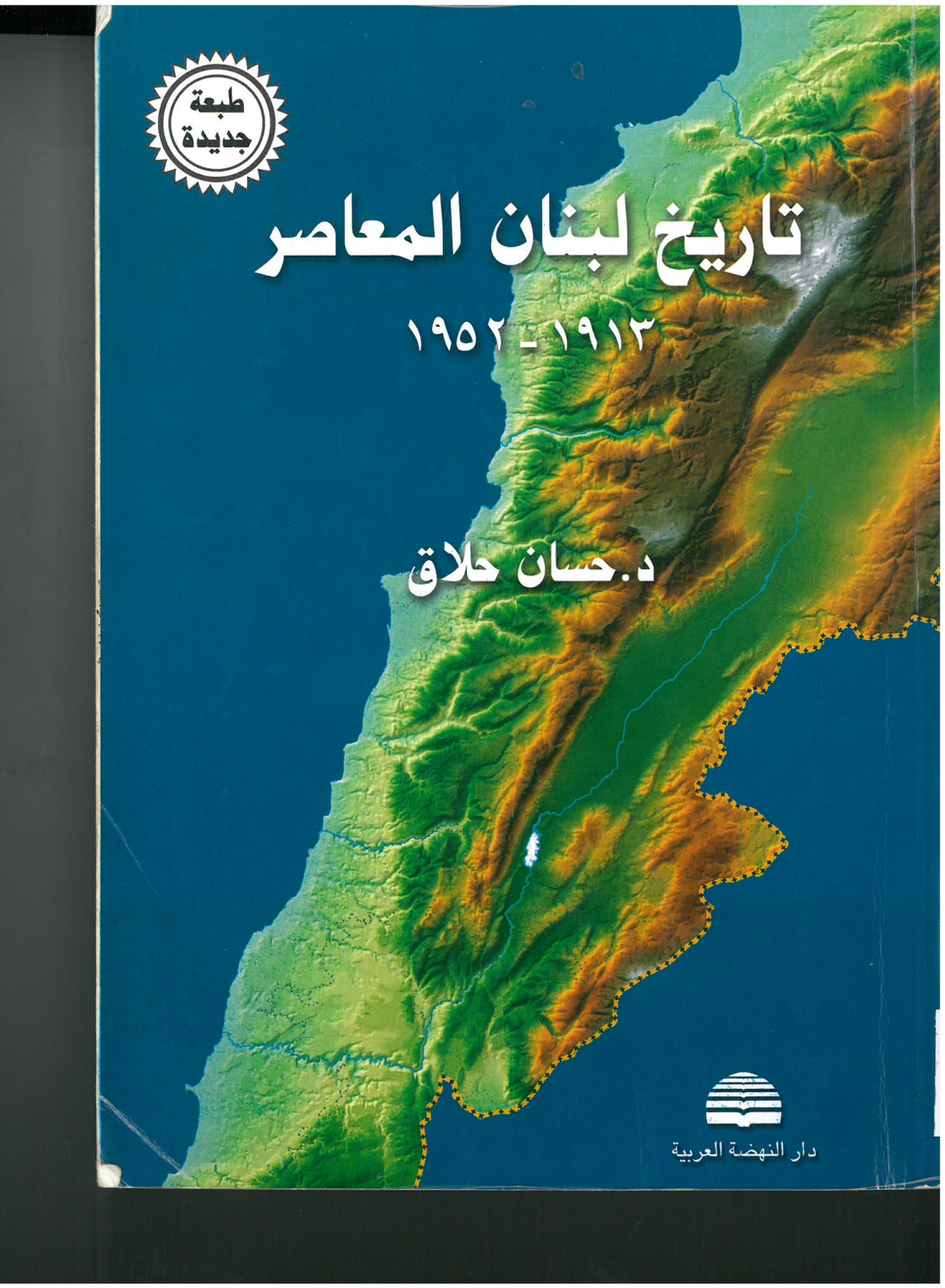


طبعة جديدة
تاريخ لبنان المعاصر
١٩١٣ - ١٩٥٢
د.حسان حلاق
دار النهضة العربية

تاريخ لبنان المعاصر

١٩١٣ - ١٩٥٢

إهداء عن روح المرحوم الحاج
ابراهيم سعيد كريدية

د. حسّان حلّاق



دار النهضة العربية

رقم الكتاب : 1976
اسم الكتاب : تاريخ لبنان المعاصر
المؤلف : د. حسان حلاق
الموضوع : تاريخ
رقم الطبعة : الثالثة
سنة الطبع : 1143 هـ ــ 2010 م.
القياس : 17 × 24
عدد الصفحات : 528

منشورات : دار النهضة العربية
بيروت – لبنان

الزيدانية – بناية كريدية– الطابق الثاني
تلفون : 736093 / 743167 / 743166 1 961 +
فاكس : 736071 / 735295 1 961 +
ص.ب 0749– 11 رياض الصلح
بيروت 072060 11 – لبنان
بريد الكتروني : e-mail:info@darannahda.com
الموقع الالكتروني: www.darannahda.com

ISBN 978-614-402-209-2

مقدّمة

تعتبر القضية اللبنانية من أهم وأعقد القضايا في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، وقد تداخلت مع قضايا المنطقة وارتبطت بها منذ فترات بعيدة، كما تدخلت فيها القوى الأجنبية التي أثرت في اتجاهات الفرقاء والطوائف اللبنانية، وتجلى ذلك واضحاً بعد انتهاء الحكم المصري من بلاد الشام ١٨٣١ - ١٨٤٠، وتقسيم جبل لبنان الى قائمقاميتين: درزية ومارونية عام ١٨٤٢، ثم في المجازر الطائفية في الجبل، ومحاولات توحيده في إصدار بروتوكول ١٨٦١. وقد استمرت التيارات الطائفية والسياسية المتناحرة ردحاً من الزمن، إلى أن قام نفر بمحاولات لتقريب وجهات النظر بين اللبنانيين.

ولقد أظهرت التطورات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بأن الدولة العثمانية باتت تعاني من أوضاع صعبة وسيئة تهدد تماسكها ووجودها، وتهدد باستقلال ولاياتها عنها تباعاً، كما حدث فعلاً في بعض الولايات الأوروبية. ورأى بعض أبناء بيروت والجبل بأن التدخل الأجنبي ازداد في ولايتهم «ولاية بيروت»، وفي «متصرفية جبل لبنان» وفي مختلف الولايات العثمانية، ومما زاد في هذا التدخل الوضع العثماني السيء، لا سيما في عهد «جمعية الاتحاد والترقي» العثمانية، التي أظهرت عصبيتها وكراهيتها لكل ما هو غير تركي.

وفي عام ١٩١٢ بدأت بعض القوى اللبنانية تطالب بالاستقلال عن

الدولة العثمانية، وانضمام البلاد السورية إلى مصر تحت الراية البريطانية، بينما طالبت قوى أخرى بالاستقلال تحت الحماية الفرنسية. وقد أسفرت «الارهاصات الاستقلالية الأولى» عن ولادة أول جمعية غير طائفية في بيروت، هي «جمعية بيروت الإصلاحية» في أوائل عام ١٩١٣، وقد ضمت أعيان الطوائف الاسلامية والمسيحية واليهودية. وانتهت الى وضع «لائحة إصلاحية» طالبت الدولة العثمانية بتحقيقها، مؤكدة ومطالبة بالحكم اللامركزي مع استمرار الارتباط بالدولة العثمانية.

وفي الوقت الذي بدأت تتنامى فيه حركة اليقظة القومية والإصلاحية، كانت بعض القوى الطائفية تستغل فكرة «العروبة» والخلافات مع الدولة العثمانية، وتستغل الثغرات والأخطاء المرتكبة في ولاية بيروت وبقية الولايات. ولما عقد المؤتمر العربي الأول في باريس عام ١٩١٣، أظهر المجتمعون حرصهم على الاستقلال على أساس اللامركزية، وعلى تحقيق الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بينما كانت بعض القوى الأخرى تتصل بفرنسا سراً للاتفاق مع المسؤولين الفرنسيين على السبل الآيلة لاحتلال فرنسا للبلاد السورية وللتخلص من الدولة العثمانية.

ولما نشبت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨، تبين بأن الدولة العثمانية المسلمة لم تفرّق في اضطهادها بين مسلم ومسيحي، بل كانت تفرّق بين اتجاه سياسي واتجاه سياسي آخر، وعلى هذا فقد قامت بإعدام قوافل من المسلمين أكثر من المسيحيين، ولما انتهى الأمر الى هزيمة الدولة العثمانية عام ١٩١٨، سارع الأمير فيصل بن الشريف حسين الى إعلان الحكومة العربية في دمشق ومن ثم في بيروت، غير ان القوى التي سبق لها ان استغلت العروبة بدأت تعارض تعريب لبنان مجدداً بعد ان انتهى دور «العثمنة»، بل ان تلك القوى عرقلت مهام الحكومة العربية في بيروت ودمشق، وبدأت تطالب بالسيطرة الفرنسية على لبنان. وبالفعل فقد دخل الجيش الفرنسي الى لبنان مؤكداً على عدم شرعية الحكومة العربية فيه، مما ساهم مجدداً في إعادة تقسيم

اللبنانيين ما بين مؤيد للعروبة والالتحاق بالوحدة السورية، وما بين معارض للعروبة ومؤيد للحماية الفرنسية.

وفي عام ١٩١٩ أصبحت القضية الابنانية تسير في اتجاهات التدويل والتعريب، وفي مؤتمر فرساي في باريس عرض المسلمون موقفهم بواسطة الأمير فيصل مطالبين بالاستقلال والحرية، بينما المسيحيون لا سيما الموارنة طالبوا بالاستقلال تحت الحماية الفرنسية . وكانت المصالح البريطانية والفرنسية قد زادت من تعقيدات الأزمة اللبنانية، بينما كانت الولايات المتحدة الأميركية تتخذ موقف الحياد في هذه الفترة، الأمر الذي دعا رئيسها «ويلسون» الى إرسال لجنة كنج - كراين الى لبنان والمنطقة العربية لتقصي ا الحقائق وللوقوف على رأي السكان من قضية تقرير المصير والمستقبل السياسي.

والحقيقة فإن عام ١٩١٩ يعتبر عاماً مفصلاً في تاريخ الأزمة اللبنانية التي أصبحت القضية المركزية بالنسبة للبنانيين وللعرب وللقوى الأجنبية. وفي الوقت الذي كانت تبحث فيه القضية اللبنانية في أوروبا وفي المحافل الدولية، قرر المؤتمر السوري العام ١٩١٩ - ١٩٢٠ إعلان الاستقلال التام للبلاد السورية وإعلان فيصل ملكاً عليها، بينما كانت ردود فعل دول الحلفاء في مؤتمر سان ريمو، بإعلان انتدابها وتقسيمها للبلاد السورية فيما بينها.

كما أن عام ١٩٢٠ يعتبر عاماً هاماً في تاريخ القضية اللبنانية، فالجنرال غورو أعلن رسمياً فصل لبنان عن سوريا، بإعلان دولة لبنان الكبير، موحياً بأن المسلمين والمسيحيين قد قبلوا بهذا الاعلان، بعد أن حاول الحصول على تأييد ومباركة مفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا، وبعد أن نال تأييد ومباركة البطريرك الماروني الياس الحويك. وكان الموقف الاسلامي العام يسير في اتجاه رفض صيغة لبنان الكبير، طالما أن المسلمين لم يحصلوا على حقوقهم، وطالما انهم تاريخياً في وحدة مع الداخل السوري، ولهذا ابتعد المسلمون عن إدارات الدولة وامتنعوا عن تولي المناصب فيها، إلى أن كان عام ١٩٢٦ فأعلنت

الجمهورية اللبنانية، وكانت صبغتها صبغة طائفية، لا سيما وأن المسلمين رفضوا المشاركة في صياغة دستور ١٩٢٦، الأمر الذي دعاهم الى عقد المؤتمرات الوحدوية في بيروت ودمشق للمطالبة بالانفصال عن لبنان الكبير والالتحاق بالوحدة السورية.

وشهد العام ١٩٣٢ تطورات طائفية وسياسية، فبعد محاولات إسلامية للاعتراف وللقبول بالكيان اللبناني، فإذا بالممارسات الفرنسية والطائفية تبعد المسلمين مجدداً عن هذا الكيان وعن الولاء له، لأن القرار الفرنسي والطائفي أجاب على التساؤل القائل: من سيحكم لبنان. المسلم أم المسيحي؟ وهل سيكون الحكم متوازناً بين المسلم والمسيحي أم فردياً طائفياً؟

ولقد تبين بأن القرار تضمن تأكيداً عملياً على أنّ لبنان سيكون طائفياً غير متوازن، نظراً للخدمات التي يمكن ان يؤديها للمصالح الفرنسية في الشرق في مواجهة سوريا الاسلامية على حد التعبير الفرنسي والطائفي. وكانت حادثة إبعاد الشيخ محمد الجسر - رئيس مجلس النواب الموالي لفرنسا - عن تولي رئاسة الجمهورية مؤشراً واضحاً، على أن فرنسا لا تريد الموالين لها فحسب، ولكنها تريد الموالين ومن طائفة معينة. ولذا فقد توتر الوضع السياسي في لبنان وضربت الحياة السياسية فيه، وعلق العمل بالدستور وأوقفت الحياة النيابية، وأعطت فرنسا «مشروعية» لممارساتها الاستعمارية والطائفية في مجال البنية السياسية للدولة اللبنانية، وكانت فرنسا حريصة أيضاً على تغذية الصراعات الطائفية نظراً لمردودها على سياستها الشرق - عربية.

وبالرغم من الصراعات الطائفية، غير ان لبنان شهد صفحات إيجابية في مجال العمل السياسي لا سيما بين ١٩٣٢ - ١٩٣٦، حيث برزت بين اللبنانيين حركات سياسية قومية ووطنية تجمع بينهم ولا تفرّق، وتوحدهم في مجال العمل ضد الممارسات الفرنسية والطائفية ومن بين هذه الحركات والتجمعات السياسية: المؤتمر الوطني، عصبة العمل القومي، حزب الاستقلال

الجمهوري، والحركة العربية السورية (حركة الكتاب الأحمر).

ولما طرحت فكرة عقد معاهدة فرنسية - لبنانية عام ١٩٣٦، تداعت القوى السياسية الوحدوية الاسلامية والمسيحية، وعقدت مؤتمراً هاماً عرف باسم «مؤتمر الساحل» تباينت الآراء حول المطالب المطروحة على المفوض السامي الفرنسي، فبعض أعضاء المؤتمر طالب بالوحدة السورية، والبعض الآخر طالب بالاستقلال وعدم تخويف المسيحيين من الوحدة. واعتبر المؤتمر بأنه آخر مؤتمر وحدوي يطالب بالوحدة مع سوريا، لأن المطالب السياسية للمسلمين خاصة، بدأت تتحول تباعاً نحو الاعتراف بالكيان اللبناني، شرط إقامة العدالة والمساواة بين اللبنانيين. غير ان الفكر الطائفي كان أشد تأثيراً من الفكر الوطني، ولهذا فإن عام ١٩٤٣ شهد أزمة حادة في علاقات المسلمين مع الدولة اللبنانية التي ما انفكت تتبع أسلوب التمييز بين اللبنانيين. فقد أصدر رئيس الدولة أيوب ثابت المرسومين (٤٩) و(٥٠) وقد تضمنا إجحافاً بالمسلمين من جراء عدم المساواة، وجعل عدد النواب المسيحيين أكثر من عدد النواب المسلمين. وقد أثار هذا الحادث تدخلاً عربياً ودولياً لحل الأزمة الناجمة عن إصدار هذين المرسومين.

وكانت الأمور تسير في لبنان من تسوية سياسية الى تسوية أخرى، الى أن كانت التسوية الكبرى في عام ١٩٤٣ في الاتفاق على ما عرف باسم «الميثاق الوطني»، وتضمنت هذه التسوية عدم مطالبة المسلمين بالوحدة السورية والعربية في مقابل عدم مطالبة المسيحيين في الحماية الأجنبية. ولم تكن هذه التسوية محلية لبنانية فحسب، بل كانت لها جوانب عربية وأجنبية، فمن الثابت انه كان لسوريا ومصر والسعودية والعراق وبريطانيا وفرنسا أدوار للتوصل الى هذه الصيغة، التي أثبتت السنوات أنها غير قادرة على الاستمرار طويلاً بفعل الممارسات واستغلال الحكم كأداة لتنفيذ مآرب وغايات طائفية ومنفعية.

وفي عهد الاستقلال ، شارك لبنان في مشاورات الوحدة العربية وتأسيس جامعة الدول العربية منذ عام ١٩٤٤ ، وفي إبداء رأيه في المشروعات الوحدوية التي طرحت في المحافل العربية والدولية . وكان لتخوف لبنان المستمر من الصيغ الوحدوية أثر بارز على سياسة جامعة الدول العربية وعلى أنظمتها الداخلية . ولما برزت مشروعات سوريا الكُبرى في الفترة الممتدة بين ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ ، رفضها لبنان لأسباب تتعلق بسياسته الداخلية والعربية والدولية ، وبسبب التيارات السياسية المحلية .

والحقيقة فإن التناقضات السياسية ، والتباين بين اللبنانيين بات واضحاً في مختلف المجالات ، منها موقف لبنان من سياسة الأحلاف مع الدول الأجنبية ، وسياسة المعاهدات مع الدول العربية بين أعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ ، علماً أن الانقلابات العسكرية السورية ، كان لها أثر واضح على السياسة في لبنان ، وعلى العلاقات السورية ـ اللبنانية في الفترة الممتدة بين أعوام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ .

والأمر اللافت للنظر ، ان عهد الاستقلال الأول (١٩٤٣ ـ ١٩٥٢) لم يوطد دعائم حكمه على أسس متينة ، بل استمرت التيارات الطائفية والسياسية تعصف به من حدث إلى حدث . وكان للتدخلات الدولية ، وللسياسة العربية ، وللتطورات المحلية ، أثر واضح وهام على تطور الأحداث الداخلية ، الأمر الذي أدى إلى تغييرات أساسية في أداة الحكم ، كان في مقدمتها اضطرار رئيس الجمهورية آنذاك الشيخ بشارة الخوري إلى الاستقالة والتنازل عن الحكم في أيلول من عام ١٩٥٢ . غير أن هذا التغير في أداة الحكم ، لم يؤدِ إلى تغير أساسي في بنية الحكم اللبناني ، بل بقيت السياسة اللبنانية بين (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨) وما بعدها على ما هي عليه من اتجاهات سياسية وطائفية .

حسان حلاق

بيروت في ١٩٩٣/٦/١٣

الفصل الأول

جمعيّة بيروت الاصلاحيّة

شهدت الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بعض الحركات السياسية والاصلاحية المطالبة بتطوير أوضاع الولايات العثمانية ،وكانت القوى الأوروبيةوبعض القوى المحلية المتعاونة معها تقوم باستغلال المطالب الاصلاحية للتدخل في شؤون الدولة العثمانية. وكانت جمعية «الاتحاد والترقي» التركية من أكثر الجمعيات نشاطاً وسرية تعمل بايحاء من الدول الأجنبية تبعاً لأن أكثر أعضائها كانوا من أصول غير تركية وغير إسلامية أيضاً. ولما تولت هذه الجمعية الحكم بعد تآمرها على السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩، بدأت الولايات العثمانية تعلن استقلالها تباعاً، ففي هذه الفترة أعلنت بلغاريا استقلالها، ثم أعلنت النمسا الحاق مقاطعتي البوسنة والهرسك بامبراطوريتها، ثم انضمت جزيرة كريت الى اليونان، وفي عام ١٩١٢ اضطرت الدولة العثمانية الى التخلي عن طرابلس الغرب وبنغازي لايطاليا بعد حرب دامية معها، وفي العام نفسه أعلنت دول البلقان (بلغاريا واليونان والصرب والجبل الأسود) الحرب على الدولة العثمانية مستغلة حصار الأسطول الايطالي لسواحل ليبيا، وكان من نتائج هذ الحرب فقدان الدولة العثمانية جميع ولاياتها الأوروبية باستثناء قسم من ولاية أدرنة.

هذه الظروف السياسية والعسكرية التي أحاطت بالدولة العثمانية دعت المستنيرين من أبناء بيروت للبحث في أوضاع ولايتهم وبقية الولايات العربية

تخوفا على مصيرهم وعلى مصير دولتهم العلية، بل أن البعض منهم لم يتردد في محاولات للسعي الى تقوية الموقف العثماني ودعمه، ومثال ذلك، في شباط (فبراير) عام ١٩١٢ كان عبدالله أفندي بيهم وسليم علي سلام في مصر، وقد قابلا الخديوي عباس حلمي وطلبا منه دعم الجيش العثماني في معارك طرابلس الغرب، وأن يأمر بالسماح للضباط العثمانيين بالمرور في الأراضي المصرية، وقد وعد الخديوي يومذاك خيرا رغم خلافاته مع جمعية الاتحاد والترقي.

وفي الفترة ذاتها من عام ١٩١٢ تعرض البيروتيون للقتل والتدمير بسبب مواقفهم من حرب طرابلس الغرب، فقد اعتبر الايطاليون بأن أبناء بيروت يساعدون الجيش العثماني بالرجال والمؤن والعتاد، لذا فقد بدأ الأسطول الايطالي ـ الذي أرسل خصيصاً الى مياه بيروت ـ بقصف مدينة بيروت وقتل الأبرياء من السكان، مما أوجد حالة من الذعر والخوف والرعب بين البيروتيين، كما قصف الأسطول الايطالي بعض السفن الراسية في مرفأ بيروت ظناً منه ان هذه السفن تنقل المؤن إلى الجيش العثماني في طرابلس الغرب[١]. ونظراً للفوضى التي عمت بيروت بسبب القصف سادت بعض عمليات النهب والسرقة، مما دعا والي بيروت أبا بكر حازم بك الى إعلان الأحكام العرفية لتهدئة الوضع، وانتشرت في الوقت نفسه إشاعات في بيروت مؤداها أن الفرنسيين سيرسلون أساطيلهم الى بيروت لاحتلالها.

إن هذه الأوضاع والظروف مجتمعة جعلت أبناء ولاية بيروت يسرعون في التفكير في مصير ولايتهم. فاجتمع نفر منهم وبدأ البعض يطالب بالتخلص من الدولة العثمانية ويطالب بالانضمام الى مصر تحت الحماية البريطانية، وأكد كولوندر (Coulondre) مدير القنصلية الفرنسية في بيروت في تقرير رفعه الى بوانكاريه (Poincaré) رئيس الوزراء الفرنسي عام ١٩١٢، أن سليم سلام

(١) حسان حلاق: مذكرات سليم علي سلام ١٨٦٨ ـ ١٩٣٨، ص ١٢٦ ـ ١٢٧، بيروت ١٩٨٢.

كان في مصر للعمل على وحدة البلاد السورية بمصر، ورجح أن يكون تأليف لجنة سرية مؤيدة للانجليز تعمل في القاهرة للوحدة قد تم أثناء إقامة سلام في القاهرة[١]. مع العلم أن سليم سلام لم يشر في مذكراته الى مساعيه للوحدة مع مصر، إنما ذكر أن البعض فاتحه بهذا الموضوع، وأشار أيضاً بأن البعض الآخر أعلن رغبته في الاحتلال الفرنسي وأن نخلة بك التويني قال له: «انه راجع قنصل فرنسا وأنه وعده بالمساعدة وأن حكومته مستعدة أن تمدنا بعشرين ألف جندي عند الاقتضاء إذا أعلنا الثورة، ولكننا بالرغم من هذا وبالرغم من ضعف الدولة واضطهاد الاتحاديين لنا ولعنصرنا كنا نحرص قلباً وقالباً على البقاء في حظيرة الدولة»[٢].

وعلى أثر هذه الاتجاهات السياسية البيروتية المتناقضة توجه سليم علي سلام لمقابلة الوالي الجديد أدهم بك، وأطلعه على حقيقة الآراء والأحوال وميول السكان، وذكر له بأن الحل الأمثل للخروج من هذه الحال هو بإجراء الاصلاحات في ولاية بيروت وفي جميع الولايات. وبالفعل فقد جرت اتصالات بين الوالي وبين الصدر الأعظم الجديد كامل باشا رئيس الحكومة الائتلافية، تبودلت الآراء حول الوضع في بيروت، وقد تم الاتفاق سريعاً بينهما على ضرورة تنظيم لائحة إصلاحية تقدم الى مجلس المبعوثان وتحت إشراف الدولة، ومعنى ذلك أن اللائحة الاصلاحية لن تنجز قبل ستة شهور، ولهذا تم الاتفاق مع والي بيروت على السير وفق ما تريد حكومته، فألّف هيئة اصلاحية مكونة من كامل أحمد باشا الصلح وأحمد مختار بك بيهم وابراهيم أفندي ثابت وبترو أفندي طراد.

وفي الوقت نفسه جرت المساعي لتكوين هيئة إصلاحية غير رسمية، وبالفعل فقد اجتمع نفر من البيروتيين من مختلف الطوائف الاسلامية والمسيحية للتداول في الأمر، وفي يوم الأحد ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩١٣

(١) وجيه كوثراني: بلاد الشام، ص ٢٥٦، بيروت ١٩٨٠.
(٢) حسان حلاق، المرجع السابق، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

اجتمع في دار المجلس البلدي أفراد الهيئة الاصلاحية وقد تكونت من (٤٢) عضواً من الطائفة الاسلامية وهم: الشيخ أحمد عباس الأزهري، الشيخ حسن المدور، الشيخ محمد البربير، الشيخ أحمد حسن طبارة، الشيخ محيي الدين الخياط، الشيخ مصطفى الغلاييني، الشيخ عبد الكريم أبو النصر، الشيخ ابراهيم المجذوب، الشيخ عبد القادر القباني، الحاج محمد ابراهيم الطيارة، سليم علي سلام، أحمد مختار بيهم، الحاج سليم البواب، محمد عمرني، عبد الحميد الغندور، نجيب القباني، كامل الداعوق، سعدالدين رمضان، كامل الصلح، محمد الفاخوري، حسن قرنفل، حسن النعماني، د. عبد الرؤوف حمادة، طه المدور، فؤاد حنتس، حسن الناطور، عبد الباسط فتح الله، عبد الباسط الأنسي، محمد باشا المخزومي، عبد القادر الدنا، الحاج نصوح زنتوت، رشيد اللادقي، حسن القاضي، سليم ياسين، عثمان النقيب، شريف خرما، جميل الحسامي، د. حليم قدورة، عبد القادر الجارودي، د. بشير القصار، حسن الجندي، عبد الغني العريسي.

كما تكونت الهيئة الاصلاحية من (٤٢) عضوا من الطائفة المسيحية وهم:
عن الروم الأرثوذكس: أمين أبو شعر، جرجي باز، جرجي معماري، حنا الشامي، وديع فياض، بترو طراد، جرجي رزق الله، الياس جرجي طراد، الشيخ اسكندر العازار، سعيد صباغة، وديع أبي رزق، سعيد أبي شهلا، جان تويني، ميخائيل غبريل، سليم ابراهيم طراد، جبران بطرس.

عن الموارنة: البر بسول، يوسف الهاني، نجيب التيان، قيصر أدى، خليل الخوري، جان نقاش، نصري شنتيري، سليم الحلو، البر قشوع، انطوان شحيبر.

عن الروم الكاثوليك: حبيب فرعون، رزق الله أرقش، نجيب دهان، عبدالله خير، شكري غلاييني، خليل زينية.

عن الطائفة الانجيلية: د. أيوب ثابت، ورامز سركيس.

عن السريان: فيليب طرازي ونجيب موصلي.
عن الأرمن الكاثوليك: عوني اسحق، ويوسف الخياط.
عن الطائفة اللاتينية: موسى فريج، وشكري عبود.

كما اختير اثنان عن الأرمن الأرثوذكس، ونائبان عن الطائفة الاسرائيلية هما: سليم دانا وابراهيم روفائيل حكيم.

ويلاحظ من خلال هذه الأسماء ومشاركة الطوائف مجتمعة بأن الجمعية الاصلاحية كانت تعتبر أول جمعية أو أول تكتل سياسي بيروتي غير طائفي، بل كانت تضم مختلف التيارات والاتجاهات والطوائف. وقد افتتحت الجلسة من بعد ظهر يوم الأحد ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩١٣ برئاسة الشيخ أحمد عباس الأزهري باسم جمعية الاصلاح لولاية بيروت، وبعد التداول في الأسباب والأهداف تقرر انتخاب لجنة عاملة مؤلفة من اثني عشر عضواً من الطائفة الاسلامية واثني عشر عضواً من الطوائف المسيحية. وقد بدأت هذه اللجنة عقد جلساتها في منطقة باب ادريس في نادي «الحرية والائتلاف» الذي تحول منذ ١٠ شباط (فبراير) ١٩١٣ الى «النادي الاصلاحي» وبعد عدد من الجلسات وضعت اللائحة الاصلاحية التي بحثت في كيفية اصلاح ولاية بيروت وبقية الولايات العربية وهو إصلاح للدولة العثمانية ذاتها فبحثت اللائحة في شؤون الادارة ومسؤولية الوالي والمجلس العمومي وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم، وكيفية تعيين المستشارين والمفتشين، ومالية الولاية وتنظيم الأراضي المحلولة والأملاك الأميرية والأوقاف والبلديات والخدمة العسكرية وجعل اللغة العربية لغة رسمية كالتركية في مجلس المبعوثان (النواب) والأعيان.. وطالبت باعتماد اللامركزية أساسا لحكم الولايات العربية وبينها ولاية بيروت.

وفي الوقت الذي تم فيه تصديق اللائحة الاصلاحية من قبل الأعضاء، فإذا بالتطورات السياسية والعسكرية تتلاحق في الآستانة، ففي ٢٣ كانون

الثاني (يناير) ١٩١٣ أسقط الاتحاديون حكومة كامل باشا الائتلافية وتم تغيير الحكومة وأصبح محمود شوكت الصدر الأعظم الجديد، ثم جرى تغيير والي بيروت أدهم بك حيث أعيد إليها مجددا أبو بكر حازم بك.

وقد أبرقت اليه هيئة الجمعية الاصلاحية وطلبت منه العمل بموجب اللائحة الاصلاحية المتفق عليها من كافة الأهالي والطوائف: «تسهيلاً لوظيفتكم الاصلاحية هنا»[١] وبعد وصول أبو بكر حازم بك الى بيروت بعدة أيام اجتمع معه في ١٢ آذار (مارس) ١٩١٣ بعض أعضاء الجمعية الاصلاحية وطالبوا مجدداً بضرورة إجراء الاصلاحات المطلوبة، فتحدث كامل الصلح وأحمد مختار بيهم وسليم سلام وبترو طراد ومما قاله طراد للوالي: «إن أهالي بيروت مسلميهم ومسيحييهم... يتعوذون بالله من احتلال أجنبي...»[٢] ونفى نية البيروتيين في الاستعانة بأي أجنبي وأشار إلى أن الشعب العربي راض «بحكم الهلال» في الوقت الذي كان فيه بترو طراد أحد الموقعين على مذكرة سرية مرسلة الى القنصل الفرنسي في بيروت طلب فيها ضرورة احتلال فرنسا للبنان وسوريا[٣].

هذا وقد أبدى الوالي الجديد تجاوباً مع المطالب الاصلاحية، غير أنه رأى أن الأمر ليس بيده إنما القرار الأخير يعود لحكومة الآستانة، وأن الأمر يحتاج الى شيء من الدرس وأضاف بأن قانون الولايات الجديد صدر وفيه بعض المواد الاصلاحية. وفي هذه الفترة بدأت بوادر الفتور والسلبية تظهر

---

(١) المفيد، ٢٤ شباط (فبراير ١٩١٣).

(٢) المفيد، ١٣ آذار (مارس) ١٩١٣.

(٣) أنظر نص الوثيقة ـ المذكرة في كتاب: إيضاحات عن المسائل السياسية التي جرى تدقيقها بديوان الحرب العرفي المتشكل بعاليه، ص ٣٩ ـ ٤٠، صدر باشراف جمال باشا، مطبعة الطنين ١٣٣٤هـ.
أنظر أيضاً: A. Ismail: Documents Diplomatiques et Consulaires, Vol. 19, pp. 260-265, (Beyrouth 1979)
أنظر أيضاً: وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٣، حسان حلاق، المرجع السابق، ص ١٧٦-١٧٩، ٢٤٤-٢٤٨.

لدى أعضاء الجمعية الاصلاحية، فبدأوا برفض المناصب كما استقال من كان منهم يتولى منصباً رسمياً. وبعد مراسلات بين والي بيروت وحكومته في الآستانة تم الرأي على حل الجمعية الاصلاحية ومنع اجتماعاتها. ففي ٨ نيسان (أبريل) ١٩١٣ أصدر الوالي منشوراً جاء فيه:

«بما أن الجمعية التي تشكلت منذ شهرين ونصف من بعض الذوات في بيروت باسم الجمعية العمومية والاصلاحية والتي اتفق أن أعطي لها علم وخبر من مقام الولاية قد كان تشكيلها مغايراً أساساً للنوعية الصريحة التي نص عليها قانون الجمعيات فضلاً عن أن بعض المطالب التي أخذ هؤلاء يطالبون بها باسم الاصلاحات هي منافية أيضاً لأحكام القانون الأساسي، وبناء عليه فقد صار من الطبيعي منع دوام واجتماع هذه الجمعية ... وبناء عليه نعلن أنه قد منع بموجب القانون اجتماع الجمعية المذكورة التي ليس لها ذات كيان قانوني، ولم يبق محل وحاجة لدوافعها بعد الآن، واذا تعدى القائمون بها للاجتماع خلافا للمأمول فتضطر الحكومة لاجراء ما يقضيه القانون بحقهم من المعاملات»[١].

وعلى أثر هذا البيان، تداعى أعضاء الجمعية للاجتماع والبحث في السبل الأيلة لاستمرار الجمعية والمطالبة بالاصلاح، وأقر الرأي على إرسال برقيات احتجاج للسلطان العثماني وللصدر الأعظم، ورأت إدارة نادي جمعية الاصلاح رفع شارة النادي مسايرة لأوامر الحكومة، وفي الوقت نفسه أرسلت الجمعية للوالي احتجاجا على قرار منع الجمعية الاصلاحية وإقفال ناديها، كما أرسل أهالي بيروت تلغرافات احتجاج للصدارة العظمى ولنظارة الداخلية وللمصحف العثمانية[٢].

---

(١) المفيد، ٩ نيسان (أبريل) ١٩١٣.

(٢) أنظر، المقطم، ١٢ نيسان (أبريل) ١٩١٣، ١٨ نيسان (أبريل) ١٩١٣، المفيد ١٢ نيسان (أبريل) ١٩١٣.

وفي ١٢ نيسان (أبريل) ١٩١٣ أقفلت المدينة بأجمعها احتجاجا على عمل الوالي أبي بكر حازم بك بالغاء الجمعية الاصلاحية وإقفال ناديها، فما كان من الوالي إلا أن أرسل المنادي مهددا طالباً عدم إقفال المحلات، وألصق في صباح ١٢ نيسان (أبريل) منشوراً على جدران المحلات والمنازل جاء فيه «. . . إن البعض في بيروت قد ابتدأوا بسائق الآمال الخصوصية بتضليل أذهان الأهالي وإغفالهم وعرقلة معاملات الحكومة ومصالح العباد. . وأشاعوا بين الناس أنهم إذا أقفلوا حوانيتهم يتخلصون من العسكرية وبعض التكاليف وشوقوهم لعدم فتحها. . . وعليه نعلن الحقيقة ونحظر العموم بأن يتجنبوا حركات كهذه توجب العقاب وتوجههم بمعاطاة أعمالهم كالعادة مع الخلود الى السكينة»[١].

وبالرغم من هذا المنشور التحذيري، غير أن المحلات استمرت مقفلة، وكان البوليس العثماني يسجل أسماء أصحاب المحلات المقفلة، فتجمهر حوله بعض الناس وقال أحدهم ممازحاً: «لوعمدتم إلى قيد أسماء أصحاب المحلات المفتوحة لهان الأمر عليكم». وفي الوقت نفسه تلقى الوالي تلغرافا من الصدر الأعظم تضمن اتخاذ الاجراءات اللازمة بحق كل من يعمد الى الفوضى وتحويله فوراً الى ديوان الحرب العرفي وإصدار حكم بحقه في خلال ساعة أو ساعتين. وبعد نشر هذا التلغراف على الأهالي، عم الاستياء والهيجان بينهم، لا سيما وأن الوالي أصدر أمراً بالقبض على بعض البيروتيين المتهمين بإثارة الأهالي، فما كان من المطلوبين إلا أن سلموا أنفسهم وهم: زكريا طبارة، سليم الطيارة، مختار ناصر، اسكندر عازار، ورزق الله أرقش وعبد الجليل سلام الذي تعذر تسليم نفسه لوجوده خارج بيروت. وكانت هذه الحادثة مثاراً لمضاعفة الاستياء والنفور، غير أن محمد أفندي بيهم ويوسف أفندي سرسق تدخلا لدى الوالي واتفقا معه على ترك الموقوفين على أن يعملا ويتوسطا

(١) المؤيد، ١٦ نيسان (أبريل) ١٩١٣.

لفتح المدينة ووقف الاضراب، وفي ١٣ نيسان (أبريل) ١٩١٣ عقد ديوان الحرب العرفي جلسة وقرر فيها تبرئة الموقوفين، على أن يصار الى فك الاضراب وعودة مدينة بيروت الى وضعها الطبيعي[١].

وبالفعل فقد أطلق سراح الموقوفين الذين استقبلوا استقبالاً حافلاً من قبل الأهالي، واعتبر البيروتيون أن ذلك انتصاراً لمطالبهم، بينما اعتبر الوالي ان انصياع الجمعية لأوامره بإقفال ناديها انتصارا له وللحكومة العثمانية. وفي الحقيقة فإن تاريخ الحركة الاصلاحية في بيروت هو تاريخ الحركة الاصلاحية في جميع الولايات العربية نظراً لأثرها السياسي في مختلف الولايات، فضلاً عن ان هذا السجل السياسي الذي تحدثنا عنه هو بمثابة حقبة من حقب تاريخ الحركة الاصلاحية، بينما تتمثل الحقبة الثانية في الاعداد والمشاركة في المؤتمر العربي الأول في باريس عام ١٩١٣.

(١) للمزيد من التفصيلات أنظر كتابنا: مذكرات سليم علي سلام، ص ١٦٢ - ١٦٤.

الفصل الثاني

المؤتمر العربي الأول في باريس ١٩١٣

شهدت ولاية بيروت والولايات العربية الأخرى حركة توثب ويقظة سياسية لا سيما بعد قرار والي بيروت والحكومة العثمانية حل «جمعية بيروت الاصلاحية» وإقفال ناديها واعتقال بعض أعضائها[1]. وتزايدت حركة المعارضة العربية للسياسة العثمانية خاصة في عهد جماعة وحكومة الاتحاد والترقي التي عملت على أساس عنصري طوراني وقومي تركي، وقضت على المظاهر العربية وعلى الشخصيات العربية العاملة في الادارة العثمانية والتي سبق للسلطان عبد الحميد الثاني أن قرّبها إليه واستعان بها.

وأصبحت كلمة «بيس عرب» (عربي قذر) تسمع في شوارع استانبول بصورة مستمرة من منطلق حركات التعصب الطورانية المعادية للعرب، وبات الناس يترحمون على السلطان عبد الحميد وعهده.

وفي بيروت بدأت «المنشورات السرية» توزع سراً على بعض الأشخاص وفي بعض الشوارع لا سيما في الفترة ١٩١٢ - ١٩١٣، وقد عثرت على واحد منها وهو تحت عنوان «إلى الأمة العربية - الوطن في خطر» وقد جاء فيه «قدمنا أولادنا للعسكرية وأموالنا للآستانة لأجل أن ترقى الدولة فكان رقيها إلى أسفل، والآن أمسينا وبيننا وبين رجال الآستانة سوء تفاهم، نحن نعتقد أنهم إخواننا

(١) راجع بهذا الخصوص مقالنا في مجلة «الموقف» تموز (يوليو) ١٩٨٣، العدد الثاني.

وهم في الظاهر يضحكون علينا، وفي الواقع يرون أننا عبيدهم وأن لهم أن يمنعونا حقوقاً وهبها الله، وأن يخرسوا ألسنة أنطقها الله، وأن يعصروا من بلادنا خيراتها فيسقوا بها جوف الأستانة الذي لا يمتلىء، وبطون رجالها التي لا تشبع».

وجاء في البيان ـ المنشور إثارة للروح القومية العربية بمخاطبة العرب بالقول:

«بني قومي، يا أبناء لغة عدنان وسكان مملكة عمر بن عبد العزيز والمأمون بن هارون، إن عِبر الزمان تناديكم وكوارث الدهر تعظكم فاستمعوا لهما: وطننا في خطر، ذهب جاويد بك[1] الى أسواق أوروبا ليدلل على مرافق بلادنا وذهب حقي باشا الى وزارات اوروبا ليدلل على البلاد نفسها. يا بني أمي وبني عمي، هيا الى تلافي الخطر، كونوا مع الحق ثم لا تخافوا، ! الله معنا وقوة الأمة لا يستهان بها، ويكفي القائمين بالاصلاح ان تكون قلوبنا معهم...».

وانتهى البيان بالمطالبة بتحقيق الاصلاح وتسليم العرب أبناء الولايات حكم ولاياتهم وإداراتها، ثم حذر البيان الشعب وطالبه باليقظة «قبل أن يسلمكم تيوس الأستانة إلى ذئاب أوروبا ثم لا تفلتون من بين أيديهم»[2].

والحقيقة فإن الأوضاع العربية سهلت الدعوة لعقد أول مؤتمر عربي في باريس للبحث في الشؤون العربية وأوضاع الولايات الخاضعة للدولة العثمانية

---

(١) كان جاويد بك من يهود الدونمة الذين أسلموا ظاهراً وبقوا على يهوديتهم سراً وكان أحد المشاركين في الثورة وخلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩، وتولى إحدى الوزارات في عهد الاتحاديين وكان له نفوذ واسع مع بقية الوزراء الدونمة. للمزيد من التفصيلات انظر كتابنا: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، بيروت ١٩٧٨، الطبعة الثانية بيروت ١٩٨٠.

(٢) بيان «إلى الأمة العربية ـ الوطن في خطر» بيروت ١٩١٢ ـ ١٩١٣ (بدون تاريخ واضح) وموقع عليه اسم (ميم) وهو ينشر للمرة الأولى، وهو من ضمن أوراقي الوثائقية التاريخية، والبيان أصل مطبوع.

وكانت الثغرة المتمثلة في هذا المؤتمر تنقسم الى عقدتين:

أولا: كون المؤتمر يعقد في عاصمة أجنبية هي باريس لها مطامع قديمة في بلاد الشام.

ثانيا: إن بعض المشاركين في المؤتمر كان ممن لهم ارتباطات سابقة مع فرنسا وانجلترا.

وكانت الدعوة لعقد المؤتمر العربي الأول عام ١٩١٣ قد وجهت من قبل بعض الجمعيات العربية والطلاب العرب الذين يتلقون علومهم في باريس وبين هؤلاء عبد الغني العريسي، محمد محمصاني، شارل دباس، شكري غانم، ندرة مطران، جميل معلوف، وتوفيق فايد (وكل هؤلاء من بيروت وجبل لبنان) وعوني عبد الهادي (نابلس) وجميل مردم بك (دمشق). وتكونت من هؤلاء لجنة تنفيذية للاتصال بالجمعيات العربية في بيروت ودمشق والقاهرة وبغداد والقدس ونابلس وسواها وبالجمعيات والهيئات الاغترابية في الاميركيتين. وبعد هذه المراسلات وبعد الاتفاق على انعقاد المؤتمر وجهت اللجنة التنفيذية «دعوة الى أبناء الأمة العربية» في نيسان (أبريل) ١٩١٣ جاء فيها:

«نحن الجالية العربية في باريس قد أوقفتنا مناظرات الجرائد الأوروبية ومغامز الساسة في الأندية العمومية على استقراء ما يجري من المخابرات الدولية بشأن البلاد العربية، وأخصها زهرة الوطن سورية، ولم يبق بين جمهور الناطقين بالضاد من لا يعلم أن ذلك نتيجة سوء الادارة المركزية، فحدا بنا الأمر الى الاجتماع ـ وعددنا ينيف على الثلثمائة في هذه المدينة ـ فجرى البحث عن التدابير الواجب اتخاذها لوقاية الأرض (المترعة بدم الآباء العظام ورفات الأجداد الأباة) من عادية الأجانب وانقاذها من صبغة التسيطر والاستبداد واصلاح أمورنا الداخلية على ما يتطلبه أهل البلاد من

قواعد اللامركزية حتى يشتد بها ساعدنا وتستقيم قناتنا فينقطع بذلك خطر الاحتلال او الاضمحلال وتنفى مذلة الرق وتخفت نامة الاستعباد ويظهر للاعبين بحياة الشعوب أننا أمة عيوف الضيم لا تستنيم لذل ولا تستكين لمسكنة»[1].

وجاء في الدعوة ـ البيان التأكيد على المطالبة باللامركزية وحقوق العرب في الدولة العثمانية وموضوع الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال وضرورة الاصلاح والبحث في موضوع الهجرة اليهودية الى البلاد السورية والهجرة من سوريا الى سواها.

وبالفعل فقد بدأت بعض الجمعيات العربية بانتخاب ممثليها لارسالهم الى المؤتمر في باريس، بينما جمعيات وشخصيات أخرى عارضت انعقاد هذا المؤتمر. وكان «قوجه» (Couget) القنصل الفرنسي في بيروت قد أرسل مذكرة الى وزير الخارجية الفرنسية «بيشون» في ٦ أيار (مايو) ١٩١٣ أعلمه فيها بالنداء الموجه الى الأمة العربية والمنتشر في بيروت وطلب منه إمداده بالتعليمات اللازمة بهذا الخصوص ومما قاله «قوجه»:

«إن دعوة من هذا النوع، وبوصولها الى بيروت في لحظة تطرح فيها مسألة الاصلاحات، وتشغل هذه المسألة كل العقول، لا تملك إلا أن تثير الكثير من الجدل والتعليق. إنني أكون شاكرا جدا لسعادتكم إذا ما تفضلتم بأن تحددوا لي الموقف الذي يجب علي اتخاذه، وإذا كان من الممكن معرفته مسبقاً. إنني أسأل هنا عن الشروط التي يجتمع في إطارها المؤتمر وحول كيفية النظر اليه من قبل حكومة الجمهورية»[2].

---

(١) أنظر نص الدعوة في: كتاب المؤتمر العربي الأول المنعقد في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بشارع سن جرمن في باريس، الصادر عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية في مصر، القاهرة ١٣٣١ ـ ١٩١٣، ص ٩ ـ ١١، زين زين: نشوء القومية العربية، ص ١٧٠ ـ ١٧١، أنظر كتابنا: مذكرات سليم علي سلام ١٨٦٨ ـ ١٩٣٨، ص ٢٤٩.

(٢) د. وجيه كوثراني: وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣، ص ٧٩ ـ ٨٠، بيروت ١٩٨٠.

أما فيما يختص بجمعية بيروت الاصلاحية فقد انتخبت لتمثيلها في المؤتمر كلا من: سليم أفندي علي سلام (من أعيان بيروت وعضو مجلس إدارتها سابقا)، أحمد أفندي مختار بيهم (من أعيان بيروت وعضو الجمعية الاصلاحية)، خليل أفندي زينية (محرر جريدة الثبات اليومية في بيروت الاصلاحية)، الشيخ أحمد حسن طبارة (صاحب جريدة الاصلاح اليومية في بيروت وعضو الجمعية الاصلاحية)، الدكتور أيوب أفندي ثابت (من أعيان بيروت وكاتم أسرار الجمعية الاصلاحية)، ألبر أفندي سرسق (من أعيان بيروت وعضو الجمعية الاصلاحية) غير أن هذا الأخير لم يتمكن من السفر بسبب مرض شقيقه.

وبسبب تكوين هذا الوفد الاصلاحي والملابسات التي دارت حول تشكيله، كتب «قوجه» القنصل الفرنسي في بيروت تقريراً الى وزير خارجيته «بيشون» في ١٦ أيار (مايو) ١٩١٣ جاء فيه الصعوبات التي يتعرض لها أعضاء الوفد الذين يضطرون للسفر فرادى وليس كوفد مجتمع موحد وقال: «. . . هذا الرحيل المتقطع والفردي يدل بشكل كاف الى أي حد هي كبيرة الصعوبات التي يتعرض لها الاصلاحيون في جمع ممثليهم، إن معظم هؤلاء يترددون في خوض مغامرة يمكن أن تورطهم بشكل جدي في مسؤوليتهم تجاه حكومتهم، وهذا التردد يسهل فهمه خاصة بالنسبة للمسلمين الذين سوف يقومون بتوجههم الى الدول المسيحية للحصول على منحة يرفضها لهم الباب العالي، وذلك عبر خطوة لم يسبقها مثيل حتى الآن». ومما جاء في هذا التقرير بعض الأمور الهامة التي لا بد من ذكرها، فعند الحديث عن خليل زينية طلب «قوجه» من وزير خارجيته أن يستقبله في باريس استقبالا خاصا وحسنا لأنه «برهن دائما عن كونه مخبراً متفانيا ومنبها مخلصا لهذه القنصلية العامة. فلنا أن نعتبره بحق مواليا لفرنسا بصدق. .» ورأى القنصل الفرنسي أن أعضاء الوفد الاصلاحي وسواه من الوفود السورية لن تبحث في المؤتمر موضوع الوحدة العربية وتكوين امبراطورية عربية مستقلة لأن مثل هذه الفكرة ستحاربها

الدول الكبرى، ولكن هذه الوفود ستكون أكثر تواضعاً في مطالبها بحيث أنها لن تطالب بأكثر من نظام لا مركزي للبلاد السورية ومستشارين أجانب للمساعدة في إعادة ازدهارها(١).

ومن الأهمية بمكان القول إن الآراء والأحاديث التي دارت قبل انعقاد المؤتمر العربي لا تقل أهمية عن المؤتمر نفسه وعن الآراء التي دارت بعد انعقاده، ومن هنا لا بد من أن نذكر رأي الوزير الفرنسي في مصر «دوفرانس» (De France) الى وزير الخارجية «بيشون» في ٢٣ أيار (مايو) ١٩١٣ حول مصير بلاد الشام وتباين الآراء بين المسلمين والمسيحيين ومما جاء في التقرير: «. . . فيما يتعلق بسوريا فالبعض يدافع من جديد عن التدخل الانجليزي والبعض يؤكد ان فرنسا وحدها لها الحق بفرض سيطرتها على المنطقة. أما بالنسبة للسوريين في مصر فهم قلقون ومضطربون من جديد. . والمسيحيون بشكل خاص، لم يعد لديهم ذات الثقة السابقة في عملية مباراتهم مع العنصر الاسلامي. هذا التردد وهذا القلق ظهرا داخل لجنة حزب اللامركزية في القاهرة التي تظهر قلقها بشأن التصريح عن مشاعرها بواسطة المندوبين المرسلين الى المؤتمر العربي الذي سيجتمع قريبا في باريس، ويبدو أن أعضاء لجنة الحزب منقسمين حول مسألة الهدف النهائي الذي يجب اتباعه: إبقاء سوريا كمقاطعة من السلطنة مع بعض الاصلاحات بالاتجاه اللامركزي، او الاستقلال الواسع الذي يساوي الانفصال. . إن عضوي لجنة اللامركزية القاهرية المكلفين بالذهاب الى مؤتمر باريس هما اسكندر بك عمون وعبد الحميد الزهراوي. . الأول هو مسيحي ماروني. . صرح في العديد من المرات أوضح التصريحات لصالح فرنسا. . والثاني هو نائب حماة السابق. . وهو رجل شريف وصادق، وأنه يريد خير بلده، بكل إخلاص لقد اقتنع ان النظام

---

(١) A. Ismail: Documents Diplomatiques et consulaires de Beyrouth, Vol. 20, pp. 104-106 (Beyrouth 1979).
انظر أيضاً: وجيه كوثراني: وثائق المؤتمر العربي الأول، ص ٨٠ ـ ٨٢.

التركي قد أصبح وسيصير شؤما على سوريا إلا إذا حصلت اصلاحات لا يمكن التأمل بنيلها على كل حال من الباب العالي»، واستنتج القنصل نفسه ودون العودة الى رأي الزهراوي بأن هذا الأخير يرى بأن الاصلاح والازدهار ممكن أن يتما بواسطة النفوذ الفرنسي.

وفي هذه الفترة من شهر أيار (مايو) ١٩١٣ كانت لجنة المؤتمر العربي في باريس تتلقى برقيات التأييد من مختلف المناطق العربية والأجنبية ومن بينها برقيات من الآنسات عنبرة سليم سلام ووداد محمصاني وشفيقة غريب من بيروت ومن عزت المقدم ومحمد الملك وصبحي البابا ومصطفى مولوي وتوفيق اليازجي وراجي دانيال من طرابلس الشام ومن أحمد الصلح وأحمد عمر حلاق ومحمد أبو ظهر وتوفيق الجوهري وراشد بكار وأحمد عارف الزين من صيدا ومن أبناء بيروت وجبل لبنان والمناطق اللبنانية الموجودون في استانبول وبينهم: عبد القادر كيلاني (طالب هندسة من بيروت) الأمير حسن حسان الأيوبي (طالب حقوق من لبنان) محمد جميل دوغان (طالب حقوق من بيروت) محمد أبو الفضل القواص (طالب حقوق من صيدا) الأمير أحمد شيرسان الشهابي (طالب حقوق من حاصبيا) يوسف روكز (طالب حقوق من بيروت) الأمير بهجت الشهابي (طالب حقوق من راشيا الوادي) منيف لطيف (طالب زراعة من طرابلس) وبدر الدين الرافعي (طالب حقوق من طرابلس الشام). كما وصلت برقيات تأييد من بيروت من: علي العيتاني، مصباح البربير، كامل البربير، جورج كرم، فضول ربيز، والياس المتني ومن الدكتور حليم قدورة ومن عبد الرحمن النصولي ونور الدين بيهم ورائف فاخوري وأحمد العجم وسواهم. .

وفي الوقت نفسه وصلت الى الآستانة برقية من بعض الشخصيات الاسلامية في دمشق في ٢٥ أيار (مايو) ١٩١٣ تضمنت التأييد للدولة العثمانية والاحتجاج على انعقاد المؤتمر العربي الأول ومما جاء في البرقية «نحن الموقعين

أدناه علماء وأعيان المدينة أتينا لنقول إننا علمنا بأن جماعة خونة لدينهم قد اجتمعوا بالقاهرة وشكلوا جمعية تدعى «اللامركزية» وان بعض الشباب الجهلة المثقفين مع بعض الطلاب يريدون إقامة مؤتمر في باريس، إن هؤلاء يدعون أنهم يدافعون عن حقوق الوطن العربي، وفي الواقع ليس لدى هؤلاء هدف آخر غير تدعيم التأثير الأجنبي على سوريا والبلاد العربية الأخرى، إنهم خونة يخونون دينهم ووطنهم. نرجو من الله تفشيل كل مشاريعهم وإنزال العقاب الذي يستحقونه بهم، وإننا نحن مرسلو هذه البرقية من سلالة الرسول والزعماء الأكثر سلطة بين العرب نعلن أن هؤلاء الأطفال ليس لهم ولا يمكن أن يكون لهم أية صفة لتمثيل الوطن العربي والتكلم باسمه. . .» ومن بين الموقعين على هذه البرقية مفتي دمشق ونقيب الأشراف ورجال الدين وزعماء المدينة ورئيس البلدية وشيوخ الغرف الصوفية وأكثر من خمسين توقيعاً لبعض وجهاء دمشق والمناطق السورية[1].

وفي ١٥ حزيران (يونيه) ١٩١٣ وقبل انعقاد المؤتمر بثلاثة أيام أجرى محرر صحيفة «الطان» (Le temps) الباريسية حديثاً مع عبد الحميد الزهراوي حول سبب انعقاد المؤتمر وموقفه من الدولة العثمانية ومن العناصر غير الاسلامية وسوى ذلك ومما قاله الزهراوي: «إن ما حدث في ولايات الدولة العثمانية بأوروبا من الحوادث الخطيرة دعانا الى التفكير وإمعان النظر في الحالة الجديدة التي دخلنا فيها واتخاذ الوسائل الضرورية لاتقاء نتائجها، وذلك من جهة ومن جهة ثانية فان العرب يؤلفون عنصراً مهما بعدده. . لذلك قمنا نطالب بصفتنا عثمانيين أن نشترك بالادارة العامة وأن نعرض على الحكومة بصفتنا عربا مطالب خاصة بقوميتنا وحالاتنا» وعن خطة المؤتمر نحو العرب غير المسلمين قال الزهراوي: «يهمني أن أصرح قبل كل شيء بأن هذا المؤتمر ليس له صفة دينية، وكل أعماله تنحصر في الدائرة المحددة له من البحث في شؤوننا

(١) مذكرات سليم علي سلام، ص ٢٦٨، ٢٧٠ - ٢٧١.

الاجتماعية والسياسية، ولذلك ترى عدد أعضائه المسلمين والمسيحيين متساوياً. وعلى كل حال فإن فكرة الاتحاد بين المسلمين والمسيحيين ولدت وأيدتها حوادث بيروت الأخيرة وهي التي ولدت فكرة عقد هذا المؤتمر. . .» وعن سبب انعقاد المؤتمر في باريس أضاف الزهراوي قوله: «إن حوادث بيروت الأخيرة برهنت لنا على قدر الحرية التي يمكن ان يتمتع بها مؤتمر يعقد في سوريا، ونحن لاحظنا من وجه آخر أن نسمع مطالبنا ونفهم رأينا لأوروبا التي تزداد أهمية مصالحها في البلاد العثمانية يوما بعد يوم، وإننا بإقامتنا وبالاحتكاك الضروري الذي سيكون لنا بكم نتوصل لإزالة أوهام وسوء تفاهم عظيم ويمكننا أن نضع أساس تفاهم بين الشرق والغرب. وقد فضلنا باريس على غيرها من عواصم أوروبا لأن الجالية العربية فيها أكثر عدداً من غيرها من الجاليات العربية في عواصم الغرب» ثم أكد بأن مطالب المؤتمر تكمن في اللامركزية للولايات العربية وأن الاصلاحات السطحية لم تعد نافعة، وان الخطة إزاء الدولة العثمانية ستتغير تمام التغيير إن لم تعمد الى تحقيق المطالب العربية، وشدد بأنه من مؤيدي الوحدة العثمانية من أجل تطور الجنس العربي وليس من أجل الرابطة الدينية، ثم اعترف بفضل أوروبا على المدنية والعلوم المعاصرة[1].

ومن بعد ظهر يوم الأربعاء ١٣ رجب ١٣٣١ - ١٨ حزيران (يونيه) ١٩١٣ افتتحت الجلسة الأولى للمؤتمر العربي الأول في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بشارع سان جرمن رقم (١٨٤)، وكانت أول خطبة لرئيس المؤتمر السيد عبد الحميد الزهراوي الذي ألقى كلمة مطولة في المؤتمر ومما جاء فيها بأنه ورفيقه اسكندر عمون شاركا في المؤتمر بهدف الاصلاحات السياسية، «وكذلك الوفد المحترم الموفد عن بيروت للسعي في تنفيذ الاصلاحات التي أجمعت بيروت على طلبها قد أحبوا أيضاً الاشتراك في المؤتمر لتنمية ذلك

(١) كتاب المؤتمر العربي الأول، ص ١٧ - ٢١.

الاحساس الذي أشرنا إليه، وغير محتاج الى الايضاح بأن الوفد البيروتي يعدمن نخبة الرجال في ذلك الثغر العظيم في سوريا الذي كان أهله أسبق من غيرهم دائماً الى بذل الهمم وإعلان صوت الحياة في كل أمر عام. وكنا نود أن نستغني في مثل هذا المقام عن مدح أهالي بيروت ووفدهم لأنهم مستغنون عن ذلك ولكن دعانا إلى هذا قول بعض الناس أن عاقدي المؤتمر أناس لا شأن لهم في البلاد، ولعلهم قالوا ذلك قبل ان يتبينوا حقيقة المؤتمر ولذلك لا نناقشهم الحساب على شيء استعجلوا فيه...» ثم عرض للمشكلة السياسية التي يعاني منها العرب من تفرد وتحكم الترك بالشعوب العربية ورأى خطورة استمرار هذا المخطط، وشدد على ضرورة اتباع «مبدأ المشاركة في الحكم» ووجوب اشتراك الفريقين بسياسة البلاد، فانه قد تبين واضحاً أنه لا العرب انتفعوا ببراءتهم من ذنب إضاعة البلاد ولا الترك انتفعوا بتحملهم وحدهم تبعة ذلك العبء الثقيل. وبديهي ان هذا الاشتراك لا ينافي الإخاء، بل الذي ينافي الإخاء هو عدم هذا الاشتراك. وقد وجدنا اللامركزية من خير الوسائل لظهور أثر هذا الاشتراك خارج العاصمة...».

أما الجلسة الثانية فقد عقدت في ٢٠ حزيران (يونيه) ١٩١٣ وألقى فيها عبد الغني العريسي خطبة تحت عنوان «حقوق العرب في المملكة العثمانية» بدأها بمخاطبة الحضور بعبارة «أيها العصبة الطيبة والملأ الصالح» وأشار الى أن العرب تجمعهم وحدة لغة ووحدة عنصر ووحدة تاريخ ووحدة عادات ووحدة مطمح سياسي، فحق العرب بعد هذا البيان أن يكون لهم على رأي كل علماء السياسة دون استثناء حق جماعة، حق شعب، حق أمة. «فنحن عرب قبل كل صبغة سياسية. حافظنا على خصائصنا وميزاتنا وذاتنا منذ قرون عديدة رغماً مما كان ينتابنا من حكومة الآستانة من أنواع الادارات كالامتصاص السياسي أو التسخير الاستعماري أو الذوبان العنصري. فكل ما تذرعت به الآستانة من الوسائل لم يؤد الى غير نتيجة واحدة وهو الحرص على مكانة حق الجماعة وإحياء هذا الحس الشريف النبيل حس الجنسية، فاقتفاء للماضي

نقرر مناهضة كل ما يؤول الى اضعاف هذه القومية والتذرع بكل ما فيه حياة لخصائص العرب وميزات العرب.. تعودت هذه الحكومة ان تعامل الجنسيات العثمانية معاملة الغالب للمغلوب على قاعدة «حق الفتح» فنحن نصرح على رؤوس الأشهاد بأنه اذا كان في استطاعة الحكومة ان تدعي «حق الفتح» في بلاد البلقان مثلا فلا تستطيع أن تدعيه لا حقا ولا حقيقة في البلاد العربية، فإنما قد ثبتت قدم هذه الدولة في بلادنا بمساعدة من سلفنا كما يعرف ذلك كل متعمق في التاريخ، ولهذا ننكر كل الإنكار «حق الفتح» فإنما نحن قاعدة هذه الدولة من قبل ومن بعد لا أسرى مسخرون.. فلا أرض بعد اليوم تستعمر ولا أمة تسخر، فإنما نحن الرعاة لا الرعية» ومما جاء في خطبة عبد الغني العريسي تركيزه على المشاركة في الوزارة والحكم فقال: «نحن نطلب قسطنا المشروع من كل وزارة حتى لا تكون غريبة عنا ولا نكون غرباء عنها، نطلب ذلك بما لنا من حق الاشتراك في تسيير أمور الدولة كما هي الحال في كل قانون أساسي.. نطلب هذا الحق كشركاء في هذه الدولة، شركاء في القوة الاجرائية، شركاء في القوة التشريعية، شركاء في الادارات العامة، أما في داخلية بلادنا فنحن شركاء أنفسنا: في أموال المعارف، أموال النافعة، أموال الأوقاف، حرية الاجتماع، حرية الصحافة، وذلك لا يكون إلا بتوسيع صلاحية المجالس العمومية..».

وفي الجلسة ذاتها أشار أحمد مختار بيهم الى أنه يوافق على ما جاء في خطبة عبد الغني العريسي وأن ما يتعلق بوظائف الدولة، فإن رجال الآستانة يظنون أن النهضة العربية يمكن تسكينها بتوظيف بضعة أشخاص من العرب، لذلك ينبغي أن نعتمد رأي الفاضلان سليم أفندي علي سلام وشكري بك العسلي وهو طريق رفض كل وظيفة تعرض على رجالنا قبل تنفيذ الاصلاح المطلوب. كما ألقى في الجلسة ذاتها ندرة المطران كلمة عن «حفظ الحياة الوطنية في البلاد العربية العثمانية» أشار فيها الى أوضاع البلاد السورية والى رفضه دعاوى حماية نصارى سوريا من أجل تحقيق المطامع الأجنبية، ورأى أنه من الأجدى

للأوروبيين ألا يتسابقوا لاحتلال القدس الشريف والحجاز ونجد لأنها هي قبلة كل مسلم ومن الحكمة أن تبقى وديعة بيد العرب.

وفي الجلسة الثالثة في ٢١ حزيران (يونيه) ١٩١٣ ألقى الشيخ أحمد طبارة خطبة تحت عنوان «الهجرة من سوريا والى سوريا» بحث فيها أسباب الهجرة من سوريا الى الخارج ومن الخارج الى سوريا، ثم تحدث عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية وخلص الى القول أن العرب لا يريدون الانفصال عن الدولة العثمانية إنما يريدون تنفيذ مطالبهم والاصلاحات المطلوبة واتباع نظام اللامركزية. كما ألقى اسكندر عمون خطبة تحت عنوان «الاصلاح على قاعدة اللامركزية» وتحدث نعوم مكرزل عن «رقي المهاجرين ومؤازرتهم للنهضة العربية الاصلاحية» وكانت الخطب تقاطع من الحاضرين للاستفهام أو للمداخلة والمناقشة حول بعض الأمور. وفي الجلسة الأخيرة في ٢٣ حزيران (يونيه) ١٩١٣ ألقيت عدة كلمات بالفرنسية منها كلمة أحمد مختار بيهم وكلمة شارل دباس وكلمة شكري غانم. وفي النهاية فقد أصدر المؤتمر قراراته وملحقاته وهي تتضمن عدة قرارات ومطالب[1] وهي:

١ - إن الاصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة فيجب ان تنفذ بوجه السرعة.

٢ - من المهم أن يكون مضموناً للعرب التمتع بحقوقهم السياسية وذلك بأن يشتركوا في الادارة المركزية للمملكة اشتراكاً فعلياً.

٣ - يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لا مركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها.

٤ - كانت ولاية بيروت قدمت مطالبها بلائحة خاصة صودق عليها في ٣١

(١) أنظر نص القرارات وملاحقها في: كتاب المؤتمر العربي الأول، ص ١١٣ - ١٢٠، عمر فاخوري: كيف ينهض العرب، ص ١٧١ - ١٧٢، بيروت ١٩٨١، زين زين: نشوء القومية العربية، ص ١٥٣ - ١٥٤، بيروت ١٩٧٩، حسان حلاق: مذكرات سليم علي سلام، ص ١٧١ - ١٧٣، يوسف يزبك: مؤتمر الشهداء، ص ١١١ - ١٢١، بيروت ١٩٥٥، المنار، ١٩١٣، م ١٦، جـ٩، ص ٧١٧ - ٧١٩.

كانون الثاني سنة ١٩١٣ بإجماع الآراء، وهي قائمة على مبدأين أساسيين وهما: توسيع سلطة المجالس العمومية وتعيين مستشارين أجانب، فالمؤتمر يطلب تنفيذ وتطبيق هذين الطلبين.

٥ - اللغة العربية يجب ان تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني ويجب ان يقرر هذا المجلس كون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية.

٦ - تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية إلا في الظروف والأحيان التي تدعو للاستثناء الأقصى.

٧ - يتمنى المؤتمر من الحكومة السنية العثمانية ان تكفل لمتصرفية لبنان مسائل تحسين ماليتها.

٨ - يصادق المؤتمر ويظهر ميله لمطالب الأرمن العثمانيين القائمة على اللامركزية.

٩ - سيجري تبليغ هذه القرارات للحكومة العثمانية السنية.

١٠ - تبلغ أيضا هذه القرارات للحكومات المتحابة مع الدولة العثمانية.

ملحق بقرارات المؤتمر

١ - إذا لم تنفذ القرارات التي صادق عليها هذا المؤتمر فالأعضاء المنتمون إلى لجان الاصلاح العربية يمتنعون عن قبول أي منصب كان في الحكومة العثمانية إلا بموافقة خاصة من الجمعيات المنتمين إليها.

٢ - ستكون هذه القرارات برنامجاً سياسياً للعرب العثمانيين ولا يمكن مساعدة أي مرشح في الانتخابات التشريعية إلا إذا تعهد من قبل بتأييد هذا البرنامج وطلب تنفيذه.

٣ - المؤتمر يشكر مهاجري العرب على وطنيتهم في مؤازرتهم له ويرسل لهم تحياته بواسطة مندوبيهم.

وفي ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩١٣ توجه رئيس المؤتمر عبد الحميد الزهراوي

ووفد من أعضاء المؤتمر مكون من: شكري غانم واسكندر عمون والشيخ أحمد طبارة وأحمد مختار بيهم وسليم علي سلام وخليل زينية الى نظارة (وزارة) الخارجية الفرنسية وقابلوا هناك ناظر الخارجية «بيشون» وقدموا له نسخة عن قرارات المؤتمر وشكروا للحكومة الفرنسية حسن ضيافتها، وطلبوا منه تبعاً لصداقة فرنسا مع الدولة العثمانية ان تساعدهم لإقناع دولتهم بإعطاء الاصلاحات المطلوبة ويعد مجاملات وعدهم بالمساعدة[1]. ويعد ذلك توجه الوفد الى السفارة العثمانية في باريس وقدموا للسفير رفعت باشا نسخة من القرارات، وتمنوا وجوب تنفيذها.

وفي أوائل تموز (يوليو) ١٩١٣ توجه وفد بيروت الاصلاحي الى وزارة الخارجية الفرنسية لبحث بعض الأمور الخاصة بالمؤتمر والدولة العثمانية، وقد تكون الوفد من: أحمد مختار بيهم، سليم علي سلام، الشيخ أحمد طبارة، الدكتور أيوب ثابت، وخليل زينية، وكان أحمد مختار بيهم صريحاً في هذا اللقاء ومما قاله لمدير الأمور الشرقية: «بلغنا أنه يوجد البعض ممن لا صفة رسمية لهم يحضرون لعندكم لجر مغنم لهم ويقولون أنهم يتمنون الحاق سوريا بالحكومة الأفرنسية، فنحن نصرح لكم اننا لم نختر باريز مؤتمراً لنا إلا لما نعلمه من الحرية الأفرنسية ومحبة الافرنسيين للمطالبين بالحرية وللمحبة الكائنة بينها وبين دولتنا، وإننا لا نرضى عن دولتنا بديلا». فأجاب المسؤول الفرنسي: «إننا قطعياً ليس لنا أقل مطمع بسوريا وجل ما نتمناه ان تعيشوا مع دولتكم بسلام»، فقال له بيهم: «هل تسمح لي أن أصرح بذلك علنا عن لسانك»، فقال: «من كل بد، أرجوك أن تصرح بذلك عن لساننا»، وما إن خرج الوفد من وزارة الخارجية الفرنسية حتى أظهر أيوب ثابت وخليل زينية اعتراضهما على موقف أحمد مختار بيهم، لأنهما كانا يؤيدان احتلال فرنسا للبلاد السورية، وقد اشتركا في المؤتمر العربي الأول لاستغلال الحركة العربية المناوئة للدولة العثمانية، وكان يشاركهما في رؤيتهما شكري غانم وشارل دباس.

(1) A. Ismail: Documents Diplomatiques, Vol. 20, p. 280.

وسواهما مثل رزق الله أرقش وميشال تويني ويوسف الهاني ويترو طراد ممن سبق لهم ان أرسلوا مذكرة الى فرنسا طالبوها أن تخلصهم من الدولة العثمانية وتسيطر على البلاد السورية. وكان ذلك خرقاً لمبادىء جمعية بيروت الاصلاحية ولمبادىء المؤتمر العربي الأول في باريس، وقد ذكر أسعد داغر في مذكراته، بأن نقطة الضعف في مؤتمر باريس كانت الجمعية الاصلاحية التي اندس فيها «فريق من عملاء الفرنسيين وصنائعهم فتمكنوا من إفساد غايتها وتشويه سمعة بعض رجالها في نظر شعبهم وفي نظر الترك أيضاً»[1]، ولا بد من الإشارة أيضاً بأن من نقاط الضعف في قرارات المؤتمر طلب المؤتمرين الاستعانة بمستشارين أجانب، رغم معرفة الجميع في تلك الفترة بالأطماع الأجنبية في مختلف الولايات العربية في الدولة العثمانية.

هذا وقد أرسل المؤتمر العربي وفداً الى الآستانة لملاحقة المقررات والتفاوض مع الحكومة العثمانية، وقد تكون هذا الوفد من أحمد مختار بيهم والشيخ أحمد طبارة وسليم علي سلام بينما رفض خليل زينية الذهاب مع الوفد خشية الفتك به. ووصل الوفد في ١٦ آب (أغسطس) ١٩١٣، وانضم إليه هناك عبد الكريم الخليل، فما كان من الحكومة العثمانية إلا أن أوعزت للمسؤولين الأتراك في ولايتي بيروت وسوريا بإرسال وفود مؤيدة للدولة ومعادية لمطالب ومقررات المؤتمر العربي، وبالفعل فبعد أيام قليلة وصلت عدة شخصيات مؤيدة للدولة وهي: عبد الرحمن باشا اليوسف، محمد فوزي باشا العظم، الشيخ أسعد الشقيري، أمين أفندي الترزي، الأمير شكيب ارسلان، الدكتور حسن الأسير، ومحمد باشا المخزومي، عبد المحسن الأسطواني، الشيخ حسين الحبال، نصري الشنتيري، كمال قزح، عبيدو الانكدار، محمد أبو سعيد بيضون، ومن بين هؤلاء الأمير شكيب أرسلان الذي حدد رأيه بمؤتمر باريس فأبدى معارضته لأنه كان مؤمناً بفكرة الجامعة الإسلامية ويعمل من أجل تحقيقها ومما قاله:

(١) أسعد داغر: مذكراتي على هامش القضية العربية، ص ٦٠، القاهرة ١٩٦٠.

«فكنت ساخطاً على عقد هذا المؤتمر...» رغم تأكيده أن أحمد مختار بيهم وسليم سلام وأحمد طبارة «كانوا من أعز أصدقائي»[1].

وقد أكد كولوندر (Coulondre) وكيل القنصلية العامة في بيروت في تقرير أرسله الى وزير الخارجية الفرنسية «بيشون» في ٢٨ آب (أغسطس) ١٩١٣ من أن والي بيروت حرص على إرسال مسيحي ماروني في الوفد المعادي للاصلاحيين هو نصري أفندي الشنتيري الذي رافقه حسين الحبال المشهور «بتعصبه وميوله المعادية لفرنسا».

هذا وقد قابل الوفد الاصلاحي المرسل من قبل المؤتمر العربي الأول كل من السلطان محمد رشاد (الخامس) وولي العهد يوسف عزالدين أفندي والصدر الأعظم سعيد حليم باشا[2].

وكانت كل المباحثات مع المسؤولين العثمانيين قد ركزت على عدة أمور منها:

١ - استمرار الولاء للدولة العثمانية.

٢ - المطالبة باللامركزية لنيل العرب حقوقهم.

٣ - العمل على تنفيذ مقررات المؤتمر العربي الأول.

وبالمقابل فقد التقى الوفد المعادي للاصلاحيين عدداً من المسؤولين بينهم السلطان محمد رشاد وأوصى له بضرورة عدم تنفيذ مطالب المؤتمرين العرب في باريس وأن الشعوب العربية تؤيد الدولة العثمانية وهي تخلص لها.

والحقيقة فإن الصراعات والمنافسات المحلية ساهمت الى حد كبير في عدم تنفيذ مقررات المؤتمر العربي الأول، لأنه أصبح بيد الدولة مبررات للمماطلة حيناً والرفض حيناً آخر، ثم بروز أحداث داخلية ومن ثم نشوب الحرب العالمية الأولى في صيف ١٩١٤، أضف الى ذلك أن الدولة العثمانية

(١) الأمير شكيب ارسلان: سيرة ذاتية، ص ١٠٨، ١١٠، بيروت ١٩٦٩.

(٢) أنظر حول بعض هذه اللقاءات «المفيد» ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩١٣.

استطاعت إرضاء بعض العناصر بوظائف ومناصب عليا، ولم يتورع بعض أعضاء الوفد الرسمي المعادي للاصلاح من المطالبة بهدايا خاصة له، فقد خاطب أحد أعضاء الوفد السلطان محمد الخامس شعراً بقوله:

أعطيت نصري ساعة	باسم المسيح الأمجد
فاعط حسينا مثلها	باسم النبي محمد

وهكذا فإن الحركة العربية مرت بإحدى أهم التجارب السياسية من خلال المؤتمر العربي الأول وذلك من خلال الممارسات العربية والعثمانية والفرنسية والأوروبية عامة.

الفصل الثالث

التطوّرات السياسيّة والطائفيّة في ١٩١٤ - ١٩١٨
وإعلان الحكومة العربيّة في بيروت

إن الدارس للاتجاهات السياسية والطائفية في لبنان عليه الإلمام الى حد كبير بجوانب مختلفة من تلك الاتجاهات، فالقول ان المسيحيين - كل المسيحيين - أرادوا الانفصال عن الدولة العثمانية هو من الأخطاء الشائعة، والقول أن المسلمين - كل المسلمين - أرادوا استمرار تبعيتهم للدولة العثمانية هو أيضاً من الأخطاء الشائعة، وإزاء ذلك لا بد من الإشارة إلى أن المسيحيين ليسوا وحدهم الذين أجروا اتصالات مع القوى الأجنبية وفي مقدمتها فرنسا، إنما بعض المسلمين في لبنان والأقطار العربية الأخرى قد قاموا أيضاً بإجراء اتصالات مع القوى الأجنبية لا سيما انجلترا، وفي مقدمة هؤلاء الشريف حسين وابنه الأمير فيصل ظناً منهما أن التعاون مع الانجليز يؤدي إلى نيل الاستقلال والحرية - وسنأتي على ذكر ملابسات تلك القضية في دراسات لاحقة - كما أن بعض المسلمين في لبنان قام بإجراء اتصالات مع الانجليز حباً بالوصول الى استقلال البلاد عن الدولة العثمانية، ومن بين هؤلاء عبد الكريم الخليل. ويذكر سليم علي سلام - الذي أصبح نائباً عن ولاية بيروت منذ عام ١٩١٤ - انه بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، ومنذ صيف عام ١٩١٥ اطلع على مشروعات سرية تهدف للقيام بثورة ضد الدولة العثمانية وذلك بالتعاون مع البريطانيين، وان عبد الكريم الخليل جاءه مرة وقال له بضرورة تدبير ثورة عسكرية ضد العثمانيين وبالاتفاق مع الحكومة والادارة

البريطانية، وأن الاستعدادات البشرية والعسكرية قائمة من أجل هذه الغاية، فما كان من سليم سلام إلا أن رفض الفكرة وقال لعبد الكريم الخليل: «يا عبد الكريم أنصحك أن لا تتورط بهكذا مسائل وأما من جهتي فلا أوافق على هكذا أعمال مطلقاً، وأخذ يجتهد بإقناعي، كما وأنني اجتهدت بإقناعه وافترقنا على غير اتفاق»[1].

والحقيقة ان عبد الكريم الخليل حاول الاتصال ببعض القوى السياسية والاجتماعية الاسلامية لاقناعها بصحة تحركاته ونشاطه، فقد اتصل بعدد من الشباب من آل بيهم، فما كان من أحمد مختار بيهم إلا أن حذر أقاربه من تكرار الاجتماعات مع عبد الكريم الخليل، ومن ثم فقد راح عبد الكريم يتصل برضا بك الصلح وابنه رياض وتسليم الطيارة للغاية نفسها، وقد عقدت اجتماعات سرية في صيدا ضمت الخليل والصلح وآخرين، علم بها جمال باشا بواسطة كامل بك الأسعد الذي كانت علاقته سيئة مع آل الخليل وآل الصلح، الأمر الذي أدى الى اعتقال ومحاكمة المجتمعين ومن ثم إعدام عبد الكريم الخليل ونفي رضا الصلح وابنه رياض[2].

أما فيما يختص بدور البطريركية المارونية في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨، فقد أشارت الأقوال الى أن البطريرك الماروني الياس الحويك «جمع الموارنة لمحاربة الدولة العثمانية في جيش مسيحي ترعاه فرنسا»[3]. وقد تلقى الحاكم العثماني في جبل لبنان من الباب العالي برقية تضمنت معلومات نشرتها الصحيفة الفرنسية (Le Matin) بواسطة مراسلها في لبنان، تتلخص في أن «البطريرك الماروني أكد لمراسل الصحيفة عن استعداد ستة آلاف مسلح ماروني

(١) أنظر كتابنا: مذكرات سليم سلام، ص ٤٥، ٤٦، ٢٠٥.
(٢) المرجع نفسه، ص ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧.
(٣) يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جـ٢، ص ٨٥٥ - ٨٦٣. أنظر أيضاً: أنيس صايغ: لبنان الطائفي، ص ١٣٧.

للعمل يداً واحدة مع الجيش الفرنسي فور احتلاله الساحل اللبناني» وطلب الصدر الأعظم يومذاك سرعة التحقيق والجواب[1]. وعلى الفور أرسل المتصرف أوهانس باشا رسالة الى البطريرك الماروني استوضح فيها الأمر، فإذا بالبطريرك ينفي هذا الموضوع قائلاً: «إن الجريدة المذكورة هي أجنبية عنا ولا علاقة لنا معها ولا صلة لها بنا، ولا رأينا مخبرها في بيروت... وبالنتيجة أن نسبتها الينا غير صحيحة، وعليه لم نكن نتوقع من رجال دولتنا العظام أن يصدقوا ما روته تلك الجريدة، ونحن مقيمون أبداً على عهد الولاء والاخلاص ورفع الدعوات لتوفيق أحوال دولتنا وبحفظ شخص دولتكم»[2]. مع العلم ان الاتجاهات السياسية للبطريرك الماروني كانت على الدوام في عدم الولاء الحقيقي للدولة العثمانية، بل والعمل على التعاون مع الحلفاء لفصل لبنان عنها، وقد ثبت أيضاً ان البطريرك الياس الحويك جمع ما قيمته أربعة آلاف فرنك فرنسي وقدمها الى القنصل العام الفرنسي في بيروت جورج بيكو (G. Picot) وذلك لمساعدة فرنسا وإقراراً بجميلها وإحسانها على الموارنة[3].

هذا وقد وصل الى جمال باشا قائد الفيلق التركي الرابع، تقارير عديدة ضد البطريركية المارونية، ولكن جمال باشا طلب من عزيز بك - مدير الأمن العام العثماني - تمزيق هذه التقارير وعدم الأخذ بها، لأنه «لا يعقل أن يقوم البطريرك الماروني بمثل تلك الأمور، وأن تساق ضده مثل تلك الاتهامات» وقد أكد ذلك عزيز بك نفسه[4].

ولا بد من الاشارة إلى أن التقارير السرية التي استمرت تصل الى جمال باشا كانت تتضمن تحركات العاملين ضد الدولة العثمانية، ففي شباط

(١) يوسف مزهر، المصدر السابق، جـ ٢، ص ٨٥٥، يوسف الحكيم: بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ص ١٥٣ - ١٥٤، بيروت ١٩٦٤.
(٢) يوسف مزهر، المصدر السابق، جـ ٢، ص ٨٥٥.
(٣) يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جـ٢، ص ٨٥٦.
(٤) عزيز بك: سوريا ولبنان في الحرب العالمية الأولى، جـ ٣، ص ١٤٠ - ١٤١، تعريب: ياسين الجابي، بيروت (بدون تاريخ).

(فبراير) ١٩١٥ أرسل أحد الكهنة المسيحيين تقريراً الى جمال باشا قال فيه: «إن المطران شبلي على اتصال دائم مع الحلفاء بواسطة عبدالله صفير في مصر، وقد أرسل اليه كتابا في الأسبوع الماضي يعلمه فيه أن الرأي العام اللبناني شديد التأثر من الموقف الحاضر، وأن المسيحيين يرون أن حياتهم باتت في خطر، وان الضرورة توجب مداخلة الحلفاء لحماية المسيحيين»[1]. وأشار عزيز بك متعجباً من كثرة التقارير والجواسيس في جبل لبنان، فذكر بأن عدد المتعاملين مع الجيش العثماني بلغ (٢٢) جاسوساً من أبناء متصرفية جبل لبنان يتجسسون بعضهم على بعضهم الآخر، وقد بلغت التقارير السرية في كانون الثاني (يناير) ١٩١٥ (٤٢٠) تقريراً منها (٢٩٠) تقريراً أرسلت من أشخاص أرادوا الانتقام من اخرين، بينما أربعة تقارير تضمنت من يحمل سلاحاً، بينما بقية التقارير لا قيمة لها وهي عبارة عن وشايات.

ويلاحظ أنه ظهرت اتجاهات مارونية متطرفة ضد العرب والأتراك معاً، ولكن هذه الاتجاهات لم تكن تمثل كل القوى المارونية، وقد بلغ التطرف بتلك الاتجاهات ان اعتبرت لبنان «أرضاً مسيحية» بل وان لبنان «وطناً مارونياً» وقد ظهرت في الآونة الأخيرة كتابات تعبر عن تلك الاتجاهات سواء التي سادت في العهد العثماني أو في فترة الانتداب الفرنسي او حتى في عهد الاستقلال، ويمكن أن نذكر نموذجين من تلك الكتابات دون التعليق عليها:

الأول: ذكر الأب بطرس ضو بأن العرب ليسوا أفضل من الأتراك، وان العروبة هي الاسلام، وان العثمانيين لم يضعوا الشرائع العربية - الاسلامية: من تصنيف مسلم وذمي ومؤمن وكافر، إنما وجدوها قائمة فطبقوها وأضاف قائلا: «فالعرب هم الأصل والأتراك فرع المدرسة العربية» وأشار الى انه «من المقابلة بين مختلف العهود التي اختبرها الموارنة طوال ١٣٠٠ سنة يتضح ان عهد الوطن القومي

---

(١) عزيز بك: المصدر السابق، جـ٣، ص ٨٥.

الماروني المستقل عن الدول الاسلامية عربية كانت أم غير عربية هو العهد الذهبي الأمثل»[1].

الثاني: ذكر وليد فارس بأن الموارنة انتقدوا وحاربوا فكرة تعريب لبنان لأن أرضه، «أرض مسيحية» وشبه الموقف العربي بموقف اليهود الذين اعتبروا كل فلسطين يهودية، واعتبر ان الموقف العربي أخطر من الموقف اليهودي، لأن العرب لم يسكنوا يوماً واحداً في «لبنان المسيحي» وتواجدهم في باقي المناطق اللبنانية والسورية كان نتيجة لتهجير وتذويب شعوب كاملة آرامية مسيحية[2]، وهناك زجلية مارونية قديمة تعبر عن تلك الاتجاهات[3].

ومن الأهمية بمكان القول، إن جمال باشا عندما بدأ باعتقال المتهمين لم يميز بين مسلم ومسيحي، بل اعتقل جميع الذين ناضلوا من أجل التخلص من طغيانه ومن مفاسد جمعية الاتحاد والترقي العنصرية، وكان عام ١٩١٦ عام

---

(١) الأب بطرس ضو: موارنة الغد على ضوء تاريخهم، ص ١٤، محاضرة مغلقة غير منشورة ألقيت في كنيسة مار عبدا الفوقا - بعبدا، بمناسبة عيد مار مارون في ٨ شباط (فبراير) ١٩٧٧.

(٢) وليد فارس: التعددية في لبنان، ص ٢٣١، الكسليك - لبنان ١٩٧٩.

(٣) تقول الزجلية المارونية:

وهرطيقي ليس كان عندهم
ولا مسلم يسكن بينهم
ويهودي إن كان يوجد عندهم
قبره تكشفه الغربان
والبطرك كان له سطوة
والحاكم كان له نخوة
وكانوا الاثنين إخوة
في الضعة وفي الإيمان
وكانت حدوده محفوظة
والاسلام منه مرفوضة

أنظر أيضا عن هذه الاتجاهات:

T. Touma: Paysans et Institution Feodales Chez les Druzes et Les Maronites du Liban, T. II, pp. 706-709, (Beyrouth 1971-1972).

القوى اللبنانية الوطنية، عام الشهداء، حيث أعدم الشيخ أحمد طبارة وعمر حمد وعبد الغني العريسي وسيف الدين الخطيب وتوفيق البساط، جنباً إلى جنب مع جورج حداد وسعيد فاضل عقل وباترو باولي وفيليب وفريد الخازن.

والجدير بالذكر أنه بالرغم مما ألمَّ باللبنانيين من مآس، لم تفرق بينهم لا سيما حركة الإعدامات في عامي ١٩١٥ - ١٩١٦، وأوضاع المجاعة والتردي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بالرغم من ذلك، فقد استمرت الانقسامات بينهم، وقد ظهر في عام ١٩١٧ بعض الاتجاهات السياسية للبنانيين المغتربين والمقيمين معا وبين هذه الاتجاهات على حد قول يوسف السودا:

١ - اتجاه ودعوة حجازية - سورية مركزها القاهرة، ومن ورائها السياسة البريطانية، وغرضها توحيد سوريا الكبرى في مملكة يرأسها الشريف حسين أمير مكة.

٢ - اتجاه ودعوة فرنسية - سورية مركزها باريس ومن ورائها السياسة الفرنسية، وغرضها توحيد سوريا الكبرى وربطها بفرنسا بشكل من أشكال الإشراف أو الوصاية أو الانتداب[١].

بينما ذكر ساطع الحصري - الذى أصبح وزيرا للمعارف في عهد الحكومة العربية ١٩٢٠ - بأن ثورة الشريف حسين إنما كانت ثورة عربية ترمي الى استقلال البلاد العربية بأجمعها، وكانت تصبو الى تكوين دولة عربية جديدة تنهض بالأمة نهضة حقيقية تعيد اليها مجدها السالف[٢].

هذا وقد استمرت التناقضات في الاتجاهات السياسية اللبنانية، فعلى سبيل المثال فإن «حزب الاتحاد السوري المركزي» (ومركزه في مصر) كان يؤيد في

---

(١) يوسف السودا: في سبيل الاستقلال، جـ ١، (في وادي النيل ١٩٠٦ - ١٩٢٢) ص ٩٣، بيروت ١٩٦٧.

(٢) ساطع الحصري: يوم ميسلون، ص ٧٢، بيروت ١٩٤٨.

عام ١٩١٧ سياسة الحكومة الحجازية وتأسيس سوريا الكبرى، ولا مانع عند الحزب من توحيد سوريا الكبرى مع بقية الولايات العربية، بينما كانت «اللجنة السورية المركزية» ترى غير ما يراه حزب الاتحاد، فالمعروف ان هذه اللجنة (ومركزها في باريس) قد تأسست برعاية وزارة الخارجية الفرنسية برئاسة شكري غانم وجورج سمنة، لذلك فإن مبادىء اللجنة كانت تقوم على أساس تحرير سوريا وتحقيق استقلالها تحت رعاية فرنسا ومساعدتها وضمانتها، بل لقد رأى المتطرفون من أعضاء اللجنة السورية المركزية ان يؤلفوا جمعية جديدة على أساس ضم سوريا الكبرى ضماً تاماً الى فرنسا، وأن يصبح لبنان مقاطعة من مقاطعاتها[١]. أما «عصبة التحرير السورية اللبنانية» التي أنشئت في عام ١٩١٧ في نيويورك برئاسة أيوب ثابت، فإنها كانت تهدف الى إقامة اتحاد فدرالي (Fédération) في سوريا يضم جبل لبنان ودمشق وحلب وسواها تحت إرشاد وحماية فرنسا، كما طالبت العصبة بفصل المسألة السورية عن حركة الحجاز سواء أكانت هذه الحركة تحت شعار «الجامعة العربية» (Pan-Arabism) أم جامعة الشعوب الناطقة بالعربية أم أي شعار آخر ومن مبادىء العصبة أيضا تحرير سوريا وجبل لبنان من الحكومة والسيادة العثمانية بواسطة فرنسا وتحت حمايتها وإرشادها[٢].

أما في بيروت ولبنان فقد استمرت الانقسامات، فالبعض أيد الوحدة السورية والبعض الآخر عارضها، وقد أرسل أنطون الجميل رسالة من لبنان الى يوسف السودا في القاهرة في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨ قال فيها: «جاءنا من بيروت ان الناس هناك تفرقوا طوائف، فالمسيحيون مع فرنسا، والمسلمون ضدها، فتراني أصبحت في حالة نفسية تميل بي الى الانسحاب من الميدان».

وفي ظل هذه الانقسامات بين اللبنانيين انتهت الحرب العالمية الأولى

---

(١) يوسف السودا: في سبيل الاستقلال، جـ ١، ص ٩٥، ٩٦.

(٢) يوسف السودا: المصدر نفسه، جـ١، ص ٩٦، ٩٧.

وتأسست في دمشق في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩١٨ حكومة عربية مؤقتة برئاسة الأمير سعيد الجزائري الذي أرسل بدوره برقية الى رئيس بلدية بيروت يومذاك عمر بك الداعوق أخبره فيها عن تأسيس الحكومة العربية وطلب منه إعلانها في بيروت، وبالفعل فقد أعلن عن قيامها في بيروت في ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨[١] وكان سليم علي سلام أحد المسؤولين عنها يشاركه في المسؤولية أحمد مختار بيهم وصلاح عثمان بيهم وابناه علي ومحمد سلام والفرد سرسق وجان فريج ورامز سركيس وسليم الطيارة وسواهم.

والجدير بالذكر ان راية الحكومة العربية التي رفعت على مبنى بلدية بيروت، رفعت ايضا في صيدا بواسطة رياض الصلح، وكان لرفع العلم العربي على سراي بعبدا معنى ومغزى آخر، فقد توجه الى هناك مندوب الأمير فيصل شكري باشا الأيوبي وسليم علي سلام ولفيف من وجهاء بيروت وجبل لبنان، وكان في استقبالهم حبيب باشا السعد كبير وجهاء الموارنة يومذاك، وعند بدء الاحتفال وضع حبيب باشا السعد يده على الانجيل المقدس وأقسم يمين الطاعة والولاء للشريف حسين[٢]. كما رفعت في بيروت شعارات عربية وقومية تقول «العرب قبل عيسى وموسى ومحمد».

وأشار، الرئيس صائب سلام - وهو معاصر لتلك الأحداث - الى حادثة هامة تعبر عن بعض المواقف والاتجاهات السياسية في لبنان، فأشار إلى أنه قبيل إعلان الحكم العربي في بيروت بأيام قليلة أتى الخوري يوسف زهار - وهو أستاذ الدروس الخصوصية لآل سلام - الى منزل سليم علي سلام وعلى صدره صورة للشريف حسين، وأخذ يقبلها ويشكر المولى على نعمة التحرر من الأتراك وفي العيش في ظل ملك عربي، ولكن بعد أيام قليلة من زوال

(١) E. Rabbath: La Formation Historique du Liban: pp. 268-269, (Beyrouth 1973).

(٢) أنظر: صائب سلام: وهل فشل الاستقلال، محاضرة ألقاها الرئيس سلام في الجامعة الأميركية في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠. وقد نشرتها مجلة «المقاصد» في العدد الأول - السنة الأولى، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، أنظر أيضاً: حسان حلاق: مذكرات سليم علي سلام، ص ٥٢. انظر: مذكرات رستم حيدر، ص ٢٤.

الحكومة العربية ومجيء البوارج الفرنسية الى مرفأ بيروت فإذا بالخوري زهار نفسه كان في طليعة من نزل الى المرفأ لاستقبال الفرنسيين منادياً بأعلى صوته تحيا فرنسا (Vive La France)[١].

وفيما يختص بتأليف الحكومة العربية وأثرها على الوضع في بيروت وجبل لبنان، فيرى زين زين ان السياسة التي اتبعها الأمير فيصل بن الشريف حسين ولورنس (Laurence) كانت سياسة قصيرة النظر، والى أنه كان خطأ نفسياً وسياسياً ان يوفدا شكري الأيوبي لتشكيل «حكومة عربية هاشمية» في جبل لبنان باسم ملك الحجاز متجاهلين تركيب لبنان وتاريخه الانساني، فإن هذه الخطوة لم تثر شكوك فرنسا في نوايا فيصل فحسب، بل إنها أثارت قلقاً شديداً في نفوس الفرنسيين فيما يتعلق بنوايا بريطانيا في لبنان[٢]. بينما يذكر ساطع الحصري بأن السوريين رحبوا بمجيء القوات العربية الى دمشق، كما أن المدن اللبنانية اشتركت في هذا الترحيب والتأييد، ورفعت الرايات العربية على الدوائر الحكومية والدور الخصوصية، مع العلم أنه لم يتواجد في لبنان من القوات العربية سوى ضابطين مع عدد قليل من الجنود أرسلوا لتنظيم الوضع فيه[٣]. ثم إن الأمير فيصل أذاع بلاغا رسميا في ٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨ أكد فيه على المساواة بين مختلف الأديان والمذاهب، ومما قاله: «وليعلم جميع الناس ان حكومتنا العربية قد تأسست على قاعدة العدالة والمساواة، فهي تنظر الى جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم نظرة واحدة لا تفرق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي، فهي تسعى بكل ما لديها من الوسائل لتحكيم دعائم هذه الدولة التي قامت باسم العرب، وتستهدف إعلاء شأنهم وتأسيس مركز سياسي لهم بين الأمم الراقية»[٤].

(١) صائب سلام: وهل فشل الاستقلال: مجلة «المقاصد» العدد الأول ١٩٨١، ص ١٦٩.

(٢) زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، ص ٨٤، بيروت ١٩٧١.

(٣) ساطع الحصري: يوم ميسلون، ص ٧٤.

(٤) ساطع الحصري: المصدر نفسه، ص ١٩٤ - ١٩٥.

ولوحظ بأن فرنسا وبريطانيا اتفقتا على ضرب الحكومة العربية في بيروت، وبالفعل فبعد أيام قليلة من ولادتها أنزل الفرنسيون العلم العربي من مناطق بيروت وبدأوا يدسون بين اللبنانيين وينشرون الاشاعات الطائفية لاستمالة المسيحيين، ومنها قولهم ان جيش الثورة العربية هو جيش حجازي بدوي، وأن الحكومة العربية هي حكومة دينية رجعية، وأنها سترجع في كل شيء الى الشريعة الاسلامية وستقضي على حقوق المسيحيين، مع العلم أن الحكومة العربية وادارتها ضمت الكثير من المسيحيين من وزراء ومسؤولين. ويرى ساطع الحصري بأن دعاية الفرنسيين رغم عدم صحتها، فقد وجدت في طبيعة الحال بعض الآذان الصاغية بين الجهلة والمتعصبين[1]، بل إن بعض الكتابات التي ظهرت حديثاً وتؤرخ لتلك الفترة اعتبرت ان فرنسا كانت المنقذ للمسيحيين اللبنانيين بعد انتصارها على الدولة العثمانية عام ١٩١٨[2].

ونظرا للممارسات الفرنسية والطائفية، فقد بدأ المسلمون والمسيحيون الوحدويون يتخوفون من هذه السياسة الجديدة القائمة على الفكر الطائفي والمذهبي لذا فقد استمرت الانقسامات بين اللبنانيين الذين انقسموا الى فريقين أساسيين:

الفريق الأول: وهو الفريق الاسلامي من سكان الساحل والأقضية الأربعة (بيروت، صيدا، صور، طرابلس) وكان مطلبهم الاستقلال التام عن أي حكم أجنبي مع الارتباط مع الأمير فيصل في إطار وحدة البلاد السورية.

الفريق الثاني: وهو الفريق المسيحي لا سيما سكان جبل لبنان، وكان مطلبهم الاستقلال مع الحماية الأجنبية لا سيما حماية فرنسا لضمان انفصال لبنان عن سوريا، والعمل على ضم الأقضية التي سلخت عنه اثر اعلان بروتوكول ١٨٦١.

---

(١) ساطع الحصري: يوم ميسلون، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٢) طوني مفرج: حرب الردة، ص ٨٢، بيروت ١٩٧٩.

الفصل الرابع

المسألة اللبنانية بين التدويل والتعريب ١٩١٩

انتهت الحـرب العـالميـة الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ بـانتصـار دول الحلفـاء (انجلترا، فرنسا، ايطاليـا، اليابـان، الولايـات المتحدة الأميركية) على الدولة العثمانية والمانيا وحلفـائها، وكـان ذلك مؤشـراً لتقسيم الولايـات العربيـة بين انجلترا وفرنسا تبعا لاتفاقية سايكس ـ بيكو السرية. وبـالرغم من ان مخـططات الدول الكبرى لا تهتم بـآمال ومـطالب الشعوب، غـير أن الانقسامـات العربيـة وانقسـامات اللبنانيين عـلى أنفسهم سـاعـدت الى حـد كبـير في خـرق الآمـال والمـطالب الاستقلاليـة، وقد ظهـرت بوادر انقسـام اللبنانيـين (السوريـين) بعـد انتهاء الحرب مباشرة عام ١٩١٨، فمن اللبنانيين من طالب بالالتحاق بـالوحـدة السورية والانضمام للحكومـة العربيـة في دمشق، ومنهم من طالب بـالاستقلال اللبناني تحت وصاية وانتداب فرنسا.

وكـان الأمير سعيـد الجزائـري قد أرسـل باسم الأمـير فيصـل بـرقيتـين من دمشق الأولى الى عمر بك الداعوق ـ رئيس بلدية بيروت حينـذاك ـ أعلمه فيهـا بتأسيس الحكومـة العربيـة في دمشق، وطلب منه اعـلانها في بيـروت، وكـانت البرقية الثانية قد أرسلت الى البطريرك الماروني اليـاس الحويـك طلب فيها ايضـا تـأسيس الحكومـة العربيـة في جبل لبنـان، غير أن البـطريـرك تـريث ولم يـذعن للأمر[١].

---

(١) زين زين: الصـراع الـدولي في الشـرق الاوسط وولادة دولتي سـوريـا ولبنـان، ص ٨٤، بيـروت ١٩٧١م.

والحقيقة أنه بعد أن تألفت الحكومة العربية في بيروت برئاسة عمر الداعوق في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨، حرصت القيادات الاسلامية قبل المسيحيين على إنهاء الحكم العثماني، لاعتقاد تلك القيادات ان التحرك ضد الأتراك قام على أساس قومي عربي ويهدف الى الاستقلال والحرية، ولهذا فقد توجهت بعض الزعامات البيروتية لمقابلة اسماعيل حقي بك اخر والي عثماني في بيروت، وكان في مقدمة تلك الزعامات احمد مختار بيهم، سليم علي سلام، الفرد سرسق، عمر بيهم، علي ومحمد ومصباح سلام ومختار ناصر. وقد قابلوا الوالي وطلبوا منه ضرورة ترك ولاية بيروت هو وبقية الجند العثمانيين لأن الولاية أصبحت خاضعة للحكومة العربية، وبالفعل ففي ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩١٨ ترك اسماعيل حقي بيروت بعد ان نشر بيانا، قال فيه: «إلى عموم المأمورين، بناء على إعلان حكومة عربية، أصبحت البلاد تجاه أمر واقع، فلقد عهد في إدارة الأمور الحكومية الى رئيس البلدية فتجاه هذا الوضع أصبحت وظيفتكم منتهية ولهذا وجب إعلامكم ذلك».

وكانت الحكومة العربية الأولى في بيروت أول حكومة غير طائفية، فقد كان رئيسها عمر الداعوق، بينما اعضاؤها والمسؤولون فيها، هم: سليم علي سلام، رامز سركيس، أحمد مختار بيهم، سليم الطيارة، جان فريج، محمد الفاخوري، يوسف عودة، عارف دياب، نسيم مطر، صلاح عثمان بيهم، محمد سلام، ومخايل طراد وسواهم، وكانت هذه التشكيلة الحكومية مؤشراً واقعياً لتوجهات المسلمين القائمة على ضرورة التعاون والمساواة بين المسلمين والمسيحيين، رغم ان المسلمين في تلك الفترة كان باستطاعتهم استغلال ظروف ما بعد الحرب العالمية الأولى ولكنهم رفضوا ذلك.

وفي ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨، قررت الحكومة العربية في بيروت

= الطبعة الثانية ١٩٧٧، أنظر أيضاً: د. خيرية قاسمية: الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ - ١٩٢٠، ص ٥٧، بيروت ١٩٨٢.

رفع العلم العربي على دار بلدية بيروت[١]. وكان خطباء هذا الحفل الشيخ مصطفى الغلاييني والأب يوسف اسطفان والسيدة فاطمة المحمصاني، وقد اشترك في الحفل المسلمون والمسيحيون جنباً الى جنب وسط التأييد للحكم العربي، واستمر هذا التأييد إلى أن بدأت القوى الطائفية والفرنسية بإحداث الشقاق وبذر الخلاف بين الفئتين. وفي اليوم نفسه، استقبل وجهاء بيروت اللواء شكري باشا الأيوبي مبعوثاً من الأمير فيصل كحاكم عام على بيروت ولبنان. وكان خطيب الحفل الأب يوسف اسطفان قد ألقى كلمة أشاد فيها بحكم العرب وعدلهم، وأطلق عليهم اسم أعدل الفاتحين، وبسبب هذا الموقف الماروني الوطني أطلق شكري الأيوبي على الأب اسطفان لقب «خطيب العرب»[٢]. وكانت رفعت يافطات في الحفل وفي شوارع بيروت تتضمن أهمية التآخي والتعاون الاسلامي - المسيحي، ومن بين تلك الشعارات شعار: «العرب قبل عيسى ومحمد»، إشارة الى ضرورة التعاون على الأساس العربي القومي وليس على الأساس الديني الطائفي.

هذا، ونظراً لرفض البطريرك الماروني الياس الحويك تأليف حكومة عربية في جبل لبنان، ونظراً لأن حبيب باشا السعد كان الزعيم الماروني السياسي البارز الأول بين قومه، فقد عهد اليه الاعلان عن تكوين الحكومة العربية في جبل لبنان وقد حرص الأمير فيصل والمسلمون في لبنان على أن توكل مهمة تكوين هذه الحكومة الى الموارنة أنفسهم، ذلك لأن المسلمين لم يحاولوا استغلال انتصار الثورة العربية الكبرى ودخول الجيوش العربية الى دمشق بإيكال تلك المهمة الى مسلمين مثلاً. ويذكر الرئيس صائب سلام، ذكرياته حول تلك الحادثة، فيقول:ارتفع العلم العربي على سرايا بعبدا، «وهو حدث

(١) كان قد تم الاتفاق في دمشق على جعل العلم العربي أربعة ألوان: اللون الأحمر (علم الثورة العربية) اللون الأبيض (علم الأمويين) اللون الأسود (علم العباسيين) واللون الأخضر (علم الفاطميين).
(٢) حسان حلاق: مذكرات سليم علي سلام ١٨٦٨ - ١٩٣٨، ص ٥١.

حضرته بنفسي فتى يافعاً يوم رافقت والدي سليم علي سلام مع مندوب الأمير فيصل شكري باشا الأيوبي، وتوجهت الى بعبدا مقر حكم متصرفية جبل لبنان حيث استقبلهما حبيب باشا السعد مع لفيف من زملائه وحشد كبير من الأهلين، وكان حبيب باشا يومذاك كبير وجهاء الموارنة في لبنان ورئيس مجلس ادارته، وقد رأيته أمامي في سراي بعبدا يضع يده على الانجيل المقدس ويحلف يمين الطاعة لملك العرب الشريف حسين في مكة»[1].

وبالرغم من قصر عمر الحكومة العربية في بيروت (١ تشرين الأول الى ١١ تشرين الأول) تبين خلال هذه المدة القصيرة مدى التعاون الوطني الاسلامي - المسيحي دون تمييز او استغلال او استقواء، وقد عاش جبل لبنان في خلال هذه الحقبة مع ساحله «في ظل حكم عربي متحرر برضاء من غالبية أهله وبنيه»[2].

ومن الأهمية بمكان القول، إنه ما إن تم القضاء على الحكومة العربية في بيروت في ١١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨، وما إن دخل الجيش الفرنسي الى بيروت ولبنان حتى بدأ ألم ودهشة المسلمين تظهر، ليس بسبب دخول الفرنسيين الى لبنان والقضاء على الحكومة العربية فحسب، وإنما بسبب التبدل السريع في مواقف المسيحيين من المسلمين، ومن ثم الاستقواء عليهم بالاعتماد على الجنود الفرنسيين «الغرباء». ولعل أكثر ما حزَّ في نفوس المسلمين تلك التظاهرات المسيحية الترحيبية الزاحفة من الأشرفية وجبل لبنان الى مرفأ بيروت ترحيباً واستقبالاً للجنود الفرنسيين «الذين خلصونا من الاستعمار التركي والاسلامي»، مع العلم أنهم قبل أيام قليلة كانوا يحتفلون مع إخوانهم المسلمين بإقامة الحكومة العربية في بيروت وبعبدا»[3].

---

(١) صائب سلام: وهل فشل الاستقلال؟ «مجلة المقاصد» العدد الأول، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، ص ١٦٨، أنظر أيضاً: زين زين: المرجع السابق، ص ٨٤.

(٢) صائب سلام، المقال السابق، «مجلة المقاصد» العدد السابق، ص ١٦٨.

(٣) مقابلة مع سعادة السفير السابق محمد علي حمادة في ٤ حزيران (يونيه) ١٩٨٢ وقد شهد حمادة تلك التظاهرات في مرفأ بيروت يوم كان لا يزال فتى يافعاً عندما نزل من منزله في رأس النبع الى المرفأ.

وحول تبدل موقف مسيحيي لبنان بعد دخول فرنسا اليه قيل: «لهذا نرى أنه عندما سنحت الفرصة بدخول سلطة الانتداب الفرنسي ... رحب هؤلاء بالحكم الانتدابي ورأوا فيه فرصة تاريخية ذهبية لتحقيق شخصيتهم وتثبيت امتيازاتهم»[1].

بينما يذكر الشيخ السيد محمد رشيد رضا (صاحب مجلة المنار) الأوضاع السياسية والاجتماعية لمدينة بيروت بعد أن قام بزيارتها أثر خضوعها للسيطرة الفرنسية ومما قاله مشيراً الى أوضاع ومواقف المسلمين والمسيحيين: «إن السلطة الفرنسية اعتمدت في إدارة المنطقة الغربية (لبنان) على النصارى لا سيما الموارنة منهم فأكثرت من توظيفهم، ورأى النصارى ان الدولة قد دالت لهم فرضوا بذلك وسروا به ولم يكن للمسلمين يد عندهم في تلك الأيام القليلة التي صار أمر الحكومة اليهم فيها، فأعرضوا عن المسلمين، بل صاروا يؤذونهم بالقول والفعل، واعتزوا عليهم وعتوا عتواً كبيراً، لم يفعل المسلمون شيئاً منه في دولتهم التي تعد بالأيام لا بالشهور ولا بالسنين»، وأضاف السيد رشيد رضا، بأن المسيحيين «نسوا كل ما كان قبل ذلك من حرص المسلمين على الاتفاق معهم قبل الحرب العامة حتى رضوا أن يكون لهم نصف الأعضاء في مصالح الحكومة المنتخبة وغير المنتخبة وذلك فوق ما تقتضيه النسبة العددية العادلة». وأضاف السيد رشيد رضا متألماً من موقف المسيحيين إزاء المسلمين، فقال: «وقد اشتهر المسيحيون ما وضعوه من الأناشيد في ذمّ المسلمين وإهانتهم وإنشادها في الشوارع والأسواق في بيروت يوم عيد الفصح، ولولا ان اعتصم المسلمون بالصبر والحلم لوقعت يومئذ مقتلة فاضحة تعد سبّة لسوريا ما بقي الدهر»[2].

وفي ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨ قام المستشار العسكري لفرنسا في

---

(١) صائب سلام، المقال السابق، «مجلة المقاصد» العدد الأول، ص ١٧٠.

(٢) السيد رشيد رضا: ما للمسلمين نائمين كأهل الكهف، مجلة «المقاصد»، العدد التاسع، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣، ص ٣٨.

لبنان القائد «كولوندر» (Coulondre) بزيارة البطريرك الماروني الياس الحويك في بكركي وتداول معه بشأن تشكيل إدارة لبنانية جديدة، وبعد يومين أعلن الاتفاق بينهما، بينما جرت في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨ حفلة رسمية أخرى في بعبدا أقيمت على شرف القائدين الفرنسيين «كولوندر» و«دي بياباب» (De Piepape) وقد حضرها أعضاء مجلس الادارة اللبناني وعلى رأسهم حبيب باشا السعد!! الى جانب جمهور من أعضاء الطائفة المارونية، وكان هذا الحفل في بعبدا الذي أقامته فرنسا والموارنة إنما يهدف رسميا الى الغاء ما كان أنشأه شكري باشا الأيوبي من حكومة عربية، وللدلالة على أن فرنسا هي صاحبة الشأن في لبنان وليس الأمير فيصل ولا حكومته العربية. وفي هذا الحفل ألقى الحاكم العسكري دى بياباب خطبة ودية أثنى فيها على حبيب باشا السعد، وأعلن انه بصفته الحاكم العسكري يعيد مجلس إدارة جبل لبنان برئاسة حبيب باشا السعد وهو الرجل ذاته الذي كان منذ أقل من شهر رئيساً لهذا المجلس في عهد العثمانيين، والذي منذ ١٨ يوماً أقسم يمين الولاء والطاعة للحكومة الفيصلية في دمشق[١].

هذا وقد استمرت المشاورات الفرنسية ـ المارونية، وازدادت التشاورات بمناسبة قرب انعقاد مؤتمر السلام في فرساي في باريس، ولهذا أوعزت السلطات الفرنسية في لبنان الى مجلس الادارة التي سبق أن أحيته باستصدار مضبطة في الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨ فوض بموجبها داوود عمون ليكون رئيساً لوفد مجلس الادارة الذي ضم أيضاً أميل إده، نجيب عبد الملك، وعبد الحليم الحجار[٢].

---

(١) زين زين: المرجع السابق، ص ٨٦.

(٢) يذكر بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ١، ص ٩٤ (درعون حريصا ١٩٦١) تلك الأسماء فحسب، بينما قرأت المضبطة فوجدت أن اسم نجيب عبد الملك غير وارد فيها، كما وردت أسماء أخرى في المضبطة لم يذكرها بشارة الخوري، وهي: محمود جنبلاط، عبدالله خوري، ابراهيم أبو خاطر، تامر حمادة. ولكن لا بد من أن نذكر من أن محمود جنبلاط اعتذر عن السفر لأسباب خاصة، فاختار حينئذ مجلس الادارة مكانه نجيب عبد الملك، كما أن ابراهيم أبو خاطر تخلف لأسباب صحية، أما تامر حمادة =

والأمر اللافت للنظر أن أحد المسلمين وهو عبد الحليم الحجار كان في عداد الوفد مؤيداً استقلال لبنان بوصاية فرنسية، غير ان الأهم من هذا أن الثقة بهذا العضو لم تكن كاملة باعتباره مسلماً، وقد كشفت وثائق ومراسلات وزارة الخارجية الفرنسية عن رسالة مرسلة من مجلس إدارة جبل لبنان الى وزير الخارجية الفرنسية بيشون (Pichon) تحذره من وضع الثقة بالعضو المسلم، وتطلب عدم الافصاح عن الأمور الهامة أمامه بوجوده، وقد نعت عبد الحليم بنعوت وصفات لا مجال لذكرها[١].

هذا، وقد استقبل أعضاء مؤتمر فرساي الذي بدأ جلساته في أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ وفد إدارة جبل لبنان برئاسة داوود عمون وقدم مطالبه على النحو التالي:

١ ـ توسيع نطاق جبل لبنان الى ما كان معروفاً به من التخوم تاريخياً وجغرافياً.

٢ ـ تأييد استقلال لبنان بإدارة شؤونه الادارية والقضائية بواسطة رجال من أهله.

٣ ـ إنشاء مجلس نيابي مؤلف على مبدأ التمثيل النسبي حفظاً لحقوق الأقلية وينتخب من الشعب.

٤ ـ طلب مساعدة فرنسا لتحقيق ذلك ومعاونتها الادارة المحلية في تسهيل نشر العلوم والمعارف[٢].

والأمر الملاحظ أن هذه المطالب التي قدمت من قبل مجلس إدارة جبل

= فإنه كان غائباً عن بيروت وقت سفر الوفد الى باريس. أنظر نص المضبطة في: بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ١، ص ٢٦٩ ـ ٢٧١. أوراق لبنانية، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧، ص ٥٢٩ ـ ٥٤٠. د. عبد العزيز نوار: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ ـ ١٩٢٠، ص ٥٢٠ ـ ٥٢٢، بيروت ١٩٧٤.

(١) من مجموعة د. عادل اسماعيل الوثائقية التي لم تنشر الى الآن:
Documents Diplomatiques et Consulaires.

(٢) يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جـ٢، ص ٨٧٣ ـ ٨٧٨.

لبنان لم تأخذ بعين الاعتبار المطالب والآمال الاسلامية، بل قدمت مطالب من قبل فئة من اللبنانيين باسم كل اللبنانيين ويلاحظ على تلك المذكرة ما يلي:

١ ـ اتجاه انفصالي سياسي عن البلاد السورية ورفض الوحدة السورية.

٢ ـ الاصرار على توسيع رقعة جبل لبنان بضم الأجزاء اللبنانية الساحلية والداخلية اليه وليس العكس.

٣ ـ إن الإصرار على الحماية والمساعدة الفرنسية أمر يناقض المطالبة بالاستقلال.

٤ ـ اعتبر الوفد أن الحماية الفرنسية تساعد لبنان على الاستقلال عن سوريا، وضمانة لمنع الأمير فيصل من ضمه ضمن إطار الوحدة السورية.

وبالتأكيد، فإن سكان الساحل من المسلمين والمسيحيين الوحدويين رفضوا مطالب مذكرة مجلس الادارة، غير أنهم لم يرسلوا وفدا خاصا بهم الى باريس لملاحقة مطالبهم، بل اعتبروا أنفسهم جزءا من سوريا الكبرى وأن الأمير فيصل هو ممثلهم الى مؤتمر الصلح، ولذا، فإن فيصل وصل من دمشق الى بيروت بصحبة لورنس، فاجتمع على الفور برئيس الحكومة العربية السابق عمر الداعوق وسليم سلام وأحمد مختار بيهم وبالياس ابراهيم سرسق[1]، ورأى أمين الريحاني بأن الأمير فيصل دخل بيروت مثلما دخل دمشق «زعيما محبوباً وكان له فيها استقبال فاق استقبال الدمشقيين رونقاً وبهاء»[2] وبعد أن مكث الأمير فيصل في بيروت عدة أيام أبحر منها في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨، وفي الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ قدم فيصل مذكرة الى مؤتمر الصلح أشار فيها الى مطالب العرب الاستقلالية ورفضهم السيطرة الأجنبية، وان اللغة العربية تجمع بين العرب في البلاد الواقعة ضمن خط يمتد من الاسكندرونة الى ايران وجنوبا الى المحيط الهندي «وأن هدف الحركة

(١) حسان حلاق: مذكرات سليم علي سلام، ص ٥٦.

(٢) أمين الريحاني: ملوك العرب، جـ٢، ص ٢٢٩، بيروت ١٩٥١.

القومية العربية... هو توحيد العرب في أمة واحدة... ونحن نؤمن أن سوريا تستطيع أن تدير شؤونها الداخلية بنفسها، كما أننا نشعر أن أية مشورة تقنية أجنبية تقدم الينا تشكل عنصراً ذا قيمة عظيمة للتنمية الوطنية، ونحن على استعداد أن ندفع ثمن هذه المشورة نقداً، إذ أنه لا يمكننا ان نضحي في سبيلها شيئاً من الحرية التي ظفرنا بها نحن أنفسنا بقوة السلاح...»[1]، واعتبر فيصل أن هذه المذكرة والمطالب إنما تعبر عن إرادة البلاد العربية برمتها.

وتبعاً للأطماع الفرنسية في البلاد السورية، فإن رئيس الوزراء الفرنسي «كليمنصو» (Clemenceau) لم يتجاوب مع مذكرة الأمير فيصل بسبب تناقضها مع أهداف فرنسا ومع مطالب مجلس إدارة جبل لبنان،! كما أن المسيحيين اللبنانيين المتواجدين في فرنسا وقفوا معارضين سياسة الأمير فيصل في البلاد السورية. ففي شباط (فبراير) ١٩١٩ اجتمع أعضاء مؤتمر الصلح (ويلسون الرئيس الاميركي، لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا، كليمنصو رئيس وزراء فرنسا) بأعضاء وفد «اللجنة السورية المركزية» برئاسة شكري غانم الذي قدمه كليمنصو للأعضاء، ومما قاله شكري غانم في مذكرته: إنه لا يريد أن يكون تحرير سوريا على يد أهل الحجاز، كما أنه عارض أن يتكلم فيصل ممثل الحجاز باسم جميع الناطقين باللغة العربية وباسم سوريا «إن دمشق تبعد عن مكة بما لا يقل عن ألف وخمسمائة كلم، فأية صلات روحية وتقارب ذهني تربط بين طبيعة السوري والحجازي، بين البدو والحضر؟ وهل هناك غالبية من العنصر العربي في سوريا من شأنها أن تعلل أو تبرر مثل هذه الفكرة؟» ثم

(١) من مذكرة الأمير فيصل الى مؤتمر الصلح في أول كانون الثاني (يناير) ١٩١٩، أنظر: زين زين: المرجع السابق، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٦. د. عبد العزيز نوار: ٠ المرجع السابق، ص ٥٢٢ ـ ٥٢٧. يوسف مزهر: المرجع السابق، جـ٢، ص ٨٧٢ ـ ٨٧٥. جورج انطونيوس: يقظة العرب، ص ٣٩٧ ـ ٣٩٨، بيروت ١٩٦٦. أمين الريحاني: المرجع السابق، جـ٢، ص ٣٣٠ ـ ٣٣١

طالب غانم بالدعم الفرنسي والدعم الأجنبي للبنان مخاطباً الحاضرين بالقول: «فهل بعد أن فصمتم العرى التي تربطنا، ترفضون مد يد العون لنا كي نخطو الخطوات الأولى؟ كلا إنكم تأبون ان تنهضوا بنا الى العلى ثم تتركونا نتهاوى الى ركام قيودنا... أيها السادة، إن مصلحتنا ومنطقتنا يدفعان بنا الى الاعتراف بأننا نحتاج الى التعاون مع جهة أجنبية» وأضاف مؤكداً رغبته ورغبة اللجنة السورية بانتداب فرنسا لسورية قائلا: «إن فرنسا في نظرنا هي الدولة الوحيدة المؤهلة لإنجاز ما نصبو إليه، إنها ستكون المرشدة التي تتكلم لغة نفهمها والتي ستوحدنا في مصيرنا المشترك»[1].

وبالرغم من أن هذه المطالب كانت ترضي فرنسا وبعض الفئات اللبنانية، غير أن الأسلوب الذي عرض به شكري غانم للمسألة اللبنانية لم يزعج الأمير فيصل فحسب، وإنما أزعج القيادات الفرنسية والأميركية والبريطانية، لأن بيانه كان بمثابة فضيحة سياسية، خاصة بعد ان علم الرئيس الأميركي ويلسون بأن شكري غانم قضى الـ ٣٥ سنة الأخيرة من حياته في فرنسا وتربى في ظلال سياستها، وكان هذا وحده كافياً على حمل الرئيس ويلسون الا يبالي ويكترث بما كان يقوله الرجل، كما أن كليمنصو نفسه قال لوزير خارجيته «بيشون»، «لماذا جئت بهذا الرجل الى هنا» فرد وزير الخارجية: «لم أكن أعلم أنه سيعالج الأمر على هذا المنوال، وكان الأمر أشبه بفضيحة مكشوفة»[2].

من جهة أخرى فقد كانت المسألة اللبنانية في مؤتمر فرساي تتجاذبها السياسة الدولية لا سيما الفرنسية والبريطانية بعيداً عن السياسة المحلية، وكانت بريطانيا يهمها جدا تقليص النفوذ الفرنسي في البلاد الشامية حتى تنفرد بها لوحدها، ومن أجل ذلك تباينت الآراء وظهرت الخلافات بين رؤساء مؤتمر فرساي حول العديد من المشكلات المطروحة لا سيما المسألة اللبنانية التي

(١) زين زين: المرجع السابق، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٢) James Shotwell: At the Paris Peace Conference, p. 178, (New York, 1937).

أظهرت أيضا انقسام اللبنانيين (السوريين) ساحلاً وجبلاً ما بين مؤيد للوحدة السورية وما بين رافض لها، ولذلك صرح كليمنصو أنه لا بد من إيجاد تفاهم بين الدول الكبرى حول المشكلات المطروحة على المؤتمر، غير أن الرئيس ويلسون انتقده لأن فرنسا تحافظ على سياستها التقليدية الهادفة الى استمرار التوسع والاستعمار، ثم تحدث عن ضرورة حق الشعوب في تقرير مصيرها.

هذا بالاضافة الى ان اجتماع آذار (مارس) ١٩١٩ بين كليمنصو ولويد جورج أظهر التباين بين مصالح بلديهما حول مستقبل لبنان وسوريا، فالفرنسيون أصروا على الحصول على سوريا، بأكملها، بينما رأى البريطانيون ان باستطاعة فرنسا السيطرة على لبنان، ولكن يجب بالمقابل ان يكون هناك فاصل في الحد الشمالي ليتسنى للبريطانيين وللعرب الحصول على منفذ الى البحر، وذلك لأن لويد جورج لم يكن يرغب في ان يرى الفرنسيين يستولون على الخطوط الحديدية في الشمال التي تمتد شمالا الى تركيا.

والجدير بالذكر أن المصالح البريطانية والفرنسية في بلاد الشام كانت من جملة الأسباب التي أعاقت مهمة الأمير فيصل وقد استاء كليمنصو، من ازدواجية مواقف الحكومة البريطانية التي أظهرت حيناً تأييدها للمطالب الفرنسية في الشرق، وتأييدها حيناً لمطالب الأمير فيصل والمطالب العربية.

وهكذا، يلاحظ بأن السياسة الدولية كانت تعمل على تنفيذ مشاريعها الاستعمارية في المشرق العربي، في وقت كانت فيه بعض الفئات اللبنانية تطلب المعونة والوصاية الأجنبية وتحديداً الفرنسية، كما كانت تتصور أن فرنسا هي الملاذ والملجأ لمسيحيي الشرق في مواجهة الحكومة العربية في دمشق التي تبين من خلال اعضائها أنها كانت للعرب دون تمييز بين المسلمين والمسيحيين.

وكانت المسألة اللبنانية والعربية لا تزال تعالج في مؤتمر فرساي في باريس المنعقد في كانون الثاني (يناير) ١٩١٩، وكانت مصالح بريطانيا وفرنسا في

المشرق العربي من جملة الأسباب التي أدت الى تعقيد المسألة اللبنانية والعربية، وأدت الى عرقلة، مهمة الأمير فيصل في باريس. وقد أبدى كليمنصو رئيس الوزراء الفرنسي استياءه من ازدواجية مواقف الحكومة البريطانية التي كانت تظهر تأييدها للمطالب الفرنسية حينا ولمطالب الأمير فيصل حيناً آخر، وكان ذلك من جملة الأسباب التي دعت كليمنصو الى رفض مقابلة فيصل في البدء[1]. وكان كليمنصو يعتبر أيضاً أن مشاركة الأمير فيصل في مؤتمر فرساي ليست إلا مناورة بريطانية هدفها تقليص النفوذ الفرنسي في سوريا ولبنان. والجدير بالذكر أن فرنسا بدورها استطاعت استغلال بعض أطراف الأزمة اللبنانية لا سيما القوى المسيحية وبينها وفد مجلس إدارة جبل لبنان الذي طالب بالاستقلال تحت الحماية الفرنسية، فأخذت فرنسا من تلك المواقف تبريرات لتكريس وجودها في بلاد الشام عامة ولبنان خاصة بحجة حماية المسيحيين من الأطماع الفيصلية.

وفي هذه الأثناء كان الأمير فيصل بن الشريف حسين لا يزال يلاحق القضية السورية بشكل عام، وذلك حوالى خمسة شهور، إلى أن وفق في عقد لقاء مع كليمنصو في ١٦ نيسان (أبريل) ١٩١٩، وقد أورد ساطع الحصري (وزير المعارف فيما بعد في عهد الحكومة العربية) تفاصيل هذا اللقاء في كتابه «يوم ميسلون»، ومما جاء فيه ان الأمير فيصل رفض إحلال القوات الفرنسية مكان القوات البريطانية التي ستنسحب من دمشق وحلب وقال لكليمنصو: «لا أستطيع الموافقة على هذه الفكرة، فسوريا لا تحتاج الى عساكر أجنبية، وإذا احتاجت الى جنود أجنبية فيها بعد، فإنها لا تتأخر أن تطلب منكم يد المعونة» فرد كليمنصو بالقول: «لا أود احتلال البلاد.. غير أن الأمة الفرنسية لا يرضيها أن لا يكون في سوريا أثر يدل على وجود فرنسا فيها، فإذا

(١) S.H. Longrigg: Syria and Lebanon Under French Mandate, p.94 (London 1958).

لم تمثل فرنسا في سوريا بعلمها وعساكرها، فإن الأمة تعد ذلك عاراً كفرار الجندي من ساحة القتال».

ويذكر خالد العظم (رئيس وزراء سوريا فيما بعد)، بأن لقاء فيصل - كليمنصو أدى الى اتفاق بينهما، اعترفت فرنسا بمقتضاه بوحدة الأراضي السورية واتحاد جميع السوريين «ليحكموا أنفسهم بأنفسهم بصفتهم أمة مستقلة» مقابل اعتراف فيصل بحاجة السوريين الى مساعدة ومشاورة فرنسا لتنظيم جميع الادارات الملكية والسورية، وأن تمثل فرنسا البلاد السورية في الخارج، بالاضافة الى ذلك فإن الأمير فيصل يعترف «باستقلال لبنان تحت الوصاية الافرنسية وبالحدود التي سيعلنها له مؤتمر السلم»[1].

ويشير المؤرخ محمد جميل بيهم بأن وفد مجلس إدارة جبل لبنان كان يلقى حفاوة كبرى في باريس لأن مطالبه تتوافق مع رغبات فرنسا، ولكن ما أن تم الاتفاق بين فيصل وكليمنصو حتى بادر المسؤولون الفرنسيون الى إقناع أعضاء الوفد بوجوب الانضمام الى دمشق والقبول بالأمر الواقع «فشعروا بخيبة الأمل» وعادوا يحملون النقمة على هؤلاء المسؤولين في عاصمة الأم الحنون»[2] غير أن أمين الريحاني أشار بأن داوود عمون (رئيس وفد مجلس إدارة جبل لبنان) صرح في باريس بأن بين لبنان وسوريا علاقات تجارية وصلات متينة تستوجب ألا يفصل الشقيق عن شقيقه «فاجتمعت كلمتنا - كلمة الوفد - على وجوب انضمام الاثنين تحت لواء مراقبة واحدة» وأضاف الريحاني أنه إزاء التطورات في باريس ظهرت احتجاجات المسيحيين في لبنان ضد تصريحات وزير الخارجية الفرنسية «بيشون» ظناً منهم ان فرنسا باتت تفضل المسلمين على المسيحيين، وقد تضحي بهم في سبيل السياسة والمصلحة[3].

(١) خالد العظم: مذكرات خالد العظم، جـ١، ص ١٠١ - ١٠٣، بيروت ١٩٧٣.

(٢) محمد جميل بيهم: سورية ولبنان ١٩١٨ - ١٩٢٢، ص ٨٨، بيروت ١٩٦٨، أنظر أيضاً: محمد جميل بيهم: لبنان بين مشرق ومغرب، بيروت ١٩٦٩، يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جـ٢، ص ٨٧٨

(٣) أمين الريحاني: ملوك العرب، جـ٢، ص ٣٣٤.

وفي الوقت الذي ذكر فيه بيهم والريحاني (وهما معاصران للأحداث) هذه الظروف حول اتفاق فيصل ـ كليمنصو، إذا ببشارة الخوري (وهو معاصر للفترة ايضا) يذكر بأن الفرنسيين عندما قابلوا فيصل أخذتهم الحيرة ووقعوا بين نارين: مجاملة الأمير من جهة، وإبقاء لبنان خارج نطاق نفوذ الأمير من جهة ثانية، ولهذا راحوا يراعون شعور بعض اللبنانيين تحسباً للغد فيما إذا سيطروا على سوريا ولبنان. وأضاف بشارة الخوري قائلا: «وكانت نتيجة تلك الحيرة أن الحكام الفرنسيين أعدوا للأمير فيصل عند عودته من فرنسا ومروره في بيروت استقبالا رسمياً عزَّ نظيره،! وأوعزوا الى اللبنانيين (يقصد المسيحيين) من طرف خفي بأن يظهروا تمسكهم باستقلالهم، فتنادى قسم كبير منهم الى تظاهرة حماسية في بعبدا نادت باستقلال لبنان في ربيع سنة ١٩١٩»[١] وأكد بشارة الخوري (الذي أصبح فيما بعد يميل للفكرة العربية) عداءه للوحدة العربية السورية منذ تلك الفترة المبكرة من تاريخه السياسي، فقد أكد اشتراكه في تلك التظاهرة مع ميشال زكور وسواهما من المتظاهرين الرافضين بقاء لبنان مع البلاد السورية في وحدة مشتركة تحت قيادة الأمير فيصل، وقد قرأ بشارة الخوري يومذاك في المتظاهرين قصيدة يوسف السودا ومطلعها:

أبناء لبنان الكرام   وحسبكم هذا اللقب

والحقيقة ان الأمير فيصل لم ينل ما تم الاتفاق عليه مع فرنسا، وليس السبب في ذلك ما أورده بشارة الخوري، وهي عدم اقتناع الفرنسيين بذاك الاتفاق ومحاولتهم مجاملته، إذ أن فرنسا لم يكن يهمها هوية الأشخاص بقدر ما كان يهمها تكريس وجودها في المنطقة، أما إذا تمت الوحدة السورية تحت قيادة فيصل، فإن ذلك لم يكن يضيرها طالما أن فيصل اعترف مقابل ذلك بالوجود الفرنسي في سوريا ولبنان، وكأنه أصبح ملكاً عربياً بتاج فرنسي، والواقع يشير أن سبب الاستقبالات التي جرت للأمير فيصل في بيروت في ٣٠ نيسان

---

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ١، ص ٩٥.

(أبريل) ١٩١٩، هي الأسباب ذاتها التي دعت الوحدويين لاستقباله يوم مجيئه من دمشق الى بيروت للسفر منها الى باريس، ذلك أن الوحدويين اللبنانيين (من المسلمين والمسيحيين) كانوا لا يزالون يثقون به كرائد للاستقلال التام وللوحدة السورية الشاملة، وكان هؤلاء بدورهم ليسوا على اطلاع كاف على مضمون اتفاق فيصل ـ كليمنصو. وما أن حل فيصل بدمشق وانتشر مضمون ذلك الاتفاق حتى تأكد فشل تنفيذه، لأنه قوبل بمعارضة شديدة من السوريين بالاضافة الى تعرض فيصل للضغوط من قبل الأوساط التي يسميها زين زين بأنها «متطرفة»[١] وكاد السوريون يثورون على الأمير فيصل بسبب ذلك الاتفاق، حتى اضطروه الى التراجع عنه، بل اضطروه الى تأليف العصابات ومدها بالمال والأسلحة للتحرش بالفرنسيين وإزعاجهم، فانقطع الأمل بإبقائه على عرش سورية على حد قول خالد العظم[٢].

أما فيما يختص بموقف المسلمين والمسيحيين في بيروت من سياسة الأمير فيصل واتفاقه مع كليمنصو فقد كان متميزاً بعض الشيء عن موقف الدمشقيين، فعند وصوله الى بيروت في ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩١٩، اجتمع به وجهاء وقادة البلاد[٣] وقد أظهر البعض منهم حماساً وتأييداً وعاطفة، فالبعض قال: يا سمو الأمير إننا جميعاً نفديك ونضحي في سبيلك، والبعض الأخر قال من الأفضل أن نترك لك تقرير ما تراه مناسباً لأنك أعلم الجميع بما يجري في الجهر والخفاء، فافعل بما يوحيه اليك ضميرك لمصلحة البلاد[٤]. كما انبرت

---

(١) زين زين: الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة سوريا ولبنان، ص ١٥٣. انظر أيضاً: محمد جميل بيهم: لبنان بين مشرق ومغرب، ص ١٢.

(٢) خالد العظم: مذكرات خالد العظم، جـ١، ص ١٠٦.

(٣) حضر اللقاء مع الأمير فيصل كل من مفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا، القاضي الشيخ محمد الكستي، الشيخ أحمد عباس الأزهري، الأب يوسف اسطفان، الشيخ مصطفى الغلاييني، الشيخ أحمد المحمصاني، والسادة: سليم علي سلام (صودف يوم خروجه من السجن)، أحمد مختار بيهم، الفرد سرسق، عمر الداعوق، نجيب نعمة طراد، محمد اللبابيدي، رضا الصلح، محمد فاخوري، داود عمون، بترو طراد، جان فريج، وعبد الحميد الغندور.

(٤) أنظر كتابنا: مذكرات سليم علي سلام، ص ٥٨. أنظر أيضاً: عنبرة سليم سلام: جولة في الذكريات =

الجمعيات اللبنانية في مصر وأميركا الى تقديم الاحتجاجات ضد سياسة الأمير فيصل في مؤتمر الصلح، ولما حاول ممثل لحكومة الفرنسية في بيروت حمل البطريرك الماروني الياس الحويك على التسليم بالحاق لبنان بحكومة دمشق العربية مشدداً عليه أجابه البطريرك: «إن الموت في ظل صخورنا خير لنا من الانضمام الى دمشق»[1].

ومن الأهمية بمكان القول ان تراجع فيصل عن اتفاقه مع كليمنصو، بل وقيادته للحملة السياسية المعارضة للوجود الفرنسي، جعلته يستعيد شعبيته بين الأوساط السورية واللبنانية الوحدوية، وكان قد ألقى خطاباً في بهو دار الحكومة في دمشق في ١٥ أيار (مايو) ١٩١٩ عرض فيه الحالة الراهنة، ثم بدأت المناقشة بين فيصل والوفود، ولوحظ ان الجميع أيدوا نشاط ومواقف فيصل، ومما قاله بطريرك الروم الكاثوليك لفيصل: «كما تأمرون سموكم فمروا ما تشاؤون» أما بطريرك الروم الأرثوذكس فقال «بيننا وبين سموكم اتفاق في هذه القاعة على شرائط معدودة، لا تبرح من ذاكرتكم الشفافة، فنحن عليه راسخون» أما مطران السريان الكاثوليك وبطريرك الروم الكاثوليك فقد أيدا ما جاء على لسان بطريرك الروم الأرثوذكس، غير أن مطران طائفة السريان القديم كان أشد تأييداً لفيصل، وقال: «أقول بلسان السريان في سوريا أنها طوع أمرك، تبايعك بقلوبها وتعتمد عليك».

أما طلاب الوحدة اللبنانيين لا سيما المسلمين منهم فقد أيدوا مجدداً الأمير فيصل، فقال له سعيد باشا سلمان ـ موفد بعلبك ـ: «إن عموم أهل قضاء بعلبك تحت أمرك، مئات وألوف رهن إشارتك» بينما قال ابراهيم أفندي الخطيب ـ موفد إقليم الخروب في الشوف ـ «فوضناك أن تكون سلطاناً، جبل لبنان جزء متمم لسورية لا ينفك عنها». أما رضا بك الصلح ـ موفد بيروت ـ

= بين لبنان وفلسطين ، ص ١٢٨ بيروت ١٩٧٨ . (صحيفة الجمهور (بيروت) ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨ العدد ١٠٠ (عدد خاص).

(١) محمد جميل بيهم: سورية ولبنان ١٩١٨-١٩٢٢ ، ص ٨٨-٨٩.

فقال: «إن الأمة العربية تعتمد سموك» بينما نجله رياض الصلح ـ موفد صيدا ـ قال: «إن آمال الأمة معلقة على سموك وهي تفديك بأرواحها ودمائها، وإنني أتطوع منذ الآن بصفة جندي بسيط». أما الأمير سعيد الأيوبي فقد تحدث عن مسلمي لبنان بشكل عام، وقال: «نفوض سموك التفويض التام للاستقلال التام» وعن دروز لبنان، قال مصطفى بك العماد: «نوكلك وكالة مطلقة، فكل ما تراه حسن فهو حسن»[1].

والأمر الملاحظ في موقف المسلمين والمسيحيين الوحدويين على السواء من سياسة فيصل يتمثل فيما يلي:

أولا: تأييد مطلق لمواقفه الهادفة الى الاستقلال والوحدة.

ثانيا: تميز التأييد المطلق بالمميزات العاطفية أكثر مما هي مميزات عملية.

ومهما يكن من أمر، فإن الأمير فيصل كان واعياً للمسألة اللبنانية وعياً تاماً ومما يشير الى ذلك انه عندما جاءه وفد لبناني لتهنئته بالعودة من باريس، وليؤكد له ان فريقا كبيراً من اللبنانيين يطالب بالوحدة السورية خطب الأمير فيهم خطبة أشار فيها الى «أنه يجب ان يضم الى لبنان القسم اللازم الوافي لحياة أهاليه الزراعية فيستفيدون من توسيع أرضهم، كما تستفيد هذه البلاد من ذكائهم ونشاطهم... أقول بكل حرية ان لبنان مستقل داخلياً وإدارياً ويلزم ان يبقى ما يلحق به مستقلاً وممتازاً... مع المحافظة على الارتباط بالوحدة السورية. ولكن هذا الانضمام لا يكون إجباراً بل اختياراً... إني مستعد أن أعطي الضمانة الخطية بكل ما أقول، وليعلم اللبنانيون وهم إخواننا، بل قلوبنا التي بها نحس وعقولنا التي بها نفكر، إننا نحن وإياهم واحد لا يفصلنا فاصل طبيعي أو مادي... ما كان عندنا ولا يكون أدنى فرق بين لبناني ودمشقي أو بين مسلم ومسيحي ودرزي»[2].

(١) ساطع الحصري: يوم ميسلون ، ص ٢٠٩، ٢١٠.

(٢) أمين الريحاني: ملوك العرب ، جـ٢، ص ٣٣٩.

وبهذا المفهوم حاول فيصل أن يفهم اللبنانيين لا سيما المسيحيين منهم الرافضين للوحدة السورية، بأن ليس من أهدافه إقامة الوحدة بالقوة أو رغم إرادة اللبنانيين بل انه لم يمانع من إيجاد لبنان كبير مستقل داخلياً وإدارياً مع ارتباطه بالوحدة السورية على أساس اللامركزية، مع إعطائه ضمانة خطية بذلك ولكن يبدو ان مثل هذه الدعوة الفيصلية لم تلق آذاناً صاغية لدى سكان جبل لبنان غير أنه يمكن القول، إنه عندما عقد المؤتمر السوري العام الأول في أول حزيران (يونيه) ١٩١٩ في دمشق، تبين أن الذين حضروا جلسة الافتتاح (٦٩) مندوباً من أصل (٨٥) من بينهم عدد من المندوبين المسيحيين يفوق في نسبة التمثيل عدد السكان المسيحيين في البلاد السورية[(١)].

ونظراً لعدم توصل مؤتمر فرساي الى نتيجة حاسمة حول مصير البلاد السورية فقد سبق أن اقترح الأمير فيصل وبلس (Bliss) رئيس الكلية السورية الانجيلية (الجامعة الاميركية) - يوم كانا في باريس - على مؤتمر الصلح وعلى الرئيس الأميركي ويلسون إرسال لجنة تحقيق دولية لتقصي الحقائق في البلاد السورية. وقد وافق المؤتمر على هذه الاقتراحات، وكان المؤتمر قد استمع منذ ١٣ شباط (فبراير) ١٩١٩ الى تقرير «بلس» ومما جاء فيه: «إن الالتماس الذي أرفعه الى هذه الهيئة الموقرة بالنيابة عن أهل سورية هو أن ترسل فوراً لجنة حيادية مختلطة تمثل الحلفاء الى سوريا لتفسح المجال أمام الأهلين في سوريا وفي لبنان أيضاً للتعبير وبحرية ودون أي عائق عن وجهات نظرهم السياسية وعن أمانيهم بالنسبة الى نوع الحكم الذي يرغبون فيه...»[(٢)] كما استمع المؤتمر الى تقرير من شكري غانم الذي رفض إلحاق لبنان بالأمير فيصل، وقد تبين من خلال المناقشات بين دول الحلفاء بأن بريطانيا وفرنسا يهمهما مصالحهما

---

(١) جورج انطونيوس: يقظة العرب ، ص ٤٠٥، تعريب ناصر الدين الأسد، إحسان عباس، بيروت ١٩٦٦، خيرية قاسمية: الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ - ١٩٢٠ ، ص ١١٠.

(٢) زين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة سوريا ولبنان ، ص ١٠٣ - ١٠٤.

في المشرق العربي مع اختلافهما ايضا على مناطق وحجم النفوذ في هذا الشرق، وقال الرئيس الأميركي ويلسون في اجتماع سري مع زعماء الحلفاء في ٢٠ آذار (مارس) ١٩١٩ «إن وجهة نظر الولايات المتحدة هي عدم الاكتراث بادعاءات كل من فرنسا وبريطانيا بشأن سيطرتهما على شعوب مختلفة، إذا لم تكن هذه الشعوب تريد سيطرتهما عليها.. إن الطريقة الوحيدة لمعالجة هذه القضية التي نحن بصددها هي ان نطلع على رغائب سكان هذه المناطق.. واختيار أفضل الناس من ذوي الخبرة والمؤهلات لتشكل منهم لجنة مختلطة تمثل الحلفاء تذهب الى سورية»[(١)].

ولقد وافقت في البدء كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا التي سرعان ما رفضت فيما بعد الاشتراك في اللجنة، كما كان من المقرر ان تتقصى اللجنة الحقائق في كل من سوريا وفلسطين والعراق، وبعد تملص بريطانيا وفرنسا قرر الرئيس ويلسون تشكيل لجنة اميركية مؤلفة من شخصين هما: هنري كنغ (H. King) وتشارلز كراين (Ch. Crane)[(٢)].

هذا، وقد وصلت اللجنة الى فلسطين في ١٠ حزيران (يونيه) ١٩١٩، ثم انطلقت الى دمشق حيث أجرت مقابلات عديدة مع الزعامات ورئيس المؤتمر السوري العام هاشم الأتاسي، وتلقت منه مطالب عدة، بينها: الاستقلال التام لسورية الطبيعية على أن تكون سورية دولة ملكية دستورية على قاعدة اللامركزية مليكها الأمير فيصل، ورفض انتداب فرنسا عى البلاد ورفض إنشاء وطن قومي صهيوني في فلسطين...[(٣)] وبالرغم من أن هذه

---

(١) زين زين: «الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة سوريا ولبنان»، ص ١٠٩.

(٢) أنظر: (London 1960) S.N. Fisher: The Middle East, p. 378

E. Rabbath: La Formation Historique du Liban . pp. 278-288, Beyrouth 1973, A. Williams: Britain and France in the Middle East and North Africa, pp. 20-21 (New York, 1968).

جورج أنطونيوس: «يقظة العرب» ص ٣٩٩.

(٣) أنظر كتابنا: مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦ ، ص ١٠٠ بيروت - الدار الجامعية ١٩٨٣، أنظر أيضاً: يوسف الحكيم: سورية والعهد الفيصلي ، ص ١٠٣، بيروت ١٩٨٠، زين زين: المرجع =

المطالب تعبر عن موقف اللبنانيين الوحدويين من خلال مشاركتهم في المؤتمر السوري العام ١٩١٩، غير أنهم حرصوا بدورهم على تقديم مذكرة منفصلة تؤكد على مضمون مذكرة رئيس المؤتمر السوري هاشم الأتاسي وتؤكد على رفض الانتداب والمطالبة بوحدة البلاد السورية، كما واجهت اللجنة الاميركية في دمشق العديد من المنشورات باللغتين العربية والانجليزية طالبت كلها بالاستقلال والوحدة ورفض إنشاء الوطن اليهودي.

وبعد دمشق زارت اللجنة بيروت وطرابلس وصيدا وصور وبكركي، وقابلت الزعامات الاسلامية والمسيحية وممثلات عن المرأة اللبنانية وفي مقدمتهن السيدة ابتهاج قدورة التي قدمت مذكرة مطولة عبرت فيها عن أماني المسلمين والوحدويين في الحرية والاستقلال والوحدة[١]. وبصورة عامة فقد انقسم اللبنانيون الى ثلاث فئات:

الفئة الأولى: نادت بالاستقلال تحت الحماية الفرنسية.

الفئة الثانية: نادت بالاستقلال مع الارتباط بالحكم الفيصلي في دمشق.

الفئة الثالثة: نادت بالاستقلال بمساعدة وحماية أميركية.

ولا بد من الاشارة هنا من ان الاتجاهات السياسية الجديدة التي تمثلت بتأييد فئه للسياسة الاميركية، إنما هي من نتاج لجنة التحقيق الأميركية ومن نتاج سياسة الرئيس الاميركي ويلسون الذي استطاع ان يلعب على التناقضات الفرنسية - البريطانية في المنطقة، وكانت فئات لبنانية قد أسست في القاهرة حزباً جديداً موالياً لأميركا هو «الحزب السوري المعتدل» الذي كان يحظى بعطف الوكالة الأميركية، وكان أنطون الجميل، قد سبق له ان كتب في ٣ شباط (فبراير) ١٩١٩ الى يوسف السودا ومما قاله: «إن فكرة اميركا استهوت بعض إخواننا فانسحبوا وانضموا الى الحزب الأميركي»[٢]. وكانت القوى

= السابق، ص ٣١٨.

(١) مقابلة مع الدكتورة زاهية قدورة في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣.

(٢) يوسف السودا: في سبيل الاستقلال جـ١، ص ١٧٤، بيروت ١٩٦٧.

المؤيدة لأميركا في هذه الفترة والتي تمثلت بالحزب السوري المعتدل تضم كلا من: فارس نمر، يعقوب صروف، ميشال أيوب، سعيد شقير، انطوان مشاقة، سليمان ناصيف، نسيم صبيعة، أمين مرشان، نقولا دياب، سليم حداد، الياس عساوي وسواهم.

والجدير بالذكر ان الاتجاهات السياسية اللبنانية المتعددة الانتماءات منذ تلك الفترة سواء نحو فرنسا أو نحو أميركا أو نحو الوحدة العربية، كانت الأساس واللبنة الأولى التي شكلت خطاً هاماً في صلب السياسة اللبنانية فيما بعد ولا سيما طيلة فترة عهد الانتداب والاستقلال، مع دخول النفوذ البريطاني على الخط السياسي اللبناني.

هذا ولا بد من أن نؤكد خلافاً لما ذكره المؤرخ فيليب حتي الذي أشار الى انه جاء في تقرير لجنة كنج - كراين بأن أكثرية اللبنانيين أظهروا ميلاً للانتداب الفرنسي وطالبوا بلبنان الكبير من صور الى طرابلس، وبلبنان مستقل استقلالاً تاماً عن سوريا[١]. فقد تبين من خلال دراسة التقرير ان اللبنانيين - اللهم إلا إذا قصد المؤرخ حتي باللبنانيين سكان جبل لبنان فحسب - انقسموا الى طلاب وحدة وطلاب حماية فرنسية وطلاب حماية أميركية[٢]. هذا مع العلم بأن أمين الريحاني يناقض بدوره رأي فيليب حتي ويقول: «إن الأقلية اللبنانية فقط طلبت الانتداب الفرنسي ولم تشمل هذه الأقلية الطوائف المسيحية كلها»[٣]. ومن جهة أخرى فقد تبين للجنة أن أكثر الذين قابلتهم يطالبون بالوحدة والاستقلال، غير ان تقرير اللجنة لم يعمل به

(١) د. فيليب حتي لبنان في التاريخ، ص ٥٩٤، تعريب د. أنيس فريحة، بيروت - نيويورك، ١٩٥٩.

(٢) انظر نص تقرير لجنة كنج - كراين كاملاً في كتاب حسن الحكيم: مذكراتي ١٩٢٠ - ١٩٥٨، القسم الأول ص ١٧١ - ٢١٩، بيروت ١٩٦٥، وفي: The Middle East and North Africa pp. 54 - 56, (London, 1977).
وفي جورج انطونيوس: المرجع السابق، ص ٦٠٠ - ٦٢١.

(٣) أمين الريحاني: ملوك العرب، جـ٢، ص ٣٤٢.

بسبب عودة الولايات المتحدة الى سياسة العزلة، وبسبب استفراد فرنسا وبريطانيا بشؤون المشرق العربي.

الفصل الخامس

النشاط الماروني والفيصلي والمؤتمر السوري وولادة دولة لبنان الكبير ١٩١٩ - ١٩٢٠

كانت المسألة اللبنانية قد أصبحت المسألة المركزية بالنسبة للبنانيين والعرب والقوى الأوروبية وقد استمر الأمير فيصل بن الشريف حسين بـإجراء اتصـالات مع أعضاء مؤتمـر فرسـاي. وفي ١٧ أيار (مـايو) ١٩١٩ أجـرى عدة اتصـالات مع المسؤولين الفرنسيين طالبهم خلالها بالغاء اتفاقية سايكس ـ بيكـو وسحب الجنـود الفرنسيـين في مقابـل اعترافـه ببقاء المستشـارين الفرنسيـين العسكـريـين والاقتصـاديين والمهنـدسين والبعثات العلمية وكـاد أن يتم اتفاق أولي، غـير أن السياسة الفـرنسية أيقنت ان مثـل هذا الاتفـاق لو نفـذ لعنى ذلك إنهاء الـوجود الفـرنسي في المنطقـة في الوقت الـذي يبقى فيه الـوجود البـريـطاني، ولـذا فقـد حـرصت فرنسـا على التملص من محـادثاتهـا مع فيصـل كما أن القـوى العـربيـة المتـطرفة لم تكن بـدورها تـريد أي وجـود أجنبي على أراضيهـا في الوقت الـذي كانت فيه القوى الموالية لفرنسا تعقد اجتماعات تـأييداً لاستقـلال لبنان وتـوسيع حدوده مع حماية فرنسية، ويـذكر المفكـر الماروني أمـين الريحـاني بأن الاكليـروس مثلوا روح هذه السياسـة[1]، وكان الاكليـروس الموارنـة قد عقـدوا اجتماعـاً في ٢٢ تمـوز (يوليه) ١٩١٩ ضم ٢٤ شخصاً طـالبوا فيـه بضم مدينـة بيـروت الى لبنان وإعلان استقلاله تحت الحماية الفرنسية.

وفي هذه الفترة كانت لا تزال الاتصالات قائمة بين الامـير فيصل والحلفاء

---

(١) أمين الريحاني ملوك العرب، جـ٢، ص ٤٣٠.

من أجل المسألة السورية، ففي ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٩، أرسل الأمير فيصل رسالة الى كليمنصو بعد وصوله الى باريس من لندن أشار فيها «إني لعلى ثقة أن المحرضين وأمثالهم من المصطادين في الماء العكر لا تلبث أن تذهب مساعيهم أدراج الرياح بعد ظهور هذه الحقيقة الناصعة للعيان [محبة فيصل لفرنسا]، وان من أخشى الوسائل التي يتحفزونها اليوم ولم يفطنوا لها بالأمس ما يحاولونه من التفريق بين أبناء العنصر الواحد بل البقعة الواحدة، كقولهم هذا حجازي وذلك عراقي أو سوري، بل تجاوزوا ذلك إلى أبعد منه ففرقوا بين أبناء سورية نفسها فقسموهم بين لبناني وفلسطيني وساحلي وداخلي، بل إلى مسلم وغير مسلم الى آخر ما يوحي اليهم الحقد وتملي عليهم الضغينة على أنهم لم يذكروا ذلك البتة في أيام الحرب . .»[1] ثم بحث الأمير فيصل في رسالته تخوفه وتخوف السوريين من تنفيذ مشروع استرجاع الجيوش البريطانية وإحلال القوات الفرنسية محلها، ورأى ان ذلك سيؤدي الى استياء ومقاومة السوريين للمشروع، ثم طالب برحيل القوات البريطانية وتولي السوريين إدارة بلادهم.

وفي ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩ أرسل كليمنصو رداً على رسالة فيصل أوضح فيها أن الجيوش الفرنسية ستوطد الأمن في المناطق التي ستحل فيها «وعليكم بما لديكم من السلطة العليا أن تفعلوا مثل ذلك في الشام وحلب» وأن فرنسا على استعداد للمساعدة في ضرب المخلين بالنظام وأن «المسألة السياسية محفوظة تمام الحفظ والادارة المحلية لم تتغير ولم يتخذ أي قرار عن الحدود، فجميع المنافع التي لكم الحق الأوفر أن تعنوا بها لا تزال منوطة بقرارات مؤتمر السلم، فتعين لجنة لدرس طرق الانسحاب وتغيير الادارة الحاضرة في البلاد، فضلاً عن كونه لا فائدة منه، فهو مخالف لقرارات المجلس الأعلى»[2].

---

(١) د. خيرية قاسمية: الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ - ١٩٢٠ ، ص ٢٨١ - ٢٨٤ .

(٢) د. خيرية قاسمية، المرجع نفسه، ٢٨٥ - ٢٨٦ .

وفي الوقت الذي كان فيه الأمير فيصل يسعى مع الحلفاء لاستقلال البلاد السورية كانت بعض القوى اللبنانية تسعى بدورها لاستقلال لبنان، ولكن تحت الحماية الفرنسية ولهذا، فقد سهلت فرنسا مهمة سفر البطريرك الماروني الياس الحويك الى باريس على رأس وفد من الأحبار والكهنة[1]، للمطالبة باستقلال لبنان بحماية فرنسا. وبالفعل فقد أبحر البطريرك الحويك من مرفأ جونية في أواخر صيف ١٩١٩ على متن مدرعة حربية فرنسية. وفي ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٩ قدم البطريرك مذكرة الى مؤتمر الصلح تحدث فيها باسم مجلس إدارة جبل لبنان مطالباً الاعتراف باستقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي، وهو الاستقلال الذي نادى به مجلس الادارة في ٢٠ أيار (مايو) ١٩١٩، كما طالب البطريرك بإرجاع البقاع الى لبنان، ومعاقبة مقترفي الفظائع وأعمال الاعدام والمحرضين عليها مما أتته في لبنان السلطات التركية - الألمانية، وفرض التعويضات على تركيا مما هو ضروري لاعادة لبنان الى ما كان عليه من العمران، وأخيراً التمس البطريرك «أن يعهد بهذا الانتداب الى حكومة الجمهورية الفرنساوية التي تتعطف بناء على البند ٢٢ من عهد جمعية الأمم بإيلاء لبنان معونتها وإرشادها»[2].

هذا وقد ذيل البطريرك مذكرته بالأسباب والحيثيات التي دعته لاتخاذ مثل هذا الموقف ومنها الفروق القائمة بين لبنان والبلاد العربية من حيث التاريخ والعناصر والمستوى الاجتماعي مبررا ذلك «أن لبنان لا يطلب الاستقلال فقط

---

(١) تألف الوفد الماروني من البطريريك الياس الحويك رئيساً ومن عضوية المطران اغناطيوس مبارك، المطران فغالي، المطران شكرالله، الخوري اسطفان الدويهي، المطران كيرللس مغبغب عن الروم الكاثوليك، ملحم ابراهيم شماسة، ثم لحقهم بعد ذلك لاوون بك الحويك شقيق البطريرك.

(٢) يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام ، جـ٢، ص ٨٨٨.
عبد العزيز نوار: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ - ١٩٢٠ ص ٥٣٠ - ٥٣١
محمد جميل بيهم: سورية ولبنان ١٩١٨ - ١٩٢٢ ، ص ٩٠، أنظر أيضا بشارة الخوري: حقائق لبنانية»، جـ١، ص ٩٦، محمد جميل بيهم، المرجع السابق، ص ٨٩، وأيضا:
A. Ismail: Le Liban, Histoire d'un peuple, p. 188, (Beyrouth 1965).

وإنما يريد الاستقلال التام عن كل دولة عربية في سوريا»[1].

ومن الملاحظ أن مذكرة البطريرك قدمت الى مؤتمر الصلح في أعقاب فشل الأمير فيصل في إقناع السوريين قبول اتفاقه مع كليمنصو رئيس الوزراء الفرنسي، وقد أفسح ذلك في المجال أمام البطريرك لنجاح مهمته، وقد نال البطريرك جواباً فرنسياً ملؤه الاطمئنان على مستقبل لبنان، وجاء في رسالة كليمنصو الى البطريرك الماروني في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩ «إن رغبة اللبنانيين في المحافظة على حكومة ذاتية ونظام وطني مستقل تتفق كل الاتفاق مع تقاليد فرنسا الحرة.. وأن فرنسا التي ترغب في تحسين الصلات الاقتصادية بين البلاد الموضوعة تحت وصايتها ستنظر ايضا بالعناية كلها عند تحديد تخوم لبنان في ضرورة ان تحتفظ للجبل بالأراضي السهلية والمرافيء البحرية اللازمة لعمرانه، وإنني لعلى ثقة من أن التأكيدات التي أبديها لغبطتكم توافق العواطف التي حملت الشعب اللبناني هذه المرة أيضا على طلب وصاية فرنسا على بلاده ، ولي الأمل بأن الحل النهائي الذي سيبت فيه مؤتمر الصلح في المسألة السورية يفسح المجال للحكومة الفرنسية لتحقق في أوسع نطاق أماني هذا الشعب الباسل»[2]. ويرى محمد جميل بيهم في رسالة كليمنصو بأنها «كانت حجر الزاوية في بناء الكيان اللبناني على ما أراده غبطة البطريرك وطائفته».

ومن الأهمية بمكان، القول أنه في الوقت الذي كان فيه الوفد البطريركي قد أجرى اتصالات حثيثة للحصول على الوصاية الفرنسية، وفي الوقت الذي أكد فيه كليمنصو موافقته على رغبة البطريرك، في هذا الوقت كانت فرنسا تقوم في لبنان بممارسات وتعديات كثيرة على لبنان وحقوق اللبنانيين، فتعزل

---

(١) محمد جميل بيهم: المرجع السابق،أص ٩٠ .

(٢) بشارة الخوري: حقائق لبنانية ، جـ١، ص ٢٨٠ ـ ٢٨١، محمد جميل بيهم: سورية ولبنان ١٩١٨ ـ ١٩٢٢ ، ص ٩٠ ـ ٩١، عبد العزيز نوار: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ ـ ١٩٢٠، ص ٥٣٢ ـ ٥٣٣.

من تشاء وتعين وتحاكم من تشاء دون أخذ رأي مجلس إدارة جبل لبنان، فأبدى المجلس استياءه من تصرفات الجنرال غورو ـ الذي لم يمض على تعيينه سوى شهر واحد ـ وأصدر قرارا في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩ استنكر فيه هذه التعديات، واحتج القرار على الصلاحيات الواسعة المعطاة للموظفين الفرنسيين وعلى تدخل الاداريين في أمور العدلية وأمور الموظفين المحليين، والاحتجاج على تعيين القضاة دون العودة الى مجلس إدارة جبل لبنان وأخيراً طلب المجلس ان تكون مساعدة فرنسا مساعدة حقيقية وليس تسلطاً، وجاء في القرار «إن المجلس الذي طلب باسم اللبنانيين مساعدة فرنسا بكل قواه لا يمكن أن يرفض ما تتكرم به من المساعدة، وقد علق عليها كل آماله على أنه يرجو أن يحصل مزيد من التدقيق في جعل المساعدة معاونة حقيقية تزيد في حقوق ووظائف اللبنانيين القوة والترتيب والترقي، لا تسلطاً يغل الأيدي ويضعف شأن الحكومة الوطنية»[1].

وفي ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٩، وصل البطريرك الياس الحويك إلى بيروت قادماً من فرنسا، وقد ألقى بالمناسبة خطاباً في مستقبليه، ختمه بالدعاء لفرنسا لما أظهرته من العطف على قضية لبنان.

المؤتمر السوري العام ١٩١٩ ـ ١٩٢٠

تبعا للتطورات المحلية والدولية على صعيد المسألة اللبنانية، فقد بدأ سكان الساحل (بيروت، طرابلس، صيدا، صور، مرجعيون) والأقضية الأربعة: (حاصبيا، راشيا، بعلبك، والمعلقة) بعقد اجتماعات عديدة لبحث الأوضاع السياسية الناجمة عن اتصالات الأمير فيصل والبطريرك الماروني في باريس، ومن بين تلك الاجتماعات اجتماع بيروت في منتصف حزيران (يونيو) ١٩١٩ في منزل عارف النعماني، وقرر المجتمعون انتخاب مندوبين رسميين للمؤتمر السوري العام المزمع عقده في دمشق، وعقد اجتماع آخر في

---

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية ، جـ١، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٧.

٢ تموز (يوليه) ١٩١٩ في منزل سليم الطيارة - مستشار جميل الالشي المعتمد العربي في بيروت - وبالاقتراع السري العام انتخب عشرة مندوبين من بيروت أعضاء في المؤتمر السوري العام، وأربعة عشر عضواً من مختلف المناطق والطوائف اللبنانية[١]. وكان عدد المندوبين المسيحيين المشتركين في المؤتمر يفوق في نسبة التمثيل عدد السكان المسيحيين في البلاد، وكان للمسيحيين الوحدويين القادمين من الجبل دور بارز، لا سيا وأن خطبهم في المؤتمر طالبت بالوحدة العربية والاستقلال الوطني مما أعطى المؤتمر جواً من الأمل[٢]. وقد أكدت قرارات المؤتمر الصادرة في أوائل تموز (يوليو) ١٩١٩ على الاستقلال التام الناجز للبلاد السورية[٣]. وفي ٥ آب (أغسطس) ١٩١٩ أصدر المؤتمر مذكرة احتجاج موجهة الى مؤتمر فرساي بسبب سفر البطريرك الماروني الى باريس وتحدثه باسم اللبنانيين والمطالبة بفصل لبنان عن سوريا ومما جاء في المذكرة أيضاً: «إن الطائفة المارونية التي يزعم غبطة البطريرك أنه يتكلم باسمها ليست إلا الأقلية في لبنان الكبير المزعوم، وأن قسماً كبيراً منها لا يوافق غبطته في رأيه، كما أن سائر الطوائف الممثلة في مؤتمرنا هذا ترفض بتاتاً فصل لبنان عن سوريا. . . لا حياة للبلاد السورية إلا بوحدتها السياسية، فحياتها الاقتصادية تستلزم اتصال البلاد الداخلية بمرافيء الساحل وتسهيل

(١) أعضاء سكان الساحل والأقضية الأربعة وبقية المناطق اللبنانية للمؤتمر السوري العام في دمشق هم: عن بيروت سليم علي سلام، رضا الصلح، محمد جميل بيهم، أحمد مختار بيهم (وقع الاختيار على ابنه أمين بيهم بعد وفاة والده)، د. فريد كساب، محمد اللبابيدي، جرجس حرفوش، محمد الفاخوري، عارف النعماني، جان تويني. عن طرابلس: توفيق البيسار، رشيد طليع. عن صيدا: رياض الصلح. عن صور: عفيف الصلح. عن بعلبك: سعيد حيدر، د. محمد بن علي حيدر. عن اقليم الخروب: ابراهيم الخطيب. عن الهرمل: تامر حمادة. عن المتن: رشيد نفاع. عن الكورة: توفيق مفرج. عن راشيا: مراد غلمية. عن القنيطرة الأمير محمود الفاعور، ثم التحق بالمؤتمر في دمشق الشيخ محمد رشيد رضا والخوري يوسف اسطفان. انظر محمد جميل بيهم: سوريا ولبنان ١٩١٨ - ١٩٢٢، ص ١٠٩.

(٢) جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ص ٤٠٥.

E. Rabbath: La Formation Historique du Liban.. p. 306, (Beyrouth 1973).

(٣) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، جـ٢، ص ٤٨، مصر (بدون تاريخ)، جورج انطونيوس: يقظة العرب، ص ٥٩٦ - ٥٩٩.

تجارة الساحل في الداخل. . .»[١].

وهكذا يلاحظ بأن استمرار الخلافات بين اللبنانيين لم تكن بين المسلمين والمسيحيين فحسب، وإنما بين المسيحيين أنفسهم الذين شارك قسم منهم في المؤتمر السوري العام ووقفوا موقف المؤيد للوحدة السورية، وعلى ذلك فإن الخلافات لم تكن طائفية أو مذهبية بقدر ما كانت سياسية. وبالرغم من ذلك فقد زعمت فرنسا بأنها حامية المسيحيين واعترفت في الوقت نفسه بالواقع الطائفي، وقد جاء في أحد تقارير الجنرال غورو الى رئيس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسي قوله: «. . . عندما قبلت فرنسا الانتداب على بلد شبه عن حق بفسيفساء أديان وبفسيفساء سلالات وحيث لا يمثل المسيحيون سوى ثلث السكان، كان عليها أن تكمل دورها التقليدي كمحامية عن المسيحيين، وأن تلعب أيضا دوراً آخر هو قيادة مجمل البلاد مهما اختلف الدين»[٢].

وفي هذه الفترة لا سيما في كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠، كانت الأعمال العسكرية الشعبية السورية ضد الجيش الفرنسي تهز مضاجع الفرنسيين والأمير فيصل الذي كان قد وعد الجنرال غورو أن أعمالاً معادية لن تقوم ضد الفرنسيين، وقد حاول الأمير فيصل إيقاف القوى المسلحة الذاهبة لمقاتلة الفرنسيين، في وقت طلب فيه من السلطات الفرنسية سحب القوات الفرنسية سحباً جزئياً من البقاع الذي كان مسرحاً لاصطدامات عنيفة[٣]. وفي ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠ حاول فيصل ان يدافع عن سياسته المعتدلة إزاء فرنسا فقال أمام حشد من الوجهاء والعلماء: «إني أناضل من أجل الاستقلال الذي ترغبون. . ولكن الواجب يقضي بعدم التشدد في العداء لأن بينكم وبين هذه الدول روابط لا يمكن ان تتجردوا منها»، وقد حاول فيصل إقناع

(١) صحيفة المقتبس (دمشق) ٦ آب (أغسطس ١٩١٩).

(٢) د. وجيه كوثراني: بلاد الشام، ص ٣٥٠ - ٣٥١، بيروت ١٩٨٠.

(٣) Haut Commissariat de la république française en Syrie et au Liban, p.43 (Paris 1922).

بعض الزعماء المقربين منه بضرورة الموافقة على اتفاقه مع كليمنصو، لأنه تبين له ان رفض المشروع والتشدد ضد فرنسا سيؤدي الى مواجهة عسكرية غير متكافئة وطلب منهم التذرع بالصبر والواقعية والوقت محاولاً إقناعهم في يوم ما وبطريقة ما ستنفذ فرنسا الوعود التي قدمت لهم وستحترم حقوقهم الشرعية، غير أن الرد كان سلبياً وأفهموه بأنه خير للبلاد أن ترد عدوان فرنسا وبريطانيا معاً وبالقوة قدر المستطاع من ان تخضع لشروط الاتفاق[1].

وبعد محاولات الأمير فيصل مع فرنسا وبريطانيا حول مستقبل البلاد السورية وبعد تيقنه من مماطلة ومداورة الحلفاء، وبعد اقتناعه بأن السوريين لن يقبلوا بالاستمرار على هذا الوضع، تقرر أخيراً الدعوة الى عقد اجتماع عام للمؤتمر السوري لاتخاذ قرار باستقلال البلاد، ففي السابع من آذار (مارس) ١٩٢٠ عقد المؤتمر اجتماعاً ضم ٨٥ مندوباً منتخباً من كافة البلاد السورية (سوريا، لبنان، فلسطين) واتخذ المجتمعون قرارا جاء فيه: «... فأعلنا بإجماع الرأي استقلال بلادنا السورية بحدودها الطبيعية ومنها فلسطين استقلالاً تاماً لا شائبة فيه على الأساس المدني النيابي، وحفظ حقوق الأقلية ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة لهم» كما قرر المؤتمر اختيار الأمير فيصل ملكاً دستورياً على سوريا، واعلان انتهاء الحكومات الاحتلالية العسكرية. أما لبنان فقد حرص المؤتمر على اتخاذ قرار خاص به مؤداه «ان تراعى أماني اللبنانيين الوطنية في كيفية إدارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب العامة بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي»[2].

وفي ٩ آذار (مارس) ١٩٢٠ تم تشكيل الحكومة العربية الأولى برئاسة

---

(١) د. خيرية قاسمية: الحكومة العربية في دمشق، ص ١٥٩.

(٢) ساطع الحصري: : يوم ميسلون، ص ٢٦٤، محمد جميل بيهم: سوريا ولبنان ١٩١٨ - ١٩٢٢، ص ١١٢ - ١١٩، عبد العزيز نوار: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، ص ٥٣٨ - ٥٤١، وجيه علم الدين: العهود المتعلقة بالوطن العربي، ص ١٧٤ - ١٧٧، بيروت ١٩٦٥.

رضا الركابي بتكليف من الملك فيصل، وقد حرص فيصل على توزير لبناني في الحكومة العربية هو رضا بك الصلح[1].

والجدير بالذكر أنه قبل صدور قرارات المؤتمر السوري العام، كان المطران عبدالله خوري قد أبحر على رأس وفد ماروني الى باريس في أوائل آذار (مارس) ١٩٢٠ وذلك لمتابعة مطالب البطريرك الماروني وكان يضم الوفد أميل إده والأمير توفيق ارسلان والشيخ يوسف الجميل، وفي أثناء وجود الوفد في باريس تلقى نبأ قرارات المؤتمر السوري العام، فبدأ يسعى بجهد مكثف لدى وزارة الخارجية الفرنسية لابطال مفعول تلك القرارات. وفي ١٥ آذار (مارس) ١٩٢٠ ارسل البطريرك الماروني برقية الى «ميلران» رئيس الوزراء الفرنسي احتج فيها على إعلان فيصل ملكاً على لبنان، بينما أرسل المطران عبدالله خوري من باريس برقية الى البطريرك الماروني في بكركي (لبنان) بواسطة الجنرال غورو في ١٧ آذار (مارس) ١٩٢٠ ومما جاء فيها: «تلقينا من معالي وزير الخارجية تأكيدا بأنه لم يطرأ أي تعديل في نوايا الحكومة الفرنسية بالنسبة الى لبنان منذ مغادرة البطريرك الحويك، إن التأكيدات التي أعطيت لغبطته لا تزال هي هي دون تغيير، إن الأحداث التي وقعت في دمشق ليس من شأنها ان تعدل شيئاً في السياسة التي تتبعها الحكومة الفرنسية حيال سوريا»[2].

وفي مركز متصرفية جبل لبنان جرت تظاهرات من قبل المسيحيين احتجاجاً على قرارات المؤتمر السوري العام، وقد أشار الشيخ بشارة الخوري

---

(١) تشكلت الحكومة العربية الأولى برئاسة رضا الركابي على النحو التالي: علاء الدين الدروبي رئيس مجلس الشورى، رضا الصلح وزير الداخلية، سعيد الحسيني وكيل وزير الخارجية، على أن يديرها عوني عبد الهادي ريثما يصل الحسيني الى دمشق)، اللواء عبد الحميد قلطقجي وكيل وزير الحربية (على أن يديرها رئيس أركان الحرب يوسف العظمة)، فارس الخوري وكيل وزير المالية، جلال الدين زهدي وكيل وزير الحقانية، ساطع الحصري، وزير المعارف، يوسف الحكيم وكيل وزارةالتجارة والزراعة والنافعة، أما الوزارة الثانية فقد كانت برئاسة هاشم الأتاسي وتشكلت في ٣ أيار (مايو) ١٩٢٠.

(٢) زين زين: الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان ص ١٥٤ - ١٥٥.

في خطبة ألقاها في المتظاهرين الى ان التغيير في سوريا لن يمس استقلال لبنان[١]. كما توالت على مقر البطريركية المارونية عرائض احتجاج من الطائفة المارونية، واتخذ مجلس إدارة جبل لبنان في ١٢ آذار (مارس) ١٩٢٠ قراراً رفعه الى مؤتمر الصلح بواسطة الجنرال غورو احتج فيه أيضاً على قرار المؤتمر السوري العام[٢].

وفي خضم هذه الأحداث في دمشق وبيروت وباريس، بدأت المراسلات السياسية بين الحكومة الفيصلية والحكومة البريطانية، وذلك لبحث مستقبل البلاد السورية وبحث العلاقات المستقبلية مع بريطانيا. ففي ١٨ آذار (مارس) ١٩٢٠ أرسل رضا الركابي رسالة الى رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج بواسطة الكولونيل البريطاني مينر تزغن (Meiner Tzhagen) في القاهرة، أشار فيها الى ثقة الحكومة العربية ببريطانيا، وأكد على الفائدة التي تحصل عليها من خلال توطيد العلاقات القائمة بين الحكومتين والبلدين، ثم عرض الركابي برنامج حكومته السياسي ونيتها «في المحافظة على مصالح كل أصدقائنا وخاصة مصالح شعبكم» وأكد بأنه تفادياً لأي سوء تفاهم في هذا الموضوع ومن أجل تسهيل مهمة مؤتمر السلام فإن الحكومة السورية مستعدة للدخول فوراً بالمحادثة مع حكومتكم على الأسس التالية:

١ ـ المحافظة على الاستقلال الداخلي والخارجي لسوريا والمحافظة على وحدة أراضيها.

٢ ـ المحافظة على مصالح انجلترا.

٣ ـ الافادة من مساعدة انجلترا ضمن الحدود التي يسمح بها استقلالنا[٣].

---

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ١، ص ١٠٣، انظر أيضاً أنيس صايغ: لبنان الطائفي، ص ١٤١، بيروت ١٩٥٥.

(٢) يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جـ٢، ص ٩١٦، زين زين: الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، ص ١٥٣، ١٥٤.

(٣) من الكولونيل مينر تزغن الى رئيس الوزراء البريطاني في ١٨ آذار (مارس) ١٩٢٠ وهي وثيقة موجودة في مركز وثائق وزارة الخارجية البريطانية (P.R.O) وتحمل الرقم التالي: E 2917, in F.O. 371/5034/44

والحقيقة فإن عدداً آخر من المراسلات جرت بين الركابي ولويد جورج، وأكدت كلها على نية الملك فيصل باستمرار العلاقات الجيدة لا سيما مع البريطانيين خاصة بعد الخلافات الفرنسية ـ الفيصلية الأخيرة، وفي الفترة ذاتها تلقى مؤتمر الصلح في باريس بعض برقيات الاحتجاج من الهيئات اللبنانية ومنها برقية من «لجنة لبنان الكبير» في طرابلس التي اعتبرت ان حقوقها جرحت بإعلان فيصل ملكاً على سوريا، ولذا فإنها أعلنت احتجاجها على هذا القرار ورفضها كل السلطات الفيصلية، مع المطالبة بإيجاد لبنان الكبير مع المساعدة الفرنسية.

هذا وقد اعتبر الجنرال غورو بأن الملك فيصل وحكومته ينويان القيام بعمل عدائي للحصول على شروطه المتضمنة الاستقلال العربي في سوريا والعراق والتخلي عن المشروعات الصهيونية في فلسطين والوعد بدرس دقيق لمسألة الوحدة السورية[١].

ونظراً لعدم التوافق بين المصالح العربية والمصالح الفرنسية ـ البريطانية، وبسبب الخلافات بين اللبنانيين أنفسهم حول مصير لبنان، ساءت الأوضاع الداخلية في لبنان، وبدأت الأمور تتحول من المسار والمجال السياسي الى المجال العسكري، حيث ستبدأ القوات الفرنسية فيما بعد بمعالجة الأمور مع الحكومة الفيصلية معالجة عسكرية.

ونظراً للتطورات السياسية المتلاحقة في البلاد السورية لا سيما بعد قرارات المؤتمر السوري العام في ٧ آذار (مارس) ١٩٢٠، وبناء على رغبة فرنسا وانجلترا عقد المجلس الأعلى لدول الحلفاء اجتماعاً له في «سان ريمو»

---

(1) General Gouraud to Quai d'Orsay, 25 (March) Mars, 1920, No. E 2846, in F.O. 371/5034/44.

(من وثائق وزارة الخارجية البريطانية).

(San Remo) في ايطاليا في ٥ أيار (مايو) ١٩٢٠، حيث اتخذ مقررات عهد الى فرنسا بفرض انتدابها على سوريا ولبنان، ووضع فلسطين والعراق تحت الانتداب البريطاني، وكان تبرير الحلفاء لهذه المقررات هو ان هذه البلاد ما تزال غير مؤهلة للاستقلال التام، وانه لا بد من وضعها تحت الانتداب لكي تتعود على ممارسة الحكم الذاتي[1]، وما أن وصلت أنباء مقررات مؤتمر «سان ريمو» الى البلاد السورية حتى احتج سكان سوريا ولبنان وفلسطين والعراق، وثار الفيصليون في دمشق، وأيد الوحدويون في السواحل اللبنانية هذه الثورة، وقامت الفتن الطائفية في المناطق اللبنانية بتشجيع من الأجنبي واستغلت فرنسا هذه الاضطرابات، فحاربت الدعوة الوحدوية وشجعت الدعوة الفينيقية، وأظهرت العرب كوحش يريد ابتلاع المسيحيين للتخلص منهم، وعني عملاء فرنسا بتذكير المسيحيين بحوادث القرن التاسع عشر[2].

ويذكر جورج انطونيوس بأنه عندما انتهى مؤتمر «سان ريمو» أخذت العلاقات بين الفرنسيين والعرب تزداد سوءاً، ذلك ان الانتداب الذي منح لفرنسا أعطاها ما كان يتوق اليه بعض سياسييها، فقد أعطاها يداً طليقة تفرض بها إرادتها على «الملك» فيصل، أما العرب فقد زجت بهم مقررات «سان ريمو» في مضيق اليأس، فأخذوا يضغطون على فيصل لإعلان الحرب على الفرنسيين[3]. غير ان فيصل رفض اعلان الحرب على الفرنسيين، لكنه تغاضى عن الهجمات التي قادها بعض الضباط الشبان من العرب على المواقع الفرنسية قرب الحدود اللبنانية.

والأمر اللافت للنظر أنه بالرغم من انقسام اللبنانيين ما بين رافض لمقررات مؤتمر سان ريمو وبين مؤيد لها، فإن مجلس إدارة جبل لبنان اتخذ قراراً في ١٠ تموز (يوليه) ١٩٢٠ أعلن فيه «استقلال لبنان التام المطلق» رداً

---

(١) أنظر: E. Rabbatlı: La Formation Historique du Liban, p. 28S.

(٢) أنيس صايغ: لبنان الطائفي، ص ١٤٢.

(٣) جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ص ٤٢٠.

على مقررات «سان ريمو» ورداً على ممارسات الادارة الفرنسية التعسفية في لبنان على حد قول الكولونيل «مينر تزغن» (Meiner Tzhagen)، وكان مجلس الادارة قد اجتمع سراً في منزل نجيب الأصفر في بيروت ووضع مضبطة الاستقلال التام، متجاهلاً قراره الصادر في أول كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨ القاضي بتوجيه وفد الى فرنسا للمطالبة باستقلال لبنان تحت الحماية الفرنسية. ومما يثير الانتباه ايضا ان سعدالله الحويك ـ شقيق البطريرك الماروني الياس الحويك ـ كان في مقدمة الموقعين على قرار استقلال لبنان الذي تضمن خمسة بنود نصت على ضرورة التعاون مع سوريا الفيصلية، وعلى ان يكون التعاون معها أقرب الى المشاركة في وضع السياسة العامة لكل من لبنان وسوريا مع التأكيد على استقلال لبنان الكبير وحياده، أما تلك البنود فهي:

١ ـ استقلال لبنان التام المطلق.

٢ ـ حياده السياسي بحيث لا يحارب ولا يُحارب، ويكون بمعزل عن كل تدخل حربي.

٣ ـ إعادة المسلوخ منه سابقاً بموجب اتفاق يتم بينه وبين حكومة سوريا.

٤ ـ المسائل الاقتصادية ويجري درسها وتقرر بواسطة لجنة مؤلفة من الطرفين وتنفذ قراراتها بعد موافقة مجلس نواب لبنان وسوريا.

٥ ـ يتعاون الفريقان في السعي لدى الدول للتصديق على هذه البنود الأربعة وضمان أحكامها[1].

وقد وقع على هذه المضبطة كل من سعدالله الحويك، خليل عقل، سليمان كنعان، محمود جنبلاط، فؤاد عبد الملك، الياس الشويري، محمد الحاج محسن. أما بقية الأعضاء فلم يطلب توقيعهم وهم داوود عمون، نقولا

---

(١) قرار مجلس الادارة في ١٠ تموز (يوليه) ١٩٢٠ نقلاً عن: بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ١، ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩. د. عبد العزيز نوار: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، ص ٥٤٢ ـ ٥٤٤، أنيس النصولي: عشت وشاهدت، ص ٤٩، وجيه علم الدين: العهود المتعلقة بالوطن العربي، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

غصن، يوسف البريدي، حسين الحجار، محمد صبرا الأعور، أما نعوم باخوس نائب كسروان فقد سبق أن استقال من منصبه.

ويذكر في هذا المجال بأن الملك فيصل بن الشريف حسين قد فاتح الأميرالاي سعيد البستاني عند مجيئه الى دمشق بحسنات الاتحاد بين سوريا ولبنان، فاقتنع البستاني بوجهة نظر الملك، وعهد للمعتمد العربي في بيروت جميل الالشي ان يجتمع بأعضاء مجلس الادارة، فاجتمع بالأعضاء السبعة السابقي الذكر، وكان معهم أيضا الأمير أمين أرسلان، وتم الاتفاق على استقلال لبنان التام وتوسيع حدوده، وقرروا أن يرفعوا عريضة الى عصبة الأمم، وان يسافروا بأنفسهم الى دمشق فباريس لمواصلة الدفاع عن قضية استقلال لبنان بالاتفاق مع سوريا، وقد دفع الوجيه البيروتي عارف النعماني لأعضاء مجلس الادارة مبلغ عشرة آلاف جنيه ذهبية استلمه في حينه سليمان كنعان كقرض ووقع الأمير أمين أرسلان سنداً بهذا المبلغ للسيد نعماني على حد قول أنيس النصولي[1]، ويذكر يوسف مزهر بأن الجمعيات اللبنانية في المهجر تعهدت بدفع نفقات أعضاء الوفد طيلة إقامتهم هناك، ولكنه لا ينكر بأن النعماني دفع المبلغ لسليمان كنعان بضمانة أمين أرسلان[2].

هذا وقد توجه الأعضاء السبعة بعد ظهر ١٠ تموز (يوليه) ١٩٢٠ الى دمشق للانضمام الى الوفد السوري المتوجه الى أوروبا، غير ان الفرنسيين ألقوا القبض عليهم عند نفق المديرج ـ حمانا، ثم اعتقلت السلطات الفرنسية عارف النعماني وسعيد البستاني وغيرهما وسجنتهما ثم حاكمتهما في السراي[3]. وقد أكد أنيس النصولي ـ وهو معاصر للأحداث ـ بأن نجيب الأصفر الذي

(١) أنيس النصولي: عشت وشاهدت، ص ٤٥.
(٢) يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جـ٢، ص ٩٢١.
(٣) للمزيد من التفصيلات عن الأحكام الصادرة أنظر: أنيس النصولي: المصدر السابق، ص ٤٨، يوسف مزهر: المصدر السابق، جـ٢، ص ٩٢٦.

اجتمع الأعضاء في منزله هو الذي أخبر الأمن العام الفرنسي بنية الأعضاء، وأن كل ما قيل في منزل الأصفر كان يرسل حرفياً الى الجنرال غورو، ولهذا كان القبض على أعضاء مجلس الإدارة ميسوراً[1] كما أكد يوسف مزهر بأن الذي نقل تحركات أعضاء مجلس الادارة جاسوس السلطة الفرنسية وديع كرم[2].

وفي ١٢ تموز (يوليه) ١٩٢٠ أرسل الجنرال غورو رسالة شديدة اللهجة الى البطريرك الماروني اتهم فيها أعضاء مجلس الادارة المعتقلين بأنهم «ابتيعوا بدراهم فيصل» وأن الملك فيصل سبق له ان أرسل الى بيروت مبلغاً من المال قدره «أربعون ألف ليرة لشراء بعض اللبنانيين» وأضاف غورو في رسالته، بأن الموقوفين اعترفوا بأنهم قبضوا سلفة مسبقة قدرها (١٥٠٠) ليرة واعتبر ان ذلك خيانة، وأبدى أسفه لوجود شقيق البطريرك بين الموقوفين، وأن هذا الحادث بما سيكون له من ذيول وخيمة في فرنسا وأوروبا يقضي فوراً الفصل بين المصالح الحقيقية للبنان ومصالح أولئك الذين «يريدون بيعه للغير» لأنه على حد قول غورو «ليس من العدل بشيء أن يلوث بعض أبناء لبنان شرف البلاد بأسرها»، واقترح الجنرال غورو على البطريرك إرسال برقية الى ميلران رئيس وزراء فرنسا على غرار برقية الاستنكار التي أرسلها اليه المطران اغناطيوس مبارك[3]، وكان أميل إده وداوود عمون واغناطيوس مبارك قد استنكروا القرار الذي أصدره مجلس إدارة جبل لبنان، وأبرقوا الى غورو متبرئين من أعمال أعضائه واتهموهم بالخيانة[4].

وفي ١٤ تموز (يوليه) ١٩٢٠ أرسل البطريرك الياس الحويك خطاباً الى الجنرال غورو عبر فيه عن دهشته للقرار الذي اتخذه بعض أعضاء مجلس

(١) أنيس النصولي: المصدر السابق، ص ٤٩.
(٢) يوسف مزهر: المصدر السابق، جـ٢، ص ٩٢٣.
(٣) زين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، ص ١٦٧.
(٤) أنيس النصولي: المصدر السابق، ص ٤٩.

الادارة، وأكد ان عملهم هذا يعتبر «حادثاً مزعجاً» و«عملاً محزناً» وأكد أنه «ليس من داع للتأكيد الى سعادة الجنرال أن البلاد بأسرها تتمسك باستقلالها تحت الانتداب الفرنسي»[1]. وكان الجنرال غورو قد أرسل رسالة الى الملك فيصل بعد هذه الحادثة أشار فيها الى علاقته بأعضاء مجلس الادارة ومما قاله: «وآخر ما جاءت اليه حكومة دمشق من المآتي هو أنها اشترت بمبلغ قدره اثنان وأربعون الف ليرة القسم الأكبر من أعضاء مجلس إدارة لبنان، فأوقفتهم مخافرنا في ١٠ تموز وهم على أهبة السفر الى دمشق ليبيعوا أوطانهم بيع السلع عابثين بالأماني التي أعرب عنها أهل وطنهم منذ زمن طويل باتفاق يقرب من الاجماع»[2]. كما أخبر الكولونيل لابرو - حاكم جبل لبنان - بشارة الخوري عن استيائه من أعضاء مجلس الادارة لأنهم على حد قوله خونة، حاولوا الانضمام الى الأمير فيصل والحاق لبنان بسوريا. وذكر بشارة الخوري من انه اطلع على مضبطة مجلس الادارة، وأنه كان يوقع عليها لولا أنها تضمن وجوب الخروج من لبنان والتوجه الى دمشق لملاحقة المطالب الواردة فيها مما يثير اللبس[3]، مع العلم أن أي بند من بنود مضبطة مجلس الادارة لا يشير الى أن ملاحقة المطالب ستتم عبر دمشق أو فيها، لأن الأعضاء كانت وجهتهم باريس، كما أن أحد شروط سليمان كنعان - عضو مجلس الادارة - على الأمير أمين أرسلان ألا يمروا بالشام، وإذا مروا فلا يقابلوا الملك فيصل لأن غايتهم أوروبا، مع العلم أيضاً بأن بشارة الخوري وسواه من زعماء جبل لبنان لم يروا غضاضة في السابق من الاتجاه الى باريس للمطالبة هناك بحماية فرنسا للبنان، وذلك منذ ان أصدر مجلس إدارة جبل لبنان قراره في أول كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨.

(١) زين زين: المصدر السابق، ص ١٦٧.
(٢) أمين الريحاني: ملوك العرب، جـ٢، ص ٣٥١ - ٣٥٢.
(٣) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ١، ص ١٠٥.

وكان من نتائج حادث مجلس الادارة أن عمد الجنرال غورو الى حل المجلس وعين مكانه لجنة إدارية، ثم صمم أن تكون ضربته التالية في دمشق نفسها. ويذكر ساطع الحصري - وزير المعارف آنذاك - عن نيات الفرنسيين العسكرية، بأنهم كانوا يقومون بحشود عسكرية قوية على حدود المنطقة الشرقية نفسها، وأن جماعات من الخونة يشتغلون لحساب الفرنسيين ويدسون الدسائس لبث روح التذمر والقنوط بين المواطنين، وأضاف بأن حركة التجنيد في سوريا كانت قائمة على قدم وساق، وأن المواطنين أعلنوا استعدادهم للتضحية في سبيل الاستقلال ورفعة البلاد السورية[1].

وفي منتصف تموز (يوليه) ١٩٢٠ أرسل الملك فيصل رسالة الى الجنرال غورو احتج فيها على التحركات الفرنسية، وأوضح نقلاً عن الأخبار الواردة من باريس بأن رئيس الوزراء الفرنسي والحكومة الفرنسية قرروا إرسال ثلاثين ألفا من الجنود لاحتلال منطقتي دمشق وحلب وغيرهما، ومن الممكن إرسال ستين ألفا لاحتلال كل سوريا، وتمنى الملك فيصل أن تكون هذه الأخبار غير صحيحة[2]. غير أن الجنرال غورو أرسل في ١٤ تموز (يوليه) ١٩٢٠ إنذاراً الى الملك فيصل أوضح فيه أنه لن يسمح له بالسفر الى مؤتمر الصلح ثانية ما لم يوافق على الشروط التالية[3]:

١ - وضع سكة حديد رياق - حلب تحت تصرف الجيش الفرنسي.
٢ - قبول الانتداب الفرنسي بدون شروط.
٣ - إلغاء التجنيد الإجباري وتسريح المجندين.

(١) ساطع الحصري: يوم ميسلون، ص ١٠٣.
(٢) أنظر: د. خيرية قاسمية: الحكومة العربية في دمشق، قسم الملاحق.
(٣) ساطع الحصري، المصدر السابق، ص ١٠٤، أنظر أيضاً: أمين الريحاني، المصدر السابق، جـ٢، ص ٣٥٤ - ٣٥٥، وجيه علم الدين: المرجع السابق، ص ١٩٧- ١٩٨، مذكرات خالد العظم، جـ١، ص ١١٥ - ١١٦.

٤ ـ قبول الأوراق النقدية التي أصدرها البنك السوري (وهي مؤسسة مصرفية فرنسية).

٥ ـ معاقبة المجرمين الذين استرسلوا في معاداة فرنسا.

وكان الملك فيصل قد أعلن في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٢٠ توجهاته قبل تلقي تهديد الجنرال غورو ومما جاء في اعلان فيصل:

أولا: نحن لا نريد إلا السلام والمحافظة على استقلالنا وشرفنا الذي لا نتحمل أن تشوبه شائبة.

ثانيا: نحن نبرأ من كل تهمة توصم بنا، يراد بها الإيهام بأننا نريد الإخلال بالصلات الحسنة مع حليفتنا وحلفائنا.

ثالثا: نحن لا نرفض المفاوضات ومستعدون أن ندخل بها، وها أن الوفد تحت رئاسة جلالة الملك مستعد للذهاب لمواصلتها، ونحن نقبل كل حل لا يمس استقلالنا وشرفنا ويكون مبنيا على أساس الحق والاستقلال.

رابعا: إننا مستعدون كل الاستعداد ومصممون كل التصميم على الدفاع عن شرفنا وحقوقنا بكل ما أعطانا الله من قوة.

وأخيراً تم الاتفاق على إرسال وزير المعارف ساطع الحصري الى لبنان لاجراء مفاوضات مع الجنرال غورو، في وقت كانت فيه القوات الفرنسية تستعد للزحف نحو سوريا، وبعد اللقاء بينهما في منطقة عاليه سلم ساطع الحصري الجنرال غورو رسالة من الملك فيصل، غير أن الجنرال غورو كرر شروط الانذار، وطلب تنفيذ شروط أخرى مذلة بحق السوريين، وأوضح ساطع الحصري بأنه تبين من خلال اللقاء أن الجنرال غورو صمم على مهاجمة سوريا مهما كانت الظروف، ولو قبل الملك فيصل كل الشروط[١]. وبالفعل فقد بدأ الجيش الفرنسي بالزحف رغم معارضة بريطانيا والتقت القوتان

(١) للمزيد من التفصيلات حول مباحثات غورو ـ الحصري، أنظر: ساطع الحصري، المصدر السابق، ص ١٢١ ـ ١٣١.

الفرنسية والعربية في منطقة ميسلون، وانتهت المعركة بينهما في ٢٤ تموز (يوليه) ١٩٢٠ بانتصار الفرنسيين ومقتل القائد يوسف العظمة. ومن ثم وجه الكولونيل «تولا» كتابا الى الملك فيصل من الحكومة الفرنسية في ٢٧ تموز (يوليه) ١٩٢٠ طلبت فيه مغادرة فيصل البلاد السورية، وقد أذعن الملك للقرار وتوجه الى فلسطين ومنها الى ايطاليا، ولم يعد الى المنطقة إلا في ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٢١ عندما نصب ملكاً على العراق بمساعدة بريطانيا. وقد ذكر في هذا المجال: «زاد نفور المسلم من الحكم الافرنسي يوم دخل الجنرال غورو دمشق فاتحاً أثر معركة دامية وطرد منها الملك فيصل والحكم العربي ووقف وقفته الصليبية المتغطرسة عند قبر صلاح الدين وقال كلمته المشهورة: «ها قد أتيناك صلاح الدين!»[٢].

ومن الأهمية بمكان القول أن فرنسا قبل هجومها على سوريا بفترة، قد أثارت المسيحيين طائفياً واتهمت الحكم العربي الفيصلي بأن هدفه إعادة الحكم الاسلامي والقضاء على العناصر المسيحية مع العلم أن بعض الوزراء في الحكومة العربية كانوا من بين المسيحيين، ثم ان المسيحيين واليهود اعترفوا في ظل الاحتلال الفرنسي بما لاقوه من حسن المعاملة والرعاية خلال المحنة، وأرسل ممثلو الطوائف برقية بهذا المعنى الى رئيس الوزراء هاشم الأتاسي شكروه فيها على السهر على راحتهم «في الأيام الأخيرة المخوفة».

إعلان دولة لبنان الكبير ١٩٢٠

كان من الطبيعي بعد معركة ميسلون وإنهاء الحكم الفيصلي في دمشق، أن يتأثر لبنان بشكل أساسي ومباشر بهذه التطورات، لا سيما وأن سوريا ولبنان خضعا خضوعاً تاماً للحكم الفرنسي، وكان من الطبيعي أيضا البحث في مستقبل لبنان السياسي. ففي ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٢٠ أرسل «ميلران»

(٢) الرئيس صائب سلام: وهل فشل الاستقلال، مجلة المقاصد، العدد الأول، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، ص ١٧٠.

رئيس وزراء فرنسا رسالة الى المطران عبدالله خوري - رئيس الوفد الماروني الى باريس - (وكان لا يزال في باريس) تضمنت الكثير من المغالطات حول تحقيق «أماني اللبنانيين العريقة في القدم بفضل تقرير انتداب الحكومة الفرنسية لسورية» وأضاف «ميلران» بأن حكومة فيصل هي التي اضطرته الى اعادة لبنان الكبير ذلك « أن بلادكم نظرت الى المطالب التي ذكرتموني بها بخصوص ضم البقاع قد تحققت بعد أيام قليلة من تلك الاجراءات الشديدة التي ألجأتنا أعمال الحكومة الشريفية الى اتخاذها، فإن الجنرال غورو أعلن في مدينة زحلة أنه قد ضم الى لبنان جميع البلاد الواصلة الى قمم جبل الشيخ وحرمون»، ثم أشار الى لبنان الكبير الذي يجب أن يضم سهول عكار في شمال لبنان وأن يمتد جنوباً الى حدود فلسطين، وأن ترتبط به مدينتا طرابلس وبيروت ارتباطاً تاماً. وأضاف ميلران حول مستقبل العلاقات اللبنانية - السورية بقوله: «سيرينا المستقبل: هل التوفيق بين مصالح القطرين (سوريا ولبنان) يكون نافعاً تحت شروط وضمانات يمكن ترتيبها بعد البحث المدقق»[1].

وكانت رسالة «ميلران» رداً على مذكرة وآراء أرسلها المطران عبدالله الخوري الى الحكومة الفرنسية، وقد ناقشتها الإدارة الفرنسية في مذكرة رسمية صادرة في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٢٠، وقبل أن يرسل ميلران رسالته الى المطران خوري.

وحول حدود لبنان الكبير والمدن الملحقة به، أشارت تلك المذكرة السياسية المرسلة من الادارة الفرنسية لعصبة الأمم الى إدارة الشؤون السياسية والتجارية في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٢٠، الى أن لبنان يطالب بالحدود التي اعترفت فرنسا له بها عام ١٨٦٠ وعملت جهدها آنذاك على تأمين تلك الحدود له، أما فيما يختص بمدينة بيروت فقد أشارت المذكرة بأن هذه المدينة لا يمكن أن تكون إلا لبنانية، وأنها العاصمة الفعلية للبنان كما كانت عليه زمن حكم

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ١، ص ٢٨٤ - ٢٨٥، يوسف مزهر، المصدر السابق، جـ٢، ص ٩٣٥ - ٩٣٦، د. عبد العزيز نوار، المرجع السابق، ص ٥٤٧ - ٥٤٨.

الأمير فخر الدين والأمير يوسف الشهابي، وأن إلحاقها بلبنان هو الشرط الرئيسي لعودة الأغنياء اللبنانيين من الخارج. أما فيما يختص بمدينة طرابلس، فيجب ان تكون لبنانية للأسباب نفسها «ولا تستطيع الأغلبية المسلمة ان تعارض هذا الأمر لأنه يتناول مدينة تقع في منطقة لبنانية، وعليها منطقياً أن تتقيد بمصير هذه المنطقة. . » ومما جاء في المذكرة أيضاً بأن فرنسا لا يمكنها أن تفرض هاتين «الألزاس واللورين» (بيروت وطرابلس) اللبنانيتين الجديدتين دون أن تجازف بمكانتها المتميزة سواء في لبنان أو في سوريا، «إن فصل طرابلس وخصوصا بيروت عن لبنان التي هي عاصمته يعني الحكم على هذا البلد بموت محتوم. ويجب أن يبقى لبنان معقل النفوذ الفرنسي في الشرق، وكلما كان قوياً وقابلاً للحياة رسخت فرنسا مكانتها في كامل سوريا»[1].

وبالفعل ففي ٣١ آب (أغسطس) ١٩٢٠ أصدر الجنرال غورو القرار رقم (٣١٨) بضم المدن التالية الى جبل لبنان وهي: ولاية بيروت القديمة التي كانت تتألف من أقضية صيدا وصور ومرجعيون وبيروت وطرابلس، وبعض سكان ولاية الشام في أقضيتها الأربعة: حاصبيا وراشيا وبعلبك والمعلقة (البقاع)[2]. وفي الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ دعا الجنرال غورو بعض السياسيين والأعيان وممثلي الطوائف ولا سيما بطريرك الموارنة الياس الحويك ومفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا، الى احتفال يقام في قصر الصنوبر في بيروت. وقد حرص غورو على حضور المفتي والبطريرك للاشارة بأن المسلمين والمسيحيين على السواء موافقون على صيغة لبنان الكبير في ظل السيطرة الفرنسية، وموافقون على فصل لبنان عن سوريا، وألقى الجنرال غورو خطاباً

(١) د. وجيه كوثراني: بلاد الشام، ص ٣٤١ - ٣٤٣.
(٢) للمزيد من التفصيلات أنظر:

— E. Rabbath, op. cit. pp. 347-348.
— W.B. Fisher: The Middle East and North Africa, p. 492,
— G. Haddad: Revolution and Military Rule in the Middle East, Vol. II, pp. 389-390. (New York 1970).

أعلن فيه ولادة لبنان الكبير» (L'Etat du Grand Liban) وبعد أن مدح الفينيقيين، هدد اللبنانيين بأسلوب غير مباشر بقوله: «فلا تعرضوا أنفسكم للنقد في الساعة التي ألقيت على عواتقكم تلك المهمة الخطيرة، بل يجب أن تبثوا في بلادكم ـ بمساعدة فرنسا ـ روح الوطنية والاحترام والنظام» وادعى غورو في كلمته بأن فرنسا حاربت الجيش العربي من أجل اللبنانيين مشيراً الى أنه «منذ خمسة أسابيع أطلق جنود فرنسا العنان لآمالكم، فبددوا بقتال صبيحة واحدة في ميسلون فلول السلطة التي حاولت أن تستعبدكم . . . فلا تنسوا أن دم فرنسا الكريم أهرق من أجلكم».

والحقيقة فإن إعلان دولة لبنان الكبير أثار انقسامات بين اللبنانيين، فسكان الساحل المسلمون رفضوا رفضاً قاطعاً إعلان غورو، لا سيما بعد شعورهم بالخوف من الانتداب الفرنسي وشكوكهم به. أما سكان الجبل لا سيما الموارنة فقد أعلنوا تأييدهم القاطع لدولة لبنان الكبير، بالرغم من تخوف البطريرك الماروني من هذه الصيغة الجديدة التي جعلت من المسلمين أكثرية سكانية، مما أدى برأيه الى الاخلال بالتوازن الطائفي. ويرى الرئيس صائب سلام في إعلان غورو، بأن النصارى من سكان جبل لبنان تمسكوا وأيدوا هذا الاعلان الذي أذاعه غورو قسراً وقهراً، وقد تمسكوا ببقاءالانتداب الفرنسي وبقاء جيوشه المحتلة للحفاظ على ذلك الكيان والمحافظة على وجودهم فيه حسب توهمهم في ذلك الحين، فيما المسلمون أنكروا صيغة لبنان الكبير وطالبوا بالعودة الى الوحدة السورية. وأضاف الرئيس سلام بأن الفريق المسلم منذ بداية الانتداب كان مملوءاً بالقهر والظلم وصنوف الأذى[1].

ويذكر المؤرخ محمد جميل بيهم بأن إعلان دولة لبنان الكبير كان مؤلما للوحدويين، ولم ينحصر ألمهم فيما وقع من التجزئة، وإنما لشعورهم بأن وراء ذلك مخططاً يرمي الى إضفاء صبغة ملية على هذا الكيان الجديد يساعد فرنسا

---

(١) الرئيس صائب سلام، المقال السابق، ص ١٦٤.

على إقامة مركز استراتيجي دائم لها في الشرق الأدنى[1]. أما فيليب حتي وجورج انطونيوس فقد انتقدا ذلك الاعلان، واعتبر فيليب حتي بأن لبنان كسب فعلاً مساحات ومرافيء جديدة، ولكن هذا الكسب في مساحة الأرض كان يقابله عدم تجانس في السكان ونقص في التمازج والترابط، ذلك أن لبنان فقد التوازن الداخلي الذي كان ينعم به سابقاً، ولكن من الناحية الجغرافية والاقتصادية أصبح لبنان دولة تستطيع البقاء، أما الأكثرية المسيحية فلم يعد لها تلك الأكثرية الساحقة التي كانت تتمتع بها من قبل[2]. أماجورج أنطونيوس فقد أكد بدوره بأن المسيحيين أصبحوا أقلية وأن هذا الكيان إنما هو كيان مفتعل، ثم أدان فرنسا لاعلانها لبنان الكبير، واعتبر أن توسيع حدوده دلالة على قصر النظر، لأنه إجراء حرم سوريا من منافذها الطبيعية الى البحر، ولأنه إجراء عرض الأغلبية المسيحية . . . الى أن تصبح على مرّ الزمن أقلية في دولة افتعل كيانها لتحتفظ الأكثرية فيها بسيادتها، وأسوأ من ذلك فإن هذا الاجراء أوجد عنصراً جديداً من عناصر النزاع في بلد حافل بدوافع الفرقة. ثم أكد انطونيوس بأن الفرنسيين يستحقون الادانة لأنهم اقترفوا عملاً شنيعاً بإغفالهم للقيم الخلقية إغفالاً خبيثاً موصوماً بما صاحبه من قصر النظر[3]. واعتبر وليد فارس بأن إعلان غورو أعطى الضوء الأخضر لتفجير أكبر مشكلات القرن العشرين ألا وهي «القضية اللبنانية» لا لشيء إلا لأن غورو جمع داخل حدود واحدة مجموعتين قوميتين تصارعتا على مدى الأجيال منذ ثلاثة عشر قرناً بشكل مباشر أو من خلال مشاركتهم مع قوى متصارعة متناقضة أخرى، ورأى أن هذا الصراع تمثل في صراع القومية العربية الاسلامية ضد القومية اللبنانية المسيحية[4].

---

(١) محمد جميل بيهم: لبنان بين مشرق ومغرب، ص ٢٣.
(٢) فيليب حتي: لبنان في التاريخ، ص ٥٩٨.
(٣) جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ص ٤٩٤.
(٤) وليد فارس: التعددية في لبنان، ص ٢١٣، الكسليك (لبنان) ١٩٧٩.

والحقيقة أن هناك عدة ملاحظات لا بد من ذكرها في هذا المجال تتمثل فيما يلي :

أولا : إن عدم تجانس اللبنانيين وعدم تمازجهم وترابطهم ليست مسؤولية لبنانية فحسب، وإنما هي مسؤولية دولية تعود الى التدخلات الفرنسية والبريطانية والروسية والنمساوية في شؤون الدولة العثمانية قبل انهيارها، بحجة حماية الأقليات، واتباع أسلوب الفتن الطائفية بين الفئات اللبنانية وإمدادها بالسلاح، وهذا ما حدث فعلاً في الفترة الممتدة بين ١٨٤٠ - ١٨٦٠ .

ثانيا : صحيح أن إعلان دولة لبنان الكبير أوجد عنصراً جديداً من عناصر النزاع، ولكن هذا النزاع ما كان ليحيا لولا الممارسات الفرنسية ، والطائفية التي أثارت الشكوك والريبة في نفوس بعض الملحقين بلبنان .

ثالثا : لقد ثبت للفريق المسيحي وللفريق الاسلامي بأن سياسة الاستقواء بعناصر من خارج المنطقة كالأوروبيين أو العثمانيين سياسة فاشلة وغير حكيمة وغير دائمة ، وأنه لو تم تطبيق سياسة عادلة ومتوازنة بين الفئات اللبنانية منذ عام ١٩٢٠ ، فإن ذلك كان كفيلاً بصهر اللبنانيين في بوتقة واحدة وفي تكوين نظرة موحدة الى دولة لبنان الكبير.

الفصل السادس

موقف المسلمين من الكيان اللبناني الجديد ١٩٢٠ - ١٩٣٠

كان قرار الجنرال غورو في ٣١ آب (أغسطس) ١٩٢٠ بإعلان دولة لبنان الكبير قد أدى الى استمرار الانقسامات بين اللبنانيين، وأحدث القرار تغييراً أساسياً في علاقة المسلم بالدولة المنتدبة من النواحي السياسية والاجتماعية والدينية، ذلك ان شكل العلاقة مع فرنسا هو غيره مع الدولة العثمانية، وبدأت الهوة تتسع بين المسلم والدولة المنتدبة عندما تعدى الأمر الشؤون السياسية الى الشؤون الدينية الاسلامية، ففي ٢ آذار (مارس) ١٩٢١ أصدر المفوض السامي الفرنسي في بيروت قرارا رقم (٧٥٣) يقضي بإنشاء جهاز فرنسي ـ لبناني لمراقبة الأوقاف الاسلامية والجمعيات الاسلامية الخيرية، وعين الجنرال غورو الشيخ شفيق الملك ـ من علماء طرابلس ـ مراقباً عاماً، والموسيو جناردي (Genardy) مستشارا، واستنادا الى ذلك القرار وجه مراقب الأوقاف الى مفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا بوصفه أيضاً رئيساً لجمعية المقاصد الخيرية الاسلامية كتابا يطلب فيه الاطلاع على أعمال ووثائق ومستندات الجمعية محدداً فترة قصوى لتنفيذ القرار. وما أن علم المسلمون في بيروت بأهداف هذا التهديد ومراميه الهادفة الى وضع القيود على العمل الاسلامي حتى بدأت الاحتجاجات والرفض القاطع لكل ما يؤول الى ضم واردات الجمعية والأوقاف الى المراقبة، الأمر الذي دعا أخيراً الى تراجع سلطات الانتداب بل والاعتذار وتفسير ما غمض من القرار

رقم (٧٥٣)[1].

من جهة أخرى استمر المسلمون في هذه الفترة ينهجون منهجاً وحدوياً، واعتبروا ان لبنان جزء لا يتجزأ من العالم العربي، وأنه عربي مثل غيره من البلدان العربية الأخرى، وكان أبناء طرابلس والساحل ممن يقولون بالوحدة، بينما الكثير من مسيحيي جبل لبنان كانوا يعتقدون أن لبنان جزء من الحضارة الغربية، وأنه ليس عربياً على الاطلاق وإن تكلم بنوه اللغة العربية[2].

وفي ٢٤ آذار (مارس) ١٩٢١ أرسل داوود عمون ـ رئيس اللجنة الادارية ـ الى يوسف السودا ـ عضو الاتحاد السوري في القاهرة ـ رسالة أوضح فيها موقف المسلمين والمسيحيين من الوحدة ومما قاله: «المسلمون جميعهم يطلبونها في كل المناطق السورية، والمسيحيون في سوريا يطلبونها أيضاً، إنما نصارى لبنان يعارضون فيها كل المعارضة، والأغلبية في لجنتنا لا تقبلها وتقاومها مهما كلفها الأمر، وقد توفقت الى أقناع المفوضية العليا بأن هذه الوحدة مضرة بمصلحة لبنان وبمصلحة الدولة المنتدبة معاً، وقد أمر المفوض الأعلى ـ وهو من أطيب الناس وأعقلهم ـ بتحضير مشروعات لفرز الميزانيات المشتركة وعقد اتفاقيات بين دولة لبنان ودول سوريا (Etat à Etat)[3].

وفي ١٧ حزيران (يونيه) ١٩٢١ أكد يوسف الحايك في رسالة من بيروت الى يوسف السودا في القاهرة عمق الخلافات بين اللبنانيين وقال: «عندما وصلت البلاد رأيت المسلمين ينادون بأن البلاد إسلامية ويجب أن تبقى اسلامية، والمسيحيون خرجوا في مواكب زياحات انتشروا فيها بالطرقات وكرسوا فيها

(١) أنظر كراس: أحمد أمين الحبال: ما لا يعلمه المسلمون عن جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت، ص ١٤ ـ ١٧، بيروت ١٩٨١.
أنظر أيضاً: يوسف الحكيم: سورية والانتداب الفرنسي، ص ٥٨، بيروت ١٩٨٣.
(٢) The Middle East Journal, Vol. 12, No. 2, p. 167 (Spring 1958)
(٣) Lyne Loheac: Daoud Ammoun et la Création de l'État Libanais, p. 175, Annexe, Paris 1978.

البلاد للقلب الأقدس...»[1]. ويبدو أن المسلمين حاولوا في بعض الأحيان الاعتراف بلبنان الكبير شرط إقامة العدل والمساواة بين مختلف اللبنانيين. ففي ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٢١ أرسل (ساتو ـ Satow) ـ القنصل العام البريطاني في بيروت ـ تقريراً الى وزارة الخارجية البريطانية أشار فيه الى أن بعض الوجهاء المسلمين: سليم أفندي علي سلام، عبدالله أفندي بيهم ـ رئيس جمعية التجار، عمر بك الداعوق ـ رئيس غرفة التجارة ـ؛ ومحمد أفندي الفاخوري، وبدر دمشقية، قد قابلوا مؤخرا المسؤولين في المفوصية الفرنسية العليا وعرضوا الإجحاف المتعدد الأشكال اللاحق بالمسلمين، وأول هذا الاجحاف هو في كون الموظفين المسيحيين أكثر عدداً من الموظفين المسلمين. وأضاف القنصل البريطاني بأن المعارضة الاسلامية بدأت تكون صورتها عند اللبنانيين الذين يسكنون في بيروت، وعند البيروتيين أيضاً، ومما ذكره القنصل بأن لبنان الكبير هو نمط قوي لابقائه خارج نطاق الوحدة السورية. إن مسلمي بيروت تحولوا عن إبقائه مع سوريا أو مناهضة البقاء خارج لبنان الكبير. ورأى القنصل البريطاني بأن السلطة الفرنسية تريد إرضاء العناصر الاسلامية الذين أظهروا رأيهم بضرورة إقامة المساواة، ولكن المسيحيين ألفوا جمعية مناهضة لمطالب المسلمين وهي مؤلفة من: الفرد بك سرسق، البرت قشوع ـ محام ـ بشارة الخوري ـ صاحب صحيفة البرق ـ جورج ثابت، ميشال شيحا ـ صيرفي ـ أميل إده، رزق الله أرقش، محاميان، ود. أيوب ثابت[2]. وأهمية هذه الوثيقة أنها تشير للمرة الأولى الى استعداد المسلمين للاعتراف بلبنان الكبير منذ تلك الفترة المبكرة، غير أن بعض القوى اللبنانية وأجنحة في السلطة الفرنسية لم يستغلوا ذلك الاستعداد مقابل

(١) يوسف السودا: في سبيل الاستقلال، جـ ١، ص ٣٣١، بيروت ١٩٦٧.
(٢) من وثائق وزارة الخارجية البريطانية الموجودة في مركز الوثائق العامة في لندن (P.R.O) وهي مصنفة على النحو التالي:

Satow to F.O. 23 August 1921, No. E 9989, in F.O. 371/6456/89.

انظر أيضاً كتابينا: مذكرات سليم علي سلام ١٨٦٨ ـ ١٩٣٨، ص ٦١، ومؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦، ص ٣٧ ـ ٣٨.

العدالة والمساواة بين جميع اللبنانيين. وقد بلغ الأمر ببعض اللبنانيين أن أعلنوا رفضهم القاطع لاستقلال لبنان عن فرنسا، ففي ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٢ أدلى الدكتور أيوب ثابت في باريس لصحيفة (Bonsoir) بتصريح جاء فيه: «إن سوريا ولبنان يخشى عليهما من التسلط الانجليزي والتسلط الحجازي، إذا هما نالا الاستقلال المطلق»[١]. وأيد ضرورة بقاء الانتداب الفرنسي، في وقت ظهر اتجاه مسيحي بتأييد السيطرة البريطانية على لبنان، ومما يؤكد ذلك تلك الوثيقة الهامة التي أرسلها سليمان كنعان ـ العضو السابق لمجلس الإدارة ـ من لندن الى اللورد كيرزون (Curzon) وزير خارجية بريطانيا في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٢٢، ومما جاء فيها: إنه بيد بريطانيا مستقبل لبنان المتوقف عليه مصلحته ومصلحة إنجلترا العظمى، وان استمرار خضوع لبنان لفرنسا يؤدي الى فقدان لبنان لاستقلاله السياسي والاقتصادي والى الإضرار بمصلحة اللبنانيين والمسيحيين خاصة. كما أن انجلترا تتضرر من جراء السيطرة الفرنسية على لبنان، لأنها تسلم الى فرنسا حصناً طبيعياً ومركزاً حربياً مهماً وهو مفتاح لسوريا والشرق. كما أن وجود فرنسا في لبنان يؤدي الى استمالتها للمسلمين فتجعل منهم روحاً جديدة تكون سبباً لتغيير وجه الشرق. وطالب سليمان كنعان باستقلال لبنان تحت لواء بريطانيا ليصبح «وطناً لكل المسيحيين بسوريا والشرق ويكون هؤلاء قوة لإنجلترا، ومن صالحهم أن يكونوا تحت ظلها ويستميتوا تحت لوائها» وأضاف سليمان كنعان أنه يمكن لانجلترا أن تجند من المسيحيين خمسين ألف مقاتل «من أشجع رجال العالم» للدفاع عن وطنهم. ورأى أن فرنسا خسرت صداقة اللبنانيين والمسيحيين خاصة لأنها سلبتهم استقلالهم وأخضعتهم لاستعمارها[٢].

والحقيقة فإن التيار السياسي الذي كان يمثله سليمان كنعان لم يكن تياراً

---

(١) يوسف السودا، المرجع السابق، جـ١، ص ٤٠١ ـ ٤٠٢.

(٢) من وثائق وزارة الخارجية البريطانية مصنفة على النحو التالي: S. Kanaan to Lord Curzon. 17 Feb. 1922, No. E 1888, F.O. 371/7846/89.

فاعلاً ومؤثراً كالتيار السياسي المؤيد لفرنسا، فقد بلغ التأييد لفرنسا حد القول إن فرنسا هي «أمنا ذات الإحسان... تنظر إلينا من وراء البحار.. أبت إلا أن تغذينا بماذا أقول؟ بدمها إنها أمنا وشرفنا وفخرنا، ! فلتحيى لأنها أنقذتنا من التلف وجددت شباب الشرق»[١].

وعلى هذا فإن لبنان في هذه الفترة كانت تتنازعه عدة اتجاهات سياسية استقلالية ووحدوية ونزعات محلية وأجنبية، ولما لم يجد المسلمون التجاوب مع مطالبهم، ولما كانوا ينزعون نحو الوحدة، بدأ أكثرهم يرفضون المناصب السياسية والادارية في دولة لبنان الكبير، متجاهلين أن ذلك يبعدهم عن مراكز القرار السياسي والاقتصادي، وتناسى المسلمون وقتذاك ان سلبيتهم إزاء الادارة تقرب سواهم اليها وبفاعلية مؤثرة. بل أكثر من ذلك، فما أن أعلن الجنرال غورو قراره عام ١٩٢٢ بإحصاء السكان حتى قابله المسلمون بالاضراب والاحتجاج، رافضين إحصاءهم في عداد السكان اللبنانيين، في الوقت الذي كان فيه المسيحيون حريصين على إحصاء أنفسهم ليس في لبنان فحسب وإنما في بلاد الاغتراب أيضاً، وكانت المساعي تبذل لتسجيل مسيحيي المهجر في الجداول الاحصائية الجديدة في لبنان الكبير، ولم يرض المسلمون الاشتراك في إحصاء عام ١٩٢٢ إلا بعد ان أقنعهم غورو أنه بالإمكان قطع القسم الأسفل من تذكرة الهوية الذي ينص على ان «حاملها لبناني». ولكن المسلمين ـ الذين ما لبثوا ان شاركوا في الاحصاء ـ نسوا أو تغاضوا عن القسم الأعلى من تذكرة الهوية الذي كتب عليه عبارة «دولة لبنان الكبير»، وكان قرارهم في ذلك الوقت قرارا عاطفياً.

ومهما يكن من أمر فإن الاحصاء الذي جرى في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٢ لم يكن إحصاء عاماً ولم يشترك فيه غالبية المسلمين، وبالرغم من ذلك فقد أسفرت النتائج عن عدد يكاد يكون متقارباً بين المسلمين والمسيحيين، وقد

---

(١) لطف الله نصر البكاسيني: نبذة من وقائع الحرب الكونية، المقدمة وص ١ ـ ٤، هذبه ونقحه القس مبارك ثابت الديراني اللبناني، بيروت ١٩٢٢.

أرسل «ساتو» القنصل البريطاني في بيروت تقريراً الى وزارة الخارجية البريطانية في ١٣ آذار (مارس) ١٩٢٢ أوضح فيه ملابسات الاحصاء، وأوضح ان النتيجة العامة للاحصاء هي (٦٠٩,٠٦٩) ستمائة ألف وتسعة آلاف وتسعة وستون شخصاً باستثناء المهاجرين والأجانب، وقد توزعت نتيجة الاحصاء عى النحو التالي[1]:

- سنّة: ١٢٤,٧٨٦
- شيعة: ١٠٤,٩٤٧
- دروز: ٤٣,٦٣٣
- طوائف مختلفة: ٨٤٣٦
- موارنة: ١٩٩,١٨١
- روم أرثوذكس: ٨١,٤٠٩
- روم كاثوليك: ٤٢,٤٦٢
- بروتستانت: ٤٢١٥

أما فيما يختص بالانتخابات النيابية اللاحقة للاحصاء العام، فقد أصدر الجنرال غورو قانوناً انتخابياً جديداً بعد أن حل «اللجنة الادارية» عام ١٩٢٢، دعا بموجبه الناخبين لانتخاب ثلاثين عضواً يمثلون المناطق والطوائف على أساس المحافظات والبلديات لانشاء «المجلس التمثيلي الجديد»، وقد توزعت المراكز طائفياً على النحو التالي: ١٠ مقاعد للموارنة، ٦ مقاعد للسنة، ٥ مقاعد للشيعة، ٤ للروم الأرثوذكس، ٢ للدروز، ٢ للروم الكاثوليك، مقعد واحد للأقليات[2]. وقد فكر المسلمون في هذه الفترة بمقاطعة الانتخابات لأسباب تتعلق بواقعهم في الداخل ولأسباب مرتبطة بموقفهم من الوحدة السورية، ولما

---

(١) من تقرير ساتو الى كيرزون: Satow to Curzon, 13 March 1922, No. E 3244, in F.O. 371/7846/89.

أنظر أيضا: Lyne Loheac; Op. Cit., pp. 168-169.

(٢) Satow to Curzon, 13 March 1922, No. E 3244, in F.O. 371/7846/89.

حاول بعضهم الترشيح للانتخابات بدأت السلطات الفرنسية بمحاربتهم بسبب ميولهم المعادية للانتداب، كما حذرهم المستشار الاداري الفرنسي من متابعة ترشيحهم، وكان من بين المرشحين محمد جميل بيهم الذي أفهمه المستشار صراحة أن الادارة الفرنسية ستعمل على إسقاطه - وإن فاز - بتهمة رشوة المقترعين. وقد تألفت وقتذاك قائمتان في بيروت، يتزعم الأولى جورج فيليب ثابت بينما يتزعم الثانية أميل إده، وقد تدخلت السلطات الفرنسية - بواسطة المستشار غوتيه - تدخلاً سافراً وعملت على إنجاح قائمة أميل إده، كما عملت فرنسا على إنجاح حبيب باشا السعد، وأوصلته لرئاسة المجلس الجديد[1]. والحقيقة فإن فرنسا كانت حريصة على اختيار بعض المرشحين مسبقاً ومنهم: أميل إده عن الموارنة، ميشال التويني عن الروم الأرثوذكس، الدكتور حليم قدورة عن السنة، وذكرت صحيفة «لسان العرب» بأن فرنسا اختارت محمد أفندي المفتي بواسطة الحزب الاكليريكي الذي اعتبره آلة يديرها كيفما شاء[2]، كما حرصت على إنجاح مرشح طرابلس نور الدين علم الدين - رئيس بلدية الميناء - نظراً لمواقفه المؤيدة لفرنسا والمعارضة لوحدة لبنان مع سوريا، وبعد انتهاء الانتخابات صرح يوسف مرزا - مدير مالية لبنان يومذاك - بأنه «لو سألتهم عمن انتخبهم، لاجابتك الكثرة، أنها الحكومة بوسائط استعملتها، ومن الأصلح إرخاء الستار عليها».

ويبدو أن نتائج الانتخابات وحدت المعارضين مؤقتاً، وكانوا هذه المرة من المسلمين والمسيحيين معاً وأن فريقاً كبيراً من المسلمين والمسيحيين، رأوا في الانتخابات زيفاً وافتئاتا على الحرية، وذهبوا بوفد حاشد مشترك من الفريقين لزيارة البطريرك الماروني الياس الحويك، وكان على رأس الوفد سليم علي سلام «الذي كانت زيارة بكركي منكرة عنده من قبل» وقد شكا الوفد الأمر للبطريرك

---

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ١، ص ١١٦، درعون - حريصا ١٩٦٠، محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، جـ٢، ص ٩٧، بيروت ١٩٥٠.

(٢) لسان العرب، ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٢٢.

وطلب تأييده، فقال البطريرك كلمته المشهورة: «يا ابني وجدنا فرنسا مثل النار، كنا عن بعيد نتدفأ على حرارة عاطفتها، أما اليوم وقد أصبحت قريبة منا، فقد أخذت هذه النار تحرقنا»[1].

ونظراً للممارسات الفرنسية التي شعر المسلمون من خلالها أن هناك خطة سياسية للقضاء على تطلعاتهم، فقد تكونت جمعية اسلامية سرية هدفها القضاء على كل مسلم يتعامل مع الفرنسيين بصورة أو بأخرى، وكان من بين أعضاء هذه الجمعية: نور العرب، ديب العرب، عبد خالد (نسيب د. محمد خالد) كما اتهمت السلطات الفرنسية بأن من بين المسؤولين عن تلك الجمعية: سليم علي سلام، عمر الداعوق، صلاح بيهم، سليم الطيارة، حسن القاضي، محمد جميل بيهم، وبعض الشخصيات البيروتية. وكانت هذه الجمعية قد نفذت حكم الاعدام في ٧ نيسان (أبريل) ١٩٢٢ باغتيال أسعد بك خورشيد ـ وهو جركسي كان مديرا للداخلية في بيروت ـ وقد طلبت الجمعية من عبد خالد تنفيذ العملية، غير أن الذي نفذها يومذاك ديب العرب، وقد اعتقلته السلطات الفرنسية وأصدرت بحقه حكم الاعدام، وكان هذا أول حكم إعدام نفذته السلطات الفرنسية ، كما اعتقلت السلطة سليم سلام وصلاح بيهم وسليم الطيارة وحسن القاضي، وسيقوا الى سجن القلعة في بيروت، ثم نفوا جميعاً الى تربة «دوما» في منطقة البترون شمال لبنان، وأبقوا هناك قيد الاعتقال من ٢٩ نيسان (أبريل) الى أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢[2]. كما اعتقل محمد جميل بيهم وأجرى معه المستشار «غوتيه» التحقيقات اللازمة بخصوص قضية اغتيال أسعد خورشيد[3]. وفي هذه الفترة قامت أعمال عنف عديدة في البقاع والشوف وعين

---

(١) الرئيس صائب سلام: وهل فشل الاستقلال؟ المقاصد، العدد الأول، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، ص ١٦٤.

(٢) حسان حلاق: مذكرات سليم علي سلام ١٨٦٨ ـ ١٩٣٨ ص ٦٢.

(٣) محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، جـ ٢، ص ٩٧، حول هذا الموضوع، أنظر أيضاً: سامي الصلح: احتكم الى التاريخ، ص ٣٨.

اللجة وبيدر الرمل والدامور وقد اتسم بعضها بالطابع الطائفي[1]

وبعد تعيين فرنسا للجنرال (ويغان ـ Weygand) (١٩٢٣ ـ ١٩٢٤) خلفاً للجنرال غورو، وصل الى بيروت وسط موجة من الاضطراب والفوضى، وأول ما واجهه مذكرة في الأول من حزيران (يونيه) ١٩٢٣ من بعض التجار والأعيان ضمنوها أسباب الاختلال الاقتصادي في لبنان، ومطالبهم بتوحيد برامج التعليم وجعله إجبارياً وطنياً، وإنشاء مدرسة للحقوق تكون لغتها العربية، ووضع دستور للبلاد[2] أما فيما يختص بأنصار الوحدة السورية ـ سكان مدن الساحل ـ فقد قدموا بدورهم مذكرة للجنرال ويغان طالبوا فيها بإعادة الوحدة مع البلاد السورية وعرضوا لهذا الاجحاف السياسي والاقتصادي اللاحق بأبناء الساحل والأقضية الأربعة من جراء إلحاقهم بدولة لبنان، ومما جاء في المذكرة «إن إلحاق الولاية البيروتية أو قسم منها وهما لواء بيروت ولواء طرابلس في الساحل مع بقية البلدان المنضمة من الداخل بمتصرفية جبل لبنان تم بدون رضاء من الأهالي وبغير استفتاء، وفي ذلك كل المخالفة للاذاعة التلغرافية المرسلة في أوائل تشرين الثاني سنة ١٩١٨ من ناظري خارجية فرنسا وانكلترا الصريحة بأن البلاد والمقاطعات التي انسلخت عن الدولة العثمانية هي مستقلة وللأهالي الحرية التامة في تقرير مصيرهم وتأسيس حكوماتهم الوطنية مع احترام رغائب الشعوب وعدم إكراههم. . . فأهالي البلدان المذكورة مع الأسف لم يكن لهم أدنى نصيب من هذه الحرية ولا روعيت رغبتهم بإلحاقهم بجبل لبنان. . . إن ما تبقى من ولاية بيروت والبلدان الملحقة أهم موقعاً وأعظم ثروة من لبنان، كما ان الوحدة السورية أجزل خيراً وأعم نفعاً وأكثر عدداً، وجبل لبنان جزء من سوريا لا يصح عقلاً شذوذه عن المجموع ، ومع ذلك فلما رفض الالتحاق بالوحدة السورية ما رأينا من حاول إرغامه للالتحاق. . . . » وانتهت المذكرة الى القول

---

(١) أنظر: د. يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جـ ٢، ص ٩٥٢ ـ ٩٥٥. أنيس صايغ: لبنان الطائفي، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٢) محمد جميل بيهم: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٩٨، ٩٩.

«أن الأكثرية الساحقة من أهالي البلدان التي ألحقت الى لبنان بدون رضاهم وأتت عليهم بأضرار جمة من حيث اقتصادياتهم وأثقلت كواهلهم الضرائب، ما برحوا في كل سانحة يعترضون على ذلك الإلحاق... طالبين اليوم... إجابة طلبنا الانفصال عن لبنان والالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية»[1].

وفي الوقت نفسه قدمت لجنة المؤتمر السوري - الفلسطيني في عام ١٩٢٣ مذكرة باسم المسلمين والمسيحيين الى رئيس المؤتمر الاقتصادي الدولي في جنوى والى رئيس وزراء ايطاليا والى وزير خارجية روسيا، وقد جاء في المذكرة استياء اللجنة من ممارسات السلطة الفرنسية على الصعيد السياسي والطائفي، كما «أن سلطة الاحتلال لا تستطيع الاتكال على العنصر المسيحي لاستعباد إخوانه المسلمين، إذ لم يكن قط للدين الاعتبار الأول في جميع الوقائع التي يعرفها تاريخ سوريا ولبنان... إن تظاهرات الولاء للفرنسويين التي دبرتها المفوضية العليا عابثة بثقة المسيحيين وتوزيع الأسلحة على بعض القرى وتنظيم العصابات ضد المسلمين والاعتسافات الأخرى التي ارتكبتها السلطة المحلية، قد خلقت حالة مخيفة غير طبيعية، وأوجدت تراضياً بين المسيحيين والمسلمين»[2]. ولقد جاء في أحد التقارير السرية في عهد الجنرال (ساراي - Sarrail) (١٩٢٤ - ١٩٢٥) «إن كافة الموارنة كانوا على خطأ في نظرتهم الى دولة لبنان الكبير، وهم مخطئون في نظرتهم لأية سياسة جانحة لرعاية المصالح المارونية على حساب العناصر الأخرى في الدولة، والذين وجدوا فيها أساساً ليشعروا بالانصاف»[3]. والأمر اللافت

---

(١) مذكرة مخطوطة من وجهاء بيروت وصيدا وصور وطرابلس الى الجنرال ويغان عام ١٩٢٣، وهي من ضمن مخطوطات المؤرخ محمد جميل بيهم (أحد الموقعين على المذكرة) وقد أطلعني عليها شقيقه السيد عفيف بيهم ونشرتها أخيراً في كتابي: مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦، ص ١٢٦ - ١٣١.

(٢) أمين سعيد: الثورة العربية، جـ٢، ص ٢٧٢ - ٢٧٦، مصر (بدون تاريخ).

(٣) من ملفات ووثائق وزارة الخارجية البريطانية مصنفة على النحو التالي:

Austen Chamberlain (وزير الخارجية البريطانية)
to Lord Crew, (السفير البريطاني في باريس) 5 Feb. 1925, No. E 705 in F.O. 371/11850/89.

للنظر ان الأوضاع الطائفية والسياسية ازدادت كثيراً بشكل خطير في اثناء الثورة السورية الكبرى لا سيما في المناطق اللبنانية[1].

إعلان الجمهورية اللبنانية

في الثاني من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٥ وصل مفوض فرنسي جديد هو المفوض (هنري دي جوفنيل - H. de Jouvenel) وكانت الثورة السورية على أشدها وانقسامات اللبنانيين مستمرة، ومواقفهم متضاربة من مجمل الأوضاع السياسية، وقد حاول «دي جوفنيل» استرضاء اللبنانيين بدعوة المجلس النيابي الى وضع دستور للبلاد والى منح اللبنانيين حق اختيار حاكم لهم من الشعب، وشكل لجنة لإعداد القانون الأساسي للبلاد من أعضاء المجلس التمثيلي، وقد قامت اللجنة بدورها بالاستعانة ببعض رجال القانون والفكر وبين هؤلاء: شارل دباس مدير العدلية، والصحافي ميشال شيحا، والمحامي بترو طراد وسواهم، وقد استعان هؤلاء بالمشروع الفرنسي للدستور اللبناني الذي وضعته وزارة الخارجية الفرنسية. وقد وجهت اللجنة (١٢) سؤالاً الى قادة البلاد السياسيين والروحيين مسيحيين ومسلمين لأخذ آرائهم في مواد الدستور المقترح، ومن بين هذه الأسئلة الموجهة: ما هو شكل الحكومة أملكي دستوري أم جمهوري ولماذا؟ أيكون البرلمان مؤلفاً من مجلس أم من مجلسين ولماذا؟ هل يكون رأس الدولة مسؤولا وتجاه من؟ هل تكون الحكومة مسؤولة

---

(١) للمزيد من التفصيلات عن الثورة السورية عام ١٩٢٥ أنظر: مخطوط علي سيف الدين القنطار: على هامش الثورة ١٩٢٥ - ١٩٢٧ - مذكرات تاريخية - مخطوط بالجامعة الأميركية في بيروت - رقم Mic-A, 411، مخطوط مذكرات هلال بك عز الدين الحلبي ١٩٢٥ - ١٩٢٧، الجامعة الاميركية - رقم Mic-A, 411. أنظر أيضاً: د. عباس أبو صالح، د. سامي مكارم: تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي، ص ٣١١ - ٣٥٨، جورج انطونيوس: يقظة العرب، ص ٥٠٢، أمين سعيد، المرجع السابق، جـ٣، ص ٣٥٥ - ٣٦٢، مذكرات عبد الرحمن الشهبندر ١٩٢٢ - ١٩٢٥، ص ٢٠٢ - ٢٠٥، ١٨٧ - ١٨٨. جسن الحكيم: مذكراتي، ص ٣٢٠ - ٣٢٤، حنا أبي راشد: جبل الدروز، ص ٣١٨ - ٣٢٢، أنظر ايضا المقابلات الشخصية التي أجرتها مجلة «المقاصد» مع المشاركين بثورة ١٩٢٥، في عددها رقم (١٣) أيار (مايو) ١٩٨٣ ويوسف الحكيم: سورية والانتداب الفرنسي، ص ١١٦ - ١١٩.

تجاه رأس الدولة أو تجاه البرلمان ولماذا؟ هل يكون التمثيل النيابي طائفياً أم لا ولماذا؟ هل تراعى الطائفية في وظائف الدولة وبنوع خاص في الوزارات ولماذا؟

ولقد تبين بأن المسلمين رفضوا الإجابة على الأسئلة الموجهة اليهم بسبب رفضهم صيغة لبنان الكبير ولاستمرار مطالبتهم بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية. ففي ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦ عقد أعيان الطائفة الاسلامية اجتماعاً في دار جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت أصدروا على أثره قرارا جاء فيه: «... قررنا بالاجماع رفض الاشتراك بسن هذا الدستور عملاً برغائب عموم المسلمين المجتمعين على رفضه لأنه لا يتفق مع مصلحة البلاد... فقد قررت الطائفة الاسلامية في بيروت... أن تعيد تثبيت احتجاجاتها على الالحاق بلبنان ورفض الاشتراك بسن دستوره والاجابة على الأسئلة بشأنه وهي تؤيد وتكرر طلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية...»[١]. والأمر الملاحظ بأن عمر الداعوق نائب بيروت في المجلس التمثيلي كان أحد الموقعين على هذا القرار بالاضافة الى تواقيع بدر دمشقية رئيس بلدية بيروت والشيخ عبد الكريم ابو النصر نقيب الأشراف، والشيخ أحمد عباس الأزهري، ود. حسن الأسير، ود. حليم قدورة وعشرات من الشخصيات الاسلامية الفاعلة. وفي ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦ أرسل مفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا الى رئيس المجلس التمثيلي موسى نمور قرار أعيان الطائفة الاسلامية في بيروت وأعاد اليه الأسئلة الموجهة الى أعيان المسلمين. وفي صيدا عقد الوجهاء والقوى الصيداوية الاسلامية اجتماعاً من أجل الموضوع نفسه، وفي ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦ وجهوا مضبطة الى رئيس المجلس التمثيلي (النيابي) تضمنت رفضهم المشاركة بصياغة الدستور مؤكدين على رفضهم الانضمام للبنان الكبير، مطالبين بالالتحاق بالوحدة السورية، ومما جاء في المضبطة... «...تغتنم الطائفة الاسلامية فرصة

(١) حسان حلاق: مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦، ص ١٤٠ - ١٤٣.

تكليف فخامة المفوض السامي المسيو دي جوفنيل للمجلس النيابي تنظيم القانون الأساسي لتظهر رغباتها الأكيدة في الانفصال عن ما يسمونه لبنان الكبير والانضمام الى الوحدة السورية على أساس اللامركزية... وعدم الاشتراك في سن الدستور اللبناني...»[١].

وقد ورد الى المجلس النيابي مضابط من القيادات الاسلامية في طرابلس وبعلبك وجبل عامل تضمنت كلها رفض الاشتراك في صياغة الدستور وطلب الالتحاق بالوحدة السورية على أساس اللامركزية[٢]. غير أن الأمر الملاحظ أن مفتي طرابلس الشيخ محمد رشيد ميقاتي كان مؤيداً الاشتراك في صياغة الدستور اللبناني، واعتبر ان الرافضين من المسلمين في طرابلس «متهوسون في طلب الوحدة»، ففي ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦ أرسل الى رئيس المجلس النيابي رسالة قال فيها: «إنه بعد أن حررنا لعطوفتكم بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٢٦ بأننا انتدبنا ذاتين من أعيان الطائفة وهما عبد اللطيف أفندي سلطان والشيخ منير الملك بعد أن أنسنا منهما لاعطاء الأجوبة، ففي ١٤ منه تلقينا من كل منهما كتاباً يتضمن طلب الالتحاق بالوحدة السورية وأعادا الينا الأسئلة بلا أجوبة مجاراة للهوس في طلب الوحدة، فأبقيناها لدينا لعلنا نجد من يجيب عليها سواهما، ونظراً للروحية التي لم نعرف مثلها قبل اليوم بطرابلس وللتهجم الزائد على الشخصيات سواء في الجرائد أو في الأفواه في المجتمعات العمومية ولعدم اعتياد المحيط على احترام الرأي الشخصي لم نتمكن حتى اليوم من الظفر بأحد ممن وقف موقف الحياد تجاه هذه القضية يجرأ على التعرض لمخالفة هذا الهوس، لذا بادرنا لاعلام عطوفتكم بالواقع...»[٣]. وبالرغم من النقد الذي وجه إلى الشيخ ميقاتي في تلك الفترة بل ومن بعض المؤرخين المعاصرين، غير ان المستقبل أثبت بأنه كان بعيد

(١) حسان حلاق: المرجع السابق ص ١٤٤ - ١٤٦.
(٢) أنظر نصوص هذه المضابط في كتابنا السابق الذكر، ص ١٤٧ - ١٥٤.
(٣) حسان حلاق: مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة، ص ١٥٠.

النظر في الأمور السياسية، ذلك لأن الدستور اللبناني أقر بمنأى عن رأي المسلمين، وخرج مصبوغاً بصبغة لبنانية واحدة واتجاه واحد.

ومما يلاحظ أيضاً أنه في هذه الفترة من كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦ أرسل نائب بيروت عمر الداعوق احتجاجاً الى سكرتير عصبة الأمم، تضمن اقتراحه بأن تؤلف مناطق الساحل دولة مستقلة مرتبطة بلبنان القديم (المتصرفية) وبسورية على أساس اللامركزية.

ومهما يكن من أمر، ففي ٢٣ أيار (مايو) ١٩٢٦ أقر الدستور في المجلس النيابي وقد كرّس وجودَ الانتداب الفرنسي واتخذ العلم الفرنسي علماً للبنان وأكد على حدود لبنان الكبير، كما جعل اللغة الفرنسية لغة رسمية للجمهورية اللبنانية الى جانب العربية، واعترف بالطائفية وكرسها. وبالرغم من أن المادة (١٢) من الدستور تنص على أن «لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون» غير أن المادة (٩٥) تناقض المادة (١٢) تناقضاً تاماً، إذ تكرس الطائفية بنصها القائل: «بصورة مؤقتة وعملاً بصك الانتداب والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون ان يؤول ذلك الى الإضرار بمصلحة الدولة»[1].

والحقيقة فإن الدستور اللبناني لم ينص مطلقاً على دين الجمهورية اللبنانية أو طائفة رئيس الجمهورية، غير أن فرنسا حرصت على تولية مسيحي غير ماروني لرئاسة الجمهورية للفترة الأولى بالرغم من ان داوود عمون كان يفضل أن يكون أول رئيس للجمهورية فرنسياً بسبب تعذر اتفاق الطوائف اللبنانية

(١) أنظر المادة (١٢) والمادة (٩٥) من الدستور اللبناني، أنظر ايضا مقال د. ايلي سالم التالي: E. Salem: Cabinet politics in Lebanon (The Middle East Journal, Vol. 21, No. 4, Autumn 1967, p. 488)

على اختيار رئيس منها[1]. وفي ٢٦ أيار (مايو) ١٩٢٦ اختارت فرنسا شارل دباس ليكون أول رئيس للجمهورية ولم يكن مارونياً بل كان أرثوذكسياً، وبررت فرنسا سبب اختياره بأنه كان مقبولاً من الجميع، فهو الذي سبق أن عمل ضد الدولة العثمانية، وهو الأرثوذكسي الذي لا تشكل طائفته أكثرية عددية كالموارنة والسنة، وهو المحبوب من الفرنسيين، كما أن لطائفته رصيداً عربياً قديماً. وكان أول اعتراض على اختيار شارل دباس للرئاسة من قبل البطريرك الماروني، الذي اعتبر أن الرئاسة الأولى هي حق للطائفة المارونية، واقترح نجيب باشا ملحمة ليكون أول رئيس للجمهورية، غير أن فرنسا أقنعته بأن خير من يتولاها في هذه الظروف هو مترشحهم الأرثوذكسي[2]. وفي ٣١ أيار (مايو) ١٩٢٦ صدرت مراسيم الوزارة الأولى برئاسة أوغست أديب واستمرت عاملة الى أول أيار (مايو) ١٩٢٧ حيث حاولت فرنسا استمالة المسلمين، فكلفت الشيخ محمد الجسر بتأليف الوزارة الجديدة، ولكن وضعت العراقيل في وجهه عمداً من بعض القوى الرافضة، مما دعا المفوض السامي الى الاتفاق مع رئيس الجمهورية على تكليف بشارة الخوري المناهض للزعيم الماروني الآخر أميل إده، ولكن تم إرضاء الشيخ محمد الجسر بتكليفه رئاسة المجلس النيابي.

وبالرغم من اشتراك بعض المسلمين في الادارة اللبنانية وفي الوزارات والنيابة، غير أن بعضهم استمروا يطالبون بالوحدة والاستقلال، ففي ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٧ عقد مؤتمر في بيروت لبعض الشخصيات والقيادات البيروتية والطرابلسية والسورية، ومن بين المشتركين من لبنان في هذا المؤتمر عبدالله اليافي، عبد الرحمن بيهم، عبد الحميد كرامي، عبد اللطيف البيسار، عارف الحسن الرفاعي، غير أن الملاحظ أن عدد القيادات من مناطق الساحل والأقضية الأربعة كان قليلاً، ثم أن صيغة المذكرة التي

(١) يوسف السودا، المرجع السابق، جـ١، ص ٢٥٦.
(٢) أنظر: بشارة الخوري، حقائق لبنانية، جـ١، ص ١٣٢ - ١٣٤، ١٣٥.

رفعت الى المفوض السامي، كانت صيغة هادئة، وقد تضمنت استعداداً لمد يد التعاون والصداقة مع الفرنسيين مقابل الاستقلال[1].

وفي ٢٣ تموز (يوليه) ١٩٢٨ عقدمؤتمر آخر في دمشق عرف باسم «مؤتمر الساحل» برئاسة عبد الحميد كرامي، وقد أكد هذا المؤتمر مجدداً على وحدة البلاد السورية بما فيها المناطق التي ضمت الى لبنان القديم (المتصرفية). وكان هذا المؤتمر بعكس مؤتمر بيروت ١٩٢٧، فقد كان تمثيل مناطق الساحل والأقضية الأربعة تمثيلاً كثيفاً وفاعلاً، وقد أصدر مؤتمر ١٩٢٨ عدة قرارات تضمنت المطالبة بتحقيق وحدة البلاد السورية بضم جبل الدروز وبلاد العلويين، والبلاد التي ضمت الى لبنان القديم في إطار دولة مستقلة[2]. والأمر الملاحظ في هذا المؤتمر أيضاً بأن نواباً لبنانيين شاركوا في اجتماعاته ومن بينهم عمر بيهم نائب بيروت، وصبحي حيدر نائب بعلبك وبعض القوى المسيحية أيضاً مثال: الدكتور ملحم الفرزلي وميخائيل فلفلي وسمعان خزعلي وتيودور حكيم ومراد غلمية وسواهم.

والجدير بالذكر أن الشكوك الاسلامية والوطنية استمرت حيال السلطات الفرنسية واللبنانية، وقد كرست هذه الشكوك بعض الممارسات التي اعتبرها المسلمون أنها موجهة ضدهم، ومن بينها محاولة حكومة حبيب باشا السعد في أواخر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٨ القضاء على اللغة العربية بجعل اللهجة العامية لغة رسمية يمكن لطالب البكالوريا ان يتقدم فيها في امتحاناته، وقد صارح رئيس اتحاد الشبيبة الاسلامية محمد جميل بيهم بذلك وزير المعارف أسبيردون أبو الروس وقال له: «... أرى أن القصد من ذلك هو إيجاد لغة مستقلة عن اللغة العربية تتخذها الجمهورية اللبنانية اللغة الأساسية زيادة في

---

(١) أنظر كتابنا: مؤتمر الساحل، ص ١٥٩ ـ ١٦٥، أنظر أيضاً: عبد الرحمن الكيالي: المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني ١٩٢٦ ـ ١٩٣٩، جـ١، ص ٦٥ ـ ٧١، حلب ـ سوريا ١٩٥٨.

(٢) أنظر كتابنا السابق الذكر، ص ١٦٦ ـ ١٦٨، أنظر أيضاً: أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، جـ٣، ص ٥٤٥ ـ ٥٤٧.

تفكيك عرى الاتحاد ما بينها وبين سائر سوريا، ويعز علي أن يتناسى أهل لبنان ان اللغة العربية ليست هي لغة الاسلام فحسب، وإنما هي لغة للعرب كافة استعملها المسيحيون والمسلمون سواء...»[1]. وفي ٩ تموز (يوليه) ١٩٢٩ كتب جبران تويني في صحيفة «الأحرار» يدافع عن العروبة والقومية العربية ويهاجم فكرة التعصب والطائفية ومما قاله: «إلى المتفرنجين نحن عرب قبل ان نكون مسيحيين ومسلمين» وهاجم صحيفة (L'Orient) لأنها زعمت «ان لبنان بلد غير عربي وأن حضارته نصرانية. من الخطأ أن يقال أنه بلد ذو حضارة نصرانية فهو بلد عربي، وسواء أكان أهله فينيقيين أم أراميين أم سرياناً، فقد استعربوا وامتزجوا في هذه البوتقة العربية وأصبحوا يؤلفون مع عرب لبنان قوماً عربياً...»[2].

وفي ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٩ عقد المسلمون اجتماعاً ضخماً في دار مفتي بيروت بحضور النواب المسلمين لمناقشة قرار رئيس الوزراء الجديد أميل إده الهادف الى إلغاء المدارس الحكومية التي يستفيد منها أبناء المسلمين بصورة أساسية، وقد أصدر المجتمعون مذكرة نددوا فيها بالقرار لأن أهدافه تشريد أبناء المسلمين وإحلال الحروف اللاتينية مكان اللغة العربية وقتل الثقافة العربية[3]. وقد أكد القنصل البريطاني في بيروت بأن مسلمي الساحل عقدوا مؤتمراً إسلامياً كبيراً للنظر في وضع الطائفة الاسلامية، ولاتخاذ الوسائل التي تؤدي الى حفظ حقوقها المهددة، وأضاف أنه يظهر بوضوح أن السنة والشيعة ليسوا وحدهم يعانون من هذه الأمور، بل إن الدروز أيضا يعانون منها وأنهم مهيأون لأخذ دور في المؤتمر الاسلامي. ورأى القنصل البريطاني في شباط (فبراير) ١٩٣٠ بأن مشكلة المدارس الحكومية والتربية الخاصة بأطفال المسلمين هي المشكلة التي طرحها المؤتمر الاسلامي، وأن المسلمين اعتبروا أن

---

(١) صحيفة «ألف باء» الدمشقية، ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٨.

(٢) جبران تويني: في وضح النهار ـ مقالات مختارة ـ ص ١ ـ ٢، بيروت ١٩٣٩.

(٣) أنظر: ألف باء، ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٩، العهد الجديد، ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٩.

إقفال المدارس الرسمية هو قرار موجه ضد المسلمين[1].

وهكذا استمرت الانقسامات قائمة بين اللبنانيين، مع العلم أن الممارسات الرسمية والفرنسية كان لها الدور الأول في تلك الانقسامات، وفي استمرار سلبية بعض المسلمين حيال الكيان اللبناني.

---

(١) تقارير سرية من القنصل البريطاني ساتو الى وزارة خارجيته تحمل الأرقام التالية:
11 Feb. 1930, No. 927, in F.O. 371/14556/89, 25 Feb. 1930, No. E 1204, in F.O. 371/14557/89.

الفصل السّابع

موقف فرنسا من تولي مسلم رئاسة الجمهورية ١٩٣١ - ١٩٣٢

منذ العام ١٩٣١، بدأت الاستعدادات السياسية لانتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية وكانت المنافسة شديدة بين شخصيتين مارونيتين، هما: بشارةالخوري وأميل إده[١]. ويذكر بشارة الخوري بأن حظ الرئاسة كان متوفراً له أكثر من أميل إده، بسبب «خصومة إده للرئيس شارل دباس وللمسلمين»، ومما قاله عن إده: «لم يستطع أن يتكل على الشيخ محمد الجسر خصوصاً بعد أن أغضب الأوساط المحمدية في عهد وزارته»[٢] مما دعا إده الى طلب تأييد المفوضية والحكومة الفرنسية في باريس «وهو يسافر كل صيف تقريباً ليغذي تلك العلائق الطيبة التي اتخذها دروعاً في قتاله» على حد قول الشيخ بشارة الخوري، غير أن المفوض السامي «بونسو» (Ponsot) كان ينفر أحياناً من تطرف أميل إده، كما أشار على وزارة خارجيته باستحالة مساعدة ترشيح إده للرئاسة. بينما يذكر د. ادمون رباط بأن البطريركية المارونية كانت تفضل انتخاب حبيب باشا السعد[٣]. غير أن الدبلوماسي البريطاني «لونغريغ» (Longrigg) يذكر بأن المرشحين المحتملين للرئاسة هم: بشارة الخوري، أميل إده، حبيب باشا السعد، جورج ثابت، كما كان للشيخ محمد الجسر طموحات

---

(١) P. Rondot; The Political Institutions of Lebanese Democracy (Politics in Lebanon) p. 137. (New York, London, Sydney 1966).

(٢) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ١، ص ١٧٥.

(٣) E. Rabbath; La Formation Historique. p. 393.

مماثلة[1]. ورأى بشارةالخوري بأن أميل إده عمد الى حملة صحفية مليئة بالقدح والذم وأنه «رسم وأعوانه خطة محكمة للايقاع بيني وبين الشيخ محمد الجسر وسعوا مع الشيخ الى ان تكون الرئاسة له نفسه.. أخذت الفكرة تتجسم في رأس الشيخ محمد الجسر، وبدأ يعد لها العدة» وأضاف بشارة الخوري بأن الشيخ محمد الجسر طالب بإجراء إحصاء جديد للسكان، وقد أجرى الاحصاء في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢، وبرأي الخوري أنه لم يعط النتيجة المتوخاة، ومع هذا فإن رئيس المجلس النيابي محمد الجسر استمر في ترشيح نفسه، ويذكر وليد عوض في هذا المجال بأنه في هذه الفترة كاد «السني» بعد «الأرثوذكسي» يصبح رئيساً للجمهورية، بل ومرشحاً من أقطاب الموارنة أنفسهم، وأن البيئة لم تكن طائفية - بقدر ما هي اليوم - ولم تكن نغمة مسلم - مسيحي قد ظهرت بوضوح في السياسة اللبنانية، وأصبحت أداة استغلال مرة بيد الحاكم ومرة بيد المعارضة[2].

ونتيجة لتطور الأوضاع عرض الشيخ بشارة الخوري على الشيخ محمد الجسر تعديل الدستور ليتسنى للرئيس شارل دباس التجديد للمرة الثالثة، غير أن الجسر رفض هذا الاجراء وصمم على المتابعة بالرغم من ان الكثيرين أفهموه أن فرنسا لن تقبل بتولي مسلم لرئاسة الجمهورية اللبنانية ولو أن الموارنة أنفسهم رشحوه وأيدوه «وعبثا أفهمه أصدقاؤه من الفرنسيين واللبنانيين أن الأمر مستحيل فثابر على خطته»[3] وحاول «ريكلو» نائب المفوض السامي إقناع محمد الجسر انه ليس بإمكان الحكومة الفرنسية ان توافق على محاولته، وقد أفهمه الأمر نفسه المفوض السامي هنري بونسو[4]. ويبدو أن الشيخ محمد الجسر كان مصمماً على المضي في ترشيحه وصارح الرئيس شارل دباس بأنه

(١) S.H. Longrigg; Syria and Lebanon under French Mandate, p. 203.
(٢) وليد عوض: أصحاب الفخامة رؤساء لبنان، ص ٥٠، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٧٧.
(٣) بشارة الخوري: المصدر السابق، جـ١، ص ١٧٦، ١٧٧.
(٤) انظر باسم الجسر: الميثاق الوطني، لماذا كان؟ وهل سقط»، ص ٥٨ - ٥٩ بيروت ١٩٧٨.

أقسم لمن يسانده من المسلمين وفي مقدمتهم رياض الصلح أنه لن يتراجع عن ترشيح نفسه أبداً، ومما قاله الجسر للدباس: «إن المفوض السامي رجل ضعيف يمانع اليوم بترشيحي ولكن إن نجحت أبرق الى حكومته مبرراً موقفه ومبيناً محاسن انتخابي»[1]

وكانت جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية قد طالبت بأن تكون رئاسة الجمهورية هذه المرة لشخص مسلم بعد ان تولاها «إخواننا المسيحيون مدة تزيد على ست سنوات» (١٩٢٦ - ١٩٣٢) ولكن صحيفة «لسان الحال» انتقدت مواقف اتحاد الشبيبة الاسلامية لأنه «يشهد الله أننا أبعد الناس عن الطائفية، وإننا لسنا من الراغبين في حصر رئاسة الجمهورية في طائفة دون أخرى، بل ممن يؤثرون أن يتولاها الرجل الخليق بها أمسلماً كان أم مسيحياً، ولنا من المواقف الماضية ما يشهد على أننا في كثير من المناسبات كنا نقف الى جانب المسلم، ولكن لجدارته لا لطائفيته». وأكدت «لسان الحال» رفضها لتصريحات المطران اغناطيوس مبارك المعادية لوصول مسلم لرئاسة الجمهورية وما ذكرته «إننا كنا أسبق الناس الى انتقاد هذه التصريحات بشدة حتى قام سيادته بنفيها من أساسها» وختمت «لسان الحال» مقالها بالقول «نحن ننكر على الطوائف أيا كانت أن تطالب بالرئاسة لأحدمنها، ونجيز لأي كان من اللبنانيين مهما كانت طائفته أن يسعى الى الرئاسة وأن يتولاها بشرط أن تتوفر له الصفات اللازمة لمن يولى هذا المنصب السامي، فالمسألة مسألة كفاية وجدارة لا مسألة دين ومذهب»[2].

والحقيقة فإن هذا المقال بما يمثله من اتجاهات سياسية لاقى تأييداً من المستنيرين المسيحيين والمسلمين على السواء، وتمنت القوى المستنيرة أن يسود هذا الاتجاه في السياسة اللبنانية، وأن يبتعد اللبنانيون عن الاتجاه الطائفي

(١) بشارة الخوري: المصدر السابق، جـ١، ص ١٧٧ - ١٧٨.
(٢) لسان الحال، ٢٥ آذار (مارس) ١٩٣٢.

البغيض، ولكن السياسة الفرنسية بدورها كان أمامها «خط أحمر» سياسي وطائفي، ويبدو أنها لن تحيد عنه، ويتمثل هذا الخط بضرورة إبعاد المسلمين عن منصب رئاسة الجمهورية ولو كان ذلك المسلم فرنسي السياسة، ففي ٨ أيار (مايو) ١٩٣٢ أرسل المفوض السامي النائب عبود عبد الرزاق للاجتماع بالشيخ محمد الجسر وإقناعه بالانسحاب، غير أن الجسر رفض هذه الوساطة. وفي ٩ أيار (مايو) ١٩٣٢ اتجه الجسر الى السراي لمقابلة «ريكلو» نائب المفوض السامي حاملاً معه نسخة من الدستور اللبناني ليؤكد له أنه لا يوجد في الدستور مادة تحول دون وصول مسلم لرئاسة الجمهورية، ولكن «ريكلو» فاجأه بقرار تعليق الدستور وحل المجلس النيابي والوزارة أيضاً، وتثبيت الرئيس شارل دباس رئيساً للجمهورية لأجل غير مسمى يعاونه مجلس مديرين، وقد لاقى هذا القرار ردود فعل لبنانية من مختلف الاتجاهات والقيادات والطوائف ومن بين هؤلاء رياض الصلح، محمد الجسر، محمد جميل بيهم، وبشارة الخوري، موسى نمور، ميشال زكور، والمطران مبارك، وأكد الدكتور يوسف مزهر بأن سبب تعليق الدستور هو لعدم تمكن ماروني من الوصول لرئاسة الجمهورية بعد اتفاق أميل إده وجماعته إعطاء أصواتهم للشيخ محمد الجسر[1]. بينما يزعم نعيم زيلع بأن النزاع كان على أشده بين محمد الجسر وأميل إده، وان الانتداب الفرنسي وقف ضد أميل إده لأنه كان يخاف منه، وأضاف زيلع بأن نعوم مكرزل - صاحب صحيفة الهدى الصادرة في أميركا - بدأ بجمع تواقيع المغتربين اللبنانيين تأييداً لترشيح أميل إده للرئاسة. وأن مكرزل حمل هذه العريضة الى باريس لاطلاع السلطة الفرنسية على وجهة نظر المغتربين في مسألة انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية[2].

وهناك آراء أخرى حول قضية ترشيح الشيخ محمد الجسر، فقد ذكر عادل

---

(١) يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جـ ٢، ص ٩٧٧. محمد جميل بيهم، لبنان بين مشرق ومغرب، ص ٣٤.

(٢) نعيم زيلع: الرئيس اده يتكلم، ص ٢٤ - ٢٦، بيروت (بدون تاريخ).

الصلح أحد أركان حزب الاستقلال الجمهوري (المتشكل من مختلف الطوائف) بأن «ريكلو» استدعاه الى مكتبه وهدده اذا ما استمر الحزب وصحيفة «النداء» بتأييد الشيخ محمد الجسر، وأوضح له بأنه يشك كثيراً بأن حلم الشيخ الجسر سوف يتحقق[1]. أما محمد جميل بيهم رئيس جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية، فقد رأى في تلك الفترة أن من حق المسلمين تولي رئاسة الجمهورية على غرار سواهم، ولهذا فقد شجعت الجمعية المسلمين على الاشتراك في إحصاء السكان للعام ١٩٣٢[2]. هذا ولا يمكن أن ننكر بأن المسلمين في عام ١٩٣٢ أيقنوا نتيجة الخطأ الذي ارتكبوه في السابق بإحجامهم عن الاشتراك في الاحصاء الأول، ولهذا فقد تكونت لجنة تنفيذية اسلامية[3]، لموضوع الاحصاء ورئاسة الجمهورية، ومن ثم دعت جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية في بيان صادر في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢ جميع المسلمين من سنة وشيعة ودروز الى تفهم منافع الاشتراك في الاحصاء الجديد، واعتبر البيان أن الإجحاف اللاحق بالمسلمين كان بسبب امتناعهم في السابق عن تسجيل أسمائهم «فحصل ما حصل من الإجحاف بحقوق المسلمين المحمديين العامة توظيفاً وانتخاباً لأن تلك الحقوق تعطى بنسبة عدد النفوس، وبناء على تكرار الشكوى من ذلك قررت الجمهورية اللبنانية إجراء إحصاء جديد» وحذر البيان المسلمين أن يقعوا «فيما وقعوا فيه قبلاً من التقصير والإهمال في قيد نفوسهم ونفوس أهلهم وأقربائهم.. وأفهموا كل مسلم ومسلمة أن في الحصول على تذكرة النفوس كل الخير ولا ضرر منها... واعلموا أن درجة عزكم في بلادكم ترتفع بايفائكم هذا الواجب، حتى إذا ثبتت الأكثرية للمسلمين على اختلاف مذاهبهم يحق لهم ان يسترجعوا ما أضاعوه من

---

(١) عادل الصلح: حزب الاستقلال الجمهوري، ص ٤٥ - ٤٦، بيروت ١٩٧٠.

(٢) محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، جـ ٢، ص ١٠١ - ١٠٣.

(٣) تكونت اللجنة التنفيذية الاسلامية من: أمين أرسلان، والنائبين خالد شهاب ومحمد الفاخوري، سعيد زين الدين، محمد جميل بيهم، رياض الصلح، سليمان أبو عز الدين، الدكتور مصطفى ابو عز الدين، الشيخ أحمد المحمصاني.

حقوقهم . . . »[١].

وبالمقابل طلب البطريرك الماروني أنطون عريضة من الخور أسقف أرسانيوس الفاخوري النائب الأسقفي أن ينشر تعميماً باسم البطريركية المارونية يطلب فيه وبالحاح تثبيت إحصاء المسيحيين المقيمين والمغتربين على السواء، وقد تجاوبت الطوائف المسيحية مع دعوته، ولا بد من الاشارة الى أن بعض البيروتيين من مختلف الطوائف قد التجأوا ليلة إجراء إحصاء السكان الى مناطق جبل لبنان، اعتقاداً منهم بأن جبل لبنان لا يزال يتمتع بالحماية الدولية على غرار ما كانت عليه الأوضاع بين (١٨٦١ ـ ١٩١٥) واعتقاداً منهم بأن التجنيد لن يطالهم إذا ما طبق بعد إجراء الاحصاء.

هذا وبعد انتهاء الاحصاء، تبين بأن عدد المسلمين بلغ ٣٨٦,٤٦٩ ألف نسمة، بينما بلغ عدد المسيحيين الذين ضم اليهم الأرمن والسريان والكلدان ٣٩٦,٩٤٦ ألف نسمة، وبمعنى آخر فإن عدد المسلمين والمسيحيين كان متساوياً الى حد كبير رغم تدخل فرنسا ورغم التزوير الحاصل فيه. ويعلق محمد جميل بيهم رئيس جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية على نتيجة هذا الاحصاء، بأن تلك النتيجة عززت مطالب المسلمين في نيل حقوقهم في مرافق الدولة وفي منصب رئاسة الجمهورية، غير أن فرنسا استمرت في رفضها وصول الشيخ محمد الجسر للرئاسة وعلقت الدستور نهائياً في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٢، وادعى المفوض «بونسو» (Ponsot) أن حل المجلس النيابي وتعليق الدستور تم لأسباب مالية وتوفيرا للنفقات على الخزينة، هذا مع العلم أن إذاعة راديو كولونيال ـ وهي إذاعة فرنسية رسمية ـ كشفت السر عن السبب الحقيقي، فأعلنت بأن المفوض السامي إنما حل المجلس النيابي ليمنع أحد المرشحين غير المرغوب فيهم من الوصول الى كرسي رئاسة الجمهورية

(١) بيان اتحاد الشبيبة الاسلامية، كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢، ملف اتحاد الشبيبة الاسلامية وهي من بين مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية الموجودة حاليا في جامعة بيروت العربية (غير مصنفة).

اللبنانية[١]. ومن أجل ذلك، فقد تقدمت جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية بشكوى الى عصبة الأمم المتحدة والى المفوض السامي الفرنسي تندد بهذه الممارسات الطائفية الصادرة من السلطات الفرنسية.

ومن الأهمية بمكان، القول إن التقارير والمراسلات الفرنسية بين بيروت وباريس حول قضية الشيخ محمد الجسر، أعطتنا مادة هامة عن حقيقة تلك القضية وملابساتها[٢] فقد سبق للمفوض الفرنسي أن أرسل في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٣٢ برقيتين عاجلتين الى وزارة خارجيته تحملان الرقم (1008) و(1009) ومما جاء في البرقية الأولى: «إن رئيس المجلس النيابي اللبناني شخصية إسلامية من طرابلس سوريا، قد قدم حتى الآن كل الضمانات للانتداب الفرنسي، واحتفظ معنا بعلاقات وثيقة جداً ومستقيمة، وتحقيقاً لرغبات ذاتية من جهة واستجابة الى الدعم الكبير الذي محضه إياه أبناء طائفته اكتشف الشيخ محمد الجسر طريقاً مضموناً يوصله الى الزعامة، فتقدم بترشيحه لرئاسة الجمهورية اللبنانية. . . » وجاء في البرقية الثانية حالة الإحراج الفرنسي في حال استمرار الجسر في ترشيح نفسه، ذلك أن «الدستور يسمح له بالترشيح ولكن نجاحه في الوصول الى هذا المنصب سيضع الانتداب في موقف حرج جدا، ولن يكون بإمكان المفوضية العليا التزام الصمت في هذا الموضوع. . » وجاء في البرقية ذاتها «إن معركة رئاسة الجمهورية مفتوحة على مصراعيها منذ عدة أشهر على صفحات الجرائد، كذلك في أروقة المجلس النيابي، وقد جدد الكثير من وقودها الاحصاء الأخير الذي أيقظ المشاحنات الطائفية في الوقت الذي جاءت فيه انتخابات البطريرك الماروني تلهب حماس أبناء طائفته. . . علينا العمل اليوم بحكمة بالغة لضبط المشاحنات في إطار الصراع الشخصي

(١) أنظر محمد جميل بيهم: قوافل العروبة، جـ٢، ص ١٠٤، النزعات السياسية بلبنان، ص ٢٩. عادل الصلح: المصدر السابق، ص ٤٧.
S.H. Longrigg; op. cit., p. 203 Rabbath, op. cit., pp. 390-395.

(٢) أنظر مسعود ضاهر: لماذا رفضت فرنسا وصول مسلم الى رئاسة الجمهورية اللبنانية؟ السفير، ٢٥، ٢٧ آذار (مارس) ١٩٧٩، العدد ١٧٧١، العدد ١٧٧٣.

حول المنصب وتلافي اندلاع الصراع الطائفي، لذا تراني مضطراً للعودة الى بيروت فور انتهاء الانتخابات السورية وتحديد موقف تمليه تطورات الظروف المستجدة وبما يتلاءم مع رغباتنا ومصالحنا».

وفي ٢٣ آذار (مارس) ١٩٣٢ ردت وزارة الخارجية الفرنسية على البرقيتين ببرقية جوابية مؤكدة تأييدها لموقف المفوض السامي «بونسو» وأنه«من المستحسن أن تنصب جهودكم لاقناع الشخصيات السياسية بالحفاظ على الوحدة الداخلية، وذلك بالالتفاف الكامل حول شخصية نطمئن اليها كل الاطمئنان، والتي لا تهدد مزاجيتها في العمل السياسي باستمرار المشاحنات الطائفية الحادة الى ما بعد الانتخابات».

هذا وقد أرسل الدكتور جورج سمنة صاحب مجلة «مراسلات الشرق» (Corres pondance d'Orient) في ٧ نيسان (أبريل) ١٩٣٢ رسالة الى رئاسة الوزراء الفرنسية تحت عنوان «ملاحظات حول انتخابات رئاسة الجمهورية في لبنان» أكد فيها على ضرورة بقاء لبنان بطابعه المسيحي لاقامة التوازن مع بقية الدول الاسلامية، وقال: «إن معركة انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية قد دخلت في طور الحدة، فالمرشحون المسيحيون يتنافسون فيما بينهم، وهذا ما يثير الخشية الحقيقية من إمكانية وصول شخصية اسلامية الى هذا المنصب... وهنا لا بد من التذكير أن دولة لبنان الكبير كانت بهدف إقامة التوازن في المنطقة مع الوزن الاسلامي لسوريا، وذلك بجعل لبنان القاعدة الأساسية للنفوذ الفرنسي في شرقي المتوسط.. فترشيح الشيخ محمد الجسر سيقود حتماً الى تشكيل جبهة اسلامية في وجه القوى المسيحية المفككة والمتناحرة». ورأى جورج سمنة أن المرحلة المقبلة تحتاج الى شخصية موثوقة خاصة إذا تم إبدال الانتداب الفرنسي بمعاهدة بين لبنان وفرنسا، وأضاف بأن مرشحي رئاسة الجمهورية كثر، وأن أميل إده المرشح الماروني يمثل التيار السياسي القائل بضرورة الهيمنة المسيحية في لبنان وعلى المستويات كافة، وأما

جورج ثابت فهو ماروني مؤيد قديم للفرنسيين ولا يوجد له خصوم سياسيون، أما المرشح الثالث فهو الفونس أيوب وهو ماروني ملحق سياسي لبناني في باريس وعنصر يمكن الاعتماد عليه. واعتبر جورج سمنة ان الشيخ محمد الجسر شخصية اسلامية سنية يتميز بالانتهازية وحب الوصول، كما اعتبر أن بقية المرشحين انتهازيون، ورأى انه بالإمكان اختيار الفونس أيوب كمرشح تسوية.

والأمر الملاحظ في صدد قضية ترشيح الشيخ محمد الجسر انها وإن أخذت في بعض الأحيان طابعاً طائفياً، غير أن ملامحها العامة تعتبر سياسية بدليل أن بعض القوى السياسية والدينية والشعبية المسيحية أيدت ترشيح الجسر للرئاسة، فقد وردت بعض البرقيات من طرابلس الى المفوضية الفرنسية في بيروت في ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٣٢ موقعة من قبل المسيحيين والمسلمين تطالب بالجسر رئيساً للجمهورية، وحملت البرقيات تواقيع: الخوري ابراهيم الخوري، الخوري انطوان الخوري، خليل نقولا، ديب نصر، محمد ملحم رعد، نصوح الفاضل، محمد المحمد، طه فتفت، محمد منقارة، الشيخ عبد الفتاح نقيب العلماء، فؤاد الذوق، خير الدين عدرة، لطف الله خلاط، جورج بولس، د. فؤاد كبارة، رشاد الحاج، رمزي زين، ظافر عواضة، فوزي درنيقة، محمد شعبان، محمد بابا... أما البرقيات التي وجهت باسم المسلمين الى رئيس الجمهورية الفرنسية. «دومير» (Doumer) والى رئيس الوزراء ووزير الخارجية والى عصبة الأمم المتحدة في جنيف، فقد جاء فيها: «بما أننا نشكل نصف سكان الجمهورية اللبنانية لنا الحق في الوصول الى سدة الرئاسة الأولى، لأن لبنان اليوم ليس جبل لبنان ما قبل الحرب، أي لبنان الوطن القومي المسيحي.»، وجاء في البرقية المرسلة الى رئاسة الوزراء الفرنسية «ان المسلمين في لبنان يشكلون نصف السكان ويمتلكون ثلاثة أرباع الثروة الوطنية فيه، لذا يعتبر المسلمون في لبنان أن الترشيح لرئاسة الجمهورية هو من أبسط حقوقهم الطبيعية والمشروعة... فالمسلمون يحتجون بشدة على المداخلات

الرامية الى قطع الطريق أمام المرشح المسلم تمهيداً لفرض مرشح مسيحي، فمثل هذه المداخلات تعتبر انتهاكاً صارخاً للدستور ولحقوق المسلمين المقدسة» كما أن البرقية الموجهة الى عصبة الأمم اتخذت المنحى نفسه من احتجاج المسلمين في لبنان.

وبالمقابل كانت نشاطات المغتربين في الخارج تعمل وتسعى لدى فرنسا لدعم ترشيح أميل اده، فقد كتب نعوم مكرزل ـ صاحب ومدير صحيفة الهدى الصادرة في نيويورك ـ وجوزف سليم ـ مؤسسة غرفة التجارة اللبنانية في مكسيكو ـ الى الرسميين الفرنسيين ليؤكدا «باسم خمسين ألف مهاجر لبناني في أميركا، دعمهم لأميل إده لأنه الوحيد الذي يقدم الضمانات الكافية لتوظيف رساميلنا في بلادنا».

هذا وتكشف المراسلات الرسمية الفرنسية، المباحثات السرية التي جرت في بيروت وباريس، ففي ٢١ نيسان (أبريل) ١٩٣٢، أكد «بونور» (Bounoure) ـ مستشار التربية في المفوضية الفرنسية في بيروت ـ بعد مقابلته للشيخ محمد الجسر، بأن الجسر انتقد فرنسا بسبب سياستها الطائفية رغم تأييد المسيحيين له، وأن هدف هذه السياسة الاعتماد على نظام برلماني مشوه وغير قابل للتصحيح «ويسمح دوماً أن تبقى هذه الأكثرية الاسلامية مغلوبة على أمرها». وكان المفوض السامي «بونسو» قد أكد في ١١ نيسان (أبريل) إمكانية وصول الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية بسبب تنافس المسيحيين، وتكتل المسلمين موضحاً «أن إمكانية وصول الشيخ محمد الجسر الى رئاسة الجمهورية اللبنانية كبير جداً بسبب تماسك الكتلة السياسية الاسلامية، لذا فنجاح الشيخ الجسر سيضع فرنسا في واجهة سياسية صعبة جداً، لأن نفوذنا في المشرق يرتكز أساساً على المسيحيين اللبنانيين أعواننا التقليديين».

ومن جهته اعترف البطريرك الماروني بتفكك القوى المارونية وتناحرها

مشيراً الى ان المطارنة الموارنة انقسموا الى كتلتين متصارعتين، وقال البطريرك للمفوض السامي «المرض فينا» كما أكد «بونسو» بدوره بأن مسألة انتخاب رئاسة الجمهورية مسألة متعلقة بالعلاقات السورية ـ الفرنسية لأن وصول مسلم الى رئاسة الجمهورية سيؤدي الى تشدد السوريين في مباحثاتهم مع الفرنسيين كما وأن وزير الخارجية الفرنسية أرسل الى المفوض «بونسو» برقية في ٢٠ نيسان (أبريل) ١٩٣٢ أكد فيها هذه الحقائق، وطالب بانتخاب رئيس مسيحي لأن ذلك يؤدي الى المصلحة الفرنسية ومما قاله: «يجب ان تضع كامل ثقل المفوضية العليا من أجل انتخاب رئيس مسيحي للبنان، فنجاح الشيخ محمد الجسر لن يلبث ان يلهب شعور الوطنيين السوريين ويزيد من حماسهم ضدنا، كما أن وصول الشيخ الجسر الى الرئاسة، سيؤلب المسيحيين اللبنانيين ضدنا أيضاً، بالرغم من انهم وحدهم يتحملون تبعات الهزيمة الناتجة عن انقسامهم».

وهكذا يلاحظ بأن فرنسا لم يكن يهمها من قضية رئاسة الجمهورية سوى مصالحها، دون أدنى اهتمام بالمصلحة الوطنية اللبنانية، لأنها كانت على ما يبدو من ممارساتها العملية قادرة على ترك الأمور تسير في مظهرها الديمقراطي الانتخابي، ولكنها رفضت ذلك، بل انها حاولت تفكيك الصف الاسلامي وإضعاف ترشيح الشيخ محمد الجسر بواسطة نجيب الارمنازي ـ أحد الوحدويين السوريين ـ الذي كتب الى المفوضية الفرنسية رسالة اعتبر فيها ان انتخاب الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية أمر غير مستحب ولا يتمنى حصوله، لأن انتخابه يعيق مطالبة الوحدويين السوريين بضم طرابلس والأقضية اللبنانية الأخرى الى سوريا، واعتبر الأرمنازي ان المسلمين اللبنانيين والوحدويين السوريين «يرون في إجبار الشيخ محمد الجسر على الانسحاب المدخل الأساسي لوضع خاتمة لهذا الوضع السياسي في لبنان».

ويتبين من خلال رسالة الارمنازي بأن وصول الشيخ محمد الجسر الى

رئاسة الجمهورية سيضع المسلمين اللبنانيين امام واقع جديد وهو الولاء للبنان والاعتراف بصيغته وبالجمهورية اللبنانية والعمل لاندماجهم مع إخوانهم المسيحيين في إطار هذه الجمهورية، كما أن وصول الجسر لرئاسة الجمهورية سيقطع الطريق امام السوريين وبعض اللبنانيين بالمحاولات والمطالب المتكررة بضم مناطق الساحل والأقضية الأربعة الى سوريا، وتبين رسالة الأرمنازي أيضا بأن أفضل وسيلة لاستمرار المطالب الوحدوية وإمكانية ضم طرابلس والأقضية الى سوريا، هو في إبعاد الشيخ محمد الجسر عن رئاسة الجمهورية، ومن المعلوم ان الشيخ الجسر كان لبنانياً مؤمناً بدولة لبنان الكبير ومعارضاً لضم أي جزء منه الى سوريا، بالاضافة الى انه لم يكن مناوئاً للسياسة الفرنسية، بل كان رئيساً للمجلس النيابي ونائباً معيناً تعييناً من قبلهم في مجلس ١٩٢٩ - ١٩٣٢.

لقد أوضحت قضية وأزمة إنتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية عام ١٩٣٢ بأن القوى الخارجية كلها تعمل وفق مصالحها الاستراتيجية مستغلة بعض الانقسامات الداخلية، ولقد أثبتت بدورها بأنها كانت قضية سياسية أكثر مما هي قضية طائفية، لا سيما وأن بعض القوى المسيحية والاسلامية على السواء قد أيدت وباركت ترشيح الشيخ محمد الجسر، غير ان نتائج هذه القضية ستؤدي الى انقسامات جديدة بين اللبنانيين في المستقبل لا سيما بعد العام ١٩٣٢.

الفصل الثامن

الاتجاهات الطائفية والقومية في لبنان ١٩٣٢ - ١٩٣٥

بعد المحاولات الحثيثة لإبعاد الشيخ محمد الجسر عن منصب رئاسة الجمهورية، وبعد توتر الأوضاع الداخلية في لبنان، استمر شارل دباس رئيساً للجمهورية في ظل تعليق الدستور ووقف الحياة البرلمانية دون أن تكون له أية صلاحيات تذكر، أما الشيخ محمد الجسر فقد أبدى استياءه وقرفه من أساليب السياسة الفرنسية والطائفية، فكان ذلك سبباً لابتعاده عن السياسة الى حين وفاته عام ١٩٣٤. «وكان إبعاده عن المنصب الأول للجمهورية قد بدد حلماً كان يمر في خاطر الكثير من اللبنانيين (مسلمين ومسيحيين) ويجعل من الشيخ محمد، المسلم اللبناني العريق رئيسا للجمهورية...»[(١)].

وشعر المسلمون بمبدأ التمايز بين اللبنانيين ليس على الصعيد السياسي فحسب، وإنما على الصعيد الثقافي ايضا، ففي أثناء مشكلة انتخابات وترشيحات رئاسة الجمهورية، أصدرت الدولة في حزيران (يونيه) ١٩٣٢، مرسوماً يقضي بتوزيع مبلغ عشرين ألفا من الليرات السورية على المدارس الخاصة، وزع أكثرها على المدارس الأرسالية والتبشيرية وغير الاسلامية، فانبرت جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية بمعارضة هذا المرسوم بسبب الإجحاف اللاحق بالمسلمين، وأصدرت مذكرة احتجاج قدمت للمسؤولين تضمنت

---

(١) وليد عوض: رؤساء لبنان، ص ١٩٤، أنظر أيضا د. مهيب حمادة: تاريخ علاقة البقاعيين بالسوريين، جـ١، (١٩١٨ - ١٩٣٦)، ص ٢٧٦ - ٢٧٧ (رسالة دكتوراه) بيروت ١٩٨٣.

المطالبة بإقامة العدل والمساواة بين مختلف الفئات والمدارس[١]. غير أن صحيفة «لسان الحال» بررت هذا التمايز في توزيع الاعانات بقولها: «إن ما يفوت الطوائف الاسلامية من الاعانات الخاصة تلقاه أضعافاً في المدارس الرسمية باعتبار ان ثلاثة أرباع هذه المدارس مرهونة بتثقيف الناشئة الاسلامية، فضلاً عن أنه ليس للطائفة الاسلامية وبخاصة الشيعية مدارس خاصة بقدر ما للطوائف المسيحية»[٢].

خلال هذه الفترة من عام ١٩٣٢، لم يكن الصراع طائفياً فحسب، بقدر ما كان سياسياً، فبعض القوى السياسية المنتمية الى طائفة ومذهب ديني واحد كثيراً ما كانت تتصارع من أجل الأوضاع السياسية، وكان الشيخ بشارة الخوري أحد السياسيين[٣] العاملين في هذا الاتجاه، وفي الفترة نفسها شهد الجو السياسي تكتلات إسلامية ـ مسيحية اشتركت في أهداف واحدة، ومن بين هذه التكتلات الوطنية «حزب الاستقلال الجمهوري» الذي جمع أعضاء من مختلف الطوائف الدينية، وقد سافر عادل الصلح ـ وهو مسلم سني ـ وعزيز الهاشم ـ وهو مسيحي ماروني ـ (وهمامن حزب الاستقلال) الى فرنسا خصيصاً للمطالبة باستقلال لبنان باسم جميع اللبنانيين وباسم حزب الاستقلال الجمهوري الديمقراطي اللاطائفي حسبما جاء في أقوالهما للمسؤولين الفرنسيين، ومما قالاه: إن النظام الطائفي يوجد التنافر والتفرقة بين العناصر الوطنية ولا يجوز القول أن النظام الطائفي يحمي الأقليات.. مصلحة البلد تقضي بأن يستعاض عن هذا النظام بنظام الكفاءة والجدارة[٤].

وفي ظاهرة أخرى من مظاهر التكتلات الاسلامية ـ المسيحية ما ذكره المفوض السامي الفرنسي في برقية الى رئيس الحكومة الفرنسية بمناسبة انعقاد

(١) أنظر: «لسان الحال»، ٤ تموز (يوليه) ١٩٣٢، البصير، ٥ تموز (يوليه) ١٩٣٢.

(٢) لسان الحال، ٤ تموز (يوليه) ١٩٣٢.

(٣) أنظر: بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ١، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٤) عادل الصلح: حزب الاستقلال الجمهوري، ص ٩٣.

المؤتمر العربي في جنيف في تموز (يوليه) ١٩٣٢ قوله: «يرغب رياض الصلح إشراك بعض العناصر اللبنانية الهامة في هذا المؤتمر، وقد حصل على موافقة يوسف الخازن النائب الماروني لكسروان وشبل دموس النائب الأرثوذكسي باشتراكهما في المؤتمر، وهذان النائبان غير مسرورين من قضية تعليق الدستور»[١]. ويرى الدكتور ادمون رباط ان القوى اللبنانية بما فيها البطريرك الماروني بدأت تشعر باقتراب الأيام المظلمة، بالاضافة الى أن الحكومة اللبنانية كانت ألعوبة بيد المفوض السامي، وكانت الاعتراضات والشتائم توجه الى تلك الحكومة من كل الجهات[٢]. ويبدو ان القوى الاسلامية لم تيأس من مد الجسور السياسية مع السلطتين الفرنسية واللبنانية، ففي ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣ قدمت جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية مذكرتين الى المفوض السامي «بونسو» والى الرئيس شارل دباس طالبت فيهما بانصاف المسلمين وإقامة العدالة بينهم وبين كافة اللبنانيين، ومما يلاحظ على هاتين المذكرتين الميول الاسلامية القابلة للاندماج في لبنان الكبير، مع العلم ان قوى اسلامية أخرى كانت لا تزال حتى هذه الفترة تطالب بالوحدة السورية. ومما جاء في المذكرة الموجهة الى الرئيس شارل دباس[٣]: «لما باشرت حكومتكم الجليلة بإجراء الاحصاء الأخير استبشر المسلمون بهذا العمل وعقدوا عليه الآمال وأقبلوا عليه على اختلاف مذاهبهم اعتقاداً منهم بأن هذا الاحصاء... يساعدهم على نيل حقوقهم كاملة في الجمهورية اللبنانية الجليلة»، ومما جاء في المذكرة أيضا «إن الطوائف الاسلامية فضلاً عن وفرة عددها في هذه الجمهورية الموقرة أنجبت كغيرها أفراداً أذكياء مثقفين ولذلك فهي ترى من الانصاف ان

(١) د. مهيب حمادة: المرجع السابق، جـ١، ص ٢٨٠ نقلاً عن أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، ملف رقم ٤٨٢، ١٩ تموز (يوليه) ١٩٣٢.

(٢) E. Rabbath: La Formation Historique du Liban., p. 397.

(٣) مذكرة اتحاد الشبيبة الاسلامية، ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، والنسخة موجودة في ملف اتحاد الشبيبة الاسلامية، مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية غير مصنفة ـ أنظر ايضا نص المذكرة في محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان ١٩١٨ ـ ١٩٤٣، ص ٣١. أنظر أيضا كتابنا: مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦، ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

تكون مساوية لغيرها تمام المساواة في الحقوق أسوة بالمساواة في الواجبات، وغير خاف على فخامتكم أن الطوائف المسلمة تؤدي الى خزينة الحكومة من الرسوم والضرائب ما يزيد كثيراً على مجموع ما تدفعه كل الطوائف الباقية» وبمناسبة اقتراب موعد الانتخابات النيابية لفتت جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية، رئيس الجمهورية وطالبته بما يلي:

١ ـ مراعاة الاحصاء الأخير.

٢ ـ المحافظة على حقوق الطوائف الاسلامية باعتبارها نصف سكان البلاد.

٣ ـ العناية في المحافظة على عدد ممثلي الطوائف الاسلامية في المجلس حين تقسيم الدوائر الانتخابية.

٤ ـ المحافظة على كسورات الأنصبة الانتخابية فلا تذهب هدراً، بل يضاف كسور كل دائرة الى أقرب دائرة لها.

وكانت صحيفة «لسان الحال» ـ ومن تمثل ـ حريصة على معرفة ما يريده المسلمون في لبنان من السلطة، ولهذا أجرت لقاء في أوائل شباط (فبراير) ١٩٣٣، مع رئيس جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية محمد جميل بيهم دار حول مطالب المسلمين، ومما قاله بيهم: «... فالمسلمون أحجموا في البداية عن هذه الحكومة، فكان هذا الاحجام مساعداً لضياع حقوقهم، ونحن لا نلوم أحدا على هذا التغلب، وإنما نجد دوام هذا الحال غير طبيعي، ولذلك رأينا بعد إعلان الاحصاء الأخير وظهور الطوائف المحمدية فيه بمقام نصف سكان الجمهورية اللبنانية ان الفرصة سانحة لنطلب المساواة وللتفاهم بحب وولاء مع سائر الطوائف لأجل التناصف بمثله، ونحن نحرص كل الحرص على الولاء والألفة بين الجميع». ونفى بيهم تهمة تعصب الحركة الاسلامية فأشار الى «أن حركتنا وإن كانت باسم الطوائف فهي ليست حركة تعصب أعمى ولا ذات صبغة دينية، وإنما ترمي الى الدفاع عن حق كتلة تسمى الكتلة المحمدية دفاعاً ملؤه الولاء والاخلاص» وعن أثر الغبن السياسي والاجتماعي في عدم ولاء المسلم للبنان قال بيهم: «لأن المسلمين جميعاً ما داموا يعتقدون أن

حقوقهم تهضم ومقامهم الاجتماعي يتدنى يوماً بعد يوم في هذه الجمهورية، فإنهم يستمرون على التنكر والتذمر، ومعلوم لديكم ما يؤدي هذا الشعور النفسي اليه من القلق والاضطراب». وحول رأيه في مساعي بعض رجال الدين المسيحي جعل الدستور اللبناني ينص على أن يكون رئيس الجمهورية مسيحياً، أوضح بيهم «إننا منذ تأسست هذه الجمهورية تعودنا ان نسمع تصريحات عدة تصدر عن مواطنين لا يحسبون حساباً لوجود مسلمين في هذه المقاطعة يبلغ عددهم عدد غيرهم من الطوائف حتى بلغ من بعضهم التصريح بأن من لا يعجبه حال لبنان فليهاجر منه وليرحل عنه، على حين ان هذه البلاد بأموالها وأملاكها وبحق السكن فيها هي للمسلمين كما لغيرهم...»[1].

وتدل هذه المقابلة الصحافية وتصريحات بيهم عن مدى ما كان يعاني منه المسلمون من تيارات سياسية كانت تدعوهم للاستياء والشكوى باستمرار، وكانت تظهر في هذه الفترة بين حين وآخر التكتلات القومية والتكتلات اللاطائفية التي كانت موحدة في مطالبها واتجاهاتها السياسية. ففي تموز (يوليه) ١٩٣٣، عقد مؤتمر في بيروت عرف باسم «المؤتمر الوطني» ضم قوى مسيحية واسلامية على السواء وفي مقدمتها رشيد نخلة رئيس المؤتمر، محمد جميل بيهم نائب الرئيس، د. مصطفى الرفاعي، جورج بيضون، أمين الحلبي، نجيب لبان، فؤاد الخوري، اميل لحود، راشد عسيران، وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات واقتراحات هامة منها:

١ ـ تحديد علاقات لبنان الدولية مع فرنسا بمعاهدة صريحة تحفظ بشرف وجلاء حقوق الفريقين المتعاهدين.

٢ ـ إبدال الانتداب بمعاهدة تعقد بين فرنسا من جهة وبين لبنان وسوريا من

(١) لسان الحال، ٣ شباط (فبراير) ١٩٣٣.

جهة أخرى، وتقوم على الاستقلال اللبناني في الاتحاد السوري.

٣ ـ تحديد علاقات لبنان بشرف وجلاء في الدستور نفسه الى أن تتاح أسباب المعاهدة.

ورأى المؤتمر الوطني ضرورة تأييد النظام الجمهوري، وأن لا دستور للأمة إلا الدستور الذي تسنه الأمة على يدها، واعتبر المؤتمر أن فرنسا مسؤولة عن الأزمات الاقتصادية وطالب بالحفاظ على اللغة العربية لغة للبلاد...»[١].

والأمر اللافت للنظر، أن بعض الصحف التي لها صبغة معينة عارضت المؤتمر وانتقدته، ومنها صحيفة «الصحافي التائه» التي اعتبرت ان المؤتمرين اتخذوا من رشيد نخلة مطية يتآمرون بواسطتها على وحدة لبنان، واتفقت مع صحيفة «البيرق» على «أن الأسماء التي تستظل بظل رشيد بك نخلة في مؤتمره التعس، تدعونا كثيراً لاعطاء تصوراتنا مجراها، والقول بأن رائحة هذا المؤتمر ليست كثيرة لبنانية، بل تنزع بالأكثر الى مبادىء الوحدة مع سوريا والعمل على هدم كيان البلد اللبناني الحالي» ثم تساءلت «الصحافي التائه» الى متى كان الكاتب العلامة محمد جميل بيهم يقبل العمل للبنان مستقلاً؟ ومتى كان الدكتور الرفاعي يقر للبنان بالوضع المستقل؟ ويكفي أن نذكر هذين الاسمين من أركان المؤتمر حتى نقول أنه ليس كثير الكثلكة وفيه شيء مشتبه به يدعو للحذر»[٢].

ولا بد من الاشارة حيال هذا التشكيك بالمؤتمر الوطني وأهدافه الى انه ظهرت قبل هذا المؤتمر وبعده ومن حين لآخر تيارات واتجاهات «قومية» و«وطنية» لم تكن تيارات طائفية بحتة، وقد شارك المسيحيون بكثير من الأعمال القومية، ونعطي في هذا المجال بعض الأمثلة، نبالاضافة الى رسائل أمين الريحاني الى الملك فيصل ملك العراق المؤيدة للوحدة وللعمل العربي

(١) لسان الحال، ٢ آب (لاغسطس) ١٩٣٣.
(٢) الصحافي التائه، ١ آب (أغسطس) ١٩٣٣.

المشترك هناك أمثلة أخرى، منها:

١ ـ في ٢٥ حزيران (يونيه) ١٩٣٣، أرسل الياس فرحات من البرازيل رسالة الى محمد جميل بيهم في بيروت، تساءل فيها لماذا لا يؤلف الأحرار اللبنانيون حزباً سياسياً رسمياً يطالب بالوحدة السورية؟ بل تكون المادة الأساسية فيه السعي الى الوحدة السورية؟ ومما قاله الياس فرحات: «الطوائف الاسلامية في لبنان تؤلف نصف سكانه أو تكاد، وهؤلاء هم بالطبع من الراغبين في هذه الوحدة، والمسيحيون الأحرار كثيرون، وهم دون شك ينضمون الى هذا الحزب متى رأوا ان المسلمين مخلصون في الأمر الذي يسعون اليه، على ان الدليل الأول على اخلاص الأكثرية في تلك البلاد المحبوبة المنكوبة لا يكون إلا في الغاء المادة التي تعين رئيس الجمهورية». ورأى ان هذه المادة وحدها سيئة تمحو حسنات واضعي الدستور كلها، ويبدو ان الحديث عن وضع دستور جديد والحديث عن الوحدة السورية أغرى بعض المسلمين بالمطالبة بأن ينص الدستور في البلاد السورية بأن يكون رئيس الجمهورية مسلماً، مما دعا الياس فرحات للقول بأن «هذه المادة عار على مسلمي البلاد السورية الذين يدعون الرغبة في المسير الى الأمام، وهي فضلاً عن هذا الحجر الذي يلقمه الانفصاليون ضد من يفتح فمه في ذكر الوحدة السورية، وهي حجة الانفصاليين الكبرى» ثم رأى فرحات ان اللامركزية ضرورية لكل مقاطعات البلاد حتى يأمن الخائفون على حقوقهم[١].

٢ ـ أما الظاهرة الثانية فقد تمثلت بخليل كرم رئيس جمعية الاتحاد السوري في ولاية بارنا في البرازيل، الذي أرسل أيضاً رسالة الى محمد جميل بيهم أكد فيها تأييده للوحدة السورية ومما قاله: «... إن الذي يكتب اليك هذه السطور هو لبناني المولد مسيحي ماروني المذهب من إحدى قرى

(١) من الياس فرحات (لابا ـ البرازيل) الى محمد جميل بيهم (بيروت) ٢٥ حزيران (يونيه) ١٩٣٣، نقلاً عن الملفات غير المنشورة الخاصة بالعلامة محمد جميل بيهم، الملف رقم ٤، ص ١٩٣.

كسروان.. لبناني ينشد الوحدة السورية بما فيها لبنان... الويل في بلادنا من العدو الذي عرف كيف يفرقنا وكيف جعل من أدياننا حجة لإرضاء مطامعه... ليقل المسلم الى إخوانه وأبناء ملته ان المسيحيين مثلنا، وهم إخواننا، وليفعل المسيحي كذلك، كما نحن هنا فاعلون، فقد ملأنا العالم بصراخنا لنزيل عن وطننا المحبوب لطخة العار التي زعمت فرنسا الصاقها به لتشوه سمعتنا وتحط من كرامتنا...»[1].

٣ ـ أما الظاهرة الثالثة الأعم، فهي «عصبة العمل القومي» التي ضمت أعضاء من مختلف الطوائف والمناطق، وقد أصدرت العصبة بيان المؤتمر التأسيسي المنعقد في قرنايل في ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٣٣، وقد جاء في البيان التأكيد على الوحدة العربية وليس الوحدة السورية فحسب، واعتبر ان الوصول الى السيادة والاستقلال والازدهار الاقتصادي والاجتماعي موقوف على تحقيق هذه الوحدة، كما رفض الصهيونية ومبادئها، ورفض بيان المؤتمر مفهوم وصيغة الأقليات الطائفية والعرقية. ومما جاء في البيان «أن ذريعة الأقليات كانت وما تزال سلاحاً ماضياً بيد المستعمرين يبررون بها تدخلهم في شؤون الأمم المستقلة فيتوصلون بذلك الى استعمارها، وحيث انه لا فرق في الحقوق والوجائب بين مواطن ومواطن أيا كان مذهبه أو منبته أو لغته، فإننا ننكر ولا نعترف بوجود الأقليات المذهبية او العنصرية أو اللغوية، وليس لسكان البلاد العربية غير جنسية واحدة هي الجنسية العربية ولغة رسمية واحدة هي اللغة العربية..»[2].

---

(١) من خليل كرم (بارانا ـ البرازيل) الى محمد جميل بيهم (بيروت)؟ ١٩٣٣، (التاريخ غير واضح تماماً) نقلاً عن الملفات السابقة الذكر، الملف رقم ٤، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٢) من بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي، المنعقد في قرنايل، ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٢هـ ـ ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٣٣م، ص ١٢ ـ ١٣ (كراس خاص صدر بمناسبة انعقاد المؤتمر وهو مؤلف من ٢٧ صفحة).

والحقيقة فإن التشنجات الطائفية والتيارات المذهبية، دعت القوى القومية لمضاعفة نشاطها عسى أن تجد الحلول القومية والوطنية مكان الحلول الطائفية والمذهبية، ولهذا فإن فترة الثلاثينات استمرت تشهد الظواهر والنشاط القومي والوطني، وقد حاول «حزب الاستقلال الجمهوري» طرح صيغة «العروبة» كبديل عن صيغة «الطائفية»، فبعد تعيين المفوض «الكونت دي مارتل» (Count de Martel) في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٣ مفوضاً جديداً خلفاً للمفوض «بونسو» (Ponsot) قام الحزب بمحاولات وأعد مشروعاً لانهاء الطائفية السياسية، وقدم المشروع للبطريرك الماروني أنطوان عريضة لدراسته، وكان البند الأول الذي تضمنه المشروع «لبنان دولة عربية مستقلة ذات سيادة»، وقد اجتمع رئيس الحزب عزيز الهاشم (ماروني) وعضو الحزب عادل الصلح (سني) بالبطريرك الماروني في بكركي لمدة ساعتين بحثوا خلالها المشروع، ومما قاله البطريرك عند مناقشة البند الأول من المشروع ومناقشة عروبة لبنان «ومتى كنت افرنجياً» واختتم الاجتماع بإعلان الموافقة على البند الأول من «ان لبنان دولة عربية مستقلة ذات سيادة»، ثم طلب البطريرك من الأب يوسف رحمة ـ أمين سر البطريركية ـ أن يتسلم مسودة المشروع لتبييضها واعادتها اليه ليضع عليها شارة الموافقة، غير أن الأب رحمة عاد الى مكتبه واجتمع بعزيز الهاشم وعادل الصلح وناقشهما مجدداً بكل الأمور المطروحة، ثم طلب من عزيز الهاشم أن يوافيه الى بكركي منفرداً وبدون صحبة عادل الصلح، وبالفعل ففي اليوم التالي اجتمع الأب رحمة وعزيز الهاشم، وأفهمه رحمة رفض البطريركية المارونية المشروع «العروبي» ويقول عادل الصلح في هذا المجال «فذهب عزيز وعاد ليخبرني آسفاً بأن مشروع الحزب لم يكتب له النجاح في بكركي»[1].

---

(١) عادل الصلح: حزب الاستقلال الجمهوري، ص ١٠٩، ١١٠.

وكان البطريرك الماروني من المؤمنين بمارونية منصب رئيس الجمهورية، وان تولي شارل دباس الأرثوذكسي للرئاسة الأولى لم تكن سوى مرحلة انتقالية ومؤقتة، وفي هذا المجال يكشف الرئيس بشارة الخوري بعض ملابسات أحداث عام ١٩٣٢ بقوله: «كان معروفا لدى الجميع ان بطريرك الموارنة يريد حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية، وشاع انه لم يسكت عن وقف الدستور وتولية الدباس إلا بعد أن أخذ وعدا قاطعاً من الموسيو بونسو بأن يكون حبيب باشا السعد خلفاً للدباس»[1].

وبالفعل، فقد أصدر المفوض السامي الفرنسي «دي مارتل» قرارا بتعيين حبيب باشا السعد ـ وهو عن عمر يناهز خمس وسبعين سنة ـ رئيسا للجمهورية سنة واحدة تبتدىء في آخر كانون الثاني (يناير) ١٩٣٤[2] كذلك خفض المفوض السامي عدد نواب المجلس الى (٢٥) عضواً بينهم (١٨) نائباً ينتخبهم الشعب و(٧) نواب يعينون بقرار من المفوض على ان تكون ولاية المجلس أربع سنوات ويكون النواب المنتخبون موزعين طائفياً على النحو التالي:

٥ نواب للموارنة.
٤ نواب للسنة.
٣ للشيعة
٢ للأرثوذكس
١ للأرمن
١ للكاثوليك
١ للدروز
١ للأقليات المسيحية: بروتستانت، سريان، أشور، كلدان. . . .

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ١، ص ١٨٤، انظر أيضاً: يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جـ ٢، ص ٩٨٠.

(٢) من تقرير القنصل البريطاني في بيروت «ساتو» (ملفات وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة):
Satow to J. Simon, 5 Jan. 1934, No. 526, in F.O. 371/17946/89.
أنظر أيضاً: S.H. Longrigg; Syria and Lebanon under French Mandate, p. 205.

والحقيقة فإن فرنسا لم تترك الرئيس السابق، بل حرصت على تعيين شارل دباس «الصديق المخلص لفرنسا» رئيساً للمجلس النيابي مكافأة له على موالاته للسلطة الفرنسية على حد قول الدكتور ادمون رباط[1]. وبالفعل ففي ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٤ تسلم حبيب باشا السعد رسمياً رئاسة الجمهورية، كما عين عبدالله بيهم (وهو سني) في منصب أمين سر الدولة، وكانت هذه المشاركة المارونية ـ السنية في الحكم وبرعاية فرنسية، هي إحدى البدايات الحقيقية للميثاق الوطني الذي بزغ عام ١٩٤٣، وقد برزت هذه المشاركة بصورة أوضح في عهد الرئيس أميل إده ومن خلفه.

ولا بد من الاشارة الى أنه قبل تولي حبيب باشا السعد الحكم، كانت الارهاصات الوحدوية المتداخلة والممتزجة بالاعتراف بلبنان الكبير لا تزال ظاهرة ونشطة في الأوساط الاسلامية والوحدوية، ففي الأشهر الأخيرة من حكم شارل دباس وبالذات في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣، عقد مؤتمر الساحل في منزل وبرئاسة سليم علي سلام وبحضور ومشاركة عبد الحميد كرامي، وعبد اللطيف البيسار، وعمر بيهم، ومحمد جميل بيهم، وشوقي الدندشي، والشيخ أحمد عارف الزين وسواهم، وقد تقدم المؤتمرون بمذكرة الى المفوض السامي دي مارتل في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣، تضمنت المطالبة بوحدة البلاد السورية وإقامة المساواة بين مختلف الطوائف وإطلاق الحريات ومما جاء في المذكرة «. . . نتشرف بأن نقدم لفخامتكم عريضتنا هذه لنطلعكم على الوضع الشاذ الذي وجدنا فيه منذ الاحتلال الى اليوم، ولنبسط لكم شكوانا من الأمور التي لا تتفق مع مصالحنا ورغائبنا في شيء ولا يمكننا السكوت عنها بوجه من الوجوه. . . رفعنا مرات عديدة لحكومة فرنسا الفخيمة والى جمعية الأمم مطالبنا، وبأننا نحرص جدا على أن

(١) E. Rabbath; op. cit. p.400.

نكون ضمن الوحدة السورية العامة التي لا حياة لبلادنا بدونها . . .»[1].

ويبدو من خلال التحركات الاسلامية بأن المسلمين لم يحصلوا على شيء يذكر في هذه الفترة سواء على صعيد المطالبة بالوحدة السورية او على صعيد المطالبة باقامة العدالة والمساواة في الداخل، مع العلم أنه كان يكفيهم الحصول على أحد هذين المطلبين، وبمعنى آخر فإنهم كانوا يرتضون بالوحدة السورية إذا سمح لهم بتحقيقها، أو أنهم كانوا يرتضون بلبنان الكبير في ظل المساواة بين مختلف الفئات والطوائف. وكان مما زاد في اتجاهاتهم الوحدوية أوضاعهم الداخلية التي كانوا يعانون منها، ولهذا فقد تبين بأن المشاحنات السياسية والطائفية انتقلت الى المجلس النيابي، ففي جلسة ٢٨ نيسان (أبريل) ١٩٣٤ حدث جدل طائفي حول توزيع المساعدات الحكومية للمدارس الخاصة أثارها النائب خير الدين الأحدب. فما كان من مدير المعارف صبحي حيدر إلا أن القى بياناً وجدولاً بالإعانات المالية التي كانت على النحو التالي:

- البطريرك الماروني ٢٥٠٠ ليرة.
- المطران اغناطيوس مبارك ٢٠٠٠ ليرة (مطران الأبرشية المارونية في بيروت)
- المطران البستاني ١٥٥٠ ليرة (مطران الأبرشية المارونية في صيدا).
- مدارس المقاصد الخيرية الاسلامية ٤٠٠ ليرة.
- المدارس الشيعية ٤٥٠ ليرة.
- المدارس الدرزية ٢٠٠ ليرة.

هذا، وقد برر النائب ميشال زكور هذا التباين في توزيع المساعدات المدرسية وسبب تسليمها لرجال الدين الموارنة، بأن معظم مدارس جبل لبنان يتولى الاشراف عليها رجال الدين، وأن الحكومة لا تنفق عليها أية مساعدات، بينما مديرية المعارف تنفق على المدارس الأخرى. غير أن النائب

(١) حسان حلاق: مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦، ص ١٧٥ ـ ١٧٨.

الدكتور أيوب ثابت طلب توزيع المساعدات بالعدل، وأن المجلس النيابي يستطيع ان يقدم تعديلات في هذا الموضوع[1].

وكان النائب السني خير الدين الأحدب (أصبح رئيس وزراء فيما بعد) لا يزال حتى هذه الفترة أبرز المطالبين برفع الغبن عن المسلمين وعن مناطقهم، ففي الجلسة النيابية المنعقدة في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٥، أشار الى ان الدولة تجبي من سكان بيروت وحدهم (٤٠٠) ألف ليرة سورية، بينما لا تجبي من كل لبنان سوى (٥٤٠) ألف ليرة سورية، وان البيروتيين يدفعون ٤٢٪ من مجموع الضرائب. وأضاف أن نكبة البيروتيين لا تقف عند هذا الحد، ذلك أن موازنة بلدية بيروت تبلغ (٨٠٠) ألف ليرة سورية في السنة، فيصيب كل فرد من أهالي المدينة خمس ليرات سورية يجب اضافتها الى نصيبه من موازنة الدولة ومن موازنة الجمارك، فيبلغ نصيبه من التكاليف السنوية نحو ثلاثة عشر ليرة سورية، بينما الفرد من أهالي الملحقات ما عدا طرابلس لا يتحمل أكثر من أربع ليرات سورية. وراح النائب الأحدب يذكر مشاعر وأوضاع سكان الأقضية التي ألحقت بلبنان، فأوضح انه عندما ألحقت بجبل لبنان مجموعة من أراضي ولايتي سورية وبيروت «ظن سكان هذه المناطق - وبعض الظن إثم - انهم سيرحمون عند فرض الضرائب والتكاليف فيتساوون مع إخوانهم سكان الجبل في السراء والضراء ولهم ما لاخوانهم وعليهم ما على إخوانهم . .».

ومما ذكره النائب الأحدب أن أهالي المناطق الملحقة بلبنان صفقوا للدستور واستبشروا خيرا لأن في أحد مواده نصاً على مساواة اللبنانيين «ولكن الأيام علمتهم ان ليس كل ما يكتب في الدساتير هو حتماً مرعي على سبيل التقليد عن دساتير الأمم». ثم تساءل قائلاً: لماذا يدفع ابن البقاع والجنوب والشمال

(١) محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني، ٢٨ نيسان (أبريل) ١٩٣٤، ص ١٣٧.

ضريبة العشر على محصولاته بقطع النظر عن التعديل الذي طرأ على اسم هذه الضريبة؟ ما هو المبرر لاستبقاء هذه الضريبة في جزء معين من أراضي الجمهورية اللبنانية؟ أهو حق الفتح أم ماذا؟ أهو جودة المواسم وقيمة المحصولات؟ ثم أجاب مؤكداً بأن بساتين جرود كسروان وساحل انطلياس تدر على أصحابها عشرة أضعاف ما تدره مناطق البقاع أو عكار أو جبل عامل. وتساءل مجدداً، ألا يقضي العدل ان يتساوى ابن البقاع وابن كسروان في الاعفاء من ضريبة العشر الجائرة؟ وختم قائلاً: «ألا يرى الزملاء ان من واجب هذا المجلس ان يكون في طليعة المطالبين بالمساواة بين أفراد الشعب وبين مناطق الجمهورية ليصح القول أننا نعيش في ظل دولة يتحمل رعاياها الفرائض والواجبات العامة دون فرق بينهم»[1]. هذا وقد عالج الموضوع نفسه كل من النواب حكمت جنبلاط ونجيب عسيران وقد وقفا الى جانب رأي خير الدين الأحدب، بينما عارضه في أقواله النائبان ايوب ثابت وميشال زكور.

والأمر الملاحظ في هذه الفترة حدوث تطور مفاجيء في موقف البطريرك الماروني انطوان عريضة الذي بدأ يعارض السياسة الفرنسية بسبب قرار المفوض السامي الفرنسي دي مارتل الصادر في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٥، والهادف الى منح شركة فرنسية حق استثمار التبغ اللبناني لمدة خمس وعشرين سنة، مما يتعارض مع المصالح الاقتصادية للبطريركية وللرهبانيات المارونية مالكة الأراضي التبغية في تلك الفترة، وبدأت عملية وفاق مؤقتة بين الساسة السوريين والبطريرك الماروني الذي أعلن أن لبنان وسوريا لا يستطيعان العيش إلا معاً، إننا متضامنون ومتحدون ومتكاتفون حتى النهاية لأن مصالحنا مشتركة ويجب ان نعيش بوفاق ووئام تامين[2]. كما أبدى البطريرك الماروني إعجابه بالنواب المسلمين وقال: «ليس غير المسلمين عندهم وطنية وليسوا

(١) محضر الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني، ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٥، ص ١٩٨ - ٢٠٠.
(٢) E. Rabbath; op. cit. p.406.

عبيداً للفرنسيين...»[1] واعتبر الدبلوماسي البريطاني «لونغريغ» (Longrigg) بأن البطريرك عريضة كان من السهل أن يجد مؤيدين له في الأوساط الاسلامية طالما هو معاد للسياسة الفرنسية. وأضاف لونغريغ «بأنه يبدو ان تبدل سياسة البطريرك إزاء المسلمين في لبنان والسوريين إنما يعود الى أن الزعامات السورية قايضت البطريرك الماروني على ابقاء الوضع الاسلامي كما هو مقابل دعمه للتيار السوري الوطني»[2].

وهكذا فإن هذا الوفاق اللبناني - اللبناني ومن ثم اللبناني - السوري، لم يكن متيناً ومستمراً، إذ سرعان ما انهار إزاء بعض التطورات المحلية، وكان هذا الأمر جزءاً من واقع المسلمين والمسيحيين في لبنان.

وكما سبق أن ذكرنا فقد شهد لبنان في فترة الثلاثينات تياراً قومياً نشيطاً، غير ان هذا التيار لم يستطع الصمود أمام التيارات الطائفية التي كان مفعولها في اللبنانيين سريع الأثر، وبالرغم من ذلك فقد استمرت المحاولات السياسية القومية تسعى للحلول مكان الفكر الطائفي، ففي العام ١٩٣٥ عقد بعض الشبان اللبنانيين والعرب عدة اجتماعات سرية في بيروت بحثت خلالها الاوضاع اللبنانية والعربية وكان في مقدمة هؤلاء: كاظم الصلح، قسطنطين زريق، تقي الدين الصلح، أنيس الصغير، محمد علي حمادة، رشاد الشوا، عز الدين الشوا، جبران شامية، فؤاد مفرج، رامز شوقي، فريد زين الدين، صديق شنشل، سعيد فتاح الامام، يونس السبعاوي، علال الفاسي، واصف كمال، فؤاد السعدي، وخلوصي الخير، ثم انضم الى هؤلاء شبان من مصر والمغرب وفلسطين ولبنان ومنهم: محمد صلاح الدين، أحمد بلفريج، أكرم زعيتر، محمد شقير، وقد تبوأ هؤلاء فيما بعد أهم المناصب السياسية والقيادية في لبنان والعالم العربي.

(١) تذكارات اسكندر الرياشي، ص ١٣٧.
(٢) S.H. Longrigg; op. cit. pp. 206, 219

وقد انتهت اجتماعاتهم المتواصلة الى تأسيس «الحركة العربية السرية» وانتهت الى إصدار كتاب سري أحمر اللون صغير الحجم عرف باسم الكتاب الأحمر أو كتاب «القومية العربية»[1] على أن تعمل الحركة ببنوده الستين وتنشر أفكاره بين اللبنانيين والعرب، وتقوم الأفكار الأساسية لهذا الكتاب على ضرورة الوحدة العربية الفدرالية (فدراسيون) (Fédération) وعلى تثبيت مفاهيم القومية العربية في السياسة والثقافة والاجتماع والاقتصاد وفي شتى المجالات العسكرية. وقد جاء في البند الخامس ما يلي: «يحرم العربي العصبيات التي تضعف العصبية العربية كالعصبيات الطائفية والعنصرية والطبقية والاقليمية والقبلية والعائلية وأشباهها، والعربي يعلم أن الأديان السماوية ليست في ذاتها عصبية دنيوية، فهو لذلك يحترمها ولا يرى فيها ما يحمله على إنقاص ولائه التام لقوميته العربية». وجاء في البند الرابع والأربعين ما يلي. «الدولة العربية دولة قومية لا دولة دينية، والأديان عندها هي سبيل المرء الى خالقه في العبادات، فهي مصونة ومحترمة ومقدسة وفاق ما يرد عنها في القوانين. أما في الشؤون الدنيوية الخالصة كالادارة والأحكام المدنية والعقوبات والتجارة والمعارف فلا دخل للدين أصلاً، إذ الوازع فيها عرف مدني يجري عليه الناس أو قانون تسنه الدولة ويخضع له جميع العرب».

وكان القوميون يحاولون بالقومية القضاء على الطائفية التي كانت السلطات الفرنسية والمحلية تشجع على وجودها وتكريسها، ولهذا فقد كتب جبران تويني في صحيفة «النهار» في ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٥ مقالا تحت عنوان

(١) أطلعني سعادة السفير السابق محمد علي حمادة على هذا الكتاب منذ سنوات، كما اطلع عليه السيد سليم أبيض الذي كان يعمل على رسالة ماجستير عن «حزب النداء القومي» منذ حوالي ثلاث سنوات، وقد احتفظنا بنسخة من «الكتاب الأحمر» ولم نقم بنشره او الحديث عنه إلا في مقدمة كتابي «مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦» الذي صدر أوائل عام ١٩٨٣، الى ان تحدث عنه علناً للمرة الأولى السفير حمادة في النادي الثقافي العربي في نيسان (أبريل) عام ١٩٨٣ في معرض تعليقه على كتاب السفير الدكتور حليم ابو عز الدين «تلك الأيام»، ومن ثم حصلت مجلة «الشراع» البيروتية على نسخة من «الكتاب الأحمر» من السفير حمادة، ونشرته في عددها الصادر في ٩ أيار (مايو) ١٩٨٣، العدد ٦٠، الصفحات ٦٠ - ٧٣.

«الطائفية في الوظائف» انتقد فيه الأوضاع القائمة في لبنان، وأوضح انه «.... من سوء الحظ انه لم يظهر حتى الآن في لبنان أي جهد رسمي للقضاء على هذه الطائفية في الوظائف، مع أن أولي الأمر لو أرادوا أن يحاربوا هذه النعرات لكسروا كثيراً من حدتها، ولكنهم وجدوا في الجمهور استعداداً لها فتركوا الاستعداد ينمو ويتغذى بنفسه، حتى طغت الأهداف الطائفية على الأهداف القومية، وأصبح الناس يطالبون بحقوق طوائفهم قبل أن يطالبوا بحقوق بلادهم، فتناسوا الهدف الأكبر أمام الهدف الأصغر»، ثم انتقد جبران تويني الأوضاع اللبنانية وقال: «فإذا رأينا الطوائف تتناحر على الوظائف وتسعى كل منها الى المطالبة بحصتها في مناصب الدولة، فلأن هذه الأوضاع التي نعيش في ظلها تشجعها وتدفعها الى ذلك، بعد ان تضاءلت الأهداف القومية العامة امام تنافس الجماعات على الوصول الى المناصب»[1].

والحقيقة أن محاولات التفاهم الاسلامي - المسيحي بدأت تظهر في هذه الفترة ولكنها لم تكن على أساس قومي إنما على أساس طائفي، فالكتلة الدستورية مثلا التي كان يرأسها الشيخ بشارة الخوري (وهو ماروني) ضمت بين اعضائها بعض المسلمين، وفي ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٥ فاز مرشحها السني الأمير خالد شهاب برئاسة المجلس النيابي، ضد مرشح أميل إده، المسلم السني الآخر خير الدين الأحدب، بالاضافة الى ان الصراع الماروني - الماروني بدا واضحاً وعنيفاً في هذه الفترة، فبعد انتهاء مدة رئاسة حبيب باشا السعد، احتدم الصراع حول منصب رئاسة الجمهورية بين بشارة الخوري وأميل إده الذي انتهى بفوز إده الذي وصفه «ديغول» بأنه «الصديق الذي لا يتزعزع في صداقته لفرنسا والسياسي المتزن...»[2] وقد أبدى بشارة الخوري استياءه من دعم فرنسا لأميل إده الذي كان هذا الدعم سبباً في نجاحه[3]، علماً بأن المفوض السامي الفرنسي رفض أن تكون رئاسة

(١) جبران تويني: في وضح النهار، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.
(٢) مذكرات ديغول (Mémoires de Guerre) ص ٢٨٤، تعريب: خيري حماد، بيروت ١٩٦٦.
(٣) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ١، ص ١٩٤ - ١٩٦.

الجمهورية لمسيحي غير ماروني، فقد حاول النائب الدكتور أيوب ثابت البروتستانتي ان يرشح نفسه للرئاسة، غير أن المفوض السامي رفض هذا الترشيح، وأعلن أنه سيضطر للتدخل لمنع حصوله.

الفصل التاسع

موقف المسلمين من المعاهدة الفرنسيّة - اللبنانيّة ١٩٣٦

في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٦ تسلم الرئيس اميل إده مهام الرئاسة ، وفي عهده تزايدت حدة التيارات السياسية والطائفية المتصارعة ، وفي عهده بدأت المفاوضات اللبنانية - الفرنسية التي حذت حذو المفاوضات السورية - الفرنسية ، وكانت « الكتلة الدستورية » برئاسة بشارة الخوري قد تقدمت بمذكرة في ٣ آذار (مارس) ١٩٣٦ الى المجلس النيابي تضمنت المطالبة بعقد معاهدة مع فرنسا تحل محل الانتداب الفرنسي ، وبسبب هذه الأجواء والأحاديث عن عقد معاهدة بين لبنان وفرنسا ، تداعت القوى الاسلامية والقومية والوحدوية من مختلف الطوائف[1] الى عقد « مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة »[2] في ١٠ آذار (مارس) ١٩٣٦ في منزل سليم علي سلام في بيروت في منطقة المصيطبة ، وافتتح المؤتمر وتحدث رئيسه سليم سلام ومما قاله :

---

(١) حضر هذا المؤتمر : سليم علي سلام ، عبد الحميد كرامي ، صلاح عثمان بيهم ، الشيخ أحمد عارف الزين ، الشيخ احمد رضا ، الشيخ سليمان الضاهر ، علي ناصر الدين ، شوقي الدندشي ، صلاح لبكي ، فوزي البردويل ، يوسف يزبك ، محمد جميل بيهم ، حسن القاضي ، مأمون إياس ، عبد اللطيف البيسار ، امين خضر ، عادل عسيران ، شفيق لطفي ، كاظم الصلح ، أحمد الداعوق ، محمد علي بيهم ، عزت قريطم ، قسطنطين يني ، ابراهيم خرما ، تقي الدين الصلح ، نعمة ثابت ، محمد شقير ، زكريا النصولي ، أنطوان ثابت ، وجميل الكوسا وسواهم .

(٢) المقصود بمناطق الساحل والأقضية الأربعة أي : مناطق بيروت ، طرابلس ، صيدا ، صور ، ومرجعيون ، أما الأقضية الأربعة فهي : حاصبيا ، راشيا ، بعلبك ، والمعلقة وكانت تابعة لولاية الشام في العهد العثماني .

« تعلمون أيها السادة أننا في ظروف خطيرة ، ففي دمشق العزيزة التي بذلت أغلى ما تبذله الشعوب لتحقيق حريتها وإستقلالها سيتألف وفد لمفاوضة الحكومة الفرنسية في مصير البلاد السورية ، ولما كنتم من مفكري هذه الأمة ومن مجاهديها المخلصين فقد دعوناكم لعقد مؤتمر نقرر فيه موقفنا نحن أبناء الأقضية والمدن المنسلخة عن أمنا في سوريا ، فأرجو ان يتفضل كل منكم بأن يدلي برأيه السديد في هذه القضية »[1] .

وأوضح سلام بأنه تم وضع مشروع مذكرة لرفعها الى المفوض السامي تتضمن المطالبة بالوحدة السورية ، وذكر الشيخ أحمد عارف الزين بأن الوحدة السورية هي حيوية وهي الخطوة الأولى للوحدة العربية ، ثم تحدث صلاح لبكي باسم الحزب القومي السوري الاجتماعي (وهو مسيحي من بعبدات من جبل لبنان) فقال : « أرجو ان يسجل ان خمسة عشر ألف فتى من فتيان لبنان يطلبون الوحدة السورية .... وشباب لبنان اليوم لا يرضون أن ينفصلوا عن أمهم » . وتحدث المحامي فوزي بردويل (مسيحي من زحلة) وقال : « كان بعض الغلاة يطلبون في الماضي ان يكون لبنان منفصلا عن سوريا أي أن يعيش وحده ، وأما الشباب اللبناني المثقف فهو يرى اليوم ان مصلحة لبنان هي الوحدة السورية ، ثم في الوحدة العربية » وأوضح يوسف يزبك (ماروني من بلدة الحدث في جبل لبنان) باسم الموارنة الوحدويين « لي الشرف أيها الأخوان أن أكون في طليعة الشباب المنتسب الى المارونية ومن جبل لبنان الذي نادى بالفكرة العربية وطلب الوحدة السورية الشاملة لسوريا الجغرافية شرط أن تكون سوريا جزءاً من الإتحاد العربي » غير أن يزبك أضاف معلقا على الأوضاع السائدة « كلكم يعترف مثلي أن لا فائدة من

---

(1) كراس مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦ ، ص ٣ - ٤ ، للمزيد من التفصيلات يمكن الإطلاع على كتابنا : مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة مع نصوص ووثائق المؤتمرات الوحدوية منذ عام ١٩٢٠ الى ١٩٣٦ . انظر ايضا : صحيفة « البلاد » ، ١١ آذار (مارس) ١٩٣٦ .

الوحدة إذا كانت السيادة الشعبية مفقودة ، فماذا يفيدنا أن يكون مركز مندوب المفوض السامي في دمشق أو بيروت . . . أن تخصيص هذا المؤتمر ببحث هذه الوحدة السورية .... يجفل الكثيرين بل جميع اللبنانيين الذين ما يزالون لسوء الحظ غير مقتنعين بفوائد الوحدة الشاملة » . ثم أكد يزبك على ضرورة العمل والمطالبة بالإستقلال والحرية دون الإلحاح على طلب الوحدة في الوقت الحاضر .

ورأى محمد جميل بيهم ان طلب الوحدة السورية يجب ان يتم بالتفاهم مع أبناء جبل لبنان الذين تطورت فكرتهم وتأييدهم للوحدة ، ورأى عبد الحميد كرامي أن مسألة الوحدة ليست قضية دينية ، وليست مطلبا إسلاميا ، إنما هي مصلحة قومية ، وأحتد صلاح لبكي مؤكداً على تأييده للوحدة السورية بقوله : « نحن نطلب الوحدة السورية الشاملة خوفا من أن نقع في صهيونية أخرى »[1] .

ولوحظ أن المؤتمرين إنقسموا ما بين مؤيد للوحدة وما بين متحفظ وما بين معارض ، ولم يكن هذا الإنقسام على أساس طائفي ، ففي حين نرى أن صلاح لبكي وفوزي بردويل يطلبان الوحدة السورية نرى إن ثلاثة من المسلمين يرفضونها ، وهم : كاظم الصلح ، عادل عسيران ، شفيق لطفي ، ولما إنتهى المؤتمر إلى إقرار مذكرة لرفعها الى المفوض السامي رفض هؤلاء توقيعها ورفض آخرون التوقيع أيضا ، وتتضمن المذكرة على غرار المذكرات السابقة التأكيد على طلب الوحدة والسيادة والحرية ، وكانت قد ظهرت في ١٣ آذار (مارس) ١٩٣٦ في بعض الصحف اللبنانية أخبار مفادها أن الكتلة الوطنية السورية ورئيسها هاشم الاتاسي يشجبان عمل « مؤتمر الساحل » ومقرراته ، غير أن هاشم الأتاسي نفى في حينه ما نسب اليه .

هذا وقد أصدر كاظم الصلح كراس « مشكلة الاتصال والإنفصال في

---

(1) كراس المؤتمر ، ص ٢١ ، وكتابنا السابق الذكر ، ص ٢٩ .

لبنان » أوضح فيه سبب رفضه التوقيع على مذكرة « مؤتمر الساحل » وعالج فيه مشكلة « العزلة » و « الوحدة » في لبنان وموضوع « العروبة » و « اللبنانية » ، ورأى أن سبب رفضه التوقيع على المذكرة هو تسرع المؤتمر في إبرام وتوقيع المذكرة ، ثم إنه لا يجوز مخاطبة المفوض السامي الفرنسي وكأنه صاحب الصلاحية في عملية قومية صرفة ، كما أن طلب الوحدة يجب أن يجرى فيه التفاوض بين طالبيه وبين الفريق الآخر المسيحي دون الأجنبي ، ثم رأى كاظم الصلح ان مؤتمر عام ١٩٣٦ فيه تأكيد على مقررات مؤتمرات الساحل الوحدوية السابقة ، وبرأيه أن ذلك يعني ضبغ المؤتمر بالصبغة الاسلامية ومن شأنه « أن يجفل المسيحيين الذين يتطورون نحو الوحدة أو نحو الوطنية » ورأى الصلح ان العمل المستقبلي يجب ان يكون عملا عربيا قوميا للتوحيد بين الإتجاهات الوحدوية والإتجاهات الإنفصالية ، وأشار الصلح الى أنه نظراً للسياسة الفرنسية والطائفية فقد أصبحت كلمة « الوحدة » أو « السورية » تعني « الاسلامية » وأصبحت « اللبنانية » تفسر بالمسيحية فكان كل مسلم موصوف بالوحدوي ولو لم يكن وحدويا ، وكان كل مسيحي لبنانيا ولو لم يكن من لبنان .

والحقيقة فإن كاظم الصلح لم يكن معارضا لمبدأ الوحدة القائمة على أساس قومي ، إنما معارضته كانت للوحدة القائمة على مبدأ طائفي أو ديني ، وهو لم يكن يكتفي بالوحدة السورية ، إنما أرادها وحدة عربية شاملة « ان وطني يمتد من بغدان الى تطوان » ، ورأى أن الوحدة يجب أن لا تتم بقرار من المفوض الفرنسي ولا بالتظاهرات ولا بإرغام المسيحيين « نحن لا نريد أن نبني وطنا نصف سكانه أعداء له ، وبكلمة أخرى نحن لا نريد أن يرغم ارغاما فريق كبير من سكان الجبل على الإنضمام الى سوريا وطن الوحدة ، فمن الخرق أن تجدد التجربة التي حصلت في لبنان الكبير فجعلت نصف سكانه أعداء له . . . »(١) .

(١) انظر النص الكامل لكراس « مشكلة الاتصال والانفصال » في كتابنا : مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ، =

ومهما يكن من أمر ففي هذا الجو المشحون بالتناقضات بين المسلمين أنفسهم وبين المسيحيين أنفسهم بل وبين الوحدويين ، أختار رئيس الجمهورية أميل اده منافسه التقليدي بشارة الخوري ليكون رئيسا للجنة المفاوضة اللبنانية . وفي حزيران (يونيه) ١٩٣٦ بدأت الصحف والقوى الموالية للإنتداب الفرنسي تدعو اللبنانيين الى تأييد هذه المعاهدة وإلى القيام بتظاهرات مؤيدة لها ، غير أن فريقا من اللبنانيين لا سيما المسلمين والمسيحيين المعارضين للإنتداب رفضوا تلك الدعوة ، وأصدرت جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية بيانا في ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٣٦ نددت فيه بتلك الصحف والقوى الموالية لفرنسا وبالمعاهدة نفسها ومما جاء في البيان :

« لاحظنا ورأينا بأن مساعي تبذل لعرض البلاد بمظهر الإرتياح التام لهذا المشروع والباسه حلة الأماني القومية والرغائب العامة الإستقلالية ، فتجاه هذه المظاهر والمظاهرات المصطنعة كان حتما علينا ـ ونحن من الفئة التي تعبر عن رأي أكثرية الأمة ـ ان نصرح أن مثل هذا المشروع لا يحقق شيئا من جوهر الأماني القومية ولا الرغائب الإستقلالية التي نتوخاها ونجاهد في سبيلها ، فضلا عن أنه وليد أبحاث ومفاوضات شخصية بين الجانب الأفرنسي وبين أفراد منهم من ليس له صفة التمثيل السياسي ، ومنهم من لا تقرهم الأكثرية على مبادئهم السياسية . . ان الشعب بأكثريته المطلقة يرى نفسه بحل من كل حدث أو إتفاق أو معاهدة تفرض على البلاد دون إستشارة المخلصين من رجاله الممثلين لكافة الطوائف والأحزاب »(١) .

= ص ٧٥ ـ ٨٩ .

(١) بيان اتحاد الشبيبة الإسلامية ، ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٣٦ ، ملف إتحاد الشبيبة الإسلامية ، مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية ـ غير مصنفة ـ انظر ايضا كتابنا : المؤرخ العلامة محمد جميل بيهم ، ص ١٦٤ ، بيروت ١٩٨٠ .

ومما قاله محي الدين النصولي صاحب صحيفة « بيروت » الناطقة باسم المسلمين في تلك الفترة : « المسلمون لهم لون سياسي ، والمسيحيون لهم لون آخر - وربما كان بين هؤلاء وأولئك من لا لون له - وبين اللونين بون شاسع من واجبنا أن نفكر به ، وأن نعمل على تقريب شقة الخلاف إذا أحببنا أن نعيش سعداء يحترم كل منا الآخر ، ويعرف كل منا حقوقه وواجباته » وأضاف : « مما لا جرم فيه أن المسلمين لا يرضون عن الوحدة بديلا ، هذه هي عقيدتهم لن تتبدل ولن تتحور ولو تبدلت الأرض غير الأرض والسماء غير السماء . . . ومما لا ريب فيه أن المسيحيين يطلبون المحافظة على الكيان اللبناني الحاضر . . . أما المسلمون فإنهم يخشون إذا ظل هذا الوضع الحاضر قائما أن فقدوا عزتهم - والعزة في نظر المسلم أثمن من الحياة - وأن يعاملوا كما عاملوهم حتى اليوم فيعيشوا على هامش الحياة لا يؤبه بهم ولا يكترث بتراثهم المجيد . . . » وطالب النصولي بعقد مؤتمر لبناني إسلامي - مسيحي ، طالما أن المسلمين يؤمنون بالوحدة وطالما أن المسيحيين يؤمنون بالإنفصال وذلك من أجل إيجاد حلول لا تظلم أحدا ولا ترهق أحدا ، بل ترمي كلها إلى إيجاد وطن حر مستقل وإيجاد أمة عزيزة محترمة[1] .

وفي ١٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٦ ناقش المجلس النيابي مشروع المعاهدة الفرنسية - اللبنانية والمفاوضات التي قامت بها اللجنة اللبنانية للمفاوضة التي تألفت من الشيخ بشارة الخوري رئيسا وغبريال خباز سكرتيرا ، وبترو طراد ونجيب عسيران ، ومحمد عبد الرزاق ، وحكمت جنبلاط ، ولبلكيان أعضاء ، وأعتبر النائب ميشال زكور أن المعاهدة ستكون خطوة في طريق إستقلال لبنان وكرامته . اما نائب البقاع الدكتور محمد أمين قزعون فقد أثار موضوع خوف المسلمين لأن الصحف اللبنانية نشرت تصريحا لمصدر رسمي جاء فيه أن المناصب والوظائف ستنحصر « باللبنانيين

(١) بيروت ، ٢٨ تموز (يوليه) ١٩٣٦ ، انظر ايضا : تاريخ حزب الكتائب اللبنانية ١٩٣٦ - ١٩٤٠ ، ج ١ ، ص ٣٢١ - ٣٢٢ ، بيروت ١٩٧٩ .

الأقحاح » ، «ولما كنا نحن من الملحقين بادرنا الشك في حقيقة مصيرنا وصرنا في حل وصار لنا الحق في تقرير المصير ، فالاقحاح لهم وطنهم ولنا وطن عزيز علينا ، يحبنا ونحبه ، يغار علينا ونغار عليه ، وبإمكاننا إدارة شؤونه ولسنا بقاصرين » ، وأضاف النائب قزعون أنه بعد أن تحرر أبناء الملحقات لا يمكن « ان نسلم بإستعبادنا مرة أخرى ، لا والله لنا ما للغير وعلينا ما عليهم ، وإني أطلب من مفاوضي الملحقات ان لا يتساهلوا في أمر لنا مشروع . . . » .

أما النائب محمد عبد الرزاق عضو لجنة المفاوضة ، فقد لفت نظر الحكومة إلى أن بعض الطائفيين يستثمرون بعض الظرف للإساءة إلى المسلمين ، وأن على الحكومة السعي لإزالة كل خلاف طائفي ، ويجب أن يعتبر هذا الوطن وطنا للكبير والصغير . وعلق النائب بترو طراد - وهو عضو لجنة المفاوضة ايضا - على ذلك القول ، بأن التضامن لا يقوم في لبنان إلا إذا وصل كل ذي حق الى حقه « فيلعلم الجميع أن هذا الوطن اللبناني هو وطن المسلم كما هو وطن النصراني »[1] .

وفي هذه الفترة تداعى المسلمون الى عقد مؤتمر إسلامي عام عرف بإسم « المؤتمر القومي الإسلامي » عقد في ٢٣ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٦ في منزل عمر بك بيهم للتباحث في موضوع المعاهدة اللبنانية - الفرنسية وفي المطالب الإسلامية ، وكان في مقدمة الحضور : سليم علي سلام ، عمر بيهم ، رياض الصلح ، سليم الطيارة ، الشيخ أحمد عارف الزين ، بهيج جوهري ، يوسف أبو ظهر ، الشيخ أحمد رضا ، الأمير أمين إرسلان ، فؤاد نكد ، علي بزي ، الشيخ إبراهيم الخطيب ، فريد حيدر ، عوض فاضل ، توفيق حلاوي ، الحاج نجيب بكار ، خالد عبد القادر ، محمود أبو عرب ، الحاج علي بيضون ، الأمير إسماعيل شهاب ، الشيخ سعد قيس ، السيد محمد مرتضى ، د . عز الدين الرفاعي ، أما عبد الحميد كرامي ود . عبد

(١) محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني ، ١٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٦ ، ص ٤ .

اللطيف البيسار فقد تغيبا لأن المؤتمر لم يكن ينوي إثارة قضية طرابلس التي تريد الوحدة مع سوريا ، وقد تقدم المؤتمر بمذكرة الى المفوض السامي الفرنسي دي مارتل تضمنت ما يلي :

١ ـ ان المسلمين هم من جملة طلاب السيادة القومية من أبناء هذه البلاد ، مرتكزة على وحدة شاملة لإجزاء سوريا أولا والأقطار العربية ثانيا ، وهم يتخذون من هذه المبادىء دستورا أعلى لهم يعملون في سبيل تحقيقه بكل الوسائل المشروعة .

٢ ـ . . . ان المسلمين حبا منهم في إيجاد روح الألفة والتقارب بين أبناء الوطن الواحد . . . لا يرون بأسا في وضع الصلة بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية السورية على أساس الإتحاد . . على أن يبدأ بالمفاوضات لتحقيق هذا الإتحاد فور إبرام المعاهدتين السورية واللبنانية .

٣ ـ لما كانت التجارب التي مرت بسكان الجمهورية اللبنانية قد أثبتت أن النظام الذي تمشت عليه هذه الجمهورية منذ نشأتها قد أدى إلى كثير من الأجحاف بمناطق وفئات منها دون الأخرى . . . فإن المسلمين يطلبون علاجا لذلك ووضع فصل صريح في المعاهدة اللبنانية ـ الفرنسية يقر اللامركزية على النحو الذي تضمنته المعاهدة الفرنسية ـ السورية ويضمن المساواة بين الطوائف في الحقوق والواجبات .

٤ ـ ان المؤتمرين مع إحترامهم لأفراد الوفد اللبناني المفاوض لا يسعهم إلا أن يعلنوا إحتجاجهم على الطريقة التي اتبعت في تأليف هذا الوفد ، فأقصى طلاب الوحدة عن الإشتراك في المفاوضات[1] .

والأمر الملاحظ أن المفوض السامي لم يجب على هذه المذكرة إلا في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ وهو التاريخ الذي وقع فيه على المعاهدة من

(١) انظر نص هذه المذكرة في كتابنا : سليم علي سلام ١٨٦٨ ـ ١٩٣٨ ، ص ٣٠٧ ـ ٣٠٩ .

قبل المفوض نفسه ومن قبل رئيس الجمهورية أميل اده . ومما جاء في رده على مذكرة « المؤتمر القومي الإسلامي » : « في الوقت الذي تبذل فرنسا فيه جهودها لمحو كل أثر للمنازعات الدينية لا يسعني إلا أن آسف لرؤيتي طابعا دينيا يوضع على وثيقة ذات صبغة سياسية » ثم أبدى رفضه لإحتجاج المؤتمر على شخصيات وفد المفاوضة اللبناني وأبدى إحترامه لهم لا سيما المفاوضين المسلمين «لقد عرف أعضاء الوفد بفضل فهمهم السياسي أن يوفقوا بين إهتمامهم الجدي بالدفاع عن مصالح أبناء طوائفهم وبين فهمهم الصريح للشروط الواجب توفرها في إيجاد دولة عصرية ، وبهذه الطريقة تمكن المفاوضون اللبنانيون والفرنسيون من الإتفاق على نصوص تعطي جميع الطوائف والمناطق في لبنان الضمانات الصرحية »، وأشار دى مارتل إلى الرسائل المتبادلة بين الحكومتين الفرنسية واللبنانية (٦ و ٦ مكرر) فقال: «تعهدت الحكومة اللبنانية تجاه الحكومة الفرنسية بموجب رسائل متبادلة بأن تكفل مساواة تامة في الحقوق المدنية والسياسية لرعاياها كافة وتمثيلاً متوازياً لجميع عناصر البلاد في مجموع وظائف الدولة . . . وتعترف الحكومة اللبنانية بموجب رسائل أخرى متبادلة بأن تعطي هذا التعهد المبدئي مفعوله الكامل وذلك بتوحيد نظام الضرائب وبتطبيق برنامج إصلاحي في الإدارة يشمل مناطق البلاد كافة . . . وأعتقد أن كل العناصر اللبنانية ستعنى بأن تبرهن على نفس النضج السياسي بتقديمها المساعدة نفسها للدولة المرتبطة بها»[1] .

غير أن الوفد الذي تسلم هذه المذكرة رد فورا على ملاحظات المفوض السامي فقد نفى سليم سلام تهمة طائفية المؤتمر القومي الإسلامي ، وأكد بأن المؤتمر ليس إلا مقدمة لجمع مختلف الطوائف اللبنانية ، وان على الدولة أن تعامل الجميع على أساس من المساواة ، كما دافع رياض الصلح عن موقف

(١) انظر نص جواب المفوض السامي في كتابنا السابق الذكر ، ص ٣١٠ ـ ٣١١ .

« المجلس القومي الإسلامي » ومما قاله للمفوض الفرنسي « اننا لم نتقدم بمطالبنا بإسم الشعار الطائفي إلا لأن إنفصال لبنان نفسه يستمد وجوده من الشعار الطائفي ، لولا الطائفية ما كان لبنان منفصلا عن سوريا ، ونحن مع ذلك مددنا يدنا للإتفاق مع إخواننا ، وهذه يدنا لا تزال ممدودة ، ونرجو بعد الآن أن لا تبقى حاجة لعقد المؤتمرات منا ومنهم »[1] .

من جهتها فقد ردت اللجنة التنفيذية للمؤتمر القومي الإسلامي على مذكرة المفوض السامي بمذكرة مسهبة ردا على إتهاماته ومزاعمه ومما جاء في المذكرة : « .. ان اللجنة لا يسعها إلا أن تعرب عن أسفها حينما تجد في قلب هذه البلاد دولة لبنانية بحتة لا يبرر إنشاءها سوى الأسباب الطائفية . وقد كانت السياسة التي تمشت عليها الحكومة اللبنانية ، كذلك الحكومة المنتدبة في جميع مرافق الدولة طائفية منذ بدء الإحتلال حتى اليوم » .

والحقيقة فإن السياسة الفرنسية لم تكن تنوي التجاوب مع المطالب الإسلامية ، بل سارت في خطتها وفق مصالحها ومصالح فئة من اللبنانيين ، فبعد مفاوضات استغرقت ثلاثين يوما تم التوقيع على المعاهدة اللبنانية ـ الفرنسية في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ من قبل رئيس الجمهورية أميل إده والمفوض السامي دي مارتل ، وكانت مدة المعاهدة (٢٥) عاما وبموجب هذه المعاهدة تعترف فرنسا بإستقلال لبنان وتتعهد بمساعدته للإنضمام الى عصبة الأمم بوصفه دولة مستقلة ، ونصت المعاهدة على إبقاء جنود فرنسيين في لبنان وتمثيل فرنسا للبنان في الشؤون الخارجية والعسكرية . وللمعاهدة ملحق يتضمن المراسلات المتبادلة بين رئيس الجمهورية اللبنانية وبين المفوض السامي ومن ضمنها رسائل ٦ و٦ مكرر الخاصة بالمساواة بين الطوائف »[2] .

(١) النهار ، ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ .
(٢) انظر نص المعاهدة في : محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني ، ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ ، ص ٧ ـ ١٠ ، انظر ايضا : =

هذا وقد استمرت ردود الفعل الإسلامية ضد التوقيع على المعاهدة وإزدادت معارضتهم بعد معرفتهم بأن المجلس النيابي سيوقع على المعاهدة ايضا ، وقد جرت مشاحنات وإشتباكات بين معارضي الإتفاقية وبين مؤيديها إتخذت طابعا طائفيا ، ولهذا فقد تخوفت القيادات السياسية من توتر الأوضاع بشكل خطير ، فتداعت الى الاجتماع وأصدرت بيانا للتهدئة في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ جاء فيه « أننا نأسف لهذه الحوادث التي أدمت قلوبنا جميعا لأننا كلنا أبناء البلد الواحد والوطن الواحد ، لذلك ندعوكم الى العودة الى اعمالكم ومتاجركم والى الطمأنينة والهدوء معتمدين على حكمتكم وإخلاصكم ، طالبين اليكم أن تعملوا للقضاء على الفتنة والتفرقة لإزالة الآثار التي أحدثتها هذه الحوادث المؤلمة في النفوس ، وأن تظلوا كما كنتم إخوانا في السراء والضراء تربطكم أواصر المحبة والوئام » وقد وقع على هذا البيان كل من : عمر الداعوق ، رياض الصلح ، سليم سلام ، بشارة الخوري ، حنا التويني ، حبيب طراد ، حبيب أبو شهلا ، أدوارد بسترس ، محمد عمر بيهم ، سليم الطيارة ، أمين أرسلان ، حسن القاضي ، جورج ثابت ، جبرائيل خباز ، وهنري فرعون .

وفي الوقت نفسه أصدر « المجلس القومي الإسلامي » بيانا في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ دعا فيه المسلمين والمسيحيين إلى الألفة والوحدة، ومما جاء فيه : « ان المجلس الإسلامي القومي مع شدة أسفه للحوادث التي وقعت أمس ، لا يسعه إلا أن يعلن إستنكاره للصبغة الطائفية التي يود البعض ان يلصقها بالحوادث السياسية التي جرت ، لأن المجلس لا يرى فيها إلا حوادث عادية تجري في كل بقعة من بقاع الأرض في ظروف سياسية كهذه ، ان المجلس يرجو من الأخوان المسيحيين والمسلمين ان يحافظوا على علاقات

= E. Rabbath ; Op. Cit; pp. 407 - 409.
A.Hourani; Syria and Lebanon, pp. 314 -340 , (London 1946, S. E. 1954) .

الولاء فيما بينهم وأن يكونوا يدا واحدة فالدين لله والوطن للجميع »[1] .

وبالفعل ففي ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ عقد المجلس النيابي جلسة وافق فيها على المعاهدة المبرمة ، ومما قاله النائب بشارة الخوري رئيس لجنة المفاوضة مبررا التوقيع على المعاهدة « قد سبق لدول أوسع منا أرضا وأكثر منا عدداً وأوفر منا عدة أن نهجت هذا المنهاج فسلكناه والطرق معبدة معترفين لمن تقدمنا في هذا السبيل من حكومات الشرق وخصوصا سوريا جارتنا الكريمة ما لها من أيد في هذه النهضة الوطنية . . . » وعن رأيه في فرنسا قال : « كان من حظ لبنان ان عهد بالوصاية عليه الى دولة طالما هزتها نحو المظلومين هزة العطف ، وطالما رأيناها وأعلامها خافقة في ساحات الظفر تمد اليهم يدا كريمة . . . »[2] ورأى بشارة الخوري انه لم يكن بإمكان لبنان في ذلك الحين أن يصل الى نتيجة أفضل مما وصل اليها العراق سنة ١٩٣٢ .

وفي الوقت الذي كان فيه المجلس النيابي يبرم المعاهدة في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) كانت مدينة بيروت وبعض المناطق قد أقفلت إقفالا تاما إحتجاجا على إبرام المعاهدة[3] . مع العلم ان المجلس النيابي الفرنسي رفض إبرام هذه المعاهدة عندما حولت اليه بعد فترة ، ذلك لأن العسكريين الفرنسيين ضغطوا على البرلمان الفرنسي وعلى لجنة الخارجية ، معتبرين أن المعاهدة لا تؤمن العلاقات الدولية في أوروبا ، وهكذا قضي على المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية التي أعطت لبنان استقلالاً أسميا فحسب . غير ان من نتائجها الأولى على حد قول أدمون رباط انها أدت الى تشكيل منظمة النجادة التي قامت كرد فعل على المعاهدة من قبل المسلمين في لبنان[4] . وأشار نائب

(١) انظر كتابنا : مذكرات سليم علي سلام ، ص ٣١٣ ـ ٣١٤ .

(٢) محضر الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني ، ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ ، ص ١٨ ، بشارة الخوري : حقائق لبنانية ، جـ ١ ، ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، جورج انطونيوس : يقظة العرب ، ص ٥٠٩ ـ ٥١٠ .

(٣) عادل الصلح : حزب الاستقلال الجمهوري ، ص ١٢١ .

(٤) E. Rabbath ; Op. Cit. p. 421

القنصل البريطاني في بيروت « فرلونغ » (Furlong) في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ الى ردود الفعل الإسلامية ضد المعاهدة ، وإن الفئات الإسلامية لا سيما في طرابلس ، قامت بتدبير حملة ضد إحتوائها وإدخالها في إطار لبنان[1] . وأشار السفير البريطاني في باريس « اريك فيبس » E. Phipps) من ان الرئيس أميل إده أوضح أثناء زيارته لباريس الفوارق بين المعاهدة اللبنانية ـ الفرنسية وبين المعاهدة السورية ـ الفرنسية ، ففي حين قال بأن السوريين اعتبروا ان المعاهدة مع فرنسا هي نوع من التحرر ، فقد إعتبرها اللبنانيون نوعا من الرابط التاريخي مع فرنسا ، وفي حين أعلن اللبنانيون بأن هذه المعاهدة يجب ان تدوم لمدة (٢٥) عاما فإذا بالسوريين يعلنون ان على القوات الفرنسية ، ان تنسحب ، بينما رحب اللبنانيون بهذه القوات دون شرط[2] .

والأمر اللافت للنظر أن إميل إده وبشارة الخوري والموالين لفرنسا يتحملون المسؤولية مباشرة عن هذه المعاهدة فيما لو طبقت آنذاك ، لأن تطبيقها كان يعني ان تبقى القوات الفرنسية والنفوذ الفرنسي في لبنان الى عام ١٩٦١ ، بينما تم جلاء هذه القوات عن لبنان عام ١٩٤٦ ، وكان تطبيقها يعني السيطرة السياسية والإقتصادية والعسكرية على لبنان ، في حين بدأ لبنان يتحرر من بعض هذه القيود إبتداء من عام ١٩٤٣ . ولا بد من الإشارة بصدد الحديث عن المعاهدة ، بأن المعارضة الشديدة والمستمرة من قبل القوى الإسلامية لم تكن سببا مباشرا لإلغائها وعدم موافقة البرلمان الفرنسي عليها ، ولكن المصالح الفرنسية العسكرية والسياسية والإقتصادية كانت من أهم الأسباب في عدم إبرامها . ولقد أظهرت الإتفاقية أيضا بأن الصراعات

(١) Furlong to Eden, 17 Nov. 1936, No. E. 7315. in F. O. 371/20067/89.
(من وثائق وزارة الخارجية البريطانية) .

(٢) Sir E. Phipps to Eden , 5 July 1937, No. E 3735, in F. O. 371/89
(من وثائق وزارة الخارجية البريطانية) .

الاسلامية المسيحية لم تكن في محلها ، لأن القوى المؤيدة للاتفاقية سرعان ما أيقنت بأن فرنسا عندما وقعت على الإتفاقية رأت في ذلك تحقيقا لمصالحها ، وعندما رفضتها إنما كان رفضها تحقيقا لمصالحها أيضا .

الفصل العاشر

التحولات الاسلاميّة نحو الاعتراف بالكيان اللبناني ١٩٣٦ - ١٩٤٣

في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٦ ، وبعد الإضطرابات التي عمت لبنان ، دعا المفوض السامي دي مارتل المجلس النيابي للإجتماع لإنتخاب رئيس للجمهورية بعد أن أعاد العمل بالدستور ، وقد انتخب المجلس إميل إده لرئاسة الجمهورية لمدة ثلاث سنوات (١٩٣٦ - ١٩٣٨) ولكنه إستمر في الحكم الى عام ١٩٤١ بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية . وقد توج الرئيس إده عهده بالتعاون مع رئيس وزراء من الطائفة الإسلامية السنية ، فأسند رئاسة الوزراء الى حليفه النائب خير الدين الأحدب[1] وتعتبر هذه المرة الأولى التي يتولى فيها مسلم رئاسة الوزراء منذ بداية عهد الجمهورية اللبنانية عام ١٩٢٦ ، وحرص إميل إده على التقرب من الطائفة السنية بصورة خاصة التي كان زعماؤها لا يزالون يقودون حركة المطالبة بالوحدة السورية مع بقية الطوائف الإسلامية ، ولقناعته بأن الطائفة السنية لا تمثل دعما قويا للشرعية اللبنانية فحسب ، بل أنها الطائفة التي كانت تعتبر تاريخيا هي الشرعية على مدار مئات السنين آخرها فترة الحكم العثماني بين (١٥١٦ - ١٩١٨) .

---

(١) تألفت الوزارة من خير الدين الأحدب رئيسا ، ومن الوزراء : ابراهيم حيدر ، خليل ابي اللمع ، حبيب ابو شهلا ، واستمرت في الحكم من ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧ الى ١٤ آذار (مارس) ١٩٣٧ ، ثم تألفت حكومة ائتلافية برئاسته من ١٤ آذار (مارس) ١٩٣٧ الى ١٠ تموز (يوليه) ١٩٣٧ تألفت منه ومن احمد الحسيني وميشال زكور وحبيب أبو شهلا .

ومن هنا كانت محاولات أميل إده الحثيثة للتقرب من المسلمين عامة والسنة بصورة خاصة ، فبدأ بعقد الإجتماعات العامة في بعض منازل وجهاء الطائفة السنية ، فتقرب الى عمر بيهم ـ عضو المجلس القومي الإسلامي ـ وزاره في منزله واعدا بتحقيق المساواة ورفع الغبن عن المسلمين ، وإظهاراً لنياته أرسل الرئيس إده رسالتين الى المفوض السامي تضمنتا المبادىء والوعود لتطبيق المساواة بين جميع اللبنانيين وتوزيع المناصب في الدولة مناصفة بين المسلمين والمسيحيين . وقد عرفت الرسالتان بإسم (٦) و (٦) مكرر[1] . وكانت عقدة إميل إدة عدم إرتياح الزعامات السنية الى حكمه ، وقد أكد ذلك خير الدين الأحدب نفسه الذي قال : « لا حظ لي مع الشيخ بشارة لأن لديه مرشحين لرئاسة الوزراة هما عمي حسين والأمير خالد شهاب ، أما إميل إده فليس من نائب سني يؤيده فحظي معه أوفر » . ومهما يكن من أمر فأنه يمكن إعتبار إميل إده أول من وضع أسس « الميثاق الوطني » من حيث تعاون رئيس الجمهورية الماروني مع رئيس وزراء مسلم سني ، معتقدا أن التعاون مع السنة ربما يؤدي تدريجيا الى قبولهم الإمتزاج بالكيان اللبناني وتخفيف معارضتهم ومطالبتهم بالوحدة السورية . وكان الرئيس حبيب باشا السعد قد سبق ان تعاون مع عبدالله بيهم المسلم السني الذي عين أمين سر للدولة .

والأمر الملاحظ في هذه الفترة ان المسلمين بدأوا يطالبون أكثر بحقوقهم ، وبدأوا تدريجيا يعلقون مطالبتهم بالوحدة السورية ، وبدأوا يعالجون القضايا المطروحة التي تؤثر على وجودهم ومستقبلهم في إطار الجمهورية اللبنانية ، فعندما طرحت قضية تجنيس المغتربين من قبل حكومة خير الدين الأحدب ، تصدى « المجلس القومي الإسلامي » لهذا الموضوع ، وقدم رئيسه سليم علي سلام مذكرة في ٨ شباط (فبراير) ١٩٣٧ الى المفوض السامي الكونت دي

(١) انظر : سامي الصلح : احتكم الى التاريخ ، ص ٤٧ ، سجل الوقائع وجمعها سليم واكيم ، بيروت ١٩٧٠ . انظر ايضا E. Rabbath : La Formation Historique du Liban, pp. 415 - 416.

مارتل ، عارض فيها تجنيس المغتربين ، طالبا إنصاف المسلمين ، معترفا بالتريث بتحقيق الوحدة ، ومما جاء في المذكرة « ان المسلمين رغم تعلقهم بمبدأ الوحدة قد قنعوا بالتريث في تحقيقها ريثما تتهيأ أسبابها وظروفها بإعتبار ان قضية الوحدة قضية زمن فحسب ، وإن إحقاق الحق والمساواة بين الطوائف في الجمهورية اللبنانية أمر ضمنته الوعود التي قطعتها حكومة فرنسا ووعودكم الشخصية ونصوص المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية » . واعتبر سلام أن بحث قضية تجنيس المغتربين مجددا يعتبر « مفاجأة أعادت شعور القلق والتشاؤم الى نفوس المسلمين ، إذ تلمسوا فيها بوادر الرجوع الى خطة قديمة مرسومة . . . إن فخامتكم تعلمون ان الركن الرئيسي الذي يقوم عليه النظام السياسي في لبنان هو نسبة عدد الطوائف بعضها الى بعض ، لذلك كانت قضية عدد السكان والنسبة بين طوائفهم قضية حيوية بنظر المسلمين خاصة لأن على أساسها تتوزع الحقوق ، ومنها يجب ان يبتدىء الإنصاف الذي يطلبون والذي وعدوا به والذي عليه يتوقف الإستقرار إستقرار ينشده أبناء البلاد جميعا . . . » وجاء في مذكرة « المجلس القومي الإسلامي » ان هدف تجنيس المغتربين إنما « يتلخص بتضخيم بعض الطوائف تضخيما وهميا على حساب طوائف أخرى ، وهذه خطة قديمة اتبعت في الماضي ، وكانت عاملا كبيرا من عوامل التبرم والتذمر والإضطراب » علما ان المغتربين أنفسهم رفضوا التجنس بالجنسية اللبنانية بعد أن خيروا بينها وبين جنسيات أخرى إثر مؤتمر لوزان الذي أعطاهم مهلة سنتين انتهت في ١١ آب (اغسطس) ١٩٢٤ ، وجاء في المذكرة أخيرا « ان المسلمين في هذه البلاد لا يريدون أن يغمطوا حق أحد ولا هم يريدون أن يأخذوا أكثر من حقهم ، ولكن في الوقت نفسه لا يريدون أن تغمط حقوقهم بأساليب لبقة دقيقة من هذا النوع » ثم اقترح المجلس الإسلامي إجراء إحصاء جديد توكل الحكومة أمره الى خبراء أجانب موثوق بتجردهم « ان هذا الإحصاء النزيه وحده يعطي الأكثرية لأصحابها ، هذه الأكثرية التي يدعيها الطرفان معا ، والتي طالما صرحت بعض المقامات

المحترمة بأنها لطائفة وليست لأخرى »[1] .

ومن الأهمية بمكان القول ، ان فرنسا قبل اللبنانيين هي المسؤولة مباشرة عن الأسس الطائفية التي قام عليها لبنان منذ عهد الانتداب ، لأن فرنسا كانت هي الحاكمة من الناحية العملية وهي القادرة على إتخاذ القرارات وتنفيذها ، ولهذا لم يشعر المواطن اللبناني بمواطنيته وبإنتمائه الى لبنان ، بل كان شعوره الأقوى هو الإنتماء الى طائفته التي عبرها يصل الى حقوقه تبعا للسياسة المتبعة . ولهذا فان الدارس لمناقشات المجلس النيابي اللبناني يلمس حقيقة ذلك الإنتماء الطائفي وحقيقة التفاوت والتمييز بين الطوائف . ففي ٦ نيسان (ابريل) ١٩٣٧ عقد المجلس النيابي جلسة عامة تحولت عن مسارها الأساسي الى البحث في حقوق الطوائف ، فقد بادر النائب الياس سكاف الى طرح مطالب الطائفة الكاثوليكية ، فأشار إلى أن حقوق طائفته مهضومة في التشكيلات التي جرت في العدلية ، ثم تساءل ألا يحق لهذه الطائفة ان تتمتع بالحقوق العمومية التي يتمتع بها غيرها ، لا سيما وأنها لا تخلو من الكفاءات الممتازة في كل الحقول ، وأضاف النائب سكاف ، أنه عندما تشكلت الوزارة « لم نطالب بوزير كاثوليكي حتى لا نعرقل سير الحكومة ، إعتقادا منا بأن الطائفة الغير ممثلة سوف يحافظ على حقوقها أكثر من غيرها ، فكانت النتيجة على عكس آمالنا » ثم طلب من الحكومة بيانا مفصلا عن حقوق كل طائفة من الطوائف اللبنانية في مختلف الدوائر والوظائف ، حتى إذا تم ذلك لا يعود سبيل لأحد أن يطالب بأكثر من حقه . فما كان من وزير الداخلية ميشال زكور إلا أن رد على النائب سكاف بأن الحكومة مهتمة بدرس المراسلة (٦) و (٦) مكرر لتكون جميع حقوق الطوائف محفوظة نسبيا .

أما النائب مجيد أرسلان فقد طالب بدوره بحقوق الطائفة الدرزية في وزارة العدلية أيضا ، وأشار إلى أن الطائفة الدرزية لم تنل حقوقها ، بل

(1) انظر كتابنا : مذكرات سليم علي سلام ١٨٦٨ - ١٩٣٨ ، ص ٣١٥ - ٣١٨ .

خسرت الكثير ، « كان عندنا في القضاء ملحم حمدان وسعيد زين الدين ورشيد حمادة وأحمد تقي الدين وشفيق الحلبي ، وقد راحت على الدروز في كل هذه المراكز ، فإذا كان الدروز الموجودون في العدلية ما فيهم كفاية يطردوهم على بيوتهم ، وإذا كان الأمر بالعكس يعطوهم حق . يبحثوا بالمادة (٦) و (٦) مكرر ، وإذا كان توجد طائفة أثبتت لبنانيتها بتكون الطائفة الدرزية ، إذا كان بدهم يهاجر الدروز من هالبلاد يخبرونا لنهاجرها . . . إذا كانت الحكومة ما بدها الدروز فنخرج من هالبلاد . . . » .

أما النائب صبري حمادة فقد أثار حقوق الطائفة الشيعية ، فتحدث عن المراسلة (٦) و (٦) مكرر وقال : « لم يكن للشيعة أشخاص يمثلونها في الجندرمة ، جرت امتحانات سنة ٣٢ و٣٣ ولم يتقدم لها احد من الشيعة . واليوم بيقولوا انه توجد وظائف شاغرة في الجندرمة ، وتريد الحكومة ان تأخذ أشخاصا لها من الذين قدموا امتحانا قديما ، لذلك أوجه نظر الحكومة الى حقوق الشيعة في هذه المصلحة والى اتخاذ طرق جديدة لكي لا تصاب مصالح الشيعة بضرر »[1] أما فيما يختص بالطائفة السنية فقد كان « المجلس القومي الإسلامي » يمثل المعارضة السنية للحكم ، ولم تكن هذه المعارضة راضية عن رئيس الوزراء خير الدين الأحدب الذي يبدو أنه تناسى مطالبه الإسلامية يوم كان نائبا معارضا للحكم ، ولذا فقد أصدر « المجلس القومي الإسلامي » في حزيران (يونيه) ١٩٣٧ مذكرتين سلمت الى كل من « ايفون دلبوس » وزير الخارجية الفرنسية والى المفوض السامي دى مارتل ، تضمنتا إحتجاجا على النكث بالعهود إشارة الى عدم تنفيذ المراسلة (٦) و (٦) مكرر الهادفة إلى تطبيق المساواة بين المسيحيين والمسلمين .

وفي ٢٨ أيار (مايو) ١٩٣٧ أوضح النائب حميد فرنجية في المجلس النيابي موقفه من التعيينات الطائفية بقوله : « منذ بضعة شهور لا نسمع خارج

(1) محضر الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني ، ٦ نيسان (ابريل) ١٩٣٧ ، ص ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

المجلس إلا مناداة بإسم الطائفية ، فبإسم الطائفية تسمم جو هذه البلاد ووقعت إضطرابات . فقد إتخذت الطائفية أساسا لأغراض لا أقول إلا أنها شخصية ، فأرجو الزملاء ان يبقى مجلسنا بعيدا عن هذه المعركة التي تدار في الشارع . نحن ملقى على عاتقنا مصالح البلاد الكبرى ، فالطائفة لا يعلو شأنها إذا تعين منها دركيان ، ولا يضعف شأنها إذا خسرت دركيا واحدا ، لذلك أرجو حضرات الزملاء التروي قليلا عند بحث حديث الطائفية لأن كل كلمة يقولونها يكون لها صدى في أنحاء البلاد ، فالبلاد تطلب الطمأنينة كما تطلب حقها في المراكز »[1] .

ويبدو أن الرئيس إميل إده ، بدأ يتفرد بإدارة شؤون البلاد وفق مبادئه وآرائه ، بعد أن اطمأن الى موالاة رئيس الوزراء خير الدين الأحدب ، وعلى سبيل المثال ، فان اميل إده لم يرَ مانعا من جعل لبنان وطنا قوميا مسيحيا ، فطالب المسلمين بالرحيل عن لبنان الى الجزيرة العربية إذا أبدوا رفضهم لآرائه ، وقد صرح في باريس في حزيران (يونيه) ١٩٣٧ : « اننا والسوريون أمتان مختلفتان كل الإختلاف . . . أننا الجزيرة المسيحية الوحيدة في هذا البحر الإسلامي » وأضاف في تصريح آخر ، ان اللبنانيين يرجعون في الأصل الى سلالات البحر المتوسط ، وأنهم أحفاد الفينيقيين[2] . واعتبر بشارة الخوري ان هذا الخطاب لم يحظ بالإستحسان لأنه نسب اللبنانيين الى السلالات المنقرضة من فينيقيا[3] . وقبل مغادرة الرئيس إده باريس أدلى بتصريح الى صحيفة (Echo de Paris) عبر فيه عن علاقة لبنان التي لا تنفصم بفرنسا ، وقال : « لقد عقدنا معاهدة لمدة خمس وعشرين سنة تتجدد ضمنا بنفسها ، وقد كنا نود عقد معاهدة أبدية ، ولكن المشترعين أكدوا ان هذا الشكل من التعاقد لا يقوم . . ونحن على كل حال قد بذلنا جهدنا

---

(١) محضر الجلسة الثالثة عشرة لمجلس النواب اللبناني ، ٢٨ أيار (مايو) ١٩٣٧ ، ص ٤٠٢ .
(٢) محمد جميل بيهم : قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور ،جـ ٢ ، ص ١٠٧ .
(٣) بشارة الخوري : حقائق لبنانية ، جـ١ ، ص ٢١٦ .

لإلباس هذه العلاقة صفة الدوام بشكل ملموس ، إذ بينما طلب جيراننا سحب الجيوش الفرنسية طلبنا نحن بقاءها دون شرط . . . ان الساحل اللبناني يعتبر كله قاعدة بحرية فرنسية »[1] .

والحقيقة فإن هذه التصريحات أساءت إلى المسلمين وإلى الأكثرية اللبنانية التي أعتبرتها تحديا لمبادئها ومشاعرها ووجودها ، ولا بد من الإشارة إلى أن رئيس الوزراء خير الدين الأحدب لم يعترض على تصريحات رئيس الجمهورية ، لأن الرئيس إده سبق أن أسند اليه منصب رئاسة الوزراء مرة ثانية قبل سفره الى باريس ، ومن بعد ذلك كلف برئاسة الوزراء لثلاث مرات متوالية من ١٠ تموز (يوليه) ١٩٣٧ الى ٢١ آذار (مارس) ١٩٣٨ ، وبذلك يكون خير الدين الأحدب قد تولى رئاسة خمس وزارات في عهد الرئيس إميل إده .

ولقد تحدث إميل حبوش حول السياسة المتبعة في لبنان ، فأوضح أنه ليس من العدل والإنصاف أن تتبع الأقلية المسيحية الأكثرية الإسلامية ، ولكن كيف يكون من العدل والإنصاف ان تتبع الأكثرية الإسلامية الساحقة الأقلية المسيحية الضئيلة ؟ وأضاف هل يكون الذل في خضوع الأقلية للأكثرية ، ولا يكون في خضوع الأكثرية للأقلية ؟ ورأى بأن المسيحيين ليسوا أقليات ، بل هم عرب كسواهم ، ذلك لأنهم ليسوا في دولة دينية تسن قوانينها وتصدر أحكامها بإسم الدين[2] .

هذا وكشف تقرير سري بريطاني عن سياسة فرنسا في لبنان والشرق وعن زيارة الرئيس إميل إده لها ، فقد أكد السفير البريطاني في باريس السير « أريك

---

(١) محمد جميل بيهم ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٧ ١٠٨ .
(٢) اميل حبوش : (تقرير) أساليب السياسة الفرنسية ، ص ٢٦ - ٢٩ (تقرير مرسل الى الحكومة الانجليزية والى لجنة التحرر الفرنسية في لندن عام ١٩٤١) .

فيبس » (Phipps) في تقرير إلى وزير الخارجية المستر ايدن في ٥ تموز (يوليه) ١٩٣٧ إن الرئيس إميل إده ـ الذي زار فرنسا في أواخر حزيران (يونيه) ـ يعمل على توطيد النفوذ الفرنسي في المنطقة العربية عبر المعاهدة اللبنانية ـ الفرنسية ، وإن الرئيس إده ومساعديه كانوا مسرورين جدا لحصول المسألة اللبنانية على الدعم من جميع الأحزاب الفرنسية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ، وهذا ما لمسوه أثناء زيارتهم لباريس ، « وهذا ما أثبت بأن سياسة فرنسا الشرق أوسطية يجب أن تمر عبر لبنان ، وكلما كانت هذه السياسة لبنانية كلما أصبحت فرنسية أكثر » . وجاء في التقرير البريطاني ، بأن اللبنانيين يعلمون بأن إستقلالهم هو ضمن الإطار والضمانات الفرنسية « أما بالنسبة لفرنسا فانه تبعا لموقع لبنان الجغرافي فإنه يمثل لها مركزا حيويا وقاعدة فرنسية ثقافية وسياسية وإقتصادية للتغلغل في الشرقين الأدنى والأقصى » وإن الرئيس إده أعلن أنه حصل على ضمانات رسمية لدعم المعاهدة اللبنانية ـ الفرنسية ، وإنه سوف يظهر هذا الدعم في إجتماع البرلمان الفرنسي في تشرين الأول (اكتوبر) ، كما أعلن إده ان فرنسا تحافظ على قوتها العسكرية في شرقي المتوسط ، وإنها تحتفظ بمواقعها البحرية كي تحافظ على ممتلكاتها في تلك المنطقة « وعندما يتم لفرنسا الحصول على هذه الضمانات فإن بإستطاعتها ان تحرر نفسها من المتاعب الداخلية » وجاء في التقرير البريطاني بأن الرئيس إميل إده صرح بأنه ليس هناك أي إعتراض على إنشاء قاعدة بحرية في لبنان ، وإن الساحل اللبناني يمكن إعتباره كقاعدة فرنسية[١] . وفي تقرير بريطاني آخر ؛ أكد السفير (Phipps) ان الرئيس إده قابل قبل مغادرته باريس وفدا من لجنة فرنسا ـ الشرق (France - Orient) حيث تم بحث موضوع إقامة قاعدة بحرية فرنسية ، وإن الرئيس إده أبدى إستعداده لبناء مثل هذه القاعدة ،

(١) تقرير بريطاني من وثائق وزارة الخارجية البريطانية (F. O.) غير المنشورة :
E. Phipps to Eden , 5 July 1937, No. 3735, in F. O. 371/89 (Public Record Office) (P. R. O.)

ولكنه عارض إقامتها في مرفأ طرابلس ، وشجع على إنشائها في مرفأ بيروت حيث تتوافر الشروط الفنية الملائمة ، وعلى إعتبار أن مرفأ طرابلس أكثر بعدا وهو مرفأ حديث وفي طور البناء[١] .

ويلاحظ من خلال هذه التطورات ، بأن مصير ومستقبل لبنان كان يخطط له بمنأى عن المطالب الإسلامية والوطنية ، وكان مما يزيد في هذه الإتجاهات الرسمية ان الإنتخابات النيابية ونتائجها كانت تنتهي تبعا للضغوطات والتدخلات الفرنسية والحكومية على غرار ما حدث في إنتخابات ٢٤ و٢٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٧ ، التي جرت فيها التدخلات والتسويات حتى بين الموالاة والمعارضة معا[٢] ، وقد تألفت حكومة جديدة في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٧ برئاسة خير الدين الأحدب إنضم اليها لأول مرة النائب مجيد أرسلان ممثلا للطائفة الدرزية .

وبالرغم من ان السياسة التقليدية التي درجت عليها السياسة الفرنسية والحكومة اللبنانية منذ عام ١٩٢٠ هي الإهتمام بمناطق متصرفية جبل لبنان أكثر من المناطق الساحلية الإسلامية ، ثبت أيضا بأن المناطق الإسلامية الواقعة في جبل لبنان لم تلق العناية اللازمة ولا المساواة مع سواها من مناطق جبل لبنان ، وقد أثار هذا الموضوع نائب جبل لبنان أحمد يونس الخطيب ، في المجلس النيابي في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٣٨ ، فأوضح مدى إهمال الحكومة اللبنانية للمناطق الاسلامية في الجبل سواء من النواحي الزراعية أو الثقافية أو الإنمائية ، وأشار إلى أن بعض المناطق اللبنانية غنية بمدارسها الحكومية والخاصة بينما المناطق الإسلامية « يحكم فيها الجهل والظلام كأنها ليست قطعة من لبنان ، وأكثر هذه القرى لاتطلب مدارس تعلم برامج السرتفيكا

(١) E. Phipps to Eden , 10 July 1937, No. 3985, in F. O. 371/89.
(من وثائق وزارة الخارجية البريطانية) .
(٢) للمزيد من التفصيلات انظر خطاب المطران اغناطيوس مبارك ورد شارل عمون عليه في صحيفة النهار ، ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٧ ، العدد ١٢٤٧ .

والبريفية والبكالوريا ، بل لتعليم مبادىء القراءة والحساب وشيء من الزراعة ينور الفلاح . . . » وتحدث النائب الخطيب عن معاناة المناطق الإسلامية في إقليم الخروب التي لا تكلف الحكومة إلا جزءاً من ألف مما تدفعه من الضرائب« وكم تحسن الحكومة صنعا لو خصصت لكل منطقة جزءاً نسبيا مما تدفعه لإصلاحها ، فلا تحصل مثلا من الشوف لتجري الإصلاح في المتن . . . لا مثيل لإقليم الخروب بالفقر والإجحاف في لبنان كله إلا بعض مناطق في الجنوب ، وكلاهما يئن ويشكو »وأضاف بأنه لا يوجد في إقليم الخروب كله إلا طريق واحدة معبدة هي طريق وادي الزينة ـ شحيم « التي لولا رحمة التركي في العهد السابق ما فتحت ، والدليل انها لا تزال حتى اليوم يصعب على الدابات إختراقها ، فكيف على السيارات الصغيرة العادية . . . » وأكد بأن إهمال المناطق الإسلامية لا يضاهيه إهمال ، بدليل ان بعض القرى في إقليم الخروب تموت عطشا أثناء فصل الصيف ، بينما غيرها يغرق من كثرة المياه ، وقصبة شحيم يشهد على فقرها محاضر الدرك بالخلاف الذي يقع بين الأهالي تزاحما على المياه ، ومثلها قرى دلهون وكترمايا ومزبود والمغيرية وبقية القرى ، وأكد بأن بلدة برجا ـ أكبر بلدة في إقليم الخروب ـ لا تتصل بأي قرية من قراه ، وليس فيها أي طريق[1] . والحقيقة فإن القوى الإسلامية المعارضة في داخل المجلس النيابي وفي خارجه ، رأت بأن حكومة خير الدين الأحدب مسؤولة عن واقع المسلمين في لبنان ، غير أن هذا الواقع إستمر بالرغم من أن رئاسة الوزراء أسندت الى الأمير خالد شهاب في ٢١ آذار (مارس) ١٩٣٨ ، الذي إستمر في الحكم سبعة شهور فحسب ، بسبب إستمرار الأزمات الطائفية والسياسية ، وبناء على إقتراح وتنسيق بين المفوض السامي الفرنسي وبين رئيس الجمهورية بضرورة توسيع دائرة التمثيل السني وزيادة عدد دائرة رؤساء الوزراء ، ففي أول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨ ألف عبدالله اليافي وزارة جديدة ، وقد ذكر القنصل البريطاني في بيروت)

---

(١) محضر الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني ، ٢١ شباط (فبراير) ١٩٣٨ ، ص ٣١٧ .

(Havard[1] أن عبدالله اليافي عانى الكثير قبل تشكيل هذه الوزارة نتيجة المناقشات المطولة ، ولاقى صعوبة في المساومات الحاصلة بسبب الانقسامات والتباين في الآراء إلى ان وفق في محاولته الأخيرة في تشكيل الوزارة وأشار القنصل ـ كما هي العادة ـ الى معلومات عن كل وزير وعن طائفته وسياسته وثقافته ، ومما ذكره عن الرئيس عبدالله اليافي ما يلي :

عبدالله اليافي شاب مسلم سني ، محامي من بيروت ، ولد حوالي عام ١٩٠٠ ، وهو نائب وابن عائلة غير مرموقة ، وهو غير بارز في مهنته ، غير أنه رصين وصاحب ذكاء متوسط ، وهو متعصب للوحدة العربية وكان احد المندوبين اللبنانيين غير الرسميين للمؤتمر العربي الذي عقد في القاهرة في شهر تشرين الأول (اكتوبر) الماضي من اجل فلسطين .

كما ذكر عن حميد فرنجية انه وزير ماروني محامي من عائلة شهيرة من زغرتا ، وهو نائب ذكي وثقافته جيدة .

وعن صبري حمادة أنه مسلم شيعي من عائلة مشهورة في الهرمل ، وهو نائب متبصر ومستقيم وفعال غير انه يفتقر الى الثقافة .

هنا ولا بد من التساؤ ل في هذه الفترة من أوائل عام ١٩٣٩ ، هل الفكر الإسلامي السياسي في لبنان تطور أم تراجع أم تنازل ؟ . من الصعب الإجابة عن هذا السؤال لأن البعض يعتبر أن ميل الفكر السياسي الإسلامي نحو الإعتراف بلبنان هو تطور ، بينما يعتبره البعض الآخر تنازلا عن الفكر الوحدوي ، ولكن في هذا السياق نعطي بعض النماذج من الفكر السياسي الإسلامي ، فعلى سبيل المثال كان محي الدين النصولي صاحب صحيفة « بيروت » وهو مسلم سني رائدا من رواد الوحدة مع سوريا وأحد المتطرفين من اجل تحقيقها وهو القائل « ان المسلمين لا يرضون عن الوحدة بديلا ،

---

(١) Havard to F. O. 2Nov, 1938, No. E 6645, in F. O. 371/21914/89.
(وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة) .

هذه هي عقيدتهم لن تتبدل ولن تتحور ولو تبدلت الأرض غير الأرض والسماء غير السماء . . . »[1] ثم ما أن أصبح محي الدين النصولي نائبا في المجلس النيابي اللبناني حتى بدأ بالدفاع عن الكيان اللبناني ، بل وبالدفاع عن رئيس الجمهورية إميل إده ! ففي ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩ دافع محي الدين النصولي في المجلس النيابي عن رئيس الجمهورية ورفض انتقاد السوريين له وقال : « ان التهجم على رئيس الدولة يصيب كل لبناني في صميمه ، فاللبناني الأول كالسوري الأول يجب ان يكون في معزل عن تطاول المتطاولين لانه يمثل عزة أمة بأسرها ، ولمقامه قدسية يجب أن ينحني أمامها كل من الشعبين الأخوين ، لقد كان لبنان ولم يزل القطر الذي يعطف على جاراته ويريد لها الخير الذي يريده لنفسه ، وما كان لبنان يوما من الأيام حربا على احد حتى يقف منه بعضهم هذا الموقف الذي يتنافى ووشائج الجوار والقربى »[2] . ثم اقترح النائب النصولي ان يقر المجلس النيابي استنكاره للكلام الذي وجهه النائب السوري الشيشكلي لرئيس الجمهورية اللبنانية ، وأن تبلغ الحكومة إحتجاجها للحكومة السورية .

وقد رد رئيس الوزراء عبدالله اليافي على هذا الموضوع ، موضحا بأن الحكومة تشاطر المجلس النيابي موقفه وتستنكر الحملة التي قام بها بعض النواب السوريين ضد لبنان وضد رئيسه ، وإنها أبلغت ذلك للسلطات السورية ، وطلب اليافي من المجلس النيابي عدم التأثر بهذه الحملات التي تثار على حدود الوطن اللبناني وعلى كيانه « وان يطمئن على مصير هذا الوطن الواثق بوطنية أبنائه جميعا والمتكل عليهم وعلى صداقته التقليدية للدولة الحليفة فرنسا لتحقيق ومتابعة مهمته التاريخية »[3] .

وهكذا يلاحظ بأن زعماء الطائفة السنية لم يكونوا أقل من سواهم في هذه

(١) صحيفة بيروت ، ٢٨ تموز (يوليه) ١٩٣٦ .
(٢) محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني ، ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩ ، ص ٢١٧ .
(٣) المحضر نفسه من الجلسة النيابية ، ص ٢١٨ .

الفترة تمسكا بالكيان اللبناني ، وبالرغم من ذلك فإن التمايز الطائفي استمر في لبنان بين طائفة وأخرى ، ولما أعيد تكليف الرئيس عبدالله اليافي تشكيل الوزارة ثانية في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩ ، تبين بأن الطائفة الشيعية لم تصل الى الحد الأدنى من مطالبها السابقة ، وقد أشار إلى ذلك النائب الشيعي رشيد بيضون في جلسة الثقة في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩ ومما قاله : « . . . أرى أن الواجب يقضي علي ، وأنا من أبناء الطائفة الشيعية التي هي الطائفة الثالثة في لبنان ، أن أحافظ على حقها ، وأن أطالب بما هضم من حقوقها بشتى الطرق وبكل المناسبات » ، وذكّر النواب بأن نواب الجنوب سبق لهم أن قاموا في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٧ بالخروج من المجلس معلنين إحتجاجهم على هضم حقوق الطائفة الشيعية والحيف اللاحق بهم ، وأنهم سبق أن قدموا مطالب شيعية الى رئيس الجمهورية الذي وعد بتحقيقها ، ثم جرت مراجعة الوزارة الأولى التي انبثقت عن هذا المجلس النيابي ، وقال رئيس الوزراء يومذاك : « أني لا أمضي مرسوما بعد اليوم ما لم يكن للطائفة الشيعية من حصة الأسد » وجاءت الحكومة الثانية والحكومة الثالثة ولم تحقق للطائفة الشيعية أية مطالب . وأضاف النائب بيضون بأن المادة (٩٥) من الدستور تنص على تمثيل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة ، وقال : « الواجب يستصرخني للمطالبة بحق طائفتي التي هي احدى طوائف لبنان ومن دعامات لبنان ، والتي كانت في كل الأحوال من أشد الطوائف إخلاصا للبنان ، ولهذا أرى أن الواجب يدعوني لحجب الثقة من وزارة لا تضمن في بيانها حق طائفتي ، وأرجو من زملائي نواب الطائفة ان يشاركوني بذلك . . . » وأشار إلى أنه لم يتخذ هذا الموقف إلا إبتغاء « الإصلاح وإيجاد الطمأنينة في نفوس العامليين »[1] وفي الجلسة ذاتها ردد النائب بيضون قول أحد الشعراء الذي يتضمن ملل وأستياء الجنوب من كثرة

(١) محضر الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني ، ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩ ص ١٤٩ ـ ٢٥٠ .

الوعود[1] .

ويلاحظ بأن عدم تطبيق المساواة والعدالة في لبنان كان سبباً هاما وأساسيا من أسباب التشاحن والتنازع الطائفي سواء أكان ذلك التنازع في المجلس النيابي أم في خارجه ، غير أن هذه النزاعات توقفت مؤقتا بعد نشوب الحرب العالمية الثانية في ايلول (سبتمبر) ١٩٣٩ ، التي كان من نتائجها الأولى تعليق الدستور اللبناني وحل المجلس النيابي وإلغاء المناصب الوزارية ، مع إستمرار الرئيس اميل اده في الحكم دون ان تكون له سلطات فعلية ، يعاونه مجلس مديرين برئاسة أمين سر الدولة عبد الله بيهم ، غير أن الأمور إستمرت في التدهور وتفاقم الوضعين السياسي والعسكري لا سيما بعد سقوط فرنسا بيد الألمان في ٢٢ حزيران (يونيه) ١٩٤٠ ، وأصبح لبنان خاضعا لحكومة « بيتان » (Petain) الفرنسية الموالية للألمان ، وكان ذلك يعني ان لبنان واللبنانيين دخلوا مرحلة جديدة من مراحل الصراع الدولي بين دول المحور ودول الحلفاء ، وتمثل هذا الصراع بإستقالة رئيس الجمهورية إميل إده وأمين سر الدولة عبد الله بيهم في ٤ نيسان (ابريل) ١٩٤١ ، وقام الجنرال « دانتز » (Dentz) الموالي للألمان بتعيين ألفرد نقاش رئيسا للجمهورية بإيعاز من الآباء اليسوعيين ، وتعيين أحمد الداعوق رئيسا للوزراء .

والجدير بالذكر أن الصراع الدولي حول لبنان ، تحول الى صراع فرنسي - بريطاني بعد إنتصار الحلفاء مجددا في لبنان والمنطقة في تموز (يوليه) ١٩٤١ ،

---

(١) يقول الشعر :

مل الجنوب حديثا كله كذب
وفي الأحاديث ما يدعو الى الملل

لا تشغلوا الناس بالآمال فارغة
فالناس عن هذه الأوهام في شغل

لا تبهرونا بأقوال منمقة
فاننا اليوم محتاجون للعمل

وترجم هذا الصراع الجديد الى صراع وتنافس بين اللبنانيين أنفسهم ، ليس على أساس طائفي وإنما على أساس سياسي ، بحيث ان الموارنة أنفسهم شكلوا كتلتين : الأولى مؤيدة لفرنسا بزعامة إميل إده ، والثانية مؤيدة لبريطانيا بزعامة بشارة الخوري . ويذكر سامي الصلح بأنه كان لكميل شمعون اليد الطولى في إقامة العلاقات بين بشارة الخوري ومن معه وبين بعثة سبيرز[1] . وحول التنافس الماروني السياسي بين إده والخوري ذكر الجنرال ديغول بأنه كان تنافسا شديدا ، وأنه سمع بشارة الخوري مرة يقول : « لقد احتل إده مقعد الرئاسة من قبل وقد حان الآن دوري » وقال ديغول عن رياض الصلح انه « كان رياض الصلح - الزعيم العاطفي لمسلمي السنة - يرفع في غضون ذلك راية القومية العربية فوق المساجد مثيرا الفزع في المتنافسين دون أن يحملها على الإتفاق» ورأى ديغول أنه بالرغم من أن الفرد نقاش كان أقل ذكاء من إميل إده وبشارة الخوري ورياض الصلح ، غير أن فرنسا ساعدته للوصول الى الحكم ، ثم إن إميل إده ورياض الصلح لم يحاولا إرباك ومعارضة الرجل بينما راح بشارة الخوري يحيك حوله الدسائس والمؤامرات[2] .

وفي برقية بريطانية سرية مرسلة بالشيفرة في ٢٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤١ الى وزارة الحربية البريطانية ، إشارة إلى تأكيد الجنرال كاترو على إبقاء الفرد نقاش رئيسا للجمهورية وتعيين مسلم رئيسا للوزراء ، وتشكيل حكومة من الشخصيات القوية[3] . بينما رأى الجنرال ديغول أن تثبيت ماروني في رئاسة الجمهورية انما يهدف الى حماية المسيحيين في لبنان ، ففي برقية أرسلها

---

(١) سامي الصلح : احتكم الى التاريخ ، ص ٤٩ .

(٢) مذكرات الجنرال ديغول ،جـ ١ ، ص ٢٥٨ (Memoire de Guerre) تعريب وتعليق خيري حماد ، بيروت ١٩٦٤ .

(٣) General Office Commander in Middle East to the War Office , 22 Oct, 1941, No. E. 6937, In F. O. 371/27294/89.

(وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة) .

ديغول من لندن إلى الجنرال كاترو في بيروت في ٢٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤١ ، أكد له فيها موافقته على تثبيت الرئيس الفرد نقاش رئيسا للجمهورية ، طالبا منه حماية المسيحيين ، « فعلينا قبل كل شيء وبصورة خاصة أن نحتفظ لفرنسا بالوسائل التي تكفل لها بصورة دائمة وفعالة حماية المسيحيين في لبنان »[1] بينما رأى الجنرال كاترو ضرورة التعاون بين بريطانيا وفرنسا لمواجهة الإسلام والمسلمين « وان نرى منافسات الماضي الوضيعة قد إنطوت ليحل محلها شعور من التضامن بين أكبر دولتين تتحكمان في العالم الإسلامي لمواجهة الإسلام »[2] علما ان كاترو كان يتهم بريطانيا بأنها تسعى لوضع لبنان تحت السيطرة الإسلامية[3] متذرعا بأن البريطانيين يساعدون المسلمين في لبنان ضد الموارنة ، لإرضاء الدول العربية الخاضعة للنفوذ البريطاني ، وهي محاولة بريطانية لإخضاع لبنان للنفوذ البريطاني .

ومما ساعد في التنافس البريطاني ـ الفرنسي في لبنان ، مطالبة زعماء المعارضة في لبنان ومصر والعراق وبريطانيا بضرورة إجراء إنتخابات نيابية يتلوها إنتخابات لرئاسة الجمهورية ، وقد عقدت لقاءات في مصر في ٢ حزيران (يونيه) ١٩٤٢ ضمت النحاس باشا رئيس وزراء مصر ، وبشارة الخوري وجميل مردم بك وزير خارجية سوريا ، وذلك للبحث في مستقبل لبنان وسياسته إزاء سوريا والدول العربية الأخرى . وأبدى بشارة الخوري إستعداده للتعاون مع الدول العربية في حال وصوله لرئاسة الجمهورية ، وقال « أن عددا من المسيحيين لا يقتنع بضرورة هذا المذهب ، وقد يعاكسه لاعتقاده بضرورة حماية أجنبية لبلاده ، أما أنا ورفقائي فمقتنعون بهذه النظرية ومستعدون للدفاع عنها ولتنفيذها »[4] فما كان من جميل مردم بك إلا أن

(١) برقية الجنرال ديغول (لندن) الى الجنرال كاترو (بيروت) في ٢٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤١ ، نقلا عن مذكرات الجنرال ديغول جـ ١ ، ص ٤١٢ .

(٢) مذكرات الجنرال ديغول ،جـ ١ ، ص ٤٢٠ .

(٣) د . أنيس صايغ : لبنان الطائفي ، ص ١٥٤ .

(٤) بشارة الخوري : حقائق لبنانية ،جـ ١ ، ص ٢٤٥ ، انظر ايضا : مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠ - =

قال : « نحن نثق بكلام الشيخ بشارة ، وعندما تطمئن سوريا لهذا الإتجاه في السياسة اللبنانية ، فنحن مستعدون لأن نتنازل عن كل مطلب لنا في لبنان ، بل أن نوسع أراضي لبنان إذا لزم »[1] .

ونظرا لتخوف الفرنسيين من السياسة العربية والبريطانية في لبنان ، فقد أرسل الجنرال كاترو برقية الى الجنرال ديغول في ٨ آذار (مارس) ١٩٤٣ ، اقترح فيها ضرورة توقيع معاهدة فرنسية ـ لبنانية ، التي لن تتحقق إلا بإستخدام المشاعر الطائفية العاطفية التي تربط اللبنانيين المسيحيين بفرنسا ، وباستغلال غريزة الدفاع اللبناني حيال مشاريع الابتلاع العربية[2] .

وفي الوقت الذي كان التنافس البريطاني ـ الفرنسي على أشده بشكل مباشر أو عبر التنافس اللبناني ـ اللبناني ، فقد كان المسلمون والمسيحيون على السواء يشعرون بالخوف على مستقبلهم ومصيرهم ، ويتساءلون :

هل سيكون المستقبل السياسي للبنان خاضعا للنفوذ البريطاني أو للنفوذ الفرنسي ؟

وهل سيكون لبنان بلدا إسلاميا أم مسيحيا ؟

ان التطورات السياسية الحاصلة في عام ١٩٤٣ ستظهر الإجابات على هذه التساؤلات الهامة .

١٩٦٠ ،جـ ١ ، ص ٦٧ ـ ٦٨ ، بيروت ١٩٦٠ ، سامي الصلح : احتكم الى التاريخ ، ص ٥٥ .

(١) بشارة الخوري ، المصدر السابق ،جـ ١ ، ص ٢٤٥ .

(٢) General Catroux ; Dans La Bataille de La Méditerrannée, p. 336, Paris 1949.

الفصل الحادي عشر

المطالب الإسلامية وأزمة المرسومين (٤٩) و (٥٠) عام ١٩٤٣

في بداية العام ١٩٤٣، بدأت الحياة السياسية والاقتصادية في لبنان تعود تدريجياً الى أوضاعها السابقة بالرغم من عدم انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولقد تبين بأن هذه الحرب والتجارب التي مر بها لبنان منذ العام ١٩١٨، لم تؤد إلى انفتاح الفئات والطوائف اللبنانية على بعضها البعض، نظراً للاتجاهات الطائفية المستحكمة ببعض الفئات. وظل المسلمون يشعرون ـ رغم اعترافهم بلبنان الكبير ـ ان هناك خطة فرنسية ـ طائفية تقضي باستمرار التحكم بهم وإبعادهم عن حقوقهم السياسية والدستورية، وقد أعربت «الكتلة الاسلامية» (المكونة من الطوائف السنية والشيعية والدرزية)[1] منذ صيف ١٩٤٢ عن مخاوفها مطالبة بانصاف المسلمين، وقدمت مذكرة بهذا الصدد الى رئيس الجمهورية الفرد نقاش، وسلمت نسخاً من المذكرة إلى المفوض السامي الفرنسي وإلى سفراء دول الحلفاء. ووصلت إلى «الكتلة الاسلامية» ردود من هذه السفارات، عثرنا على أحدها، وهو رد «المفوضية البريطانية» في بيروت إلى علي سليم سلام عضو الكتلة الاسلامية، تضمن بعض المعلومات التي تفيد

(١) تكونت «الكتلة الاسلامية» من محمد جميل بيهم رئيسا، أما الأعضاء فهم الدكتور محمد خالد، الدكتور مصطفى خالدي، علي سليم سلام، مختار الطيارة، أحمد الرواس، محمد نجا، رفيق البراج، رياض التامر، المحامي محمد علي حمادة، المحامي محسن سليم، رفيق نجا، المحامي امين الحلبي، عبد الرحمن سحمراني، سامي الصلح، حسن البحصلي، عبد القادر حمادة، خليل الهبري، خيري سماقية، حسن الحص، عبد الرحمن عدرة، ابراهيم الأحدب، الدكتور فوزي الداعوق، المحامي وفيق القصار.

بأن الوزير البريطاني المفوض في بيروت الجنرال «سبيرز» اطلع على مذكرة «الكتلة الاسلامية» المرسلة الى رئيس الجمهورية[1].

ولقد أظهرت الأحداث والتطورات الداخلية مدى تدخل القوى الاكليريكية في شؤون الدولة، وممارستها الضغوط على رئيس الجمهورية لاقالة رئيس الوزراء المسلم، ولقد أرسلت «الكتلة الاسلامية» مذكرة أخرى الى رئيس الجمهورية أعربت فيها عن احتجاجها على نبأ رغبة البطريرك الماروني إقالة رئيس الحكومة سامي الصلح، ومما جاء في المذكرة «شاع في الأوساط الاسلامية أن رسالة وجهت أخيراً من المقام البطريركي الماروني إلى فخامتكم يبسط فيها رغبته في إقالة الوزارة الحاضرة لأن اعمال رئيسها تتنافى على اعتقاده مع مصلحة الطائفة المارونية المحترمة، وسمى خلفا لدولة الرئيس سواه ممن يتمتع بثقته من المسلمين، وقد قابلت هذه الاوساط على تعدد طوائفها النبأ بألم واستغراب لأن دولة اعترفت الدول باستقلالها السياسي، وفيها من المسلمين ما يناهز نصف سكانها جديرة بأن تكون مستقلة عن نفوذ الأفراد والجماعات الشخصي ومنزهة بسياستها العامة عن أن تكون متركزة على قاعدة تعزيز طائفة على الطوائف الأخرى ونحن نجل غبطة البطريرك عن أن يفرض إرادته فرضاً على الحكومة التي هي للجميع على السواء ومع ذلك فإنه لا يسعنا إزاء التأكيد لنا صحة الخبر إلا أن ننقل إليكم ما كان له من الأثر المؤلم في النفوس منتهزين هذه الفرصة لنلفت أنظار فخامتكم الى المذكرة المرفوعة اليكم من كتلتنا بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٤٢ على رجاء اهتمامكم لانصاف المسلمين في وطن لا سبيل للاستقرار فيه إلا بالانصاف . . .»[2].

والحقيقة أن هذه الاتجاهات الطائفية، قد أثارت استياء المسلمين، ذلك

(١) British Legation to Aly S. Salam, 7 Nov. 1942, No. SS/162/B.
جواب السفارة البريطانية في بيروت الى عضو الكتلة الإسلامية علي سليم سلام، وهي وثيقة غير منشورة عثرنا عليها في ملف «الكتلة الاسلامية» من ضمن مجموعة جامعة بيروت العربية ـ غير مصنفة.

(٢) ملف الكتلة الاسلامية عام ١٩٤٣، مجموعة جامعة بيروت العربية.

لأنها كانت تشير الى سيطرة طائفة على الحكم، وعلى حد قول الدبلوماسي البريطاني «لونغريغ» (Longrigg) فإن البطريرك الماروني ظل يعتبر في هذه الفترة الرئيس السياسي[1]. وبسبب الانتخابات النيابية المرتقبه وبسبب خلافات السلطات الفرنسية مع السلطات اللبنانية، أصدر الجنرال كاترو (Catroux) قراراً في ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٣ طلب فيه من الرئيس الفرد نقاش ومن رئيس الوزراء سامي الصلح تقديم استقالتيهما، ثم عين النائب أيوب ثابت رئيساً للجمهورية لفترة انتقالية، تكون مهمته خلالها الاشراف على إجراء انتخابات نيابية جديدة، وكان أيوب ثابت من الأقلية البروتستانتية المسيحية، وكان مبدأه الثابت جعل لبنان وطناً قومياً مسيحياً تضمن سلامته فرنسا، وكان متعصباً للفكرة السياسية المسيحية. وقد علق الدكتور جورج حنا على صفات الرئيس الجديد بالقول: «يستغرب من رجل كالدكتور ثابت معروف بعلمانية متطرفة ان يتمسك بمسيحية لبنان، مع ما في ذلك من خطر عليه وعلى مستقبله، وهو محاط بأقطار إسلامية من شرقه وشماله وجنوبه، إلا إذا أسلم بصهيونية فلسطين شرارة النار في هذا الشرق[2]. وذكر الدكتور يوسف مزهر رأيه بالرئيس الجديد بقوله: «لا يجرؤ أحد أن يتهم الدكتور ثابت أنه يماشي الافرنسيين طمعاً بجاه أو كسب شخصي، ولكن هي عقيدة راسخة في ذهنه يعتقدها صواباً، والدكتور ثابت لا يجادل في عقيدة اعتنقها»[3].

هذا، وقد بدأ الرئيس أيوب ثابت يترجم عقيدته الى أفعال متطرفة ضد المسلمين وضد وحدة اللبنانيين، ففي ١٧ حزيران (يونيه) ١٩٤٣ أصدر مرسومين تشريعيين يحمل المرسوم الأول رقم (٤٩) وحدد فيه زيادة عدد النواب بـ ٥٤ | نائباً ٣٢ مقعداً للمسيحيين و٢٢ مقعداً للمسلمين، وقد توزعوا على

(١) S.H. Longrigg, Syria and Lebanon under French Mandate, pp. 324-325.
أنظر أيضاً الترجمة العربية للكتاب : تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ترجمة بيار عقل، بيروت ١٩٧٨.

(٢) د. جورج حنا: من الاحتلال الى الاستقلال، ص ١٧٩، بيروت ١٩٤٦.

(٣) د. يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام جـ ٢، ص ١٠٦٨.

النحو التالي: ١٨ للموارنة، ٦ للروم الأرثوذكس، ٣ للروم الكاثوليك، ٣ للأرمن الأرثوذكس، ٢ للأقليات المسيحية، و١٠ للسنة، ٩ للشيعة، و٣ للدروز.

أما المرسوم الثاني فيحمل الرقم (٥٠) وهو يتعلق بتوزيع زيادة عدد النواب على المناطق الانتخابية. وقد جاء في البند الرابع من المرسوم رقم ٤٩ ضرورة إدراج المهاجرين في السجلات الرسمية، ونص على ما يلي:

«يتألف عدد الأهالي من الوطنيين المقيدين في سجلات الأحوال الشخصية بتاريخ ٣١ كانون الأول الذين هم غير مقيدين في هذه السجلات، وأصلهم من لبنان ومحل إقامتهم في الخارج، وقد اختاروا الجنسية اللبنانية». ومعنى ذلك تسجيل أبناء المهجر (D'outre-mer) من المسيحيين لا سيما الموارنة[1] ومن المعروف ان المسلمين عارضوا هذا الاتجاه، بتسجيل المغتربين لبنانيين، وذلك منذ عهد الرئيس أميل إده وحكومته التي كان يرأسها حينذاك خير الدين الأحدب.

ولا بد من الاشارة بان المرسومين ٤٩ و٥٠ قد أثارا الطوائف الاسلامية، وأحدثا احتجاجاً صارخاً، لأن من أهدافها صبغ لبنان بصبغة ملية طائفية. ومما قاله رئيس «الكتلة الاسلامية» معلقاً على المرسومين: «كان لهذين المرسومين اثر شديد الخطورة في نفوس الطوائف المحمدية، وهذا الأثر لم ينتج عن زيادة صحيحة أو غير صحيحة في عدد النواب، تكون في جانب طائفة دون أخرى، وإنما كان لما أحس المسلمون من محاولة بعضهم التوسل بهذه الطريقة لضمان الكثرة المطلقة في المجلس النيابي المقبل لحماة فكرة عزلة لبنان عن كل ما يحمل إسماً عربياً»، وأضاف بيهم بأن إصدار المرسومين «كأنها مجموعة من التدابير التي اتخذت لمجابهة خطر الاتحاد العربي الذي أصبح تحت

---

(١) أنظر: S.H. Longrigg, op. cit., P. 329, E. Rabbath: La Formation Historique du Liban P. 452, H. Sachar; Europe Leaves The Middle East 1936-1954, P. 301.

الدرس والتحقيق». وان الرئيس أيوب ثابت حاول عن قصد وتصميم بالاتفاق مع أحد الأحزاب السياسية إقرار زيادة محسوسة في عدد نواب لبنان من المسيحيين مستعيناً على ذلك بـ ١٥٩ الف مهاجر قطعوا صلاتهم بلبنان وتجنسوا بغير جنسيته، كل ذلك في سبيل إتقاء خطر الاتحاد العربي وخوفاً من ازدياد انصاره ودعاته في المجلس النيابي.

ولعل هذا الحرص على إثبات هذا التفوق النسبي في عدد طائفة دون أخرى إنما يقصد منه تأكيد الصبغة التي يريدون صبغ لبنان بها، واعتبار بقية الطوائف بمثابة الأقليات»[1]. وأشار السفير البريطاني في بيروت الجنرال «إدوارد سبيرز» إلى قضية المرسوم ٤٩ ومشكلة تحديد عدد المقاعد النيابية بـ ٣٢ مقعداً للمسيحيين و٢٢ مقعداً للمسلمين، مبدياً عدم موافقته على هذا المرسوم، مدافعاً عن موقف المسلمين[2].

ونظراً لخطورة الموقف الداخلي، نشطت القيادات الاسلامية و«الكتلة الاسلامية» وأرسلت عدة مذكرات الى المسؤولين في الدول العربية، شرحت فيها أهداف المرسومين التشريعيين، وبينها مذكرة الى رئيس الحكومة المصرية مصطفى النحاس باشا، كما اجتمع رئيس الكتلة الاسلامية محمد جميل بيهم وأحد أعضائها عبد الرحمن السحمراني بالسكرتير العام للمفوضية الفرنسية «شاتينيو» (Chataigneau) في ١٩ حزيران (يونيه) ١٩٤٣، وشرحا له الغبن اللاحق بالمسلمين من جراء المرسومين التشريعيين، وطالباه بوقف تنفيذهما. وفي اليوم نفسه عقد اجتماع في منزل سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد توفيق خالد، ضم القيادات الاسلامية التي تباحثت مع المفوض السامي «جان هللو» (J. Helleu) حول رفض المسلمين لتنفيذ المرسومين.

---

(١) محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان ١٩١٨ - ١٩٤٥، ص ٢١، ٥٥. وانظر أيضاً: بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ١، ص ٢٥١. مذكرات فيليب نقاش: مشاهد تاريخية من الحياة العامة اللبنانية ١٩٠٨ - ١٩٧٣، ص ٨٤ (بيروت بدون تاريخ)، جورج حنا. المصدر السابق، ص ١٨٥ - ١٨٦.

(٢) E. Spears; Fulfilment of a Mission, Syria and Lebanon 1941-1944, p. 213.

وفي ٢١ حزيران (يونيه) ١٩٤٣ عقد «مؤتمر الطوائف الاسلامية» في نادي جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية لبحث قضية المرسومين، وكان بين المشاركين: عبد الحميد كرامي ، رياض الصلح، صائب سلام، عبدالله اليافي، محمد جميل بيهم، مجيد ارسلان، بهيج تقي الدين، محسن سليم، الشيخ سليم الضاهر، حسين ابو ظهر، والعديد من الشخصيات والقيادات الاسلامية، ومما قاله المفتي خالد في هذا المؤتمر: «... إن اختلال المساواة يثير المشاحنات بين الطوائف المختلفة التي يتألف منها لبنان.. فإذا نحن طالبنا اليوم بشدة، كما كنا نطالب في الماضي بالعدل والمساواة فلمصلحة الجميع.. إنني واثق من ان عدالة قضيتنا تسهل للحكومة اللبنانية السبيل للوصول الى حل عادل يعيد الطمأنينة الى النفوس، ويزيل كل ما من شأنه تعكير العلاقات بين ابناء الوطن الواحد في مطلع هذا العصر»، أما الشيخ عبد الحميد كرامي فقد هدد بالانفصال عن لبنان بقوله: «ما من قوة تحت السماء تستطيع ان تحملنا على البقاء في الكيان اللبناني إلا إذا كان عربياً ومن صميم بلاد العرب». أما بهيج تقي الدين فقد أعلن بالنيابة عن الأمير مجيد ارسلان «أن لا طوائف محمدية، وإنما هم كلهم طائفة واحدة إسلامية، وأن بني معروف.. قد أتوا الى هذا المؤتمر ليعلنوا أولا انهم جنود الاسلام، ثم ليحتجوا على الاجحاف اللاحق بالمحمديين عموماً... ولن تكون إلفة ما لم يشعر كل فرد انه في هذا الوطن غير مغبون الحقوق، وأن لبنان ليس إلا وطناً قومياً عربياً يتساوى فيه الجميع» ثم تكلم رياض الصلح ومحمد جميل بيهم والشيخ سليمان الضاهر والرئيس عبدالله اليافي، وقد أكدوا كلهم على وحدة الموقف الاسلامي من المرسومين.

وبعد الانتهاء من إلقاء الكلمات تلا أمينا سر المؤتمر صائب سلام وحسني أبو ظهر مقررات مؤتمر الطوائف الاسلامية بعد أن صوّت عليها جميع الحاضرين وهي:

١ - مطالبة الحكومة اللبنانية بالغاء المرسومين الصادرين بتاريخ ١٧

حزيران ١٩٤٣، رقم ٤٩ و٥٠ اللذين يتعلقان بزيادة عدد النواب وتوزيع المقاعد على الطوائف والمناطق.

٢ - إجراء إحصاء عام شامل باشراف لجنة محايدة موثوق بها.

٣ - إجراء الانتخابات على أساس الاحصاء الجديد الذي نطلبه، وإلا فعلى أساس القانون القديم الذي يجعل أعضاء المجلس ٤٢ نائباً منتخباً.

٤ - يمتنع المسلمون عموماً في أنحاء الجمهورية اللبنانية عن الاشتراك في الانتخابات الى ان تتحقق هذه المطالب.

٥ - تأليف لجنة للعمل سريعاً على كل ما من شأنه تحقيق هذه المطالب، وحفظ حقوق الطوائف المحمدية في التمثيل الشعبي العام العادل.

٦ - إبلاغ نسخة من هذه المقررات لمقام الحكومة اللبنانية ولفخامة سفير فرنسا الحرة ولحضرات ممثلي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأميركية والحكومة السعودية ومصر والعراق وسائر ممثلي الدول الحليفة.

وبالفعل فقد وجهت مذكرة من المؤتمر لرئيس الدولة أيوب ثابت في ٢٢ حزيران (يونيه) ١٩٤٣ موقع عليها من قبل رئيس المؤتمر رئيس اللجنة التنفيذية مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد توفيق خالد ومن أميني السر حسني ابو ظهر وصائب سلام، تضمنت ضرورة تنفيذ المقررات الصادرة عن المؤتمر الإسلامي وضرورة «إيجاد حكومة حيادية بعيدة عن الحزبية، ذلك أن الحكومة القائمة قد فقدت ثقة جميع المواطنين اللبنانيين تقريباً»[1].

ويشير تقرير بريطاني الى موقف المسلمين في حال عدم تحقيق مطالبهم، ففي ٢٩ حزيران (يونيه) ١٩٤٣ أرسل تقرير بريطاني سري من بيروت الى

(١) مذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر الاسلامي الى المفوض هللو في ٦ تموز (يوليه) ١٩٤٣، وهي ضمن ملف الكتلة الاسلامية في جامعة بيروت العربية - غير مصنفة.

وزارة الخارجية البريطانية في لندن جاء فيه: «إن أيوب ثابت يحاول تأجيل الانتخابات الى أجل غير مسمى لكي يحتفظ بوضعه شبه الديكتاتوري. ويبدو ان هللو كان متضايقاً من دناءة سبل العيش المتبعة ولعدم قدرته على ايقافها فهو على الأرجح يؤيد سياسة الدكتور ثابت الارجائية. أما المسلمون المتحدون في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى حتى العشرين سنة الماضية، فهم يدركون أن من غير المرجح ان يصلهم ما يرضيهم عن طريق الشرائع الانتخابية وبالتالي فبعض زعمائهم، وبالأخص رياض الصلح يحاولون ان يدفعوهم كطائفة ليس لمقاطعة الانتخابات فحسب، بل للمطالبة باستقالة الدكتور ثابت ايضا وللافصاح عن عدم قدرتهم على المساهمة في الدولة اللبنانية في تركيبتها الحاضرة معللين ذلك بأنه طالما ان الفرنسيين موجودون ويدعمون مواقف المسيحيين في السيطرة على لبنان لن تكون لهم حصة عادلة، وتبعا لذلك فالزعماء المسلمون يفكرون بالتقدم بالمطلبين الآتيين:

● أن يتحد لبنان فدراليا في دولة واحدة محتفظاً بقدر ما من الحكم الذاتي المحلي، و اذا كان هذا غير مقبول من المسيحيين:

● فإن المناطق الأربعة التي ضمت الى لبنان في العام ١٩٢٠ بما فيها طرابلس، تعاد إلى سوريا ويوضع جبل لبنان، وقد أعيد إلى حدود ما قبل ١٩١٤، تحت سيطرة دولية، وتجعل بيروت مرفأ حراً.

إن موقف المسلمين هذا هو ايضا عامل مهم لأنه اذا استمر فيعني ان لبنان سيكتب له الاستمرار في وضعه الحاضر تحت ظروف أقرب الى حماية فرنسية منها الى دولة ذات سيادة يبدو لي أن موقفنا بأكمله تجاه مفهوم «لبنان مستقل» يجب أن يعاد بحثه في ضوء هذا العامل.

● كل المعلومات التي في حوزتي توحي بأن اللبنانيين أنفسهم ما عدا القليل من المسيحيين المتعصبين غير الواقعيين ليس لديهم أي حماس للبنان مستقل. ويمكن القول بشكل عام ان المسيحيين ككل يريدون فقط الحماية من

المسلمين وليس بينهم خلاف إلا على من ستكون الدولة الحامية هل هي بريطانيا، فرنسا، أو الولايات المتحدة أو تشكيلة من الدول الثلاث. والمسلمون، ومع أنهم على العموم يرغبون دوام الحكم الذاتي، فجميعهم يؤيدون اتحاداً سياسياً واقتصادياً مع سوريا كمرحلة اولى نحو اتحاد عربي أوسع. ملبنان الحالي هو، في الواقع، مخلوق اصطناعي أوجدته السلطة المنتدبة الفرنسية بدون مبررات سياسية واقتصادية ولا يسانده سوى فرنسا التي تأمل بأنها، باحتفاظها به، تستطيع ان تسيطر على المناطق السورية المجاورة. حتى الآن أمكننا الإجابة على الأسئلة التي تستوضح وجهات نظر حكومة جلالته عن مستقبل لبنان...»(١).

وأشار تقرير بريطاني آخر في التاريخ نفسه أي في ٢٩ حزيران (يونيه) ١٩٤٣ الى أن الزعامات السنية: رياض الصلح، عبد الحميد كرامي، صائب سلام، قاموا بصفتهم الشخصية يوم ٢٩ حزيران (يونيه) بزيارة المفوض البريطاني في بيروت وذكروا له، انهم وحتى الاعلان عن الترتيبات المتعلقة باحصاء السكان، لن يستطيعوا ان يحددوا مواقفهم من الانتخابات لأنهم يريدون ان يعرفوا ما هي الوسائل الممكنة لتأمين عدم تزوير الاحصاء. ثم أكدوا أنهم توصلوا مؤخراً الى نتيجة وهي ان المسلمين لا يأملون بالحصول على حصة عادلة في لبنان، لأن الفرنسيين يريدونه تحت «السيادة المسيحية». وقد عرضوا الموقف الاسلامي المشار اليه في التقرير السابق كحل للأزمة (الفدرالية او الالتحاق بسورية). كما اتفقوا على الطلب الذي سيؤدي الى وجود عدد من المسيحيين تحت سيادة المسلمين، كما يترك عدد أكبر من المسلمين تحت سيادة المسيحيين، لكنهم يصرون ان هذه النواقص ليست شيئاً

---

(١) British Legation (Beirut) to Foreign Office (London), 29 June 1943, - in F.O. 371/226/379.

نقلا عن د. علي عبد المنعم شعيب: أزمة المرسومين (٤٩) و(٥٠)، السفير ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤، العدد ٣٤٨٩.

أمام فوائد جعل أكثرية المسلمين الذين في لبنان في الوقت الراهن داخل سوريا. وقد طلبوا المشورة عن الطريقة التي سيقدمون بها مطالبهم والى أي حد ستدعمهم حكومة جلالته. وكان جواب المفوض البريطاني بانه لا يستطيع ان يعدهم بأخذ أي شيء على عاتقه، فوافقوا على أن بريطانيا قدمت في الماضي الكثير من الوعود ولم تنفذ بكاملها. [1].

وإزاء هذه التطورات الداخلية عاد الجنرال كاترو من الجزائر الى بيروت، وبدأ في بحث المشكلة مع مختلف القوى السياسية، وفي ٤ تموز (يوليه) ١٩٤٣ تلقى كاترو رسالة سرية من رئيس وزراء مصر النحاس باشا، اوضح فيها موقف مصر من الأزمة الراهنة ومن مسلمي لبنان، ومما قاله في رسالته «... إن القرار الذي اتخذ اثناء غيابكم قد أثار كثيراً من الشكوك، وبات يخشى ان يجر وراءه أسوأ العواقب.. في اعتقادي ان القضية اللبنانية يجب أن لا تؤخذ بحد ذاتها فحسب، بل يجب ان تعتبر بالنسبة الى القضية الشرقية بمجموعها، ولكنت أود وتودون كذلك أن يتحقق الاتفاق التام بين العنصرين المسيحي والمسلم في لبنان، اتفاقاً يكون من شأنه أن يقوم فيما وراء حدود هذه الدولة الصغيرة اتفاق عام ونزيه بين جميع المسلمين وجميع المسيحيين في الشرق». وأوضح النحاس باشا مدى استيائه من الفارق الشاسع بين عدد النواب المسلمين والمسيحيين تبعاً للمرسومين المقترحين، مع العلم ان هذا الفارق في العدد لم يكن من ذي قبل، وأضاف «ليس يغيب عنكم أن هذا الفرق يؤلم المسلمين ويمس كرامتهم ومصالحهم، وانتم تعلمون ولا ريب أن الزعماء المسلمين في لبنان قد قرروا في مؤتمر عقدوه مؤخراً، أن يقاطعوا الانتخابات، إن هي جرت على قاعدة «كيفية» وخاصة إذا اعترف بحق المهاجرين بالانتخاب تبريراً للفرق الكبير بين عدد النواب المسلمين والنواب المسيحيين، وأن هؤلاء الزعماء.. توجهوا إليّ لايجاد حل مرض للقضية التي أثارها القرار الذي ذكرت.. ويقيني أنكم تفهمون أنني لا أستطيع الوقوف

(١) د. علي عبد المنعم شعيب، المرجع السابق.

مكتوف اليدين إزاء نداء الزعماء المسلمين في لبنان، كما أنكم تقدرون ما تركه ذلك النداء من تأثير في مصر والبلاد العربية كافة». ثم اقترح النحاس باشا حلاً وسطاً أو تسوية سياسية لتهدئة النفوس ولو على حساب المسلمين، وهو «أن يؤخذ بالنسبة التي كانت مقررة في العام ١٩٣٩، فتعطى الطوائف المسيحية ٢٩ مقعداً والطوائف الاسلامية ٢٥ مقعداً»[1].

وفي ضوء ذلك، نشط الجنرال كاترو، وزار مفتي الجمهورية في ٩ تموز (يوليه)؛ فأبدى المفتي موقفه مجددا من المرسومين، ومدى الاجحاف الذي يصيب المسلمين من جراء تنفيذهما، وقال: «ثق يا فخامة الجنرال أن المسلمين في لبنان لا ينشدون سوى الحق ولا يريدون ان يعيشوا مع إخوانهم، من بقية الطوائف إلا بسلام، ولكن هذا السلام يجب ان يبنى على العدل لأنه أساس الملك». وقد استمع كاترو الى المفتي مشيراً الى محبته للمسلمين، وانه سيعمل على درس المرسومين مع المذكرة التي رفعت اليه بهذا الشأن.

من ناحية أخرى، رفض البطريرك الماروني انطوان عريضة اقتراح النحاس باشا في برقية ارسلها إلى رئيس الدولة ايوب ثابت في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٤٣، أشار فيها الى أننا «نقاوم كل سعي لتعديل قرارات حكومتكم العادلة بشأن الاحصاء وتوزيع المقاعد النيابية، ونؤيد حكومتكم في موقفها التاريخي الشريف». وكان معنى هذا الرفض اشتداد الأزمة السياسية التي اتخذت طابعاً طائفياً، مما دعا بعض اللبنانيين للبحث في إمكانية عقد مؤتمر وطني لجميع اللبنانيين، وقام فيليب نقاش ووفد مسيحي بجولة على رؤساء الطوائف المسيحية، ولما اجتمع الوفد بالبطريرك الماروني قال فيليب نقاش: إن الحالة في بيروت يا صاحب الغبطة أصبحت سيئة للغاية في هذه الأيام، وبعد أن كان سكان بيروت يعيشون منذ عشرات السنين حتى أواخر العهد العثماني في تفاهم وتقارب لا فارق طائفياً يفرقهم، أصبحوا الآن منقسمين على بعضهم

(١) محمد جميل بيهم: النزعات السياسية، ص ٧٠ - ٧٣.

انقساماً ينذر بالشرور. فما كان من البطريرك الماروني إلا أن أبدى استعداده للنزول من مقره في الديمان إلى مقره في بكركي لترؤس المؤتمر المقترح، غير أن النائب البطريركي عبدالله الخوري قال للوفد: «إن غبطته لن ينزل إلى بكركي.. لا يكفي أن يقول البطريرك قررت فهو ليس وحده هنا»[1].

ولهذا فقد أشار تقرير بريطاني في ١٦ تموز (يوليه) ١٩٤٣، الى ان البطريرك الماروني ومعه الأساقفة وأميل إده قد عارضوا «ترك أي من المنافع التي جنتها القوانين الجديدة للمسيحيين». وفي اجتماع الأساقفة برئاسة المطران اغناطيوس مبارك في ١٤ تموز (يوليه) عبروا عن تصميمهم على فرض الحل لذاك السبب. وفي حديث خاص بين المطران والممثل البريطاني أظهر المطران بأنه كان يساوم، وكان في الحقيقة مقتنعاً بالحل الذي اقترحه كاترو لأنه ترك منافع مهمة للموارنة، وهو يتضمن:

١ - إن القانون الانتخابي يجب تعديله ليعطي النسب في المقاعد النيابية كما اقترحها النحاس باشا (وقد تبين بأن المقاعد الثلاثة التي ستؤخذ من المسيحيين لتعطى للمسلمين، ليست هي مقاعد للموارنة بل هي للأرمن والأرثوذكس والأقليات).

٢ - يعطى أيوب ثابت الخيار بالبقاء في سدة الرئاسة شرط أن تسحب منه السلطة والمسؤولية.

٣ - يعين رئيس حكومة مسلم يتولى السلطة التنفيذية لحين انتهاء الانتخابات.

٤ - تؤجل مسألة تمثيل المغتربين وكذلك مسألة الاحصاء العام لتبحث في المجلس الجديد.

وجاء في التقرير البريطاني، بأن المطران مبارك شعر بأنه مجبر على إظهار التعاون مع المذاهب المسيحية الأخرى غير الراضية عن الحل. وادعى بأنه كان

(١) فيليب نقاش، المرجع السابق، ص ٨٧ - ٩٢.

يدافع عن وجهة نظر المسيحيين لكي يكسب ثقة المتطرفين، وليكون في وضع أحسن ليبذل تأثيراً معتدلاً عليهم. وأضاف المطران مبارك، بأن الموارنة لا يشتكون أي شيء طالما ان المقاعد الثلاثة ستؤخذ من الأقليات المسيحية. وأشار الى أنه سيكون مستعداً ليرى الأقضية الأربعة ذات الأغلبية الاسلامية تعاد لسوريا شرط أن تبقى منطقة جبل لبنان ومدينة بيروت والبقاع الذي يمر به نهر الليطاني، وهذا يعطي بالمقارنة دولة مارونية متجانسة قد تصلح كملجأ لجميع الأقليات المضطهدة في الشرق[1].

ومن الأهمية بمكان الاطلاع على تقرير بريطاني سري حول أزمة المرسومين ٤٩ و٥٠ مرسل من المفوضية البريطانية في بيروت الى وزارة الخارجية البريطانية في لندن في ١٧ تموز (يوليه) ١٩٤٣، ومما جاء فيه أن نوري باشا السعيد رئيس وزراء العراق قابل في بيروت مفتي الجمهورية ورياض الصلح وعددا من الزعماء المسلمين الهامين، وقد وجد رياض الصلح مرتاحاً للمباحثات التي يجريها مع كاترو، «غير أن المفتي أبلغه بالأمس بأن الحلول التي اقترحها كاترو بالنسبة إلى شكاوى المسلمين، تدفع بالأمور - على ما يبدو - في طريق مسدود، فالمسلمون وافقوا مترددين على المقترحات التي عرضها النحاس لحل الخلاف حول نسبة توزيع المقاعد النيابية بين المسلمين والمسيحيين، ولكنهم فوجئوا بأن الموارنة عارضوا بشدة هذا الحل، بحيث أنه لم يعد هناك حل لهذه الأزمة. والمسلمون الآن لم يعودوا في وارد البحث بأي اقتراح جديد؛ وإذا لزم الأمر فإنهم سوف يعلنون مقاطعة الانتخابات وعندما بيّن المفتي هذا الموقف، لم يحاول نوري باشا إقناعه بالعدول عنه. نوري باشا قال انه من الواضح ان الفرنسيين يأملون في استمالة شيعة جبل عامل إلى جانبهم، ولكنه يعرف ان هذا لن يحصل، فهو على اتصال مع مفتي صور (شرف الدين)،

(١) British Legation (Beirut) to F.O. (London), 16 July 1943, in F.O. 371/226/240/No. 1-1-42.
نقلا عن د. شعيب، المرجع السابق.

وكان واثقاً من أن الشيعة لن يخرجوا عن الموقف الاسلامي العام»[1].

وبالفعل ونتيجة لتردي الأوضاع السياسية، أقال الجنرال «هللو» الرئيس أيوب ثابت وحكومته، في ٢٠ تموز (يوليه)، وفي ٢١ منه أصدر قراراً عين بموجبه النائب الأرثوذكسي بترو طراد رئيساً للدولة، كما عين عبدالله بيهم السني في منصب أمين سر الدولة. وعلى الأثر طلب «هللو» من السفير البريطاني «سبيرز» المشاركة في حل الأزمة المستعصية، وبالفعل قام سبيرز بزيارة البطريرك الماروني ومفتي الجمهورية في ٣٠ تموز (يوليه) ١٩٤٣، وتباحث معهما كل على حدة، حول ضرورة إنهاء الأزمة المطروحة[2].

وقد جاء في تقرير بريطاني صادر في ٢٩ تموز (يوليه) ١٩٤٣، بأن البطريرك الماروني انطون عريضة، بدأ يدافع عن المسيحية امام الممثل البريطاني. ومما قاله: «لقد قاتلوا (١١) قرناً وسيموتون وهم يقاتلون إذا لزم الأمر. لا يوجد سوى مسيحيين ومسلمين في الصورة، وقد صمم المسلمون على محو المسيحيين، وكل امتياز يمنحونه يشجعهم في أطماعهم»[3]. في حين أبدت القيادات الاسلامية تجاوباً مع اقتراح «تسوية سياسية» جديدة ترمي الى جعل عدد النواب المسيحيين ٣٠ نائباً، مقابل ٢٥ نائباً للمسلمين. وبالرغم من ان المسلمين سبق لهم أن أيدوا على مضض اقتراح النحاس باشا على أساس ٢٩ نائباً مسيحياً و٢٥ نائباً مسلماً، فإنهم حرصاً على وحدة البلاد، وحرصاً على انهاء الأزمة، تجاوبوا مع «تسوية سبيرز» على أن تعدل فيما بعد، وعلى ان يجرى احصاء عام لا سيما وأن عدد المسلمين طرأت عليه زيادة كبرى.

وبناء على «تسوية سبيرز» أصدر المفوض السامي هللو في ٣١ تموز (يوليه) ١٩٤٣ مرسوماً رقم (F.C. 302) حدد فيه عدد النواب بـ ٥٥ نائباً، ٣٠

(١) British Legation to F.O. (London) 7 July 1943, in F.O. 371/226/240/79.
نقلاً عن مجلة التضامن (لندن) ٢٧ آب (أغسطس) ١٩٨٣، العدد ٢٠، ص ٧٧.
(٢) أنظر: E. Rabbath, op. cit., p. 452
(٣) د. شعيب، المرجع السابق.

للمسيحيين و٢٥ للمسلمين أي كل ٦ نواب مسيحيين يقابلهم ٥ نواب مسلمين، على أن يوزع المجلس النيابي الجديد على النحو التالي: ١٨ مارونياً، ١١ سنياً، ١٠ شيعة، ٦ من الروم الأرثوذكس، ٤ من الدروز، ٣ من الروم الكاثوليك، و٢ من الأرمن، وواحد عن الأقليات[1]. كما نص المرسوم على ضرورة إجراء إحصاء عام لسكان لبنان في مدة لا تتعدى سنتين من تاريخ هذا المرسوم.

ومن ثم وجه «هللو» نداء الى اللبنانيين أشار فيه إلى ضرورة وحدتهم «وأن الحل الذي اعتمدته يتطلب أن تضحي الفئتان الطائفتان اللتان تتجابهان، ويا للأسف مقعداً واحداً، انه لا يعقل ولا يمكن الرأي العام العالمي ان يفهم ذلك، أن يكون مصير لبنان امام خطورة المصالح العامة معرضاً للخطر بسبب معارضة عنيدة ونظرية ليس إلا». وأكد أن الحل المتخذ إنما «هو حل ذو صفة مؤقتة.. وعلاوة على ذلك أنه من الواجب أن يجري إحصاء عام لأهالي لبنان في مدة لا تتجاوز سنتين، ويمكن حينئذ وفقاً لنتيجة الاحصاء إجراء انتخابات إضافية لإدخال التعديل اللازم على تأليف مجلس النواب».

وفي اليوم نفسه، أذاع ادوارد سبيرز الوزير البريطاني المفوض رسالة على اللبنانيين أوضح بها حرص المسلمين على وحدة لبنان والعيش مع المسيحيين، وأشار إلى «أن الحل الذي اعتمد عليه حضرة السفير هللو يبدو منصفاً للغاية، وما دامت الطائفة الاسلامية قد قبلت أن يكون من العدل وجود أكثرية مسيحية في المجلس النيابي اللبناني، فإنه يبدو عجباً ـ ما دامت قد تأكدت تلك الأكثرية ـ أن تضع الطائفة المسيحية العلاقات الطيبة مع الطائفة الأخرى في خطر، تلك العلاقات الطيبة التي لا بد منها، وليس لخير البلاد فحسب، بل أيضاً لبقائها وذلك من أجل قضية مقعد إضافي للأكثرية» ورأى سبيرز أن

(١) نشرة: Kessing's Contemporary Archives, 1943-1945, Vol. V, P. 5907: (London).

عدم قبول المسيحيين باقتراح هللو سيعرضهم لفقدان عطف الدول الديمقراطية عليهم، وأن المسيحيين ليسوا هم وحدهم الذين لهم آمال ومطالب، بل أن للمسلمين أيضاً آمالاً ومطالب، وبالرغم من آمالهم ومطالبهم فقد ضحوا من أجل وحدة لبنان، ويحلو لي وأنا المسيحي أن أحيي الطريقة التي ضحت بها الطائفة الاسلامية بوجهة نظرها لصالح لبنان الوطن المشترك والبلد الذي يحبه الجميع على السواء. . .»[1].

والأمر الملاحظ أنه بالرغم من التضحيات الاسلامية من أجل العيش المشترك مع بقية اللبنانيين، وبالرغم من ان بريطانيا وفرنسا أقرتا التسوية السياسية الجديدة، فإن القيادات المارونية لا سيما البطريرك أنطون عريضة رفضت ما تم التوصل إليه، ثم إن البطريرك حرض توفيق لطف‌الله ـ معاون أمين سر الدولة ـ على الاستقالة من الوزارة بحجة أن رئيس وزراء مصر النحاس باشا تدخل في شؤون لبنان. وتداركاً للأمر وجه الرئيس بترو طراد رسالة الى البطريرك الماروني في أول آب (أغسطس) ١٩٤٣، كثرت فيها عبارات المجاملة، فما كان من البطريرك إلا أن أجابه برسالة جاء فيها: «. . . نعم لقد أظهرت الأوساط المسيحية كثيراً من التحفظ والخشية، بل من اضطراب الأفكار لمناسبة الحلول التي اتخذت مؤخراً اعتقاداً منها بالاجحاف اللاحق بها. ولكننا بالرغم من ذلك وحبا بالمصلحة اللبنانية رأينا ان نترك البت في هذا الأمر للمجلس المقبل المنتخب من الأمة على أمل أن يصل كل إلى حقه. . .» وبذلك يكون البطريرك الماروني قبل أخيراً بتعليق ـ وليس بحل ـ الأزمة مؤقتاً، معتبراً ـ رغم ما أصاب المسلمين من إجحاف وما قدموه من تضحيات ـ ان الاجحاف لم يصب المسلمين، وإنما أصاب المسيحيين، علماً أنهم نالوا ٣٠ مقعداً، بينما نال المسلمون ٢٥ مقعداً نيابياً. مع التأكيد بأن عدد المسلمين كان يوازي عدد المسيحيين تبعاً لاحصاء عام ١٩٣٢، وعلماً بأن زيادة كبرى طرأت على عدد المسلمين ما بين ١٩٣٢ ـ ١٩٤٣، ولهذا فقد

(١) محمد جميل بيهم: المصدر السابق، ص ٧٧ ـ ٧٨.

ازداد الغبن اللاحق بهم، طالما أن اختيار عدد النواب كان تبعاً لعدد كل طائفة.

والأمر اللافت للنظر بأن الرئيس بترو طراد تبنى وجهة نظر الطائفة المارونية، ففي ٣ آب (أغسطس) ١٩٤٣ أصدر بياناً أعلن فيه بأن الطوائف المسيحية قبلت الحل الذي تم التوصل إليه، وجاء في البيان عبارة أدت الى انتباه واستياء المسلمين حيث قال الرئيس طراد: «. . . إن هذا الحل حتى ولو تشبثنا باعتباره مجحفاً بعض الاجحاف بحقوق الطوائف المسيحية يهيء للبنانيين فرصة جميلة ليبرهنوا للعالم ولا سيما للوطنيين المحمديين الأحباء أنهم أبناء وطن واحد، وأخوة في لبنان يعرفون جميعاً أن يضحوا بمصالحهم الخاصة في سبيل الوطن المشترك». ورأت الأوساط الاسلامية، أنه كان من المفروض من رئيس الدولة أن يكون فوق الاجتهادات الطائفية، وأن لا يتبنى زعم واحدة منها دون سواها، ويعلق رئيس الكتلة الاسلامية محمد جميل بيهم على ذلك بقوله: «فرغم ما كان يعتقده الفريقان: فريق أهل الوحدة وفريق أهل العزلة، بأن الحل الأخير مجحف بحقوقه، فقد قبله كل منهما على اعتبار أن الاحصاء المقبل سيكون بمقام الحكم والقول الفصل»[1]. غير أن الاحصاء الذي وعد به كل من هللو وسبيرز عام ١٩٤٣ لم يجر بعد سنتين أي في عام ١٩٤٥، لأن البطريركية المارونية طلبت حينذاك من الشيخ بشارة الخوري بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية عدم الإقدام على إجراء إحصاء السكان في لبنان، لأن نتيجته ستكون لمصلحة المسلمين، وقد تأكدت البطريركية المارونية ورئاسة الجمهورية من أعداد السكان ونتيجة الاحصاء من مدير إدارة الاحصاء والنفوس فريد حبيب الذي نصح بعدم إجراء الاحصاء، وقد أكد هذه المعلومات ايضا مدير المعارف حينذاك صبحي حيدر، ومنذذلك الحين لم يجر إحصاء للسكان في لبنان، والاحصاء الوحيد المعتمد عليه في لبنان هو إحصاء عام ١٩٣٢، هذا وبعد انتهاء الأزمة، أرسلت الكتلة الاسلامية رسالة شكر

(١) محمد جميل بيهم، المصدر السابق، ص ٨١.

الى النحاس باشا لما قام به من أجل حل الأزمة، وقد رد بدوره معتبراً أن ما قام به أملته علاقات الأخوة والمودة القائمة بين البلاد العربية[1] والأمر الذي لا بد من ان نشير اليه، هو ما جرى من تطورات سياسية على الصعيد الاسلامي خلال أزمة المرسومين ٤٩ و٥٠، فقد شعر المسلمون أن بعض زعاماتهم وأحزابهم خذلتهم، وكانت سبباً من أسباب تردي أوضاعهم السياسية، ولهذا بدأت محاولات لتنقية وتطهير المنظمات السياسية الاسلامية، وفي مقدمتها منظمة «النجادة» التي أراد أعضاؤها إقالة رئيسها جميل مكاوي لعلاقته بالمخابرات الفرنسية وإعادة تنظيمها، وقد أعلم بهذا الموضوع رئيس وأعضاء الكتلة الاسلامية في ٢٩ حزيران (يونيه) ١٩٤٣، وأرسلت رسالة إليهم جاء فيها «تجتاز الطائفة الاسلامية اليوم مرحلة من أخطر المراحل التي مرت بها، وهي بحاجة ماسة الى التكتل وتوحيد الصفوف والالتفاف حول زعمائها الذين يدافعون عن حقوقها. لهذا فقد اجتمع مساء السبت في ٢٦ حزيران سنة ١٩٤٣ عدد كبير من الشبان المسلم بمنزل السيد محمد الكعكي، وبعد الاستماع إلى نفر من الخطباء ودرس الموقف الحاضر قرروا بالاجماع أن ينتخبوا لجنة يوكلون اليها أمر إعادة تنظيم مؤسسة «النجادة» في لبنان. وقد تم انتخاب اللجنة من السادة: أنيس الصغير، شفيق النقاش، فوزي الداعوق، مصطفى فتح الله، رشاد عريس، غالب ترك، سعد الدين فروخ، عبد القادر صمدي، أسعد حريز، محمد صبري، عبد الحميد قرانوح... واتخذت القرار التالي: حيث أن اللجنة رأت الرغبة العامة في هذا الاجتماع موجهة إلى نزع الثقة من رئيس النجادة الحالي، وهي رغبة الطائفة اليوم، لذلك قررت تفادياً لأي انشقاق أن تتصل بمجلس النجادة الحاضر وتطلب إليه التعاون معها على تنظيم جديد تجمع عليه الطائفة... ويسر اللجنة أن تعتبر الهيئة التنفيذية للمؤتمر الاسلامي التي أجمعت الطائفة على تأييدها، هيئة استشارية ترجع إليها

(1) وثيقة من مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية. رسائل ووثائق ١٩١٩ ـ ١٩٦٥، الملف ٢، ص ٤٣.

عند الحاجة...»[1].

وهكذا كان على المسلمين أن ينشطوا على الصعيدين اللبناني والاسلامي لتحصين أنفسهم، ولتنظيم أوضاعهم، ولإحقاق حقوقهم، في وطن أرادوه أن يكون لجميع أبنائه، علماً أن التضحيات الاسلامية ستتواصل من أجل وحدة لبنان، وسيتأكد ذلك مجدداً عند الحديث عن ولادة الميثاق الوطني.

(1) وثيقة من مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية، رسائل ووثائق ١٩١١ ـ ١٩٦٥، الملف ٣، ص ٩٢.

الفصل الثاني عشر

الجوانب الدولية والعربية واللبنانية للميثاق الوطني

لم يكن الميثاق الوطني في لبنـان في عام ١٩٤٣ مجرد تسوية محلية فحسب ، ولكن كانت له جـوانب عربيـة ودولية أغفلهـا المؤرخون والمنـظرون في الميثـاق ، ومجمـل اللبنانيـين الذين ركـزوا على الجـانب المحلي الـداخـلي للميثـاق ، فمن المعـروف أن الميثاق الـوطني تضمن التفاهم عـلى الإستقلال عن الـدول العربيـة وعـدم الإرتباط معهـا بـوحـدة أو معـاهـدة تتعـارض مـع الإستقـلال ، ورفض الـوصايـة أو الامتيازات أو الحمـاية الأجنبيـة . ولهذا لا بـد من دراسة الجـوانب والخلفيـات العـربيـة والـدوليـة للميثـاق الـوطني قبـل دراسـة الجـوانب المحلية الداخلية .

ففي ٢٩ أيـار (مايـو) ١٩٤١ أشار وزيـر الخارجيـة البـريـطانيـة « انتوني أيـدن » (A. Eden) بأن بـريطانيـا ترى أن كثيـرا من مفكري العـرب يـرجـون درجة من الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن البلاد العـربية ، وأن العـرب ليتطلعـون الى نيل تأييد بريطاني في مساعيهم نحـو تحقيق هذا الـطلب . وأكد عـلى ضرورة تقـوية الـروابط الثقـافيـة والإقتصـاديـة بـين البـلاد العـربيـة وكـذلـك الـروابط السيـاسية ، وإن بـريطانيـا تؤيـد هـذه الخـطة[1] . وفي ٢٤ شبـاط (فبـرايـر) ١٩٤٣ ذكـر إيـدن ان مبـادرة الـوحـدة العـربيـة يجب أن تصـدر من العـرب

---

(١) د . أحمد طربين : الوحدة العربيـة في تاريـخ المشرق العـربي ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨ ص ٣٨١ ، دمشق ١٩٧٠ ، نقلا عن : The Times, 30 May 1941.

أنفسهم[١] .

دور وأثر مصر وسوريا والعراق وبريطانيا في صيغة الميثاق الوطني :

والواقع فإن الحديث عن إمكانية قيام وحدة عربية إستمر بين الأوساط العربية والأجنبية وفي مختلف الصحف لا سيما بين عامي ١٩٤٢ - ١٩٤٣ . وفيما يتعلق بلبنان ففي أيار (مايو) ١٩٤٢ ، زار أحمد رمزي - قنصل مصر العام في لبنان - بشارة الخوري وسلمه دعوة من مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر لزيارة مصر والبحث في التعاون العربي ، كما تلقى جميل مردم بك وزير خارجية سوريا الدعوة نفسها ، وبالفعل ففي ٢ حزيران (يونيه) ١٩٤٢ عقد إجتماع تمهيدي في القاهرة ضم : النحاس باشا ، بشارة الخوري ، جميل مردم بك ، محمد شرارة باشا وكيل وزارة الخارجية المصرية ، ومحمد صلاح الدين الأمين العام للخارجية المصرية . وتبين من خلال المناقشات ان بشارة الخوري - رئيس الكتلة الدستورية في لبنان والذي يأمل في الوصول لرئاسة الجمهورية - أبدى إستعداده للتعاون مع الدول العربية شرط إستقلال لبنان ضمن حدوده المعترف بها ، ورأى أن ذلك قد يكون عقبة في سبيل إنشاء جامعة للدول العربية ، ومما قاله بشارة الخوري في الاجتماع : « أننا نريد التعاون مع الدول العربية إلى أقصى حد على هذا الأساس » ثم استدركت ان عددا من المسيحيين لا يعتنق هذا المذهب ، وقد يعاكسه لإعتقاده بضرورة حماية أجنبية لبلاده »[٢] .

وكان يهم النحاس باشا سماع رأي سوريا بالموقف والسياسة اللبنانية المستقبلية لأن سوريا هي جارة للبنان ، فقال جميل مردم : « نحن نثق بكلام الشيخ بشارة ، وعندما تطمئن سوريا لهذا الاتجاه في السياسة اللبنانية ، فنحن

(١) Cahiers de L'Orient Con temporain (C. O. C) Vol III, p. 469 (Paris 1943), , E. Rab-bath , La Formation Historique du Liban , p. 474 (Beyrouth 1973).

(٢) بشارة الخوري : حقائق لبنانية ،جـ ١ ، ص ٢٤٥ . انظر ايضا : مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠ - ١٩٦٠ ، جـ ١ ، ص ٦٧ - ٦٨ .

مستعدون لأن نتنزل عن كل مطلب لنا في لبنان ، بل ان نوسع أراضي لبنان إذا لزم »[١] .

ومن الأهمية بمكان القول إن البريطانيين وبعض المسؤولين العرب كانوا يريدون التأكد من سياسة بشارة الخوري في حال مساعدته للوصول الى سدة الرئاسة الأولى في لبنان ، ولهذا دعي هو بالذات الى مصر وليس سواه ، في وقت كانت فيه فرنسا تعمل علنا ضد أي تقارب لبناني - عربي بإستغلالها للمشاعر الطائفية ، وتأكد ذلك من خلال برقية أرسلها الجنرال كاترو الى الجنرال ديغول في ٨ آذار (مارس) ١٩٤٣ ، موضحا ان معاهدة فرنسية - لبنانية لن تتحقق إلا بإستخدام المشاعر العاطفية التي تربط اللبنانيين المسيحيين بفرنسا ، وبإستغلال غريزة الدفاع اللبناني حيال مشاريع الإبتلاع العربية[٢] .

وفي الوقت نفسه فقد قدم نوري السعيد رئيس وزراء العراق عام ١٩٤٣ مشروعا وحدويا من نوع جديد ، وقد تضمن مفاهيم جديدة ، ونشره في الكتاب المعروف بإسم « الكتاب الأزرق » الذي اقترح فيه قيام وحدة بين سوريا ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين في دولة واحدة ، وان تنشأ جامعة للدول العربية ، ويكون لمجلس الجامعة مهام عديدة منها : الدفاع والشؤون الخارجية وحماية حقوق الأقليات . . . واقترح نوري السعيد في مشروعه بأن يمنح اليهود في فلسطين شبه حكم ذاتي ، وأن يمنح الموارنة في لبنان - إذا طالبوا بذلك - نظاما خاصا مثل الذي كان لهم من خلال العهد العثماني ، على ان يرتكز الحكم الذاتي للموارنة ولليهود الى ضمان دولي[٣] .

دور وأثر المملكة العربية السعودية في الميثاق الوطني :

قامت المملكة العربية السعودية بدور بارز في المحاولات الوحدوية

(١) بشارة الخوري ، المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٤٥ .

(٢) G. Catroux ; Dans La Bataille de La Mediterrannee, p. 336.

(٣) كراس « الكتاب الأزرق » إستقلال العرب ووحدتهم ، مؤلف من (١٦) صفحة ، مطبعة الحكومة - بغداد ١٩٤٣ ووضعت عليه الملاحظة التالية : سري ليس للنشر .

العربية ، وبالرغم من أنه كان لها في البدء رغبة بإدخال لبنان في الإطار الوحدوي العربي ، غير أنها ارتأت بعد مشاورات ومناقشات الأخذ بعين الاعتبار أوضاع لبنان الخاصة ، بل وأوضاع بعض الدول العربية الأخرى ، فقد حاولت بعض القوى الإسلامية وفي مقدمتها « الكتلة الإسلامية » إقناع الملك عبد العزيز آل سعود بضرورة إدخال لبنان في وحدة مع الدول العربية ، وقد أرسلت له مذكرة بهذا المعنى . وقد جاء الرد الى محمد جميل بيهم رئيس الكتلة الإسلامية من القنصل العام السعودي في سوريا ولبنان في ١٤ آذار (مارس) ١٩٤٣ ، ومما جاء فيه : « ... فقد تلقيت كتابكم الكريم وإستلمت من طيه الكتاب المرفوع من الكتلة الإسلامية المحترمة لحضرة صاحب الجلالة سيدي الملك المعظم ونسخ المذكرات التي تفضلتم بإرسالها طي كتابكم المذكور ، وإني سأحرص على رفع ذلك ... ولا شك ان جلالة مليكنا المعظم محب للوحدة العربية كبير الحرص عليها ، جمع الله كلمة الإسلام والمسلمين على ما يحبه الله ... »(١) .

وفي منتصف أيار (مايو) ١٩٤٣ يصل الرد فعلا إلى « الكتلة الإسلامية » في بيروت ، وهو رد يعبر عن موقف السعودية إزاء لبنان ومستقبله السياسي ، ومما جاء في رسالة الملك عبد العزيز آل سعود : « ... إطلعنا على ما ذكرتموه في كتابكم عن الوحدة العربية ، فالوحدة المذكورة هي قائمة ومكونة لله الحمد ولا يوجد بين العرب أي خلاف يحول دون تحقيقها ، كما ان الروابط الوثيقة التي تربط بعضهم بعضا والتواد الذي يتغلغل في نفوسهم كفيل بتقوية الوحدة المنشودة ، ولكن هنا مسألة هي التي يجب ان تتضافر الجهود بشأنها وهي إتفاق العرب على مصالحهم الخاصة وان يجتهدوا ليتمتع كل قطر من الأقطار العربية بإستقلاله وحريته وأن يتآزر القوي منهم مع أخيه القوي في سبيل مساعدة الضعيف منهم على شرط أن يتجرد الجميع عن

(١) وثيقة من مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية . رسائل ووثائق ١٩١٩ - ١٩٦٥ ، الملف ٢ ، ص ٣٦ .

الأهواء والمقاصد ، فالمساعي يجب إن تبذل من هذه الناحية ، والذي يهمنا نحن هو اتفاق العرب وتوحيد كلمتهم ونيل كل قطر من أقطارهم حريته وإستقلاله ، فتكون سوريا مثلا للسوريين وفلسطين للفلسطينيين يتمتع كل منها بإستقلاله وحريته كما تتمتع البلاد الأخرى . هذا هو الذي نحب ان تتوحد الجهود لأجله وتتضافر بشأنه وأن نتراجع مع أصدقائنا الحلفاء لمساعدتنا على إتمامه وذلك بأسلوب حسن وطريقة مناسبة ، ورجانا بالله ان يصل العرب الى أمانيهم ... »(١) .

ويلاحظ من خلال هذا الرد السعودي الى رئيس « الكتلة الإسلامية » في بيروت ما يلي :

أولا - أشار الملك السعودي الى ان الوحدة العربية قائمة بين العرب ليس من الناحية العملية أو الإندماجية ، وإنما من حيث الروابط والمشاعر .

ثانيا - أكد ايضا على ان تضافر الجهود يجب ان لا ينصب في هذه الفترة على الوحدة العربية بقدر ما يجب ان ينصب على الحصول على الإستقلال والحرية لكل قطر عربي .

ثالثا - أكد الملك السعودي أيضا ، بأنه يجب ان يكون كل بلد عربي لأبنائه ، فسوريا للسوريين وفلسطين للفلسطينيين وإستطرادا فإن لبنان للبنانيين .

رابعا - يستنتج من الرد السعودي ، بأنه على المسلمين في لبنان التقليل من اتجاهاتهم الوحدوية والتخفيف من مطالبهم بالإلتحاق بالوحدة العربية وأن عليهم قبل كل شيء ترتيب أوضاعهم الداخلية مع بقية اللبنانيين ، وأن يركزوا جهودهم قبل كل شيء على نيل إستقلالهم وحريتهم .

ولقد تبين بأن الموقف السعودي من الوحدة العربية أصبح موقفا ثابتا ليس

(١) وثيقة من مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية . رسائل ووثائق ١٩٢٠ - ١٩٦٥ ، الملف ١ ، ص ١٠ .

بالنسبة إلى لبنان فحسب ولكن بالنسبة إلى الموضوع برمته ، وقد تأكد ذلك بعد سنوات عديدة من عام ١٩٤٣ ، كما ان مشاورات الوحدة العربية في مصر أوضحت ذلك ، فعندما اجتمع النحاس باشا بيوسف ياسين ممثل الملك عبد العزيز آل سعود في ١٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٣ ، أوضح بأن السعودية تتحفظ حيال الوحدة السياسية الإندماجية ، وإنها مع التعاون الإقتصادي والثقافي بين العرب[١] .

وعلى صعيد الأوضاع اللبنانية ، فقد شهد صيف ١٩٤٣ إستعدادات للإنتخابات النيابية بعد تسوية أزمة المرسومين (٤٩) و (٥٠) . وكانت الإنتخابات مؤشرا هاما من مؤشرات الصراع الفرنسي - البريطاني في لبنان والمنطقة ، ومن مؤشرات الصراع بين دعاة العزلة وبين دعاة التعاون والإتحاد العربي ، ولذا فقد بدأت فرنسا بدعم الكتلة الوطنية برئاسة إميل إده ، بينما دعمت بريطانيا الكتلة الدستورية برئاسة بشارة الخوري . ويلاحظ بأن هذا الصراع لم يكن طائفيا بقدر ما كان سياسيا ، سيما وان رئيسي الكتلتين المتصارعتين هما من أبناء الطائفة المارونية كما ان الكتلتين تضم مئات من مختلف الطوائف . ويلاحظ بأن البطريرك الماروني تخوف من نجاح دعاة العروبة فوجه نداء الى الأساقفة طلب اليهم تلاوة نداءه في الكنائس لإنتخاب المرشحين المعادين لفكرة الوحدة العربية ، وان لا يقترع إلا للمرشحين المعروفين بحبهم للبنان[٢] .

هذا ، وقد أسفرت الانتخابات السياسية التي انتهت في أوائل أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣ عن نجاح المعادين لفرنسا مع إستمرار أقلية نيابية موالية للفرنسيين . ولا يعني ذلك أنتهاء للصراع الداخلي والدولي ، إنما إستمر الصراع بجوانبه المحلية والعربية والدولية في إطار انتخابات رئاسة

(١) مضبطة مشاورات الوحدة العربية ١٩٤٣ - ١٩٤٤ ، ص ٢٣ (وثائق المشاورات مطبوعة وغير منشورة - جامعة الدول العربية) .

(٢) محمد جميل بيهم : النزعات السياسية بلبنان ، ص ٢١ - ٢٢ .

الجمهورية ، فنشطت فرنسا بدعم مرشحها إميل إده ، بينما نشطت بريطانيا ومصر والعراق وسوريا بدعم بشارة الخوري ، غير أن بشارة الخوري يورد بعض المعلومات حول هذا الموضوع فيقول : « ان السلطة الفرنسية أصرت على محاصمتي ، ولم أجر أي إتصال مباشر بالسلطة البريطانية ، وكل ما كنت أعرفه أنها لا تنظر الى اميل اده بعين الرضى »[١] أما كمال جنبلاط فإنه يؤكد بأنه كان لبريطانيا اليد الطولى في نجاح أعضاء الكتلة الدستورية وإيصالهم الى المجلس النيابي عام ١٩٤٣ ، ومن ثم مساعدتهم للوصول الى الحكم ، وأن الجنرال سبيرز (Spears) تدخل لدى الدوائر البريطانية والاستخبارات ، لمناهضة أميل اده[٢] .

وفي هذه الأثناء بدأ أميل اده يناور في طرح بعض الأفكار العربية والوحدوية لايهام النواب الوحدويين لإستمالتهم لإنتخابه لرئاسة الجمهورية . أما بشارة الخوري فقد اجتمع بالنائبين عبد الحميد كرامي وعادل عسيران ، فأكد لهما إستعداده للتعاون مع الدول العربية الى أقصى حد في حال وصوله لمنصب الرئاسة الأولى ، غير أنه رفض عرضهما لتوحيد العلمين والجيشين اللبناني والسوري وتوحيد التمثيل الخارجي مع سوريا «ورأيت في ذلك تجاوزا للحدود فرفضته بكل صراحة » ، فأوضحا له بأن أميل اده قبل عرضهما ، فقال بشارة الخوري : « وعده كمرشح شيء وتنفيذ الوعد شيء آخر ، أما أنا فسأفعل ما أقول »[٣] . أما بعض القوى الإسلامية الأخرى ورياض الصلح خاصة ، ، فقد كانوا في هذه الفترة بالذات ضد وصول بشارة الخوري للحكم ، علما انهم كانوا ايضا ضد وصول إميل إده للحكم ، مما دعا سوريا للتحرك ، فاتفق الرئيس السوري شكري القوتلي ورئيس وزرائه سعد الله الجابري (نسيب رياض الصلح) ووزير خارجيته جميل مردم بك ، على

(١) بشارة الخوري ، المصدر السابق ،جـ ١ ، ص ٢٥٨ .

(٢) كمال جنبلاط : حقيقة الثورة اللبنانية ، ص ٢١ - ٢٢ ، بيروت ١٩٥٩ .

(٣) بشارة الخوري ، المصدر السابق ،جـ ١ ، ص ٢٥٨ .

إرسال وفد خاص الى بيروت لتسوية الأمور ، كان في مقدمة الوفد لطفي الحفار وعفيف الصلح ، فاجتمعا برياض الصلح وعبد الحميد كرامي وسامي الصلح وصائب سلام ، وبعد مشاورات مكثفة انتهى الإجتماع بالموافقة على تأييد بشارة الخوري في انتخابات رئاسة الجمهورية(١) .

وفي ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣ عقد المجلس النيابي جلسته الأولى ، فانتخب النائب صبري حمادة (شيعي) رئيساً للمجلس النيابي ، وانتهت نتيجة الاقتراع للرئاسة الأولى بإنتخاب بشارة الخوري . واعتبر الجنرال كاترو ، بأن نجاح بشارة الخوري كان نتيجة للإتفاقات التي تمت بين الزعامات السورية والعربية وليس نتيجة لإتفاق بشارة الخوري مع الزعماء المسلمين اللبنانيين(٢) .

ومنذ أن تبوأ الرئيس بشارة الخوري رئاسة الجمهورية ، واجهته معضلة الوحدة العربية ، ومما صرح به لمراسل مجلة « الاثنين » المصرية ، بأنه من مؤيدي التعاون العربي الإقتصادي والثقافي ، ومما قاله : ان بعض اللبنانيين اتهموه علنا « بأنني أعطيت وعدا انه في حال انتخابي رئيسا للجمهورية سأسعى الى تحقيق الوحدة العربية كأنها شر مستطير » ولكنه نفى حدوث ذلك مع تأييده لنجاح الفكرة الوحدوية بين البلدان العربية على أن يبقى لبنان مستقلا ، ويترك لكل شعب كيانه السياسي ، وأضاف بأنه أفصح عن هذه السياسة لنوري السعيد « وهو يتفق معي في ان من الممكن ان تتحد البلاد العربية في الشؤون الإقتصادية والثقافية »(٣) .

ومن هنا يلاحظ بأن هناك توافق سعودي وعراقي ومن ثم مصري ، وبريطاني حول واقع لبنان ومستقبله ، وقد كان لهذا التوافق الأثر البالغ في

(١) انظر : يوسف مزهر : تاريخ لبنان العام ، جـ٢ ، ص ١٠٨٧ . باسم الجسر : الميثاق الوطني ، لماذا كان ؟ وهل سقط ؟ ص ١٠٨ ، بيروت ١٩٧٨ .
(٢) G. Catroux ; Op. Cit, p. 259.
(٣) النهار ، ٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٣ ، العدد ٢٧٦٦ .

الإتفاق الداخلي اللبناني ، وفي إيجاد صيغة الميثاق الوطني . فالميثاق هو توافق دولي - عربي وتوافق عربي - عربي ، ومن ثم توافق لبناني - لبناني .

الجوانب الداخلية في الميثاق الوطني :

بعد ان تبوأ الرئيس بشارة الخوري مهام منصبه ، اختار رياض الصلح لتأليف الوزارة الأولى ، وأشار بشارة الخوري بأنه سبق ان صمم تولية رئاسة الوزراء رجلا له مكانته في لبنان ولدى الدول العربية ووهبه الله ذكاء نيرا وإقداما نادرا عنيت به رياض الصلح(١) . وبالفعل فقد كان اختياره لرياض الصلح بسبب ما يتميز به على الأصعدة اللبنانية والإسلامية والعربية ، فهو الشخصية السنية التي تؤثر على المسلمين في لبنان لكسب تأييدهم في إستقلال لبنان ، كما انه كان معروفا بأفكاره العربية ، ولهذا فقد كان قادرا على كسب التأييد العربي للإستقلال اللبناني(٢) .

وكانت سياسة بشارة الخوري منذ البداية تقوم على ان لبنان مهما كان له طابع مسيحي فهو بلد إسلامي ايضا ، وعدد المسلمين فيه يوازي عدد النصارى ، وأنه يجب ان يكون للمسلمين حساب كبير ، وعلى الزعيم السياسي المسيحي ان يذكر هذه الحقيقة لنفسه وللمسلمين ايضا حتى يكونوا أصدقاء وأنصار له(٣) .

ومهما يكن من أمر فقد عقدت جلسة هامة بين الرئيس بشارة الخوري والرئيس رياض الصلح تم فيها الاتفاق على الخطوط العريضة لما عرف باسم « الميثاق الوطني » الذي اعتبره المسلمون بمثابة إستقلال عن فرنسا ، بينما اعتبره المسيحيون انفصال عن سوريا والعرب . وبالرغم من ذلك ، كادت ان تطغى السمات الطائفية على البيان الوزاري الأول الذي جاء في مسودته « لبنان بلد

(١) بشارة الخوري : حقائق لبنانية ، جـ٢ ، ص ١٧ .
(٢) E. Salem ; Cabinet Politics in Lebanon (Middle East Journal) Vol . 21, No. 4, Aut. 1967, p. 490.
(٣) تذكارات اسكندر رياشي : قبل وبعد ١٩١٨ - ١٩٤١ ، ص ٢٢٦ ، بيروت ١٩٥٤ .

عربي ذو وجه مسيحي » . وبعد نقاش طويل تم تعديل هذه العبارة بعبارة اخرى هي : « لبنان بلد مستقل ذو وجه عربي »[1] .

وقد تبين أن لهذا الميثاق عدة اتجاهات جديدة هي :

أولا ـ ارتداد عدد كبير من الطائفة المارونية السياسية عن فكرة الضمانات الفرنسية وبين هؤلاء بشارة الخوري ويوسف السودا .

ثانيا ـ تخلي الحركة الوطنية السورية عن الأقضية اللبنانية الأربعة (بعلبك ، المعلقة،حاصبيا ، وراشيا) وإعلانها الاستعداد للقبول بحدود لبنان التي رسمها الانتداب عام ١٩٢٠ ، إذا كان في ذلك ما يقنع موازنة لبنان بسلوك السياسة الإستقلالية .

ثالثا ـ انتشرت بين المسلمين الوطنيين فكرة مؤداها المطالبة بوحدة لبنان وعدم تقسيمه ، ووجدوا ان إنضمام الأقضية الأربعة لسوريا يعني بقاء جبل لبنان جزيرة طائفية مستقلة وتحت حماية الأجنبي[2] .

ورأى البعض الآخر بأن الميثاق الوطني انبثق على يد سياسيين محافظين من المسيحيين والمسلمين وفي مقدمتهم بشارة الخوري الماروني ورياض الصلح السني . وكان الهدف منه عدم وقوع لبنان تحت التبعية الاجنبية ولا الوقوع في أحضان الوحدة العربية[3] . وأوضح البعض بأن الميثاق الوطني ولد مع البيان الوزاري الأول ، بينما أعادت بعض المصادر اللبنانية جذور هذا الميثاق الى مقررات المؤتمر الماروني الذي عقد في بكركي في ٦ شباط (فبراير) ١٩٣٦ ، والى مؤتمر بكركي عام ١٩٤١[4] . في حين يمكن إعادة بعض هذاالميثاق الى طروحات كاظم الصلح لا سيما التي نشرها في كراس « مشكلة الإتصال

(١) المارونية السياسية، ص ٣١ ـ ٣٣، بيروت ١٩٧٨ ومقابلة مع الرئيس تقي الدين الصلح .
(٢) المرجع نفسه، ص ٢٩ ، ٣٠ .
(٣) انظر : M. E. J. Vol. 12, No. 2, Spring 1958, p. 168, M. E. J. Vol. 21, No. 4, Aut. 1967, p. 490.
(٤) E. Rabbath; Op. Cit; pp. 407 - 408.

والإنفصال في لبنان » عام ١٩٣٦[1] . ورأى جوزف شادر (نائب كتائبي توفي عام ١٩٨٢) بأن جذور الميثاق تعود الى عام ١٩٣٧ نتيجة إجتماعات مستمرة بين رياض الصلح وبيار الجميل ، وتم الاتفاق على ان يحارب المسيحيون الانتداب الفرنسي وفكرة الوطن القومي المسيحي ، مقابل ان ينادي رياض الصلح في الأوساط الاسلامية بلبنان المستقل عن الشرق والغرب معا[2] .

وذكر المؤرخ يوسف ابراهيم يزبك (١٩٠١ ـ ١٩٨٢) نقاطا هامة حول الميثاق الوطني ، وقال ان حوارا تم بين بشارة الخوري ورياض الصلح في عاليه في صيف ١٩٤٣ طلب خلاله الخوري من الصلح التخلي عن فكرة إقامة دولة عربية كبرى موحدة على ان يقبل المسلمون واقع لبنان الجديد . فأوضح الصلح أنه بالرغم من نضاله من أجل الوحدة العربية ، غير انه يفضل ان يعيش مستقلا في قرية لبنانية من ان يعيش في دولة عربية واسعة مرتبطة بالاجنبي ، ثم وعده بالحصول على موافقة المسلمين بلبنان مستقل ، وإقناع الزعماء السوريين والعرب بالاعتراف بإستقلال لبنان وحدوده الحالية . ومما قاله رياض الصلح : « . . . انا سعيد حقا أن اسمع زعيما مسيحيا ، له مسؤولياته ومكانته كالشيخ بشارة الخوري ، يوافقني على ان لبنان بإمكانه ان يكون وطنا عربيا له طابعه الخاص ووضعه الخاص ، هذه يدي أمدها اليك ، فاعطني يدك لكي نتفق » ، وطرح الشيخ بشارة الخوري عندئذ السؤال التالي :

« هل تعتقد يا رياض ان اتفاقنا يمكن ان يحظى بتأييد أخواننا المسلمين وانهم سيقبلون لبنان كوطن نهائي لهم لا كمرحلة انتقالية او بعبارة اخرى : انهم لن يتوجهوا بأنظارهم من جديد نحو دمشق كمحط لآمالهم وأحلامهم ؟ » .

(١) انظر كتابنا : مؤتمر الساحل والأقضية الاربعة عام ١٩٣٦ ، مع نص كراس « مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان » لكاظم الصلح .
(٢) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية ،جـ١ ، ص ١٤٧ ـ ١٤٨ .

فما كان من رياض الصلح إلا ان قاطعه مؤكدا ان المسلمين يقبلون بلبنان وطنا نهائيا شرط رفع الغبن عنهم وإقامة العدالة مع سواهم ومما قاله : « اذا كان اتفاقنا صريحا وشريفا بدون غبن لاحد وحافظا لكرامة المسلمين والمسيحيين معا ، مراعيا شعور الفريقين ، متضمنا توزيع الحقوق لمصلحة الجميع على قدم المساواة ، أي إذا كان النظام المفروض بنا ان نقيمه ، هو نظام عادل ومرن بالنسبة للمسلمين ، فأنا لا أكتفي فيما يتعلق بي ، بأن أضمن موافقة اخواني مسلمي لبنان فحسب ، بل أتعهد باقناع الحكام العرب وخصوصا السوريين ، بأن من واجبهم الاعتراف بإستقلال لبنان . . . وعندئذ يمكننا ان نطوي صفحة الماضي الأليم ونلغي معزوفة « الأم الحنون » ونغمة « الالتحاق بدمشق » وندشن مرحلة جديدة من الوطنية . . . . »[1] ومن هنا نرى بأن شرط المسلمين منذ البداية في إستمرار التزامهم بالميثاق الوطني ، انما يكمن في رفع الغبن وإقامة العدالة والمساواة بين مختلف اللبنانيين ، وهذا الشرط متوافق مع الإلتزام ، وان لا إلتزام بإنتفاء تحقيق الشرط .

الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ لا يعني تكريس طائفية الرئاسات الثلاث :

فكما أن موضوع الوحدة العربية والحماية الاجنبية من النقاط الهامة في صيغة الميثاق الوطني ، كذلك فان موضوع طائفية الرئاسات الثلاث من النقاط الهامة . والسؤال المطروح هو : هل تم الاتفاق بين بشارة الخوري ورياض الصلح والزعامات السياسية اللبنانية على توزيع وتكريس الرئاسات الثلاث على الموارنة (رئاسة الجمهورية) والسنة (رئاسة الوزراء) والشيعة (رئاسة المجلس النيابي) ؟.

---

(١) للحصول على النص الكامل للحوار بين بشارة الخوري ورياض الصلح وملحقاته يمكن العودة الى المصادر التالية : الاسبوع العربي ، ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ ، العدد ٦٦ ، جوزف مغيزل : لبنان والقضية العربية ، ص ٨٤ - ٨٥ ، بيروت ١٩٥٩ ، كمال الحاج : الطائفية البناءة ، ص ١٤٣ ، بيروت ١٩٦١ ، باسم الجسر : الميثاق الوطني ، ص ٤٧٩ - ٤٨٢ .
Magazine, 14 Aout 1958, E. Rabbath; Op. Cit.; pp. 518 - 524.

يجيب الرئيس صائب سلام بالقول[1] : ان الميثاق الوطني يتضمن نقطتين فقط ، الأولى وهي ان يتخلى المسيحيون عن حماية فرنسا وجيشها المحتل ، والثانية ان يتخلى المسلمون عن المطالبة بالوحدة السورية ، « هذا هو الميثاق دون زيادة أو نقصان » فهو ميثاق غير مكتوب ، ولم يتضمن اية اشارة الى صيغ طائفية دستورية او غيرها ، ولم يبت في طائفية الرئاسات الثلاث ولا في تكريسها . ولكن سبق للأرثوذكس ان تولوا رئاسة الجمهورية عام ١٩٢٦ ، ثم تولاها الموارنة ، كما تولى رئاسة الوزراء قبل الإستقلال ستة رؤساء من السنة هم : خير الدين الأحدب ، خالد شهاب ، عبدالله اليافي ، سامي الصلح ، احمد الداعوق ، وعبد الله بيهم ، أما رئاسة المجلس النيابي فقد لمح البعض عام ١٩٤٣ ان يكون رئيسا له يوسف سالم (كاثوليكي) . غير ان صائب سلام اقترح ان يكون صبري حمادة (شيعي) رئيسا للمجلس النيابي ، وهكذا تم الاتفاق بهذا الشكل بعد ان اختير رياض الصلح (سني) لمنصب رئاسة الوزراء .

من جهة اخرى فانه لا يوجد دليل يؤكد الاتفاق على توزيع الرئاسات الثلاث طائفيا بشكل دائم ، فبشارة الخوري نفسه أكد مضمون الميثاق الوطني بقوله : « وما الميثاق الوطني سوى إتفاق العنصرين اللذين يتألف منهما الوطن اللبناني على إنصهار نزعاتها في عقيدة واحدة ، إستقلال لبنان التام الناجز بدون الإلتجاء الى حماية من الغرب ولا الى وحدة او اتحاد مع الشرق »[2] وهذا تأكيد من رئيس الجمهورية وأحد ركني الميثاق الوطني ، بأن ليس هدف الميثاق توزيع الرئاسات الثلاث طائفيا . وإنما هو إتفاق على إمتزاج النزعات السياسية اللبنانية ، كما يلاحظ أيضا من خلال خطب بشارة الخوري انه لم يشر مطلقا الى التوزيع الطائفي للرئاسات الثلاث ، بل أشار الى ان الميثاق هو

---

(١) الرئيس صائب سلام: محاضرة « وهل فشل الإستقلال » مجلة المقاصد ، العدد الأول ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ ، ص ١٦٥ .

(٢) بشارة الخوري : حقائق لبنانية ،جـ٢ ، ص ٢١ .

اتفاق على إستقلال لبنان ووحدة شعبه وعدم إنعزاله عن الدول العربية ، كما ان رياض الصلح لم يشر مطلقا في بيانه الوزاري الأول الى طائفية الرئاسات الثلاث ، بل على العكس فقد تضمن البيان برنامجا بالغاء الطائفية والقضاء على مساوئها مشيرا الى ان هذه القاعدة الطائفية تقيد التقدم الوطني من جهة وتسيء الى سمعة لبنان من جهة أخرى ، فضلا عن انها تسمم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني [1] .

من جهة ثانية فقد حدث أكثر من مرة في عهد الاستقلال وبعد ولادة الميثاق الوطني بسنوات ان تقدم بالترشيح لرئاسة المجلس النيابي شخصيات غير شيعية مثل يوسف سالم الكاثوليكي الذي نافس عام ١٩٤٤ النائب الشيعي صبري حمادة . كما انه في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٦ جرى تنافس على منصب رئاسة المجلس النيابي بين النائب الارثوذكسي حبيب ابو شهلا وبين النائب الشيعي صبري حمادة، ولم يقتصر الأمر على المنافسة بل ان حبيب ابو شهلا نجح في رئاسة المجلس النيابي ، وكان رئيس الجمهورية نفسه قد نصح صبري حمادة بأن من مصلحته الاحتجاب عن الرئاسة مدة فيما لو فاز منافسه بها . وبالفعل فقد فاز حبيب ابو شهلا بأكثرية ضئيلة فتقبل صبري حمادة النتيجة ، وتبادل مع الرئيس الجديد عبارات التهاني والتقدير [2] . ويؤكد هذا الحدث السياسي الاتفاق المؤقت حول طائفية الرئاسات الثلاث ، لا سيما وأنه سبق لأميل إده ان رشح عام ١٩٤٣ سامي الصلح السني لرئاسة الجمهورية ، بعد نية إده الانسحاب من الانتخابات الرئاسية .

هذا ، وقد علقت صحيفة « النهار » على انتخابات رئاسة المجلس النيابي ، فأشارت الى ان تغير الميزان الطائفي هو إنتصار للفكرة القومية

---

(١) من بيان رياض الصلح الوزاري في ٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٣ ، نقلا عن : النهار ، ٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٣ ، العدد ٢٧٧٠ ، د . بيار زيادة : مجموعة وثائق دبلوماسية وسياسية ـ لبنان ١٩٤١ ـ ١٩٤٣ ، ص ٨٧ ـ ١٠٢ ، باسم الجسر ، المرجع السابق ، ص ٤٨٥ ـ ٤٩٥ .

(٢) بشارة الخوري ، المصدر السابق ،جـ ٢ ، ص ٢٧١ .

ولقاعدة الكفاءة ، لا سيما وان النواب الذين انتخبوا حبيب ابو شهلا الارثوذكسي هم من النواب الشيعة والسنة والدروز والمسيحيين ، ورأت « النهار » ان زحزحة الميزان الطائفي كان في حاجة الى بداية ، وقد كان هذا الانتخاب فاتحة هذه البداية [1] .

ومن الواضح ان كثيرا من اللبنانيين وبعض المؤرخين العرب والأجانب أغفلوا أو تناسوا الأسس الأولى للميثاق ، واعتبروا خطأ ان الميثاق الوطني هو اتفاق نهائي على ان تكون رئاسة الجمهورية للموارنة ورئاسة الوزراء للسنة ورئاسة المجلس النيابي للشيعة . بل اكثر من ذلك فإن المؤرخ فيليب حتي نفسه اعتبر بأن الإتفاق على جعل رئيس الجمهورية مارونيا لا لشيء إلا لأن الموارنة هم اكبر طائفة في لبنان على حد قوله [2] . والحقيقة فلو أن هناك إتفاقا سياسيا نهائيا حول تكريس طائفية الرئاسات الثلاث ما تردد الرئيس بشارة الخوري لحظة واحدة في ذكر هذا الأمر سواء في مذكراته أو في مجموعة خطبه . فقد حكم تسعة أعوام (١٩٤٣ ـ ١٩٥٢) ، كما ان وزارة الأنباء نشرت مجموعة خطبه بين ١٩٤٣ ـ ١٩٥١ في عام ١٩٥١ ، ثم نشر مذكراته « حقائق لبنانية » عامي ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ ، يوم كان رياض الصلح غائبا عن المسرح السياسي اثر إغتياله عام ١٩٥١ ، ومع ذلك فان بشارة الخوري لم يشر مطلقا في أية خطبة ولا في مذكراته الى انه تم الاتفاق على توزيع طائفية الرئاسات الثلاث طائفيا ، بل على العكس فانه أكد عام ١٩٤٤ مضمون الميثاق الوطني مجددا بقوله : « هذا الميثاق .. هو إستقلال صحيح وسيادة قومية ومحافظة على دستور البلاد لا انتقاص فيها ولا هوادة ، ومودة خالصة وتعاون وثيق بين الأقطار العربية ولبنان لمصلحة الجميع وعلى قدم المساواة وبروح العدل والإنصاف . هذا هو العهد الذي قطعته الحكومة على نفسها

---

(١) النهار ، ٢٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٦ ، العدد ٣٤٦٥ .

(٢) فيليب حتي : لبنان في التاريخ ، ص ٥٩٩.

وارتضاه اللبنانيون ثقة بهم بأنفسهم ومصايرهم . . . »[1] ثم أعاد بشارة الخوري فأكد عام ١٩٤٦ وللمرة الأولى « التوقيع » على الميثاق الوطني الذي يتضمن الاستقلال اللبناني ، ويحترمه جيراننا العرب « . . . سرنا معا في سبيل هدف واحد ووقعنا الميثاق، فلا هم يفكرون في الإستعباد ولا نحن نرضى بالإستعباد . . . »[2] ثم حدد بشارة الخوري أهداف الميثاق الوطني ومضمونه فيما يلي :

أولا ـ إستقلال تام وناجز عن الدول العربية ، كل الدول العربية .
ثانيا ـ إستقلال تام وناجز عن الدول الشرقية ، كل الدول الشرقية .
ثالثا ـ لا وصاية ولا حماية ولا إمتياز ولا مركز ممتاز لمصلحة أي من الدول .
رابعا ـ التعاون الى أقصى الحدود مع الدول العربية الشقيقة .
خامسا ـ الصداقة مع كل الدول الأجنبية التي تعترف بإستقلالنا الكامل وتحترمه .

وهكذا فان الميثاق الوطني لم يكن يعني توزيعا طائفيا للرئاسات الثلاث ، علما ان جانب الميثاق الوطني المتعلق بالتوازن الداخلي بعدم الالتحاق بالوحدة العربية ورفض الوصاية الاجنبية مسألة لا تقل اهمية مطلقا عن مسألة طائفية الرئاسات الثلاث . ويذكر باسم الجسر بأن فكرة تكريس طائفية رئاسة الجمهورية والوزراء والمجلس النيابي تكرست بعد حادثة اغتيال رياض الصلح ، وكل تصريحات السياسيين الذين شاركوا في سياسة عام ١٩٤٣ أكدوا بأن الميثاق الوطني ليس هو توزيع طائفي للرئاسات ، إنما هو التوفيق بين الإتجاهات الاسلامية الوحدوية وبين الإتجاهات المسيحية الإنفصالية . فيرى منح الصلح بأن الميثاق لا علاقة له بالتوزيع الطائفي لمراكز الحكم او الادارة . أما أنطوان مسرة فيؤكد بأن التوزيع الطائفي لمراكز السلطة إنما هو

(١) بشارة الخوري : مجموعة خطب ، ص ١٤ ـ ١٥ ، الطبعة الثانية ، انطلياس ١٩٨٣ (الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٥١) .
(٢) بشارة الخوري ، المصدر نفسه ، ص ١٢٢ .

تقليد مؤقت ، وهو يعود الى فترة ما قبل الميثاق الوطني . وبرأيه فان الميثاق هو التعبير عن إرادة العيش المشترك وليس التنظيم الإداري والسياسي لسبل ووسائل هذا العيش المشترك . أما النائب نصري المعلوف (وهو كاثوليكي) فهو يرفض ان يكون الميثاق الوطني إتفاقا حول توزيع الامتيازات والمراكز بين الطوائف ، بل هو تسوية عقائدية بين الفئتين اللتين يتألف منهما الشعب اللبناني . كما ان المؤرخ العلامة الدكتور زكي النقاش فانه يفرغ الميثاق من محتواه الطائفي ويجعله مقتصرا على تنظيم المظهر السياسي للدولة اللبنانية ذات الإستقلال التام[1] ويذكر محمد جميل بيهم رئيس الكتلة الإسلامية ، انه بعد تولي رياض الصلح رئاسة الوزراء دعي لحضور إجتماع للكتلة الاسلامية في منزل رئيسها وناقشه المجتمعون فيما تم الإتفاق عليه بينه وبين الرئيس بشارة الخوري ، فأوضح الصلح بأنه تم الإتفاق على إلغاء الطائفية بعد ان تسمح الظروف السياسية ، وان موضوع توزيع الرئاسات الثلاث ليس أمرا نهائيا ، بل ستكون الرئاسة الأولى مداورة بين المسيحيين والمسلمين وليس بالتحديد بين الموارنة والسنة ، ومعنى ذلك أن أي لبناني ممكن ان يتولى رئاسة المجلس النيابي ورئاسة مجلس الوزراء أو رئاسة الجمهورية . واضاف رياض الصلح بأنه قبل التعاون مع بشارة الخوري على أساس مارونية رئاسة الجمهورية ، لانه يريد إعطاء الإطمئنان للمسيحيين على ان تكون الرئاسة الأولى لهم لفترة ست سنوات وقد تمتد لـ (١٢) عاما أي لعهدين متتاليين ، وهي حقبة كافية لإلغاء الطائفية وللتأكد بأن لبنان سيبقى مستقلا ولن يلتحق بأي إتحاد عربي[2] .

ويذكر خالد العظم (أحد رؤساء الوزراء السوريين السابقين) رأيه في موقف رياض الصلح ، فأشار الى انه منذ ان استقل لبنان عام ١٩٤٣ سعى رياض الصلح لعزل لبنان عن سوريا ، وان قبول الصلح بمنصب رئاسة الوزراء كان ثمنا لموقفه الإنفصالي مبررا موقفه ايضا بإبقاء التوازن النسبي بين

(١) انظر : باسم الجسر ، المرجع السابق ، ص ١٥٤ ـ ١٥٥ .
(٢) مقابلة شخصية مع العلامة محمد جميل بيهم في ٢٨ تموز (يوليه) ١٩٧٧ .

المسلمين والمسيحيين بقبوله بلبنان الكبير ، وعلى ذلك فقد اصبح رياض الصلح على حد قول خالد العظم زعيما لإنفصال لبنان عن سوريا بعد ان كان في جملة المنادين بوحدة البلاد العربية والعاملين في سبيل تحقيقها[1] . أما الرئيس تقي الدين الصلح فرد على هذه التهم ، موضحا ان سبب إتفاق بشارة الخوري ورياض الصلح حول ما عرف باسم « الميثاق الوطني » هو ان رياض الصلح قبل بإستقلال لبنان وعدم ذوبانه ضمن الوحدة السورية او العربية للحيلولة دون إتجاه المسيحيين نحو الحماية الأجنبية . أما فيما يختص بمنصب رئاسة الجمهورية فان رياض الصلح قبل ان تكون للموارنة بشكل مؤقت ريثما يطمئنوا الى مصيرهم ، لأن عدم إعطاء الإطمئنان للمسيحيين سيؤدي بهم الى إنشاء دويلة طائفية تكون خنجرا في جنب سوريا والعرب . وردا على إتهام رياض الصلح بأنه باع الوحدة العربية من اجل رئاسة الوزارة في لبنان قال تقي الدين الصلح : بأن رياض الصلح بإعتراف الجميع كان قادرا على ان يكون وزيرا ضمن إتحاد الدول العربية ، بل كان قادرا ان يكون رئيسا للوزراء في هذا الاتحاد ، فكيف يمكن القول انه باع الوحدة العربية من أجل رئاسة وزارة في بلد لا يساوي اكثر من ولاية من ولايات الدولة العربية الموحدة[2] .

ومن الأهمية بمكان القول ان نسجل ما ذكره ادوارد سبيرز ـ الوزير البريطاني المفوض في لبنان ـ حول الميثاق الوطني ، والإتفاق المسيحي ـ الإسلامي حسبما أسماه ، فأشار بأن المسلمين لم يعودوا راغبين في الوحدة ، غير أنه امرا ليس نهائيا ، وان المسلمين كانوا يرون من قبل ان يتحد لبنان مع الدول العربية ، وكان هناك رأي في بعض الأقطار العربية بأن لبنان يجب ان يضم الى سورية « لمنع وجود أي جيب مسيحي في الأقطار العربية » ولكن لدهشتي وجدت أن هذه الفكرة غير مرغوب فيها لدى مسلمي لبنان » ، لماذا

(١) مذكرات خالد العظم ،جـ٢ ، ص ١١ ـ ١٣ ، بيروت ١٩٧٣ .
(٢) مقابلة شخصية مع الرئيس تقي الدين الصلح في ٩ آذار (مارس) ١٩٧٩ .

رفض المسلمون هذه الوحدة ؟ اجاب سبيرز قائلا : لأن المسلمين اصبح لديهم مراكز قوة في لبنان ، فبينما كان رئيس الجمهورية مسيحيا كان رئيس الوزراء مسلما . ولكنه اضاف بأن الزعماء المسلمين اتصلوا به مرارا لأخذ مشورته بشأن تكوين برلمان ثان ، ومن اجل موضوع توزيع المقاعد النيابية في المجلس النيابي . وأضاف بأن المسلمين أوضحوا له بأن عددهم أصبح أكثر من عدد المسيحيين لأن نسبة الولادات لديهم كبيرة ، فقال لهم سبيرز ان على المسلمين أن يقبلوا بحكم مسيحي الآن ، ثم بعد ان يصبحوا أكثرية يكون بإمكانهم التغير، ويكونوا بذلك قد كسبوا تقدير المسيحيين «وكانت وجهة نظري هذه مقبولة»[1] .

هذا ويرى كمال الحاج بأن الميثاق الوطني وقف من الطائفية موقفا ايجابيا ، ومن هنا عظمته التي غابت عن الكثيرين ، واعتبر عام ١٩٤٣ فجر « القومية اللبنانية » وان أهم مدماك للميثاق اعتباره « لبنان قومية » . ورأى بأن « القومية اللبنانية » موجودة في لبنان بعكس القومية العربية غير الموجودة . وأضاف بأنه لا وجود لقوميتين في دولة واحدة ولا وجود لدولتين في قومية واحدة « يعني ان كل من يعمل في سبيل قومية غير لبنانية يعمل سرا أو جهارا بوعي أو بلا وعي في سبيل القضاء على لبنان فعلا وقانونا »[2] اما وليد فارس فقد تحدث عن الميثاق الوطني مناقضا ما ذكره كمال الحاج ، وبرأيه ان في لبنان قوميتين هما : القومية المسيحية اللبنانية (هكذا) والقومية العربية وبوجود حضارتين فيه هما : الحضارة المسيحية والحضارة الإسلامية ، ورأى أن صانعي الميثاق لم يدركوا بأن التنازلات المتبادلة لا تصح في بيئة تعددية تقوم على حضارتين وقوميتين مثل البيئة اللبنانية . واعتبر وليد فارس بأن العبارة الواردة في البيان الوزاري الأول بان لبنان « لن يكون للاستعمار مقرا » هي إعلان

(١) E. Spears : Fulfilment of a Mission Syria and Lebanon 1941 - 1944, p. 209, (London 1977).
(٢) كمال الحاج : الطائفية البناءة او فلسفة الميثاق الوطني ، ص ١٣٩ ـ ١٤٣ .

عن إستمرار محاربة المسلمين للغرب المسيحي ، وأبدى إستغرابه كيف رضي الزعماء المسيحيون بذلك الإعلان مع ان مواجهة الغرب المسيحي تعني طبعا مواجهة مسيحيي الشرق ومنهم مسيحيو لبنان المرتبطون حضاريا بالغرب[1] .

وهكذا يمكن القول بما للميثاق الوطني من جوانب محلية وعربية ودولية ، بأنه في الواقع لم يكن سوى تسوية مؤقتة للتوفيق بين الإتجاهين الإسلامي الوحدوي والمسيحي الإنفصالي ، وهي تسوية لا تؤدي الى إستئصال ما بين الفريقين من تباين وتطرف ، فالميثاق كرس الطائفية واعترف بها ضمنا ، كما كرس علاقات الطوائف ضمن خطوط مصلحية وحزبية[2] . ثم انه لم يقرر جازما ما إذا كان لبنان بلدا عربيا أم لا مكتفيا بعبارة « لبنان بلد مستقل ذو وجه عربي » . وأشار سامي الصلح بأن هذا الميثاق غير المكتوب لم يكن قادرا على إبدال النفوس بين ليلة وضحاها رغم انه خدم كعنصر تهدئة لفترة وجيزة ، ذلك لأن المسلمين يعتبرون لبنان جزءاً من العالم العربي في حين يعتبره المسيحيون ان له هوية تاريخية خاصة[3] .

والجدير بالذكر ان الدارس للإتجاهات السياسية في لبنان وللتيارات الطائفية في الفترة الممتدة بين ١٩٤٣ - ١٩٥٢ أي في عهد الرئيس بشارة الخوري ، يتبين له بأن الميثاق الوطني لم ينفذ ولم يعمل به على كافة الأصعدة ، فالرئيس بشارة الخوري لم يتقيد بوعوده لرياض الصلح برفع الغبن عن المسلمين وإقامة العدالة والمساواة بين جميع اللبنانيين ، كما ان رياض الصلح لم يستطع تنفيذ التزاماته ووعوده بالحصول من السوريين على دعم كامل لإستقلال لبنان . وإمتدت التيارات الطائفية وعدم الإلتزام بمفاهيم الميثاق إلى أفراد وجماعات الشعب اللبناني نفسه : وهكذا فقد ولد الميثاق ميتا لا سيما وان القيمين السياسيين لم يحسنوا إستغلال التوازن الداخلي والعربي والدولي الذي حاول الميثاق تكريسه .

---

(١) وليد فارس : التعددية في لبنان ، ص ٢٤١ - ٢٤٤ .

(٢) أنيس صايغ : لبنان الطائفي ، ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(٣) سامي الصلح : إحتكم الى التاريخ ، ص ٥٩ .

الفصل الثالث عشر

أثر الموقف اللبناني على سياسة جامعة الدول العربيّة والمشروعات الوحدويّة

١٩٤٣ - ١٩٤٥

أثر الموقف اللبناني على سياسة جامعة الدول العربية والمشروعات الوحدوية ١٩٤٣ - ١٩٤٥ :

في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٤١ أدلى وزير الخارجية البريطانية أنطوني ايدن (A. Eden) بتصريح أشار فيه إلى أن أن بريطانيا ترى أن كثيراً من مفكري العرب يتمنون درجة من الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن البلاد العربية، وأن العرب يتطلعون إلى تأييد بريطانيا في مساعيهم نحو تحقيق هذا الطلب . ثم أكد على ضرورة تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية وكذلك الروابط السياسية، وان بريطانيا تؤيد هذه الخطة[١]. وفي ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٣ ذكر ايدن أن مبادرة الوحدة العربية يجب أن تصدر من العرب أنفسهم[٢]. كما أكد «لونغريغ» (Longrigg) - الدبلوماسي البريطاني - أن بريطانيا لم تكن المؤسس الحقيقي لجامعة الدول العربية، وهي لم تفعل أكثر من أن تنظر بعين العطف إلى الجهود العفوية لتحقيق المزيد من الوحدة بين العرب، ورأى بأن نوري السعيد رئيس وزراء العراق ومصطفى النحاس رئيس وزراء مصر هما اللذان لعبا الدور الرئيسي في قيام الجامعة، وان الرأي العام العربي كان مؤيداً لهذه الخطوة[٣].

---

(١) أحمد طربين: الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ - ١٩٥٨. ص ٣٨١.
نقلاً عن : The Times, 36 May 1941.

(٢) C.O.C., Vol. III, P. 469, E. Rabbath, op. cit., p. 474

(٣) S.H. Longrigg, op. cit., p. 351.
انظر أيضاً كتابنا : التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ - ١٩٥٢، ص ٣١٣ وما بعدها .

بينما ذكر الجنرال غلوب (Glubb) أن الحكومة البريطانية مارست كل تأثيراتها لتشكيل جامعة الدول العربية[1]. أما الرئيس سامي الصلح فقد زعم ان فكرة الجامعة كانت فكرة لبنانية، وأنه عرضها بنفسه على سبيرز الوزير البريطاني المفوض في بيروت منذ عام ١٩٤٢، وان بريطانيا استغلت هذه الفكرة فيما بعد[2].

والحقيقة أن الحديث عن امكانية قيام الوحدة العربية استمر بين الأوساط العربية والأجنبية وفي مختلف الصحف لا سيما بين عامي ١٩٤٢ - ١٩٤٣[3]. ففي أيار (مايو) ١٩٤٢ زار أحمد رمزي - قنصل مصر العام في لبنان - بشارة الخوري وسلمه دعوة من مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر لزيارة مصر والبحث في التعاون العربي، كما تلقى جميل مردم بك وزير خارجية سوريا الدعوة نفسها. وبالفعل ففي ٢ حزيران (يونيه) ١٩٤٢ عقد اجتماع تمهيدي في القاهرة ضم النحاس باشا، بشارة الخوري، جميل مردم بك، محمد شرارة باشا وكيل وزارة الخارجية المصرية، ومحمد صلاح الدين الامين العام للخارجية المصرية. وقد أبدى بشارة الخوري استعداداً للتعاون مع الدول العربية بشرط استقلال لبنان ضمن حدوده المعترف بها على حد قوله. ورأى أن ذلك قد يكون عقبة في سبيل انشاء جامعة للدول العربية. ومما قاله الخوري في الاجتماع: اننا نريد التعاون مع الدول العربية الى أقصى حد على هذا الأساس «ثم استدركت ان عدداً من المسيحيين لا يعتنق هذا المذهب، وقد يعاكسه لاعتقاده بضرورة حماية أجنبية لبلاده»[4].

(١) J. B. Glubb, Syria, Lebanon, Jordan, p. 143.

(٢) سامي الصلح: احتكم الى التاريخ، ص ٥٩ - ٦٠.

(٣) أحمد طربين، المرجع السابق، ص ٣٨٢ - ٤٠٢.

(٤) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ١، ص ٢٤٥؛ أنظر أيضاً: مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠ - ١٩٦٠، جـ ١، ص ٦٧ - ٦٨؛
E. Rabbath, op. cit., p. 448.

وكانت الحكومة السورية لا تثق بالسياسة اللبنانية نظراً لعدائها للفكرة العربية، لذا كان النحاس باشا يهمه جداً سماع الرأي السوري لأن سوريا هي جارة لبنان. فقال جميل مردم: «نحن نثق بكلام الشيخ بشارة وعندما تطمئن سوريا لهذا الاتجاه في السياسة اللبنانية، فنحن مستعدون لأن نتنازل عن كل مطلب لنا في لبنان، بل أن نوسع أراضي لبنان اذا لزم»[1].

ومن الضروري القول إن البريطانيين وبعض المسؤولين العرب كانوا يريدون مساعدة شخصية لبنانية موالية لهم في الوصول الى رئاسة الجمهورية، ولذا فقد دعي بشارة الخوري بالذات الى مصر، ولم يختر سواه. ثم ان مسألة طرح بعض الأسئلة عليه في أثناء الاجتماعات في مصر يؤكد حرص مصر وسوريا وبريطانيا على التأكد من سياسة بشارة الخوري المستقبلية في حال مساعدته للوصول الى الرئاسة الاولى. وهنا لا بد من القول بأن الفئات الشعبية العربية أيدت مشروع الوحدة لا لكونه مشروعاً بريطانيا، ولكن لأنه موحد لجهود الدول العربية، وأكد «جوزف هاريسون» (J. Harisson) بأن أهم عنصر في موقف العالم العربي هو المساعدة التي تبديها بريطانيا العظمى نحو فكرة الاتحاد العربي وأن المسلمين استقبلوا في جميع الأقطار العربية هذه الفكرة بحماس، ولكن الأمر الذي يجب تسجيله باعجاب هو أن عدداً كبيراً من المسيحيين يناصرون فكرة الاتحاد العربي. وبالرغم من أن الزائر للشرق الاوسط ينتظر أن يرى من المسيحيين مقاومة لكل ما يقوي شوكة الاسلام دين الأكثرية في البلاد، ولكن على العكس فان قسماً كبيراً من المسيحيين في مصر وسوريا ولبنان كانوا في طليعة المطالبين بالاتحاد العربي[2]. وكان اميل حبوش قد طالب بتحقيق الوحدة بين البلدان العربية نظراً لسيئات التجزئة، ورأى أن من نتائجها السيئة أن أخذ السكان يفكرون تفكيراً اقليمياً ويبنون

(١) بشارة الخوري، المصدر نفسه، جـ ١، ص ٢٤٥.

(٢) محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان، ص ٢٣.

اقتصادياتهم على أسس اقليمية واهية. فهذه التجزئة ضارة ومخالفة للأوضاع الطبيعية من جهة ولميثاق جامعة الأمم من جهة أخرى، لأن هذه البلاد كلها واحدة، واحدة أرضاً ولغة وعادات[١]. والحقيقة أن السياسة الفرنسية والطائفية المعادية لفكرة الوحدة العربية، جعلت فرنسا كعادتها تستخدم الشعور الطائفي والديني للحيلولة دون تحقيقها. ويتضح ذلك من خلال برقية أرسلها الجنرال كاترو الى الجنرال ديغول في ٨ آذار (مارس) ١٩٤٣ بصدد ضرورة توقيع معاهدة فرنسية ـ لبنانية، فقد أوضح له أن هذه المعاهدة لن تتحقق مع لبنان الا باستخدام المشاعر العاطفية التي تربط اللبنانيين المسيحيين بفرنسا، وباستغلال غريزة الدفاع اللبناني حيال مشاريع الابتلاع العربية[٢].

من جهة ثانية فقد قدم نوري السعيد منذ عام ١٩٤٣ مشروعاً وحدوياً من نوع جديد تضمن مفاهيم جديدة، وتمّ نشره في الكتاب المعروف باسم « الكتاب الأزرق » الذي نص على قيام وحدة بين سوريا ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين في دولة واحدة، وأن تنشأ جامعة للدول العربية ويكون لمجلس الجامعة مهام عديدة منها: الدفاع والشؤون الخارجية وحماية حقوق الأقليات، وأن تكون القدس مدينة لمعتنقي جميع الأديان. واقترح المشروع بأن يمنح اليهود في فلسطين شبه حكم ذاتي ويكون لهم الحق في ادارة أقاليمهم في المدن والريف، بما في ذلك المدارس والمؤسسات الصحية والبوليس والشؤون البلدية مع الخضوع لاشراف الدولة السورية، كما منح المشروع الموارنة في لبنان ـ اذا طالبوا بذلك ـ نظاماً خاصاً مثل الذي كان لهم خلال السنين الأخيرة لحكم الدولة العثمانية، ويرتكز الحكم الذاتي لليهود والنظام الخاص للموارنة ووضع مدينة القدس الى ضمان دولي[٣].

(١) اميل حبوش: من تقرير أساليب السياسة الفرنسية، ص ١٢.

(٢) G. Catroux, op. cit., p. 336.

(٣) أنظر نص الكتاب الأزرق في: النهار، العدد ٣٦٩٥، ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧؛ أحمد طربين، المرجع السابق، ص ٤٠٧. حول هذا الموضوع أنظر أيضاً: البرت حوراني: الفكر =

وكان لهذه الاتجاهات الوحدوية في المنطقة العربية أثر هام على الوضع الداخلي في لبنان لا سيما وأن صيف عام ١٩٤٣ شهد الاستعدادات للانتخابات النيابية التي اتخذت طابع الصراع بين دعاة العزلة ودعاة الاتحاد العربي. ولم تكد الحكومة اللبنانية تعلن عن موعد الانتخابات حتى أوجس دعاة العزلة خشية من وصول دعاة الاتحاد العربي الى المجلس النيابي، فأرسل البطريرك الماروني نداء الى الأساقفة طلب اليهم أن يتلى نداؤه في الكنائس لانتخاب المرشحين المعادين لفكرة الوحدة العربية وأن لا يقترع الا للمرشحين المعروفين بحبهم للبنان[١]. وكانت القوى الطائفية الدينية والسياسية على السواء قد خضعت لهذه التوجهات البطريركية، وكانت الكتلة الوطنية برئاسة اميل اده في مقدمة القوى التي تنادي بالعزلة والانفصال عن العرب. كما أن الأوساط الأكليريكية كانت تستمد تصلبها ضد الاتحاد العربي من مصادر خارجية وتنادي في الوقت نفسه بضرورة المحافظة على قومية لبنان المسيحية[٢]. ولوحظ بأن بعض القوى السياسية المارونية التي زعمت أنها وحدوية واتجاهاتها عربية بدأت تتخوف من الارهاصات الطائفية، وكان في مقدمة هؤلاء بشارة الخوري الذي أصدر بياناً تبرأ فيه من « تهمة » العمل للاتحاد العربي، كما عمد الى نفي هذه التهمة مجدداً فيما أشار الى أن السلطة الفرنسية بدأت تحاربه واتخذت اجراءات لا أساس لها من الصحة منها توزيع صورة عن محضر مزور كله من الألف الى الياء زعموا فيه أن الكتلة الدستورية قررت اتحاد لبنان بالبلاد العربية[٣].

أما فيما يختص بالكتلة الوطنية، فقد نشرت نص الميثاق الاقتصادي العربي

= العربي في عصر النهضة، ص ٣٥١.

C.O.C., Vol. I, p. 13, Vol. III, PP. 471-472; J.C. Hurewit z, op. cit., Vol. II, p. 236.

(١) محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٢) جورج حنا: من الاحتلال الى الاستقلال، ص ١٨٨.

(٣) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ١، ص ٢٥٥.

موقعاً عليه من أركان الكتلة الدستورية[1] . وقد وصلت نسخة من هذا الميثاق الى البطريرك الماروني فطلب استفساراً من الشيخ بشارة الخوري، فأنكر الأخير صحته، فطلب اليه البطريرك أن يذيع بياناً في الصحف ينكر فيه هذا الخبر، ولكن بشارة الخوري تنصل خوفاً من خسارة قد تلحقه من أصحاب الاتجاهات العربية وقال: ان الأمر لا يستلزم اذاعة هذا البيان الذي يثير ضجة في الأوساط اللبنانية ويشوش الروح اللبنانية في الظروف الحاضرة، غير أنه نفى في كلمة خاصة الى البطريرك أن يكون قد قام بجهد من أجل الاتحاد العربي « واني أؤكد لغبطتكم بأني لم أقم بأي مسعى لتحقيق ميثاق عربي اقتصادي ان في مصر أو في بيروت، ولم أبحث في هذا الميثاق بصورة رسمية، وكل مساعينا ومساعي الكتلة الدستورية مبذولة في سبيل المحافظة على الاستقلال اللبناني وعلى كيانه السياسي الحاضر»[2] . بالمقابل فقد نشرت أوساط الكتلة الدستورية بياناً اتهمت فيه اميل اده بأنه عدو الثقافة العربية، وأنه منذ أن وضع الدستور اللبناني عام ١٩٢٦ وهو يتشبث بقتل اللغة العربية، ليس هذا فحسب بل أن اميل اده هو عدو القومية العربية وعدو لبنان « فحذار حذار أيها الناخب الكريم من انتخابه وانتخاب عصابته الشريرة»[3] .

والجدير بالذكر أن البيانات التي نشرت ضد اميل اده وفيها أنه عدو للقومية والثقافة العربية، انما كانت ردودها جيدة وايجابية في أوساطه وفي مناطقه الانتخابية، لأن هذه الأوساط كانت تؤيده أساساً انطلاقاً من سياسته المعادية

---

(١) وقَّع بشارة الخوري على هذا الميثاق باسم أركان الكتلة الدستورية المكوّنة من: كميل شمعون، مجيد ارسلان، صبري حماده، سليم تقلا، خالد شهاب، فريد الخازن، خليل أبو جودة، ابراهيم عازار.

(٢) يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جـ ٢، ص ١٠٧٨ - ١٠٧٩.

(٣) بيان « اميل اده عدو الثقافة العربية »، محفوظات الجامعة الأميركية في بيروت - مكتبة يافث (Jafet).

للعروبة وللعرب، وعلى كل فان اميل اده كان صريحاً وصادقاً مع نفسه ومع ناخبيه عندما أعلن أنه ضد عروبة لبنان أو الحاقه بالعالم العربي، بينما كان بشارة الخوري يدلي بآراء وتصريحات متناقضة تتناسب ونزعات الحاضرين وترضي المقام الديني الذي ينتمي اليه سامعوه، وكان يتجنب دائماً الجزم في أي موضوع، فلا يتحدى المسيحي ولا يتحدى المسلم بعكس اميل اده الذي كان يقول رأيه بصراحة ويتحدى المسلمين، وهذا ما جعلهم في لبنان والبلدان العربية يطمئنون الى الشيخ بشارة الخوري أكثر من اطمئنانهم الى أي ماروني آخر، لا سيما وان اميل اده أول من خرج على الناس بأسطورة الأصل الفينيقي للبنانيين زاعماً أنهم لم يكونوا ولا مرة عرباً ولا مستعربين. أما بشارة الخوري فانه لم يحاول مرة القول مع المسلمين أن لبنان غير عربي، كما أنه لم يفضح نفسه أمام الكنائس والأديرة بالقول ان لبنان عربي محض[1] .

بالاضافة الى ذلك فقد أشارت بعض المعلومات الى أن بشارة الخوري لم يناد بالعروبة في لبنان الا للوصول الى منصب رئاسة الجمهورية، لأنه لو لم يناد بالعروبة لكان على الصعيد المحلي والعربي والبريطاني أضعف بكثير من منافسه اميل اده الموالي للفرنسيين، وقيل يومذاك لو أن الفرنسيين أيدوا بشارة الخوري وأبعدوا اده لكان اميل اده هو الذي سافر لمصر للاجتماع بالنحاس باشا وأعلن من هناك عروبة لبنان[2] ، لا سيما وأن من الثابت ان بشارة الخوري لم يكن معادياً للفرنسيين قبل الاستقلال، بل كان فرنسي الولاء أكثر من اميل اده[3] . ومن أجل المصالح السياسية الخاصة بالكتلة الدستورية وبعض الدول العربية وبريطانيا فقد تلقى بشارة الخوري الدعم من مصطفى النحاس ونوري السعيد ومن الجنرال سبيرز. وذكر كاترو أن التأييد الذي تلقاه بشارة الخوري من رئيس الوزراء

---

(١) تذكارات اسكندر الرياشي: قبل وبعد ١٩١٨ - ١٩٤١، ص ٦٧ - ٦٨.

(٢) اسكندر الرياشي: رؤساء لبنان كما عرفتهم، ص ١٣٤، ١٣٥.

(٣) M.E.J., Vol. 12, No.2 Spring 1958, p. 168, E. Rabbath, op. cit., pp. 418-419.

المصري ورئيس الوزراء العراقي انما كان هدفه توحيد الشعوب التي تتكلم اللغة العربية[1] ، في وقت انقسم فيه اللبنانيون حيال هذه الأمور، وقد تجلى ذلك واضحاً في الانتخابات النيابية التي جرت في أواخر آب (أغسطس) ١٩٤٣ ، بدليل أن الموارنة أنفسهم لم يكونوا يعملون لاستقلال لبنان عن فرنسا بقدر ما كان هدفهم الاستقلال عن المحيط العربي . وأكد الأب بطرس ضو بأنه منذ أن تصدع « الوطن الماروني » فان الموارنة في توق مستمر ومتصاعد الى تحقيق الاستقلال عن الدولة الاسلامية ، وان هذا التوق كان الحافز الأكبر الناهض بالموارنة نحو الحرية[2] .

وفي ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣ أسفرت انتخابات رئاسة الجمهورية عن انتخاب بشارة الخوري لما لقيه من دعم القوى الوحدوية المحلية ومن القوى العربية والبريطانية، وفي حينه أكد بشارة الخوري على تعاون لبنان مع البلدان العربية وخروجه من عزلته . وكان الميثاق الوطني الذي اتفق مع رياض الصلح على أسسه يقضي بابتعاد المسيحيين عن فكرة الحماية الأجنبية لما فيها من خطورة على لبنان وعلى سوريا والبلاد العربية، وبابتعاد المسلمين عن فكرة الوحدة العربية[3] . وقد أثبتت التطورات السياسية المستقبلية أن هذا الميثاق ولد ميتاً، ذلك أن القوى المسيحية لا سيما المارونية استمرت تتطلع الى فرنسا، كما استمرت القوى الاسلامية والمسيحية الوطنية تتطلع الى الوحدة العربية . ولوحظ بأن خالد العظم رئيس الوزراء السوري هاجم رياض الصلح لتخليه عن مبدأ الوحدة العربية والسورية، واعتبر أن رياض الصلح هو المسؤول عن عدم اقامة الوحدة الاقتصادية بين لبنان وسوريا منذ عام ١٩٤٣ . وأضاف أن رياض الصلح المناضل من أجل سوريا الكبرى تنازل عن خطته وأصبح زعيم استقلال لبنان منفرداً عن سوريا في

(١) G. Catroux, op. cit., p. 267.

(٢) الأب بطرس ضو: موارنة الغد على ضوء تاريخهم، ص١١ .

(٣) فصلنا هذا الموضوع في الفصل الثالث من كتابنا : التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ - ١٩٥٢ .

سبيل الحصول على تأييد الأكثرية المارونية . بينما كان عليه أن يجعل لبنان يتدرج في طريق الوحدة السورية، ولكن من كان يضمن له رئاسة الحكومة في الدولة الموحدة؟[1] .

ومنذ أن تبوّأ الرئيس بشارة الخوري رئاسة الجمهورية، واجهته معضلة الوحدة العربية، فقد أثارت الصحف المصرية وبينها مجلة « الاثنين » هذا الموضوع في لقاء خاص معه، فرد بشارة الخوري على مندوب المجلة حسن لطفي بأنه من مؤيدي التعاون العربي الاقتصادي والثقافي، ولم يذكر كلمة « الوحدة » الاقتصادية أو الثقافية . ومما قاله : إن بعض اللبنانيين اتهموه علناً « بأنني أعطيت وعداً أنه في حال انتخابي رئيساً للجمهورية سأسعى الى تحقيق الوحدة العربية كأنها شر مستطير » ولكنه نفى حدوث ذلك مع تأييده لنجاح الفكرة الوحدوية بين البلدان العربية على أن يبقى لبنان مستقلاً، ويترك لكل شعب كيانه السياسي، وأشار الى أنه أفصح عن هذه السياسة لنوري السعيد « وهو يتفق معي في أن من الممكن أن تتحد البلاد العربية في الشؤون الاقتصادية والثقافية »[2] . وفي هذه الفترة اتضح للمسؤولين العرب أن الرئيس بشارة الخوري عدل عن فكرة الاتحاد « والتعاون مع العرب الى أقصى حد » وهو ما سبق أن أكده في اجتماعات مصر عام ١٩٤٢ ، فجاءه الرد هذه المرة من الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود أذيع من الاذاعة الاميركية جاء فيه : أن مشروع الوحدة العربية يقوم على تحقيق اتحاد بين مصر والعراق وسوريا ولبنان والسعودية، وأنه لا يرى ثمة سبب يحول دون وضع هذا المشروع موضع التنفيذ قبل انتهاء الحرب[3] . وشكر بالمناسبة وزارة الخارجية الأميركية على تأييدها مشروع الاتحاد العربي، مما يشير بأن الولايات المتحدة لم

(١) مذكرات خالد العظم، جـ٢، ص١١ - ١٣ .

(٢) **النهار**، العدد ٢٧٦٦ ، ٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣ .

(٣) **النهار**، العدد ٢٧٦٩ ، ٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣ .

تكن أقل تأييداً من بريطانيا لمشروع الوحدة.

أما موقف البطريرك الماروني انطون عريضة من الدول العربية والوحدة معها فقد ذكره في الديمان أمام رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣، فأشار الى أن العلاقة مع سوريا يجب أن تكون ودية ومتبادلة، ولكن الوحدة لا يمكن أن تكون تامة بينهما بسبب بعض الظروف الخاصة. فرد عليه بشارة الخوري المعروف بتوازنه السياسي على الصعيد اللبناني والعربي، بأن تمسك البطريركية باستقلال لبنان «لم تنزع يوماً بكم الى انعزال لبنان عن جواره، بل كنتم حريصين كل الحرص على أن يكون التعاون العتيد على أساس المساواة التامة للفرقاء المتعاقدين»[1]. وفي هذه الفترة التي كان لا يزال فيها لبنان متناقضاً بين مواقفه اللبنانية ومواقفه العربية، كانت مشاورات الوحدة العربية مستمرة في مصر بين ممثلي البلدان العربية، وكانت بدأت بين ٣١ تموز (يوليه) ١٩٤٣ الى ١٠ شباط (فبراير) ١٩٤٤. وافتتحت هذه المشاورات بين مصر والعراق، ثم التقى مصطفى النحاس برئيس وزراء الاردن توفيق ابو الهدى في ٢٨ آب (أغسطس) ١٩٤٣، فتبين لهما أن العائق الأساسي لتحقيق الوحدة العربية هما: اليهود في فلسطين والموارنة في لبنان. وأشار أبو الهدى أنه لو اقتصر الأمر على سوريا وشرقي الأردن لسهل أمر الوحدة، ولكن الصعوبة تأتي من لبنان وفلسطين. ثم استؤنفت المفاوضات بين النحاس باشا ويوسف ياسين ممثل الملك عبدالعزيز آل سعود في ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣، فتبين بأن السعودية متحفظة حيال الوحدة السياسية وتؤيد التعاون الاقتصادي والثقافي، وفي ذلك بعض التناقض فيما صرّح به الأمير فيصل بن عبدالعزيز حول الوحدة بين البلدان العربية. وفي ٢٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٣ اجتمع النحاس باشا مع سعدالله الجابري رئيس الوفد السوري، فأوضح له بأن الآراء التي تجمعت لديه من

(١) النهار، العدد ٢٧٧٢، ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣.

خلال لقاءاته بوفود الدول العربية أظهرت صعوبة تحقيق الوحدة بين أقطار سوريا الأربعة، والسبب يعود الى امتيازات الموارنة في لبنان وما لليهود من مركز في فلسطين. فأوضح الجابري الظروف التي أدت الى قيام لبنان الكبير وذلك باضافة أجزاء من سوريا الى جبل لبنان، كما أن الانتشار اليهودي في فلسطين خطر جداً «وهذا الانتشار لا نرضى به مطلقاً ولا نوافق عليه. ومهما يكن من أمر فانه من المستحسن الرجوع إلى رأي عرب فلسطين أنفسهم لاستشارتهم في قضيتهم»، وأضاف الجابري بأن سوريا تعالج مشاكل مستقلة عن سائر البلاد العربية «وأني لأخشى من بقاء مصر وسوريا في معزل عن البلاد العربية لا تربطها بها رابطة ما، فتزول بذلك عناصر الوحدة العربية، ويهدد ذلك كيان سوريا ومصيرها ويعرض تقاليدها ولغتها للأخطار»[1].

وفي الجلسة الثانية في ٢٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٣، أوضح الجابري للنحاس باشا بأن الأكثرية الساحقة من سكان لبنان المسيحيين والمسلمين يرغبون في الانضمام الى سوريا بلا قيد أو شرط لا سيا المناطق التي ضمت الى لبنان بعد الحرب العالمية الأولى. وأضاف قائلا: بأن اللبنانيين اذا كانوا يشعرون الآن بشيء من الارتياح «فانما اتاهم هذا الشعور عن طريقنا نحن لأن الأمل في التوحيد هو الذي يسكتهم، ونحن نخاف أن يعود قادة الرأي في لبنان الى الارتماء في أحضان فرنسا، فتصبح لها قدم راسخة من جديد بعد أن زعزعتها الحرب، ولذلك اعترفنا باستقلال لبنان وأيدناه على شرط أن يطالب مثلنا بسيادته الكاملة، ويقتفي خطواتنا في ذلك محتفظاً بوجهه العربي، وفي الاتفاق على ادارة المصالح الاقتصادية بشكل يحقق مصلحة الطرفين». ورأى الجابري أن من نتيجة تفاهم سوريا مع رجال الحكم في لبنان أن تعهد رئيس الجمهورية الجديد ورئيس وأعضاء الحكومة بألا يسمحوا للأجنبي بالسيطرة على لبنان سواء كان ذلك لاستعماره أو

(١) مضبطة مشاورات الوحدة العربية ١٩٤٣ - ١٩٤٤، ص ٢٣؛ وثائق جامعة الدول العربية.

لاتخاذه ممراً لاستعمار سوريا . وبالرغم من أن الجابري أشار الى اعتراف سوريا باستقلال لبنان، ولكنه أكد مجدداً تصميمه على وحدة سوريا ولبنان أو على الأقل وحدة سوريا بالأجزاء التي ألحقت بلبنان عام ١٩٢٠ « فقد كنا دائماً نطالب بأن يكون لبنان بالنسبة الى سوريا في وضع طبيعي، فاما أن تكون الصلات بينه وبيننا قائمة على أسس الاتحاد، وأما أن ترد الى سوريا الأجزاء التي انتزعت منها ويعود لبنان الى ما كان عليه من قبل » . وأعتبر أن هذه ليست رغبة سكان سوريا وحدهم بل هي كذلك رغبة سكان الأجزاء التي ألحقت بلبنان مرغمة كارهة، وظلت معارضة للوضع الذي أجبرت على الخضوع له بجميع أساليب المعارضة[1] . والحقيقة أن شيئاً مما دار في هذه المباحثات لم يسرب الى الصحف أو جميع الأوساط السياسية، انما جرى نشر بيان بهذه المشاورات مفاده أن المباحثات دلت على حرص مصر وسوريا على الوصول الى ما يحقق آمال البلاد العربية، ويؤدي الى جمع كلمتها وتوطيد التعاون بينها[2] .

ولما كان لبنان المشكلة الرئيسية في موضوع الوحدة العربية فقد وجه رئيس الوزراء المصري دعوة الى الحكومة اللبنانية لأخذ رأيها في هذا الموضوع . وذكرت الأوساط الحكومية بأن الحكومة اللبنانية تدارست أمر الدعوة، وأنها لن تتخذ موقفاً نهائياً من تلبيتها الا بعد اتفاق الوزراء على بعض المبادىء الأساسية، وبعد الاستئناس برأي زعماء الكتل في مجلس النواب والأوساط السياسية[3] . وكان عادل عسيران (شيعي) وزير الاقتصاد اللبناني قد أدلى بحديث في القاهرة في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣، أوضح فيه موقف لبنان من الوحدة العربية رافضاً اطارها السياسي مشيراً الى أن العرب في مختلف الأقطار العربية يشكلون

(١) مضبطة مشاورات الوحدة العربية، ١٩٤٣ - ١٩٤٤، ص ٢٨ - ٢٩ .
(٢) **النهار**، العدد ٢٧٨٣، ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣ .
(٣) **النهار**، العدد ٢٧٨٨، ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ .

وحدة اقتصادية وجغرافية وتاريخية وثقافية، ورأي العرب في مختلف أقطارهم أن يبقى كل قطر مستقلاً وأن يعنى بشؤونه الداخلية . أما الاتحاد السياسي فينبغي أن يترك تقريره للأجيال القادمة حسب مقتضيات الحاجة » وأن لبنان بلد عربي يؤمن باستقلاله ويؤمن بضرورة مباشرة تنفيذ الوحدة الاقتصادية والثقافية »[1] .

وفي ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤ وصل الوفد اللبناني الى مصر برئاسة رئيس الوزراء رياض الصلح، وبدأت على الفور مشاورات الوحدة العربية مع النحاس باشا فأوضح الصلح موقف لبنان من الوحدة بقوله: ان لبنان لا يألو جهداً في سبيل التعاون والتكاتف بين البلدان العربية لما في ذلك من الخير العميم للجميع . وتبين بأن الصلح لم يستخدم كلمة « وحدة » بل كان باستمرار يذكر كلمة « تعاون » مع تحفظه أيضاً حيال هذا التعاون، فاعتبر أن أداة التعاون بين سوريا ولبنان هي في تأسيس مجلس مشترك لادارة المصالح المشتركة من الوجهتين التشريعية والتنفيذية، وان هذا المجلس قد باشر أعماله بالفعل، وهذا التعاون - برأي الصلح - أصبح وحدة اقتصادية صحيحة؛ ولكنه اعترف بانفراد لبنان بمسائل الدفاع والشؤون الخارجية على أنه « يمكن ايجاد تعاون وثيق بين البلدين في الناحيتين الثقافية والاجتماعية يؤدي الى توحيد أنظمة التعليم ومناهجه » أما فيما يختص بالوحدة العربية فان لبنان يرغب أن يكون تعاونه مع جميع الاقطار العربية على أساس السيادة والمساواة[2] . ومن اللافت للنظر ان البلاغات الرسمية اللبنانية المذاعة كانت مخالفة في بعض الأمور لموقف الحكومة اللبنانية، ففي الوقت الذي كان فيه اصرار لبنان على رفض الوحدة السياسية والتأكيد على عبارات التعاون والسيادة، كان البلاغ الرسمي اللبناني الذي أذيع على اللبنانيين يشير الى أنه جرت مشاورات للوحدة العربية بين الوفد اللبناني ومصطفى النحاس باشا[3] .

(١) **البيرق**، العدد ٣٨١١، ٢٠ - ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣ .
(٢) مضبطة مشاورات الوحدة العربية، ١٩٤٣ - ١٩٤٤، ص ٣٣ .
(٣) **النهار**، العدد ٢٨١٨، ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤ .

وكانت بعض القوى المارونية وفي مقدمتها منظمة الكتائب تعلن رفضها للوحدة العربية، ففي ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤، وفي مقال تحت عنوان « تفاهم وتعاون لا وحدة ولا اتحاد » استبقت صحيفة « العمل » الكتائبية نتائج المشاورات وذكرت بأن اطلاق عنوان الوحدة العربية على الاتصالات القائمة بين ممثلي العرب ليس بالتعبير الذي ينطبق على الواقع، فقد اتضح ان لفظ « وحدة » أبعد من أن تدل على طبيعة تلك الاتصالات ومراميها القريبة والبعيدة، وهذا ما أدركه المتشاورون تمام الادراك فرأينا بلاغ التشاور العراقي ـ المصري يشير الى التفاهم والتآزر بين الأقطار العربية، واذا جاز استنتاج خواتم الأمور من مقدماتها وقعنا حتماً على بلاغ التشاور اللبناني ـ المصري وفيه دلالة صريحة الى التفاهم والتآزر ليس الا. وأضافت « العمل » ان للتعاون المنشود بين لبنان والأقطار الشقيقة فوائد جلى لا ينكرها إلا كل مكابر، خاصة متى كان ذلك التعاون قائماً على قدم المساواة في الاحترام المتبادل والمحافظة على الاستقلال التام لكل من البلدان المتعاونة. ولبنان يرحب بكل تفاهم وتآزر وتعاون، انما ما ينفر منه هو التفريط بأي حق من حقوق استقلاله وسيادته. وما حرص اللبناني على استقلال لبنان الا كحرص العراقي على استقلال العراق والمصري على استقلال مصر والسوري على استقلال سوريا. ثم ان لبنان يجب أن لا يلام على هذه السياسة؛ بل ان « العمل » رأت أنه أحرى بلبنان موطن التمرد والثورة أن يحافظ على استقلاله اليوم أكثر منه في أي زمن عبر[1].

وفي أوائل شباط (فبراير) ١٩٤٤ أدلى بيار الجميل بتصريح صحفي للوكالة العربية في دمشق، أوضح فيه أنه لا يرى مانعاً من أن ينشأ بين لبنان وبين الأقطار العربية أطيب صلات الولاء والتعاون المرتكزين على أسس المعاهدات والاتفاقات

(١) **العمل**، العدد ١٠٠، ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤؛ **العمل**، العدد ١٠٣، ٨ شباط (فبراير) ١٩٤٤.

التي تضمن للمتعاهدين صيانة الحقوق وتحديد الموجبات. أما عن الوحدة فقد رفضها بكافة أشكالها السياسية والاقتصادية ورأى « أن موقفنا من الوحدة الاقتصادية لا يختلف عن موقفنا من الوحدة السياسية... وما حرصنا على استقلال لبنان الا كحرص العراقي على استقلال العراق و.....»[1]. وحول موضوع الوحدة العربية والمشكلات التي تعترضه أوضح تقرير سري للوزير المفوض البريطاني في بيروت إلى وزارة خارجيته في ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٤٤ أن مفاوضات الوفد اللبناني في المملكة العربية السعودية دارت حول موضوع الوحدة العربية، وتبين بأن موقف ابن سعود معارض لأية سياسة تهدف لعقد مؤتمر للجامعة العربية قبل انتهاء الحرب العامة، لأن هذه الحرب قد تقوي المسيحيين اللبنانيين بمن فيهم رئيس الجمهورية والذين هم يشمئزون أساساً من فكرة الاتحاد. وأضاف الوزير البريطاني بأن الوحدة بعيدة الاحتمال، ونظراً لهذا التصور فان رئيس الوزراء اللبناني شارك في مؤتمر مشاورات الوحدة العربية، أما فيما يختص بموقف الحكومة السورية ازاء المؤتمر فهو موقف قديم، فالتفكير في الجامعة العربية شعور قوي في سوريا بدون أدنى شك وبتأثير من الرئيس السوري الذي صلته قوية بابن سعود[2].

والحقيقة أن المعارضة الكتائبية استمرت ضد مشروعات الوحدة العربية، وشبه بيار الجميل الدول العربية بالانتداب الفرنسي وقال: نحن لا نريد أن نستبدل انتداباً بانتداب آخر[3]. كما أن صحيفة « العمل » لسان حزب منظمة الكتائب تخوفت من أقوال صحيفة « البلاغ » المصرية حول الوحدة العربية، وتخوفت من تصريح للدكتور الملقي قنصل شرقي الأردن في مصر الذي صرّح للصحيفة المصرية « الوفد المصري » بأن فكرة توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي

(١) **العمل**، العدد ١٠٣، ٨ شباط (فبراير) ١٩٤٤.
(٢) B.L. in Beirut to F.O.N.O..E.2723, of 26 April 1944, in F.O. 371/40301/89.
(٣) **العمل**، العدد ١١٤، ١٣ أيار (مايو) ١٩٤٤.

الأردن هي الركن الأساسي في بناء صرح الوحدة العربية الشاملة . وعلقت « العمل » على هذه التصريحات فأبدت استياءها ، كما أن بيار الجميّل طالب الحكومة اللبنانية توضيح حقيقة المشاورات العربية واحتج على الاشتراك في مؤتمر يصرح بعض ممثليه الرسميين بمثل تلك الأقوال[1] . وفي الوقت نفسه قدم المحامي يوسف السودا في ١٨ آب (أغسطس) ١٩٤٤ مذكرة الى امين سر مؤتمر المحامين العرب في دمشق رفض فيها تحقيق الوحدة العربية [2] .

وفي ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤ ناقش المجلس النيابي موضوع مشاورات الوحدة العربية[3] ، فأوضح النائب الماروني وديع نعيم أن الحكومة اللبنانية الأولى أعلنت أن لبنان دولة مستقلة ، وقد وافقت الدول العربية على ذلك ، فاذا بالنحاس باشا يدعو دول الشرق العربي الى مشاورات الوحدة العربية ، وكان لبنان السباق في تلبية الدعوة بالرغم من تصريحات لزعماء عرب تعرضوا في ظروف كثيرة لاستقلال لبنان وسيادته وسلامة حدوده وأراضيه . وأضاف النائب نعيم بأن رئيس الوزراء رياض الصلح لا يجهل أن أحاديث الوحدة وشبح الوحدة تقضّ على كل لبناني صميم مضجعه وتجعله في قلق دائم بعد التضحيات الغالية التي قدمتها « الأمة اللبنانية » في سبيل استقلالها . وطالب أخيراً رئيس الوزراء بمطلبين هما :

أولاً - اذاعة بلاغ يتضمن بأن لبنان لن يتنازل عن ذرة من أراضيه ، ولن يندمج في وحدة ولن يذوب في حلف .

ثانياً - اطلاع المجلس النيابي على الهدف الذي ترمي اليه مشاورات الوحدة العربية .

ولما تحدث رئيس الوزراء أشار بأن لبنان لا يرضى انتقاصاً ولو قليلا من

(١) **العمل**، العدد ١٢٦، ١٠ آب (أغسطس) ١٩٤٤؛ **العمل**، العدد ١٢٧، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٤٤ .

(٢) **العمل**، العدد ١٢٩، ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤ .

(٣) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤، ص ٦٣٢ - ٦٣٥ .

استقلاله ، وانه لا داعي لتكرار ذلك ، وأن سبب تلبية لبنان الدعوة الموجهة اليه هو عدم غيابه عندما يقرر أي أمر يتعلق بهذا الشرق العربي » وستسمعوني أحدد موقف لبنان في هذا المؤتمر كما حددته في دمشق، وستسمعون ان الدول العربية الشقيقة ستصادق على هذا التحديد وتحبذه » . واعتبر أن اعتراف الولايات المتحدة وايران باستقلال لبنان يعزز هذا الاستقلال . أما النائب الماروني أسعد البستاني فقد اعتبر أن لبنان يريد التعاون مع العرب عن طريق الاخاء والعاطفة وليس عن طريق المناورات والسياسة ، لأن اللبنانيين حريصون على استقلال لبنان لأنه وطن قومي لكل أبنائه المسلمين والمسيحيين والموسويين، ولبنان المتميز بكيانه وشخصيته يتنافى والادماج ويتناقض والوحدة العربية الشاملة . « أما نحن فاننا لا نستأنس الآن لا في الضم ولا في الوحدة . . . » . وفي الجلسة النيابية ذاتها عبر النائب كمال جنبلاط عن آرائه حول الوحدة، فاعتبر أن مبدأ التعاون سيكون قاعدة لكل سياسة أو علاقة بين الدول بعد الحرب العالمية ، وهذا التعاون تيار عالمي لا يمكن لكل سياسة أو علاقة بين الدول بعد الحرب العالمية ، وهذا التعاون تيار عالمي لا يمكن للبنان التنكر له رغم نزعة الانكفاء والانعزال ، ولكنه عارض مبدأ الوحدة أو الاتحاد مع الدول العربية ومما قاله : « نريد أن لا نسمع . . . من مصر الا نغمة لبنانية استقلالية صرفة من فم وفدنا المسافر الى مصر . . . وان يفهم كل عضو من أعضاء المؤتمر العربي وكل أجنبي وكل لبناني اننا لا نرضى أن ندخل مع الدول العربية بأي وحدة أو اتحاد سياسي في الوقت الحاضر . أقول في الوقت الحاضر، وأننا لا نفهم بمشروع الوحدة العربية الا التعاون المجرد الى أقصى حد ممكن مع الدول العربية » . ومما اقترحه أنه في حال فشل التجربة اللبنانية المنبثقة عن صيغة عام ١٩٤٣ يمكن التطلع الى سواها من الصيغ كصيغة الوحدة السورية أو الوحده العربية أو الاتحاد العربي . أما النائب السني عبدالحميد كرامي فأشار الى أن نواب جبل لبنان (وديع نعيم، وأسعد البستاني وكمال جنبلاط) بدأوا يشككون باستقلال لبنان بمناسبة مؤتمر الوحدة العربية ، بينما الدول العربية اعترفت باستقلاله ،

وأن كل واحد من اللبنانيين سيدافع عنه بكل قواه » ونحن الذين حاربنا لبنان في الماضي لأنه لم يكن عربياً، ونحن الذين طلبنا الوحدة السورية أتينا اليوم الى هذه الندوة نعترف باستقلال لبنان ونناضل في سبيل هذا الاستقلال ضد أي كان ». وأضاف بأن أهل الساحل اعترفوا باستقلال لبنان ليس مجاملة لأحد ولا خوفاً من أحد بل عن ثقة باستقلال لبنان. وكان كرامي قد أراد بكلامه الرد بطريقة غير مباشرة على كلمة جنبلاط الذي اعتبر فيها أن سكان جبل لبنان ـ وهو منهم ـ أكثر لبنانية من سواهم، كما أن جنبلاط كان لا يزال يميز بين أهل الجبل وأهل الساحل بقوله: « اذا ببعض اللبنانيين الجدد خارج هذا المجلس... هؤلاء اللبنانيون الذين أشرقت نفوسنا وتهللت يوم اعترافهم بلبنان ـ والذين لا نريد أن نفرق بيننا وبينهم ـ اذا ببعض هؤلاء يعتبرون لبنان مرحلة ووسيلة في سبيل تحقيق الوحدة العربية المنشودة ».

ومما يلاحظ من خلال بعض التيارات السياسية اللبنانية أن القوى المارونية والسنية والدرزية والشيعية اتفقت من حيث المبدأ على صيغة لبنان ورفضت الحاقه أو اندماجه ببقية الدول العربية. وكان موقف عبدالحميد كرامي الرافض للوحدة العربية الأكثر بروزاً نظراً لما عرف عنه في السابق من تشدد وتطرف في مطالبه بضرورة تحقيق وحدة لبنان مع سوريا، على أن موقفه الجديد من لبنان المستقل دعا رئيس الجمهورية والأوساط الانفصالية الى تأييد ترشيحه لرئاسة الوزراء في أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥. ومهما يكن ففي ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤ جرى حفل افتتاح المؤتمر العربي العام في الاسكندرية، واضطر لبنان للمشاركة في جلسات اللجنة التحضيرية لئلا يتهم من قبل الدول العربية بأنه خرج عن الصف العربي، كما شاركت وفود من سوريا والعراق وشرقي الأردن ومصر . أما فيما يختص بالعربية السعودية واليمن فلم يمثلا في المؤتمر[1]. أما ممثل

(١) تم تمثيل الوفود العربية على النحو التالي:
أ ـ حضر عن سوريا: سعد الله الجابري (رئيس مجلس الوزراء) وجميل مردم بك (وزير =

فلسطين موسى العلمي فقد سمح له بالمشاركة في المناقشة بعد لأي وبعد تردد بعض الوفود العربية بحجة ان فلسطين لا تزال خاضعة للانتداب البريطاني وهي غير مستقلة، وبحجة أن بعض القيادات الفلسطينية قد تحتج على تمثيل العلمي لفلسطين. وفي افتتاح المؤتمر ألقى النحاس باشا كلمة رحّب فيها بالمؤتمرين، كما ألقى وزير الخارجية اللبناني سليم تقلا كلمة أعرب فيها عن تجاوب لبنان مع جمع الشمل العربي، « وأن لبنان لم يكن يوماً ـ وهو ابن العربية البار ـ الا الحافظ الأمين للرسالة الباهرة التي اضطلع بها العرب، فصانها كنزاً ثميناً في بطون ودیانه، وأن لبنان سيظل أبداً في الرعيل الأول عاملاً على تأليف القلوب وتوحيد الصفوف »[1]. وكانت هذه الكلمة الدبلوماسية بمثابة سياسة لبنانية قائمة على أساس

= الخارجية) ونجيب الارمنازي (أمين سر عام رئاسة الجمهورية) وصبري العسلي (نائب دمشق).
ب ـ حضر عن شرقي الاردن: توفيق أبو الهدى (رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية) وسليمان سكر بك (سكرتير مالي وزارة الخارجية).
جـ ـ حضر عن العراق: حمدي الباجه جي (رئيس مجلس الوزراء) وارشد العمري (وزير الخارجية) ونوري السعيد (رئيس مجلس الوزراء سابقاً) وتحسين العسكري (وزير العراق المفوض بمصر).
د ـ حضر عن لبنان: رياض الصلح بك (رئيس مجلس الوزراء) وسليم تقلا بك (وزير الخارجية) وموسى مبارك (مدير غرفة الجمهورية).
هـ ـ حضر عن مصر: مصطفى النحاس باشا (رئيس مجلس الوزراء) وأحمد نجيب الهلالي باشا (وزير المعارف العمومية) ومحمد صبري أبو علم باشا (وزير العدل) ومحمد صلاح الدين بك (وكيل وزارة الخارجية).
و ـ حضر عن فلسطين: موسى العلمي.
نقلا عن كراس: اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، الاسكندرية ١٩٤٤، ص ٨. وثائق جامعة الدول العربية.
تمنى النحاس باشا في خطبته الافتتاحية أن يرحب في القريب العاجل بممثلي الملك ابن سعود والامام يحي. وبالفعل فقد حضر ممثل اليمن حسين الكبسي الجلسة الثانية من المؤتمر، بينما حضر مندوب السعودية يوسف ياسين الجلسة الثالثة.

(١) مضبطة اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في الاسكندرية، ٢٥ أيلول (سبتمبر) =

اعطاء العرب الكلام فحسب دون العمل.

وقد أثبتت وثائق مشاورات الوحدة العربية في المؤتمر العربي العام أن رياض الصلح- الرجل القوي في لبنان لم يحاول التصرف منفرداً أو اتخاذ أي قرار دون استشارة الرئيس بشارة الخوري، وكثيراً ما كان يطلب اذناً من المجتمعين للخروج لاجراء اتصال هاتفي برئيس الجمهورية لأخذ رأيه وللتشاور حول بعض الموضوعات المطروحة، وقد تأكد ذلك من خلال دراسة مضابط ومحاضر الجلسات السرية. كما أن الرئيس بشارة الخوري سجل ذلك أيضاً في مذكراته حينما قال: «وانتهت المشاورات في ٩ من تشرين الاول وأنا أتتبع بالتلفون سيرها بمحادثات يومية طويلة مع رياض»[١]. وعقدت الجلسة الثالثة يوم الأحد أول تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٤ في جامعة فاروق الاول بستانلي باي برمل الاسكندرية، وفي أثناء المناقشة طالب رئيس الوزراء السوري سعدالله الجابري اقامة الوحدة الشاملة بين البلدان العربية، فأجابه النحاس باشا: «سمعت آراء كثيرة في مشاوراتي السابقة أو في ما وصل الي من التقارير والرسائل ومجملها حول وجوب اندماج الأقطار الأربعة - لبنان وسوريا والأردن وفلسطين - اندماجاً تاماً. ولست أخفي انني أحسست أن هناك صعوبات تعترض تحقيق هذه الغاية... فان لكل قطر منها كيانه ونظامه ومكانه ودرجة تقدمه وحكومة بعضها جمهورية وعلى رأس حكومة البعض الآخر أمير. فكيف يكون شكل الحكومة الموحدة في حال الاندماج؟ وكيف تتغلب على الصعوبة الناشئة من امتيازات الموارنة في لبنان ومن مركز اليهود في فلسطين؟» فرد سعدالله الجابري قائلاً: ان بلاد الشام قبل انسلاخها عن السلطنة العثمانية «لم يكن للبنان وجود مستقل بشكله الحالي، بل كان هناك جبل لبنان الذي ينحصر ما بين فرن الشباك خارج بيروت من ناحية الغرب والمعلقة (زحلة) من ناحية الشرق، وما بين شمالي البترون وشمالي صيدا». ثم أكد الجابري

= ١٩٤٤، ص٧.

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٢، ص ١٠٩.

بأن السوريين يريدون الوحدة كما يريدها كل عربي مخلص رغم معرفتهم بالمشاكل التي تعترضها ومنها مشكلة الصهيونية في فلسطين والنزعة المسيحية في لبنان، تلك النزعة التي لم يثبت بعد أنها تستند الى عملية حسابية صحيحة.

وكان موقف رياض الصلح من مطالب سعدالله الجابري هو الرفض وقال: «ان سوريا تريد الوحدة العربية بكامل ما تعنيه هذه الكلمة، وأنا لو كنت ممثلاً لسوريا لقلت مثل هذا الكلام. ولكن لدينا ظروفاً في لبنان يجب النظر اليها بعين الاعتبار، وحضراتكم جميعاً تعرفون مركز لبنان واتصالاته مع الخارج والعوامل الأجنبية التي كان لها في الماضي أثرها في لبنان والتي سبق أن أشرت اليها في مذكرتنا بكل صراحة واخلاص وبساطة». ثم كرّر الصلح مجدداً مبررات عدم قبول لبنان مبدأ الوحدة العربية أو حتى المشاركة فيها، ورأى أن لبنان يعتبر نفسه وطناً عربياً رغم موقفه من الوحدة، وأنه يسر لكل ما يسر الوطن العربي العام ويألم لكل ما يقوم في وجهه من عقبات. وقدطرحت في الفترة الأخيرة فكرة عقد معاهدة بين فرنسا وكل من سوريا ولبنان، أي اعادة الانتداب بشكل آخر، فرفضت سوريا ورفض لبنان. وتساءل الصلح: ماذا كان يفيد رفض سوريا وهل كان يستطاع في هذه الحالة البحث في الوحدة العربية؟ أظن لا، ولكن لبنان رفض ورفض كما سبق أن صرّحنا مراراً أن يكون للاستعمار مقراً أو لاستعمار شقيقاته العربية ممراً، وهذه أكبر خدمة يؤديها لبنان في مجال العمل والتنفيذ. فما كان من سعدالله الجابري الا أن رد قائلاً: نحن نعترف بذلك. ثم أوضح رياض الصلح أن موقف لبنان ليس عقبة في سبيل الوحدة، وتمنى ألا يقال انه عقبة «لقد سمعت الآن ممثلين لدول أعرق عروبة منا[١] يقولون أنهم بالنسبة لظروف معينة يرجون تأجيل النظر في التعاون السياسي الآن، والخلاصة هي أن لبنان يريد الاستقلال ويريد أيضاً التعاون مع الدول العربية جميعاً»[٢].

(١) يقصد رياض الصلح بذلك المملكة العربية السعودية.

(٢) مضبطة الجلسة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في الاسكندرية، في أول تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤، ص ٢٥ - ٢٧.

والحقيقة أن البعض برّر موقف رياض الصلح من الوحدة العربية، لأن قبوله بالتخلي عن جزء من سيادة لبنان يضع في يد فرنسا حجة للمبالغة والتهويل من خطر ابتلاع لبنان وضياع « كيانه المسيحي » وسط المشاريع الاتحادية « العربية المسلمة » وبذلك تستعيد ما كان لها من قدم راسخة في لبنان، فيصبح مقراً للاستعمار تضرب منه الحركة العربية في الشرق العربي. وحاول أحمد طربين انصاف رياض الصلح لأن ماضيه السياسي أثبت ايمانه بالفكرة العربية. ثم تساءل ما الفائدة التي تعود على لبنان وعلى الوحدة العربية وعلى رياض الصلح نفسه لو قبل أموراً يعلم أنها لن تلقى موافقة عامة من مختلف الطوائف التي تمثل شتى النزعات والاتجاهات المتضاربة في لبنان؟[1] . ومهما يكن من أمر فنظراً لموقف لبنان الرسمي من الوحدة العربية فقد تغيب عن بعض اجتماعات المؤتمر سعدالله الجابري وموسى العلمي، غير أنه بعد مناقشات طويلة وافق المجتمعون على اقتراح تقدم به وزير الخارجية السورية جيل مردم بك يتعلق بالاعتراف باستقلال لبنان[2] . وهذا يعتبر تحولا سورياً هاماً بالنسبة الى واقع لبنان السياسي، ذلك لأنه تم التأكيد على هذا الاستقلال بحدود عام ١٩٢٠[3] . ورغم أن الرئيس بشارة الخوري زعم أنه هو صاحب الاقتراح الذي اقترحه على رياض الصلح[4] ، غير أن مضبطة الجلسة السادسة في ٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٤ أكدت بأن صاحب الاقتراح هو وزير الخارجية السورية وليس رئيس الجمهورية اللبنانية. وقد اعترف بذلك

---

(١) أحمد طربين: الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ - ١٩٥٨، ص ٤٦٤.

(٢) تضمن الاقتراح السوري: أن الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية تؤيد مجتمعة احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة، وهو ما سبق لحكومات هذه الدول أن اعترفت به بعد أن انتهج سياسة استقلالية أعلنتها حكومته في بيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي اللبناني بالاجماع في ٧ أكتوبر ١٩٤٣. نقلاً عن: مضبطة الجلسة السادسة للجنة التحضيرية، في ٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤، ص ٥١.

(٣) M.E.J. Vol. 12, No. 2 (Spring 1958) p. 168.

(٤) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٢، ص ١٠٩ - ١١٠.

رياض الصلح نفسه لا سيما عندما شكر الوفد السوري واللجنة التحضيرية على موقفها لأنها « نظرت بعين البصيرة الى موقف لبنان وأحلته هذا المحل الاستقلالي » . وكان رياض الصلح يريد أن يطيل كلمته ليبرر موقف لبنان من الوحدة العربية، غير أن القرار الخاص بالاعتراف باستقلال لبنان دعاه للاختصار بالكلام كما قال. وادعى رياض الصلح بأن لبنان ما أحجم يوماً عن الاشتراك في كل حركة استقلالية قامت في الشرق العربي، بل لقد كان في مقدمة اخوانه عاملاً على تحرير البلاد. ولم يدع رياض الصلح الفرصة تفوته في مدح الموارنة فقال أنه « كان للأكليروس الماروني ليس فقط في لبنان، بل في كل الشرق العربي الأثر الكبير في نشر الدعاية العربية » . كما لم ينس الصلح تذكير المجتمعين ما كان للبنانيين من فضل في اعلاء شأن اللغة العربية التي نشروها في الآفاق. وأخيراً أبدى شكره للوفود العربية وخاصة الوفد السوري « الذي تلطف وأراد أن يكون هو صاحب الاقتراح باحترام استقلال لبنان في هذه اللجنة مجتمعة » . كما تقدم بالشكر من النحاس باشا والحكومة المصرية بسبب المساعدة القيّمة التي ساعدت بها لبنان خلال أزمته عام ١٩٤٣ . كما أن الصلح لم ينس مدح رئيس الجمهورية « الذي له الفضل الأكبر في سير لبنان هذا السير الاستقلالي والذي لولاه لما أمكننا نحن أن نجتمع معكم هنا »[1] . والأمر المستغرب أنه بالرغم مما بذله الوفد اللبناني من حرص على استقلال لبنان ورفضه الوحدة العربية، فقد اعتبر الفريق الماروني أن توقيع لبنان على بروتوكول الاسكندرية هو خروج على الميثاق الوطني، كما اتهم الموارنة رياض الصلح أنه بعمله هذا نقض الميثاق[2] .

والجدير بالذكر أنه قبل عودة الوفد اللبناني الى بيروت أصر مدير غرفة رئاسة الجمهورية موسى مبارك وهو ماروني على الحصول على توضيح أكثر فيما يختص

---

(١) مضبطة الجلسة السادسة للجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، في ٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤، ص ٥١ - ٥٢.

(٢) طوني مفرج: حرب الردة، ص ٨٦ - ٨٧.

بنصوص الميثاق لا سيما حيال لبنان، كما أنه رفض الانصياع لتعليمات رياض الصلح بل رفض التوقيع على ما تم الاتفاق عليه بحجة أن ذلك يقيد من حرية لبنان، ولم يوقع الا بعد أن تم الاتصال بالرئيس بشارة الخوري الذي طلب منه التوقيع لأن ميثاق جامعة الدول العربية لا يقيّد لبنان بشيء[1]. ولما عاد الوفد اللبناني الى بيروت أطلع رياض الصلح رئيس الجمهورية على جو المؤتمر وما دار فيه من مناقشات وجهود الصلح من أجل الحفاظ على لبنان مستقلا عن الدول العربية. وفي ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٤ عقد مجلس النواب جلسة ألقى فيها رياض الصلح بياناً عرض فيه نشاطه في مشاورات الوحدة العربية، وكيف أنه سعى لاصدار قرار خاص بلبنان يبعده عن الوحدة العربية، وأن لبنان اول من حدّد موقفه تحديداً صريحاً في مشاورات الوحدةالعربية في مصر، وأن الصلح أدلى برغبة المسلمين والنصارى الذين يريدون الاستقلال الصحيح والتعاون مع البلاد العربية، ثم فسّر عبارة «جامعة عربية» فقال أنها لا تعني وحدة أو اتحاد، مع العلم أنه هو من رواد الاتحاد ولكن ليس مع العرب بل بين المسلمين والنصارى في لبنان، وأنه على استعداد لحماية الاستقلال والدفاع عنه ليس ضد الغرب فحسب وانما ضد الشرق أيضاً. وأوضح النائب السني سعدي المنلا الى ضرورة عدم عزلة لبنان عن الدول لأن من المستحيل اليوم أن تعيش دولة دون أن يكون لها روابط قوية مع دول أخرى، وأكّد بأن أنصار العزلة يحكمون عاطفتهم وعليهم أن لا يضيعوا المصلحة الوطنية العليا.

وبصدد ما جرى من مشاورات في الاسكندرية، تحدث النائب الماروني جورج عقل فقال بأنه سمع أن سعدالله الجابري رئيس وزراء سوريا قدّم اقتراحاً بانشاء سوريا الكبرى بحيث تضم لبنان وسوريا وفلسطين وشرقي الاردن وأن لبنان رفض

(١) يوسف سالم، ٥٠ سنة مع الناس، ص ١٨٧.

الاقتراح. فما كان من رئيس الوزراء رياض الصلح الا أن أخفى حقيقة ما جرى في المشاورات السرية وقال: هل قرأت هذا في بيان أو جريدة. فقال جورج عقل: لا. فرد الصلح: اسمح لي أن أقول ان هذا غير صحيح. وأن الجابري لم يصرّح بشيء من هذا[1]. مع العلم ان الدارس للمضابط السرية لمشاورات المؤتمر العربي يعلم حقيقة ما ذهب اليه النائب عقل، لأن الوفد السوري طالب فعلا بالحاق لبنان بسوريا أو تحقيق مشروع سوريا الكبرى[2]. أما النائب السني محمد العبود فقد أيّد ما توصل اليه لبنان في مصر وغمز من قناة سوريا لأنها لا تزال تطالب ببعض أجزاء من لبنان، وطالب اللبنانيين أن لا يكونوا ملكيين أكثر من الملك، أي لا يكونوا عرباً أكثر من العرب أنفسهم[3]. وأعربت منظمة الكتائب عن سرورها وارتياحها من النتائج الاولى لمشاورات الوحدة العربية ومن بروتوكول الاسكندرية لأنه جاء فيه نص خاص حول استقلال لبنان، لذا فقد كانت ردود الفعل الكتائبية غير معارضة[4]. ومن المرجح أن ساسة سوريا أنفسهم قد انقسموا حيال مستقبل لبنان رغم ما جاء في بروتوكول الاسكندرية من ضمانة عربية لاستقلاله، فرغم ان رئيس الوزراء السوري الجديد فارس الخوري أكّد لرياض الصلح في اتصال هاتفي بأن سوريا تقر وتعترف باستقلال لبنان وسيادته، ولكن بعض السياسيين السوريين كانوا ضد هذا الموقف السوري الجديد وفي مقدمة هؤلاء رئيس الوزراء السابق سعدالله الجابري وبعض النواب السوريين وبينهم نائب دمشق نسيب البكري الذي أشار في المجلس النيابي السوري، بأن لبنان الشقيق اذا اختار لنفسه

(١) مضبطة الجلسة الحادية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤، ص ٧١٤.

(٢) مضبطة مشاورات الوحدة العربية، ص ٢٨ - ٢٩.

(٣) مضبطة الجلسة الحادية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤، ص ٧١٥.

(٤) **العمل**، العدد ١٣٥، ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤. أنظر في العدد نفسه تصريح بيار الجميّل بمناسبة صدور بروتوكول الاسكندرية.

الاتحاد مع سوريا من غير أن يمس استقلاله رحبنا به أعظم ترحيب وقاسمناه السراء والضراء . » وفي حال ايثاره الانفصال طالبناه دولياً ووديا بالأراضي والمدن السورية التي ألحقت به رغم ارادة أهلها » وذلك على أساس استفتاء السكان استفتاءً حراً وبالاستناد الى المقتضيات التاريخية والجغرافية . أما رئيس الحكومة السورية السابق فقد أشار في بيان استقالته بأن لبنان جزء من سوريا ، وقد انقسم عنه كما انقسم سواه . ثم أشار بحديثه الى سوريا الكبرى وأكّد بأن لبنان من ضمنها . وكان هذا الموقف السوري كفيلاً باثارة الرافضين للوحدة ، وأبدت صحيفة « العمل » الكتائبية استياء شديداً من هذه التصريحات مما دعا الياس ربابي للمطالبة بانشاء تبادل سياسي بين لبنان وسوريا يضع حداً للأقاويل والاشاعات ويساعد على تنقية الجو من الغيوم التي تنتشر فيه أحياناً بدون موجب[١] .

والواقع أن القوى المتطرفة في انعزاليتها اعتبرت أن مجرد توقيع لبنان على ميثاق بروتوكول الاسكندرية يعتبر أمراً يهدد كيان ومستقبل لبنان ، فقد حاول النائب الماروني ألفرد نقاش ـ وهو رئيس جمهورية سابق ـ الاعتراض على ذلك البروتوكول . ولكن منعه رئيس الحكومة من التحدث في المجلس النيابي لمجرد أنه يريد التكلم بالفرنسية[٢] . كما طالب فيليب حتي بفصل الجامعة العربية كل الفصل عن الجامعة الاسلامية ، فالأولى تجعل الثقافة واللغة أساساً للتعاون ، بينما الثانية تجعل أساسه الدين . ومن الواضح أنه ما لم يتم فصل الدين عن السياسة فصلاً تاماً ، فلا تستطيع البلدان العربية وبينها لبنان الاجتماع على مستوى واحد . ويجدر بجميع الدول العربية أن تقتفي أثر لبنان الذي لم يعيّن ديناً للدولة[٣] . ويبدو أن التصريحات والتصريحات المضادة حول مستقبل لبنان وحول الوحدة العربية

---

(١) **العمل**، العدد ١٣٦ ، ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤ .

(٢) المارونية السياسية، ص ٣٥.

(٣) يوسف مزهر، المرجع السابق، جـ ٢، ص ١٢٠٣ .

أوجدت جواً من التوتر الطائفي ، فبدأت الاشاعات تغزو المناطق اللبنانية ومن ضمنها ما ذكر بأن البطريرك الماروني وأوساطه تسعى للعمل من أجل عودة لبنان الصغير كما كان عليه في السابق، كما أشيع بأن مسلمي البسطة في بيروت قد تلقوا من تركيا خمسمائة سيارة مصفحة لتكون درعاً لهم في محاربة المسيحيين ، بينما قال آخرون بأن رئيس الوزراء المسلم أخرج من مستودعات الذخيرة ثلاثمائة بندقية استأثر بها الشباب المسلم لتكون عوناً لهم في اليوم العصيب ، ولكن الجميع نفوا ما أشيع من أخبار واشاعات[١] . ويبدو أن مرحلة ما بعد بروتوكول الاسكندرية تطلبت شخصية أخرى في الحكم غير رياض الصلح على غرار ما جرى في سوريا من تغيير وفي سواها من الأقطار العربية ، فكلف رئيس الجمهورية النائب عبدالحميد كرامي الذي أعلن أكثر من مرة تأييده لوضع لبنان واستقلاله الأمر الذي أرضى السياسة التقليدية للدولة ، فقد سبق أن أشار كرامي الى أنه « علينا الآن أن نتحد لئلا نترك ثغرة للدساسين والمنافقين واعداء الوطنية . . . نحن الذين كنا من قبل ننادي بالوحدة السورية والامبراطورية العربية قد عدلنا الآن عن رأينا وأردنا لبنان مستقلا بحدوده الحالية لا خوفاً من أحد ولا مجاملة لأحد بل عن عقيدة ووطنية »[٢] .

ويلاحظ بأن منصب رئاسة الوزراء وسواه من المناصب الهامة أصبحت مغرية حتى للوحدويين اللبنانيين ، كما أن الواقع السياسي العربي والدولي جعل هؤلاء يتخلون عن معتقداتهم الوحدوية لا سيما عندما يكونون في الحكم . وبعد أن تألفت الحكومة الجديدة برئاسة كرامي في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥ ساءت العلاقات بين مصر ولبنان لأسباب تتعلق بأسلوب السياسة اللبنانية واستياء

---

(١) **العمل**، العدد ١٣٩ ، ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٤ .

(٢) أحمد طربين، المرجع السابق، ص ٤٦٣ ، نقلاً عن صحيفة « **المصري** » ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤ . وهذا الحديث بتفصيلاته ورد في مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤، ص ٦٣٥ .

المصريين منها، وكتب مصطفى أمين في صحيفة «أخبار اليوم» عدة مقالات هاجم فيها لبنان ونوّه بسياسة مصر نحوه، وبمساعي النحاس باشا الذي ساهم في انتخاب هذا رئيساً للجمهورية وذاك رئيساً للوزراء والآخر وزيراً مفوضاً[١].

وبالرغم من هذه الخلافات فقد اعتبر الوزير البريطاني السابق سبيرز بأن العرب متضامنون يدافعون عن بعضهم البعض لا سيا اذا تعرضت دولة كلبنان مثلا الى خطر السياسة الفرنسية[٢]. كما أن كميل شمعون صرّح في لندن بأن لبنان لا يستطيع عقد أية معاهدة مع فرنسا أو مع أية دولة أخرى لانه مرتبط بمقتضى نصوص بروتوكول الاسكندرية، وأنه لا بد من استشارة الدول العربية للحصول على موافقتها قبل الدخول في أية معاهدات[٣]. وقد أثارت تصريحاته ردود فعل عنيفة واعتبرها البعض بأنها مقيدة لاستقلال لبنان، فقد رد المطران الماروني اغناطيوس مبارك في ٩ شباط (فبراير) على كميل شمعون وعلى موضوع التعاون العربي، فأوضح بأن لبنان ظل مستقلا منذ (١٤) قرناً، ولن يقبل بتغيير وضعه، وان لا بروتوكول الاسكندرية ولا التفسيرات الاصطلاحية ولا ممثل الحكومة اللبنانية في لندن ولا بعض جيراننا يستطيعون أن ينزعوا منا حريتنا[٤].

وكان على الحكومة اللبنانية ان تواجه بعض المشكلات العربية الهامة قبل انعقاد جلسات جامعة الدول العربية، لا سيا التصريحات التي أدلى بها الامير عبدالله بن الحسين أمير شرقي الأردن، الذي طالب بتوحيد بلدان سوريا الكبرى، مشيراً الى أن العائق في تحقيقها هو قضية فلسطين والوطن القومي اليهودي، كما اعتبر أن لبنان عقبة في سبيل الوحدة وطالب باعادته الى لبنان الصغير ومما قاله: ان لبنان له

---

(٣) للمزيد من التفصيلات أنظر: **العمل**، العدد ١٤٤، ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥.
(٢) **النهار**، العدد ٣٠٣٤، ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥.
(٣) **النهار**، العدد ٣٠٥٤، ٨ شباط (فبراير) ١٩٤٥؛
C.O.C.. Vol. II, p. 240
(٤) C.O.C., Vol. II, p. 249.

صبغة سابقة من العهد العثماني لا سيا ما يتعلق بلبنان الصغير الذي لا يريد العرب اثارة أية مشاعر ضده، فاذا حققت أية وحدة فسيراعى فيها حق لبنان باستثناء الأقضية الأربعة التي انسلخت عن سوريا وانضمت اليه فأصبح لبنان الكبير[١]. فيما كان لبنان يعمل من أجل بقائه ضمن اطار لبنان الكبير الذي أعلن عام ١٩٢٠، ومنفصلاً في الوقت نفسه عن أية وحدة عربية. وبالرغم من الموقف الأردني المشار اليه حرص لبنان على الاشتراك في اجتماعات اللجنة السياسية في مصر، فسافر الوفد اللبناني برئاسة عبدالحميد كرامي وسرعان ما عاد الى بيروت فتولى هنري فرعون وزير الخارجية رئاسة الوفد. وفي ١٤ شباط (فبراير) ١٩٤٥ عقدت اللجنة الفرعية أولى جلساتها بدار وزارة الخارجية المصرية برئاسة محمود فهمي النقراشي وزير الخارجية المصرية[٢].

وفي الجلسة الأولى، ألقى هنري فرعون، وزير الخارجية اللبنانية، كلمة مناقضة لحقيقة الاتجاهات السياسية الرسمية، فقد زعم أن الحكومة اللبنانية عندما

---

(١) **العمل**، العدد ١٤٤، ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥.
(٢) مثّل الوفود العربية في جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥:
أ - عن سوريا: جميل مردم بك (وزير الخارجية).
ب - عن شرقي الاردن: سمير الرفاعي باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية) وسليمان سكر بك (سكرتير مالي رئاسة مجلس الوزراء).
جـ - عن العراق: نوري السعيد (رئيس الوزراء السابق) وتحسين العسكري (وزير العراق المفوض بمصر).
د - عن السعودية: خير الدين الزركلي (مستشار المفوض السعودي بمصر).
هـ - عن لبنان: هنري فرعون (وزير الخارجية) وفؤاد عمون (النائب العام لدى مجلس شورى الدولة).
و - عن مصر: عبد الرحمن عزام بك (الوزير المفوض بوزارة الخارجية).
وفيما يختص بوفد لبنان الذي ترأسه في البدء عبد الحميد كرامي فقد ضم بالاضافة الى هنري فرعون وفؤاد عمون كلاً من صبحي المحمصاني ويوسف سالم سفير لبنان في مصر.

يتاح لها ارسال وفد الى مصر لحضور هذه الاجتماعات الخطيرة التي يقصد بها التقارب بين الأقطار العربية، فان الحكومة تشعر بارتياح كما يشعر الشعب اللبناني بأسره بارتياح عميق، ويزيد هذا الارتياح أن مصر في ظل جلالة مليكها المعظم كانت سبّاقة الى عقد هذه الاجتماعات التاريخية. وأضاف أنه أصبح من حق لبنان أن ينتهج مع سائر الأقطار العربية انماء صلات المودة الطبيعية. «ان زمن العزلة قد أصبح قصيا عنا» وأنه من واجب الشرق العربي أن يتعاون فيما بينه «وقلوبنا مفعمة بالثقة وحسن النية»[1]. ويلاحظ بأن سياسة الحكم في لبنان لم تنفك تستخدم اسلوباً متناقضاً ما بين التنظير السياسي وبين التطبيق العملي، فيظهر ممثلو لبنان أمام الدول العربية بأن لبنان لن يخرج عن الاتجاه والسياسة العربية، غير أن الوفد اللبناني منذ مشاورات الوحدة العربية عام ١٩٤٤ وفي جلسات مشروع ميثاق جامعة الدول العربية ١٩٤٥ كان يظهر باستمرار الابتعاد عن كل ما يؤول الى توحيد الاتجاه العربي، وكان الوفد اللبناني على الدوام يظهر التخوف والحذر من كل المناقشات التي دارت في نطاق مشروع الميثاق لا سيما اذا ذكر مبدأ التعاون بين الدول العربية. فقد حدث ان اقترح النقراشي باشا رئيس وفد مصر أن تكون سياسة الدول العربية الخارجية واحدة فاعترض الوفد اللبناني وطلب أن يكون لكل بلد عربي حرية اختيار سياسته الخارجية بما يتناسب مع وضعه الخاص[2]، الأمر الذي دعا جميل مردم وزير الخارجية السورية في جلسة ١٧ شباط (فبراير) الى الاعتراض على قيام تعاون عربي مفكك وهزيل وقال: في رأيي أنه لا يجوز أن تكون العلاقات التي تقوم بين البلاد العربية أقل من أي نظام آخر يقوم بين البلاد الأخرى. فاذا فرضنا أن هناك نظاماً بين روسيا وانجلترا يتضمن روابط أوسع من الروابط التي بين الدول العربية يكون من غير المعقول أن نجد العلاقة أوثق بين

(١) مضبطة الجلسة الأولى للجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربية، في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٤٥، ص ٥ - ٦.

(٢) يوسف سالم، المصدر السابق، ص ١٩٦.

روسيا وانجلترا أو بين انجلترا وأمريكا مما هي بين الدول العربية، فهذه نواح يجب أن نحلها محل الاعتبار. فأجابه هنري فرعون وزير الخارجية اللبنانية: على أساس سيادة الدولة. فما كان من جميل مردم الا أن وافق فرعون على قوله مؤكداً أنه كان له اقتراح بشأن لبنان في اللجنة التحضيرية. وما دام هناك تعاون وثيق بين الدول العربية لتدعيم استقلالها، فمعنى ذلك أنه لن تفكر حكومة عربية في المساس بسيادة بلاد عربية أخرى[1]. والحقيقة أن تسخير مندوب لبنان في اللجان كل جهوده أو معظمها للدفاع عن هذه السيادة الفردية جعل بعض الوفود العربية يضيقون بلبنان وبآرائه، ورأوا أنها غلو في نزعة الحذر وتشكيك في المصلحة القومية وبعد عن روح الاتفاق والاجماع[2].

وفي ١٨ شباط (فبراير) أعيد في اجتماع اللجنة السياسية موضوع تخوف لبنان، وأورد رئيس الجلسة تحفظ وزير الخارجية اللبنانية على بعض ما جاء في صياغة الميثاق وطالب بالتأكيد على استقلال وسيادة لبنان وكل دولة عربية. وذكر رئيس الجلسة أنه بمناسبة اقرار المواد التي تليت يرى معالي السيد فرعون ان يبدي تحفظاً فهو يود أن ينص على المعنى الآتي أو ما يشابهه: «ان الدخول في جامعة الدول العربية لا يمس استقلال الدولة التي تدخل فيها ولا سيادتها سواء في الداخل أو في الخارج[3]. وفي ٢٠، ٢١، ٢٢ شباط (فبراير) توالت الجلسات، وأثناء مناقشة مشروع الميثاق وردت برقية الى المجتمعين من المؤرخ اللبناني فيليب حتي أوضح فيها أن الامريكيين الذين هم من أصل عربي المجتمعين في نيويورك يرفعون تحياتهم وأحسن تمنياتهم للمؤتمر المنعقد راجين لجهوده النجاح[4]. وكان

(١) مضبطة الجلسة الثانية للجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربية في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٤٥، ص ٣١ - ٣٢.

(٢) أحمد طربين، المرجع السابق، ص ٥٢٠.

(٣) مضبطة الجلسة السابعة للجنة الفرعية السياسية، ١٨ شباط (فبراير) ١٩٤٥، ص ٤٠.

(٤) مضبطة الجلسة السابعة للجنة الفرعية السياسية، ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٤٥، ص ٥٠.

هؤلاء حتى هذه الفترة متأثرين بفكرة الجامعة العربية فأرسلوا يؤيدون جهود الوفود العرب، وسرعان ما قامت مساع متناقضة للعمل ضد الجامعة بين المغتربين أنفسهم. وفي ٢٤ و٢٦ شباط (فبراير) ١٩٤٥ عقدت عدة جلسات، وكان وزير الخارجية اللبنانية مستمر في حذره وريبته، فناقش مواد الميثاق لا سيما حول السيادة والاستقلال. وبمعنى آخر فقد كان حذراً من كل مادة كانت تناقش أثناء بحث الموضوع. واقترح فرعون في جلسة ٢٦ شباط (فبراير) وضع مادة في الميثاق تؤكد على حقوق الدول العربية في السيادة والاستقلال[1]. ثم طالب الأخذ بالنص كاملا، ولكن رئيس الجلسة اعترض على ذلك وأوضح قائلاً: نحن نراعي دائماً أن تكون نصوص الميثاق للجميع وليس للبنان فحسب، وقد سار البروتوكول على هذا الأساس، وأصبح الميثاق واضحاً جداً في هذه النقطة ولم يبق سوى مسألة الرأي العام في لبنان «ويستطيع السيد فرعون تبريراً لموقفه أمامه أن يضع تحفظاً واضحاً بالصيغة التي يراها، ويكون ذلك مفهوماً فيما بيننا دون حاجة الى أن نعلن على الملأ بأن هذا الميثاق لا يقيد استقلال لبنان»[2]. وفي ٣ آذار (مارس) ١٩٤٥ انتهت الجلسات وتم الاتفاق أخيراً على ميثاق جامعة الدول العربية.

وفي ١٠ آذار (مارس) ١٩٤٥ عقد المجلس النيابي جلسة استثنائية فأدلى هنري فرعون ببيان طمأن فيه النواب المتخوفين من التعاون العربي، وأن المباحثات تضمنت التعاون مع الدول العربية فحسب مع المحافظة على استقلال كل دولة

---

(١) جاء في نص المادة المقترحة: اتفق المندوبون المفوضون على اعتماد البنود الآتية التي لا تنزع من حقوق الدول في السيادة والاستقلال شيئاً، فتحتفظ كل دولة بممارستها كاملة في الداخل والخارج.

(٢) مضبطة الجلسة العاشرة للجنة الفرعية السياسية، ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٤٥، ص ٦٩. أنظر أيضاً في المصدر نفسه ص ٦٥، ٦٩ مدى تركيز وزير الخارجية اللبنانية على عبارات السيادة والاستقلال.

وسيادتها. ومما ذكره بأن لبنان المستقل وجد لدى أشقائه الدول العربية كل عواطف الود والصداقة، وان ميثاق جامعة الدول العربية سيعرض على السلطات التشريعية في مختلف البلدان التي بحثته، ووصف الجامعة بأنها مرنة إلى أقصى حدود المرونة فضلاً عن أنها ستحوز رضى الجميع، وأنه بالرغم من أن الدول المشتركة في الجامعة ستحتفظ بسيادتها واستقلالها غير أن ذلك سيمكنها أيضاً من التعاون فيما بينها تعاوناً وثيقاً مع الابقاء على حرية كل دولة حرية مطلقة. ولما تحدث النائب خليل أبو جودة أوضح بأن الملك عبدالعزيز آل سعود اشترط لدخول جامعة الدول العربية أن يكون لبنان مستقلا استقلالا تاماً، كما أن الرئيس السوري شكري القوتلي أكد بأنه لا يرضى الا بأن تكون سوريا دولة مستقلة وجمهورية ديمقراطية، فنفى بذلك ما يشاع عن مشروع سوريا الكبرى تحت التاج والصولجان. ورأى النائب أبو جودة بأن العرب ليسوا مستعمرين بل هم مجاهدون ضد الاستعمار، وأنهم وعدوا بالمحافظة على استقلال لبنان، ولذا فان الخطر على لبنان ليس من مصر وفلسطين وشرقي الأردن وسوريا والسعودية والعراق أو من رياض الصلح وعبدالحميد كرامي، انما الخطر ممكن أن يأتي من الدول الغربية وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا.

أما النائب ورئيس الجمهورية السابق أيوب ثابت - من الاقليات المسيحية - فقد انتقد النائب سامي الصلح لقوله ان في لبنان فئتين: فئة تريد الانعزال وفئة تؤيد بروتوكول الاسكندرية. ورد على ذلك قائلاً: اني معروف بلبنانيتي الصميمة، بل أن برأسي هوساً للبنان واستقلاله وسيادته، فاذا خالفت سامي بك في رأيه أكون ممثلاً للبنانيين غير الراغبين في البروتوكول، ثم اعتبر نفسه أنه ممن يقولون بالتعاون العربي مع الدول العربية المجاورة لا سيما في الميدان الاقتصادي[1]. وفي الوقت الذي كان فيه لبنان متخوفاً من التعاون العربي، فاذا

---

(١) مضبطة الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني، ١٠ آذار (مارس) ١٩٤٥، ص ١٨٢ - ١٨٥.

برئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي يدلي بتصريح لصحيفة «البلاغ» المصرية أكد فيه أهمية تحقيق مشروع سوريا الكبرى[1] . ولوحظ بأنه عندما نشر ميثاق الجامعة العربية انقسم اللبنانيون حياله[2] . ففيليب حتي الذي سبق قبل فترة وجيزة أن تمنى نجاح الجهود من أجل الجامعة، فاذا به في هذه الفترة يطالب بفصل جامعة الدول العربية عن الجامعة الاسلامية[3] . ورأى فريق من اللبنانيين العروبيين أن الميثاق لا يحقق الأماني القومية كلها، بينما رأى الفريق الانفصالي أنه شبه خطر على استقلال لبنان. فالفريق الأول اعتبر أنه ليس في ميثاق الجامعة قوة كافية تجعل منه جامعة عربية متماسكة تلزم الدول المنتسبة اليه أن تتضامن في سائر شؤونها الخارجية، وان الميثاق مرن جداً الى درجة التراخي في بعض الأحيان، فهو لا يؤلف في نظرهم الأداة السياسية الصالحة التي كان ينتظرها طلاب الوحدة العربية الشاملة. أما الذين رأوا فيه الخطر على استقلال لبنان ففئتان: فئة مخلصة تقنعها المناقشة المتزنة وتعتبر أن لبنان لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن دنيا العرب، وأن هذا الميثاق يحفظ للبنان استقلاله ويجعل منه عنصراً قوياً في جامعة الدول العربية. وفئة من العبث أن تقتنع لأنها لا تريد أن يكون للبنان أية صلة مع العرب، وهذه الفئة من العبث مناقشتها[4] .

من جهة أخرى، فبعد التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية في القاهرة في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٥ وبعد عودة رئيس الوزراء الى لبنان أحال رئيس الجمهورية هذا الميثاق الى المجلس النيابي لمناقشته، فوافقت اللجنة الخارجية عليه، ثم نوقش في جلسة نيابية عامة في ٧ نيسان (ابريل) ١٩٤٥، فتلا حبيب أبو

---

(١) C.O.C., Vol. II, p. 230.

(٢) يمكن الاطلاع على النص الكامل لميثاق جامعة الدول العربية في: كراس ميثاق جامعة الدول العربية.

(٣) النهار، ٣٠٨٣، ٢١ آذار (مارس) ١٩٤٥.

(٤) النهار، العدد ٣٠٨٨، ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٥.

شهلا، مقرر اللجنة الخارجية، تقرير لجنة الشؤون الخارجية حول الميثاق الذي تضمن أن الميثاق وقع على أساس تأمين التعاون بين البلاد العربية والمحافظة على استقلال وسيادة كل دولة من هذه الدول[1] . أما وزير الخارجية فقد أدلى ببيان أبرز فيه ايجابيات ومحاسن الميثاق، ثم طلب من النواب الموافقة عليه لأن التعاون مع البلدان العربية أصبح أمراً ضرورياً. ولما فتح باب المناقشة شكك النائب الماروني اميل لحود ببعض النوايا العربية، ورأى أن ما يثير الشكوك ما ينطق به بعض رجالات سوريا الرسميين من أن سوريا لن تسكت عن المطالبة ببعض المناطق الملحقة بلبنان «نحن نريد أن يعلم البعيد والقريب اننا هنا في لبنان ما طقنا تحكم أجنبي، ولكن نريد أن يعلم اخواننا السوريون بأن حدودنا مسلم بها نهائياً». وأشار إلى أن ميثاق الجامعة إذا طبق بروح مخلصة نزيهة فهو فاتحة عهد طيب للمصلحة العربية، أما اذا طبق بنية سيئة فليطمئن المتخوفون أنه سيسقط الميثاق كما سقط قبله فرساي وجنيف. أما النائب الماروني الآخر جورج عقل فأشار الى أن لبنان يرغب في التعاون مع الدول العربية ولكنه يرفض التفريط باستقلاله ذلك لأن بعض العرب لا يزالون يصرحون بالعمل لمشروع سوريا الكبرى، فهناك تصريح لنوري السعيد وللأمير عبدالله وآخر لسعدالله الجابري وتصريح لفارس الخوري ثم لسمير الرفاعي، وأخيراً اقتراح للنائب الحوراني في مجلس النواب السوري، وجميع هذه التصريحات تقول بعزيمة سوريا وشرقي الأردن على تحقيق سوريا الكبرى المؤلفة من لبنان وسوريا وفلسطين وشرقي الأردن. ووجّه النائب عقل لوماً الى الحكومة اللبنانية لأنه لم يصدر منها أي رد يشير الى رفض الوحدة أو الاتحاد. وقد سبق لوزارة رياض الصلح أن رفضت صراحة مشروع سوريا الكبرى «ونحن نرفضه اليوم لأنه مشروع صهيوني استعماري في حقيقته وان كان عربياً سورياً في ظاهره». ولما تحدث النائب يوسف

---

(١) أنظر نص تقرير لجنة الشؤون الخارجية اللبنانية حول ميثاق الجامعة العربية في: مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ٧ نيسان (ابريل) ١٩٤٥، ص ٢١٢ - ٢١٣.

كرم ـ وهو ماروني ـ طرح أسئلة أراد منها استجواب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وهي تلقي أضواء على اتجاه سياسي متخوف ومعارض لميثاق الجامعة ومما قاله:

أ ـ هل أنه عندما دعا معالي وزير الخارجية الصحافيين الى دار السفارة اللبنانية في مصر وجه مصطفى امين النائب المصري وصاحب صحيفة «أخبار اليوم» إلى معاليه العبارة الآتية: ان موقفك يا معالي الوزير يعتبر تراجعاً لا يقره الشباب العربي.

ب ـ هل صحيح أنه عندما سئل سماحة رئيس الحكومة من أحد المصريين عن السبب الذي من أجله يدخن من السيكارة نصفها فقط أجاب: انني كنت أفعل ذلك لعلة ان البلاد العربية كانت مقسمة أما اليوم وقد بدأت تتوحد فانني أدخن السيكارة بكاملها.

جـ ـ يقال أن معالي وزير الخارجية قد أبدى بعض التحفظات على ميثاق الجامعة وأن رئيس الوزراء قد ألغى تلك التحفظات عند ذهابه الى مصر. هل هذا صحيح وهل بامكان الرئيس أن يصرّح أمامنا لماذا أصبحت مواد الميثاق عشرين مادة بعد أن كان عددها اثنتين وعشرين مادة؟

د ـ هل بامكان وزير الخارجية أن يصرّح أمامنا عما اذا كان جلالة ملك مصر قد وجّه اليه أثناء المأدبة الملكية التي أقامها على شرف وزراء خارجية الدول العربية العبارة التالية: هل تتحفظون يا حضرة الوزير في الأكل أيضاً. أما كان يعني جلالته أن التحفظات المتواصلة من قبل وزير خارجيتنا قد يكون فيها بعض الزيادة؟

وأخيراً لفت يوسف كرم نظر النواب الى تصريح فارس الخوري رئيس الوزراء السوري بأن سوريا لا تعترف باستقلال لبنان الا تحت شروط، فأجاب كرم بأنه طالما أن عبدالحميد كرامي لم يرد على هذا التصريح «فانني أقول لرئيس

الحكومة السورية أن وضع لبنان لا يختلف عن وضع سوريا فقد كنا معاً تحت الانتداب وقد نلنا معاً استقلالنا التام فليس لأحد منا فضل على الآخر. فطالما ان رئيس حكومة سوريا قد صرّح ان سوريا لا تعترف باستقلال لبنان الا بشروط فاننا لا نعترف باستقلال سوريا الا بشروط». كما رد النائب كرم على تصريح رئيس الوزراء عبدالحميد كرامي الذي أدلى به في القاهرة، ومؤداه ان هذه الجامعة ليست غاية ما يصبو اليه العرب، بل هي خطوة مباركة وكبيرة نحو تحقيق الغاية السامية. فقال كرم: انه لا يوافق على ميثاق الجامعة «وانني أتساءل بعد كل هذا اذا كان سماحته قد عاد الى عقيدته العربية الاولى».

أما النواب: أذيب الفرزلي، يعقوب الصراف، ومحمد العبود، فقد كانوا أكثر اعتدالاً، وبعد مناقشة مستفيضة طالبوا بالموافقة على الميثاق. وكان النائب الشيعي عادل عسيران قد أبدى موافقته على هذا الميثاق لأنه أحد الأحلام العربية التي تحققت، ولأنه خطوة في سبيل التعاون العربي المنشود، ولكنه خطوة هزيلة فهو ليس ما يتمناه القوميون العرب في لبنان أو خارجه، لأن فيه حذراً وغموضاً وعدم انسجام وفيه مجالاً لتفكك العرى، بينما فيه من جهة أخرى مرونة للمتخوفين على استقلالهم. وأشار الى أن بعض اللبنانيين يزعمون أن في البلاد العربية من يريد ابتلاعهم وهم من أجل ذلك يبتعدون عن كل ما له علاقة بالعروبة، مع العلم أن اللبنانيين يعاملون في الدول العربية كأي عربي في بلده. وتمنى أن يضرب بالنصوص عرض الحائط ليكون التعاون بين الشعوب العربية على أساس أمة عربية لها شأنها وقيمتها ومقامها. وأخيراً تحدث رئيس الوزراء عبد الحميد كرامي فأوضح بأن اللبنانيين كانوا ثلاث فئات:

١ ـ فئة تطلب الوحدة العربية بلا قيد ولا شرط.

٢ ـ فئة تطلب الانكماش والانعزال ولا ترضى بالتعاون العربي ولا بما هو عربي.

٣ ـ فئة تقبل لبنان بحدوده الحاضرة بشرط أن يكون متعاوناً الى أقصى حد مع البلاد العربية. وقال: أنه كان من أولئك المتطرفين الذين يطالبون بالوحدة

العربية الشاملة وقبل أن يكون لبنان مستقلا وعربياً لا يتخوف من الشرق العربي ، ولكن يؤلمني من يقول أن هناك من سيلجأ الى الغرب اذا خشي على لبنان من الشرق العربي ، ولكن لبنان بما له من علاقة نسب وحسب مع العرب يجعله محترماً مستقلاً ما دام عربياً . ثم رد على تساؤلات كرم فبررها . وفيما يتعلق بمشروع سوريا الكبرى فان الرئيس فارس الخوري هو أحد موقعي ميثاق جامعة الدول العربية والتوقيع يلزم بكل شيء»[1] . وفي نهاية المناقشة النيابية وافق النواب على ميثاق الجامعة رغم حذر بعضهم وتخوف البعض الآخر .

وقد ذكر يوسف سالم ـ وزير لبنان المفوض في مصر آنذاك ـ حادثة يستفاد منها مدى الفهم العربي للجامعة ومدى الخوف المسيحي منها ، فأوضح بأن عبدالرحمن عزام ، أمين عام جامعة الدول العربية ، عقد اجتماعاً للجنة الثقافية ، فحضرها عن لبنان تقي الدين الصلح وهو مسلم سني ، والملحق الشيخ نجيب الدحداح وهو مسيحي ماروني ، وذلك لحضور اجتماعات اللجنة . وقال سالم ، إن عزام افتتح الاجتماع بقوله : إن الثقافة العربية تنبع من الاسلام وان جامعة الدول العربية يجب ان تتخذ القرآن الكريم دستوراً لها . وشدد على الصلة الوثيقة بين رسالة الجامعة والاسلام . وأضاف سالم بأن نجيب الدحداح عاد اليه مقطب الجبين قائلاً : يريدون أن يجعلوا الجامعة العربية جامعة اسلامية دستورها القرآن . أرجوك يا أكسلانس ان تفعل شيئاً في الحال . وبعد ذلك أكد تقي الدين الصلح ما حدث مع عزام لأن أمين الجامعة ظن أن الدحداح مسلماً لأن آل الدحداح من القبائل العربية الاسلامية القديمة . وعند ذاك أبدى سالم اعجابه برياض الصلح لأنه اكتفى بالقول : « ان لبنان ذو وجه عربي » وأضاف سالم بأنه يرى أن رد الفعل العنيف الذي قابل به نجيب الدحداح كلام عزام باشا هو تجسيد للحذر والقلق والخوف

(١) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ٧ نيسان (ابريل) ١٩٤٥ ، ص ٢١٦ ، ٢٢٤ ـ ٢٢٧ .

الذي يساور فريقاً كبيراً من مسيحيي لبنان من العروبة[1] . من جهة ثانية فقد اطلع يوسف سالم على تقرير الدحداح بالحادث وبعد قراءته مزقه وطلب منه عدم اطلاع أحد عليه أو التحدث عنه . ولكن الدحداح أرسل نسخة من التقرير الى بيار الجميل رئيس منظمة الكتائب مما يؤكد بأن بعض أجهزة الدولة انما كانت تعمل لمصلحة الاتجاهات الكتائبية . وأكد الرئيس تقي الدين الصلح أن الشيخ نجيب الدحداح كان كتائبياً وما أرسل الى مصر الا للتجسس على أعمال الجامعة العربية ، ولذلك فقد أرسل التقرير الى بيار الجميل ولم يرسله الى رئيس الجمهورية[2] .

والحقيقة أن منظمة الكتائب حرصت منذ انشائها زمن الفرنسيين وفي عهد الاستقلال على تكريس بعض الموظفين في الدولة لخدمة أغراضها السياسية . ولكنها لم تكن تكتفي بالشأن السياسي ، بل كانت تعمل على تعبئة أعضائها والمنتسبين اليها عسكرياً ، وذلك لمواجهة الدولة أو القوى التي تعارض مصالحها ، أو الوقوف الى جانب الدولة ضد التنظيمات المعادية لفكرها ونهجها . وكانت مصلحة التعبئة الكتائبية قد وضعت كتاباً خاصاً عن القوانين والمصطلحات والأمور العسكرية لتثقيف أعضائها عسكرياً[3] . وايماناً بالفكر العسكري والفكر اللاانساني الذي نشأت عليه منظمة الكتائب ، نشرت صحيفة « العمل » عدة مقالات بتوقيع « كتائبي » موجهة الى الكتائبيين : جاء في إحدى هذه المقالات تحت عنوان « ليست الكتائب جمعية خيرية » « ... لقد سبق لي في مناسبات كثيرة أن نبهتك الى كون الكتائب اللبنانية منظمة وطنية لا جمعية خيرية ، وحذرتك والفرقة من الاعتقاد انكم في بلدتكم لمجرد عمل الخير والاحسان ... انك تخطىء خطأ فاضحاً

(١) يوسف سالم: ٥٠ سنة مع الناس، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٨ .

(٢) مقابلة شخصية مع الرئيس تقي الدين الصلح في ٩ آذار (مارس) ١٩٧٩ . كما أشار الصلح في حديثه إلى أن نجيب الدحداح يكتب منذ عام ١٩٧٩ في الصحيفة الكتائبية غير المرخص لها Le Reveil وذلك باسم مستعار تحت لقب (Libanos) .

(٣) **العمل**، العدد ١٠٠ ، ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤ .

اذا اعتقدت أن الكتائب جمعية خيرية، وأنك لتخالف القوانين الكتائبية أشد المخالفة اذا حوّلت نشاط فرقتك الى ناحية الاحسان وحده. ان الكتائب اللبنانية منظمة وطنية وجدت أولاً وآخراً لخدمة الوطن لا لاغاثة البائسين ومن اليهم»[1].

وفي أيار (مايو) ١٩٤٥ كانت لا تزال المساجلات الصحفية والسياسية قائمة حول طابع لبنان وصبغته، فتحت عنوان «قليل من المنطق يا قوم... متى كان التعصب للبنان رجعية وانعزالاً» كتب الياس ربابي في صحيفة «العمل» مقالا ذكر فيه أن بعض الأقلام والأوساط تتعرض للبنانيين المخلصين الذين يعملون من أجل لبنان، فتنعتهم تارة بالانعزاليين وتارة بالرجعيين. وأما مسوغات مثل هذه النعوت على تلك الفئة فتنحصر في كونها لم تعمل للبنان العربي مثلاً أو للبنان السوري أو الأجنبي تتبدل ألوانه بتبدل موارد الغنم وتقلبات الظرف. وأضاف ربابي بأن الفرنسي والروسي والاميركي أو البريطاني نعتبره وطنياً من الطراز الأول وبطلا من أبطال الاستقلال عندما يتعصب لوطنه واستقلاله. وعندما يتعصب اللبناني للبنانه يقوم من يرميه بالانعزالية أو الرجعية وما الى هاتين الوصمتين من وصمات التحقير والاساءة. فما السر في ذلك يا ترى. وما الحكمة من سلوك هذا النهج الشائن؟»[2]. وفي جلسة ١٧ أيار (مايو) النيابية رأى كمال جنبلاط أن قسماً من تاريخ لبنان فينيقي وقسماً آخر عربي، وأنه ليس من الداعي بحث هذه الأبحاث العنصرية لأن الجميع اعترف بكيان لبنان أولا وبصبغته العربية ثانياً، وان بين لبنان والدول العربية جامعة ثقافية ومصلحية وربما روحية وللبنان وجه عربي ولكنه متميز بطابع خاص يستمده من مميزاته الاقليمية ومن بعض حقب تاريخه وموقعه الجغرافي وخصوصاً من سمو ثقافته ورقيه ونزعته نحو تقديس الحقوق والحريات البشرية العامة. ورد النائب عادل عسيران على جنبلاط بالقول أنه عندما أثار

---

(١) **العمل**، العدد ١١٠، ٨ نيسان (ابريل) ١٩٤٤.
(٢) **العمل**، العدد ١٥٦، ٣ أيار (مايو) ١٩٤٥.

موضوع الفينيقية والعربية انما أراد ابلاغ المسؤولين الى أن في دوائر المعارف موظفين يريدون تشويه وجه لبنان. فما كان من رئيس الوزراء الا أن أشار بأن الحادث الذي نوّه عنه عسيران قد انتهى وأن قومية لبنان قومية عربية[1].

ومن الملاحظ أيضاً أن بعض القوى الانفصالية لم تكن تنشط على الصعيد اللبناني فحسب وانما على الصعيد الدولي وذلك للوقوف ضد العرب وجامعة الدول العربية، ففي تقرير أرسل من المفوضية البريطانية في باريس الى كل من وزارة الخارجية البريطانية في لندن والى المفوضية البريطانية في بيروت في ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٤٥ جاء فيه أن وزير الاعلام الفرنسي نظم مؤتمر الصحافة عن لبنان. وقد تكلم ايلي حرفوش، رئيس تحرير صحيفة الحديث اللبنانية الذي وصل من لندن الى باريس وبحث في المؤتمر مسألة اللبنانيين المخلصين الذي يرغبون في الاستقلال، واعتبر أن هؤلاء من الطائفة المسيحية المارونية الذين هم ليسوا من العرب، بل هم جسر يربط بين الشرق والغرب. ثم جاء في التقرير أن حرفوش هاجم جامعة الدول العربية التي تهدد حرية المسيحيين بسبب رغبتها في تحقيق الوحدة الفدرالية، مما يظهر المسيحيين أقلية للمدى البعيد، ثم أعلن بأن الموارنة هم فقط اللبنانيون المخلصون وهم يمثلون ٤٠٪ من سكان لبنان، وأعتقد أنه بمساعدة الفرنسيين يمكن قمع معارضة المسلمين حتى يكون لبنان تحت الوصاية الفرنسية[2]. أما رئيس الجمهورية فقد كان موقفه على الدوام يتناسب ومقام الزيارة ونوعية الناس، ففي ٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٥ زار منطقة الشمال بصحبة رئيس الوزراء الجديد سامي الصلح وألقى كلمة في منطقة طرابلس الاسلامية ذات الميول العربية فأكد على عدم انعزال لبنان عن العرب وارتباطه

---

(١) مضبطة الجلسة الحادية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ١٧ أيار (مايو) ١٩٤٥، ص ٣٤٦، ٣٤٧.
(٢) Duff Cooper to F.O.No.E.6362. of 29 August 1945, in F.O. 371/45355/88.

بالعالم العربي لغة وعادات ومصلحة وأماني، وأن لبنان جمهورية لبنانية استقلالية عربية، بينما أكد في وقت آخر أمام البطريرك الماروني في الديمان انعزال لبنان عن الشرق والغرب واستقلاله عنهما، وأن لبنان لن يرضى اقامة أية وحدة مع الدول العربية وقال: لن أرضى وحكوماتي ان نهمل شبراً واحداً من أراضي لبنان ولا نقبل بأي انتقاص من سيادتـه واستقلالـه[١]. وفي ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ أكد في منطقة رياق في البقاع بأنه لم يعمل عام ١٩٤٢ في مصر من أجل الوحدة خلافاً لما حاول البعض اشاعته من أن لبنان سيكون عضواً في وحدة أو اتحاد[٢].

والجدير بالذكر أن مشكلة سوريا الكبرى كانت من بين الأسباب التي دعت الرئيس بشارة الخوري الى نفي قبوله بالوحدة والاتحاد، منذ أن طرح وزير خارجية شرقي الأردن موضوع سوريا الكبرى مجدداً، فاحتجت الحكومة اللبنانية على هذا التصريح، فما كان من الأمير عبدالله بن الحسين الا أن وعد بأن لا يثير وزير خارجيته ثانية مثل هذه الموضوعات وعلى أن تتقيد الامارة الاردنية بميثاق جامعة الدول العربية. غير أن لبنان واجه نشاطاً آخر كان مركزه في دمشق حينما تألفت لجنة مشتركة من الحزب السوري القومي وعصبة العمل القومي وجماعة الأحرار والحزب العربي وذلك لدرس مشروع سوريا الكبرى ووضع تقرير مفصل عنه تمهيداً للمطالبة بتحقيقه. ولكن الرئيس السوري شكري القوتلي صرّح لصحيفة «آسيا» بأن مشروع انشاء مملكة تشمل سوريا وشرقي الاردن وجزءاً من فلسطين مشروع استعماري بحت، وما التمهيد السياسي الذي نشهده الآن الا جس نبض تمهيداً لتنفيذ خطة موضوعة منذ أمد طويل[٣]. وفي تشرين الاول

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٢، ص ١٦٤.

(٢) بشارة الخوري، المصدر نفسه، جـ ٢، ص ١٨٣؛ أنظر أيضاً: C.O.C., Vol. III, p. 599.

(٣) النهار، العدد ٣٢٠٦، ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥.

(اكتوبر) ١٩٤٥ تحدث الأمير عبدالاله الوصي على عرش العراق والامير عبدالله أمير شرقي الأردن عن مشروع سوريا الكبرى وضرورة تحقيق هذا المشروع، كما أن انتوني ايدن وزير الخارجية البريطانية عرض مشروعين لسوريا الكبرى لا يختلفان عما عرضه الأمير عبدالله ونوري السعيد[١]، وقد رد رئيس الوزراء سامي الصلح على ذلك بقوله: ان لبنان دخل الجامعة العربية مشترطاً المحافظة التامة على سيادته واستقلاله، وان قضية سوريا الكبرى ليست موضوع بحث في لبنان. وفي الوقت نفسه أكد الرئيس بشارة الخوري في كلمة ألقاها أثناء زيارته لصيدا معارضته لمشروع سوريا الكبرى، ومما قاله: أما فكرة سوريا الكبرى فمضادة لفكرة الجامعة العربية التي ضمنت حدود كل قطر عربي مستقل، فلا مجال اذاً لسوريا الكبرى، وأرجو أن تطوى صفحة الحديث عن مشروع كهذا كتب له الاخفاق سلفاً. أما استقلال لبنان فبات مضموناً في حدوده الحاضرة ونظامه الجمهوري[٢].

وبالرغم من المواقف اللبنانية والسورية من مشروع سوريا الكبرى غير أن هذا الموضوع كان يثار بين الفترة والأخرى نظراً لأهميته، فتحت عنوان «قضية سوريا الكبرى تثار كلما أثيرت قضية فلسطين» أوردت صحيفة «النهار» خبراً هاماً وصلها من جنيف بسويسرا جاء فيه أن صحيفة «بازلرخرشتن» السويسرية نشرت مقالاً يظن أن كاتبه أحد المفكرين العرب المقيمين في سويسرا. وقد ذكر الكاتب أن مشروع سوريا الكبرى لا يزال فكرة بالرغم من الجهود المبذولة في سبيل تحقيقه، وأن الأخذ والرد حول توحيد الاقطار الشامية يثار دائماً كلما اقامت مشادة حول فلسطين. وهذا ما يحمل على الاعتقاد بأن للصهيونيين علاقة بالمشروع[٣]. ويكاد يعتبر هذا التفسير لمشروع سوريا الكبرى أول تفسير وتحليل

(١) أنظر: C.O.C., Vol. III, PP. 469-470.

(٢) النهار، العدد ٣٢٢٧، ٢٧ ـ ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥.

(٣) النهار، العدد ٣٢٤٤، ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥.

من نوعه لأن صاحب المقال كان قريباً من أحد المراكز الصهيونية في بال بسويسرا . ويبدو أنه كان مطلعاً أيضاً على بعض المشروعات المستقبلية للمنطقة، كما أنه لا يستبعد أن تكون الدوائر البريطانية قد شجعت كل من الأردن والعراق للعمل لمشروع سوريا الكبرى كي يعطى لليهود ولموارنة لبنان استقلالاً ذاتياً وفق ما نص عليه مشروع نوري السعيد في الكتاب الأزرق عام ١٩٤٣ . ونظراً لازدياد الحديث عن مشروع سوريا الكبرى فقد أرسل بيار الجميل في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ برقية احتجاج واستنكار الى أمين عام جامعة الدول العربية عبدالرحمن عزام، اعتبر فيها أن تصريحات وزير خارجية شرقي الأردن للصحافة المصرية حول مشروع الوحدة تمس حرمة استقلال لبنان منافية بذلك مبدأ قبوله الدخول في الجامعة العربية[١] .

وكانت الصحف قد نشرت خبراً مؤداه أن مراسل صحيفة صنداي ديسباتش (Sunday Dispatch) الانجليزية قد حظي بحديث مع الأمير عبدالله أمير شرقي الأردن، أشار فيه إلى ضرورة ادماج سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن أما في كيان واحد مستقل أو على صورة اتحاد . وما كاد حميد فرنجية وزير الخارجية يطلع على هذا الحديث حتى بادر الى التعليق عليه بقوله: ان البلاد العربية قد استقلت ضمن حدودها الحاضرة، وقد اعترفت كل دولة منها باستقلال الدول الأخرى في هذه الحدود، كما تألفت الجامعة العربية على هذا الأساس، فهذه الأقوال تناقض صراحة ميثاق الجامعة[٢] . وفي الوقت نفسه كلّفت الحكومة اللبنانية قنصلها العام في عمان لمقابلة الأمير عبدالله والاستفسار منه عن صحة ذلك التصريح . وبعد الاجتماع تسلم القنصل اللبناني بياناً من رئيس ديوان الأمير ينفي فيه

(١) **العمل**، العدد ١٨٣، ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ أنظر أيضاً: **العمل**، العدد ١٧٨، ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥؛

(٢) C.O.C., Vol. III, PP. 473, 475.

ما نسب إليه، وأرسل برقية بهذا المعنى إلى الحكومة اللبنانية جاء فيها أن الأمير عبد الله بن الحسين لم يصرح بمثل هذا التصريح ولم يتعرض لاستقلال لبنان، وكل ما يشاع ويكتب عن ضم لبنان إلى سوريا الكبرى عار عن الصحة[١] . وذكر لونغريغ بأن مشروع الوحدة لقي الرفض من اللبنانيين والسوريين لأنهم وجدوا أن الأمير عبد الله المؤيد للانجليز ليس متحرراً ولا ديمقراطياً، وهكذا حلت لعنة الجميع على المشروع لاسيما من مسيحيي لبنان[٢] .

(١) النهار، العدد ٣٢٤٥، ٢٥ - ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ .

(٢) S.H. Longrigg, op. cit., p. 352.

الفصل الرابع عشر

موقف لبنان من مشروع سوريا الكبرى

١٩٤٦ - ١٩٤٧

في أوائل عام ١٩٤٦ ، أعيد الحديث عن مشروع سورية الكبرى[١]، وأكّد الدكتور عبد الرحمن الكيالي ـ نائب حلب في المجلس النيابي السوري ـ لصحيفة «جمهوريت» التركية في مقابلة مع الصحافي التركي عمر رضا دوغرول، بأن أصحاب مشروع سورية الكبرى هم من الصهيونيين، وأنهم هم المستفيدون من تحقيق المشروع. ومما قاله: أن هذه الفكرة صحيحة من حيث الأساس، ولكن في ظهرانينا دخلاء هم الصهيونيون وهم الذين يريدون بث هذه الفكرة واخراجها إلى حيز الوجود أمثال الدكتور سافيس الأستاذ في الجامعة العبرية، وجانونسكي، رئيس حزب اليهود الأحرار، وهم يسعون إلى بسط نفوذ الصهيونية على مدى أوسع، وجعل دولتها تمتد من سواحل البحر الأبيض المتوسط وسيناء إلى خليج البصرة ومنطقة دجلة وجبال طوروس. وهذا هو سبب سعي الصهيونية إلى توحيد شرقي الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان في مملكة الشرق الكبرى. وأضاف الكيالي قائلاً: وسوريا الكبرى فكرة حسنة جداً، ولكن كي يفيد العرب منها يجب أن

---

(١) للمزيد من التفصيلات حول مشروع سوريا الكبرى انظر:
C.O.C., Vol. III, pp. 468 – 476; Vol. V, pp. 16 – 17.

يتخلصوا من الصهيونية، والا فانها تعود عليهم بالشر الوبيل لأن الصهيونية تبسط بذلك نفوذها على جميع الأقطار العربية وتجعل العرب أقلية خاضعة لأكثرية يهودية. وكانت صحيفة «النهار» قد نشرت هذا التصريح تحت عنوان ملفت للنظر وهو «المارونية بلبنان والصهيونية في فلسطين تحولان دون تحقيق مشروع سوريا الكبرى». أما الصحافي التركي عمر رضا فقد علّق وأضاف الى قول نائب حلب بأن تصريحات الدكتور الكيالي المهمة جعلته يفكر في الأمر تفكيراً عميقاً، ولكنه رأى أن الصهيونية ليست وحدها تمنع وجود سورية الكبرى، وانما يمنعه معها عدم امكان الاتفاق بين سوريا ولبنان «ان المارونية اللبنانية كالصهيونية الفلسطينية تحول دون ايجاد سوريا الكبرى، فان لبنان ببقائه مستقلاً يحمل الطابع الماروني ويقاوم كل فكرة أو مشروع من شأنه محو هذا الطابع»[1]. واعتقد الصحافي التركي أخيراً أن مطالب المسلمين بالوحدة وتزايد الحس القومي وتزايد الحرية الدينية والمقتضيات الاقتصادية ستقضي على تلك الموانع وتحقق الاتحاد السوري - اللبناني.

وقد كشف الوزير البريطاني المفوض في بيروت (Shone) في تقرير الى وزارة خارجيته في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٦ من أن رئيس الجمهورية السابق اميل اده سافر الى باريس ويحاول من هناك التقرب الى البريطانيين، وقد يسافر الى لندن، كما أنه من الممكن أن يجتمع في باريس بالمستر «بيفن» ويبدو أنه ينشط الآن لاقامة سورية الكبرى بتشجيع من الانجليز وذلك لاقامة لبنان الصغير كوطن قومي للمسيحيين يقابله وطن قومي لليهود ضمن اطار سوريا الكبرى[2]. ومن المؤكد أن نشاط اميل اده في باريس وما قيل من أنه اجتمع ببعض الشخصيات البريطانية قد أزعج رئيس الجمهورية والمسؤولين اللبنانيين بسبب تخوفهم من تحقيق مشروع

(١) النهار، العدد ٣٣٠٠، ١٢ شباط (فبراير) ١٩٤٦.

(٢) Shone to F.O.No. E. 5046, of 28 May 1946, in F.o. 371/52499/88.

سوريا الكبرى وسبب امكانية منافستهم على علاقتهم ببريطانيا، وذكر «شون» في ٢٤ تموز (يوليه) ١٩٤٦ أن الشائعات انتشرت بأن اده قد وصل الى نوع من التفاهم مع الانجليز «وأنني أكون مسروراً جداً إذا كانت هذه الأخبار صحيحة خاصة اذا كان اده اتصل بأحد أعضاء موظفي السفارة البريطانية في باريس أو اذا اتصل بالممثلين البريطانيين في مؤتمر وزراء الخارجية». وأضاف شون بأنه لا يرى سبباً يمنع البريطانيين من الاجتماع باده، مع العلم أن «شون» أكد بأن خوف الرئيس اللبناني من هذا الموضوع هو شيء مضحك، وهو على كل حال صديق جيد وأحب أن أسلمه رسالة مطمئنة[1]. وفي ٢٧ تموز (يوليه) أرسل أشلي كلارك (Ashley Clarke) من المفوضية البريطانية في باريس تلغرافاً الى الوزير «شون» في بيروت أشار فيه الى أن اده لم يجتمع به ولا بالوزير البريطاني ولا بأي انسان له علاقة بالسفارة[2]. وفي ٣١ أيلول (سبتمبر) وصل تلغراف آخر من وزارة الخارجية البريطانية الى بيروت أوضح فيه «بيفن» وزير الخارجية بأن الوزير اللبناني المفوض أجرى استعلامات غير مباشرة عن الموضوع نفسه مؤخراً. وأوضح بيفن «أن الشائعات تقول بأن اده اجتمع بي في باريس وأنه لقي تشجيعاً من حكومة جلالته للتخطيط لتحقيق سوريا الكبرى لانشاء وطن قومي لليهود ولبنان صغير كوطن قومي مسيحي». ولكن أضاف أنه لم يجتمع باده في باريس أما بقية القصة فليس لها أي معنى[3]. والجدير بالذكر أن النفي البريطاني بعدم اجتماع اميل اده بأي مسؤول بريطاني لا يعني مطلقاً ان اده لم يكن يعمل للبنان الصغير كوطن قومي مسيحي ولفلسطين كوطن قومي يهودي. هذا مع العلم ان السياسة البريطانية كان يهمها جداً اقامة سوريا الكبرى تحت لوائها ولواء الأمير (الملك) عبدالله من أجل ايجاد مخرج للأزمة الصهيونية قبل ايجاد مخرج للأزمة المارونية. وكان النائب ابراهيم حيدر قد صرّح بأن فؤاد عمون - مندوب لبنان

(١) Shone to A. Clarke (Paris) 24 July 1946, in F.O. 371/52499/88.

(٢) Clarke to Shone, No. E.7210, of 27 July 1946, in F.O. 371/52499/88.

(٣) Bevin to Shone, No. E.7125, of 31 July 1946, in F.O. 371/52499/88.

لدى الأردن ـ أخبره عن موقف الأمير عبدالله بعد لقاء تم بينهما وهو: « اننا لا نعارض قيام دولة مسيحية على الساحل، فنحن نحترم لبنان وسيادته الوطنية واستقلاله كل الاحترام »[١]. وإثر نشر هذا التصريح اذاع قلم المطبوعات في الحكومة اللبنانية بلاغاً نفى فيه ما أوردته صحيفة « تلغراف بيروت » وأشار الى أن هذا الكلام المنسوب لجلالة الملك عبدالله لم يقله جلالته لسعادة فؤاد بك عمون ولم يأت جلالته في معرض حديثه عن لبنان على ذكر الطائفية[٢].

وبالرغم من النفي اللبناني لحديث الأمير عبدالله، غير أن وزير خارجية شرقي الأردن صرّح في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ بأن لبنان في حالته الحاضرة قد أرغم بعض المناطق والأقاليم منه على الانضمام اليه وعلى قبول شكل حكم معين. ولما كانت تصريحات المسؤولين الاردنيين قد أكدت على تصميمهم في السير نحو تحقيق مشروع سورية الكبرى، فقد أثار ذلك تخوف الرسميين اللبنانيين وبعض الفئات اللبنانية، وأثير الموضوع في المجلس النيابي في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ وأدلى وزير الخارجية اللبنانية ببيان ضمنه موقف لبنان من المشروع، ومما ذكره بأن هذه القضية التي تثار من وقت الى آخر تحت اسم « سوريا الكبرى » لا يمكن أن تكون موضع بحث « فنحن لا نريد سوريا الكبرى ولا نقبل بها على أي وجه من الوجوه ». وأوضح النائب جورج عقل بأن شرقي الأردن هو البلد الوحيد الذي يثير قضية « سوريا الكبرى » وأن الجامعة العربية هي المرجع الوحيد الذي يحتكم اليه ولا يجوز أن تبقى هناك مطالب اقليمية معلقة بين دولة عربية وأخرى. ورأى النائب خليل أبو جودة بأن موضوع « سوريا الكبرى » يجب أن لا يكون موضع بحث، وتساءل فيما اذا كان هذا الموضوع قد طرح في الصحف فحسب أم أنه طرح في الجامعة العربية أيضاً. أما رياض الصلح فقد أعلن بأن لبنان دولة مستقلة « ولا نقبل أي مساس باستقلالنا سواء أكان عن طريق

(١) تلغراف بيروت، العدد ٣٥٧، ٣١ أيار (مايو) ١٩٤٦.

(٢) النهار، العدد ٣٣٧٢، ١ ـ ٢ حزيران (يونيه) ١٩٤٦.

سوريا الكبرى أو غيرها. وأصرح بأننا لن نتنازل قيد شعرة عن استقلالنا الذي فديناه بدمائنا ودماء أبنائنا ». وأعلن النائب حميد فرنجية بأنه لا يجوز أن يقال ان لسوريا مطالب اقليمية في لبنان بعد تبادل الاعتراف بالاستقلال وبعد توقيع ميثاق القاهرة. وعند ذلك طالب النائب عقل بضرورة تبادل التمثيل الدبلوماسي بين سوريا ولبنان لأن لسوريا مطامع اقليمية في لبنان[١].

والحقيقة ان مسألة « سوريا الكبرى » استحضرت الشغل الشاغل للأوساط السياسية المحلية والعربية والدولية، وبحث الموضوع مجدداً في جلسة ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ النيابية لا سيما بعد اثارة موضوع « سوريا الكبرى » على لسان وزير خارجية الاردن حول ما ذكره من أن بعض مناطق لبنان قد أرغمت على الانضمام اليه. فما كان من النائب السني عبدالله اليافي الا أن أكد رفضه القاطع لمشروع سوريا الكبرى بقوله: « فأنا بصفتي نائباً لبنانياً ـ نائباً مسلماً سنياً عن لبنان ونائباً عن بيروت التي قد تعني فيما تعني بالأقاليم التي ضمت قسراً إلى لبنان ـ أعلن بأننا في لبنان نصارى ومسلمين قد ارتضينا حالة لبنان الحاضرة بملء رضانا واختيارنا واننا لا نبغي عن هذا الوضع بديلاً، وأن تصريحي هذا يعبر عن رغبة اللبنانيين جميعهم سواء أكانوا نصارى أو مسلمين ». ورأى عبدالله اليافي أن ما يهم اللبنانيين في الدرجة الاولى المصلحة اللبنانية. وأعرب النائب السني محمد المصطفى عن رفضه لمشروع سوريا الكبرى وتعجب من وزير الخارجية الاردنية كيف يريد تنفيذ سوريا الكبرى بالقوة المسلحة. كما رفض المشروع مجدداً كل من النواب: جورج عقل، خليل أبو جودة وحميد فرنجية. أما النائب يعقوب الصراف فقد تكلم باسم أبناء الملحقات والأقضية التي ادعى وزير الخارجية الأردنية أنها ألحقت بلبنان بالقوة، فأشار الى أن سكان هذه الأقضية يرفضون مشروع سوريا الكبرى.

(١) مضبطة الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني، ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦، ص ٧٠ ـ ٧٨.

أما النائب الشيعي كاظم الخليل فقد عالج الموضوع معالجة جديدة، فرأى أنه استنتج من تصريح وزير خارجية شرقي الأردن أن لبنان لا دخل له بالمشروع وأن الأردن يكتفي بسوريا وقسم من فلسطين وهو لا يفكر بلبنان عند بحث مشروع سوريا الكبرى الا اذا أراد هو من تلقاء نفسه. وأضاف بأن سكان الأقضية كانوا ولا يزالون من أول المدافعين عن استقلال لبنان. غير أنه أشار الى أمر هام تداولته الأوساط السياسية وهو أن هناك مشروعا لسلخ قسم من جنوب لبنان وضمه الى فلسطين، واعتبر أن من يفكر في هذا المشروع يعتبر خائناً يجب أن يحاكم بتهمة الخيانة. فالجنوب والبقاع والشمال وجبل لبنان وحدة لا تتجزأ ولا يقل أحد أبنائها تمسكاً بلبنانيته عن غيره. أما رياض الصلح فقد أشار الى أنه ادرى بشرقي الأردن ومن فيها، وغمز من قناة النائب ابراهيم حيدر الذي كان يؤيد مشروع سوريا الكبرى الذي لا يستند الى حقيقة لا من حيث الامكان أو الظروف أو الواقع أو الرغبات الدولية. ثم نفى وزير الخارجية أن يكون هذا المشروع بحث في جامعة الدول العربية، وأكد بأن سوريا رفضته قبل لبنان. أما النائب ابراهيم حيدر فقد كان من مؤيدي سوريا الكبرى ولكنه رأى أن المشروع لا يتحقق بقوة السلاح وانما بواسطة موافقة الرأي العام. وأخيراً صدّق النواب بالاجماع على اقتراح النائب ألفرد نقاش باستنكار تصريحات وزير الخارجية الاردني بينما امتنع عن التصويت النائب ابراهيم حيدر[١].

وبالرغم من الموقف اللبناني الرافض لمشروع سورية الكبرى، فان السياسة الاردنية استمرت في طرحها للمشروع. وجاء من دمشق من مراسل صحيفة «المصري»، أن حكومة شرقي الأردن قررت دعوة دول جامعة الدول العربية الى مؤتمر لبحث مشروع سوريا الكبرى وتأليف لجنة من الدول العربية تستفتي

(١) مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني، ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦، ص ١١٨ - ١٢١.

الشعب السوري واللبناني حول موقفه من الوحدة مع شرقي الأردن تحت التاج الهاشمي، وأن لدى الملك عبدالله وثائق رسمية مستعد لابرازها عند الحاجة تعرب عن رغبة السوريين في الوحدة، والوثائق موقعة من سوريين وفلسطينيين ولبنانيين[١]. كما ذكر بعض الأوساط السياسية بأن وزارة نوري السعيد ستعمل بعد الانتخابات العراقية على تحقيق الاتحاد الاردني - العراقي، والدعوة الى عقد مؤتمر عربي عام يعقد في مدينة بغداد لبحث الموقف في الشرق الأوسط بأكمله. وجاء من لندن ان الدوائر البريطانية الدبلوماسية المتتبعة مجرى السياسة في المنطقة العربية تتوقع أن تتخذ حركة اعادة الملكية الى سوريا شكلا جدياً، كما توقعت دوائر وزارة الخارجية البريطانية ان يجري في سوريا تغييرات دستورية هامة، ولهذا رأت بريطانيا الموافقة على تعيين وزيرين مفوضين كل على حدة في كل من دمشق وبيروت. وأضافت تلك الدوائر الدبلوماسية ان هذا الاهتمام يخدم الأسرة الهاشمية لأنه في حال اعادة الملكية في سوريا فان المرشح لها سيكون الملك عبدالله أو الوصي على عرش العراق، وكلا البلدين مرتبط مع بريطانيا بمعاهدة. والحقيقة أنه يمكن الربط بين موضوع سوريا الكبرى وقضية فلسطين، فالدوائر البريطانية اعترفت بأن مقاومة تقسيم فلسطين الذي قامت به الجبهة العربية في مؤتمر لندن في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٦ يمكن أن تتداعى الآن اذا قدر للقسم العربي من فلسطين أن ينضم بشكل من الأشكال الى احدى الممالك العربية التابعة للأسرة الهاشمية»[٢].

واستمر مشروع سورية الكبرى الحدث البارز بالنسبة للبنانيين ودول المنطقة، وذكرت صحيفة «البيرق» أن لبنان يعارض معارضة صريحة كل مشروع توسعي يرمي للانتقاص من سيادته أو التطاول على حدوده الطبيعية وكيانه التاريخي الحاضر، وان الشعب اللبناني يشجب دون تردد شجباً عالياً مشروع سورية الكبرى

(١) **النهار**، العدد ٣٤٩٣، ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦.
(٢) **النهار**، العدد ٣٤٩٧، ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦.

سواء كان مصدره دولة أجنبية أو الملك عبدالله وحكومة شرقي الاردن أو حكومة سوريا الجمهورية. فالقضية ليست قضية نظام حكم داخلي في سورية الحالية وشرقي الأردن وفلسطين بل قضية احترام لاستقلال لبنان وحدوده. وأضافت «البيرق» ما معنى استمرار مجلس شرقي الأردن التشريعي الخاضع لارادة الملك عبدالله ورغباته على اثارة موضوع سوريا الكبرى، وما معنى لهذه الأخوة وأية قيمة بقيت لما قرره مجلس الجامعة في دورته الحاضرة من وجوب اغلاق هذا البحث اغلاقاً أبدياً وموافقة وزراء خارجية جميع الدول الأعضاء على هذا القرار الاجماعي؟[1]. وسئل رياض الصلح رئيس الوزراء من قبل صحيفة «الكفاح» السورية عن رأيه في الوحدة العربية، فأوضح بأن موقف لبنان معروف منذ البداية وهو لم يتغير ولن يتغير. ان لبنان جزء لا يتجزأ من جامعة الدول العربية يعمل ويتعاون معها على صيانة حقوق جميع العرب أياً كانوا ضمن نطاق ميثاق الجامعة واستقلال وسيادة كل دولة من الدول الموقعة عليه وليس هذا بجديد بل هو الذي أقوله حتى النهاية[2].

وعن أثر السياسة العربية ونفوذها على الحكم في لبنان، أثارت صحيفة «البيرق» هذا الموضوع الهام والحساس، لا سيما أهمية مصر واثرها في تغيير الوزارات اللبنانية، ومما ذكرته أن احدى المجلات المصرية أوضحت بأن رؤساء الوزارات اللبنانية يستقيلون دائماً بعد عودتهم من مصر. فقد استقالت وزارة رياض الصلح عام ١٩٤٤ بعد عودته من مصر حيث أبلى في نجاح جامعة الدول العربية البلاء الحسن، واستقال من بعده عبدالحميد كرامي بعد عودته أيضاً من مصر رغم نيله ثقة البرلمان بما يشبه الاجماع، واستقال سامي الصلح بعد عودته من مصر في حين استقبل يوم عودته منذ سبعة شهور استقبال الظافرين. وأخيراً استقال سعدي المنلا إثر وصوله من القاهرة بعد أن جرى له استقبال في المطار

(١) **البيرق**، العدد ٤٥١٩، ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦.
(٢) **البيرق**، المصدر نفسه

يليق بالملوك، ورغم اعتداده بقوته في مجلس النواب. وتساءلت «البيرق» عن هذا السر في تصادف وقوع جميع هذه الاستقالات بعد عودة رؤسائها من وادي النيل وعلى وتيرة واحدة بالاستقالة دون نقاش ولا برلمان. وهل هناك قوة خفية كانت تضطرها الى الرحيل؟ لقد رحلت كلها قبل أن تحقق عملاً وطنياً واحداً مفيداً يخلد ذكراها. فأمام هذا التصادف الغريب أصبحنا نتمنى أن لا يذهب الرئيس الجديد السيد رياض الصلح الى أرض الكنانة بعد اليوم، قبل أن يكشف بذكائه وحذقه عن العلاقة ما بين زيارة تلك الأرض الشقيقة المضيافة المباركة وتساقط الوزارات. فما هو ذلك السر الغريب يا جماعة الخير![1]. والجدير بالذكر أن معالجة هذا الموضوع ليؤكد صحة الرأي القائل بوجود النفوذ المصري السياسي في الدوائر الرسمية اللبنانية، لا سيما وان مصر كانت تتزعم العالم العربي في اطار العمل للسياسة البريطانية في المنطقة، وكانت الدول العربية الصغرى تأخذ برأيها وتعمل بارشاداتها الى حد كبير.

وأثارت صحيفة «العروبة» موضوع علاقة لبنان بالدول العربية وببريطانيا وموضوع عروبة لبنان ومسألة تخوف المسيحيين من العروبة، فأشارت الصحيفة الى آراء الأمير شكيب أرسلان الذي سبق أن تناولها منذ سنوات عندما كان في لوزان بسويسرا، ومما قاله آنذاك بأنه لا يخاف على عروبة لبنان ما دام في صميم الجامعة العربية. أما عن الوحدة العربية فلا تعني ضم لبنان الى البلاد العربية بل تعني ضم البلاد العربية الى لبنان «ما دمنا نتوسم في لبنان وجوهاً تخلص للعروبة» أما المسيحيون فهم «أعرق منا عروبة» ثم برّر خوفهم من الوحدة والعروبة الى أسلوب الحكم العثماني، لذلك فهو يعذرهم من خوفهم من الوحدة أو الاتحاد وأن طمأنتهم تحتاج الى مدة تفوق المدة التي غذاهم بها المستعمر الفرنسي والمدة التي اضطهدهم بها المستعمر التركي[2]. ولكن التخوف الذي أشار اليه الامير شكيب

(١) **البيرق**، العدد ٤٥٢٦، ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦.
(٢) **العروبة**، جـ ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، من المقدمة حتى ص ١٣.

ارسلان استمر بفعل طرح المشروعات الوحدوية من آنٍ لآخر، وفي هذه الفترة واجه لبنان مشكلة وحدوية من نوع جديد، فبعد أن كانت مشروعات الملك عبدالله تكاد تكون الوحيدة حول سوريا الكبرى فاذا بالمنافسة السعودية ـ الأردنية تبدأ حول هذا المشروع. فقد ورد خبر من استانبول بأن الشيخ يوسف ياسين ـ كبير مستشاري الملك عبدالعزيز ـ وصل فجأة الى دمشق بعد زيارة قصيرة لعمان، استمزج خلالها الزعامات السورية الرسمية في مشروع اقامة عرش يعتليه أحد أنجال الملك عبدالعزيز، فيقطع الطريق على الهاشميين الذين يعملون لمشروع سوريا الكبرى[1]. ولم تنف المصادر الدبلوماسية السعودية هذا الخبر بسرعة، انما بعد مضي حوالي نصف شهر تقريباً تلقت صحيفة «النهار» التي نشرت الخبر، نفياً من المفوضية السعودية في بيروت حول ما جاء في الخبر بشأن موضوع الوحدة. ومما أوضحته المفوضية في نفيها بأنها تؤكد مرة أخرى حرص حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالعزيز آل سعود وحكومته على استقلال سوريا ولبنان[2].

وفي هذه الفترة أرسل الوزير البريطاني «شون» (Shone) تقريره السري الاسبوعي في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ الى وزارة خارجيته أوضح فيه بأن وزير الخارجية اللبنانية أخبر أحد أعضاء المفوضية البريطانية أن الملك عبد الله لا يزال مصمماً على خطته بتحقيق سوريا الكبرى، وأن الجامعة العربية ممكن أن تجد نفسها في مأزق حرج في موضوع طرد شرقي الأردن من الجامعة، وهذا الأمر ممكن أن يفجر الوضع ويمكن أن يكون له تأثير سيّىء على العلاقات بين حكومة الملك عبدالله وبين البلاد العربية. وأضاف الوزير البريطاني عن علاقة الجامعة العربية بلبنان مشيراً الى الانقسامات بين اللبنانيين، فأوضح بأن الجامعة العربية تريد التحدث باسم كل الدول العربية، ولكن اللبنانيين لا يوافقون على مثل هذا

(١) النهار، العدد ٣٥١٥، ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧.
(٢) النهار، العدد ٣٥٢٦، ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧.

الكلام. والجدال في لبنان له جذور عريضة ما بين الشعب والمجلس نفسه، كما أن المسيحيين الذين كثير منهم يؤيدون الفرنسيين ويسمون أنفسهم «القوميون اللبنانيون» هم حذرون من الجامعة العربية لأنها اتحاد عربي (Pan Arab) والأسوأ من ذلك أن لها اتجاهات اسلامية. أما «القوميون العرب» فهم يؤيدون ضرورة التعاون مع الجامعة العربية بسبب السياسة المحلية اللبنانية، ومعظم هؤلاء من المسلمين، ولكن هناك مسيحيون يؤيدون الفكرة وبينهم رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي حبيب أبو شهلا[1].

والحقيقة أن هذه الاتجاهات السياسية ظلت تفعل فعلها بين اللبنانيين لا سيما بعد كل تحرك عربي له علاقة بلبنان أو بفكرة الاتحاد خاصة تحركات الملك عبدالله[2]. وفي ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ أوضح النائب الكاثوليكي فيليب تقلا في الجلسة النيابية بأنه يجب أن يزول الاعتقاد بأن كل قطر من الأقطار العربية لا يعمل إلا لنفسه ولا يهتم إلا لمصلحته الخاصة، وأن على الجميع أن يقتنعوا بأن الجامعة العربية ما وجدت لتنفيذ غاية تمر أو تزول بزوال الحاجة اليها، بل وجدت لغاية واحدة ولمبدأ عام هو التعاون والتضامن بين مصالح الدول العربية جميعاً. كما أن النائب السني محمد العبود رأى أن الدول العربية تؤلف رابطة واحدة وأنه من واجب لبنان أن يوطد أواصر الصداقة مع الدول العربية حتى لا تبقى للعروبة حدود سوى الحدود الطبيعية التي تتألف من المحيطين الأطلسي والهندي[3]. وفي ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ اتصل رئيس الجمهورية بممثلي الهيئات الدبلوماسية العربية في بيروت لاعلام حكوماتهم حول اقتراح الرئيس السوري ـ الذي سبق أن التقى به ـ وذلك لمساعدته ضد ممارسات الملك

(١) Shone to F.O.No. E. 909, of 7 Janu 1947, in F.O. 371/61710/88
(٢) للمزيد من التفصيلات انظر التقرير التالي:
Shone to F.O.No. E.1153, of 14 Janu. 1947, in F.O.371/61710/88.
(٣) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، ص ٣١٠.

عبدالله وحول القضية الفلسطينية أيضاً، وقد دار النقاش أيضاً حول مشروع سوريا الكبرى. وفي أول شباط (فبراير) أعلم وزير الخارجية اللبنانية القائم بالأعمال البريطاني بأن المسيحيين قلقون من التقارير البريطانية المستمرة السابقة من أجل هذه الحركة ومن اقتراح حكومة جلالته. وطلب نشر أقصى حد من الاتصالات أو تفويضه القاء بيان في المجلس النيابي، على أن وزير الخارجية اللبنانية قدم مسودة ملائمة من خطبته التي كان سيحيلها الى وزارة الخارجية للمصادقة عليها. وأضاف الوزير البريطاني في تقريره بأن القوات الأردنية حشدت على الحدود السورية، وهذا العمل بدون شك هو تحول جديد لاعطاء المسألة نتيجة من التأثير على قسم من العناصر المسيحية الخاضعة للتأثير الفرنسي كي يعدلوا موقفهم السابق ومعارضتهم للمشروع. وأشار بأن البطريرك الماروني عندما زار بيروت أكرمت وفادته من قبل الوزير الاردني، كما اتصل باميل اده المتضايق كثيراً من رئيس الجمهورية، كما زار أيضاً مركز الكتائب[1].

ولما عقد المجلس النيابي اللبناني جلسة استثنائية في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٤٧، أثيرت قضية سورية الكبرى مجدداً بعد أن أثارها عدد من المسؤولين الأردنيين، وألقى وزير الخارجية هنري فرعون بياناً ضمنه رفض لبنان ادماجه في اطار سوريا الكبرى. فاقترح النائب ألفرد نقاش على الحكومة أن ترفع الأمر الى الجامعة العربية والى مجلس الأمن الدولي. ولكن رئيس الوزراء قلّل من تخوف النائب نقاش موضحاً أن ليس في الأمر تيار هائل، وكل ما في الأمر تصريحات وأقوال لا تستحق هذا الاهتمام، لأن قضية لبنان قد حلّت حلاً أبدياً سرمدياً بين اللبنانيين في لبنان «وما دمنا متفقين فلا يمكن لأية قوة في العالم أن تخضعنا لما لا نقبل به. والمهم أن نبقى متحدين ولا أخشى من تيار وغير تيار»، وأضاف بأن الموضوع بحث في الجامعة العربية مطوّلا وليس من الضروري العودة الى هيئة الأمم

(١) Shone to F.O.No.E.1700, of 4Feb. 1947, in F.O.371/61710/88.

المتحدة وماذا سنقول لهم، أن هناك صحيفة في شرقي الأردن تريد أن تبتلع لبنان؟ واعتبر النائب أديب الفرزلي بأن تصريحات المسؤولين الأردنيين مخالفة لميثاق الجامعة العربية وانتقد التخوف المتطرف على لبنان اذ «أن لهجتنا في الرد على تصريحات حكومة شرق الأردن تدل على أن هناك المدافع تضرب قنابلها على الحدود، وان كيان لبنان مهدد بالخطر». وأوضح النائب حميد فرنجية أن قضية سوريا الكبرى لن تتحقق وما هي الا تصريحات، أما اذا دامت هذه التصريحات فان الجامعة العربية مهددة بالانقسام.

أما فيما يختص بالنائب فيليب تقلا فقد عارض كل من رئيس الوزراء والنائب فرنجية على قولهما: ان سوريا الكبرى وهم لن يتحقق، بل أنه رأى ان هذا المشروع سيتحقق، وأصبح في الآونة الأخيرة مدلولا وتمهيداً لإيجاد شيء في هذا الشرق غير موجود، وقد يكون من ورائه تغيير الأوضاع القائمة في البلاد، وان هذه البلبلة التي تجول والبرقيات التي ترسل بايعاز أو غير ايعاز تجعل الحالة في وضع شاذ ينشأ عنه نخر في جسم الجامعة العربية. ورأى بأن الدولة التي تحاول أن تفسد على الدول العربية يجب أن تقتل هذه الدولة. واعتبر هنري فرعون وزير الخارجية بأن مسألة سوريا الكبرى ليست مسألة لبنانية فحسب وانما هي مسألة عربية. وطلب النائب جورج زوين من الحكومة أن تعلن فيما اذا كانت الحكومة الاردنية قد أثارت مشروع سوريا الكبرى دولياً أم لا، وهل طلبت من لبنان أن يقتطع قسماً منه لضمه الى الأردن. فرد رئيس الوزراء بأن الحكومة تجيب عندما ترى داعياً للاجابة، ولكن الحكومة ذكرت بلسان رئيسها ووزير خارجيتها أن ليس هناك أي طلب من أية دولة ولا يمكن أن يطلب شيء من أحد.

وأشار النائب السني صائب سلام الى نقطة هامة حول مشروع سوريا الكبرى، فاعتبر أن اثارة هذا الموضوع ليس هو الا حملة منظمة تقودها بعض المصادر الأجنبية والمصادر الصهيونية، وأن الذين يروجون للمشروع هم بعض أصحاب وكالات الصحف والأنباء. واعتبر أن جامعة الدول العربية سبق أن أصدرت

قراراً نفت فيه موضوع سوريا الكبرى، ولكن بعض الصحف ووكالات الأنباء استمرت في الحملة عن نيّة مبيتة وغاية مقصودة تضليلاً للرأي العام، فتنسب تصريحات لبعض الشخصيات العربية ثم تتولى هي نفسها تكذيبها. ثم ناشد النواب عدم الوقوع مرة ثانية في مثل هذا الخطأ لأن هناك «من يريد أن يلهينا عن قضية فلسطين وعن تأييد اخواننا في مصر الذين رفعوا أصواتهم عالية يوم محنتنا». ومما لوحظ أن النائب ابراهيم حيدر الذي سبق أن رفض التصويت عام ١٩٤٦ على قرار المجلس النيابي باستنكار مشروع سوريا الكبرى، راح يكرر بأن المشروع لا يمكن أن يتحقق بالقوة المسلحة، ولكنه أشار الى موافقته على ما جاء في بيان الحكومة حول رفضها للمشروع، ويعتبر هذا تحولاً جديداً بالنسبة للنائب حيدر. أما النائب محمد المصطفى فقد تعجب من هذه الضجة المثارة وتساءل: لماذا نتوهم طالما نحن على اتفاق. ان شرقي الأردن عددها (٦٠٠) ألف نسمة ونحن مليون وسوريا مليونان ونصف المليون. فاذا كنا على اتفاق ماذا يمكن شرقي الاردن عمله وماذا يهمنا منها. ورأى النائب جميل تلحوق انه يجب الاهتمام بموضوع سوريا الكبرى منتقداً رئيس الوزراء ووزير الخارجية لقولهما أنه يجب عدم اعطاء الأهمية لما يقال ويشاع. فقاطعه رئيس الوزراء قائلاً: بأنه صرّح أن لبنان متفق مع سوريا والجامعة على مناهضة المشروع، ولم نقل بأننا لا نهتم بالأمر فاهتمامنا واضح من البيان ومن عملنا[1]. وأخيراً صوّت المجلس بالاجماع على اقتراح تقدم به النائب يوسف سالم تأييداً لبيان وزير الخارجية وسياسة الحكومة الخارجية.

ورأى الوزير البريطاني المفوض بأن جلسة المجلس النيابي خصصت لسياسة الحكومة الخارجية والتي كانت مستحسنة من قبل المجلس، وأن الجزء الأهم من بيان وزير الخارجية كان مكرساً لمشروع سوريا الكبرى والعلاقة مع الجامعة

(١) مضبطة الجلسة الحادية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ١٢ شباط (فبراير) ١٩٤٧، ص ٣٨٧ - ٣٩٠.

العربية...[1] وأضاف الوزير البريطاني في تقرير آخر بأن مسألة سوريا الكبرى نوقشت في هذه الفترة بين الرئيسين اللبناني والسوري ورئيسي الوزراء في الحكومتين، وقد أظهروا التضامن اللبناني - السوري في مواجهة خطر سوريا الكبرى[2]. ولكن لم يمض فترة قصيرة على بحث هذا الموضوع حتى عاد الملك عبدالله من جديد لطرحه، وأكد في مقابلة صحافية أجراها معه الصحافي محمد بديع سربيه صاحب صحيفة «كل شيء» بأنه مصمم على وحدة البلاد السورية تحت رايته، ذلك «أن والدي لم يجاهد في سبيل استقلال لبنان ولا في سبيل البلاد العربية قاطبة في حين أنكم تعملون في سبيل التجزئة وتقبلون أن تكونوا عبيداً لسواكم. نعم انكم عبيد»[3]. ومما قاله أيضاً في تصريح آخر: سياستي واضحة، انني أريد دولة تضم سوريا والأردن وفلسطين ولبنان. نعم لبنان دولة قوية مترابطة بالعراق. وواجهت الحكومة اللبنانية في هذه الفترة مشكلة مرتبطة الى حد كبير بمشروع سوريا الكبرى وهي قرار أنطون سعادة زعيم الحزب السوري القومي بالعودة من الأرجنتين الى لبنان. وكان الوزير البريطاني في بيروت قد لفت انتباه وزير الخارجية اللبنانية الى ضرورة عودته[4]. وبالفعل ما أن وصل سعادة الى بيروت حتى ألقى خطاباً هاجم فيه الكيان اللبناني، وأعرب عن ايمانه ونشاطه لايجاد سوريا الكبرى التي تتألف من سوريا ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين والعراق. وأضاف الوزير البريطاني في تقريره أنه قد يكون الحزب السوري مدفوعاً للتعاون مع مؤيدي سوريا الكبرى مع أنه لا يفضل كثيراً كلا الاثنين: الملك عبدالله أو الاتفاق البريطاني - الاردني[5].

(١)) Shone to F.O.No..E.2129, of 18 Feb. 1947, in F.O. 371%61710%88.

(٢) B.L. in Beirut to F.O.No. E.3364, of 19 Feb-31 March 1947, in F.O. 371/61710/88.

(٣) **النهار**، العدد ٣٥٧٠، ٢٨ آذار (مارس) ١٩٤٧.
أنظر أيضاً: B.L. to F.O.No..E.3364, of 19 Feb.; in F.O. 371/61710/88.

(٤) C.O.C., Vol.IX-X, p. 51, B.L. to F.O.No.E 3364, op. cit.

(٥) Chancery to F.O.No.E.2414, of 13 March 1947, in F.O. 371/61724/88. =

وفي ٤ آب (أغسطس) ١٩٤٧ عاد الملك عبدالله الى طرح موضوعه القديم ـ الحديث، فما كان من الرئيسين بشارة الخوري وشكري القوتلي الا أن عقدا اجتماعاً في بيت الدين[١] في الشهر نفسه وبحضور رياض الصلح وجميل مردم، وصدر عن المجتمعين بيان شجبوا فيه تحركات الملك عبدالله[٢] . واعتبر الوزير البريطاني الجديد (Boswall) في تقرير شهر آب (أغسطس) من أن لبنان وسوريا اعتبرا اعلان الملك عبدالله بمثابة تدخل في شؤونهما الداخلية وتهجم على الحكم فيهما، وأخيراً فهو نقض لميثاق جامعة الدول العربية والقانون الدولي أيضاً . وقد أعلم وزير الخارجية اللبنانية الوزير الأردني المفوض في بيروت في ٢٩ آب (أغسطس) من أنه اذا لم يتم اصلاح الحال فان الحكومة اللبنانية عازمة على استدعاء القائم بالأعمال أو وقف العلاقات الدبلوماسية مع شرقي الأردن[٣] . وفي هذه الفترة صدر رأي اميركي حول مشروع سوريا الكبرى فأشار الى أن المشروع بشكله الحاضر يهدد السلام، ولكنه يصبح قابلا للتطبيق اذا تحررت كل من فلسطين وشرقي الأردن من النفوذ البريطاني[٤] . وبلغ من أهمية هذا الموضوع ان عقد وزراء خارجية الدول العربية مؤتمراً في ٢٨ آب (أغسطس) ١٩٤٧ في جامعة الدول العربية . وبعد مناقشة مشروع سوريا الكبرى صدر قرار حاول فيه الوزراء العرب أن ينفوا تحركات الملك عبدالله، وجاء في القرار أنه تبين أن أحداً لم يقصد من تناوله هذا الموضوع التعرض لاستقلال أو سيادة احدى دول الجامعة أو النيل من نظام الحكم فيها[٥] . وقد وقّع على القرار كل من وزراء خارجية سوريا،

= K.C.A., 1948-1950, Vol. III, P. 10108.
C.O.C., Vol. IX-X, p. 79.

(١) بيت الدين منطقة أثرية تاريخية كانت قاعدة للأمير بشير الشهابي وهي تقع شرقي جنوب بيروت.

(٢) C.O.C., Vol. VII-VIII, p. 316.

(٣) Boswall to F.O.No.E.8742, of 31 August 1947, in F.O. 371/61710/88.

(٤) **النهار**، العدد ٣٦٧٧، ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٤٧ .

(٥) **النهار**، العدد ٣٦٧٩، ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ .

السعودية، لبنان، شرقي الأردن، العراق، مصر واليمن .

ورغم صدور قرار جامعة الدول العربية فقد استمر الملك عبدالله في مطالبته بتحقيق مشروع سوريا الكبرى معتمداً على قرارات قديمة تعود الى عام ١٩٢٠ ومنها قرار المؤتمر السوري العام ١٩١٩ ـ ١٩٢٠، ومعتمداً على أول بيان وضعته وزارة رضا باشا الركابي وعلى بيان وزارة هاشم الأتاسي في ٨ أيار (مايو) ١٩٢٠، وعلى قرار المؤتمر الفلسطيني في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٢٠، وعلى مذكرات الجمعية الاسلامية ـ المسيحية في فلسطين عامي ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ . وظهر على جميع هذه القرارات والبيانات والمذكرات تواقيع الموفدين السوريين من لبنانيين وسوريين وفلسطينيين وأردنيين ومن بين هؤلاء رياض الصلح وسليمان كنعان عضو مجلس الادارة يومذاك[١] . وبلغ التشبث الاردني لتحقيق طروحات النظام الاردني أن عقد في عمان «المؤتمر القومي الاردني» في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ بحضور الأعضاء الأردنيين الذين اشتركوا في المؤتمر السوري العام ١٩٢٠، وقد طالب المؤتمر القومي مجدداً بالعودة الى قرارات المؤتمر السوري العام، كما هاجم المؤتمر النظام السوري لأنه يمانع في تحقيق مشروع سوريا الكبرى[٢] . وفي ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ ناقش النائب أمين نخلة مشروع سوريا الكبرى، ومما ذكره بأنه ليس انعزالياً ولا أرى أن يكون لبنان جزيرة انعزالية في الدنيا، ولكن لبنان دولة مستقلة وشخصية قانونية ليس من مصلحته أن تلصق قضاياه الداخلية والخارجية بقضايا بعض الأقطار الأخرى، فلا سوريا الكبرى ولا سوريا الصغرى . ثم انتقد بقاء النقد مشتركاً بين سوريا ولبنان وكأنهما دولة واحدة مع العلم أنهما دولتان مستقلتان[٣] .

---

(١) **النهار**، العدد ٣٦٨٠، ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ .

(٢) **النهار**، العدد ٣٦٨٩، ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ . أنظر في العدد نفسه النص الكامل لبيان «المؤتمر القومي الاردني».

(٣) مضبطة الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني، ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، ص ٥٩ ـ ٦٠ .

وفي هذه الفترة من أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، أوضح الاتحاد السوڤياتي موقفه من مشروع سورية الكبرى، فقد جاء من موسكو في مقال نشرته صحيفة «النجم الأحمر» - الناطقة بلسان الجيش السوفياتي - بأن مشروع سوريا الكبرى هو مشروع بريطاني استعماري اداته الملك عبدالله وأنه في كل مرة يصطدم الدبلوماسيون البريطانيون بأية صعاب في البلاد العربية، فانهم يخرجون منها بواسطة عملائهم، كمشروع سوريا الكبرى الذي يتيح لهم أن يبعدوا أنظار الرأي العام العربي عن قضايا أكثر عجلة. وهذا ما يحدث اليوم مرة أخرى حيث تضيع الدبلوماسية البريطانية السبيل في قضيتي مصر وفلسطين. فمن أجل مساعدة الجانب البريطاني يشن الملك عبدالله تلك الحمة الجديدة، التي سمحت بجمع عدد من الأنصار لمشروع سوريا الكبرى. وأضافت صحيفة «النجم الأحمر» بأن الملك عبدالله يبشر بانشاء دولة تتألف من سوريا ولبنان وفلسطين والعراق وشرقي الأردن، وستؤلف هذه الدولة كما يقول ممثلو الكتلة الأنكلو - سكسونية ما يسمى باسم كتلة الشرق مع تركيا. وهكذا فان هذه المناورة الجديدة التي يقوم بها ملك الدولة الأردنية تبرز للعيان الطرق التي يستخدمها الاستعماريون في سياسة التوسع التي يسلكونها في الشرق الأدنى[1]. ويبدو أن الملك عبدالله كان مستاء في هذه الفترة من السياسة الاميركية ليس بسبب اخلاصه للقضية الفلسطينية، وانما لأن الولايات المتحدة لم تكن موافقة على مشروع سوريا الكبرى وتنصيبه ملكاً عليها بسبب التنافس الاميركي - البريطاني في المنطقة. ولذا فقد نشرت مجلة (American Magazine) تصريحاً للملك عبدالله أوضح فيه أن أميركا هي المسؤولة عن الاضطراب الحالي في فلسطين[2].

ومن الضروري التأكيد على أن أفكار ونشاط الملك عبدالله والمطران الماروني

(١) **النهار**، العدد ٣٦٩٦، ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧.
(٢) **العروبة**، جـ ٩، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، ص ٩٤.

اغناطيوس مبارك جعلت بعضهم يعتقد بأن قيام الدولة المسيحية في لبنان بات قريباً، ولذا وجدنا ان أركان حزب «الكتلة الوطنية» التي يرأسها الرئيس السابق اميل اده، قد سافروا الى عمان لمباحثة الملك عبدالله بمشروع سوريا الكبرى على أن يعود لبنان الى ما كان عليه في السابق أي لبنان الصغير. وعلقت «النهار» بقولها: لعل أركان هذه الكتلة الذين يعتقدون أن قيام الدولة اليهودية في فلسطين سيعجل في قيام الوطن المسيحي في لبنان قد استدعوا الى عمان لدرس هذه المسألة قبل اثارتها بشكل جدي[1]. وكان الوفد المكوّن من كسروان الخازن وجورج عقل (مارونيان) وعبده عويدات (سني) قد قابل الملك عبدالله وتباحث بذلك الموضوع. كما لوحظ بأن «غلوب باشا» البريطاني قائد الجيش الأردني قد وصل الى بيروت خصيصاً واجتمع باميل اده وأركان كتلته[2]. مما دعا غسان تويني يومها إلى كتابة مقال في صحيفته تحت عنوان «بين سوريا الكبرى ولبنان الصغير». هل من تصميم سياسي شامل يجمع بين مرامي الصهيونية وأحلام العرش الاردني وانعزالية بعض اللبنانيين ومطامع استعمارية قديمة»[3]. ومما لوحظ أيضاً أن الحكومة اللبنانية لم تقف موقفاً حازماً ولم تتخذ تدابير حاسمة ضد القوى الناشطة والمتعاونة مع الملك عبد الله والتي تهدف فيما تهدف إلى تقسيم لبنان وتصغيره كما كان قبل عام ١٩٢٠.

(١) **النهار**، العدد ٣٧٦١، ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧.
(٢) **النهار**، العدد ٣٧٦٢، ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧. أنظر أيضاً: **النهار**، العدد ٣٧٦٣، ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧.
(٣) **النهار**، العدد ٣٧٦٤، ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧.

الفصل الخامس عشر

موقف لبنان من سياسة الأحلاف والمعاهدات مع الدول العربية والأجنبية ١٩٤٨ - ١٩٤٩

- الانقلابات العسكرية السورية وأثرها على العلاقات السورية - اللبنانية ١٩٤٩ - ١٩٥٠

درج لبنان منذ استقلاله على التخلص من كل الصيغ والقوانين الوحدوية لا سيما مع سوريا، كما درج على رفض كل المشروعات الوحدوية السياسية والاقتصادية سواء مع سوريا أو مع الدول العربية الأخرى. وكانت الحكومة اللبنانية قد عقدت اتفاقاً مالياً مع فرنسا هدفه فصل العملة اللبنانية عن العملة السورية، ولذا فقد شنّت سوريا بشخص جميل مردم حملة على رياض الصلح وبشارة الخوري. وبالرغم من معارضة حكومة دمشق للخطوة اللبنانية، وبالرغم من أن الخبراء الماليين المصريين قد نصحوا الحكومة اللبنانية برفض الاتفاق مع فرنسا لا سيما وأن سوريا رفضته، إلّا أن لبنان استمر على موقفه، مما أدى إلى عرض القضية على مجلس جامعة الدول العربية الذي لم يستطع أن يحل الخلافات بين البلدين، غير أن المجلس النيابي اللبناني وافق على بنود الاتفاق المالي في ٣٠ آب (أغسطس) ١٩٤٨، ورأى الرئيس بشارة الخوري أنه من المؤسف أن الحالة الداخلية في لبنان تحرجت من تدخل السوريين في أوساطنا الاقتصادية، وصار السنيون يعاكسون الاتفاق المالي لأنه عقد مع فرنسا ولأن سوريا لم تقبل به، بينما أيده المسيحيون لأنه عقد مع فرنسا ورفضته سوريا[1].

---

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ٣، ص ٩١ - ٩٨. انظر أيضاً:

C.O.C, Vol XIII, pp. 40 – 41.

للمزيد من التفصيلات حول الاتفاق المالي انظر التقارير التالي:

Boswall to F.O. No. E.2855. of 30 janu. 1948, in F.O. 371/68489/88.

Boswall to F.O. No. E.3952. of 28 Feb. 1948, in F.O. 371/68489/88.

والتقارير الأخرى إلى شهر أيار (مايو) ١٩٤٨.

ويبدو أن السياسة اللبنانية باتت تتجه إلى القوى الغربية أكثر من اتجاهها نحو السياسة العربية، بدليل أن الحكومة اللبنانية بدأت تسعى سراً لعقد معاهدة مع بريطانيا، وقد أكد ذلك الوزير البريطاني (Boswall) في تقرير كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، فأشار إلى أن رئيس الوزراء اللبناني قام بمحاولة معه لعقد معاهدة شاملة تؤمن التفاهم ليس بين لبنان وبريطانيا فحسب، وانما بين بريطانيا والدول العربية الأخرى وفي مطلعها مصر. وكان التوقيع على المعاهدة العراقية ـ البريطانية ووصول الوفد الأردني إلى لندن من جملة العوامل التي شجعت رئيس الوزراء للمضي في جهوده. وأضاف الوزير البريطاني بأن المعاهدة مع العراق لقيت تأييداً في لبنان، وأن الطلاب اللبنانيين في الجامعة الأميركية لم يشتركوا مع الطلاب العراقيين في مظاهرة ضد المعاهدة في ٢٧ كانون الثاني (يناير). وبالنسبة للتلميح في خطاب وزير الدولة في مجلس العموم برغبته في حدوث اتفاق مع جميع الدول العربية أعطى كثيراً من الشك بامكان قيام معاهدة لبنانية ـ بريطانية[1].

وفيما يختص بالموقف اللبناني من السياسة الدولية حيال المنطقة، فقد ذكر في أوائل آذار (مارس) ١٩٤٨ أن المسؤولين في وزارتي الخارجية اللبنانية والسورية يدرسون تقارير سياسية بشأن عقد جبهة دولية للدفاع عن الديمقراطية، وهي الجبهة التي شرعت دول الغرب الأوروبي في بحث الأسس التي يجب أن تقوم عليها. وقد جاء في تقرير اللجنة الدولية أن روسيا تسعى حثيثاً لاثارة القلاقل في فلسطين وزيادة عوامل الاضطراب فيها عن طريق ارسال اليهود إليها عبر رومانيا وبلغاريا ليكونوا دعاة سياسيين للمذهب الشيوعي. وعلقت صحيفة «النهار» على ذلك بالقول: إن القواعد المرسومة لسياسة لبنان الخارجية في هذه الأونة تقضي بأن يقف في المضمار الدولي موقف الحياد الدقيق، وإذا صح أن لبنان وسوريا مدعوان للدخول في جبهة محاربة الشيوعية فتكون دعوة مماثلة قد وجهت إلى سائر دول الجامعة التي سبق لها أن اعتبرت مكافحة الشيوعية مسألة عربية مشتركة[2]. وبالفعل فقد صح ما توقعته صحيفة «النهار» عندما أكد الوزير البريطاني المفوض في بيروت من أن عدداً من الضباط المصريين قاموا بزيارة لبنان وتباحثوا مع السلطات اللبنانية في المسائل المتعلقة بالشيوعية، ومن المعتقد أن تعاوناً بين الحكومات العربية سيتخذ بشأن مثل هذه الأحزاب. وأضاف الوزير البريطاني أن رئيس الوزراء اللبناني كان ممن يؤيد عقد مثل هذه التحالفات

(١) Boswall to F.O. No. E.2855. of 30 janu. 1948, in F.O. 371/68489/88.

(٢) النهار، العدد ٣٨٢٥، ٤ آذار (مارس) ١٩٤٨.

مع الدول الغربية، وأنه في اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في دمشق، وقف ضد اقتراح رئيس الوزراء السوري القائل بأن على الدول العربية أن تتوقف عن عقد المعاهدات مع القوى الأجنبية بدون قرار من الجامعة العربية. وأشار الوزير البريطاني بأن الاقتراح السوري سقط لصالح اقتراح رئيس الوزراء اللبناني الذي تضمن أن على الدول العربية أن تعقد متحدة معاهدات مع دول الغرب على أساس المعاملة بالمثل وبالأخص مع الحكومة البريطانية وإذا احتاجت الضرورة مع حكومة الولايات المتحدة الأميركية. وقد تقرر في الاجتماع أن تدرس الحكومات العربية هذا الاقتراح وتقر النتيجة في اجتماع نيسان (ابريل) ١٩٤٨[1].

وفي ٩ نيسان (ابريل) ١٩٤٨ اثيرت هذه القضايا في المجلس النيابي وبحثت مسألة الاحلاف والمعاهدات العسكرية بين لبنان وسواه من الدول الاجنبية أو العربية. وأشار رئيس الوزراء أن لبنان لم يرفض معاهدة أو حلفاً عسكرياً كما أشيع، وأن لبنان دولة حرة وبلد مستقل لا يقيده غل ولا يسيطر على مقدراته سوى أبنائه. بينما تحدث النائب الدرزي بهيج تقي الدين فأوضح بأن لبنان يرفض عقد حلف عسكري بينه وبين الدول العربية لأن بعض هذه الدول تعقد اتفاقات مع دول أجنبية لا ترمي الى السيادة التي يتوخاها لبنان. أما النائب السني عبدالله اليافي فأوضح بأن الدول الكبرى لا تلجأ الى ممالأة الدول الصغرى الا عندما ترى مصلحتها في هذه الممالأة. وأكد أن الموقف الاميركي هو ضد قضية فلسطين مثلا، وأن الدول الغربية والاميركية بحاجة الى الدول العربية اليوم. ثم طالب بسياسة دولية واضحة لتأمين المصالح العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين والا فعلى لبنان أن يتبع الحياد. وأعتبر النائب أديب الفرزلي بأن رئيس الوزراء لم يتعود أن يكون صريحاً وواضحاً في بياناته، ولكن مهمة النواب صراحة البحث السياسي «ولكم يا دولة الرئيس الغمزات التي يفترض فينا أن نفهمها، فالحلف العسكري مع

(١) Boswall to F.O. No. E.5420, of 30 March 1948, in F.O. 371/68489/88.

العرب والغرب يثير التخوف، ومعناه الانتقال من مرحلة الاستقلال الى مرحلة التسليم». ومع هذا فلبنان لا يرفض التحالف مع العرب الذي يحفظ فيه كرامته. وطالب النائب الفرزلي أن يعمل لبنان والدول العربية على قمع الرجعية والعناصر التي تحدث انقلابات تستثمرها الدول الاجنبية. ولوحظ بأن رئيس الوزراء بدأ يغير من أسلوب حديثه بعد أن رأى أن بعض النواب يطالبون بالتحالف مع الدول العربية فوجه شكره اليهم لأنهم طالبوا بإقامة تحالف عسكري. فقاطعه بهيج تقي الدين وقال: أنا لم أقل عسكرياً. ثم أشار رئيس الوزراء بأن لبنان لم يرفض حلفاً لأنه لم يطرح عليه «ولعلنا نقبله عندما يطرح علينا»[1].

ومما يلاحظ أن قضية فلسطين والحرب التي نجمت عنها منذ أيار (مايو) ١٩٤٨ ادت الى وقف النشاطات السياسية المعهودة سواء على صعيد مشروعات الاحلاف والمعاهدات أو مشروعات الوحدة غير أنه في تشرين الاول (اكتوبر) أيد رياض الصلح قيام ميثاق لمكافحة الشيوعية ومما قاله: ان فكرة جمع البلدان المعنية ضمن كتلة اقليمية ونظام مشترك ليست جديدة، ولبنان مستعد لتأييدها بالاتفاق مع الدول العربية، وهو يرى في المشروع خيراً نظراً لما يقدمه هذا المشروع من ضمانات للسلام[2]. وفي ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ كتب غسان تويني في افتتاحية صحيفته مقالا تحت عنوان «الاستقلال بين العزلة والتعاقد» أشار فيه الى وضع لبنان بعد قيام الدولة الصهيونية وقال: لقد عجز لبنان عن حماية أراضيه ولا نرى أنه سيتمكن في القريب العاجل من تنظيم جيش يحمي هذه الأراضي. وان كان بإمكانه تنمية هذا الجيش فانه لن يتمكن من حمل الاعباء التي تفرضها الحرب الحديثة. وأخيراً طالب تويني من المسؤولين اللبنانيين العمل لاقامة نظام سلام جماعي في الشرق الأوسط يطمئن لبنان في ظله الى سلامته

(١) مضبطة الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني، ٩ نيسان (ابريل) ١٩٤٨، ص ٨٠١ - ٨٠٤.
(٢) **النهار**، العدد ٤٠٠٨، ٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨.

وسيادته القومية»[1]. وكان الوزير البريطاني المفوض قد أكد في كانون الثاني (يناير) أن الجيش اللبناني على أي مستوى ليس عنده الكفاءة للقيام بعمليات جدية. وتساءل فيما إذا كان هناك امكانية لامداده بالسلاح البريطاني[2].

وبالرغم من أن رياض الصلح ورجال العهد كانوا ينكرون أحياناً تحركاتهم السرية لتنفيذ مشروع الدفاع المشترك مع بريطانيا والغرب الأوروبي، غير أن تقريراً سرياً خاصاً أرسله الوزير البريطاني المفوض في بيروت في ٢٣ شباط (فبراير) الى وزارة الخارجية البريطانية اشار فيه الى أن رئيس الجمهورية ينوي زيارة لندن في صيف عام ١٩٤٩. وقد علق شادويك (Chadwick) في وزارة الخارجية البريطانية على هذا التقرير في ٢١ آذار (مارس) انه يمكن القيام بمثل هذه الزيارة، ومما جاء في التقرير أن الرئيس بشارة الخوري يريد الاطلاع على بعض الآراء البريطانية حول المشكلات السياسية في الشرق الأوسط، وأن الطلب اللبناني يتضمن خطة الاسلحة والارتباط بمعاهدة دفاع وكذلك المساعدة الاقتصادية. ورأى (Chadwick) أن هذه الزيارة وهذه المطالب تكون مناسبة لايجاد وسيلة أخرى لتوطيد العلاقة مع الحكومة اللبنانية. وفي معرض تعريفه بالرئيس بشارة الخوري قال عنه بأنه ماروني مسيحي اسس علاقات من الصداقة مع الوزير المفوض، وهو مواز هام لرئيس الوزراء المسلم رياض الصلح[3].

وفي هذه الفترة اعاد البعض طرح موضوع عروبة لبنان وعلاقاته العربية وضرورة القاء نظرة جديدة على ميثاق جامعة الدول العربية وامكانية تعديله ومما ذكره غسان تويني في مقال له تحت عنوان «عروبة لبنان وتعديل الميثاق» أن على

(١) **النهار**، العدد ٤٠٨٨، ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩.
(٢) Boswall to F.O. No. E.42, of 1 Janu. 1949, in F.O. 371/75330/31.
(٣) انظر التقريرين التاليين: Boswall to B. Burrows, No. E.2731, of 23 Feb. 1949, in F.O. 371/75324/88.
Chadwick F.O. No. E.3962. of 21 March 1949, in F.O. 371/75324/88.

لبنان التزام الخط العربي على أن يقابل ذلك حرص عربي عليه، واذا كان واقع لبنان يجعل له رسالة خاصة في هذا الشرق ويجعل استقلاله ضرورة لا مفر منها، فإن الواقع العربي الذي لبنان منه وله يفرض على لبنان التعاون لا مع جيران بل مع اخوان يجب أن يحرصوا عليه حرصهم على أنفسهم»[1]. وفي الفترة ذاتها تبين بأن بعض القوى الشعبية المعارضة وزعت منشورات معادية لكيان لبنان، لأن لبنان لا وجود له. واعتبر النائب جورج زوين في ٧ آذار (مارس) ١٩٤٩ أن السبب الحقيقي لانقسام اللبنانيين واختلاف نظرتهم حول لبنان والعروبة هو في اختلاف المناهج المدرسية التي يتلقاها طلاب لبنان في مختلف المدارس اللبنانية»[2]. ومما يلاحظ أن موضوع علاقة لبنان بالدول العربية طرح مجدداً في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩، كما تكررت دعوة الملك عبد الله الى الوحدة العربية ضمن اطار مشروع سوريا الكبرى، وقد عاد التخوف مجدداً الى الرسميين اللبنانيين فدعا الرئيس بشارة الخوري الى الاجتماع بالوزراء المفوضين لكل من دول الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا، وطلب رأي دولهم في دعوة الملك عبدالله، وفي ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩ وصل جواب الحكومة الفرنسية برقياً ومؤداه ان الحكومة الفرنسية متفقة مع لبنان على عدم القبول بمشروع الملك عبد الله، وضرورة ابقاء الوضع الراهن في الشرق العربي على حاله. أما الموقف الأميركي والبريطاني فقد تأخر وصوله، وعندما وصل فإنه لم يكن معارضاً لمشروع الوحدة، بل محبذاً لها لا سيما الموقف البريطاني غير المتحفظ من هذه الوحدة. واتهم الرئيس بشارة الخوري يومذاك بالعمل لمناهضة الملك عبد الله واتهم شخصياً بأنه نشط بالنسبة لقرار منع التظاهر لمصلحة الهاشميين[3].

وفي ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩، أبدى النائب أديب الفرزلي حذراً

(١) **النهار**، العدد ٤١٣٢، ٤ آذار (مارس) ١٩٤٩.
(٢) مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٧ آذار (مارس) ١٩٤٩، ص ٢٣٩.
(٣) Boswall to F.O. No. E.13102, of 30 Sept. 1949, in 371/75318/88.

من المفاوضات الجارية بين سوريا والعراق حول الوحدة وطلب من الحكومة أن تحدد موقفها من هذه المفاوضات[1]. وبعد أن سافر رئيس الوزراء رياض الصلح ووزير الخارجية فيليب تقلا الى القاهرة للاشتراك في الدورة العادية لجامعة الدول العربية، اقترحت مصر أثناء الاجتماعات مشروع «الضمان الجماعي المشترك» بين الدول العربية وتأييد مشروع وحدة سوريا والعراق. فوافق رياض الصلح على «الضمان المشترك» بعد استشارة رئيس الجمهورية على أن يشمل الأمور الاقتصادية فحسب[2]. والأمر الملاحظ أنه رغم مرور ما يقارب الأربع سنوات على انشاء جامعة الدول العربية ورغم انقضاء ست سنوات على رئاسة بشارة الخوري للجمهورية، غير أن الحذر والريبة والشكوك استمرت نهجاً وسياسة للدولة اللبنانية حيال المشروعات العربية. وفي القاهرة، اجتمع رياض الصلح بحسين سري ونوري السعيد كل على حدة، وانتشرت بهذه المناسبة شائعات كثيرة مؤداها أن رئيس الوفد اللبناني يحمل مشروعاً لتعزيز الجامعة العربية يتضمن عقد تحالف عسكري وسياسي واقتصادي بين الدول العربية مجتمعة. وساد الأوساط الصحفية المصرية الاعتقاد بأن الغاية من هذا الاقتراح تحقيق تعاون عربي شامل من النوع الذي تريده سوريا والعراق من اتحادهما وتنقية الجو بين الدول العربية»[3]. وكان نوري السعيد قد طالب أيضاً في احدى جلسات الجامعة بضرورة العودة الى الأسس التي قامت عليها الجامعة وهي الاتحاد بين الدول العربية، كما أن مصر اقترحت انشاء اتحاد عسكري لجيوش الدول العربية السبع بحيث يؤلف مليون جندي أثناء الحرب، ولكن الاقتراح فشل لأن الدول العربية لم تتجاوب معه[4].

(١) مضبطة الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني، ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩، ص ٦٧٦.
(٢) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٢٦٤.
(٣) **الحياة**، العدد ١٠٥٥، ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩.
(٤) **الحياة**، الاعداد ١٠٥٩ - ١٠٦١، ٢٤ - ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩.

وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩ أشار الوزير البريطاني المفوض في بيروت بأنه غلب على احداث هذا الشهر القلق اللبناني نتيجة التقارير والاشاعات حول الوحدة بين سوريا والعراق، مع العلم أن الرأي العام تناول المشكلة بقليل من المناقشة، وقد أريد لها أن تكون مشكلة لتطرح من الفعاليات السياسية كأحد المشاعر الهامة الخطرة، وهي بدون شك نعرة سطحية لكل أصحاب الرأي المضطرب وبالنسبة أيضاً للشكوك بمستقبل لبنان[1]. وكانت قوى المعارضة اللبنانية قد أبرقت الى مجلس جامعة الدول العربية طلبت منه عدم الأخذ برأي الحكومة اللبنانية لأن جميع السلطات الحكومية القائمة في لبنان غير شرعية، وأن كل اقتراح أو التزام منها أو من وفدها لا يقيد الشعب اللبناني[2]. وتبعاً للسياسة الضيقة فقد نظم استقبال لرياض الصلح بعد مجيئه من القاهرة، تخلله اطلاق النيران. وذكر (Boswall) بالمناسبة أن مظاهرة الابتهاج التي نظمها انصار رياض الصلح انما هي ردّ على الذين قالوا في رسالتهم للجامعة العربية أن الحكومة غير شرعية ولا تمثل الشعب[3]. وبالرغم من ذلك فقد انتقد كميل شمعون باسم المعارضة ميثاق الضمان الجماعي، ورأى أن الحكومة فشلت في مشاوراتها في جامعة الدول العربية. كما أن صحيفة «الحياة» انتقدت بدورها اجتماعات الجامعة العربية لأنها لم تسفر عن شيء، وطالبت الشعوب العربية بألا تنام على ثقة لا مبرر لها، كما طالبت ممثلي هذه الشعوب المصارحة وعدم المراوغة[4]. بل أن «الياهوساسون» مدير قسم شؤون الشرق الأوسط في الخارجية الاسرائيلية، انتقد العرب وتهكم على المسؤولين الذين اجتمعوا في جامعة الدول العربية بعد تفرق شملهم لمدة سنة

---

(١) Boswall to F.O. No. E.14025, of 30 Oct. 1949, in F.O. 371/75318/88.

(٢) **النهار**، العدد ٤٣٣٠، ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩.

(٣) Boswall to F.O. No. E.15025, of 30 Nov. 1949, in F.O. 371/75318/88.

(٤) **الحياة**، العدد ١٠٧٠، ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩.

وبضعة شهور وأخيراً طالب بضرورة التفاهم واقامة السلام بين العرب والاسرائيليين[1].

وفي ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ عقد المجلس النيابي جلسة ألقى فيها وزير الخارجية كلمة حول ما تم الاتفاق عليه في الجامعة، واعتبر أن المشروع الخطير الذي أسفرت عنه الاجتماعات هو «مشروع الضمان الجماعي» الذي يهدف الى التعاون بين الشعوب العربية، ذلك أن مصالح الدول العربية الاقتصادية ومصالحها الدولية لا تستقيم الا بمثل هذا المشروع لتنظيم الجهود وتنسيق الأعمال. وأضاف الوزير بأن لبنان والدول العربية رحبت بالمشروع تمشياً مع ميثاق الجامعة، «على أننا وقد وافقنا على مبدأ الضمان الجماعي مشفوعاً بما اقترحنا من تعاون اقتصادي لم نتقيد بشيء نهائي»[2]. ورأى أن الأمر متروك أخيراً للحكومة وللبرلمان. وفي جلسة الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ تلي سؤال النائب كميل شمعون المتعلق بمشروع الضمان الجماعي ومشروع الاتحاد السوري ـ العراقي، الذي أشار فيه الى أنه فهم أن موقف الحكومة اللبنانية من المشروع السوري ـ العراقي تعدى حدود التحفظ الى مجال العرقلة والمخاصمة علناً أو ضمناً. ثم طلب شمعون جواباً على مواقف الحكومة من المشروعين. وبالفعل فقد أجابت الحكومة على سؤال شمعون، ولكن دون أن تحدد موقفاً واضحاً. وأشار شمعون صراحة الى أن جواب الحكومة لا يفي بالموضوع[3]. وبعد عدد من المناقشات طلب كميل شمعون أن يكون لبنان حيادياً حيال المشروع السوري ـ العراقي، واعتبر أن ظهور مشروع الضمان الجماعي فجأة يوحي بأنه مشروع معارض للمشروع الأول.

---

(١) **الحياة**، العدد ١٠٧٣، ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩.

(٢) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩، ص ٣١ ـ ٣٢.

(٣) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، ص ٩٥ ـ ٩٦.

وطلب من الحكومة أن تطلع من الحكومتين العراقية والسورية على المشروع الاتحادي وتطلب منها التأكيدات اللازمة لاستقلال لبنان، على أن تتمنى لهما الخير في نجاح مشبروعهما، وأشار الى أنه ليس من حق لبنان مقاومة الاتحاد، لا سيا أن هناك مسعى اسرائيلياً وعربياً لدى واشنطن لمنع قيام الاتحاد. ورأى من الضروري ازالة ما يمكن أن يعلق في ذهن المواطنين من أن بعض الدول العربية تؤازر اسرائيل ضد دولتين عربيتين شقيقتين. ورداً على كلمة شمعون تحدث وزير الخارجية مؤكداً بأن العمل لمشروع الضمان الجماعي هدفه تطوير الجامعة العربية حتى تصبح ذات جدوى وفعّالة. وقال لشمعون: «كنت أربأ به أن يكون وكيلاً في هذا البلد لأعداء لبنان» وهكذا يلاحظ أن الحكومة اللبنانية لم تعارض هذه المرة التعاون العربي السياسي والاقتصادي في اطار ما عرف باسم «الضمان الجماعي» طالما أن هذا الضمان موجه بأسلوب او بآخر ضد الاتحاد السوري العراقي، كما يبدو أن «الضمان الجماعي» كان صيغة من الصيغ المطروحة لمناوءة الشيوعية في المنطقة، وهذا ما دعا لبنان الى مماشاته وعدم معارضته رغم عدم ثقته بأي مضمون تعاوني أو اتحادي.

ـ الانقلابات العسكرية السورية وأثرها على العلاقات السورية ـ اللبنانية ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠

بدأ لبنان يهتم بما يدور في سوريا من تطورات سياسية نظراً لأثرها على أوضاعه الداخلية، ومنذ ٢١ شباط (فبراير) ١٩٤٩ أبدى رئيس الوزراء السوري خالد العظم تخوفه من بعض الأحداث الداخلية في سوريا، وأبدى هذا التخوف في بيروت في اجتماع عقده مع الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح والوزير حميد فرنجية. ومما قاله لهم: «اكتشف الأمن العام في دمشق مسعى تجسس يقوم به الحزب السوري القومي في الأراضي السورية، وقد أوقف بعض

المتجسسين، فعلى الأمن العام اللبناني أن يكون يقظاً وينسق عمله مع الأمن العام السوري للقضاء على التجسس المذكور».

وفي هذه الفترة كانت سوريا ومعها لبنان أكثر ما يتخوفان من النشاط الشيوعي والقومي السوري، لا سيا بعد مضاعفة النشاط الشيوعي في العراق. ولقد حاولت العواصم الثلاث: بيروت، دمشق، وبغداد، التنسيق للوقوف في وجه هذه التيارات السياسية، غير أن فجر الثلاثين من آذار (مارس) ١٩٤٩ فاجأ الكثيرين بانقلاب عسكري بقيادة حسني الزعيم[١]. وقد تم اعتقال رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس الوزراء خالد العظم. وكان لهذا الانقلاب أثر مباشر على الوضع اللبناني، فبدأت الدولة تتحرى عن خلفيات هذا الانقلاب وتتابع كل تطوراته، وعقد اجتماع طارىء بين الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح لبحث أثر هذه التطورات على لبنان والدول العربية لا سيا بعد سيطرة الصهيونية على فلسطين، وبعد ظهور المطامع الدولية في الشرق الأوسط، ولهذا حاولا الربط بين الانقلاب وهذه المطامع، وقد أكد الوزير البريطاني المفوض في بيروت في أواخر آذار (مارس) بأن الانقلاب السوري احدث قلقاً جسيماً في الأوساط الحكومية، بينما رحبت به القوى المعارضة[٢]. وقد وصف بشارة الخوري الانقلاب بأنه «انقلاب أرعن» رغم أن حسني الزعيم أشار في بيان موجه للسوريين تأييده وضع لبنان الراهن تمام التأييد واحترام استقلاله مع تمنياته بحل كل القضايا المعلقة بين سوريا ولبنان.

أما خالد العظم رئيس الوزراء السوري فقد اعتبر أن الأسباب الحقيقية لقيام الانقلاب الاول ليس سوء الحالة في البلاد ورغبة الشعب في التخلص من القائمين

---

(١) A.W. 31 March 1949.

(٢) Boswall to F.O. No. E.5443, of 31 March 1949, in F.O. 371/75318/88.

انظر أيضاً:

Chancery to F.O. No. E.6549, of 30 April 1949, in F.O. 371/75318/88.

على الحكم وإن كان احد الاسباب ، غير أن الاسباب الحقيقية تنحصر في كون الحركة الانقلابية « حركة طائشة قام بها رجل أحمق متهور هو حسني الزعيم » . واتهمه العظم بأنه أراد حماية نفسه من العزل والاحالة على المحاكمة بتهمة الاشتراك في صفقات مريبة وخاسرة ، تعاقدت عليها مصلحة التموين في الجيش مع بعض الملتزمين الذين قدموا بضاعة فاسدة وقبضوا ثمنها مضاعفاً « الا أنني لا أستبعد الدور الذي قامت به بعض الدول الاجنبية في تحضير الانقلاب وفي تشجيع حسني الزعيم على الاقدام عليه » .

ويذكر خالد العظم تفصيلات وافية عن كيفية كشفه ورئيس الجمهورية للأسلحة السورية الفاسدة وغير الصالحة للحرب وعن مواد التموين الفاسدة الخاصة بالجيش السوري ، وتبين أن حسني الزعيم كان أحد كبار المسؤولين عن عقد هذه الصفقات ، وقد انتشرت هذه الفضائح في الصحف السورية ، كما أن النائب السوري فيصل العسلي شن حملة عنيفة على حسني الزعيم في ١٧ آذار (مارس) ١٩٤٩ مفنداً أعماله ومواقفه ، واتهمه بالخيانة والتآمر مع الملك عبدالله ، وطالب باحالته الى المحاكمة ، ثم صرح بأن ثمة محاضر وتقارير تثبت ذلك . ومما زاد في تردي وضع حسني الزعيم اكتشاف مزيد من الأسلحة الفاسدة المستوردة من ايطاليا حيث كان الصدأ لا يزال عليها ، فأمر جنوده بازالة هذا الصدأ ، غير أن الحكومة علمت بأمره . وبعد افتضاح هذا الأمر بدأ حسني الزعيم يجتمع بالضباط ويقول لهم « ان الحكومة تريد السوء بالجيش وتنوي تسريح أكثر الضباط واحالة بعضهم على المحاكمة لأسباب شتى ، فاذا لم نوحد صفوفنا ونتخذ التدابير اللازمة قضت الحكومة علينا » . وبعد ذلك قدم حسني الزعيم مذكرة الى رئيس الجمهورية باسم عدد من الضباط رفضوا فيها اهانة الجيش ووصمه بالخيانة وطالبوا بالقاء القبض على النائب فيصل العسلي ومحاكمته . وبعد تطور الأوضاع السورية وتباين وجهات النظر بين السياسيين والعسكريين وتأكد اتصال حسني الزعيم بالملك عبدالله ، قام

حسني الزعيم مع بعض الضباط بانقلابه الشهير[١] .

ويلاحظ بأن التقرير البريطاني لشهر نيسان (ابريل) ١٩٤٩ الصادر من بيروت الى وزارة الخارجية البريطانية أشار الى أن موقف الحكومة اللبنانية من الانقلاب كان موقفاً غير متعاون مطلقاً ، وأنه من وجهة نظر المقربين من السوريين واللبنانيين والوطنيين فانه كان غير مفاجىء ، وان الخوف من انعكاسه على لبنان كان طبيعياً ، بالاضافة الى نقص الحماس اللبناني[٢] .

وبلغ من خطورة الانقلاب السوري ليس على لبنان فحسب وانما على وضع المنطقة برمتها ، ان بدأت البرقيات تنهال على الحكومة وتستفهم منها عن الوضع في سوريا ، ثم بدأت الدول العربية ترسل مبعوثين الى بيروت للاطلاع عن كثب على التطورات الراهنة ، ومن بين هؤلاء الضابط المصري محمد يوسف وهو من ضباط القصر الملكي وجميل بابان موفد الحكومة العراقية والذي وصل دمشق فبيروت والذي أعرب عن تأييد حكومته للانقلاب الجديد[٣] . بينما كانت بعض الصحف اللبنانية تهاجم الانقلاب السوري والأوضاع التي نجمت عنه ، فأخذ حسني الزعيم يتهم رياض الصلح بأنه هو الذي أوعز لتلك الصحف بمهاجمة الانقلاب ، كما اتهم رياض بأنه يقوم بمساع حثيثة لدى الدول العربية كي لا تعترف بالحكومة الجديدة ، غير أن بشارة الخوري رفض هذه التهمة التي اعتبرها تهمة فاسدة وظالمة لأن « الصحف الوطنية في لبنان لم تكن بحاجة الى وحي لمهاجمة الانقلاب الطائش » . كما اعتبر الخوري بأن حركة حسني الزعيم ليست هي سوى تمرد شخصي انتقامي

---

(١) للمزيد من التفصيلات الوافية انظر: مذكرات خالد العظم، جـ ٢ ، ص ١٨١ ـ ٢٠٨ .

(٢) Chancery to F.O. No. E. 6549, of 30 April 1949, in F.O. 371/75318/88.

(٣) للمزيد من التفصيلات انظر: بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣ ، ص ١٩٨ ـ ٢٠٦ . أنظر أيضاً: عدد صحيفة «**النهار**» الصادر بعد ظهر الأربعاء ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٩ ، العدد ٤١٥٣ ، وفيه ٩ بلاغات صادرة عن حسني الزعيم.
أنظر أيضاً: **النهار**، العدد ٤١٥٤ ، ٣١ آذار (مارس) ١٩٤٩ ، وسواه من الاعداد .

أساءت الى سوريا والى جميع الاقطار العربية[1] .

وفي صدد العلاقات بين رياض الصلح وحسني الزعيم فقد جاء في التقرير البريطاني السابق الذكر بأن العلاقات بين حسني الزعيم ورياض الصلح ـ الذي كانت معظم قوته حتى في لبنان مستقاة من الدعم الذي استمده من الوطنيين السوريين ـ كانت في الواقع غير مرضية وبسرعة أصبحت متباينة نوعا ما . وتبين أن الموقف اللبناني يأخذ جانب التسوية فقد أعلن رئيس الوزراء في ٤ نيسان (ابريل) بأن حكومته لن تتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، وأنكر أن يكون هناك أية اعتبارات قد اتخذت من قبل الحكومة اللبنانية للتشدد في العلاقات الطبيعية بين سوريا ولبنان . غير أن التقرير أضاف بأن رياض الصلح بلا مبالاة استمر في توظيف التحركات المعوقة ، مما دعا الزعيم لازاحة الستار بأن هناك عملاً عدائياً تجاهه شخصياً[2] .

والأمر الملاحظ أن القوى الشيوعية لم تكن أيضاً تؤيد الانقلاب السوري فقد وزعت في لبنان مناشير شيوعية ضد الانقلاب وضد حسني الزعيم . كما لوحظ بأن بعض الفئات اللبنانية كانت تعارضه ، بينما فئات اخرى أيدته ، وتبعاً للتطورات السورية ـ اللبنانية فقد أوفد حسني الزعيم في ٤ نيسان (ابريل) الى بيروت مرافقه الخاص النقيب رياض الكيلاني ومعه كتاب فيه الكثير من اللطف واللياقة ، غير أنه تضمن شكوى صريحة من موقف رياض الصلح تجاه الانقلاب ، وخشي الزعيم أن يؤدي الأمر الى أسوأ العواقب مؤكداً أمنيته بأن تبقى سوريا على صلات مع لبنان[3] . وفي ٧ نيسان (ابريل) عقد حسني الزعيم مؤتمراً صحافياً أعلن فيه استقالة كل من شكري القوتلي وخالد العظم ، وعلى أثر ذلك أخذ الوضع الجديد

(١) بشارة الخوري، المصدر نفسه، جـ٣، ص٢٠٧ .

(٢) Chancery to F.O. No. E.6549, of 30 April, 1949, in F.O. 371/75318/88.

(٣) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ٣، ص٢٠٨ .

يتركز في سوريا بشكل سريع وملفت للنظر، وبدأت الدول العربية والكبرى تبحث جدياً في أمر الاعتراف بالزعيم والعهد الجديد .

وفي ١٣ نيسان (ابريل) أوفدت الحكومة اللبنانية محمد علي حماده ـ مدير الشؤون العربية في وزارة الخارجية ، وفريد شهاب ـ مدير عام الأمن العام ـ الى دمشق لمقابلة حسني الزعيم والاطلاع على آخر التطورات السورية ، والبحث في العلاقات الثنائية بين البلدين ، فأعطى زعيم الانقلاب السوري الاطمئنان للمبعوثين اللبنانيين وان كان أبدى بعض الضيق من اللبنانيين المعارضين لانقلابه لا سيما رئيس الوزراء رياض الصلح[1] . ويذكر في هذا الصدد بأنه في اليوم نفسه أعلم وزير الخارجية اللبنانية الوزير البريطاني المفوض بأن الحكومة اللبنانية قررت مبدئياً الاعتراف بالنظام الجديد[2] .

وفي الوقت نفسه اتصل وهبي الحريري ـ صديق حسني الزعيم ووزير المالية في عهد شكري القوتلي ـ برياض الصلح وطلب منه ضرورة الاعتراف بالحكم الجديد في سوريا ، فأبدى الصلح تجاوبه مع هذا الموضوع على أن يسبق ذلك مبادىء يتفق عليها بين البلدين . وفي ١٤ نيسان (ابريل) طلب حسن جبارة ـ رئيس اللجنة السورية في المجلس الأعلى للمصالح المشتركة ـ مقابلة بشارة الخوري وسلمه رسالة من حسني الزعيم تضمنت اتهامات جديدة ضد رياض الصلح من أنه يدبر

(١) ذكر لي السفير محمد علي حماده في ٢٨ آب (اغسطس) ١٩٨٠ ، أن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء طلبا منه أن يقدم تقريراً مفصلا عن شخصية حسني الزعيم وتصرفاته وكيفية تفكيره وأسلوبه ـ بالاضافة الى نتائج اللقاء ـ لأن الحكم في لبنان كان يريد ان يعرف كل شيء عن حسني الزعيم كي يستطيع التفاهم معه . وأضاف السفير حماده أن الدولة لم تختر فريد شهاب لكونه مديراً عاماً للأمن العام فحسب، وانما لكونه صديقاً لحسني الزعيم وقد تكونت صداقتهما في سجن راشيا عام ١٩٤٢ ، يوم أن اعتقلها الديغوليون بعد دخولهم الى سوريا ولبنان منتصرين على الفيشيين .

(٢) Chancery to F.O. 30 April, 1949, op. cit.

مؤامرة على حياة حسني الزعيم بالاتفاق مع أحمد الشراباتي وزير الدفاع السوري السابق الموجود في بيروت، كما اتهم الصلح بأنه وراء تأخر لبنان عن الاعتراف بالوضع السوري ومما قاله حسن جبارة: ان الزعيم لا يمكنه البتة التعاون مع رياض الصلح[1].

ومما يذكر أن حركة المعارضة اللبنانية استغلت موقف حسني الزعيم من رياض الصلح، واستغلت التباين في الموقفين السوري واللبناني، فرأت الفرصة سانحة لاضعاف الوضع الحكومي، حيث بدأت بشن حملات سياسية متتابعة كما بدأت بمضايقة واثارة المسؤولين عن طريق زيارات بعض الزعماء لدمشق، وكان في مقدمتهم زعماء كتلة التحرر الوطني وزعماء المعارضة الآخرين الذين شكلوا وفداً مشتركاً ضم: عبدالحميد كرامي، كميل شمعون، سامي الصلح، كمال جنبلاط، سليمان العلي، ونصوح الفاضل، وقد عقد هؤلاء لقاء مع حسني الزعيم ظهرت نتائجه السلبية على الحكم اللبناني بعد أيام قليلة في مقدمتها مضاعفة حركة المعارضة[2]. وجاء في التقرير البريطاني بأن هذه الزيارة زادت في شكوك رياض الصلح مما جعله مقتنعاً وبشكل خاص من وجهة نظر الحركة اللبنانية الوطنية ان يمد جذور الصداقة مع سوريا[3].

ونظراً لأن الانقلاب السوري أثر على الوضع اللبناني الداخلي والخارجي، فقد استمر الحكم باجراء اتصالاته المحلية والعربية والدولية لا سيما بعد تهديد الزعيم باحتلال لبنان، ويذكر محمد علي حماده بأن حسني الزعيم اتصل هاتفياً برياض الصلح وبدأ يهدد ويتوعد بأنه سيعمد الى احتلال لبنان، فما كان من رياض الصلح الا ان رد التهديد ورفضه مؤكداً له أن المسلمين قبل المسيحيين سيواجهونه وسيواجهون أي

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٢٢١.

(٢) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٢١٠.

(٣) Chancery to F.O., No. E.6549, 30 April, in F.O. 371/75318/88.

اعتداء على الأراضي اللبنانية[1]. وبسبب تزايد الاخطار على لبنان رأت الحكومة اللبنانية أنه لا بد من تكثيف الاتصالات مع الدول العربية لا سيما مع مصر والعراق، ففي ١٥ نيسان (ابريل) أوفدت الحكومة محمد علي حماده الى القاهرة فاتصل هناك بوزير لبنان المفوض سامي الخوري، ثم عقد اجتماعاً مع أمين عام جامعة الدول العربية الذي أكد لحماده انّ الجامعة ترفض تصرفات حسني الزعيم وتؤيد لبنان في محنته. ثم عقد اجتماعاً آخر في القناطر الخيرية مع رئيس الوزراء المصري ابراهيم عبدالهادي فأكد بدوره أن الحكومة المصرية لا يمكن أن تقبل باحتلال سوريا للبنان. وهنا طلب حماده من رئيس الوزراء المصري التوسط لدى العراق ونوري السعيد كي يبدي استعداداً لتأييد لبنان في محنته فرد عبدالهادي بما نصه «من جهة تأييدنا للبنان ضد تهديدات حسني الزعيم فنحن مع لبنان، أما فيما يختص بنوري باشا فهذا «ألعُبان» لا أقدر عليه، وليتصل به رياض شخصياً يكون أفضل»[2]. وبالفعل فقد عمد رياض الصلح الى الاتصال بنوري السعيد مستغلاً الخلاف الذي وقع بينه وبين حسني الزعيم لأن الاخير لم يف بوعده لعقد اتحاد بين سوريا والعراق. ويذكر محمد علي حماده بأن مصر في تلك الفترة ـ واستمرت لفترة طويلة ـ كانت تمثل دولة التوازن بالنسبة للأوضاع في لبنان، فكلما كانت تحدث مشكلة خطيرة لا سيما بين لبنان وسوريا، لم يكن أمام لبنان سوى مصر كي تستخدم سياستها العربية لايجاد مثل هذا التوازن.

من جهة أخرى فقد حرص لبنان أيضاً على الاتصال بالملك عبدالعزيز آل سعود للتشاور حول المستجدات السياسية الراهنة طالباً الدعم والمعونة. ونظراً لتطور الاوضاع في مصر بعد الانقلاب السوري عادت وزارة الخارجية اللبنانية وأبرقت الى الوزير المفوض سامي الخوري في منتصف نيسان (ابريل) تستفهم منه

(١) من مقابلة شخصية مع السفير محمد علي حماده في ٢٨ آب (أغسطس) ١٩٨٠.

(٢) من مقابلة شخصية مع السفير محمد علي حماده في ٢٨ آب (أغسطس) ١٩٨٠.

عن سبب اعلان حالة الطوارىء في مصر.

والجدير بالذكر أن النظام السوري الجديد أظهر استمرارية في الفترة الاولى مما دعا بعض الدول العربية والأجنبية الى الاعتراف به، وقد اعترفت به كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الاميركية والمملكة العربية السعودية. ورغم التأكيدات المصرية باحترام سيادة لبنان واستقلاله فان هذا لم يمنع مصر والسعودية وبريطانيا من احتضان النظام السوري وتأييده، ولذا فقد سافر حسني الزعيم إلى القاهرة في ٢٣ نيسان (ابريل) واجتمع هناك بالملك فاروق ونشرت الصحف وقتذاك بياناً أكد على رفضها لأي مشروع يهدف لايجاد سوريا الكبرى وضم بعض البلدان العربية مثل شرقي الاردن ولبنان والعراق[١]. وفي هذا المجال يمكن القول بأن جهود لبنان لدى الحكومة المصرية أثمرت وأدت الى اصدار مثل هذا البيان. أما فيما يختص باحتضان مصر والسعودية وبريطانيا للنظام السوري فيرى محمد علي حماده بأنه ما من شك بأن بريطانيا كانت وراء انقلاب حسني الزعيم، ولهذا السبب كان ذلك الاحتضان[٢].

وقد جاء في التقرير البريطاني لشهر نيسان (ابريل) ١٩٤٩ من أنه كان هناك شك بسيط بأن الخوف من عدم تعاون لبنان مع سوريا سيؤدي بالزعيم للتعاون مع الهاشميين مما سيؤدي الى قيام سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب بحيث يكون مسؤولاً رئيسياً عن التغيير. كما جاء في التقرير بأن وزير الخارجية اللبنانية بالتحديد كان أقل حماساً لوحدة الهلال الخصيب، ورأى أنه اذا تمت فان ذلك سيؤدي الى اختفاء لبنان بوضعه الحالي ومن ثم الى انشاء لبنان الصغير. وكان هناك استعداد عند رياض الصلح للتحرك كي يتعاون مع الهاشميين، وقد نجح في حمل رئيس الجمهورية على اعلام حكومة جلالته بأنهما مستعدان للتعاون مع العراق حتى

---

(١) K.C.A. 1948 - 1950, Vol. VII p. 9981.

(٢) من مقابلة شخصية مع السفير محمد علي حماده في ٢٨ آب (اغسطس) ١٩٨٠.

ولو أن الهلال الخصيب سيشمل العراق لأنه كان مستعداً لضمان استقلال لبنان... وأضاف التقرير البريطاني أن الجدير بملاحظته بأن أولئك اللبنانيين الذين كانوا يحبذون في السابق قيام سوريا الكبرى أصبحوا الآن يخافون من خطر قيامها أو قيام الهلال الخصيب وبين هؤلاء وزير الخارجية مثلاً[١].

والحقيقة ان لبنان شعر بالخوف من اللقاءات السورية المصرية ورأى فيها تقوية لسوريا على لبنان وأنها تزيد من ضغوطها عليه لا سيما وأن الوزير البريطاني المفوض في بيروت سبق أن أعلن في ٢٢ نيسان (ابريل) تأييده لتلك اللقاءات والتوجهات الوحدوية وتكتل الدول العربية فيما بينها. ولما وجدت الحكومة اللبنانية نفسها أمام هذا التأييد للانقلاب السوري فقد رأت أنه لا بد من الاعتراف به على مضض. وفي ٢٤ نيسان (ابريل) اضطر رياض الصلح لزيارة دمشق وعقد هناك اجتماعاً مع حسني الزعيم لبحث الأمور السياسية. وقد أكد الزعيم لرياض الصلح حرص سوريا على النظام الجمهوري اللبناني وعدم انضوائه تحت لواء سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب، كما أكد الصلح بدوره حرص لبنان على أن لا يكون بؤرة للمؤامرات على النظام السوري متمنياً عليه عدم تأييد سوريا لحركة المعارضة اللبنانية، كما تمنى عليه نقل الرئيس شكري القوتلي من سجن المزة الى داره، وبالفعل فقد لبى الزعيم تمنيات الصلح ونقل القوتلي الى دار والدته.

وكان رياض الصلح قد حاول قبل هذا اللقاء أن يحصل على اتصالات مع الوطنيين السوريين وسعى للقاء مع الزعماء العرب كنوري السعيد وسواء عن طريق ايجاد ذريعة كاجتماع جامعة الدول العربية مثلا. ولما لم يستطع عقد لقاء مع الزعيم، وعلى حد قول التقرير البريطاني فان رياض الصلح كوّن انطباعاً عن الزعيم بأنه سخيف جداً. ولا شك بأنه لا يزال بعيداً جداً عن الاقتناع بأن حالة الامور في سوريا هي مرضية[٢].

---

(١) Chancery to F.O. No. E.6549, 30 April 1949, in 371/753318/88.

(٢) Chancery to F.O. No. E6549, of 30 April 1949, in F.O. 371/75318/88.

وقد كانت احداث سوريا في هذه الفترة الشغل الشاغل للمسؤولين اللبنانيين، وقد أبرق الوزير البريطاني المفوض (Boswall) برقية الى وزارة خارجيته في ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٤٩ أشار فيها الى أن رئيس الوزراء اللبناني اجتمع به وتحدث مجدداً في موضوع سوريا ومسألة الضغط للاعتراف بالحكم الجديد الذي يتنامى[١].

وأشارت برقية مرسلة من وزارة الخارجية البريطانية الى الوزير البريطاني في بيروت في ٢٤ نيسان (ابريل) إلى أن مفوضية الولايات المتحدة أظهرت في تلغراف من الوزير الاميركي في بيروت بأنه جرى حديث بينه وبين الرئيس اللبناني ورئيس الوزراء في ١٨ نيسان (ابريل) وقد تبين أنهما أظهرا خلافاً متبايناً نوعاً ما في آرائهما، غير أنهما عرضا للوزير الاميركي المفوض الخطر الشديد من اهداف الزعيم التي فيها «تعدٍّ» على سلامة لبنان أو على الأقل الخطر من أية وحدة بين سوريا والعراق يراد فرضها - بتشويق قوي - على المسلمين في لبنان الذين يرون في هذا الطريق خطر على سلامة البلد. وأنه في هذه الظروف الخاصة فان التوقع كان هو اعتراف حكومة الولايات المتحدة بالزعيم...[٢].

ونظراً لارتباط انقلاب حسني الزعيم بمشروعات الوحدة فقد أرسلت وزارة الخارجية البريطانية برقية الى المفوضية البريطانية في بغداد طلبت فيها الاهتمام بأية تعقيبات حول موضوع سوريا والهلال الخصيب[٣]. وقد وصل الرد من المفوضية في بغداد الى وزارة الخارجية في لندن بأن هناك بعض التناقض في الايضاحات والتعقيبات الواردة ما بين وزارة الخارجية وبغداد، وبيروت. وأشار الى أنه ينتظر وصول رياض الصلح الى بغداد[٤].

ولما لم تكن العلاقات السورية - اللبنانية قد سادها بعد جو من الثقة المتبادلة،

---

(١) H. Boswall to F.O. No.E.5194, of 23 April 1949, in F.O. 371/75322/88.

(٢) F.O. to Boswall. No.E.286, of 24 April 1949, in F.O. 371/75322/88.

(٣) F.O. to British L. in Bagdad, No. E.5194 of 30 April 1949, in F.O. 371/75322/88.

(٤) British Legation in BAGDAD to F.O. No.E.5194, of 3 May in F.O. 371/75322/88.

فقد كان من المتوقع توتر العلاقات بين البلدين، ففي ١٩ أيار (مايو) ١٩٤٩ أقدم الضابط السوري أكرم طبارة وبعض جنوده على قتل الجاسوس اللبناني كامل الحسين في جوار منطقة حاصبيا بحجة تجسسه على الجيش السوري لمصلحة اسرائيل، فما كان من السلطات الا أن اعتقلت الضابط السوري وجنوده، وعند ذاك طلب حسني الزعيم تسليم المعتقلين، ولكن السلطة اللبنانية رفضت هذا الطلب، فرد حسني الزعيم باقفال الحدود فترة وجيزة سرعان ما أمر باعادة فتحها. وبسبب الوضع المتوتر عقد اجتماع في شتورا في ٢٥ أيار (مايو) بين ممثلي لبنان: حميد فرنجية، فيليب تقلا وانيس صالح وممثلي سوريا: عادل ارسلان، أسعد الكوراني، وعبدالحميد الاسطواني. وقد تم البحث في مسالة الضابط والجنود السوريين المعتقلين فلم يتم التوصل الى نتائج ايجابية، فاحتكم لبنان وسوريا الى السعودية ومصر لايجاد عملية اخراج سياسية للورطة التي وقع بها كل من البلدين، فسوريا في ظل نظام جديد لا تريد أن تسقط هيبة حكمها، ولبنان الذي يواجه معارضة داخلية ويديره حكم هزيل يريد أن يحافظ أيضاً على هيبة حكمه. وبالفعل فقد انتهى تحكيم الرياض - القاهرة الى اطلاق سراح المعتقلين السوريين بعد محاكمة شكلية[١]. وكانت الصحف السورية قد نددت باتجاهات السياسة اللبنانية واعتبرت رياض الصلح «الصديق القديم للصهيونيين»[٢].

ورغم هذه التسوية المؤقتة بين سوريا ولبنان فقد استمرت اجواء التوتر بينهما، ففي ٣ و٥ حزيران (يونيه) دخلت مفرزة عسكرية سورية الى حدود لبنان من

---

(١) للمزيد من التفصيلات انظر:

British L. in Beirut to F.O. No.E.7778. of: 30 May 1949, in F.O. 371/75318/88.

بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ٣، ص ٢٢٢ - ٢٢٥؛ النهار، الاعداد ٤٢٠٨ - ٤٢٠٩، ٢، ٣ حزيران (يونيه) ١٩٤٩.

C.O.C. Vol. VIII - XIX, p.155, Paris, 1949.

(٢) C.O.C. Ibid, p.155.

جهات راشيا ودير العشائر والحلوة وذلك لاعتقال بعض آل العريان وأنسبائهم بحجة أنهم كانوا يعملون ضد السلطات السورية. بينما رأى بشارة الخوري أن سبب اعتقالهم هو مساعدتهم السلطات اللبنانية على اعتقال الضابط السوري والجنود السوريين. ولذا فقد توتر الوضع من جديد بين بيروت ودمشق واقفلت سوريا حدودها مع لبنان، ثم جرت اتصالات واجتماعات سياسية وعسكرية بين البلدين تم على أثرها فتح الحدود وسحب المفرزة السورية، وكان ذلك تمهيداً لعقد لقاء بين بشارة الخوري وحسني الزعيم في ٢٤ حزيران (يونيه) ١٩٤٩ في شتورا حضره أيضاً رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح ورئيس الوزراء السوري محسن البرازي. وقد قوّم المجتمعون العلاقات السورية ـ اللبنانية منذ الانقلاب السوري، كما جرى دراسة تطويرها والبحث في ضرورة تحسينها وتقويتها، وضرورة الحفاظ على استقلال البلدين وعدم القبول بمشروع سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب[1]. ذلك لأنه قبل فترة وجيزة عقد اجتماع بين حسني الزعيم ونوري السعيد تم فيه التداول بموضوع الوحدة بين سوريا والعراق وموقف بغداد من الانقلاب. وذكر في حينه أن نوري السعيد رفض البحث في الوحدة أو الاتحاد لئلا يثير مخاوف مصر والسعودية، وأوضح نوري السعيد لحسني الزعيم جهوده للوحدة لا سيما عام ١٩٤٦ مؤكداً أنه تباحث مع سامي الصلح رئيس وزراء لبنان وقتذاك حول موضوع الوحدة، وكان مجلس الوزراء اللبناني قد أقرّ توحيد المواصلات والجمارك والاقتصاد والتجارة. «ولكن لم أشأ أن أقوم بهذا مع لبنان دون سوريا وقلت لسامي الصلح أن عليه أن يقنع اخواننا السوريين بالسير معنا سوياً وعندئذ يتم ما اتفقنا عليه»[2]. بينما أشار خالد العظم إلى أن موقف لبنان في

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ٣، ص٢٢٦ ـ ٢٣٠، أنظر أيضاً: تقرير المفوضية البريطانية في بيروت.

Bailey to F.O. No. E9483, of 30 June 1949, in F.O. 371/75318/88.

(٢) أنظر: النص الرسمي السري لمحضر اجتماع نوري السعيد بحسني الزعيم في: **النهار**، العدد ٤٢١٢، ٧ حزيران (يونيه) ١٩٤٩.

الجامعة العربية كان معارضاً لأي مشروع اتحادي، وهكذا كان موقف مصر والسعودية، وان المسيحيين كانوا يخشون من خطر الاندماج في البوتقة الاسلامية فيضيع عليهم ما هم عليه في لبنان من مراكز ونفوذ بفضل الطائفية[1]. والحقيقة أن السياسة السورية في زمن حسني الزعيم والسياسة اللبنانية لا سيما فيما يختص بموضوع اعدام أنطون سعادة قد أثرت كثيراً على الأوضاع السورية وعلى مصير حسني الزعيم الذي سلّم سعادة للسلطات اللبنانية. وقد جاءت ردود الفعل السورية في ١٤ آب (اغسطس) ١٩٤٩ عندما وقع انقلاب عسكري ثان في سوريا بقيادة الزعيم سامي الحناوي الذي اعتقل حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي وحكم عليهما بالاعدام ونفذ الحكم فوراً بالشخصين. ثم تألفت في اليوم التالي حكومة جديدة برئاسة هاشم الأتاسي[2]. وكان لهذا الانقلاب أثر كبير على السياسة اللبنانية وعلى الوضع اللبناني خاصة «أن بين الانقلابيين الحاليين ضباطاً يوالون الحزب القومي السوري»[3] على حد قول الرئيس بشارة الخوري. كما كان لهذا الانقلاب أثر على السياسة العربية فقد تحفظت كل من السعودية ومصر في الاعتراف بالحكم السوري الجديد، كما أن نوري السعيد رئيس وزراء العراق وصل من القاهرة الى بيروت للاطلاع على الموقف الجديد، فاجتمع في شتورا برئيس الوزراء اللبناني وتباحثا معاً في ملابسات وأهداف الانقلاب الثاني. وفي الوقت نفسه حرص رياض الصلح على عقد لقاء مع ناظم القدسي وزير الخارجية السورية الجديد، وأثيرت في الاجتماع بعض الموضوعات السياسية الطارئة ومستقبل

(١) مذكرات خالد العظم، جـ٢، ص٢١٨، ٢٢٠.

(٢)

A.W. 14 Aout 1949.

أنظر أيضاً: مذكرات خالد العظم، جـ٢، ص ٢١١. وبمناسبة الانقلاب على حسني الزعيم نشرت صحيفة «الحياة» من ١٧ آب (أغسطس) ١٩٤٩، العدد ١٠٠١ الى ٢١ آب (أغسطس) ١٩٤٩ العدد ١٠٠٥، تفاصيل سرية عن انقلاب حسني الزعيم وأهدافه وملابساته.

(٣) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ٣، ص ٢٥١.

العلاقات الثنائية وضرورة اعتراف لبنان بالوضع الجديد في سوريا . ولما كان لبنان لا يزال متخوفا من نشاط الحزب السوري القومي فقد تناول البحث أيضاً النشاط المتجدد للحزب القومي[1] .

أما فيما يختص بأثر الانقلاب على الصعيد المحلي، فقد سارعت المعارضة اللبنانية الى عقد لقاءات عديدة ومنها لقاء ١٥ أيلول (سبتمبر) برئاسة كتلة التحرر الوطني التي طالبت بتطبيق الاصلاح وحل المجلس النيابي وتعديل قانون الانتخاب . غير أن الأمر الملاحظ أن الاوضاع في سوريا ذاتها لم تكن مستقرة، فما هي الا فترة وجيزة حتى وقع انقلاب عسكري ثالث في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ أسفر عن تنحية سامي الحناوي[2] . وكان هذا الانقلاب بزعامة أديب الشيشكلي وشوكت شقير[3] والعقيد عبدالحفيظ . ومن أسبابه الوضع السوري الداخلي والوضع العربي والعمل للحيلولة دون وحدة سوريا والعراق ومنع رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي من أداء قسم اليمين الذي تضمن العمل لوحدة الأقطار العربية . وكان من المتوقع دعوة الرئيس السابق شكري القوتلي من الاسكندرية لتولي منصب الرئاسة، ولكن التطورات الداخلية السورية اعادت في آب (أغسطس) ١٩٥٠ هاشم الأتاسي رئيساً للدولة . والأمر الذي أثار تخوف لبنان في هذه الفترة الأنباء التي سرت في الأوساط السياسية ومؤداها أن هدف الانقلابيين اقامة وحدة سورية ـ لبنانية تحل محل الوحدة السورية ـ العراقية، ولكن القيادة السورية نفت هذه الأنباء وأرسلت وفداً عسكرياً الى لبنان طمأن

---

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٢٥٣ .

(٢) **النهار**، العدد ٤٣٨٠، ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩ .

A.W. 22 Dec. 1949.

(٣) شوكت شقير : ضابط لبناني وطني، قام بدور مهم مع القيادات العسكرية اللبنانية في تطوير الجيش اللبناني، وقد أبلى بلاء حسناً في حرب ١٩٤٨ ، ولكن نظراً للسياسة الطائفية في الجيش فقد استقال وغادر الى سوريا حيث انضم الى جيشها، وتدرج فيه الى أن أصبح برتبة زعيم.

الحكومة اللبنانية بأن الحركة العسكرية الأخيرة ذات طابع سوري مرتبط بقضية الاتحاد مع العراق وليس لها أي مطمع في لبنان والمشاكل اللبنانية، واذا كان بين ضباط الحركة الانقلابية من كان ينتمي الى الحزب السوري القومي وما يزال يعتنق فكرته، فذلك لا يؤثر مطلقاً في توجيه الحركة، وليس في النية القيام بأية حركة اتحادية مع لبنان[1] . وأكد خالد العظم من أن أديب الشيشكلي والضباط الانقلابيين أكدوا له أن سبب انقلابهم على الحناوي هو عمله للوحدة مع العراق، ولأنه كان ينوي اعتقالهم في حالة معارضتهم له، وقد أصدرت قيادة الجيش السوري في ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ بياناً بهذا الصدد ضمنته أسباب الانقلاب[2] .

وفي ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠ وصل الى بيروت زعماء الانقلاب السوري وفي مقدمتهم أديب الشيشكلي والزعيم شوكت شقير والعقيد عبدالحفيظ، وعقدوا اجتماعاً مع رئيس الجمهورية طلبوا فيه منع المتآمرين على النظام السوري الجديد من أن ينشطوا في لبنان، مقابل أن تمنع سوريا نشاط الحزب السوري القومي ضد لبنان . وفي الاجتماع وجه الرئيس بشارة الخوري اتهاماً للشيشكلي بأنه هو قومي سوري فرد الشيشكلي وأقسم له بشرفه العسكري أنه غير منتسب الى هذا الحزب، وأن المساعدات التي قدمها للحزب في السابق قد فرضها عليه حسني الزعيم . والحقيقة أن اجتماع الخوري ـ الشيشكلي لم يؤد الى قيام علاقات جيدة بين البلدين، بل على العكس فقد شهدت هذه الفترة قطع العلاقات السورية ـ اللبنانية، ففي ٧ آذار (مارس) ١٩٥٠ أرسل خالد العظم رئيس الوزارة السورية مذكرة الى الحكومة اللبنانية خيّرها فيها بين وحدة اقتصادية شاملة أو انفصال تام يستتبع الغاء المجلس الأعلى للمصالح المشتركة وتصفية هذه المصالح . وبسبب هذه

---

(١) **الحياة**، العدد ١١١٤، ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩ .

(٢) انظر نص البيان في : مذكرات خالد العظم، جـ ٢، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٩ .

التطورات عقد مجلس الوزراء اللبناني عدة اجتماعات وانتهى الأمر برفض الوحدة الاقتصادية الشاملة[١] . فما كان من الحكومة السورية الا أن أعلنت في ١٥ آذار (مارس) القطيعة بينها وبين لبنان، كما أصدرت قراراً بمنع المسافرين والبضائع من اجتياز الحدود من سوريا الى لبنان. وكان لهذا القرار السوري أثر سيٍّء على الوضع الاقتصادي اللبنـاني نظـراً لأهميـة الحدود السـوريـة ولأهميـة العلاقـة الاقتصادية القائمة بين البلدين أو عبرهما، كما حدثت أزمة في السوق اللبنانية بسبب وقف تصدير البضائع اللبنانية الى سوريا، لذا فان التجار اللبنانيين تذمروا من الحالة الراهنة، فبدأت الدولة اللبنانية تحثهم على التريث والصبر الى أن أقام لبنان علاقات جديدة مع العراق وبلدان أخـرى أدت الى انتعـاش الاقتصـاد اللبنـاني مجدداً[٢] .

وقد نفى خالد العظم رئيس وزراء سورية أن يكون هو أو حكومته قد تسببا في الانفصال الاقتصادي بين سوريا ولبنان، بل ألقى اللوم على الحكومتين اللبنانية والسورية اللتين وقعتا على اتفاق أول تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣ ، ذلك أن سعدالله الجابري وجميل مردم عن سوريا ورياض الصلح وسليم تقلا عن لبنان هم الذين قضوا على الوحدة الاقتصادية التي كانت قائمة بين البلدين منذ مئات السنين وحصروا علاقتهما المشتركة بالشؤون الجمركية فحسب « أما أنا فقد سعيت لاعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل ذلك التاريخ، ولكن رياض الصلح نفسه رفض اقتراحي فاضطرني الى الغاء الوحدة الجمركية في ١٣ آذار ١٩٥٠ ». وبعد أن عدّد العظم نصوص الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين منذ عام ١٩٤٣[٣] ، عاد فانتقد رياض الصلح انتقاداً لاذعاً لأنه أصبح انفصالياً بعد أن كان وحدوياً،

---

(١) انظر: W.A. Fisher, op. cit., 9493.

(٢) للمزيد من التفصيلات انظر: بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٢٧٢ ـ ٢٩١ .
K.C.A., 1948 - 1950, Vol. VII, p.10658.

(٣) انظر نصوص الاتفاقيات السورية ـ اللبنانية في مذكرات خالد العظم، جـ ٢، ص ٩ ـ ٣٣ .

وأضاف بأن سوريا تحملت خسائر كثيرة نتيجة لموقف لبنان، مع العلم أن سوريا هي التي منعت شحن القمح السوري ومشتقاته الى لبنان. ولوحظ من كلام رئيس الوزراء السوري بأن سوريا قررت أخيراً اما وحدة جمركية واقتصادية ونقدية مع لبنان تقر فوراً ويخلص لها الفريقان، واما انفصال عاجل تكون فيه كل من سوريا ولبنان حراً باتباع السبيل الذي يتوافق مع هواه ومصلحة بلاده الحقيقية[١] .

وبالفعل فقد أرسلت الحكومة السورية مذكرة بهذا الخصوص الى الحكومة اللبنانية[٢] ، ولم يكد يطلع عليهم المسؤولون في لبنان حتى ثارت ثائرتهم بشكل عنيف وبدأت حملاتهم الخطابية والصحفية على الحكومة السورية بأشد ما يتصور من الاقوال والكتابات على حد قول خالد العظم. وفي ١٣ آذار (مارس) ردت الحكومة اللبنانية على المذكرة السورية بمذكرة رفضت فيها الاقتراحات السورية حول اقامة الوحدة الاقتصادية الشاملة[٣] . وقد أوضح خالد العظم لموفد الحكومة اللبنانية محمد علي حماده بأنه يرجوه أن ينقل الى رياض الصلح بأنه كان الوحيد الذي يستطيع تحقيق الوحدة الاقتصادية وتوثيق العلاقات بين سوريا ولبنان « انني أعتقد أن كثيراً من اللبنانيين وخاصة المسلمين منهم يتوقون الى الوحدة، وأنه شخصياً لو أراد دعم هؤلاء فالوحدة الاقتصادية حاصلة بدون شك عاجلاً أو آجلاً، وأنه لو أعلن رأيه في الوحدة الاقتصادية لصعب على رئيس الجمهورية اللبنانية ومن معه من المعارضين لهذه الفكرة أن يتشبثوا بموقفهم السلبي . . . ولكنه بتمسكه بمقامه فهو مضطر لمسايرة رئيس الجمهورية واخوته وأقاربه »[٤] . وقد

---

(١) مذكرات خالد العظم، جـ ٢، ص ٣٧ .

(٢) انظر نص المذكرة السورية في ٧ آذار (مارس) ١٩٥٠، في مذكرات خالد العظم، جـ ٢، ص ٣٨ ـ ٤٠ .

(٣) انظر نص المذكرة اللبنانية في ١٣ آذار (مارس) ١٩٥٠، في مذكرات خالد العظم، جـ ٢، ص ٤٣ ـ ٤٧ .

(٤) مذكرات خالد العظم، جـ ٢، ص ٤٣ .

اعترف رياض الصلح فيما بعد باخطائه لا سيما حول رفضه للمذكرة السورية للوحدة الاقتصادية مع سوريا . وبعد أن قررت الحكومة السورية منع السوريين من السفر الى لبنان بدأ التجار والصحف في لبنان بتشديد الحملة على الرئيس خالد العظم « واتهموني بأني بموقفي هذا لم أكن الا راغباً في معاكسة رياض الصلح شخصياً لضغينة خاصة زعموا اني أحملها ضده، وكتبوا أو بالأحرى استكتبو بعض الصحف مهددين سورية بأن لبنان سوف يرتمي في أحضان اسرائيل، وبأن العلاقات الوثقى بينه وبين سورية في الشؤون الوطنية العربية سوف تصاب بأزمة يعود ضررها على جميع البلاد العربية »[1] .

وذكر خالد العظم أن رياض الصلح بدأ يوسط البعض لعقد اجتماع معه ولقبول دعوة لزيارة بيروت « ليستعيد أمام الرأي العام اللبناني شيئاً من مكانته التي انهارت اثر الانفصال » . وبالفعل فقد توجه العظم الى بيروت في أواخر آذار (مارس) ١٩٥٠ فاجتمع برياض الصلح وبشارة الخوري « فأكد لي الرئيس والصلح ان لبنان سيبقى محتفظاً بالعروبة وبالسياسة التي سار عليها منذ أن توليا الحكم في ١٩٤٣ ؛ وانتهى الاجتماع بعد أن لمسنا الموضوع الاقتصادي لمساً بسيطاً دون أن نتعمق فيه »[2] . والحقيقة ان الانفصال الاقتصادي بين سوريا ولبنان أثار استياء الاوساط اللبنانية والسورية على السواء، فقد اعترض شكري القوتلي المبعد الى القاهرة ورئيس الجمهورية السورية السابق على الانفصال الاقتصادي والجمركي بين البلدين، كما اعترض عليه الوزير السابق لطفي الحفار، أما في لبنان فقد كانت المعارضة قائمة قبل موضوع الانفصال .

أما فيما يختص بالموقف اللبناني من قضية الانفصال الاقتصادي بين لبنان

(١) مذكرات خالد العظم، جـ ٢، ص ٦٠ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٢ . وللمزيد من التفصيلات عن العلاقات السورية ـ اللبنانية انظر: المصدر نفسه، جـ ٢، ص ٦٧ ـ ٧٨ .

وسوريا ، فقد تبين من خلال الصحافة وموقف الحكومة والمجلس النيابي، ولهذا فقد أوضح رئيس الوزراء في جلسة ١٥ آذار (مارس) ١٩٥٠ ملابسات تردي الأوضاع بين البلدين بسبب قضية الـ ٤٤ مليون ليرة سورية وتبادل المذكرات بين الحكومتين حول الموضوعات الاقتصادية، وكيف أن لبنان فوجىء منذ أيام عندما سمع ليلاً من الاذاعة قرار سوريا بالانفصال عن لبنان . وتمنى أن تعود المياه الى مجاريها بين البلدين الشقيقين، وان لبنان سيرد على العنف باللين وعلى الكلام الشديد بالكلام اللطيف . واعتبر النائب اديب الفرزلي بأن هذه الممارسات ليست صادرة عن سوريا الشقيقة وانما تدابير شخصية وحكومية لسياسة مستجدة . وخطورتها تكمن في وجود اسرائيل التي يهمها وضع هذه القطيعة موضع التنفيذ، ومما يؤسف له أن الفوضى في سوريا أدت الى أن لا يكون في الحكم أشخاص يفهمون أسس الصداقة والاخوة بين البلدين . كما أشار النائب أمين نخله الى الأمور نفسها التي أشار اليها الفرزلي من أن الأزمة القائمة ليست بين لبنان وسوريا وانما بين لبنان وسوريا الحكومية .

وبعد أن تحدث بعض النواب وبينهم محمد العبود وعبدالله اليافي رد رئيس الوزراء بأنه يعلم خطر الانفصال الذي أشار اليه الزميل عبدالله اليافي، بل هو خطر عام على جميع الدول العربية، وأفاد بأنه سيبحث هذا الموضوع في اجتماعات الجامعة العربية في ٢٥ آذار (مارس) المقبل . ثم تحدث النائب حميد فرنجية فاعطى صورة جيدة عن الحكومات السورية السابقة ورأى أن العلاقات تكون جيدة بين البلدين طالما في سوريا حكومة شعبية قوية « أما اذا كان وراء الاكمة ماوراءها واذا كانت هناك مقاصد غير المقاصد السامية للبلدين، عندئذ لا يعلم أحد الى أين تصل علاقاتنا » . أما فيما يختص بالنائب سامي الصلح فقد اعترض على كلام النائبين اديب الفرزلي وأمين نخله من أن الخلاف مع سوريا ناشىء عن أشخاص، وأكد بأن الخلاف كان منذ أيام شكري القوتلي وجميل مردم . ثم أشار الى الأخطاء الواردة في بيان الحكومة اللبنانية في ردها على البيان السوري، وأن لبنان كثيراً ما

كان يراجع سوريا بأمور مختلفة «فكانت دائماً تتساهل معنا وكنا دائماً نحل الأمور لا بخطب أمين بك نخله ولا بخطب أديب بك الفرزلي بل بالطرق السليمة والمحبة والعلاقات الطيبة . . .»، وأضاف أنه لا يجوز القول أن الخلاف ناشىء من الحكومة السورية الحالية، فهو خلاف قديم، ولا بد للوصول الى حل له .

ورد رئيس الوزراء على النائب الصلح من أن الخلاف قديم ولكن القطيعة حديثة وتمنى أن يقوم في المجلس السوري أصوات تدافع عن حكومة لبنان كما قام سامي الصلح «وأنا أهنئه لأنه قام بهذا وهو فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الكل». وبعد أن رد النائب أمين نخله وبعد أن تحدث النائب كميل شمعون منتقداً الحكومة اللبنانية، أوضح رئيس الوزراء أنه يوم اعتقل رئيس الوزراء السوري خالد العظم «ظاهرنا شعباً على حكومة وعملنا كل ما في امكاننا» وانه لا بد أن يذكر في هذه المناسبة «بأني نبهت خالد العظم - وأعلن ذلك هنا - قبل أسبوع من وقوع الانقلاب الاول الذي أنتج هذه النتيجة السيئة . اجل عندما كان هنا نبهته الى ما قد بلغني بالتفصيل. أنا أنبهه عن وقوع مخاطر قبل أسبوع وهو - سامحه الله - لا يعلمني بالقطيعة - وهو يوقع عليها قبل حصولها - ولو بساعة»، وأضاف أنه لو علم في دمشق أن شرقي الاردن سيوقع على اتفاق مع اسرائيل فما كانت الحكومة السورية تقدم على اعلان القطيعة[١] .

وينبغي هنا أن نسوق بعض الملاحظات على القطيعة الاقتصادية بين سوريا ولبنان وتتلخص فيما يلي:

١ - انتابت العلاقات السورية - اللبنانية الكثير من المشكلات ومن فقدان الثقة بين البلدين، ومما ضاعف هذه المشكلات سلسلة الانقلابات السورية التي بدا أن لبنان يتخوف منها لا سيما حول ما أشيع من أن هدف الانقلاب السوري

(١) للمزيد من التفصيلات انظر: مضبطة الجلسة الخامسة عشرة لمجلس النواب اللبناني، ١٥ آذار (مارس) ١٩٥٠، ص ٤٨٤ - ٤٩٥ .

الاخير تحقيق الوحدة السورية - اللبنانية مكان الوحدة السورية - العراقية .

٢ - اتهمت الحكومة اللبنانية ورئيس الجمهورية قائد الانقلاب الجديد أديب الشيشكلي بأنه قومي سوري وأنه يدعم القوميين السوريين في لبنان .

٣ - وجه رئيس الوزراء السوري خالد العظم اتهاماً الى رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح بأنه هو المسؤول الأول عن الانفصال الاقتصادي .

٤ - أشارت بعض الآراء السياسية إلى أنه كان للانفصال وجوه عربية ودولية يهدف فيمايهدف الى خدمة المصالح الاسرائيلية في المنطقة .

وكان كمال جنبلاط وكميل شمعون وسامي الصلح وسليمان العلي ونصوح الفاضل قد أعلنوا معارضتهم للحكم، ومما زاد في نقمة القوى المعارضة ضد الدولة اللبنانية هو موضوع القطيعة الاقتصادية بين لبنان وسوريا[١] . وفي الوقت الذي تبودلت فيه الاتهامات بين الحكومتين السورية واللبنانية وبين بشارة الخوري وخالد العظم من أن أحدهما ليس مسؤولاً عن القطيعة الاقتصادية، نرى أن القوى الشيوعية السورية واللبنانية تتهم سوريا ولبنان معاً بافتعال هذه الأزمة، وقد أصدر الحزب الشيوعي السوري والحزب الشيوعي اللبناني بياناً مشتركاً في آذار (مارس) ١٩٥٠[٢] أوضحا فيه «أن جميع الاعتبارات الاقتصادية التي يتخذونها حجة لتبرير الانفصال هي أكاذيب واهية واختراعات مفضوحة . فالسياسة الاستعمارية الانكلو - اميركية هي التي أوحت بالانفصال وأمرت به، بل ان الاميركيين وشركاءهم الانكليز والفرنسيين يعملون للانفصال منذ أمد طويل، ولذلك رأينا عملاءهم والساسة الخونة في دمشق وبيروت من خالد العظم والأتاسي

(١) C.O.C. XXI, p.89.

(٢) بيان مشترك من الحزب الشيوعي السوري والحزب الشيوعي اللبناني، آذار (مارس) ١٩٥٠، تحت عنوان «فلتسقط مؤامرة الانفصال الاستعمارية الحربية المجرمة» من وثائق أرشيف صحيفة «النهار» البيروتية، غير مصنفة .

ورشدي كيخيا ومعظم زعماء حزب الشعب وطغمة الحزب الوطني والاخوان المسلمين في دمشق، الى بشارة الخوري ورياض الصلح وجماعة اده وصديقهم كميل شمعون والكتائب يتبعون رغم «اختلافاتهم» باتفاق وتضامن سياسة مجرمة قوامها القاء الشقاق المصطنع بين البلدين، والعمل لتوتر العلاقات بينهما تمهيداً لهذا الانفصال الذي أمر به المستعمرون». واعتبر البيان الشيوعي المشترك ان الهدف الرئيسي للانفصال بين البلدين انما هو للاسراع في تنفيذ مشاريع حربية وعسكرية لصالح الاميركيين والانكليز والفرنسيين في سوريا ولبنان وكل الشرق الأدنى، بل أكثر من ذلك فقد اعتبر البيان ان هذه الخطة موجهة ضد الاتحاد السوڤياتي والديمقراطيات الشعبية في أوروبا وآسيا وضد الانسانية بأسرها.

ويلاحظ بان البيان الشيوعي المشترك كان ضد قيام اتحاد سوري ـ عراقي أو قيام سوريا الكبرى، لأن معنى ذلك القضاء على كيان سوريا وجعلها مستعمرة مباشرة للانكلو ـ اميركيين واقطاعاً لعبدالله وعبد الإله ونوري السعيد. بل أكثر من ذلك فقد اعتبر البيان ان الانفصال معناه التمهيد للوطن المسيحي في لبنان، أي تدمير لبنان والقضاء على كيانه، معناه اقامة تعاون رجعي بين الرجعية الخائنة في لبنان والرجعية الصهيونية في اسرائيل، بين حكومة بشارة الخوري ورياض الصلح وحكومة حايم وايزمن وبن غوريون من أجل خدمة مطامع أسياد الطرفين: المستعمرين الانكلو ـ اميركيين، وجعل سواحل لبنان مع سواحل اسرائيل قاعدة عسكرية من الطراز الاول للاسطول الاميركي وللمطارات الاميركية ضد الاتحاد السوفياتي. وأشار البيان الشيوعي الى أن الانفصال بين لبنان وسوريا انما هو لتبرير صرف الملايين المنهوبة من الشعب لتوسيع مرفأ اللاذقية الذي سيصبح قاعدة عسكرية اميركية. وطالب البيان أخيراً العمال والفلاحين والتجار الصغار والمستخدمين اللبنانيين والسوريين ان يتحدوا ويناضلوا من أجل القضاء على مشروعات الاستعمار الانكلو ـ اميركي والقضاء على الحكام الرجعيين والاقطاعيين. والحقيقة أن معارضة الانفصال الاقتصادي بين سوريا ولبنان لم

تقتصر على فئات معينة، بل عارضته أكثر القوى المتفهمة لخطورة هذا العمل ونتائجه السياسية قبل الاقتصادية، ولذا فقد أرسل طلاب لبنان وسوريا من فرنسا عريضة الى المجلس النيابي اللبناني في حزيران (يونيه) ١٩٥٠ اعترضوا فيها على الانفصال بين البلدين نظراً لنتائجه الوخيمة السياسية والاقتصادية[1].

(١) مضبطة الجلسة الاولى لمجلس النواب اللبناني، ٢٢ حزيران (يونيه) ١٩٥٠، ص ٩٠٢ ـ ٩٠٣.

الفصل السادس عشر

أثر السياسة الدولية على الوضع اللبناني

١٩٥٠ - ١٩٥٢

لعبت السياسة البريطانية والدولية دورا بارزا في الاتجاهات السياسية اللبنانية لا سيما بعد أن أصبحت السياسة الأميركية مؤثرة في الوضع اللبناني، وبدأت بعض الأوساط السياسية تنتقد رئيس الوزراء رياض الصلح بسبب ما ذكر عن امكانية ابرام معاهدة لبنانية ـ اميركية. وأشار النائب عبد الله اليافي الى هذا الموضوع في جلسة ٢ آذار (مارس) ١٩٥٠، موضحا ان الحكومة الاميركية ضغطت واشترطت على الحكومة اللبنانية بانها لن تعقد معها معاهدة ما لم ينفصل لبنان تماما عن سوريا. وان الصحف السورية والمصرية أشارت الى هذه الشروط. ثم طالب الادلاء ببيان حول العلاقة مع سوريا وأميركا. ورد وزير الخارجية فأكد على قيام معاهدة لبنانية ـ أميركية، ولكن لم تنته المفاوضات بشأنها بعد. وهي مشروع قديم يعود الى عام ١٩٤٥، وفي كل مرة تدخل عليه تعديلات. ولكن الوزير نفى ان يكون هناك شروط عسكرية او اقتصادية، كما نفى ان يكون هناك ضغوطات اميركية حول علاقة لبنان بسوريا. ورأى النائب أديب الفرزلي انه من الواجب ان لا تنفرد الحكومة بدرس المعاهدة، بل عليها ان تعرضها على ممثلي الشعب. ورد على كلام وزير الخارجية القائل أن المعاهدة هي ثقافية واقتصادية وتجارة وملاحة، فقال بان ذلك ليس مؤكدا لأن التجارب علمت اللبنانيين ان هذه الأمور الثقافية والاقتصادية تكون أهدافها سياسية[١].

---

(١) مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٢ آذار (مارس) ١٩٥٠، ص ٤١٧، ٤١٨.

وفي هذه الفترة بـدأت تظهـر ملامـح جـديـدة مـن التعـاون الأميركـي – البريطاني ـ الفرنسي الهادف للسيطرة على لبنان ومنطقة الشرق الاوسط ، ففي ٢٥ أيار (مايو) ١٩٥٠ أصدرت الدول الثلاث تصريحا عبّر عن اتجاهاتها العسكرية والسياسية في المنطقة ، ومما جاء فيه ان حكومات الدول الثلاث قررت بان الدول العربية واسرائيل في حاجة الى الاحتفاظ بمستوى معين من القوات المسلحة لضمان أمنها الداخلي وللاضطلاع بالدور الملقى على عاتقها في الدفاع عن المنطقة جمعاء . وأضاف البيان ان حكومات الدول الثلاث تؤكد معارضتها لسباق التسلح بين الدول العربية واسرائيل . وتعلن الحكومات الثلاث انها تلقت من جميع الدول المنتفعة من ارسال أسلحة اليها ضمانة بان الدول المشترية لا تعتزم القيام بأي عمل عدواني ازاء أية دولة أخرى ، مع تأكيد الحكومات الثلاث عزمها على توطيد أركان السلام والاستقرار في المنطقة ومعارضتها التوسل بالقوة او التهديد او الالتجاء الى القوة بين دول المنطقة . « ولن تنثني الحكومات الثلاث ، اذ هي علمت ان احدى هذه الدول تستعد على الحدود أو خطوط الهدنة لدولة أخرى ، عن اتخاذ الاجراءات سواء في نطاق هيئة الأمم المتحدة او خـارجـه طبقـا لالتـزامـاتها باعتبارها اعضاء في هيئة الأمم المتحدة لتمنع هذا الاعتداء[1] » . وكان الهدف من هذا التصريح الثلاثي (Tripartite Declaration) الحفاظ على دولة اسرائيل اكثر مما هو لمصلحة الدول العربية التي يبقى بعضها على الأقل لديه النية لمحاربة اسرائيل . كما أشار التصريح إلى أن على عاتق دول المنطقة الدفاع عن أمنها ، والمقصود هنا الدفاع ضد الاتحاد السوفياتي . ومعنى ذلك ان هذا البيان كـان بمثـابـة صراع بين الكتلتين الغربية والشرقية وبداية الحرب الباردة في منطقة الشرق الاوسط وبالتالي التمسك بالحالة الراهنة (Statu quo) للدولة الاسرائيلية المعـرضـة للتهـديـدات العربية[2] .

(١) التصريح الثلاثي الصادر في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٥٠ عن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا . نقلا عن: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، ١٩٤٧- ١٩٥٠، ص ٥٨٦ .

(٢) **E. Rabbath, La Formation Historique du Liban Politique et de Constitutionnel, PP. 533- 534.**

وقد أصدر مجلس جامعة الدول العربية قـرارا في ١٢ حـزيـران (يـونيـه) ١٩٥٠ ردا على التصريح الثلاثي ، أكد فيه بان الدول العربية أحرص من سواها على توطيد السلام والاستقرار في الشرق الاوسط ، واذا كانت الدول العربية تهتم دائما باستكمال تسليحها فانما يرجع ذلك الى شعورها العميق بمسؤوليتها في حفظ الأمن الداخلي في بلادها والقيام بواجب حفظ الأمن الدولي في هذه المنطقـة وأعرب القرار عن نيات العـرب السلميـة وتكـذيـب مـا دأبـت اسرائيـل على اشاعته من ان الدول العربية تطلب السلاح لأغراض عدوانية ، وهي تعرب من جديد عـن نياتها السلمية ، على انه يهم الدول العربية ان تسجل التأكيدات التي تلقتها بان الدول الثلاث لم تقصد من تصريحها محاباة اسرائيل او الضغط على الدول العربية لتدخل في مفاوضات مع اسرائيل او المساس بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية او المحافظة على الوضع الراهن ، بل قصدت اظهار معارضتها الالتجاء الى القوة او الاعتداء على خطوط الهدنة . وجاء في قرار مجلس الجامعة أيضا بان الدول العربية ترى أن أفضل الطرق لصيانة السلام والاستقرار في الشرق الاوسط هو في حل القضايا على أساس الحق والعدالة ، كما يهم الدول العربية أن تسجل التأكيدات التي تلقتها بأن تصريح الدول الثلاث وطريقة تقديمه وما نص عليه بشأن تلقي التعهدات من الدول المشترية للأسلحة لا تعني مطلقا تقسيم هذه المنطقة الى مناطق نفوذ او الاعتداء بأيـة صـورة مـن الصـور على استقلال الدول العـربيـة وسيادتها . « ولا يسع الدول العربية في الختام الا أن تؤكد مرة أخرى أنها مع بالغ حرصهـا على السلام لا يمكـن ان تقـر أي عمـل مـن شـأنـه المسـاس بسيـادتها واستقلالها[1] » . وفي الوقت نفسه أصدر مجلس جامعة الدول العربية بيانا تفسيريا حول قراره أكد فيه ما جاء في القرار حول نية العرب بالسلام مع ضرورة حل المشاكل العالقة على أساس الحق والعدل ، وعدم القبول بالوضع الراهن في فلسطين كحل نهائي . وفيما يختص بتسلح الدول العربية فهذا أمر يعود الى صميم اختصاصها وحدها ، مع تأكيدهـا على أنها لـن تقـوم بعمـل عـدواني « ضـد الغير » كما أن

(١) قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٣٢٧/ د ١٢/ جـ ٧ في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٥٠ . نقلا عن: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ١٩٤٧- ١٩٥٠، صفحة ٥٨٧- ٥٨٨ .

حكومات الدول العربية لا تستطيع «أن تسلم لدولة أخرى او لعدد من الدول ان تعمل خارج نطاق الأمم المتحدة بحق البوليس الدولي في هذه المنطقة[1]».

ويبدو أن لبنان كان الدولة العربية الأكثر خضوعا للنفوذ الغربي والأكثر خشية من تهويل التصريح الثلاثي، وقد ظهر ذلك واضحا ليس على صعيد قضايا المنطقة وانما على صعيد بعض القضايا الدولية الأخرى التي أثبت لبنان من خلالها الالتحاق بالمشروع الغربي، فبعد عدة أيام من قرار وبيان مجلس جامعة الدول العربية، نشبت الحرب الكورية في ٢٥ حزيران (يونيه) ١٩٥٠، وقد أيدت الولايات المتحدة ودول المعسكر الرأسمالي كوريا الجنوبية في صراعها مع كوريا الشمالية التي لقيت تأييدا من الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية ودول المعسكر الشيوعي. فما كان من مجلس الأمن الدولي الا أن عقد في اليوم نفسه اجتماعا طارئا أصدر فيه قرارا بضغط من الولايات المتحدة يقضي بشجب هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية مع العلم ان كوريا الجنوبية كانت السباقة في كثير من الأحيان في هجماتها الحربية. أما لبنان فقد أدلى بصوته مؤيدا كوريا الجنوبية، كما قدم مساعدة مالية لها قدرت بخمسين ألف دولار تعبيراً عن تأييده وتضامنه. وأبرقت الحكومة اللبنانية الى هيئة الأمم المتحدة تؤيد قرارها معربة عن أملها بتنفيذ القرار[2]. وكان الموقف اللبناني في الأزمة الكورية منسجما مع علاقاته الدولية الغربية ومع مواقف بعض الدول العربية كالسعودية والعراق، ومتناقضا مع مواقف دول عربية أخرى مثل مصر وسوريا. وظهرت سياسة لبنان الخارجية واضحة من خلال مواقف الوزير المفوض في واشنطن شارل مالك الذي وقف باستمرار الى جانب المعسكر الغربي الرأسمالي ضد المعسكر الشرقي الاشتراكي[3]. وبمناسبة الأزمة الكورية أصدر الحزب الشيوعي بيانا في تشرين الاول (اكتوبر)

---

(١) بيان مجلس جامعة الدول العربية في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٥٠. نقلا عن: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ١٩٤٧- ١٩٥٠، ص ٥٩٢- ٥٩٣.

(٢) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٣١٩.

(٣) من حديث شارل مالك للمراسلين الأجانب في الأمم المتحدة في أيار (مايو) ١٩٥٠. من وثائق أرشيف صحيفة «النهار» غير مصنفة.

١٩٥٠ هاجم فيه موقف الحكومة اللبنانية من الأزمة، موضحاً أن على الدولة ان تعمل على تأسيس جامعة وطنية بدلا من أن ترسل خمسين ألف دولار لوحوش المعتدين الأميركيين على الشعب الكوري المدافع عن استقلاله ووحدة بلاده[1].

ومما يلاحظ أن لبنان الرسمي بدأ يتحول منذ فترة من النفوذ البريطاني الى النفوذ الأميركي، كما أن السياسة الأميركية بدورها بدأت تمتد الى منطقة الشرق الأوسط. ففي أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ نشرت بعض الصحف البيروتية ان الافادة من مشروع النقطة الرابعة (Point Four) الأميركي رهن بانضمام لبنان الى المعسكر الغربي، وان وزارة الخارجية اللبنانية لا تزال معنية بدرس وجوه الافادة من مشروع الرئيس الأميركي المعروف باسم مشروع ترومان (Truman project). وذكرت بعض الأوساط السياسية ان لبنان رغب في اعلان موقفه من هذا المشروع. وصرّح أحد المسؤولين في وزارة الخارجية اللبنانية ان موافقة لبنان على الاستفادة من المشروع تعني الموافقة على الانضمام للمعسكر الغربي. ولكن الأوساط الرسمية ادعت بان الابحاث الجارية تهدف الى التوفيق بين صدق السيادة الوطنية وتغذية النواحي الفنية في لبنان بالخبراء والأموال التي يضعها مشروع ترومان تحت تصرف البلدان المتأخرة اقتصاديا[2].

والحقيقة هي ان الولايات المتحدة الاميركية بدأت تمد نفوذها الى منطقة الشرق الاوسط بواسطة الأساليب الاقتصادية وذلك لمواجهة امتداد النفوذ الشيوعي في المنطقة التي تئن أصلا من التقهقر الاقتصادي والاجتماعي والعسكري أيضا. ولذا فقد رأت الولايات المتحدة ان خير وسيلة لترسيخ نفوذها هي في المساعدات الاقتصادية المشروطة.

وبدأت ملامح النفوذ الأميركي تظهر في المنطقة لا سيما بالنسبة الى سياسة لبنان الخارجية، ففي ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ اتخذ مجلس الوزراء اللبناني

---

(١) بيان اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي اللبناني في بيروت تحت عنوان: «بيان إلى جميع الطلاب في بيروت والى الشعب البيروتي»، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٠. من وثائق أرشيف صحيفة «النهار».

(٢) **النهار**، العدد ٤٦٩٩، ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١.

قرارا اعتبر فيه ان الصين الشعبية دولة معتدية على كوريا الجنوبية لأنها دعمت كوريا الشمالية. وكان للموقف الأميركي والبريطاني أثر واضح على اتخاذ مجلس الوزراء هذا القرار، كما تم الاتفاق على ارسال برقية الى شارل مالك الوزير المفوض ومندوب لبنان في الأمم المتحدة لتأييد المطلب الأميركي بادانة الصين الشعبية أثناء عرض الأزمة الكورية على هيئة الأمم[1]. والواقع ان لبنان أصرّ على الوقوف الى جانب السياسة الأميركية ضد السياسة الشيوعية لا سيما فيما يختص بالأزمة الكورية، ولم يتخذ موقفا حياديا بالرغم من ان الدول العربية قررت في اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في أواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ رفضها تأييد أي قرار يعتبر فيه الصين الشعبية دولة معتدية. وأوضح بشارة الخوري انه رغم الموقف العربي «ستظل التعليمات التي أرسلت الى وزيرنا المفوض شارك مالك على حالها فيقترع ضد الصين الشيوعية». وبالفعل، ففي أوائل شباط (فبراير) ١٩٥١ أقرت الجمعية العامة اقتراع مجلس الأمن القاضي باعتبار الصين الشعبية دولة معتدية، وقد امتنع ممثلو الدول العربية عن الاقتراع باستثناء لبنان والعراق.

ويلاحظ أن علاقات لبنان بالدول الغربية أصبحت مميزة لا سيما بعد تزايد الصراع الدولي على منطقة الشرق الأوسط. وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا قد طلبتا من الحكومتين اللبنانية والسورية ان تفاوضا في عقد معاهدة مشتركةعسكرية لأن الدول الغربية مهتمة اهتماما بالغا بوضع الشرق الاوسط، لأنها منطقة هامة في الدفاع ضد الهجوم الروسي وعليه فان حكومتي أميركا وانجلترا تأخذان على عاتقها الدفاع عن دولها. وبالفعل ففي ٥ شباط (فبراير) ١٩٥١ وصل الى بيروت الجنرال «بريان روبرتسون» (Sir B. Robertson) ـ القائد العام البريطاني للقوى المرابطة في الشرق الأدنى ـ واجتمع برئيس الجمهورية بشارة الخوري ووزير الخارجية ووزير الدفاع[2]. ثم تباحث مع رئيس الجمهورية حول الوضع في الشرق الأوسط، كما طرح الجنرال «روبرتسون» احتمال وقوع حرب عالمية ثالثة، وان اوروبا الغربية ستكون هي المعرضة للهجوم الروسي، ولذلك فان

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٣٤٨.

(٢) A. W., 5 Feb. 1951.

اوروبا ترى ضرورة الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط بسبب أهميتها الاستراتيجية. وقد أنيطت مهمة الدفاع عن هذه المنطقة للقوات البريطانية التي تملك قواعد في مصر وأفريقيا الشمالية. ثم أعرب الجنرال عن اهتمامه لمعرفة وجهة نظر لبنان في هذا الموضوع، فأوضح بشارة الخوري له بأن لبنان يسير وفق السياسة الغربية اذ «ان لبنان يميل بحكم مبادئه الدينية والفلسفية والاجتماعية الى معسكر الدول الغربية، وقد أظهر هذا الميل باقتراعه على المشروع الأميركي بوصم الصين معتدية على كورية». ثم أبدى رئيس الجمهورية تجاوباً مع القائد البريطاني لا سيما فيما يختص بمسألة الدفاع عن الشرق الاوسط ومسألة تقديم تسهيلات للجيوش الحليفة وانشاء قواعد بحرية وجوية لها، غير أنه تحفظ حيال بعض القضايا ومنها:

أولا ـ التخوف من اشتراك اسرائيل بالدفاع عن الشرق الاوسط مما يسهل دخول قواتها الى اراضي الدول العربية.

ثانيا ـ التخوف من ان يكون وجود القوات الحليفة سببا لتغيير الوضع السياسي في لبنان والبلدان العربية.

ثالثا ـ التخوف على استقلال لبنان في حال دخول القوات الحليفة وصعوبة خروجها منه بعد ذلك.

ولكن الجنرال «روبرتسون» طمأن رئيس الجمهورية من هذه التخوفات، غير انه لم ينف اشتراك اسرائيل في الحلف المقترح، ولكنه أفهمه بأن القوات الاسرائيلية لن تدخل أية أراض عربية، كما أن الدول الحليفة ليس لها اطماع لا في لبنان ولا في الدول العربية[1].

وفي منتصف شباط (فبراير) ١٩٥١ اجتمع الوزير الأميركي المفوض في لبنان «بنكرتون» برئيس الجمهورية[2]، وأخبره ان الولايات المتحدة قررت

(١) للمزيد من التفصيلات حول هذا اللقاء أنظر: بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٣٥١- ٣٥٣.

(٢) للمزيد من التفصيلات حول هذه المحادثات أنظر:
بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٣٥٧- ٣٥٩،
C. O. C. Vol. XXIII, PP.52- 53.

الدفاع عن الشرق الأوسط، وانها ستضع خطة لتأمين هذا الدفاع بمساعدات عسكرية واقتصادية وتقنية، كما أخبره بانه سيحضر مؤتمر الدبلوماسيين الأميركيين الذي سيعقد في استانبول في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٥١ . وبالفعل ففي أول آذار (مارس) عاد الوزير الأميركي المفوض من استانبول يرافقه « جونس » معاون وكيل وزارة الخارجية الأميركية، فاجتمعا مع فؤاد عمون امين عام وزارة الخارجية وتناقشوا فيما آلت اليه أبحاث المؤتمر بخصوص منطقة الشرق الأوسط والتعاون العسكري مع البلدان العربية، وامكانية حماية أميركا للبنان من أي اعتداء. وأخبر الدبلوماسيان الأميركيان فؤاد عمون بأن المؤتمر انتهى الى ان لبنان لا يدخل في اطار الوحدة بين سوريا والعراق او في مشروع الهلال الخصيب، انما سياسة اميركا قائمة على احترام رغبات الشعوب، فاذا شاءت بعض الدول الاتحاد فيما بينها فأميركا لا ترى في ذلك حرجا، على انه من المفهوم ان لبنان لا يدخل في نطاق هذين المشروعين. وفي ٢٤ آذار (مارس) ١٩٥١ اجتمع جورج ماك غي (G. Mac ghee) وكيل وزارة الخارجية الأميركية، وبنكرتون، الوزير الاميركي المفوض في بيروت، الى رئيس الجمهورية ودارت المناقشة بينهم حول أوضاع منطقة الشرق الأوسط وسياسة لبنان. وقد شكر « ماك غي » رئيس الجمهورية على سياسة لبنان الخارجية لا سيما فيما يختص بوقوفه ضد الصين الشعبية، كما لم ينس الدبلوماسي الأميركي الاطراء على شارل مالك « كسياسي وفيلسوف ومحاضر ». فأوضح رئيس الجمهورية سياسة لبنان الخارجية الموالية لأميركا وللغرب عامة، وتجلت سياسته في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ولكن الرئيس اعترف له ان لبنان منفردا عن الدول العربية لا يفيد الغرب، فلا بد من استمالة كافة الدول العربية، ولكن مساعدة اميركا للصهيونية حال دون تعاون العرب معها، بالاضافة الى عدم حل مسألة اللاجئين الفلسطينيين والتعويض عليهم ومسألة تدويل القدس، كما ان وجود انجلترا في مصر والعراق وشرقي الاردن ادى الى التنافر بين العرب وبينها مما دعا الى وقوف مصر ضد الغرب. أما الأردن والعراق فالحكومتان فيهما تؤيدان الغرب ولكن الشعب فيهما ضده، وأنهى بشارة الخوري مدعيا ان حكومة لبنان وشعبه أيضا يميلان نحو الغرب. مع العلم أن أكثر من نصف الشعب اللبناني كان ضد الدول الغربية بسبب مساهمتها الأساسية في

ايجاد اسرائيل وبسبب سيطرة اوروبا فترة طويلة على البلدان العربية لا سيما فرنسا وانجلترا. بل كانت لا تزال سيطرتها قائمة في بعض الدول العربية، بينما كانت الولايات المتحدة قد بدأت سيطرتها المقنعة على المنطقة. وبالرغم من ذلك فان لبنان لم يظهر شكوى من التصريح الثلاثي السابق او من نوع الجيش الذي يمكن ان يتواجد في المنطقة العربية - الاسرائيلية[1].

وفي هذه الفترة تبين بان النفوذ الغربي الاقتصادي في لبنان لم يكن أقل من النفوذ السياسي، وقد أشار صراحة الى هذا الموضوع النائب كمال جنبلاط في المجلس النيابي في ٦ شباط (فبراير) ١٩٥١، عندما تحدث عن احتكار الشركات الأجنبية للاقتصاد اللبناني « التي أصبحت دولة ضمن دولة » ومن بين هذه الشركات الشركة الفرنسية المعروفة باسم البنك السوري وشركة « السيرياك » التي تضم ٤٢ شركة فرنسية وشركتا المرفأ والترامواي وسواهما، كما تحدث جنبلاط عن احتكارات شركتي التابلاين والآي. بي. سي البترولية، ثم طالب جنبلاط باشتراك الدولة باستثمار هذه الشركات الأجنبية وايجاد مشروع تعويض للعمال العاطلين عن العمل لأنه يجب أن نؤمن لهم حقهم بالخبز « واذ ذاك نمنعهم من أن يصبحوا شيوعيين[2] ». وبعد تأليف حكومة جديدة برئاسة عبد الله اليافي في ٧ حزيران (يونيه) ١٩٥١، أصدر الحزب الشيوعي اللبناني بيانا[3] أشار فيه الى أن الأميركيين « استأجروا » حكومة جديدة في لبنان تعاونوا على صنعها وتركيبها مع شريكهم الفرنسي « ورئيس خدمهم بشارة الخوري وطغمته السوداء ووضعوا فيها نفرا من أحقر عملائهم وأعوانهم على رأسهم عبد الله اليافي وشارل حلو واميل لحود واحمد الأسعد »، ولذلك تمثلت في هذه الحكومة مصالح

(١) J. C. Hurewitz, Lebanese Democracy its International Setting (Politics in Lebanon), P. 230.

(٢) مضبطة الجلسة الثامنة لمجلس النواب اللبناني، ٦ شباط (فبراير) ١٩٥١، ص ٤٥٥ .

(٣) بيان صادر عن الحزب الشيوعي اللبناني في بيروت تحت عنوان « الى الاتحاد في جبهة وطنية شعبية لاحباط مشاريع المستعمرين الأميركيين والفرنسيين والانكليز الرامية الى جعل لبنان مستعمرة أميركية وقاعدة استعمارية حربية » في حزيران (يونيه) ١٩٥١ . من وثائق أرشيف صحيفة « النهار ».

واشنطن الاستعمارية أحسن تمثيل ومصالح شركائها الاحتكارية وفي مقدمتها التابلاين، كما تمثلت في الحكومة الجديدة مصالح الدوائر الاستعمارية الفرنسية وسائر القوى العاملة لحساب الاستعمار الأميركي او المتعاونة معه من الفاتيكان واليسوعيين الى البنك السوري، ومن كبار المستوردين ورجال المال الى المحتكرين والاقطاعيين والمتكتلين حول زمرة بشارة الخوري وسليم الخوري وشيحا وفرعون. وأضاف البيان الشيوعي بأن حكومة اليافي أخذت على عاتقها تحقيق مشروع النقطة الرابعة من برنامج «ترومان» الذي وقعه بشارة الخوري مع الأميركيين في مطلع هذا الشهر، وسلمهم بموجبه حق التصرف التام بخيرات لبنان وموارده، بعد أن تخلى لهم منذ مدة عن مشروع الليطاني.

وفي ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١ تأزم الوضع في منطقة الشرق الأوسط بعد اعلان النحاس باشا رئيس وزراء مصر الغاء المعاهدة المصرية - البريطانية وتحرج الموقف البريطاني، الأمر الذي دعا بريطانيا للبحث في مشروع الدفاع المشترك عن الشرق لعله يحل العقدة الناشئة عن وجود الجنود البريطانيين في منطقة قناة السويس(١). وكانت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وتركيا قد دعت مصر لأن تكون عضوا أساسيا في مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط(٢). وأكد هذه الحقيقة الوزير اللبناني المفوض في واشنطن شارل مالك وذلك منذ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١ وقبل اعلان النحاس باشا قرار الغاء المعاهدة المصرية - البريطانية. فقد وردت برقية من شارل مالك الى وزارة الخارجية اللبنانية أشار فيها عن زيارة الجنرال الأميركي «برادلي» لأنقرة، وذلك لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط الذي يشمل عمليا تركيا والدول العربية واسرائيل. وأضاف شارل مالك بان «برادلي» سيزور مصر لاشراكها بهذا التنظيم «يفاوضون مصر وحدها لأنها العقدة التي حلت سار العرب وراءها أوتوماتيكيا» والمرجح ان العقدة ستحل بدفاع دولي مشترك للقتال، وترتكز سياسة أميركا دفاعيا عن تركيا فمصر فيما يتعلق بأهل المنطقة، وسياسيا على عدم التحيز بين

(١) C. O. C., Vol. XXIIC, PP. 197- 202; A. W., 10 Nov. 1951.

(٢) K. C. A., 1950- 1952, Vol. VIII, P.11773.

العرب وبين اسرائيل، واقتصاديا على المساعدات القادمة، وتعلق عليها أهمية وجود جو ودي تجاهها ومحاربة الشيوعية من الداخل. أما عن العلاقة الأميركية - الاسرائيلية فقد أوضح شارل مالك بأن أميركا عازمة حاليا على ضبط اسرائيل من الاعتداء لمدة خمس سنوات على الأقل، ريثما يقوى العرب ويتحول شعورهم نحو الغرب(١).

ونظرا لأن المسألة المصرية تؤثر على لبنان والدول العربية جمعاء فقد كانت الشغل الشاغل للسياسة اللبنانية والعربية والدولية، ولذا فقد ألحق شارل مالك برقيته الأولى برقية ثانية مستعجلة أشار فيها الى أثر خطاب النحاس باشا الذي فاجأ الجميع في واشنطن ولكن «سيمضي الغربيون في خططهم برغم من الخطاب. ويوم الاربعاء يعلن ذلك «اتشسون» ويسلم سفير اميركا في القاهرة مذكرة للحكومة المصرية بهذه الخطط التي وصفتها برقيتي السابقة». وأشار مالك إلى أن أميركا تعتبر ان ليس من حق مصر القيام باجراء افرادي لالغاء اتفاقات دولية، «هذا الأمر يعد أدق وأخطر من مشكلة ايران». أما النشاط الدبلوماسي في بيروت فقد ظهر حينما استقبل وزير الخارجية الوزراء المفوضين للولايات المتحدة الأميركية وانجلترا وفرنسا وتركيا الذين قدموا له مذكرة تتضمن قرار حكوماتهم الهادف الى الدفاع عن جميع دول الشرق الأدنى في حال قيام حرب عالمية، وذلك بعد الاتفاق مع الدول العربية وفي مقدمتها مصر، لأن حكومات هذه الدول ترغب ان تكون مصر من ضمن دول اتفاق الدفاع المشترك. ولكن الحكومة المصرية أبلغت الدول العربية في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١ رفضها لمضمون المذكرة الرباعية لأنها لم تستشر بها قبل وضعها، كما طلبت مصر من حكومة لبنان ان لا تجيب على تلك المذكرة المشار اليها الا بعد التشاور معها.

والحقيقة ان مشروع الدفاع المشترك احدث قلقا في لبنان والدول العربية التي

(١) برقية شارل مالك (واشنطن) الى شارل حلو وزير الخارجية (بيروت) في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١. نقلا عن: بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤١٨.

رفضت مضمون المشروع[1] . وعلى أثر ذلك أرسل شارل مالك برقية الى وزارة الخارجية اللبنانية أوضح فيها ان رفض حكومة القاهرة للمقترحات التي قدمتها لها دول الغرب وتركيا عن مشروع اتفاق الدفاع المشترك قد أحدث تأثيرا في العاصمة الأميركية . فردت الحكومة اللبنانية على شارل مالك موضحة مقترحاتها حيال المسألة المصرية وموقفها من اقتراح الدول الغربية . ورأت الحكومة ان الرجوع الى الملك فاروق والملك عبد العزيز آل سعود فيه افادة لمثل هذا الموضوع، كما أن لبنان يرى وجوب استبعاد اسرائيل عن مشروع الدفاع المشترك[2] . وفي هذه الفترة قامت في بيروت وبعض المناطق تظاهرات طلابية تأييدا للقضية المصرية جوبهت من قبل السلطات الأمنية بالقمع والرصاص . واحتجت بعض القوى السياسية على موقف الحكومة اللبنانية، وأرسل أمين سر حزب النداء القومي محمد شقير برقية احتجاج باسم رئيس الحزب عادل الصلح الى رئيس المجلس النيابي أعرب فيها أن موقف السلطات من المظاهرة الطلابية يعتبر اعتداء على حرية اللبنانيين، ومظهرا من مظاهر العقوق نحو مصر، وان الحزب يحتج على هذا الاعتداء الاثيم وعلى الموقف العدائي من مصر[3] . وبالرغم من ان الحكومة اللبنانية والمجلس النيابي سبق لهما أن أيدا قضية مصر، غير أن ضرب الحكومة للتظاهرة الطلابية أثار علامات الاستفهام مع أن التظاهرة كانت سلمية . وقد أثار هذه التساؤلات والاعتراضات النواب: مجيد ارسلان وصائب سلام وعبد الله الحاج واميل البستاني وألبير الحاج . وقد رد رئيس الوزراء على هذه التساؤلات بأن ما وقع لا يقصد منه الاساءة الى مصر او الى الطلاب، انما كان قد وصل الى علم

---

(١) E. Rabbath, Op. Cit., P. 534.

(٢) برقية شارل حلو وزير الخارجية (بيروت) الى الوزير المفوض شارل مالك (واشنطن) في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥١ . نقلا عن: بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٢٢ .

(٣) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١، ص ٥٧٦ .

الحكومة ان التظاهرة ستجوب على المفوضيات الأجنبية احتجاجا على موقف بريطانيا من مصر، وانه سيندس بين المتظاهرين بعض عناصر الشغب، فطلبت الحكومة من الطلاب العدول عن التظاهر ولكنهم أصروا على خطتهم . وما وقع من حوادث انما بسبب رشق الطلاب لقوى الأمن بالحجارة، واصابة عشرات من رجال الشرطة، وان النار لم تطلق الا إرهاباً حتى تمكنت قوى الأمن من انقاذ المفوض ميشال ملكي من بين أيدي الطلاب . وأضاف رئيس الوزراء بان كل ما نتج عن الحادث اصابة طالب وبعض الرضوض والكدمات التي أصيب بها الطلاب، وانه لم يقع قتلى ولله الحمد[1] . ويلاحظ من خلال موقف الطلاب من الحكومة معرفتهم بسياستها التي تسير وفق الاتجاهات الغربية في المنطقة، كما أثبتت هذه الحوادث بان الحكومة كانت أداة قمعية ضد القوى الشعبية المطالبة باستقلالية القرار السياسي اللبناني والعربي .

ونظرا لأهمية وتطور المسألة المصرية وأثرها على البلدان العربية والمنطقة برمتها، اتصل الحاج حسين العويني بالرئيس بشارة الخوري في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١ وأبلغه رغبة الملك عبد العزيز في معرفة رأي لبنان في المسألة المصرية . وفي اليوم التالي أرسل رئيس الجمهورية رسالة الى الملك السعودي أكد فيها على ضرورة مطالب مصر القومية، وأنه يجب التفريق بين المطالب القومية المصرية وبين الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط . ثم تساءل الرئيس بشارة الخوري بالقول: « أليس من الأفضل ان يصير التعامل مع الند الى الند في ترتيب الدفاع المشترك بالاتفاق مع دول الغرب بعد أن تؤخذ الضمانات اللازمة للاستقلال وان تحل مشاكل العرب بطريقة مرضية وخصوصا مشكلة فلسطين بدلا من ان يكون احتلال عسكري لا تعرف نتائجه أثناء الحرب وبعدها[2] . . » . ويلاحظ من خلال

---

(١) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١، ص ٥٧٩، ٥٨٢، ٥٨٣ .

(٢) رسالة رئيس الجمهورية بشارة الخوري (بيروت) الى الملك عبد العزيز آل سعود (الرياض) في =

موقف رئيس الجمهورية أنه كان يرى السير وفق المخطط الغربي ومشروع الدفاع المشترك وعدم المعاندة بدلا من أن تحتل الدول الغربية المنطقة العربية.
ولوحظ في رد الملك السعودي على رسالة الرئيس اللبناني في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١ انه كان يفضل بدوره ان تسير مصر وفق سياسة المهادنة ومما قاله: «كان بودنا لو توصلت الى غايتها بطريق أكثر سهولة، ولكن الظروف والحوادث تطورت بهذه الصورة». أما عن الدفاع المشترك عن الشرق الاوسط وعلاقته الوثيقة بقضية مصر فقد رأى ان الدعوة لم توجه بعد الى الدول العربية ولذلك يحسن انتظار نتائج الحوادث الى ان تأخذ اتجاهها الطبيعي بدون شك[1]

وفي هذه الفترة أذاعت الدول الأربع: الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، فرنسا، تركيا، بلاغا تضمن أسفها لموقف مصر، وعزمها على المضي في تنظيم الدفاع عن الشرق الاوسط، ووجه هذا البلاغ الى الدول العربية واسرائيل معا.
وعلى أثر هذا البلاغ استدعى رئيس الجمهورية الوزير البريطاني المفوض في بيروت والتقى به وتباحثا حول الهدف من اصدار هذا البلاغ. وأوضح رئيس الجمهورية موقف لبنان من التطورات الجارية رافضا هذا الأسلوب في التعامل مع الدول العربية، واعتبر الرئيس ان موقفه كان سببا في اثارة الدول الغربية ضده وفي تمويلها وتأييدها لحركة المعارضة الداخلية ضد حكمه ومما قاله: «أتوقع ان موقفي الجازم المكرر من مشروع الدفاع المشترك سيفصل بيني وبين دبلوماسية الغرب وسيوغر عليّ الصدور ... وستشتد المعارضة.. وقد نفاجأ باحداث ترتدي ثوبا بلديا، ولكنه في الواقع ستار للانتقام مني على سياستي في رد الفعل

= ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١. نقلا عن: بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٢٢- ٤٢٣.

(١) رسالة الملك عبد العزيز (الرياض) الى الرئيس بشارة الخوري (بيروت) في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١. نقلا عن: بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٢٤.

المذكور[1]». وأراد الرئيس بهذا التحليل للاحداث ان يمهد للحديث عن احداث عام ١٩٥٢ التي أدت الى تنازله عن الحكم.

وتبعا لأهمية الوضع وخطورته وعدم وضوح الرؤيا فيما يختص بمستقبل لبنان، فقد دعا رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء كافة القوى السياسية الفاعلة في لبنان للتداول في الأمور الراهنة. وفي ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١ اجتمعت هذه القوى وأصدرت بلاغا عاما دون ان يتضمن موقفا صريحا من الدفاع المشترك ومن بلاغ الدول الأربع. وعلى أثر ذلك اجتمع الوزير البريطاني المفوض برئيس الجمهورية في الاول من تشرين الثاني (نوفمبر) ناقلا اليه وجهة نظر حكومته مؤكداً بان الدفاع المشترك لا علاقة له بمطالب مصر القومية وانه لا يمس استقلال الدول العربية، كما لا يرغمها على التعاون مع اسرائيل. وفي ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) اجتمع رئيس الجمهورية بمبعوث الملك طلال ملك الاردن، توفيق ابو الهدى رئيس الوزراء الاردني الذي سلمه رسالة من الملك تضمّنت موقف الاردن من المسألة المصرية ومن مسألة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط. وأبدى المبعوث الأردني استعداد الأردن القبول بالدفاع المشترك عن الشرق الأوسط. ورأى أن مواقف الدول العربية الأخرى سيكون الموافقة أيضاً على هذا المشروع وفي مقدمتها سوريا والمملكة العربية السعودية والعراق، بينما سترفض مصر المشروع لا سيما اذا بقي محمد صلاح الدين وزيرا للخارجية المصرية.

وفي ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ أثير موضوع الدفاع المشترك في المجلس النيابي اللبناني، فتحدث النائب سليمان العلي منتقدا الحكومة لأنها لم تطلع المجلس على هذا المشروع بل ان النواب قرأوه في الصحف. وسأل الحكومة فيما اذا كانت المذكرة المرسلة الى لبنان مكتوبة بلهجة التحدي التي نشرتها الصحف أم لا؟ وأبدى النائب العلي شكوكه في وعود الدول الاربع الكبرى، لأن الأيام

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٢٦.

أثبتت ان هذه الدول لم تصدق مع العرب ولبنان يوما ، كما أن بلاغ الدول الاربع جاء في محنة مصر وفي فترة استتباب دولة اسرائيل . واضاف انه اذا كان طلب الدخول في مشروع الدفاع المشترك مفروضا على لبنان فانه من الأفضل ان يرد من حيث أتى . ولو فرض ان هذه الدول تريد احتلال لبنان « فنحن هنا وليس عارا علينا ان نغلب على أمرنا من الدول الأربع ، انما العار الأكبر هو ان نسجل في هذا المجلس على أنفسنا صك استعباد هو هذا العار ، اما أن نؤخذ بالقوة او ان نحتل فهذا ليس بعار » . واعتبر النائب بهيج تقي الدين ان الموضوع الذي أثاره النائب العلي من أخطر الموضوعات ، وان على المجلس عدم اثارته ضنا بالمصلحة العامة ، الأمر الذي دعا رئيس الوزراء الى الثناء على كلام بهيج تقي الدين لأنه لا يمكن للحكومة ان تناقش مثل هذه المسائل في جلسة عامة . وأضاف بأن الحكومة رغم ذلك فقد اجتمعت برؤساء الجمهورية السابقين والوزراء والنواب السابقين ووزراء الدفاع وأطلعتهم على كل ما لديها من معلومات واقتراحات . وان لبنان لا يزال يتقيد بميثاق جامعة الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية ، وهو لن يحيد عن التعاون العربي قيد شعرة وانه « لن يكون لنا سوى سجل عدلي واحد سيكون هذا السجل عدليا عربيا ناصعا لا غبار عليه[1] » .

وفي ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ حدث تطور جديد فيما يختص بالعلاقات الأميركية ـ اللبنانية ، فقد تبلغت الحكومة اللبنانية مذكرة اميركية طلبت فيها الحكومة الأميركية عدم رفض مشروع الدفاع المشترك ريثما تسعى الى حل القضية المصرية . وحددت الحكومة الأميركية انه في حال رفض المشروع فان ذلك سيؤدي الى كارثة على الدول العربية . وفي هذا الوقت كان وزراء خارجية الدول العربية مجتمعين في باريس بمناسبة انعقاد اجتماعات هيئة الأمم المتحدة

(١) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١، ص ٧٠٢-٧٠٤.

وللبحث في مشروع الدفاع المشترك أيضا . ولكن تبين ان الوزراء العرب لم يتوصلوا الى نتيجة مشتركة بل كانت مواقفهم متباينة بين التأييد والرفض ولم يتوصلوا الى نتيجة موحدة لا سيما بعد وصول الأنباء عن انقلاب رابع في سوريا برئاسة العقيد سلو الذي تسلم رئاسة الدولة ، بينما تولى أديب الشيشكلي رئاسة أركان الجيش .

وفي ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ عقدت جلسة نيابية تحدث فيها النائب اميل البستاني باسهاب عن مشروع الدفاع المشترك ، موضحا بان المذكرات التي وصلت الى لبنان هي مخالفة للأصول الدبلوماسية باعتبار لبنان دولة مستقلة ذات سيادة ، ولهذا فعلى لبنان رفض المذكرات الغربية الثلاث التي وصلته رفضا باتا . واعتبر ان اعداء لبنان هم: اسرائيل والغرب والشرق ، وأكد بأن الغربيين يريدون اقامة جهاز الدفاع المشترك بحجة ان الدفاع عن منطقة الشرق الاوسط هو بمثابة الخط الأول في الدفاع عن الغرب ضد الخطر الشيوعي . وأشار الى أن حياد لبنان وهم وخرافة ما دام دولة ضعيفة عسكريا ويعاني شتى الأمراض الاجتماعية « وهكذا نجد أنفسنا بين شدقي كل من المعسكرين الشرقي والغربي » واذا ما اختار لبنان احد المعسكرين فما ذلك الا من قبيل اختيار أهون الشرين . ثم عرض النائب البستاني مشاكل الدول العربية سواء مع روسيا او مع الغرب ومواقفهم من قضايا فلسطين ومصر والعراق والأردن وشمالي أفريقيا فأكد بان الغرب والشرق على السواء هم أعداء للقضايا العربية . ورأى أيضا انه لا بد من اقامة نظام دفاع مشترك عربي فحسب ، اذ انه بعد تنظيم العرب وتصميمهم يستطيعون ان يكوّنوا نظاما اقليميا عربيا يقوم على أساس الدفاع المشترك بين الدول العربية فحسب باعتبارها منظمة اقليمية وبذلك يتحقق مبدأ الدفاع المشترك « ولكن بجيوشنا لا بجيوشهم وبدون ان نناصب روسيا العداء[1] .. » .

(١) مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١، ص =

ومن الأهمية بمكان القول إن الولايات المتحدة الأميركية لم تكتف بمشاريعها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط، بل أرادت تكريس نفوذها والتغلغل في المنطقة عبر المشروعات الاقتصادية، وهذا ما يعرف باسم السيطرة الاقتصادية او «الاستعمار المقنع» وكان لبنان على غرار بعض الدول العربية قد تلقى عرضا أميركيا لإعمار لبنان وتقديم الخبراء اليه وتدريب الفنيين اللبنانيين، وهو ما عرف باسم مشروع النقطة الرابعة (Point four). وقد تقدمت الحكومة اللبنانية من المجلس النيابي بمشروع قانون بمرسوم جمهوري يتعلق بالتعاون الاقتصادي والفني بين لبنان والولايات المتحدة. وقد ناقش النواب هذا المشروع في جلسة ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ [1]، وتبين من خلال المناقشة اختلاف في الاتجاهات السياسية ما بين مؤيد للمشروع وما بين معارض له. فقد أعتبر النائب نقولا سالم بان المساعدة الأميركية للبنان هي مساعدة نزيهة وفنية لاستثمار امكانياته ولذا فانه يؤيد هذا المشروع، كما أيّد النائب فؤاد الخوري المشروع لأنه يقع على عاتق الولايات المتحدة ان تقدم للبنان الخدمات وتدريب الفنيين وتنمية الصناعات الوطنية، أما من الناحية السياسية فقد اعتبر النائب الخوري ان هدف اميركا هو محاربة الشيوعية وعدم انتشارها ووسيلتها في ذلك القضاء على الفقر والجهل والبطالة، والغاية الأميركية لا تتنافى مع غاية لبنان، وما يشجع لبنان على الوقوف بالمشروع ان معظم الحكومات العربية قد وافقت عليه مثل مصر والسعودية والعراق والاردن، ولذا فإنه لا يجوز أن يتبادر الى الأذهان وجود أي تشابه أو أي ارتباط بين هذا المشروع وبين مشروع الدفاع المشترك. ولوحظ بان النائب جان سكاف كان من المتحمسين للمشروع الأميركي لأنه لا يمس بالاستقلال والسيادة ولأن لبنان بحاجة الى الخبرات الأميركية «والى المساعدات الشريفة على مختلف

= ٨٦٧- ٨٧١.

(١) مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١، ص ٨٧٥ - ٩٠٤.

ألوانها» واذا قيل بان للمشروع أهدافاً سياسية للوقوف ضد الشيوعية فان ذلك لا يضير لبنان.

أما النائب أنور الخطيب فقد أبدى معارضته للمشروع الأميركي لأنه يجب عدم التغني بالحد من البطالة نتيجة هذا المشروع، وانتقد كلام رئيس الوزراء من ان مصر أقرت هذا المشروع لأنه اذا كان المقياس الدول العربية فيمكن القول انه اذا كانت مصر أقرته فان سوريا قد رفضته. وأعرب عن خشيته من ان يكون المشروع سببا لتطويق لبنان وتحري داخليته والتمتع بالامتيازات «ونخشى ان يكون الموظفون الذين سترسلهم حكومة الولايات المتحدة عملاء لها لتسهيل جعل لبنان سوقا لصناعاتها التي تغص بها أسواقنا حتى جرتنا أو كادت الى الافلاس»
أما النائب غسان التويني فأوضح بان المشروع الأميركي ليس هدفه استقدام فنيين وحسب، بل هو اتفاق اقتصادي لبلوغ أهداف سياسية، وانه ينبغي دراسته دراسة مفصلة، وأكد في تحليل موسع أن غاية «النقطة الرابعة» سياسية وليست اقتصادية، ورأى النائب رشاد عازار ما رآه النائب تويني من أن المشروع الأميركي له صبغة سياسية لأن مشروع الرئيس الأميركي ترومن مؤلف من خمس نقاط كالتسلح وتحصين المواقع الاستراتيجية وانشاء النقط الدفاعية التي منها نشأ مشروع الدفاع المشترك. ثم أبدى النائب عازار تخوفه من المشروع وطرح عدة أسئلة على الحكومة بصدده. واعتبر النائب اميل لحود بأن ما ذكره النائب تويني عن المشروع شاملا وكافيا ورد على رئيس الوزراء لقوله: «ان جامعة الدول العربية أشارت بقبول المشروع» وقال له أنه ليس من الواجب الاعتماد على ما تذكره الجامعة وأمين سرها، وأعطى النائب لحود مثلا على ذلك بانه ابان حرب فلسطين سئل امين سر الجامعة بماذا نحارب اليهود؟ فقال: بالحجارة. وأكد بأن السياسة الأميركية موجهة منذ أمد بأيدي الساسة اليهود، وان الأميركيين يريدون ان يستعمروا البلاد بواسطة فنيي النقطة الرابعة. ورأى النائب حبيب مطران ان المشروع ليس سوى وسيلة استعمارية، وقد سبق ان كانت قضية السويس وقضية

ايران مشاريع اقتصادية ثم تحولت عن أهدافها، ولذلك طلب رد المشروع ورفضه. وهنا سأل النائب سهيل شهاب الحكومة فيما اذا كانت هناك ضمانات للحيلولة دون الاتيان بخبراء يهود وحدوث مخابرات معهم. فأجاب رئيس الوزراء بان هذا شرط أساسي. أما النائب كميل شمعون فقد كانت مناقشته للمشروع هادئة نابعة من توجهاته المستقبلية نحو منصب رئاسة الجمهورية، فأوضح بأن الأموال اللازمة لتنفيذ المشروعات المطروحة تفوق (٣٠٠) مليون دولار، وان مشروع الليطاني وحده يكلف (٦٠) مليون دولار. وأضاف انه في حال اقرار المجلس النيابي لهذا المشروع فان على الحكومة ان تحتاط لأمر هام وهي درس النفقات التي سوف تصرف حتى تأتي بالفائدة التي تتوخاها الحكومة.

والجدير بالذكر ان الحكومة اللبنانية رغم معرفتها بتباين الآراء حول مشروع «النقطة الرابعة» غير أنها كانت عازمة على اقراره والموافقة عليه. ولما وافق المجلس النيابي بالأكثرية النيابية على المشروع تبين بأن أكثرية النواب خضعوا للابتزاز الرسمي وللضغوط الأميركية بشكل مباشر أو غير مباشر. ولكن اقراره لم يمنع بعض النواب من الاستمرار في معارضته، فقد تحدث النائب حسين العبد الله في جلسة ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ فانتقد تقرير الخبراء الأميركيين لأنه تضمن امكانية استفادة اسرائيل من مشروع الليطاني، غير ان وزير الاشغال نفى ما ذكره النائب العبد الله لأن الحكومة حريصة على عدم استفادة اسرائيل نقطة واحدة من مياه الليطاني[1]. ومهما يكن من أمر فانه يمكن القول ان النفوذ الأميركي بدأ يؤثر على النفوذ البريطاني في لبنان، وبدأ يتنامى في الميادين السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية أيضا.

---

(١) مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢، ص ١٥٧١، ١٥٧٢.

أثر العلاقات اللبنانية ـ العربية على الوضع اللبناني (١٩٥٠ - ١٩٥٢)

تعتبر العلاقات اللبنانية ـ العربية من جملة العوامل التي لعبت دورا بارزا وهاما في الاتجاهات السياسية في لبنان، بالاضافة الى ان دور الدول العربية السياسي أثر على الأوضاع اللبنانية، ففي ١٣ شباط (فبراير) ١٩٥٠ أشار النائب حميد فرنجية في جلسة نيابية الى أنه لا يمكن للبنان ان يكون حياديا أمام بعض المشكلات العربية، **فهناك قضية الضمان الجماعي واتحاد سوريا والعراق وأيضاً قضية فلسطين**. أما فيما يختص بعلاقة لبنان بسوريا فانه كلما كان في سوريا حكومات قوية تستند الى الشعب وفيها رجال دأبها خير الجميع قبل اهتمامها بالشارع فان استقلال لبنان يؤيد ويقدس، ولكن اذا قامت في سوريا حكومات ضعيفة يهمها مصلحتها الانتخابية فان الوضع يتغير. وأوضح فرنجية بأنه عندما يتحدث عن مخاطر الاتحاد «**لا أفكر دقيقة واحدة بأخواننا العراقيين**»، ثم أعاد بالذاكرة إلى مطالبة السوريين بالأقضية اللبنانية الأربعة مشيرا الى أن لبنان لم يكن يعاني من المشاكل السورية يوم كان المرحوم سعد الله الجابري في الحكم. ثم أيّد النائب فرنجية الضمان الجماعي لكنه أسف أن يأتي كرد فعل لمشروع اتحاد سوريا والعراق، وانه لو فكر العرب بالضمان الجماعي قبل حرب فلسطين «لما رأينا الجيش المصري يطوق ولا ينجد» ثم طالب المطالبين بالوحدة التوقف عن هذه المطالب لأن الوحدة الايطالية والوحدة الألمانية تمت بعد أكثر من ألف سنة من العمل. وبالرغم من ان حميد فرنجية كان يعارض في السابق انشاء مفوضية لبنانية في دمشق، ولكنه طالب في هذه الفترة انشاء مثل هذه المفوضية لتبقى العلاقة بين البلدين بمنأى عن الخضّات السياسية، وفي حال حدوث أية مشكلة فان معالجتها تتم في اطار المفوضية وليس بين رؤساء الجمهوريتين كما يجري عادة، وأكّد أخيرا ان ليس لطلبه أيّة نيّة أو مغزى للتباعد

السياسي[1] . ومن الملاحظ أنه في الوقت الذي كان فيه لبنان يعارض مشروعات الوحدة مع الدول العربية كان النائب الماروني كميل شمعون يسعى الى احراج الدولة منسجما مع سياسته في تقويض أركان العهد، فقد سافر الى بغداد وعمان عاملا للاتحاد السوري العراقي، كما توسع نطاق هذا النشاط الى حزب الكتلة الوطنية ذات الطابع الماروني، فأجرى المسؤولون فيه عدة مشاورات مع الملك عبد الله بشأن الاتحاد. بل أكثر من ذلك فان البطريرك الماروني انطون عريضة رحّب بالعلاقات المارونية مع الملك عبد الله الذي يعمل من أجل اقامة دولة مسيحية ضمن اطار سوريا الكبرى، لأن الموارنة يعتبرونه « الصديق الأول في الشرق لبكركي هذا المعقل المسيحي الخالد لأهالي جبل لبنان الذين يهللون ويريدون الاحتفاظ بصداقة جلالته دوما[2] » في وقت كانت لا تزال فيه العلاقات السورية - اللبنانية متوترة.

وفي ١٧ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٠ هاجم رئيس السن في المجلس النيابي سوريا واعتبر القطيعة بين البلدين أمنية لبنان ونعمة سماوية، وذلك لاستكمال استقلال لبنان وتخلصا من التعنت المستمر والتظاهرات العدائية والأطماع المستمرة، ولأن لبنان قبل القطيعة الاقتصادية « كان محسوبا مزرعة لجيرانه جاز لهم استغلالها واستحلوها طالبين منا اما الوحدة الاقتصادية المطلقة واما الانفصال »، فصانت الحكومة كرامة البلاد وأثبتت الأيام بعد ذلك بان الانفصال جاء خيرا وبركة من الناحيتين المادية والمعنوية، ولا عبرة لسعي بعض التجار اللبنانيين الذين فاتهم بان كرامة الوطن هي أسمى وأعز من منافع خاصة يتهافتون عليها[3] . غير ان الأزمات استمرت بين لبنان وسوريا، ففي ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١

(١) مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني، ١٣ شباط (فبراير) ١٩٥٠، ص ٣١٦-٣١٨.
(٢) الصحافي التائه، العدد ٦٣، ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٥٠.
(٣) مضبطة الجلسة الاولى لمجلس النواب اللبناني، ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٠، ص ٣، ٤.

طرح رئيس الوزراء السوري مشروع الوحدة بين الدول العربية طالبا ان تكون الوحدة كونفدرالية. فما كان من اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية الا أن أصدرت قرارا بتشكيل لجنة عربية لبحث الموضوع، فانتهت اللجنة في تقريرها الى ان لبنان يرفض تغيير وضعه الدستوري. وكان رياض الصلح رئيس الوزراء قد صرّح بايمانه بالاخوة بين الدول العربية ورفضه لاقتراح مشروع الوحدة معتمدا على ما جاء في بروتوكول الاسكندرية، وأضاف بان موقف لبنان لا يهدف الى مصلحة لبنان فحسب وانما لمصلحة بقية الدول العربية[1] . غير أن النائب كمال جنبلاط طالب في ٦ شباط (فبراير) ١٩٥١ في المجلس النيابي بضرورة تنظيم علاقة لبنان مع سورية، بل لا بد من تنظيمها على أساس الوحدة الصحيحة لأن الذي جمعه الله لا يفرقه انسان، ويمكن الوصول لاتفاق مبدئي يؤمن للبنان مصالحه ولسوريا مصالحها[2] .

وقد استهلت حكومة عبد الله اليافي التي تألفت في ٧ حزيران (يونيه) ١٩٥١ حكمها بخلافات حادة مع سوريا لا سيما بعد قرار الحكومة ترحيل العمال السوريين من لبنان الى سوريا. واستغلت قوى المعارضة هذه الخلافات، وبدأت صحف « النداء » و « الهدف » و « الديار » بمهاجمة الحكومة فأوضحت بأن سياسة لبنان لم تعد عربية، ومما أضعف موقف الحكم أن رياض الصلح ومجيد أرسلان وصبري حماده وبهيج تقي الدين بدأوا يقفون موقفا سلبيا من العهد. وذكر خالد العظم رئيس الوزراء السوري أنه اجتمع بعبد الله اليافي في بحمدون وتباحثا حول الشؤون العالقة بين البلدين، ثم اجتمعا برئيس الجمهورية بشارة الخوري الذي أبدى معارضته لبعض الشؤون الاقتصادية العالقة بين البلدين. وخلال الاجتماع سأل بشارة الخوري خالد العظم اذا ما كانت سوريا توافق على تبادل

(٢) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٣٥٠. C. O. C., Vol. XXIII. P. 64.
(٣) مضبطة الجلسة الثامنة لمجلس النواب اللبناني، ٦ شباط (فبراير) ١٩٥١، ص ٤٥٢.

التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، فأجابه العظم بأن ذلك يفسر فورا بالعدول نهائيا عن الوحدة الاقتصادية او الوحدة الجمركية. فنفى رئيس الجمهورية ان يكون قصده ذلك، بل لأن وجود ممثلين في البلدين يسهل تبادل الرأي والمذاكرة، فقال له العظم: اذا كانت هذه هي الغاية فحسب، فبيروت ليست بعيدة عن دمشق، أما اذا كنتم تريدون بذلك اثبات استقلال لبنان وان تعامله مع سوريا هو مماثل لتعامله مع سائر الدول الأجنبية فذلك شيء آخر. فأجاب بشارة الخوري: ان العرف الدولي يقضي بايجاد تمثيل سياسي بين البلاد ذات العلاقات المشتركة. وتبين ان خالد العظم رفض الفكرة ورأى ان لا ضرورة لها، بينما كان رئيس الوزراء اللبناني عبد الله اليافي صامتا ومكتفيا بالاستماع الى هذا الحوار. ولكن عندما عرض رئيس الجمهورية اقتراحه بتبادل التمثيل الدبلوماسي على مجلس الوزراء اللبناني، أجمع الوزراء على أن لبنان لا يرتاح الى ايجاد مثل هذا التمثيل بين البلدين[1].

وفي حزيران (يونيه) ١٩٥١، أصدر الحزب الشيوعي اللبناني بيانا اتهم فيه الحكومة اللبنانية بان هدفها عزل لبنان عن سوريا والبلاد العربية وطمس وجهه وثقافته العربية والارتماء في أذرع الاستعمار الأنكلو - أميركي والانضمام الى محور تركيا - اسرائيل، ومن الواضح ان وجود شارل حلو عميل الفاتيكان وربيب اليسوعيين والفرنسيين وخادم بنك شيحا وصديق الكتائب في وزارة الخارجية يؤكد عزم الحكومة الجديدة على السير في هذا الاتجاه الاستعماري تمهيدا لضم لبنان الى محور تركيا - اسرائيل. واتهم الحزب الشيوعي بأن الحكومة اللبنانية الجديدة عمدت في اليوم الثاني لتأليفها الى خطف ألف عامل سوري من بيروت وزجتهم قسرا تحت ضرب السياط وحملتهم الى الحدود السورية. وأضاف بيان الحزب بان عبد الله اليافي محامي البنك السوري والشركات الأجنبية الذي

(١) مذكرات خالد العظم، جـ ٢، ص ٧٥- ٧٦.

خدم الفرنسيين الى جانب اده في عهد الانتداب وعمل بنشاط على تغذية النعرات الطائفية وقمع الحركة الوطنية بأسفل الوسائل، يريد اليوم ان يمثل نفس الدور، دور البوليس الفاشستي المأجور، الى جانب بشارة الخوري وحبيب أبو شهلا في ظل السيطرة الأميركية.

هذا، ولم يترك البيان الشيوعي أيا من السياسيين الا وانتقده ومما قاله: ان موقف رياض الصلح وشركائه من شمعون الى جنبلاط الى مجيد ارسلان وبقية الزمرة هو تضليل للشعب، هو مناورة مفضوحة يقصدون منها اسكات الشعب وصرفه عن النضال بحجة ان معارضتهم وحدها تكفي ولا حاجة الى تجنيد قوى الجماهير في المدن والقرى لمقاومة سياسة الحرب والنهب والغلاء[1]. وفي ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٥١ عالج بعض النواب في المجلس النيابي قضية طرد العمال السوريين من لبنان، ومما ذكره النائب بهيج تقي الدين أنه يشكر رئيس الوزراء عبد الله اليافي لأنه أوضح في مؤتمر صحافي ان اخراج العمال السوريين لم تكن عملية مدبرة كما شاء البعض في لبنان وسوريا ان يصورها. وانتقد احدى الصحف السورية لأنها طالبت الشعب اللبناني أن يؤدب حكومته على عملها الوضيع الحقير. ثم أضاف النائب تقي الدين: ان لبنان بغنى عمن يعطيه دروسا من الخارج وان نواب لبنان هم الذين يحاسبون الحكومة عندما يتوجب ذلك وليس الغريب الذي يريد ان يعكر الجو في لبنان ويتدخل بأمور داخلية بحتة حتى ولو كان هذا القريب الشقيقة العزيزة سوريا. غير أن رئيس الوزراء تمنى على النائب تقي الدين ان لا يسترسل كثيرا في هذا الموضوع. أما النائب اميل البستاني فقد وقف ضد الحكومة اللبنانية لأنها طردت العمال السوريين، الذين كانوا في حالة يرثى لها في ساحة

(١) بيان صادر عن الحزب الشيوعي اللبناني في بيروت تحت عنوان «الى الاتحاد في جبهة وطنية شعبية لاحباط مشاريع المستعمرين الأميركيين والفرنسيين والانكليز الرامية الى جعل لبنان مستعمرة أميركية وقاعدة استعمارية حربية»، حزيران (يونيه) ١٩٥١. من وثائق أرشيف صحيفة «النهار».

« الحريقة » في دمشق . وطلب من الحكومة ان تتصور لو ان هذا الحادث جرى من قبل سوريا ضد لبنانيين، فماذا كان يفعل لبنان . ثم أكّد بان لبنان أخطأ عندما طرد العمال السوريين[١] .

وفي ١٩ حزيران (يونيه) ١٩٥١ ناقش النائب صائب سلام في المجلس النيابي العلاقات السورية - اللبنانية، ومما ذكره ان اللبنانيين من تجار وصناعيين وزراعيين يشكون من القطيعة الواقعة بين لبنان وسوريا، وان الحالة الاقتصادية الناجمة عن هذه القطيعة بحاجة ماسة الى معالجة سريعة وبجو من الوئام والالفة . ثم طالب النائب سلام بالوحدة الاقتصادية بين البلدين وانه ليس صحيحا من يقول بأن هذه الوحدة تؤدي الى انتقاص من سيادة لبنان لأنه « ليس بيننا من يريد ان يفرط بحقوق بلده أو أن ينتقص من سيادته »، ورأى أن العمل للوحدة الاقتصادية ينبغي فيه ابعاد النيات السيئة عنه، والتي نشطت في الشهرين الأخيرين نشاطا ملحوظا والتي لو ترك لها الحبل على الغارب لتمكنت من قطع العلاقات بين دمشق وحلب وطرابلس وبيروت[٢] . من جهة ثانية فقد عاود الحزب الشيوعي اللبناني الى مهاجمة الحكومة الجديدة بسبب سياستها مع سوريا ومع أميركا، فأصدر في أول تموز (يوليه) ١٩٥١ بيانا طالب فيه باسقاط الحكومة وبالنضال ضد خطة انضمام لبنان للمشاريع الاستعمارية او لمحور تركيا - اسرائيل . وانتقد البيان مجددا القطيعة بين سوريا ولبنان وطرد العمال السوريين واطلاق الرصاص على المتظاهرين . ثم طالب البيان بالتعاون مع المعسكر الاشتراكي لدحر القوى الاقطاعية والبورجوازية دون فرق في ذلك بين رجال الحكومة بشارة الخوري وعبد الله اليافي وشارل حلو واميل لحود وفيليب تقلا وأحمد الأسعد .وباقي زمرتهم، وبين من يسمون أنفسهم معارضين كرياض الصلح وكمال جنبلاط وكميل شمعون

(١) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٥١، ص ١٨، ١٩ .
(٢) صدى لبنان (النهار) العدد ٣٢٠٤، ٢٠ حزيران (يونيه) ١٩٥١ .

واميل اده وباقي زمرتهم» فهم متساوون في الخيانة ومعارضتهم ليست الا للتزاحم على الكراسي والتسابق في خدمة أسيادهم المستعمرين[١] » . وقد استمرت الخلافات السورية - اللبنانية بسبب تباين الآراء حول القضايا الاقليمية والعربية والدولية، ففي هذه الفترة رفضت سوريا مشروع الدفاع المشترك، بينما لبنان سار في ركاب السياسة الأميركية ووافق على مشروع « النقطة الرابعة » الذي اعتبر وجها من وجوه مشروع الدفاع المشترك، ولهذا فان سوريا حاولت مضايقة لبنان عبر بعض التنظيمات الوحدوية المعادية للحكم اللبناني وفي مقدمتها الحزب السوري القومي الذي بدأت سوريا بدعمه، كما منحته ترخيصا رسميا بمزاولة نشاطه الحزبي في سوريا واصدار صحيفة ناطقة باسمه، بينما كانت الحكومة اللبنانية قد أصدرت قرارا بحله وملاحقة أعضائه . وبالمناسبة فقد وجّه النواب: قبولي الذوق وسليمان عرب وعلي بزي سؤالا مشتركا الى الحكومة حول موقفها من الموقف السوري وما يمكن ان تفعله حيال دعم سوريا للحزب، واين وصل التحقيق بصدد حادث اغتيال رياض الصلح، فأجاب رئيس الوزراء بان الحكومة لا تزال تطالب سوريا والاردن باسترداد المحكومين والمطلوبين من القوميين، كما أن الحكومة طالبت الحكومات العربية على أثر اغتيال رياض الصلح الحد من نشاط الحزب السوري القومي[٢] . ولكن الحكومة لم يكن جوابها واضحا حول موقفها من سوريا التي تؤيد القوميين وتسمح لهم بمزاولة نشاطهم ضد لبنان .

ولما تألفت حكومة جديدة برئاسة سامي الصلح في ١١ شباط (فبراير) ١٩٥٢ كان عليه ان يواجه العديد من القضايا وفي مقدمتها العلاقات الثنائية بين سوريا ولبنان، وقد بحث هذا الموضوع في المجلس النيابي في ٢٦ شباط (فبراير)

(١) بيان اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي اللبناني في بيروت تحت عنوان « فلتسقط حكومة سافكي دماء العمال والشعب » أوائل تموز (يوليه) ١٩٥١ . من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .
(٢) مضبطة الجلسة الثامنة عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١، ص ١١٧٩- ١١٨١ .

فاعتبر النائب بهيج تقي الدين بان الاتفاقية التي عقدت مع سوريا في عهد حكومة عبد الله اليافي لا تحفظ حقوق لبنان، بينما اعتبرها النائب جورج زوين ضربة للبنان « فالجماعة في سوريا تعودوا ان يستبدوا ولا يهمهم صالح لبنان » . أما النائب عبد الله الحاج فانه لم يضع اللوم على سوريا والمسؤولين السوريين لأن من حقهم ان يدافعوا عن مصالحهم وعلى اللبنانيين ان يقتدوا بالسوريين ويأخذوا أمثولة منهم . وأشار الى نقطة هامة طالما عانى منها لبنان وهي في قوله ان سبب ما يعاني منه لبنان في ان المفاوض اللبناني يكون دائما الأضعف في كل الاتفاقيات ومع كل الدول لأن هذا البلد التعيس غير موحد الكلمة في قضاياه الأساسية، كما أن اللبنانيين اعتادوا ان يغطوا اخطاءهم بالتهجم على الغير « عوضا من ان ننظر في عيوبنا ومفاسدنا ونصرح بها » . وتحدث في الموضوع نفسه النواب: الياس طرابلسي وجوزف شادر وعلي بزي، كما طالب النائب الماروني اميل البستاني بضرورة تحقيق الوحدة الاقتصادية بين سوريا ولبنان. وتساءل لماذا يخاف بعض الناس من هذه الوحدة؟ ورأى ان هذه الوحدة ليست بدعة جديدة انما وصل ما كان قد انقطع « ولقد قام نفر في هذا البلد يقول عندما حلّت القطيعة أنها نعمة من السماء . . . انما نحن في لبنان بعد ان مرت علينا هذه الشهور وجدنا ان القطيعة لم تكن أبدا في مصلحة لبنان» . أما رئيس الوزراء السابق عبد الله اليافي فقد تحدث باعتباره مسؤولا عن توقيع الاتفاقية التي جاءت حكومة سامي الصلح لاقرارها، مذكرا بان لبنان لم يوقع الاتفاقية بسبب الضغط والضعف، وانما لأن الأمور وصلت حدا خطيرا بين لبنان وسوريا وأدت الى نتائج سياسية أبعد مما كان يتصور البعض، وأوجدت جوا منفصلا ليس في مصلحة البلدين على الاطلاق، وكان لا بد من المفاوضة لاعادة الجو الأخوي بين البلدين « واعتقد ان من مصلحة لبنان اليوم ان يضع حدا للقضية التي أعلم حق العلم ان كل يوم يمر عليها يجعل استدراكه بسنة كاملة[١] » . والجدير بالذكر أن اقرار النواب لهذه الاتفاقية الثنائية لم ترض بعض

---

(١) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٥٢، ص ١٧٩٧- =

اللبنانيين، كما ان رئيس الجمهورية نفسه قبل بها على مضض لأنه سبق ان ادعى ان القطيعة بين لبنان وسوريا أدت الى تحسين الأوضاع الاقتصادية في لبنان، مع العلم ان بعض النواب ورئيس الوزراء عبد الله اليافي أكدوا مدى الأضرار الناجمة عن تلك القطيعة .

وفي ٢٢ نيسان (ابريل) ١٩٥٢ ناقش النائب جورج زوين في المجلس النيابي أثر الاتفاقية الثنائية على الوضع الاقتصادي في لبنان، فاعتبر ان المجاعة التي تلمسها البلاد سببها الاتفاقية مع سوريا « وكانت ضحكا على ذقوننا بل كانت « خازوق مصوبن » ولم يكن نصيبنا من الشقيقات الأخرى ليختلف عنه مع سوريا »؛ وطلب من الحكومة أن تتحرر من الاتفاقية وان تطلق حرية الاستيراد لأن السوريين « يحاولون حل لبنان على الزحف على بطنه » وخاطب رئيس الوزراء طالبا منه ان يكون لبنانيا قبل كل شيء « اذ لا يمكن للبنان ان يبقى مزرعة لسوريا[١] » . وبالاضافة إلى قضية العلاقات السورية ـ اللبنانية ومشروعات الوحدة بين بعض البلدان العربية وتخوف لبنان منها، كانت القضية الفلسطينية في مقدمة القضايا التي أثرت بشكل مباشر وبارز على التيارات والاتجاهات السياسية في لبنان لا سيا وان هذه الفترة شهدت اتهامات خطيرة ضد الحكم اللبناني، فقد اتهم النائب الماروني اميل البستاني العهد بانه يعمل ضد القضية الفلسطينية، وان الجيش اللبناني نفسه يضم عباطاً وعناصر من اليهود، وطالب الدولة بابعاد هؤلاء عن الجيش نظراً لخطورتهم ولعدم ولائهم للبنان[٢] . وفي أيار (مايو) ١٩٥٢ هاجم كميل شمعون

= ١٨٠٩ .

(١) مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني، ٢٢ نيسان (ابريل) ١٩٥٢، ص ٢١١٠، ٢١١١ .

(٢) للمزيد من التفصيلات أنظر: الفصل الخامس أو مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥٢، ص ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، المضبطة السادسة، ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٥٢، ص ٢٠٩٤، ٢٠٩٥ .

سياسة شارل مالك الوزير اللبناني المفوض في واشنطن لأنه صرّح ان على لبنان ان يبقى حياديا في قضية تونس بنسبب الوجود الاسلامي - المسيحي على أرضه، ورأى شمعون أن ذلك يسيء الى علاقة لبنان بالدول العربية « ولكن ممثل لبنان يأبى الا أن يعرفنا الى العالم بأسره على أننا مسيحيون ومحمديون، والمسيحيون يتفهمون قضايا الغرب والمحمديون قضايا الشرق، وهذا غلط لأننا جميعاً نعرف قضايا الشرق والغرب وأخشى أن لا يكون السيد شارل مالك عارفا بما يجري في الشرق والغرب[1] ». ومن خلال ذلك كان على الحكم اللبناني ان يواجه العديد من المشكلات التي برزت بسبب سياسته الارتجالية او المرتبطة بالقوى الدولية الأوروبية والأميركية، بالاضافة الى ان المشكلات العربية أدّت الى تدهور أوضاعه بشكل ملحوظ، وكان على الحكم أيضا ان يواجه قضايا ومشكلات داخلية لم تكن أقل خطورة من المشكلات الدولية والعربية.

(١) مضبطة الجلسة الخامسة عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٢٩ أيار (مايو) ١٩٥٢، ص ٢٤٢٥-٢٤٢٦.

الفصل السّابع عشر

أثر السّياسة العربيّة على الوضع اللبناني

١٩٥٠ - ١٩٥٢

لم يحاول الحكم الاستقلالي في لبنان ان يلبي مطالب القوى الشعبية وقوى المعارضة السياسية في اصلاح الأوضاع الداخلية سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي. واعترف رئيس الجمهورية بشارة الخوري بانتشار الفساد والوساطات التي تعكر على الحاكم وتفقده أعلى مميزاته. مما يشير الى ان رئيس الجمهورية نفسه خضع بارادته للتدخلات والوساطات في مختلف أجهزة الدولة وذلك لارضاء معارضيه أو مؤيديه على السواء. كما أن الوزراء أنفسهم اتهموا رئيس الجمهورية بانه المسؤول عما يدور في الدولة من فساد، بينما دافع هو عن نفسه بالقول، انه في حين ان الرئاسة تكون على غير علم بهذا الفساد بينما الوزير المختص كان يقول: لا شأن لي بهذا، فهو من المراجع العليا ولا حيلة لنا أمام ارادتها[1]. وأوضحت صحيفة «الحياة» بان حل مشكلة الاصلاح والمشكلة الادارية في الدولة سهل لا يحتاج الى فلسفة وتسويف، فالمصيبة معروفة والمصلحة معروفة وأسباب العيب معروفة ومواضع الضعف أيضاً، ولكن المراجع المختصة ترفض الاقدام على حل العقدة ما لم تضمن رضى الجميع من معارضين وموالين. وتساءلت الصحيفة كيف يمكن الجمع بين العصبيات الطائفية والحزبية حتى على مديرية او محافظة، وكيف نجمع الشتاء والصيف على سطح واحد؟[2]. وفي مقال

---

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٢٨٣، ٢٨٤.

(٢) **الحياة**، العدد ١٩٢٧، ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠.

آخر كشف كامل مروة في صحيفته « الحياة » عن مسؤولية وفساد الحكم النيابي في لبنان بقوله: ان الحياة النيابية الفوضوية - كحياتنا - لا يمكن ان تتقدم خطوة الى الأمام ولو حلوا المجلس عشرين مرة في السنة، فالقضية قضية مبادىء وأنظمة ولا يزول الاشكال بمجرد استبدال زيد بعمرو[1].

وفي ٨ شباط (فبراير) ١٩٥٠ عالج المجلس النيابي قضية الاستياء من الممارسات الحكومية[2]، وكانت قد وصلت عريضة الى المجلس موقعة باسم « رابطة الحقوقيين الديمقراطيين في لبنان »، اعتبرت ان السلطة اللبنانية هي سلطة قمعية تمارس التعذيب الجسدي أثناء التحقيق مع الموقوفين وتطلق الرصاص على المواكب الشعبية مما يتناقض مع الديمقراطية وحقوق الانسان وكرامته. وأعطت الرابطة في احتجاجها أمثلة بالأسماء حول من عذّب جسديا وحول قتل عدد من المواطنين في بيروت وطرابلس وزحلة ومناطق أخرى، وطالبت الحكومة بالكف عن هذه الأساليب ومعاقبة مرتكبيها. ولما رد رئيس الوزراء اتهم موقعي العريضة بانهم من الشيوعيين، وان المظاهرات الشعبية تستغل من قبل الشيوعيين الذين يقومون مرة او مرتين في الأسبوع بمظاهرات منتهزين فرصة خروج الناس من دور السينما على غرار ما حدث في ساحة الدباس في بيروت حيث اطلقوا النيران على رجال الأمن فاضطر هؤلاء الى الرد، وهكذا جرى في طرابلس وبيروت لا سيما بعد محاكمة مصطفى العريس أحد زعماء الشيوعيين. وسأل النائب عادل عسيران فيما اذا كانت سياسة الحكومة اللبنانية هي في مقاومة الشيوعية او انها مع الحياد او مع الغرب لأن ما تقوم به سياسة واضحة ضد الشيوعية. فرد رئيس الوزراء بان هناك فرقا كبيرا بين قضية ساحة الدباس وبين قضية الشرق والغرب، وان لبنان على الحياد ولكنه سيقاوم كل حزب هدّام سواء أكان من الشرق أم من الغرب. أما النائب كمال جنبلاط فأوضح بانه ليس شيوعيا ولكن الدساتير في العالم تكفل حرية التظاهر وهي احدى الأساليب السياسية التي تستعملها الأحزاب لنشر مبادئها، وان الشيوعيين لم يخرجوا عن هذه القاعدة. ورأى جنبلاط ان الأحزاب

(١) الحياة، العدد ١١٢٩، ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠.
(٢) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ٨ شباط (فبراير) ١٩٥٠، ص ٢٨٨.

المحلية تعمل منذ عام ١٩٤٣ بواسطة سياساتها إلى تقوية الشيوعية في البلاد، ذلك لأن الشيوعية لا تحارب بالأساليب السلبية بل أن على الحكومة أن تعتمد الاصلاح «يجب ان نحارب الشيوعية؟ إذا أردنا ذلك باصلاح الحال وباعطاء العمال والفلاحين حقوقهم كاملة دون زيادة أو نقصان. . . وإلا فالشيوعية ستنمو وستنمو معها الأحزاب الانقلابية في لبنان وستدخل هذه إليه عن جميع طرق الشرق». أما رئيس الوزراء رياض الصلح فقد طلب من كمال جنبلاط عدم اعطاء الدروس في كيفية محاربة العناصر الهدّامة لأن الدولة تقوم بنشاطات في شتى المجالات الإنمائية، كما أن الحزب الشيوعي ليس معترفاً به. وأيد هذا القول النائب أديب الفرزلي الذي أشار إلى ان الشيوعية في سوريا ولبنان تعمل ضمن خلايا لنشر الفوضى والقلق، ولذا فان خير وسيلة تتبعها الحكومة مع الشيوعيين هي قمع تحركاتهم، بل لا بد من قتل كل لبناني يعمل ضد لبنان لرميه باحضان غير لبنانية.

وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة اللبنانية تعاني من العديد من القضايا المحلية، كان « السلطان سليم » - شقيق رئيس الجمهورية - يحاول اضعاف الحكومة ورئيسها رياض الصلح، ولذا كانت هناك خلافات مستحكمة بين الرجلين لأسباب شخصية واهية[1]. وبلغ الخلاف بينهما حد الاستفزاز والتحدي المسلح، فقد جاء من الشمال فريق من الشبان المسلحين أنصار النائب ندره عيسى الخوري، فاستقروا في « دولة فرن الشباك » حيث يقيم سليم الخوري[2]، وذلك لدعمه في حال حصول أي حادث ولممارسة ضغوطه عسكريا على رئيس الوزراء وسواه من السياسيين. وهذا العمل يعطي فكرة واضحة عن ممارسات « السلطان سليم » وقبول شقيقه رئيس الجمهورية بمثل هذه الممارسات التي أدت الى نفور المواطنين وبعض السياسيين من الحكم العائلي والقبلي. وذكر الرئيس تقي الدين الصلح ان رياض الصلح كان على خلافات أيضاً مع رئيس الجمهورية نفسه لأن شعبية رياض الصلح كانت تزعجه، واذا نشرت الصحف اللبنانية خبرا مؤيدا لرياض الصلح فان بشارة الخوري يغضب ويتألم على غرار ما فعلت مرة مجلة

(١) أنظر: الصحافي التائه، العدد ٥٠، ١٥ شباط (فبراير) ١٩٥٠.
(٢) سامي الصلح: احتكم الى التاريخ، ص ٩٦.

« الصياد » التي نشرت صورة لرياض وتحتها عبارة « موقظ النيام » الأمر الذي أغاظ رئيس الجمهورية ، مما دعا تقي الدين الصلح عندما أصبح مديرا عاما لوزارة الأنباء الى حل المشكلة النفسية التي يعاني منها بشارة الخوري وذلك على « الطريقة المصرية الملكية » ، إذ أن الصحف المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ كانت تنشر يوميا في صدر صفحاتها أخبارا وصوراً عن نشاطات الملك فاروق او النحاس باشا ، فاتبع الاسلوب نفسه لارضاء بشارة الخوري[١] . وهذه الحادثة تشير الى مدى تقهقر التفكير السياسي السليم عند قادة الرأي والسياسة في لبنان ، كما تشير الى مدى انتشار النزعة الفردية لدى رئيس الجمهورية .

وفي هذه الفترة من عام ١٩٥٠ اتخذت حركة المعارضة ضد الحكم طابعا مميزا انتقامياً ؛ فقد عزم الحزب السوري القومي الانتقام من رياض الصلح وبشارة الخوري بسبب مسؤوليتهما عن اعدام زعيم الحزب انطون سعادة ، وأكدت بعض التحريات الرسمية بان القوميين أعدوا خطة لاغتيال الصلح والخوري . وبالفعل ففي ٩ آذار (مارس) ١٩٥٠ أطلق أحد القوميين النار على رياض الصلح[٢] ، في منطقة رأس بيروت في غربي العاصمة ، وقد تم اعتقال الجاني توفيق رافع حمدان ، وهو درزي من منطقة عين عنوب[٣] ، وكان يرافقه ثلاثة أشخاص فرّ أحدهم بينما قتل اثنان وأصيب المعتقل بجراح[٤] . وعلى أثر الحادثة استنكرت بعض القوى السياسية والدينية محاولة الاغتيال وحوّلت الدعوى الى المجلس العدلي وبوشر التحقيق ، وبعد ذلك حكمت المحكمة العسكرية في أيار (مايو) ١٩٥٠ على توفيق حمدان بالاعدام ، غير أن رياض الصلح طلب له العفو والابقاء على حياته وبذلك لم يتم اعدام الرجل[٥] . وبالتأكيد فان الدولة كانت غير قادرة عمليا القيام بأية حركة اعدام جديدة ضد القوميين نظرا لتردي أوضاعها الداخلية بعد اعدام انطون سعادة وسواه من القوميين . وفي ١٣ آذار (مارس) ١٩٥٠ ناقش النواب

---

(١) مقابلة شخصية مع الرئيس تقي الدين الصلح في ٩ آذار (مارس) ١٩٧٩ .

(٢) C. O. C. Vol. XXI, P. 88; A. W., 9 March 1950.

(٣) عين عنوب منطقة جبلية تقع شرقي جنوب بيروت وغالبية سكانها من الدروز .

(٤) K. C. A., 1948- 1950, Vol. VII, P. 10608.

(٥) بشارة الخوري ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٢٨٥- ٢٨٦ ، ٣٠٤ .

في المجلس النيابي حادث الاغتيال ، فهاجم حبيب ابو شهلا القوميين لأنهم على حد قوله من العناصر الهدّامة وممن يعملون على تعديل حدود لبنان وكيانه . أما النائب ابراهيم عازار فقد اعتبر القوميين فئة مجرمة تستعين بالأجنبي لهدم كيان لبنان ، وربط بين حادث الاغتيال والوجود الفلسطيني في لبنان ، واتهم القوميين بأنهم جذبوا اليهم الفلسطينيين الذين قاموا بكل شيء حتى بالثورة المسلحة ، وأضاف قائلا : « افهموا هؤلاء الناس ان لبنان بقدر ما فتح صدره لاخوانه الفلسطينيين . . . بقدر ما يتشدد على مَن يتفيأ بأرزه ويعيش تحت سمائه عندما تطغى على هذا الفريق روح المغامرة » . أما كمال جنبلاط فقد سخر من رئيس الوزراء وربط بين حادث الاغتيال وبين ضرورة الاصلاح في البلد ، فرد رئيس الوزراء بأن لبنان بغنى عن جنبلاط ، وان ما ذكره جنبلاط في حديثه هو مدعاة للجريمة وتشويق اليها « وأرجوك ان لا تعطف على عائلتي بعد موتي فلي من الرجولة ما يدفعني الى اقتحام كل صعب[١] . . . » .

وبالاضافة الى هذه القضية كانت هناك العديد من المشكلات الطائفية والسياسية والاقتصادية ، فالبطريرك الماروني انطون عريضة اعتبر انه لولا الموارنة لما كان للبنان هذا الوجه المسيحي الذي يجعله منفصلا ومستقلا عن باقي البلدان المجاورة له ، وان زعامة بكركي ستبقى دوما الأساس لاستقلال لبنان ، كما اعتبر نفسه ليس زعيما دينيا للموارنة فحسب ولكن زعيما سياسيا لهم وللبنان أيضا[٢] . وكانت هذه التصريحات سببا في تعميق الانقسامات السياسية والطائفية بين اللبنانيين لا سيما وان البطريرك الماروني كان يتحدث وكأنه المسؤول السياسي عن سياسة لبنان ، بالاضافة الى ان تصريحه يناقض آراء غالبية اللبنانيين مما كان يثير ردود فعل سياسية وطائفية مماثلة في وقت كانت تعاني فيه الدولة من العديد من الأزمات والاضرابات العمالية ومن حركة المعارضة . وكان حزب « النداء القومي » ينتقد التوجهات الطائفية في لبنان وطالب باستمرار باصلاح الوضع

---

(١) للمزيد من التفصيلات أنظر : مضبطة الجلسة الرابعة عشرة لمجلس النواب اللبناني ، ١٣ آذار (مارس) ١٩٥٠ ، ص ٤٦٢- ٤٧٥ .

(٢) **الصحافي التائه** ، العدد ٦٣ ، ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٥٠ .

السياسي، وقد حدث مرة ان أقام حفلا على شرف السياسي العراقي صالح جبر، ودعي اليه عدد من السياسيين اللبنانيين والعرب. وفي هذا الحفل ألقى عمر الزعني[1] المشهور بانتقاداته اللاذعة المؤثرة قصيدة بعنوان «جدّدلو»[2] اشارة الى تجديد المجلس النيابي ست سنوات أخرى للرئيس بشارة الخوري. وقد تألم الرئيس بعد سماع القصيدة لعلمه ان شعر الزعني سرعان ما ينتشر بين المواطنين ليرددونه في أوساطهم. ولذا فقد اعتقلت السلطات عمر الزعني وحكم عليه بالسجن ستة شهور، بينما لم تتخذ السلطات أي اجراء بحق أعضاء حزب «النداء القومي». وبعد ردود الفعل الشعبية اضطرت الدولة لاطلاق سراحه.

والحقيقة ان لبنان استمر يعاني من التطورات المحلية السياسية والطائفية على السواء، ففي ٥ أيار (مايو) ١٩٥٠ وقعت معارك طائفية دموية بين قريتين في البقاع الاولى مسيحية مارونية وهي العاقورة والأخرى اسلامية شيعية وهي اليمونة. وقد استخدمت في المعارك مدافع سريعة الطلقات وبنادق حربية حديثة الصنع. وكانت نتيجة هذه المعارك (١١) قتيلا و (٣٠) جريحا. وعلى أثر

(١) عمر الزعني (١٨٩٨- ١٩٦١)، وهو أحد اللبنانيين القلائل الذين لعبوا دورا هاما على صعيد اليقظة السياسية باسلوب الكلمة والشعر الشعبي. للمزيد من التفصيلات عن حياته وشعره السياسي والاجتماعي انظر: محمود نعمان: عمر الزعني شاعر الشعب بيروت ١٩٧٩، وجيه فانوس: عمر الزعني وشعره (رسالة دبلوم دراسات عليا في الجامعة اللبنانية) فاروق الجمال: حكاية شعب، بيروت ١٩٧٩، الزعني الصغير: عمر الزعني موليير الشرق، بيروت ١٩٨٠.

(٢) جاء في هذه القصيدة:

جدد لـه ولا تفـزع	خليـه قـاعـد ومـربـع
بيفـضـل أسلم مـن غيره	وأضمـن للعهـد وأنفـع
هـو بـأمنيتـه ظفـر	ومـدامتـه شبعـت سفـر
والمحـروس نـال الوطـر	واخـوانـه شبعـوا بطـر
ميرة وكـوتـا عـالآخـر	وفـرغـت كـل العنـابـر
وانقطـع القطـع النـادر	والتـابلايـن مـد قـساطـر

ما عاد ممكن حدا يبلع

المعارك أخذ صبري حماده رئيس المجلس النيابي دور المهدىء بين المتخاصمين، أما بيار الجميل فقد اعتبر ان هذه الحوادث الدامية تؤدي الى تقسيم العائلة اللبنانية[1]. وكانت هذه المعارك امتدادا لمعارك وتوترات جرت في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩ وتشرين الاول (اكتوبر) من العام نفسه[2]. وبسبب الاتجاهات الطائفية عاد الحديث في حزيران (يونيه) ١٩٥٠ في الأوساط الاسلامية الى ضرورة اجراء احصاء سكاني جديد لمعرفة عدد سكان لبنان، فقابلته الأوساط والصحف المسيحية بالرفض مشترطة في حال اجرائه احصاء المغتربين اللبنانيين وغالبيتهم من المسيحيين. وأهمية هذا الموضوع في ان المسلمين يريدون من خلال الاحصاء اثبات أكثريتهم في البلاد، وان من حقهم تولي مختلف المناصب على غرار سواهم من الطوائف المسيحية لا سيما الطائفة المارونية. وفي هذه الفترة عالجت صحيفة «الصحافي التائه» هذا الموضوع. ورغم ان هذه الصحيفة كانت تؤيد رياض الصلح والمسلمين في بعض المسائل، غير أنها وقفت ضدهم في مسألة اجراء الاحصاء السكاني ونشرت خبرا مفاده ان رئاسة الجمهورية ستبقى في لبنان للمسيحيين. وتساءلت الصحيفة: لماذا ترتجف الأعضاء وتثور الأعصاب عندنا نحن أهالي جبل لبنان المسيحيين عندما يأتي ذكر وجوب قيام احصاء جديد يطالب ويهدد به من وقت لآخر صبري حماده وسامي الصلح او احد الزعماء المسلمين؟ وأضافت الصحيفة: لماذا الخوف الذي نظهره في صحفنا فنجعل طلاب الاحصاء يزدادون تشبثا بطلبهم ويطمعون ويعتبرون ان احصاء جديدا قد يعطيهم أكثرية فلا يبقى لنا في بلدنا المكانة التي لنا الآن؟ واعتبرت الصحيفة بانه اذا كان المسلمون اكثرية فان المسيحيين اكثرية ايضا ولا بد من احصاء مهاجريهم ايضا،

(١) C. O. C., Vol. XXI, P. 90.

(٢) للمزيد من التفصيلات يمكن الاطلاع على التقارير التالية:

Boswall to F. O. No. E. 13102, of 30 Sept. 1949, in F. O. 371/75318/88.

Boswall to F. O. No. E. 14025, of 30 Oct. 1949, in F. O. 371/ 75313/88.

وانه في حال حدوث الاحصاء فان المسيحيين وان خسروا بعض المناصب، غير أنهم لن يخسروا منصب رئاسة الجمهورية «اذ انه الوجه الخاص الذي يجعل للبنان كيانا واستقلالاً وانفصالا عن باقي البلدان، نجد صورته وظاهرته وحقيقته في الرئيس المسيحي». بل أكثر من ذلك فقد أشارت الصحيفة الى واقع الأمر في لبنان بقولها: «فانما لبنان أية أكثرية كانت له معروف ومسجل في الأندية العالمية بمثابة قاعدة للمسيحية في الشرق كانت أكثريته مسلمة او مسيحية... فانما اذا كانت الأكثرية مسلمة فرئاسة الشيخ بشارة الخوري اذا ارادها لطول العمر تكون له ساعتئذ[1]».

واستمرت قضية الاحصاء تتفاعل في الأوساط اللبنانية لا سيما بعد تعديل قانون الانتخاب الطائفي في ٨ آب (أغسطس) ١٩٥٠، فقد ارتفع عدد النواب من (٥٥) نائبا الى (٧٧) نائبا على أساس قاعدة ١٩٤٣ أي كل ٥ مقاعد للمسلمين يقابلهم ٦ مقاعد للمسيحيين[2]. وكان المجلس النيابي قد عقد جلسة نيابية في ٨ آب (أغسطس) لبحث القانون الجديد المقترح[3]، وتليت في الجلسة العرائض الطائفية المعارضة للمشروع، وبينها عريضة المطران ايليا الصليبي - مطران الروم الأرثوذكس لابرشية بيروت وتوابعها - وفيها احتجاج على القانون الانتخابي لأنه لا يعطي الطائفة الأرثوذكسية حقوقها على حد قول المطران. وطالب باعطاء طائفته مقعدين في بيروت بدلا من واحد حتى تتحقق الوحدة الوطنية تحقيقا صحيحا. وفي الجلسة ذاتها تليت عريضة مصطفى سلطاني - دون ان يذكر من هو - فاحتج فيها أيضا على مشروع تعديل قانون الانتخاب وعدد النواب لأن الطائفة السنية خسرت مركزا في بيروت واعطي لطرابلس، ولهذا فانه

---

(١) **الصحافي التائه**، العدد ٧٨، ١٤ حزيران (يونيه) ١٩٥٠.

(٢) A. W., 8 August 1950.

أنظر أيضا: C. O. C., Vol. XXII., PP. 208- 210.

(٣) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٨ آب (أغسطس) ١٩٥٠، ص ٩٤٥- ٩٦١.

«لا يسعني بوصفي من أبناء بيروت الا أن أحتج على هذا الغبن الفاحش الذي منيت به بيروت». وجاء في العريضة أن هذه التسوية بل «المؤامرة المكشوفة المبينة نسجلها على الحكومة وعلى اللجنة النيابية ونرجو أن يستدركها مجلسكم الموقر.. فتعطى بيروت حقها مع الاحتفاظ بحق طرابلس». وناقش النائب كمال جنبلاط هذا الموضوع فأشار الى الأخطاء الواردة في قانون الانتخاب نفسه والى كيفية دفع الرشوات في الانتخابات، وكيف ان النائب المرشح يدفع مبلغ خمسة عشر ألف ليرة كلفة نقل المقترعين في وقت لا يستطيع اعادة هذا المبلغ في مدة نيابته خلال الأربع سنوات مما يشير الى أن النائب الناجح لن يقوم بواجباته كما يجب. أما النائب اميل لحود فاعتبر ان الروم الأرثوذكس ليسوا مغبونين ولا يحق لهم بمركزين في بيروت في وقت تحرم المناطق الأرثوذكسية الأخرى من أي نائب، كما اعتبر بان المطالب المارونية ليست محقة أيضا رغم أنه نائب ماروني وأشار الى أنه يريد من كل قلبه ان يكون مارونيا متعصبا كل التعصب وان آخذ للموارنة مطالبهم ولكن لا توجد طريقة لنيل ٢٥ مقعدا بدلا من ٢٣ مقعدا الا على حساب الطوائف المسيحية الأخرى. أما النائب وديع نعيم فقد خالف آراء النائب لحود واعتبر ان الطائفة المارونية لم تنل حقوقها. فرد رئيس الوزراء مؤكدا بان الأوطان لا تبنى على الطائفية بل على الوطنية الصحيحة وانه من العار على اللبنانيين الانتساب الى الأديان والمذاهب قبل الانتساب الى وطن عزيز.

وقد استمرت بعض القوى المارونية في معارضتها للقانون الجديد رغم موافقة النواب عليه، وتزعم اميل اده مع البطريرك الماروني انطون عريضة مؤتمراً مسيحياً عقد في الديمان في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٥٠ ضم عددا من البطاركة والمطارنة وبعض السياسيين الموارنة، فأعربوا في المؤتمر عن رفضهم لما جاء في تعديل قانون الانتخاب لأنهم أرادوا زيادة ملموسة في عدد النواب الموارنة خاصة والمسيحيين عامة عن عدد النواب المسلمين وضرورة احصاء المغتربين واعتبارهم لبنانيين. غير ان الكاردينال «اغاجانيان» بطريرك الأرمن الكاثوليك أيد تعديل قانون

الانتخاب لا لشيء الا لأنه نص على مقعد نيابي لطائفته، كما أن النائب هنري فرعون أيّد القانون الجديد لأنه نص على مقعد نيابي للكاثوليك في بيروت. وفي ١٢ آب (أغسطس) ١٩٥٠ قدم وفد من المطارنة مذكرة الى رئيس الجمهورية باسم المجتمعين في الديمان أهم ما جاء فيها اصرارهم على قيد المغتربين اللبنانيين في لوائح الشطب الانتخابية، غير أن رئيس الجمهورية أفهمهم صعوبة تحقيق ذلك، لأن المسلمين سيعارضون هذه الخطوة على غرار ما حدث أثناء أزمة المرسومين (٤٩) و (٥٠) في عام ١٩٤٣. مع العلم ان رئيس الجمهورية سبق ان تجاوب منذ عام ١٩٤٦ مع مطالب بيار الجميل رئيس الكتائب واميل عضيمي رئيس نادي المهاجرين فقد طلبا يومذاك الاهتمام الجدي بقضية المغتربين وتجنيسهم. ورأت صحيفة «البيرق» ان رئيس الجمهورية تتبع هذه المساعي بأقصى ما تستحق من عناية واهتمام وانه اعتبر تجنيس (١٥٩) ألف مغترب قضية مفروغ منها[١]. وكانت الكتائب منذ سنوات عديدة تطالب بانشاء وزارة للمغتربين والاهتمام بهم، وتجلى هذا الاهتمام بعقد أول مؤتمر للمغتربين في لبنان[٢]. ويلاحظ بان مواقف رئيس الجمهورية كانت تخضع باستمرار للتأثيرات المستجدة، ولهذا فنّد وجهة نظره في هذه الفترة والقائلة بعدم قانونية تسجيل المغتربين في سجلات النفوس ولوائح الشطب وعدم ممارستهم الانتخاب وهم غائبون وذلك على النحو التالي[٣]:

أولاً - ان الغالبية الساحقة من المغتربين خصوصا في الولايات المتحدة قد اعتنق الجنسية الأميركية، فلم يبق لهم حق بان يكونوا ناخبين او منتخبين في لبنان ولا ان يحسبوا في معدل التمثيل الطائفي.

---

(١) **البيرق**، العدد ٤٥١٢، ٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦.

(٢) أنظر: **العمل**، العدد ١٦٧، ٢٧ تموز (يوليه) ١٩٤٥، **العمل**، العدد ١٨٠، ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥.

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٣٢٤- ٣٢٥.

ثانياً - ان القانون اللبناني راعى مصلحة هؤلاء المغتربين بان عدّهم لبنانيين حال رجوعهم نهائيا الى لبنان، وأجاز منحهم تذكرة هوية لبنانية وخوّلهم ممارسة حقوقهم الانتخابية جميعها.

ثالثاً - ان المغتربين الذين حافظوا على جنسيتهم اللبنانية او اختاروا هذه الجنسية بحكم معاهدة لوزان يعتبرون مقيدين في السجلات الخاصة بهم رقم (ب) وليس من مانع قانوني يحول دون نقلهم الى سجلات (أ) اي سجلات المقيمين.

رابعاً - أن حق هؤلاء في الانتخاب لا يمكن ممارسته الا بحضورهم فعلاً عملية الانتخابات في مناطقهم.

خامساً - بقي حق المغتربين اللبنانيين في ان يحسبوا في المعدل الانتخابي، وقد عمل لهذا الحساب الرئيس أيوب ثابت يوم وزّع المقاعد النيابية على الطوائف عام ١٩٤٣، فاحتجت الطوائف الاسلامية على عمله وطالبت بالاحصاء العام فحلت سلطة الانتداب الخلاف بتوزيع المقاعد النيابية بنسبة ٦ للمسيحيين و ٥ للمسلمين، وعلى هذا القرار سارت الحكومة في الزيادة الجديدة الحاضرة. وختم بشارة الخوري بقوله: انه يجب ان يتبع هذا المبدأ حتى يتم الاستقرار اللبناني ويترسخ الميثاق. والنتيجة انه يمكن قيد المغتربين في سجل المقيمين وابقاء الحالة على ما هي عليه في نسبة التمثيل الطائفي.

ومهما يكن من أمر، فقد ثبت أن أكثر المغتربين المتأثرين بالفكر الطائفي كانوا ممن يعملون ضد الفكرة الوطنية اللبنانية وضد الفكرة العربية القومية، بل ان بعض سفراء لبنان في الخارج كانوا يمثلون طوائفهم أكثر مما يمثلون دولتهم، وكان شارل مالك الوزير المفوض اللبناني في واشنطن خير مثال للفكر الطائفي المعادي للعروبة، ولذا فقد انتقدت مواقفه مجموعة من الصحف اللبنانية بسبب

تصريحاته وخطبه ولا سيما خطابه في « المؤتمر العالمي للثقافة المسيحية » في تورنتو في كندا حيث تحدث عن أثر جميع الحضارات بما فيها الحضارة اليهودية دون ان يشير مطلقا الى الحضارة العربية . ولذا فقد انتقدته صحيفة « اليوم » واعتبرته « شارل ابو الكلام »[1] ، كما انتقدته صحيفة « الهدف » في مقال لـزهير عسيران تحت عنوان « شارل مالك »[2] ، ونشرت صحيفـة الشرق مقـالاً بتـوقيـع نـون تحت عنوان « الوزير الفيلسوف شارل مالك ، أجهل أم تعصب أم صهينة ؟ » جـاء فيه ان مواقف شارل مالك ومحاضراته وخطبه أثبتت ان سياسته في واد وسياسة الدولة التي يمثلها في واد آخر . وجاء في المقال ان سياسة شارل مالك اميركية أولا ثم لبنانية بينما سياسة دولته لبنانية أولا فتوازنية ثانيا ، والمعروف ان تعاليم السياسة الأميركية مغموسة في مستنقعات التضليل الصهيوني ، بينما شارل مالك متأثر الى حد كبير بهذه الدعاية الصهيونية ، وان شارل مالك في خطابه في المؤتمر العالمي للثقافة المسيحية قد تناقض مع سياسة لبنان الداخلية والخارجية على السواء ، وبكلمة أوضح فقد أثبت شارل مالك أنه صائر بين ان يكون وزيرا مفوضا لدولة اسمها الدولة اللبنانية أو فيلسوفا اميركيا يبشر بسياسة معينة خارجة عن نطاق العلم والفلسفة .[3] ولهذا سمته « الشرق » بالفيلسوف المتأمرك. وتحت عنوان « شارل مالك وأعداء العروبة » أرسل يوسف عزاريا مقالا من كندا الى صحيفة« النهار » لم تنشره في حينه[4] . وانتقد فيه شارل مالك لأنه تحدث عن الحضارات العالمية ولم

(١) اليوم، الأعداد ٢٢٦٨ ، ٢٢٧١ ، ٢٢٧٦ ، ٢٤ آب (أغسطس)، ٢٩ آب (أغسطس)، ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٠ .

(٢) الهدف، العدد ١٣٩٩ ، ١٤٠٤ ، ١٩ آب (أغسطس)، ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٥٠ .

(٣) الشرق، ١٤٧٦ ، ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٥٠ . أنظر ايضا حملة الصحف على سياسة شارل مالك . الحياة، العدد ١٣٢٧ ، ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٠ ، بيروت المساء، العدد ٢٠٨ ، ٢٩ آب (اغسطس) ١٩٥٠ ، الديار، العدد ٢٥٠٨ ، ١٢ تموز (يوليه) ١٩٥٠ ، أنظر أيضا :
Le Jour, No. 5210, 1 Juillet 1951.

(٤) دافعت صحيفة النهار عن سياسة شارل مالك وربما يعود ذلك الى العلاقات الشخصية التي تربطه بغسان تويني أنظر: النهار، العدد ٤٥٣٩ ، ٢٤ حزيران (يونيه) ١٩٥٠ .

يشر الى الحضارة العربية ، ومما قاله : « لقد وقفنا في ذلك الحفل مذهولين لا ندري هل نحن ننصت إلى خطيب عربي يمثل دولة عربية راقية أو ثعبان صهيـوني يحاول مسخ الحقائق وتشويه نصاعة التاريخ . فلو كان الخطيب وايزمان نفسه لما فعل اكثر مما فعله الاستاذ شارل مالك الذي لم يضره ان يذكر الحضارة العبرية ويتناسى الحضارة العربية » . وأشار يوسف عزاريا ان ما ذكره مالك ليس من باب الفلسفة والفلاسفة بل لان الجمعية التي كان مالك خطيبها معـروفـة بميـولها الصهيونية وباتهامها للمسلمين والكاثوليك بأنهم رجعيون ، وهذه الجمعية هي التي جاهرت بأحقية اليهود في فلسطين وبطلان حق العرب في الدفاع عن أراضيهم[1] . والحقيقة أن ما يتوجب ذكره في هذا الصدد احد امرين :

أولا - اما ان تكون الحكومة اللبنانية مقتنعة باتجاهات شارل مالك السياسية والفكرية وبـذلـك تكـون الحكـومـة تنهـج في سيـاستهـا منهجين وسياستين .

ثانيا - واما ان تكون الحكومة غير مقتنعة باتجاهاته ، ولكن نظرا لضعفها وتردي أوضاعها فان وزيرها المفوض كـان يتصرف وفـق ميـولـه الخاصة . ولكن يمكن القول بان دعم السياسة الأميركية لسياسة شارل مالك جعل الحكومة اللبنانية غير قادرة على التصرف إلا وفق المنظور الاميركي ووفق اتجاهات مالك الاميركية .

وقد أشارت البيانات الشيوعية في بيروت الى خضوع الحكم اللبناني للقوى الاستعمارية الاميركية والبريطانية والفـرنسيـة[2] . كما اتهمـت البيـانـات « زعماء الكتائب الرجعيين الخونة » بانهم ممن يعملون في خدمة الاميركيين وليس خلافهم

(١) يوسف عزاريا : شارل مالك واعداء العروبة ، آب (غسطس) ١٩٥٠ . مـن وثـائـق ارشيـف صحيفة « النهار » .

(٢) انظر: بيان اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي اللبناني، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٠ من وثائق ارشيف صحيفة « النهار » .

مع الكتلة الادية الا انعكاسا لُلتناقضات الاميركية ـ الانكليزية ، فالكتلة الادية اصبحت عميلة للاستعمار البريطاني وصداقة رئيسها كسروان الخازن وبعض زعمائها للملك عبد الله دليل على ذلك . واعتبر البيان ان بيار الجميل وجوزف شادر وموريس الجميل هم وكلاء الشركات الاميركية الاستثمارية ، وان هؤلاء ينفذون التفرقة الطائفية بالتعاون مع هنري فرعون وبشارة الخوري واحمد الاسعد وصبري حماده وسليم الخوري ورياض الصلح . واضاف البيان بان هؤلاء وبواسطة صحيفة « العمل » الكتائبية لا يتكلمون شيئا ضد حكومة اسرائيل بسبب خضوع حكومة بن غوريون وشرتوك لاميركا التي يخضع لها ايضا بيار الجميل وجوزف شادر والياس ربابي[١] .

وبالفعل فقد كان بعض القوى السياسية المحلية وكلاء للشركات الاجنبية او مساهمين فيها ، وكانت هذه القوى تعمل ضد القوى الشعبية والكادحة ، ففي ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ اكدت المناقشات في المجلس النيابي صحة وجهة النظر القائلة بان الدولة اللبنانية تساعد القوى والمؤسسات الاحتكارية ضد الفئات الشعبية وقد سبق ان تقدمت بعض الشخصيات اللبنانية والاجنبية للحصول على امتياز لتأسيس شركة لصيد الاسماك في المياه الاقليمية وغير الاقليمية على طول الشاطىء اللبناني مما يؤثر على أوضاع صيادي الاسماك[٢] .

---

(١) بيان اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي اللبناني في بيروت تحت عنوان « زعماء الكتائب الرجعيون الخونة في خدمة الاستعمار الاميركي » في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٠ ، من وثائق ارشيف صحيفة « النهار » .

(٢) لا بد من الاشارة الى ان احدى شرارات الحرب الأهلية في لبنان ١٩٧٥ـ ١٩٧٦ كان سببها موافقة الحكومة اللبنانية على مشروع احتكاري لصيد الاسماك على الشاطىء اللبناني بواسطة شركة « بروتيين » التي كان كميل شمعون أحد اصحابها . وكان النائب السابق معروف سعد على رأس مظاهرة لصيادي الاسماك في مدينة صيدا يوم اغتيل في شباط (فبراير) ١٩٧٥ ، وطالب المتظاهرون يومذاك بالغاء امتياز الشركة . وبعد هذه الحادثة كرت سبحة الشرارات منها مجزرة ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٥ .

وكان صيادو الاسماك البالغ عددهم ثلاثون الفا قد وجهوا عريضة احتجاج الى المجلس النيابي ضد ذلك المشروع نظرا لما يسببه من سلبيات على سبل ارتزاقهم . وبالرغم من ذلك فان رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بالوكالة ووزير الاشغال العامة وقعوا على مرسوم جمهوري يقضي باعطاء الامتياز للشركة الاحتكارية على ان يناقش مشروعه في المجلس النيابي ، وقد ايد المشروع النواب : اميل لحود ، ابراهيم حيدر ، واديب الفرزلي ، بينما عارضه النائب حبيب ابو شهلا لان صيد الاسماك مهنة يمارسها الفقراء منذ مئات السنين وانشاء الشركة يؤثر على أوضاعهم ، كما ان كميل شمعون عارض انشاء الشركة لان امتيازها لمدة (٧٥) عاما ولوجود اكثر من شخص اجنبي فيها ، وأبدى شكوكه باحد المساهمين في الشركة المدعو جوزف غونزالس شاس الذي اتهمه بان وراءه بعض اليهود وبينهم اليهودي ابراهام . وأشار إلى أنه لا يجوز ترك المصلحة العامة وعدم الاهتمام باحتجاجات الصيادين على المشروع . كما عارض المشروع النواب : حميد فرنجية ، عادل عسيران وعبد الله اليافي الذي قال ساخرا بأن صيادي السمك هم من الطبقات الفقيرة المسماة هدامة وان الحكومة تسعى لمكافحتها بينما البطالة متفشية ، وليس صحيحا بأن الشركة ستحتاج إلى كل صيادي الاسماء لأن الآلات تحل محل الكثيرين منهم ، وهي لن تحتاج الى اكثر من مائة عامل . وقد سبق ان خدعتنا شركة التابلاين عندما استغنت عن آلاف العمال بسبب استخدامها للآلات[١] .

والجدير بالذكر انه يمكن الربط بين الممارسات الحكومية ضد الشعب وبين ظاهرة انتشار السلاح بين مختلف الفئات الشعبية وهي أضحت مشكلة شائكة من المشاكل التي عانى منها لبنان الاستقلال ، حيث اثيرت المشكلة في المجلس النيابي في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٠[٢] . وفي ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠

---

(١) للمزيد من التفصيلات انظر : مضبطة الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني ، ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ ، ص ٨٧ـ ٨٨ .

(٢) انظر : مضبطة الجلسة الاولى لمجلس النواب اللبناني ، ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٠ ، ص ٤ .

اثيرت المشكلة مجددا فاشار النائب يوسف فضول الى خطورة انتشار السلاح وتسلح المواطنين وانتشار تجارة السلاح واستعماله بين الاحزاب والطوائف، واكد بان الكمية الموجودة عند الشعب تضاهي كمية السلاح الموجودة لدى الحكومة ولدى الجيش اللبناني . ثم طالب بتطبيق القانون وجمع السلاح، واقترح لذلك طريقتين، فاما ان تشتري الحكومة هذا السلاح، او ان تفرض ضريبة على القرى والدساكر الموجود فيها، وبعد مدة معينة يحددها القانون تستطيع الحكومة ان تطبق اقصى العقوبات بحق من يقتني او يتاجر او يستعمل السلاح[1] . ولما كان هذا الاقتراح يتناقض مع مصالح العديد من الوزراء والنواب ورجال العهد فان الحكومة اهملته ولم تقر اي اقتراح لجمع السلاح، لان البعض اعتبر ان اقتناء السلاح يشكل عامل ضغط على المسؤولين او على المناوئين، واكد بشارة الخوري انه ما ان ابعد رياض الصلح عن الحكومة حتى انعكست الخلافات بينهما على وحدة الشعب اللبناني، ولما جاء عيد المولد النبوي في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ حتى لعلع الرصاص من قبل انصار رياض الصلح احتجاجا واستياء على عملية ابعاده من الحكم. ولما جاء عيد الميلاد في ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ حتى لعلع الرصاص ايضا تحديا من المسيحيين المتواجدين قرب كاتدرائية مار جرجس المارونية ردا على تحديات المسلمين في احتفالات عيد المولد النبوي .
وتؤكد هذه الحوادث عدة امور منها على سبيل المثال:

أولا - انتشار السلاح بين مختلف المواطنين على اساس طائفي وحزبي تحسبا لأي طارىء مما يشير الى انعدام الثقة بين الطوائف والدولة وبين المواطنين أنفسهم، وإلى استمرار الحس الطائفي عند كل حدث ديني أو سياسي .

(١) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠، ص ٢٣٧.

ثانيا - حماية وتشجيع كبار المسؤولين الرسميين للفئات الموالية لها على اقتناء السلاح لاستخدامه كاداة ضغط عند الحاجة.

ثالثا - تدل هذه الحوادث على اهمال الدولة في ملاحقة المسلحين وعدم جمع السلاح منهم، مما القى على عاتقها المسؤولية الكاملة في تفاحل المشكلات بين اللبنانيين وتردي الاوضاع لا سيما على الصعيد السياسي والامني .

وكانت الفئات الشعبية تعبر عن استيائها من الممارسات الحكومية بمختلف الوسائل مطالبة الدولة انصافها وتحقيق العدالة الاجتماعية قبل ان تفكر بجمع السلاح او الحد من انتشاره . وفي ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ كتب غسان تويني مقالا افتتاحيا في صحيفة «النهار» تحت عنوان «بدنا ناكل جوعانين» صدره بقول لصحيفة «بيروت المساء» بان لبنان في حالة غزو والغزو داخلي «إذ تسطو هذه العصابة على كل شيء، تستبيح كل شيء . تظاهرة امس هي اول اسفين يدكه الشعب في صرح هذه العصابة الاثيمة» واعتبر هجوم صحيفة «بيروت المساء» على المسؤولين من اعنف ما شنته الصحف على مساوىء الحكم . ثم اتهم غسان تويني المسؤولين بعدم اهتمامهم باوضاع الشعب وعدم احساسهم بما يعانيه من جوع وفقر «ان دولة لا يقوم حكامها بواجبهم تجاه الشعب ولا يؤدون الامانة ولا يحكمون بالعدل، ان هكذا دولة انما هي غاب وليست دولة . ان على الدولة ان تكون دولة او لا تبقى[1]» .

وعلى أثر نشر هذا المقال اعتقل غسان تويني وسجن، وفي اليوم التالي نشرت النهار» في صدر صفحتها الاولى مقالا استهزائياً بالدولة تحت عنوان «ما بدنا ناكل مش جوعانين»[2] . ونظراً لتردي الاوضاع المحلية، وبسبب قرب الانتخابات

(١) **النهار**، العدد ٤٧٠٠، ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ .
(٢) **النهار**، العدد ٤٧٠١، ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ .

النيابية استقالت حكومة رياض الصلح في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٥١، وتألفت على اثرها حكومة ثلاثية برئاسة الحاج حسين العويني وعضوية بولس فياض وادوار نون[١].

وفي هذه الفترة اثيرت في وجه الدولة مسألة الانتخابات النيابية، فاوضح النائب كميل شمعون في المجلس النيابي في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥١ بان الحكومة الجديدة لا هم لها الآن سوى تسخير جهاز الدولة ومواردها ونفوذها للتدخل في الانتخابات تدخلا عنيفا مفضوحا واتهم كل اجهزة الدولة بالفساد. ومما قاله متهماً رئيس الجمهورية وأوساطه: «أليس معروفا وذائعا ثابتا ان المقربين من قصر الرئاسة يتدخلون في الشؤون الانتخابية للدعاية وللترشيح وللإقصاء ويتصلون مباشرة - ومن تحت أنف الوزراء المسؤولين - بالموظفين والمحافظين والقائمقامين وبقوى الأمن في كل درجاتها حتى الانفار. وأي نفوذ يستغله هؤلاء المقربون في تصرفاتهم هذه الا نفوذ رئيس السلطة الاجرائية»؟ واعتبر شمعون أن الوزارة الجديدة لن تستطيع تأمين حرية الانتخابات وضمان حيادها. أما النائب كمال جنبلاط فقد اشار من خلال تجربته كوزير سابق، بأن الحكومة ليست الا ستاراً وآلة مسيرة كان الحكم يتخطاها في سبيل اعطاء الأوامر ولتنفيذ المشاريع. واشار الى الفوضى السائدة في الدولة حيث أن الضباط الصغار لا يأتمرون بأمر الضباط الكبار لأن المحسوبية تفشت كالسرطان في الدولة وجهازها، ثم اعطى مثالا على نية الحكم بالتدخل في الانتخابات ومنها ان قرية تعد (١٢٠٠) ناخب تقريبا عين من سكانها في الشهور الأربعة الأخيرة (١٢٠) موظفا ارضاء وتقربا[٢]. بينما اقسم رئيس الوزراء حسين العويني بشرفه بأن الحكومة ستعمل بكل قوتها من أجل انتخابات حرة وشريفة[٣].

(١) C. O. C., Vol. XXIII, P. 94, A. W. 13 Feb. 1951.

(٢) مضبطة الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني، ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥١، ص ٥٠٨-٥١١.

(٣) C. O. C., Vol. XXIII, P. 94.

وفي اوائل آذار (مارس) ١٩٥١ ظهر اتجاه في بيروت يرمي الى تعديل نظام الانتخاب وتصحيحه لان الصعوبات التي اعترضت تشكيل القوائم ابرزت عيوب هذا النظام ومساوئه، فالطوائف بدأت تتذمر لان مرشحين غرباء يفرضون عليها. ولذا فقد بدأت بعض المساعي بين الطائفة الاسلامية والطوائف المسيحية لا سيما الارثوذكسية للقيام بمسعى مشترك، وعقد اجتماع اثيرت فيه هذه القضية وشدد بعض الحاضرين على وجوب ايجاد وسيلة تساعد على افهام زعماء القوائم الانتخابية من هم الذين تؤيد طائفتهم ترشيحهم ومن هم الذين تتنكر لهم[١]. وهذه التحركات الانتخابية تشير الى عدم ملاءمة القانون الانتخابي للشعب، وتشير ايضا الى تأصل الفكر الطائفي بين اللبنانيين، لان المرشح للنيابة لا يعتبر بنظرهم مرشحا لجميع اللبنانيين، بل هو مرشح لطائفته وللمنطقة التي توجد فيها هذه الطائفة. في الوقت نفسه اصدر «الشباب البيروتي المثقف» بيانا دعا فيه الى ادخال عناصر جديدة الى المجلس النيابي «وضرورة تغيير الدم الفاسد لشفاء المريض، والمريض هو بلادنا» وطالب البيان عبد الله اليافي وسواه التعاون مع الشباب الواعي لارتقاء سلم المسؤولية والدفاع عن مصالح الامة[٢]. وفي منتصف نيسان (ابريل) ١٩٥١ وزعت المعارضة بواسطة طائرات خاصة منشورات طلبت فيها من القضاة ورجال الادارة وقوى الامن عدم الانصياع لاوامر الدولة اذا طلبت منهم المشاركة في تزوير الانتخابات. كما اصدر اركان المعارضة: ريمون اده، كميل شمعون، وكمال جنبلاط بيانا آخر طالبوا فيه بضرورة العمل على حرية الانتخابات النيابية

(١) النهار، العدد ٤٧٣٢، ٤ آذار (مارس) ١٩٥١. وهنا لا بد من المقارنة بين هذه المطالب في عام ١٩٥١، وبين ما جرى بعد نجاح المرشح الارثوذكسي نجاح واكيم في منطقة بيروت عام ١٩٧٢، فقد قامت تظاهرات ارثوذكسية الى مقر البطريركية الارثوذكسية احتجت فيها على فوز المرشح واكيم ضد منافسه المرشح الارثوذكسي نسيم مجدلاني، بحجة أن واكيم لا يمثل الارثوذكس لانهم لم يصوتوا له، بل يمثل المسلمين الذين ساعدوه وصوتوا له لمجرد كونه مسيحيا ناصريا.

(٢) النهار، العدد ٤٧٣٢، ٤ آذار (مارس) ١٩٥١.

ومنع التزوير[١]. وبعد إعلان نتائج انتخابات منطقة الشوف فاز خمسة مرشحين من المعارضة من أصل تسعة وهم: كمال جنبلاط، كميل شمعون، اميل بستاني، أنور الخطيب، غسان تويني[٢]. ومن خلال هذه النتائج نفى الرئيس بشارة الخوري الاتهامات وأكد حياد الدولة في الانتخابات، والدليل على ذلك ان نتائج الانتخابات أثبتت هذا الحياد خاصة وان بعض المعارضين نجحوا في الانتخابات[٣]. مع العلم ان الدولة لم تكن قادرة في هذه الفترة على اسقاط بعض المعارضين نظراً لزعامتهم التقليدية والشعبية التي توارثوها أو اكتسبوها عبر سنوات طويلة وبين هؤلاء مثلاً كميل شمعون وكمال جنبلاط ورشيد كرامي وسليمان العلي وسواهم. وفي ٢٢ نيسان (ابريل) ١٩٥١ فاز مرشح الكتلة الوطنية بيار اده على بيار الجميل رئيس حزب الكتائب رغم دعم رئيس الجمهورية له، ذلك لأن كمال جنبلاط طلب من القوميين السوريين دعم بيار اده لأن أفكاره «ذات طابع قومي تقدمي، بعيد عن كل نعرة طائفية متأخرة أراد حزب معروف أن يبثها في تلك المنطقة».

وفي أيار (مايو) ١٩٥١ وبعد الانتهاء من عمليات الانتخابات سعى رئيس الجمهورية الى سماع رأي المعارضة التي انتدبت كلاً من كمال جنبلاط وكميل شمعون، فأوضحا للرئيس بأن أشخاص رئيس الوزارة والوزراء لا تهمهم ولكن لديهم برنامجاً وانهم سيحددون موقفهم من الوزارة، بنسبة ما تطبق أو لا تطبق من برنامجهم المذكور[٤]. ولم تقتصر المعارضة على قوى «الجبهة الاشتراكية الوطنية»

(١) **النهار**، العدد ٤٧٦٦، ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٥١.

(٢) **النهار**، العدد ٤٧٦٩، ١٤ نيسان (ابريل) ١٩٥١.

(٣) للمزيد من التفصيلات حول نتائج الانتخابات النيابيةانظر: بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٣٦٣- ٣٦٥، يوسف سالم: ٥٠ سنة مع الناس، ص ٢٦٩ - ٣٠٣.

(٤) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٣٧٨، اما النص الحرفي للبرنامج الاصلاحي للجبهة الاشتراكية الوطنية فيمكن الاطلاع عليه في: **النهار**، الملحق عدد ٤٧٩٩، ٢٢ أيار =

بل تعدتها الى القوى التقليدية، فأوضح رئيس الجمهورية بأنه عندما علم رياض الصلح بأن رئاسة الوزراء ستكون لسواه بدأ يحرض الأمير مجيد أرسلان وصبري حماده وأقنعها بالانسحاب من كتلة رئيس الجمهورية، مما أضعف الكتلة الدستورية ورئيسها في وقت كانت فيه بحاجة الى التكتل للوقوف في وجه المعارضة. وبعد تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة عبد الله اليافي في ٧ حزيران (يونيه) ١٩٥١ اعتبر الحزب الشيوعي اللبناني ان هذه الحكومة ليست هي سوى بنت الانتخابات المزوّرة التي جرت باشراف الدولارات الأميركية، ووليدة المجلس الممسوخ ذي الأكثرية الأميركية التي انبثق عنها، ولذلك تمثّلت في هذه الحكومة مصالح واشنطن الاستعمارية وشركاتها الاحتكارية أحسن تمثيل[١]. أما غسان تويني فبالرغم من انه أصبح نائباً غير انه استمر يكتب في صحيفته «النهار» منددأ بأساليب الحكم، وبعد تعطيل الرقابة الحكومية لصحيفته بدأت تظهر آراؤه وآراء صحيفته من خلال صحيفة «صدى لبنان»[٢]. وكان أول مقال

= (مايو) ١٩٥١ وقد وقع على البرنامج: كمال جنبلاط وانور الخطيب عن الحزب التقدمي الاشتراكي - بيار اده وعبد الله الحاج عن الكتلة الوطنية. وعن المستقلين: كميل شمعون، اميل بستاني، غسان تويني، ديكران توسباط.

(١) بيان صادر عن الحزب الشيوعي اللبناني في بيروت تحت عنوان «الى الاتحاد في جبهة وطنية شعبية لاحباط مشاريع المستعمرين الاميركيين والفرنسيين والانكليز الرامية الى جعل لبنان مستعمرة اميركية وقاعدة استعمارية حربية». حزيران (يونيه) ١٩٥١. من وثائق ارشيف صحيفة «النهار».

(٢) **صدى لبنان**، كان صاحبها ورئيس تحريرها جوزف عارج سعادة. وقد لاحظت من خلال دراستها من ٨ حزيران (يونيه) الى ٢٥ حزيران (يونيه) ١٩٥١ بانها صورة طبق الاصل عن «النهار» ولكن تحت اسم «صدى لبنان» اذ ان الأفكار والاخراج وحتى نوعية الورق هي ذاتها التي كانت تعتمدها «النهار». ثم لاحظت ان اعداد «صدى لبنان» من ٨ حزيران (يونيه) الى ٢٥ حزيران (يونيه) هي من ضمن المجموعة المجلدة لصحيفة النهار في مجلد عام ١٩٥١. وبعد أن عادت **النهار**، الى الصدور في ٢٦ حزيران (يونيه) ١٩٥١، قال غسان تويني في افتتاحية صحيفته «... وبعد شاءت الظروف ان تستمر النهار أثناء فترة تعطيلها من خلال =

في ٨ آذار (يونيه) ١٩٥١ تحت عنوان « أزمة الحكم... المتأزمة » أوضح فيه أن الشعب يريد أولاً نظاماً انتخابياً جديداً يمكنه أن ينيب عنه من يمثله فعلاً ولا يجعل مجلس نوابه مجلس عشائر وممولي العشائر ، ويريد الشعب أن يعيش في مناخ الحرية ، فلا يساق الصحفيون الى السجن اذا تنفسوا على غير ما يتنفس الحاكمون ، والشعب يريد أن يحكم بغير الخوف والتهويل ، وأن لا يتكبر الحكام ولا يتجبروا ولا يتعسفوا ولا يستبيحوا المحرمات ولا يدنّسوا المقدسات ، بل يطلقوا للشعب حرياته ويتركوه يمارس حقوقه . وأضاف تويني أنه من الضروري أن توفر حكومة اليافي الضمانات الكافية لتطهير جهاز الحكم ، أما إذا لم تأتِ من الإصلاح الحقيقي بغير الصلاة والابتهال وسحر البيان وارتضت الحكم جاهاً وعزاً ومجداً يشاد على الفساد وفوق آلام الشعب ، فإنها لن تتمتع بثقة الأمة وان ظفرت بثقة أكثرية النواب « لن تتمكن من الاستمرار طويلاً في حكم متأزم قد يؤدي ازدياد تأزّمه بالبقية الباقية من الدولة[1] » . وإزاء هذا المقال والهجوم المستمر ، أصدرت الحكومة مذكرة جلب بحق النائب غسان تويني وحوّلتها إلى رئاسة المجلس النيابي[2] .

والملاحظ أن أزمة الحكم في لبنان لم تكن مقتصرة على النواحي السياسية أو الاجتماعية فحسب ، وإنما استمرت الطائفية مظهراً سلبياً من مظاهر دولة الاستقلال ، ولهذا كتب « كامل مروة » في صحيفته « الحياة » بأن « سرطان هذه الدولة اللبنانية منها وفيها : الطائفية السياسية . الخطوة الأولى نحو إنشاء الدولة :

= الزميلة صدى لبنان، فكانت صدى لبنان تنضد بأحرف النهار وتستخدم عمال النهار وتحرر باقلام النهار ، واذ نشكر اليوم صدى لبنان لحملها النهار الى قرائها يطيب لنا ان نعرب عن يقيننا باننا ما كنا في كل ما كتبنا ونشرنا الا صدى لبنان ، صدى لما يريده هذا الشعب ولما يؤمن به الذين يريدون له مجدا حقيقيا » .

(١) **صدى لبنان** (النهار) العدد ٣١٩٥ ، ٨ حزيران (يوليه) ١٩٥١ .

(٢) **صدى لبنان** (النهار) العدد ٣١٩٦ ، ١٠ حزيران (يوليه) ١٩٥١ .

الغاء الطائفية » ، ومما قاله : ان تسوية ١٩٤٣ كانت تسوية طائفية قبل كل شيء ولكنها تختلف عن تسوية ١٩٢٠ في ان الجنرال غورو استهدف من تسويته تثبيت الطائفية في الدولة وجهازها ، بينما أراد قادة ١٩٤٣ من تسويتهم دفن الطائفية في الدولة ، ولكن غلبت المطامع الشخصية عند الحكم على المصلحة الوطنية ، ووجدوا أن الرجوع الى الطائفية هو أضمن وسيلة للبقاء في الحكم . وأكّد بأن دولة ١٩٤٣ لم تكن دولة وطنية بل كانت شخصية ، وكم ذابت المصالح الوطنية وحتى الطائفية في سبيل أشخاص ومناصب ، والخبر اليقين مثلاً في حديث الوحدة الاقتصادية مع سوريا منذ عام ١٩٤٣ الى اليوم عند السادة رياض الصلح والمرحوم عبدالحميد كرامي وصبري حماده وأحمد الأسعد وسواهم[1] . واعتبر صاحب « مذكرات عيتاني »[2] بأن عدم المساواة بين اللبنانيين هي من أسباب الخلافات الطائفية القائمة ، كما ان إيمان الماروني بأن لبنان وطن قومي ماروني تزيد من حدة هذه الخلافات ، وطلب من الموارنة الإقلاع عن سياسة الوطن الماروني المسيحي وان عليهم أن يؤمنوا بأن لبنان للجميع . غير أنه لم ينكر ما للزعماء المسلمين من مسؤولية حيال وضع المسلمين ، فاعتبر أن الزعامات الإسلامية المتنصرة سياسياً كثيراً ما كانت تخدع المسلمين ، فهم في الظاهر مسلمون وفي العقيدة والمبدأ متنصرون ، والتنصر السياسي أخطر شأناً وأكثر تهدماً من التنصر المذهبي[3] .

(١) **الحياة**، العدد ١٥٩٢ ، ١٥ تموز (يوليه) ١٩٥١ .

(٢) .. عيتاني (١٩١٠ -) صاحب مذكرات بيروتي الذي صدر للمرة الأولى عام ١٩٥١ ، ولكن نظرا لما احتواه الكتاب تراجعت الدولة عن السماح بنشره ولوحق مؤلف الكتاب وصودرت النسخ التي وجدت . ونظرا لأهمية الكتاب قامت جامعة بيروت العربية باعادة اصداره عام ١٩٧٧ . أما السيد عيتاني فقد كانت لي الفرصة بالتعرف عليه وقابلته مرارا للحديث عن بعض الشؤون التاريخية المتعلقة بلبنان .

(٣) ... عيتاني: مذكرات بيروتي ، ص ٢٨ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٧٣ .

وبيدو أن تطوراً جديداً طرأ على الساحة اللبنانية بعد الخلافات السياسية بين بشارة الخوري ورياض الصلح الذي اعتبر أن رئيس الجمهورية مسؤول عن تمزيق الصف الإسلامي للتحكم به ومسؤول عن الفوضى السائدة في لبنان، ولذا فإن رياض الصلح سعى لدعم بعض القوى الإسلامية لتغيير الأوضاع السياسية في لبنان ولتشكيل ضغط سياسي وعسكري على الدولة. وقد حدث ان زار سعد الدين باشا شاتيلا ـ أحد وجهاء بيروت ـ مصر في صيف عام ١٩٥١، وقابل هناك النحاس باشا وزعماء الاخوان المسلمين. وبعد عودته من مصر أعلن الباشا شاتيلا عن تكوين جمعية الشبّان المسلمين. وأثناء استقباله للزائرين أوضح لهم دور التنظيم الجديد في لبنان بالاتفاق مع رياض الصلح، ومما قاله: انهم جهّزوا للمنتمين الى الجمعية في بيروت نحو خمسماية بدلة خاصة مثل المنظمات شبه العسكرية «وبعد رجوع رياض بك من عمان سنطلب منه الشروع في تجهيز خمسماية بزة ثانية» مما يشير بأن رياض الصلح كان يبارك هذه الخطوة، وقد عقد العزم على تغيير سياسته إزاء الأوضاع السائدة في لبنان لأن سعد الدين باشا شاتيلا أوضح للحاضرين ان رياض الصلح اعتزم القيام بتبديل عام لحالة الحكم في لبنان خاصة وان مسؤولية الفوضى في البلاد ودوائر الدولة إنما تقع على رئيس الجمهورية[1].

وذكر بشارة الخوري بصدد معارضة رياض الصلح ان أسباب معارضته ليست إلا بسبب بعده عن رئاسة الوزارة، وان الزعيم فؤاد شهاب قائد الجيش اللبناني أسرّ إليه في ١٢ تموز (يوليه) ان رياض شكا إليه كيف أن رئيس الجمهورية أبعده عن رئاسة الوزارة «وان صدره قد ضاق وعيل صبره وانه اضطر للمعارضة»، كما أوضح له بأن الملك عبد الله دعاه لزيارته في عمان وانه عقد النية للسفر الى الأردن. فقال رئيس الجمهورية للزعيم شهاب «ان رياضاً عزيز عليّ،

(١) مذكرات فيليب نقاش: مشاهد تاريخية من الحياة العامة اللبنانية ١٩٠٨-١٩٧٣، ص ٢٠٠، ٢٠٥- ٢٠٦.

ومعارضته في نظري عرض لا يؤثر في الجوهر، أما بعده عن الحكم فأمر قد اتفقنا عليه يوم استقالته الأخيرة وبرضاه أيضاً قد تم الاتفاق على تولية اثنين أو ثلاثة من المؤهلين في السنيين، فلا تكون رئاسة الوزارة احتكاراً له، وبهذا لا تنفر منه قلوب الأكفاء وأنصارهم في طائفته. وكذلك اتفقنا أيضاً على أن يعود رياض الى الحكم، وأنهي برفقته المدة الباقية لي، فنثبت وضع البلاد على أساس الميثاق قبل أن أغادر الرئاسة[1]». وتابع رئيس الجمهورية مبدياً رأيه في زيارة رياض الصلح للأردن متخوفاً من أن يكون هدفها سياسياً باعلانه مثلاً قبوله للوحدة السورية الكبرى والتخلي عن مبادىء الميثاق الوطني، ومما قاله رئيس الجمهورية «وأما زيارته الى عمان فلا بأس بها ترويحاً عن نفسه وتفريجاً لكربته، وأنا أنزهه عن أن يكون لها هدف سياسي لاحراج موقفي والتأثير فيّ. وليثق بأن ما وعدته به ينفذ بحذافيره.... ان امام رياض مجالاً واسعاً للعمل في رئاسة الوزارة التي سيدعى إليها، فلا يسمح لفقدان الصبر وضيق الصدر بأن يؤثرا في تعقله وبعد نظره[2]».

أما سامي الصلح فقد خشي على ابن عمه منذ مدة، فما كان منه إلا أن توجه الى دمشق بصحبة سامي زنتوت واجتمعا هناك بأديب الشيشكلي ليحمل القوميين على الاقلاع عن تكرار محاولة اغتيال رياض الصلح، فوعده الشيشكلي خيراً ونصحه أن يقلل رياض من التجول وعدم السفر خارج البلاد ريثما يتمكن الرئيس السوري من تدارك أية محاولة أخرى. غير أن رياض الصلح لم يبال بالأمر فسافر في هذه الاثناء الى الأردن[3]. وكان وصوله إليها في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٥١ وفي ١٦ منه اغتيل[4]، على يد ثلاثة أشخاص بينهم ميخائيل الديك ـ لبناني.

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٣٩٠- ٣٩١.
(٢) بشارة الخوري، المصدر نفسه، جـ ٣، ص ٣٩٢.
(٣) سامي الصلح: احتكم الى التاريخ، ص ٩٦.
(٤) رياض الصلح: (١٨٩١- ١٩٥١)، وهو من المناضلين العرب الأوائل، حكم بالاعدام في عهد =

ومحمد أديب الصلاح ـ فلسطيني أردني ـ وسائق السيارة اسبيرو وديع حداد ـ فلسطيني أردني لبناني الأصل ـ وكان رياض الصلح وقتذاك متوجهاً في طريقه الى مطار عمان للعودة الى بيروت، وقد اتهم يومذاك بحادثة الاغتيال أعضاء من الحزب القومي السوري[1]. وذكرت المعلومات في حينه بأن مطلقي النيران هم فلسطينيان ولبناني وان الدورية الأردنية المرافقة له أطلقت النيران عليهم فقتلت أحد المهاجمين وانتحر الثاني بينما فرّ الثالث. وفي بيروت أعلن الحداد الرسمي. ولما سمع اللبنانيون بهذا النبأ قام رجال الأحياء والمناطق باقفال المتاجر ودور السينما وبدأت المظاهرات تعمّ مختلف المناطق، وقد شوهدت سيارات للإسعاف نتيجة حوادث العنف من المتظاهرين الذين كانوا يقفلون المحلات بالقوة، كما قلبوا حافلات الترامواي التي لم تتوقف عن السير، وقد قتل شاب نتيجة هذه الأعمال في حي اليسوعية في شرقي بيروت يدعى خليل اسكندر شكري، كما جرح آخرون الأمر الذي أدى الى انزال الجيش لتولي الأمن في البلاد[2].

ولما وصل النعش الى بيروت في ١٧ تموز (يوليه) حرص رئيس الجمهورية على تقدم موكب التشييع، فنصحه بعض المقربين بعدم الاقدام على هذه الخطوة

= جمال باشا عام ١٩١٦، ولكن خفض الحكم بسبب صغر سنه، في عام ١٩١٩ انتخب عضوا عن صيدا للمؤتمر السوري العام، وبعد ذلك شارك في العديد من المؤتمرات العربية من اجل لبنان وفلسطين وسوريا، وناضل ضد الانتداب الفرنسي الى ان اصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٤٣ يوم نال لبنان استقلاله..

(١) أنظر: G.M. Haddade; Op. Cit ; Vol. II. P. 399, A. W., 16 July 1951. **النهار**، ١٧ تموز (يوليه) ١٩٥١، العدد ٤٨٢٢.

(٢) للمزيد من التفصيلات أنظر: **النهار**، العدد ٤٨٢٢، ١٧ تموز (يوليه) ١٩٥١، **الحياة**، العدد ١٥٩٣، ١٨ تموز (يوليه) ١٩٥١، **الحياة**، العدد ١٥٩٥، ٢٠ تموز (يوليه) ١٩٥١ وسواهما من الصحف اللبنانية والعربية والدولية. أنظر أيضا:

C. O. C., Vol. XXIV, P. 216.

K. C. A., Vol. VIII, 1950- 1952, P. 11590.

نظراً لموقف أنصار رياض الصلح من رئيس الجمهورية وبسبب الخلافات السابقة بينهما، غير أن رئيس الجمهورية أصرّ على المشاركة في الموكب، وحدث ما كان متوقعاً، فقد بدأ بعض المشيعين بمهاجمة رئيس الجمهورية والاندفاع نحوه، فقام بعض الجنود و« خرطشوا » أسلحتهم، كما أحاط به صبري حماده وفؤاد شهاب. وعندما أراد رئيس الجمهورية التقدم لتأبين رياض الصلح نظرت اليه بنات رياض نظرة المسؤول عن قتل والدهن « ... وعلى مقربة مني بناته يهمهمن، ويلتفتن إليّ شزراً وعيونهن تقدح شرراً كأنني أنا الجاني». وبعد انتهاء مراسم التشييع ودفن رياض الصلح في باحة مسجد الامام الأوزاعي خرج المشيعون، وحاولت بنات رياض الصلح التقدم نحو رئيس الجمهورية، فإذا بأحد آل الصلح يدفعهن الى سيارتهن لمنعهن من السلام على الرئيس.

وقد بدأت الحكومة بعض التحقيقات الشكلية في الحادث، فأوفدت لجنة الى الأردن وأخرى الى سوريا، ولكنها لم تتوصل الى أية نتيجة بسبب عمق الحادث وأهميته وتدخل الأجهزة الدولية فيه. وقد عادت اللجنتان دون أن تحققا أية نتيجة، ولوحظ يومذاك بأن الأوساط الرسمية اللبنانية والأردنية والسورية تخوفت من التعمق في التحقيق كما رفضت استكماله، ولهذا فقد طويت صفحته. وقد ذكرت صحيفة « الحياة » يومذاك بأن الدولة كانت تعرف ان ميخائيل الديك من القوميين السوريين المطرودين من لبنان، وانه سبق له أن اجتمع في آب (أغسطس) ١٩٥٠ في دمشق مع عصام المحايري ومظهر شوقي، وقد قرروا يومذاك الانتقام لانطون سعادة بقتل بعض الشخصيات اللبنانية ومنها رياض الصلح، وقد استطاع ميخائيل الديك دخول لبنان قبل شهرين من حادث اغتيال الصلح، ومع هذا فإن دوائر الأمن العام لم تمنعه من الدخول آنذاك[1]. وفي ٢٥ تموز (يوليه) عقد المجلس النيابي جلسة استثنائية كانت بمجملها جلسة تأبينية

(١) **الحياة**، العدد ١٥٩٥، ٢٠ تموز (يوليه) ١٩٥١.

لرياض الصلح[1]. وفي اليوم التالي بحث موضوع الاغتيال أيضاً وتقدم نائب البقاع ناظم القادري باقتراح يهدف الى تأليف لجنة برلمانية لتتولى التحقيق في حادث الاغتيال والاتصال بالحكومتين الأردنية والسورية. ثم ألقى وزير الخارجية بياناً أوضح فيه المساعي المبذولة مع الأردن وسوريا[2]. وعلّق النائب قبولي الذوق بـأن هذا البيان لا يتضمن شيئاً سوى ان الحكومة قد اتصلت بالحكومة الأردنية، فالبيان خال من المعلومات. فمن هم الذين دبّروا المؤامرة؟ واذا كانت الحكومة قد توصلت لمعرفة شيء فالرجاء الإدلاء بمعلوماتها.

وردّ رئيس الوزراء على هذه التساؤلات بأنه يفهم ما يدور في خلد النواب، ولكنه أوضح أنه من المتعذر بحث مثل هذه الموضوعات إلاّ في جلسة سرية، أما المعلومات التي لا تضر بالتحقيق فإن بوسع الحكومة الإدلاء بها ولكن المعلومات التي يريدها الزملاء فأستمحيكم عذراً الآن ان لا أدلي بها اذ في ذلك سلامة التحقيق. وفيما يختص بالعلاقة مع سوريا فقد تمنى رئيس الوزراء أرجاء البحث بها نظراً للموقف الدقيق. وأشار النائب حميد فرنجية بأنه يؤيد ما ذهب اليه رئيس الوزراء، ولكن يجب أن لا يكتفى بالاتصالات السياسية، اذ أن مصاب لبنان مصاب وطني وان على جميع الدول العربية وسوريا أن تتفهم حقيقة ذلك، وان ما يقال ضمن حدودهم هو استفزاز لشعور اللبنانيين، وانه «اذا وجد من يتبجح بتدبيره مؤامرة قتل رياض الصلح فيجب أن يطاله القانون[3]».

وكان الملك عبد الله قد أدلى ببيان في ١٩ تموز (يوليه) بصدد حادث الاغتيال، وكان بياناً عاماً تميّز بالعبارات الدينية باستثناء كلمات قليلة ندد فيها

(١) أنظر مضبطة الجلسة الثامنة لمجلس النواب اللبناني، ٢٥ تموز (يوليه) ١٩٥١، ص ٢٢٨-٢٣٩.

(٢) أنظر نص البيان في مضبطة الجلسة التاسعة لمجلس النواب اللبناني، ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٥١، ص ٢٤٨. أنظر أيضا: **الحياة**، العدد ١٦٠٢، ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٥١.

(٣) مضبطة الجلسة التاسعة لمجلس النواب اللبناني، ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٥١، ص ٢٤٩.

بالجريمة، كما هدد ورفض أسلوب المنظمات[1]. وكانت صحيفة «الحياة» قد أوضحت بأن الملك عبد الله أرسل الدعوة إثر الدعوة لرياض الصلح، غير ان الأخير كان يؤجلها باستمرار منذ عدة شهور. وبعد اجراء الانتخابات النيابية في لبنان جدد الملك دعوته للصلح فاعتذر مجدداً، الى أن قرر القيام بالزيارة في ٢٧ رمضان موعد ليلة القدر، ولكنه اعتذر أيضاً الى أن قرر السفر ثاني أيام عيد الفطر[2]. ومن الأهمية بمكان القول ان الصحف اللبنانية والسورية والعربية استطاعت أن تلقي أضواء على حادث الاغتيال أكثر مما أدلت به الحكومة اللبنانية حتى هذه الفترة نظراً لأن سير التحقيق بدأ يوضح بعض الخفايا الدولية والعربية والمحلية، ولهذا فقد تخوفت الحكومة من التسرع بالادلاء بمعلوماتها، وأجلتها الى فترة أخرى وبالذات الى منتصف شهر آب (أغسطس) ١٩٥١.

وبعد فترة سئل محمد شقير ـ مرافق رياض الصلح الى عمان ـ عن سر وسبب رحلة رياض الصلح الى عمان، وما هي أسباب اصرار الملك عبد الله عليها مرات عديدة رغم خلافهما الى ما قبل شهور قليلة، فلزم شقير الصمت ثم قال «لقد ألقيت هذا السؤال نفسه على رياض الصلح في عمان، وكان لا يزال في ثياب النوم يلبس طاقيته ويطالع كتاباً فرنسياً، فوضع الكتاب جانباً... وقال: هل تقسم أنك لن تبوح بكلمة مما سأخبرك عنه حتى بالتلميح أو الهمس»؟ فأقسم محمد شقير واخبره رياض الصلح عن سبب مجيئه الى عمان غير ان شقير لم يخبر مراسل صحيفة «المصور» المصرية، وكل الذي قاله «لقد أقسمت على هذا المصحف بأن لا أذيع هذا السر... ولكني أستطيع أن أقول شيئاً واحداً وهو أن الزعيم الجليل قد عالج مع الملك قضية عربية هامة تهدف الى مصلحة العرب... وقد سمعت الملك يقول له: لقد اختلفنا كثيراً في الماضي ولكني لم أكرهك قط لأني

(١) **الحياة**، العدد ١٥٩٥، ٢٠ تموز (يوليه) ١٩٥١.

(٢) **الحياة**، العدد ١٥٩٣، ١٨ تموز (يوليه) ١٩٥١.

أعلم أنك لا تعمل الا من أجل المصلحة العامة[1]». غير ان محمد شقير ذكر في أوساطه في الفترة الأخيرة ان الملك عبد الله طلب من رياض الصلح التوسط لإقامة الاتحاد بين الأردن والعراق لا سيما بعد أن وجد الملك نفسه قد أصبح كبيراً في السن وان أحداً من ورثته لم يكن صالحاً للحكم، فخشي من ضياع عرشه، غير ان بريطانيا لم تكن موافقة في هذه الفترة على مثل هذا الاتحاد. وهناك رأي آخر أكّد ظنون الرئيس بشارة الخوري من أن رياض الصلح سافر إلى عمان لهدف سياسي، وهو بحث مشروع سوريا الكبرى مع الملك عبد الله، غير أن الصلح رفض عرض الملك الذي استغل فرصة سوء تفاهمه مع رئيس الجمهورية. ولكن من المرجح ان الصلح وعد الملك بالسعي لدى زعماء العراق لإقامة الاتحاد مع الأردن.

كما سئل المفوض العسكري اللبناني عبد العزيز عرب ـ مرافق الصلح الى عمان ـ عن معلوماته عن الحادث فأوضح خلافاً لبعض المعلومات التي نشرت بانه لم يكن أمام موكب رياض الصلح لا حراسة ولا شرطة «ولم يكن معنا من رجال الأمن الأردني سوى ضابط واحد هو بكري بك...»، وأضاف أنه بعد أن أطلق الجناة رصاصهم على رياض الصلح لاحقهم هو بسيارة أخرى حيث وصلوا الى منطقة رملية، فهرب اثنان منهم وبقي واحد يحمل قنبلة صار يهدد بها المفوض عرب الذي تقدم نحوه وهدده ثم سرعان ما تعاركا. وفي هذا الوقت وصلت عناصر عسكرية أردنية واذا بأحدهم يطلب من المفوض عرب أن يطلق الرصاص على الجاني، فأطلق النيران وأرداه قتيلاً. وبعد ذلك ذهب المفوض عرب الى القصر الملكي وأخبر الملك عبد الله بالحادث، فامتعض وبدأ يصرخ ويطلب المسؤولين الأردنيين، ولكنهم كانوا كلهم في المطار لتوديع سمير باشا الرفاعي

(١) **المصور**، العدد ١٣٩٨، ٢٧ تموز (يوليه) ١٩٥١، ص ١٠. أنظر أيضا: **النهار**، العدد ٤٨٢٢، ١٧ تموز (يوليه) ١٩٥١.

ورياض الصلح الذي كان من المقرر سفرهما الى بيروت. أما الدكتور نسيب البربير ـ مرافق الصلح الطبي ـ فقد رفض التحدث عن الموضوع لأنه على حد قوله كان ممنوعاً من الكلام بسبب اصابته، ولكنه كتب على ورقة، رداً على سؤال، انه لم يكن هناك شرطة ولا حرس سوى الضابط بكري بك[1]. ويرى د. أدمون رباط في هذا الصدد ان رياض الصلح كان ضحية انتقام (P.P.S) أي الحزب القومي السوري[2].

والحقيقة ان اغتيال رياض الصلح كان له أثر واضح على الأوضاع اللبنانية والعربية على السواء، فبعد اغتياله اختل التوازن الداخلي في لبنان، وأخذت السياسة العامة الداخلية تتردى في منزلقات كثيرة[3]. كما أنه ما ان مر أربعة أيام على اغتياله حتى اغتيل ايضا الملك عبد الله في ٢٠ تموز (يوليه) ١٩٥١[4]. وكان لحادث الاغتيال هذا أثر كبير في الأوساط اللبنانية، فقد بدأ اللبنانيون يربطون بين اغتيال رياض الصلح واغتيال الملك عبد الله، ففي حين اتهم القوميون السوريون باغتيال الأول بسبب مشاركته في اتخاذ قرار اعدام زعيمهم انطون سعادة عام ١٩٤٩، فقد اغتيل الملك عبد الله على يد بعض الفلسطينيين لاتهامه بالتآمر على فلسطين. وذكرت بعض الصحف ان قاتل الملك عبد الله هو مصطفى شكري عشو الذي كان ينتمي الى جيش الجهاد المقدس[5]. كما ذكر بأن هناك أربعة أشخاص يعتبرون مسؤولين عن اغتياله وهم الدكتور موسى الحسيني، عبد

(١) **المصور**، العدد ١٥٩٣، ٢٧ تموز (يوليه) ١٩٥١، ص ١١.

(٢) E, Rabbath; Op. Cit; P. 533 وأحرف (P. P. S) هي اختصار لاسم الحزب القومي السوري (Patri Populaire Syrien) ويختصر ايضا بالانجليزية على النحو التالي (S. S. N. P.).

(٣) مذكرات فيليب النقاش، المرجع السابق، ص ١١٥.

(٤) A. W., 20 July 1951.

(٥) **المصور**، العدد ١٥٩٣، ٢٧ تموز (يوليه) ١٩٥١، ص ٨. أنظر أيضا: **الحياة**، العدد ١٥٩٧، ٢١ تموز (يوليه) ١٩٥١، **الحياة**، العدد ١٥٩٨، ٢٢ تموز (يوليه) ١٩٥١، **الحياة**، العدد ١٦٠٩، ٤ آب (أغسطس) ١٩٥١.

القادر فرحات، زكريا عكة وعبد عكة، وقد أعدم الأربعة. وقد سئلت زوجة د. الحسيني الألمانية «هلستر» عن موقف زوجها من اليهود فأكدت أنه كان على عداء دائم معهم، وأنه سبق لزوجها أن أخبرها اشتراكه فعلاً بالموضوع ولكن على سبيل الارهاب لا الاغتيال[1].

ومن الملاحظ ان اغتيال رياض الصلح والملك عبد الله قد أثر على الأوضاع السياسية في لبنان والمنطقة، وكان لاغتيالها آثار ومظاهر وملابسات دولية وعربية ومحلية، ولهذا فقد اضطر رئيس الجمهورية الى اجراء اتصالات محلية وعربية ودولية لتلافي ما يمكن حدوثه في لبنان، فاجتمع مع بعض القيادات السياسية، ثم عقد لقاء مع الوزير البريطاني المفوض الجديد «شابمان اندروس»، وقد طلب منه الرئيس «ان ينبّه حكومته بضرورة عدم الاقدام على تغيير الوضع الراهن جغرافيا وسياسيا في الشرق العربي، لأن مثل هذا العمل يخلق مشاكل لا يعرف مداها. فوعد بالايجاب وقال لي: ان من مصلحة الانكليز المحافظة على استقلال لبنان[2]». وزيادة في حرص الرئيس بشارة الخوري على ابقاء الوضع الراهن في لبنان بعد اغتيال رياض الصلح والملك عبد الله، فقد بدأ بمراسلة الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بواسطة رئيس الوزراء السابق الحاج حسين العويني المقرّب من الملك، وذلك للتشاور حول التطورات المستجدة، واعتبر رئيس الجمهورية ان اول أثر لاغتيال رياض الصلح «هو تجرؤ الارهاب الفلسطيني على اغتيال الملك عبد الله» كما اعتبر ان اغتيال الملك عبد الله يحدث مشكلة داخلية في الأردن على وراثة العرش، ويؤثر على نفوذ الانجليز في الاردن وايران و مصر. أما فيما يختص بلبنان فان العوامل الخارجية قد يكون لها مفعولها في سياسته الداخلية. وأضاف الرئيس قائلا عن مشروع سوريا الكبرى «فان

(١) المصور، العدد ١٦٠٤، ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٥١، ص ١٣.
(٢) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٣٩٩.

كانت فكرة سوريا الكبرى قد استبعدت نوعا ما بعد مصرع الملك عبد الله، ففكرة الهلال الخصيب قد يكون لها نصيب أوفر ان تتحقق في مثل هذه الظروف رضاء أو عنوة. والضرورة تقضي ان تتعاون المملكة العربية السعودية ومصر ولبنان على تركيز الحالة في الشرق، خصوصا وان العالم يرتقب أحداثا خطيرة للغاية. والعلّة الكبرى أن علائق مصر ساءت مع الانكليز لدرجة تشغل البال». ثم طلب ضرورة الاتصال بالانجليز والدول الغربية «لابقاء القديم على قدمه في هذا الشرق العربي[1]».

والحقيقة ان رسالة رئيس الجمهورية الى الملك السعودي تعبر عن حقيقة التخوفات اللبنانية الرسمية من تغيير في الوضع السياسي اللبناني او في المنطقة، ومما يؤكد أيضا بأن رئيس الجمهورية كان على اطلاع على بعض المشروعات المطروحة ومنها مشروع الهلال الخصيب الذي رآه انه قد يتحقق «رضاء أو عنوة». وقد أجاب الملك عبد العزيز على تلك الرسالة برسالة جوابية بواسطة الحاج حسين العويني أيضا ومما قاله «... نعتقد بوجوب ترقب الأحوال عن كثب الى ان تحدث بعض البوادر التي تنير الأهداف، وحينئذ يتسنى لنا وجهة العمل ولا نخطو خطوات فاشلة». وأشار الى أن ابنه الأمير فيصل سيسافر الى لندن وسيبحث مع الانجليز هذه الموضوعات اذا سمحت له الظروف. غير أن الملك عبد العزيز ألحق برسالته هذه، برقية أكّد فيها لرئيس الجمهورية بأنه بدأ باتخاذ التدابير اللازمة، وانه اجتمع بممثل بريطانيا لدى الملك «وصارحناه بعدم موافقتنا على اتخاذ أي تدبير يخل بالوضع الحاضر، وأفهمناه ان من مصلحته المحافظة على الأوضاع الحاضرة في البلاد العربية... أيضا أحضرنا الأميركاني وأفهمناه كل ذلك، وزيادة حذرناهم من النتائج وطلبنا ان يبحث مع حلفائهم

(١) بشارة الخوري، المصدر نفسه، جـ ٣، ص ٣٩٩- ٤٠٠.

وينصحوهم أيضا للسعي بالتفاهم مع مصر[1]». وأضاف الملك في برقيته بأنه خابر الملك فاروق وأفهمه بالأخطار المحدقة، ولكنه عبّر عن شكه في قدرة ملك مصر على العمل وذلك بسبب تطرف رجال حكومته.

وفي ٢٩ تموز (يوليه) ١٩٥١ سلّم الحاج حسين العويني برقية جديدة من الملك عبد العزيز الى الرئيس بشارة الخوري تضمنت النشاط الدائر في سوريا والعراق حول مستقبل الأردن بعد اغتيال الملك عبد الله. وان مندوب السعودية في دمشق علم ان العراق يريد ضمّ الأردن اليه، بينما اعتبر خالد العظم - رئيس الوزراء السوري السابق - ان سوريا أولى أن تضمه اليها، وان سوريا تريد أخذ رأي السعودية ومصر بهذا الموضوع. غير ان الملك أشار في برقيته الى رفضه تحقيق ذلك «فنحن أمرنا معتمدنا باجابته بأننا لا نوافق على أي تغيير يكون في الوضع الحاضر، وان أي محاولة في هذا الصدد تسبب هزّات قوية، العرب في غنى عنها». وفي ٧ آب (أغسطس) ١٩٥١ طلب الرئيس بشارة الخوري من الحاج حسين العويني ارسال برقية الى الملك عبد العزيز عبّر فيها عن تأييده لكل ما جاء في برقيته. وفي هذه الفترة كان رئيس الجمهورية متخوفا من الحكم السوري ومن أديب الشيشكلي ومن تكليف الرئيس السوري هاشم الأتاسي لحسن الحكيم تشكيل الوزارة السورية لأن رئيس الوزراء الجديد ذو ميول هاشمية. كما لفت الرئيس بشارة الخوري نظر الملك عبد العزيز بأن أحد عملاء الانجليز في بيروت أخبره بأن انجلترا تؤيد ضم شرقي الأردن للعراق كخطوة أولى وضم سوريا اليه كخطوة ثانية. ونظرا لأهمية الموضوع فقد عاد الملك السعودي وأجاب في ١٤ آب (أغسطس) برقيا مؤيدا وجهة نظر الرئيس اللبناني لأنها «هي وجهة نظر المملكة العربية السعودية تماما». ثم طمأنه عن سياسة الشيشكلي الذي يزور السعودية وانه متفق على ان الأمور ستسير على ما يرام «وقد أعطيناه ما كنا اتفقنا عليه معهم من

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٠٢- ٤٠٣.

سابق، وهو رصيد القرض وقدره أربعة ملايين دولار[1]».

وبعد هذه الاتصالات اللبنانية الرسمية مع الأطراف العربية والدولية لوحظ ان قضية رياض الصلح لا تزال موضع اهتمام القوى السياسية في لبنان بسبب استمرار غموضها. ففي ٧ آب (أغسطس) ١٩٥١ أوضح النائب مجيد ارسلان في جلسة نيابية بأن الحكومة استمهلته الجواب عن سؤال له حول التحقيق في حادث رياض الصلح، فاذا به يفاجأ بأن وزير العدل يصرّح في صحيفة «النهار» بأن لجنة التحقيق عادت من عمان ووضعت تقريرا يتضمن أعمالها هناك، وان هذه التحقيقات ونتائجها اثبتت ان لا علاقة للحزب السوري القومي الاجتماعي في دمشق بحادث الاغتيال. فرد وزير العدلية بأن لا صحة لما ورد في الصحيفة المذكورة، وانه لم يدل بمثل هذا التصريح، وكل ما ذكره ان الحكومة مهتمة بالقضية وان التقرير لم يرفع اليها. بينما علق رئيس الوزراء بأن الحكومة تلقت التقرير ولكنها لم تدرسه بعد، وانها ستدلي بمعلوماتها حول الموضوع في أقرب فرصة. كما طلب النائب علي بزي من الحكومة ان تحقق سياسيا في القضية لأن رياض الصلح لم يقتَل الا كما صرحت به بعض صحف الحزب القومي، وان تعنى بهذا الأمر ليس لخطورة هذه الحادثة فحسب «بل لأن هذا الحزب قد أثبت انه ليس حزبا سياسيا، بل هو حزب اجرامي قبل كل شيء[2]».

وبعد حوالي الشهر من اغتيال رياض الصلح ألقى رئيس الوزراء عبد الله اليافي ببيان رسمي حول الموضوع في جلسة ١٦ آب (أغسطس) ١٩٥١ اتهم فيه مداورة القوميين السوريين بتدبير الحادث. وبرّر التأخر في الادلاء ببيان الحكومة

(١) أنظر: الرسائل والبرقيات المتبادلة بين الملك عبد العزيز والرئيس بشارة الخوري في: بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٨- ٤٩.

(٢) مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٧ آب (أغسطس) ١٩٥١، ص ٣٥٧، ٣٥٨.

بأمرين أولها: المحافظة على سرية التحقيق وسلامته، وثانيها: وقوع الجريمة خارج لبنان وما يستتبع ذلك من اتصالات سياسية وقضائية مع الحكومات المجاورة لا سيما مع الاردن. وبعد أن شرح تسلسل الاتصالات اللبنانية ـ الأردنية وكيفية ارسال بعثة التحقيق اللبنانية ذكر أسماء ستة عشر معتقلا مشبوهًا في الأردن لمتابعة التحقيق معهم وهم بين لبناني واردني وفلسطيني. كما أشار الى الجناة الثلاثة: مخايل الديك، محمد أديب الصلاحي، وسبيرو وديع تربطهم علاقة وطيدة وان الديك والصلاحي ينتسبان الى الحزب السوري القومي. وبعد أن تحدث عن الاتصالات اللبنانية ـ السورية بصدد حادث الاغتيال وصل الى الاستنتاجات التالية:

أولا ـ ان التحقيق أثبت حتى الآن ان فريقا من الذين اشتركوا في الجناية هم ممن لهم صلات بالحزب السوري القومي وغيرهم ممن لا تزال التحقيقات جارية معهم.

ثانيا ـ ان هذا الفريق كان على صلات مع فريق آخر موجود في سوريا.

ثالثا ـ لم يكشف التحقيق الجاري في لبنان حتى الآن ان هناك علاقة بين من يجري التحقيق معهم في لبنان وبين الجناة او المشتركين في الجناية بالخارج.

رابعا ـ ـ تود الحكومة ـ وهي تعلن بان هنالك رغبة ملموسة في البلدان المجاورة الشقيقة لتوضيح كل ظروف الجناية ووضع اليد على جميع الجناة ـ ان تحذر الرأي العام اللبناني وقادته وعلى الأخص رجال الصحافة من الاسترسال في توجيه التهم جزافا الى بعض الدوائر المسؤولة في الأقطار الشقيقة المجاورة، لأن ذلك يسيء الى العلاقات الودية كما يسيء الى مجرى التحقيق نفسه.

ولوحظ من خلال هذه الاستنتاجات وما سبق أن ذكره رئيس الوزراء في بيانه

من ان التحقيقات أثبتت المسؤولية الفردية للجناة وليست الجماعية، ولوحظ ان رئيس الوزراء لم يشأ اتهام الحزب القومي مباشرة ولم يشأ تحميله المسؤولية كحزب عن حادث الاغتيال. وقد علّق النائب مجيد ارسلان على بيان رئيس الوزراء بأنه لم يكن البيان الذي تمناه، وانه يشكر الحكومة الأردنية ويطلب مواصلة التحقيق في القضية، « أما في سوريا فأنا لست متفائلا بل متشائما من نتيجة هذه القضية في الوقت الحاضر وربما تغيرت عقلية السوريين في المستقبل ». ثم أشار بصراحة الى استمرار نشاط الحزب القومي في القرى الشوفية وان « هناك تهديدات عرف أنها توجه الى بعض الأشخاص وتطال أكبر رأس في الدولة وأنها توجه كل يوم ». وطلب من الحكومة عدم التقاعس مع النشاط القومي « حتى لا تجبرنا على القيام بما لا نريده وحتى لا تعم الاضطرابات الشوف فقد نبهناها ولا لوم علينا » ولما أجاب رئيس الوزراء ان الحكومة على استعداد للضرب بقوة ذلك النشاط اذا ما علمت به، أوضح النائب أرسلان مجددا أنه ورد اليه كتاب منذ ثلاثة أيام يتعلق بمقتل رياض الصلح وبالاستعداد لاغتيال كثيرين حتى رئيس الدولة، وأنه أرسل الكتاب لرئيس الجمهورية[1]. ولما استمر النواب في جلسات لاحقة يطالبون بالكشف عن سر اغتيال رياض الصلح اعترف رئيس الوزراء بان للحادث طابعاً دولياً، وطلب من النواب وضع حد لبحث هذا الموضوع واعفائه من الادلاء بأية تفصيلات حول هذه القضية « لما في الأمر من ملابسات دولية أظن أنها لاتخفى عليكم »[2]. وأكد الدكتور زكي النقاش بان اغتيال رياض الصلح هو مؤامرة انجليزية نظرا لخلافه مع السياسة البريطانية في لبنان والمنطقة، وقد استطاع الانجليز التلاعب بمشاعر بعض القوميين السوريين الذين شعروا بأن رياض الصلح مسؤول عن اعدام

---

(١) مضبطة الجلسة الرابعةعشرة لمجلس النواب اللبناني، ١٦ آب (أغسطس) ١٩٥١، ص ٤٦١-٤٦٥. أنظر أيضا: الحياة، العدد ١٦١٩، ١٧ آب (أغسطس) ١٩٥١.

(٢) مضبطة الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني، ٣٠ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥١، ص ٦٥٩.

زعيمهم انطون سعادة، رغم ان المسؤولية الأولى لقرار الاعدام انما تلقى على عاتق رئيس الجمهورية[1] .

والجدير بالذكر ان لبنان استمر متخوفا من التطورات المستجدة، لا سيما من محاولة ادماجه في وحدة مع العراق وسوريا والاردن، وقد سبق أن أعرب عن هذه المخاوف رئيس الجمهورية نفسه عندما تسلم رئاسة الوزارة السورية حسن الحكيم لأنه ذو ميول هاشمية على حد قوله، ولأن الانجليز يرغبون في مثل هذه الوحدة. وكانت صحيفة «الحياة» قد دعت في ٥ آب (أغسطس) الى تحقيق الوحدة العربية بين الأردن والعراق وسوريا، أي قبل يومين من ارسال الشيخ بشارة الخوري رسالته الى الملك عبد العزيز بن سعود والتي أعرب فيها عن مخاوفه من تلك الوحدة التي ستكون المرحلة الاولى بينما يكون ضم لبنان اليها المرحلة الثانية. وقد نشرت صحيفة «الحياة» عدة مقالات حول الوحدة ومنها مقال لساطع الحصري. كما أشارت الى ان القضية العربية قضية أمة لا قضية دويلات مرتجلة، وانه لولا أوروبا لكانت مصر وسوريا دولة واحدة منذ قرن. وقد نشرت بهذه المناسبة وثيقة - رسالة هاشم الأتاسي رئيس المؤتمر السوري العام عام ١٩٢٠ الى الملك حسين بن علي في ٩ آذار (مارس) ١٩٢٠ أبلغه فيها قرار المؤتمر بتنصيب فيصل ملكا على سوريا واستقلال القطر السوري وانهاء الاحتلال العسكري الأجنبي[2] .

والجدير بالذكر ان من النتائج الهامة لاغتيال رياض الصلح ان لبنان وبشارة الخوري بالذات خسرا دعامة هامة من دعائم الحكم، ومنذ اغتياله بدأ لبنان يشهد تحولات سياسية مؤثرة على كيان الحكم، وتسربت الخلافات الى اللبنانيين أنفسهم واعتبر رئيس الجمهورية أنه طرف في هذه الخلافات لا سيما عندما جرت

(١) مقابلة شخصية مع الدكتور زكي النقاش في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧.
(٢) **الحياة**، العدد ١٦١٠، ٥ آب (أغسطس) ١٩٥١.

الانتخابات الفرعية في صيدا لانتخاب خلف لرياض الصلح، ففاز المرشح صلاح البزري ضد منافسه تقي الدين الصلح، مما دعا آل الصلح ومؤيديهم الى اتهام رئيس الجمهورية بانه السبب في اسقاط تقي الدين الصلح. وبالرغم من ان بشارة الخوري نفى هذا الاتهام غير ان تقي الدين أكّد التدخل الرسمي المعادي له[1] . وبعد اعلان النتيجة بوقت قصير ألقيت قنبلة على غرفة «السلطان سليم» شقيق رئيس الجمهورية، فاتّهم آل الصلح بأنهم وراء هذا الحادث، مع العلم ان الحادث كان مدبرا من قبل أجهزة الدولة كي يتلهى الناس عن نتائج الانتخابات الفرعية ذلك ان سليم الخوري لم يكن في منزله ساعة القاء القنبلة. وبالرغم من ذلك فقد سيّر سليم الخوري ليل ٢٤ - ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٥١ مجموعة من المتظاهرين الى مقر رئاسة الجمهورية الصيفي في عاليه استنكارا لمحاولة الاغتيال، وراحوا يطلقون العيارات النارية تحديا واستفزازا. واستاء رئيس الوزراء من حالة الفوضى وأساليب الحكم وأنصاره، فأراد تقديم استقالته، ولكن رئيس الجمهورية تخوّف ان تستغل المعارضة هذه الاستقالة فتمنى على رئيس الوزراء التراجع عن فكرة الاستقالة، واتفقا في المجلس الوزاري على ملاحقة مطلقي النار وحاملي السلاح. ومما يلاحظ أن رئيس الجمهورية أثبت مرة أخرى بأنه طرف في الأحداث وليس حكما، فقد أظهر انفعالاته وعواطفه السياسية والدينية بقوله: سبق أن أطلق الرصاص أثناء تظاهرات عيد الفطر في طرابلس أمام سرايا الحكومة وأمام بيت عبد الحميد كرامي فلم يحرّك رئيس الوزراء ساكنا... ومثله سكت رشيد كرامي وزير العدل. فعلام الحرص المفاجىء على القانون وقد أهمل قبل أيام؟ وأشار رئيس الجمهورية الى موضوع مهم، حول مستقبله ومستقبل البلاد، فأوضح بانه استنتج من مواقف رئيس الوزراء والمعارضة من ان هناك خطة مدبرة لتصوير رئيس الجمهورية أمام الناس أنه المسؤول الاول والأخير عن

(١) مقابلة شخصية مع الرئيس تقي الدين الصلح في ٩ آذار (مارس) ١٩٧٩.

كل ما يجري في البلاد » وظهر لي ان التدخل الأجنبي أخذ يفعل فعله بطرق خفية جداً[1] » .

ومن الأهمية بمكان القول بان سبب استياء الرئيس عبد الله اليافي من رئيس الجمهورية هو الاضطراب والفوضى التي كان يسببها شقيق رئيس الجمهورية ويتغاضى الرئيس عنها ، ولأن سليم الخوري كان يتصرف في أجهزة الدولة وكأنها « مزرعة » لآل الخوري . ولكن سليم الخوري اعتبر ان وقوفه في وجه رؤساء الوزراء ومنهم عبد الله اليافي وقبله رياض الصلح انما هي خطة لاقامة التوازن الاسلامي ـ المسيحي[2] . ومن أسباب استياء اليافي انه ثبت له من ان رئيس الجمهورية تدخل فعلا في الانتخابات الفرعية لانجاح صلاح البزري « لئلا يوجد رياض صلح آخر » . وفي هذه الفترة استمر كاظم الصلح رئيس حزب النداء القومي في مهاجمة رئيس الجمهورية بسبب تلك الانتخابات الأمر الذي دعا رئيس الجمهورية لمصارحة صالح جبر رئيس وزراء العراق السابق في هذه المعارضة التي بدأت تضايقه . وكان نائبا الشوف كمال جنبلاط وكميل شمعون قد وجها سؤالا الى الحكومة حول حادث ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٥١ ،اتهما فيه الدولة بالتواطؤ مع سليم الخوري ومع مطلقي النيران الذين كانوا يحملون الأسلحة الحربية علنا يطوفون فيها مختلف المناطق اللبنانية الى ان وصلوا الى مقر رئاسة الجمهورية ، واتهما رجال الأمن والدولة بمشاركة المتظاهرين في اطلاق النيران أثناء استقبالهم . واعتبر جنبلاط وشمعون أن هذه التظاهرات مدبرة وان البلديات تحملت نفقات نقل المتظاهرين المرتزقة ، وان سبب تقديم رئيس الوزراء استقالته هو عدم تنفيذ أوامره . واعتبر ان ما جرى يشكل أخطارا عرفها الحكم الفوضوي في لبنان وهو مظهر من مظاهر الفساد والنفوذ والطغيان . ثم ألا ترى الحكومة أن أبرز وجوه

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣ ص ٤١١- ٤١٢ .

(٢) سامي الصلح: احتكم الى التاريخ، ص ٩٧ .

أزمة الحكم عامة وأخطرها هو ان سليم الخوري انما هو شقيق رئيس الجمهورية يتزعم باسمه كتلة الموالين في المجلس النيابي وانه يستمد سلطانه ونفوذه في الادارة من صلة القربى ، وأضاف جنبلاط وشمعون في سؤالهما بأن ثمة فرقاً صارخا وتمييزا اعتباطيا واضحا بين التدابير التي اتخذتها السلطات في حادث سابق وقع في منطقة الباروك حيث قتل أنصار سليم الخوري العديد من الأبرياء ، وبين التدابير المتخذة في حادث انفجار فرن الشباك المصطنع . تلك التدابير التي كانت أولى بوادرها ان يتسلم التحقيق محقق يمت الى سليم الخوري بصلة الحزبية والمصاهرة . وحرصا من رئيس الوزراء على مداراة وضع رئيس الجمهورية الذي بات حرجا ، فقد رد على السؤال المقدم من النائبين جنبلاط وشمعون بشيء من عدم القناعة الذاتية ، فوعد بملاحقة مطلقي النيران وحاملي الأسلحة وانزال العقوبات بالموظفين المتقاعسين[1] .

(١) للمزيد من التفصيلات أنظر: مضبطة الجلسة الثامنة عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١، ص ١١٧٢- ١١٧٥ .

الفصل الثامن عشر

أثر التحركات الشعبيّة والمعارضة السياسيّة وثورة تمّوز "يوليو" في مصر في تغيير الحكم في لبنان عام ١٩٥٢

بدأ رئيس الجمهورية يشعر بتدهور الأوضـاع الداخليـة وتـردي الأوضـاع السياسية في لبنان، فاتهم رئيس الوزراء بأنه المسؤول عن اثارة المعارضة ضد الرئاسة الأولى، كما اتهم بعض الوزراء بـأنهـم يعملـون ضده، مع العلم ان سلطات رئيس الجمهورية كانت بالفعل سلطات غير مقيدة بقانون او دستور، وكانت رئاسة الجمهورية قد أصبحت المركز الأساسي لتوجيه الدولة بأسرها. وأصبح رئيس الوزراء يشعر أنه ليس الا أحد الوزراء كبيرهم اذا صحّ القول، لكنه لا يزيد عن ان يكون واحدهم. وعندما يكون رئيس الوزراء غير ذلك فانما يكون بقوة الشارع الوطني المسلم او الارادة العربية العامة في المنطقة[1]. وفي مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ ازدادت الأوضاع السياسية والاقتصادية سوءا، وواجهت البلاد موجة متزايدة من الاضرابات والأزمات المعقدة مثل اضراب المحامين الذي استمر ثلاثة شهور، والاضراب الشعبي ضـد شركـة الكهـربـاء واضراب موظفي سكة الحديد والاضراب الذي دعا اليه حزب الهيئة الوطنية وحزب الاتحاد اللبناني (الكتائب). ونوقشت هذه الأوضاع في الجلسة النيابية في ١٥ كانون الثاني

(١) المارونية السياسية، ص ٣٩. هذا ولا بد من الاشارة إلى خطأ ورد في هذا الكتاب ص ٣٨، فقد أورد بأن رئيس الجمهورية لم يصبح قائداً أعلى للجيش إلا عام ١٩٤٩ في عهد حكومة عبد الله اليافي ويوم كان رشيد بيضون وزيراً للدفاع. مع العلم أن الرئيس عبد الله اليافي لم يكن عام ١٩٤٩ رئيساً للوزراء، بل أول مرة تولى فيها الحكم في عهد الرئيس بشارة الخوري انما كان في ٧ حزيران (يونيه) ١٩٥١ واستمر في الحكم إلى ٩ شباط (فبراير) ١٩٥٢.

(يناير) ١٩٥٢ ، فطالب النائب عبد الله الحاج بالغاء امتيازات الشركات او تعديلها أو تأميمها وانتقد كتلة نواب بيروت التي من بينها رئيس الوزراء لأنها في بيانها لم تذكر مطالب الشعب حول شركة الكهرباء الا بتحفظ زائد . فرد النائب صائب سلام مهاجما عبد الله الحاج لأنه أشبع النواب تبجحا بل جاء يوبخ نواب بيروت . ان نواب بيروت ليسوا بحاجة لمن يثيرهم في سبيل مصلحة بلدهم وانه ليس كافيا اثارة الشعب للخروج على القانون ولنا ملء الثقة بالحكومة انها ستعمل بهمة ونشاط لتحقيق تلك المطالب . ثم تحدث عن احتكارات الشركات واستغلالها للشعب النواب: ميشال ضومط، وبهيج تقي الدين وحسين العبد الله . أما النائب كميل شمعون فقد طالب بالسيطرة على الشركات تمهيدا لتأميمها ، وقد وافقه على هذا الاقتراح النائب كمال جنبلاط[1] .

والواقع انه في الوقت الذي كانت فيه الدولة اللبنانية تغض الطرف وتشجع احتكار الشركات الأجنبية وتتساهل معها في دفع الضرائب، كانت في الوقت نفسه تبخل على الجيش اللبناني ببضعة مئات الألوف من الليرات كان بحاجة اليها لدعمه وتقويته ، حتى أنه يلاحظ من بيان وزير الدفاع في المجلس النيابي في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ انه كان يستجدي من النواب استجداء حتى يوافقوا على زيادة نفقات الجيش اللبناني وادراجها في الميزانية العامة[2] . بينما كانت الوزارات والدوائر الحكومية تغص بالموظفين دون مبرر أو داع قانوني حتى ان وزارة الخارجية تحولت الى اقطاعية لبعض الموظفين على حد قول النائب حبيب أبو شهلا[3] . وكانت هذه المشكلات الداخلية بمثابة مؤشرات سلبية في جهاز الحكم ومن الدواعي التقليدية لتغيير الوزارات اللبنانية ، وبالفعل فقد كانت هذه المؤشرات سببا في استقالة الرئيس عبد الله اليافي في ٩ شباط (فبراير) ١٩٥٢

(١) مضبطة الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني، ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ ، ص ١٣٧٢-١٤٠١ .

(٢) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ ، ص ١٤١٥-١٤١٧ .

(٣) مضبطة الجلسة الثامنة لمجلس النواب اللبناني، ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ ، ص ١٤٧٥ .

وتكليف سامي الصلح بتأليف الوزارة الجديدة الذي استطاع أن يؤلفها في خلال يومين وبدأ يمارس صلاحياته ابتداء من ١١ شباط (فبراير)[1]. ولكن هذه الحكومة لم تستطع بدورها معالجة الأزمات الداخلية ومعالجة تذمر الناس ونوابهم من سوء الادارة وانتشار النفوذ، كما أن المنازعات سرعان ما بدأت بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية الذي بدأ بالبحث فورا عن وسيلة للتخلص من رئيس وزرائه[2] .

وفي ١٩ شباط (فبراير) ١٩٥٢ ناقش النواب بيان الوزارة الجديدة فاعتبر النائب اميل البستاني ان المجلس النيابي يتآمر في الخفاء ضد لبنان والعرب، أما النائب كمال جنبلاط - عضو الجبهة الاشتراكية - فقد طالب الحكومة بتخليص لبنان من الطائفية ورأى أن المنطقة العربية تشهد تيارين متطرفين: تيار ديني، وتيار ثوري، أما التيار الديني فهذا « ما لا نرغب برؤيته » أما الحركات الثورية المتطرفة فستخلع القائمين على الحكم وجميع الذين يتولون المقاليد الاجتماعية . واعتبر ان التيار الطائفي بدأ ينمو ويقوى في لبنان، فمنذ عهد الاستقلال فان التيار الطائفي الاسلامي يقوى ويتغذى يوما بعد يوم، والتيار الطائفي المسيحي ينمو باطراد، وهكذا التيار الدرزي والشيعي . ورأى جنبلاط ان اصلاح الأوضاع في لبنان كفيل بالقضاء على هذه الاتجاهات الطائفية . وأعطى مثالا بان دركيا لبنانيا ذهب الى احدى المناطق وأعلن بصراحة أنه جاء ليخلص المسيحيين من نير الدروز، فاذا كانت هذه دعاية رجال الدرك وفي هذا السبيل فعلى لبنان السلام[3].

والأمر الملاحظ ان العلاقات بدأت تسوء بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية بسبب المحاولات التي قام بها رئيس الوزراء للقضاء على نفوذ « السلطان سليم » والحد من سيطرة النافذين ومحاولته تحسين علاقات لبنان بسوريا . حتى أن رئيس الجمهورية والنائب هنري فرعون وخليل الخوري، نجل رئيس

(١) K. C. A., 1950-1952, Vol. VIII, P. 12112.

(٢) مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠- ١٩٦٠، جـ ٢، ص ٢١٦ .

(٣) مضبطة الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني، ١٩ شباط (فبراير) ١٩٥٢، ص ١٦٧٥-١٦٨٥ .

الجمهورية، ندموا على الموافقة على تكليف سامي الصلح برئاسة الوزراء لأنهم كانوا يريدون ان يتولى صائب سلام رئاسة الوزارة. واعترف رئيس الجمهورية بهذا الأمر، ومما قاله: « كان بودي أن أكلف صائب سلام تأليف الوزارة للافادة من جدارته ومواهبه التي خبرتها يوم شغل وزارة الداخلية سنة ١٩٤٦، لكنني أيقنت في الاستشارات التي قمت بها أن أكثر النواب يقترحون تكليف سامي الصلح»[١]. ولكن رئيس الجمهورية بالاتفاق مع هنري فرعون واحمد الأسعد وصبري حماده ومجيد ارسلان بدأوا بوضع العراقيل في وجه رئيس الحكومة، الأمر الذي أدى الى توتر الأجواء بين بشارة الخوري وسامي الصلح، مما دعا سامي الصلح الى اتهام رئيس الجمهورية بالتواطؤ والعمل ضد الحكومة وقال له: يا فخامة الرئيس انك غير صادق، ولست تعمل بوحي ضميرك، وانت الآن تقرر مصيرك بنفسك، ولن يمكنك بعد ذهابي ان تشكل أية حكومة[٢]. كما أن كمال جنبلاط كتب في صحيفته « الأنباء» مقالا تحت عنوان « جاء بهم الأجنبي فليذهب بهم الشعب» هاجم فيه رئيس الجمهورية وأساليب الحكم السائدة، وقد نشرت في حينه ثماني صحف مقال كمال جنبلاط، فعطلت مع « الأنباء» لمدة ثلاثة شهور. وأشار النائب عبد الله الحاج في جلسة ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥٢ الى ان فساد الحكم وانهيار هيبته جعلت كل مواطن يخشى زوال الفكرة الديمقراطية في لبنان وقيام الفوضى والسلطة الغوغائية على أنقاضها وقيام شيوعية فوضوية او ديكتاتورية الشارع[٣].

وفي أول أيار (مايو) ١٩٥٢ القى النائب رشيد بيضون بيانا في المجلس النيابي باسم نواب كتلة بيروت[٤]. تضمن ما يعاني منه لبنان من سوء الأوضاع

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٤٣.
(٢) مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠- ١٩٦٠، جـ ٢، ص ٢١٧، سامي الصلح: احتكم الى التاريخ، ص ٩٧- ٩٨. أنظر أيضا: C. O. C., Vol. XXV, P. 64
(٣) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥٢، ص ٢٠٠٤- ٢٠٠٥.
(٤) تألفت كتلة بيروت من: صائب سلام، عبد الله اليافي، رشيد بيضون، هنري فرعون، شارل حلو، حبيب ابو شهلا، أمين بيهم، رامز سركيس، جوزف شادر.

السياسية والاقتصادية ووعد بان كتلة بيروت ستقوم بالواجب المفروض عليها وتتوسل بالوسائل الدستورية لوضع حدّ لهذه الحالة المؤلمة[١]. وفي ٨ أيار (مايو) ١٩٥٢ أثار النائب هنري فرعون موضوعا هاما حول الوضع الراهن فأشار الى الاستياء العام من سوء الحالة ورأى أن « في البلاد ثورة نفسية يخشى معها ان يخرج الناس عن نطاق التروي والاصطبار». وأوضح النائب بهيج تقي الدين بان الثورة يجب ان تبدأ من النواب أنفسهم بمحاربة النافذين والنفوذ. أما النائب رشاد عازار فقد اعتبر ان الحكومة ليست هي المسؤولة وانما المسؤولية تقع على الحاكم الأول، وتوقع في حال استمرار الفساد والفوضى ان تسلك بعض العناصر ما سلكته بعض العناصر في مصر من تدمير واضرام النيران في اجمل أحيائها. وتحدث عدد من النواب عن الفساد المتفشي في الدولة وكان بينهم سعدي المنلا وقبلان عيسى الخوري واميل البستاني، أما النائب جان سكاف فقد حذر بان الوضع اللبناني سيؤدي الى حكم استبدادي او انهيار يضيع لبنان تحت أنقاضه. واعتبر أيضا بان الاضرابات المتتابعة والاشتباكات المسلحة الدامية لا سيا في البقاع وانتشار الاستياء والسخط والنقمة ليست سوى قرائن وتباشير وانذارات صارخة باسوداد أفق المستقبل. كما اعتبر النائب علي بزي بان « ناقوس الخطر يدق»[٢]. وفي ٢٧ أيار (مايو) ١٩٥٢ وجه كمال جنبلاط سؤالا الى الحكومة جاء فيه اتهامات لرئيس الجمهورية ولعائلته وللمقربين منه موضحا بان بعض الذين لم يخونوا ولم يجبنوا او يتلوثوا - كما تلوث وخان وجبن بعض رجال هذا العهد - يأتون اليه ويقولون له « يضطهدوننا لأننا على غير سياستهم» ثم وجه اتهاماته الى سليم الخوري ونديم وخليل الخوري وقال « إني أطالب الحكومة بحماية الشعب من هؤلاء المجرمين، وأطلب منها ان تعاقب هؤلاء المجرمين، واذا كانت لا تقوى على ذلك فنحن نعاقبهم». وبسبب موقف كمال جنبلاط وبيار اده وعبد الله الحاج المعارضين للحكم وقف مجيد ارسلان وقال: « اسكتوا والا بكسر راسكم، نؤدبكم داخل المجلس وخارجه». ثم خاطب عبد الله الحاج قائلاً: « اخرج برّا حتى كسر

(١) مضبطة الجلسة التاسعة لمجلس النواب اللبناني، أول أيار (مايو) ١٩٥٢، ص ٢١٨٧.
(٢) مضبطة الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني، ٨ أيار (مايو) ١٩٥٢، ص ٢٢١٩- ٢٢٥٧.

راسك »، فرد عبد الله الحاج « ما بتقدر تكسر شي لاقيني حتى نشوف . يا عطوفة الرئيس اذا كنت لا تقدر ان تحافظ على النظام فاننا ننسحب من الجلسة لأننا لسنا من المشاغبين[1] » هذا وقد استمرت الاضرابات الشعبية ضد احتكار الشركات فتخوّف النائب رشاد عازار مجددا وشبّه هذه الأحداث باحداث مصر وحذّر الحكومة من مواجهة الأحزاب والنزول الى الشارع . ورأى غسان تويني ان الحل الوحيد هو التأميم ووضع حد لسيطرة السياسيين على قضايا لبنان « وعلى قضية خبزنا ومعيشتنا وبقائنا[2] » .

ومن الأهمية بمكان القول انه من خلال توتر الأوضاع الداخلية في لبنان وتردي أحواله السياسية والاقتصادية والاجتماعية يتبين مدى ما وصل اليه الحكم اللبناني ، ولذا حاول رئيس الجمهورية امتصاص نقمة المعارضة باجراء بعض الاصلاحات الادارية في جهاز الدولة ، ولكن المعارضة استمرت في معارضتها للحكم الأمر الذي دعا بشارة الخوري الى اتهام قادة المعارضة بالاتصال بالمفوضيات الأجنبية للتشاور والتباحث ولتشجيع المفوضين الأجانب للتدخل في الشؤون اللبنانية . ورأى رئيس الجمهورية ان بعض هؤلاء الوزراء المفوضين قد أيّدوا المعارضة وشجعوها في معارضتها . ونظرا لهذه الأوضاع المتردية دعا رئيس الجمهورية في أيار (مايو) ١٩٥٢ قائد الجيش الجنرال فؤاد شهاب[3] ، لمقابلته

---

(١) مضبطة الجلسة الرابعة عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٢٧ أيار (مايو) ١٩٥٢ ، ص ٢٣٨٤- ٢٣٨٥ .

(٢) مضبطة الجلسة السادسة عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٣١ أيار (مايو) ١٩٥٢ ، ص ٢٤٧١ ، ٢٤٧٩ .

(٣) فؤاد شهاب (١٩٠٣- ١٩٧٣) هو ابن الامير عبد الله بن حسن شهاب ، درس علومه الثانوية في مدرسة الفرير بجونية، والتحق بالجيش الفرنسي في الثامنة عشرة من عمره حتى تخرج من مدرسة أركان الحرب العليا بباريس . وفي عام ١٩٤٤ رقي الى رتبة كولونيل وأصبح بذلك أول قائد للجيش اللبناني . في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ تولى زمام الأمر في لبنان بعد تنازل رئيس الجمهورية عن الحكم، ثم أصبح رئيسا للجمهورية في الفترة الممتدة بين ١٩٥٨- ١٩٦٤ ، ورفض التجديد له مرة ثانية، كما رفض ترشيح نفسه للرئاسة عام ١٩٧٠ .

وأبدى له استياءه من المعارضة مبررا وقوع التجاوزات والفوضى بسبب بعض المسؤولين الذين كانوا يقومون بها دون معرفته أو علمه . وأبدى بشارة الخوري للمرة الأولى رغبته في الاستقالة من الحكم على ان يتولى فؤاد شهاب سدة الرئاسة وقال له : « ان لبنان أصبحت صورته قاتمة سوداء في عيون الأجانب، وعليه فانا الذي أرى الحكم واسطة لا غاية أوثر الانحجاب عن المسرح السياسي ولا يزال لي من واسع السلطة ما يؤمن ايصال محدثي الى الرئاسة[1] » غير ان قائد الجيش رفض هذا العرض وطلب من الرئيس البقاء في الحكم، كما وعده بالاتصال بالمعارضة ليثنيها عن معارضتها .

والجدير بالذكر ان جميع الاتصالات التي أجريت مع المعارضة لم تسفر عن نتيجة، بل استمرت في معارضتها، وأصدر « حزب الشعب » بيانا هاجم فيه السلطة بسبب تحول العهد من عهد الاستقلال الى الاستغلال، كما ندد الحزب في بيان آخر في القضاء على حرية الصحافة[2] . ولوحظ من خلال النشاط السياسي الدؤوب لحركة المعارضة اللبنانية من ان هدفها الأساسي هو عزل رئيس الجمهورية عن الحكم وذلك للتخلص من النافذين الموالين له . واستغلت كل المناسبات لهذا الغرض حتى في ذكرى اغتيال رياض الصلح في ١٦ تموز (يوليه) ١٩٥٢ أشار الخطباء في كلماتهم الى الغمز واللمز من قناة رئيس الجمهورية . مما يشير بأن آل الصلح وبعض الأوساط السياسية كانوا يعتبرون أن رئيس بشارة الخوري كان احد المسؤولين، بطريقة أو أخرى، عن اغتيال رياض الصلح لا سيما وانه كان مشجعا رئيسيا في اصدار قرار اعدام انطون سعادة . ومما ساعد على دفع حركة المعارضة وتطورها بشكل ملحوظ هي أحداث مصر وثورتها في ٢٣ تموز

---

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٥١ .

(٢) أنظر: **الدستور**، العدد الاول، ٤ تموز (يوليه) ١٩٥٢ ، **البيرق**، العدد ٥٩٧٥ ، ١٥ تموز (يوليه) ١٩٥٢ .

(يوليه) ١٩٥٢ . وكانت الأزمة المصرية قد احتدمت منذ أن توترت الأوضاع بين الملك فاروق وبين وزارة النحاس باشا وذلك منذ أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ . وبعد ان كرّت سبحة الوزارات المصرية وكانت آخرها وزارة نجيب الهلالي قامت ثورة ٢٣ تموز (يوليه) بقيادة مجموعة من الضباط المصريين وفي مقدمتهم جمال عبد الناصر وانور السادات، ووضع اللواء محمد نجيب في واجهة القيادة العسكرية وقائدا أعلى للقوات المسلحة[١] . وعلى أثر ذلك تشكلت حكومة مستقلة برئاسة علي ماهر . وبعد ثلاثة أيام أرغم الملك على التنازل عن العرش لابنه الأمير احمد فؤاد البالغ من العمر (١٧) شهرا فنودى به ملكا وأقيمت عليه وصاية، بينما سافر الملك متوجها الى ايطاليا[٢] .

والحقيقة ان التغيرات المصرية أدت الى تشجيع المعارضة في لبنان على مضاعفة تحركها . وكانت الثورة المصرية كالقدوة المثلى والمشجع الأكبر للروح التحررية، فجرت في لبنان اتصالات بين رجال السياسة وزعماء الأحزاب هدفها التخلص من العهد القائم[٣] . غير أن رئيس الجمهورية عاد فاتهم المعارضة باتصالاتها المستمرة بالسفارتين الأميركية والبريطانية اللتين كانتا ترحب برجال المعارضة وتتجاوب معهم بل وتشاركهم التذمر وتقوي معارضتهم، كما اتهم حكومة أديب الشيشكلي بالاتصال ببعض التجار اللبنانيين الذين يؤثرون في مسألة اقفال المتاجر . اما فيما يختص بالموقف اللبناني والأميركي من الثورة المصرية وأثرها على لبنان والمنطقة فقد أرسل شارل مالك برقية مفصلة الى وزارة الخارجية اللبنانية بعد نجاح الثورة المصرية وطرد الملك فاروق، شرح فيها تصوره وتصور الأوساط الأميركية حيال مستقبل الثورة وأثرها في الشرق الاوسط . ومما جاء في التقرير انه يخشى ان يكون

---

(١) أنظر: A. Williams, Britain and France in the Middle East and North Africa, P. 116.

(٢) للمزيد من التفصيلات أنظر: C. O. C., Vol. XXVI, PP. 153- 173.

(٣) جوزف مغيزل: لبنان والقضية العربية، ص ٤٣ ، أنظر أيضا: C. O. C., Vol. XXVI, P. 182.

هذا الانقلاب حلقة أولى لسلسلة انقلابات في مصر، كما خشي أن يكون اللواء محمد نجيب اداة ظاهرة لقوى مستترة تتمثل بالاخوان المسلمين والشيوعيين . وأشار مالك أيضا الى خشية الاميركيين من اثر هذه الثورة على بقية مناطق الشرق الادنى في قوله: « المسؤولون هنا قلقون من رد فعل تيار الانقلابات في ايران ومصر على بقية بلاد الشرق الأدنى » . أما فيما يختص بموقف واشنطن من الاوضاع اللبنانية فقد نصح شارل مالك رئيس الجمهورية بضرورة معاملة اللبنانيين معاملة حسنة للمحافظة على الاستقرار في البلاد ومما قاله: « يثنى على لبنان لسيادة الاستقرار فيه وعلى فضل فخامة الرئيس بذلك، ومع ذلك يعتقد بضرورة القيام بكل ما يمكن لتثبيت هذا الاستقرار على اسس قوية واستدراك تذمر مختلف طبقات الشعب[١] » .

والجدير بالذكر ان الازمة اللبنانية لم تعد في هذه الفترة ازمة « استدراك تذمر مختلف طبقات الشعب » ، فقد تبين ان الوقت قد مضى وان التصميم على ازاحة بشارة الخوري عن الحكم لا يزال سيد الموقف السياسي لا سيما وان الفوضى والرشوة والفساد كانت لا تزال منتشرة في الدولة ،كما ان الاحتجاجات الصارخة لم تكن تلقى اذنا صاغية[٢] . رغم ان السلطة اللبنانية حاولت القيام باصلاحات سريعة لامتصاص النقمة العامة، وقامت صحف الموالاة تدعم هذه الاتجاهات اعلاميا كقولها بان الحكام في لبنان يقومون بانقلاب يحقق الاصلاح . وارادت صحف الموالاة بهذا القول التشبه بالانقلاب او الثورة المصرية ولكن بدون انقلاب او ثورة حقيقية . وعلقت « النهار » على ذلك بان اللبنانيين توقعوا تحقيق الاصلاح والتحقيق في الفضائح التي تزكم الانوف ولكن شيئا من هذا لم يحدث . كما سخرت

---

(١) برقية شارل مالك (واشنطن) الى وزارة الخارجية اللبنانية (بيروت) رقم ٥٠٩، في ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٥٢ .

(٢) فيليب حتي: لبنان في التاريخ، ص ٦١٧ .

« النهار » من اساليب السلطة بقولها : دولة مفلسة تستقرض للانشاء وتنفق القروض على الانصار والمحاسيب ، واشارت كيف ان الدولة استدانت خمسة ملايين ليرة للهاتف فصرفت المبالغ في غير محلها[1] .

ويلاحظ بان قوى المعارضة بدأت تنظم تحركها اكثر من ذي قبل ، فأنشأت « الجبهة الشعبية » التي تكونت من بعض الاحزاب والمنظمات وبينها الهيئة الوطنية برئاسة الدكتور سليم ادريس[2] . وقابلت الجبهة الشعبية رئيس الجمهورية وقدمت له مطالبها بتحقيق الاصلاحات الجذرية في الادارة وأجهزة الحكم ، وعرضت في مذكرتها اوضاع الدولة والفوضى والفساد السائد فيها وكثرة الفضائح والصفقات المريبة واضمحلال الحياة الاقتصادية وتفاقم خطر البطالة والهجرة واستفحال الغلاء . وطالبت الجبهة الشعبية ان يسند الحكم الى حكومة شعبية قوية مؤلفة من شخصيات جديدة نزيهة لم يسبق لها ان مارست الحكم تكون جريئة في تحقيق الاصلاح المنشود وترضى عنها هذه الجبهة ، على ان تكون مزودة بجميع الصلاحيات المطلقة اللازمة بما في ذلك حل المجلس النيابي عند اللزوم . كما طالبت بتطهير دوائر الدولة من الفساد والرشوة واستغلال النفوذ والغاء قانون الطوارىء وقانون المطبوعات وتعديل قانون الانتخابات . وحددت الجبهة الشعبية فترة أسبوعين لتحقيق مطالب الشعب « ولا نخال فخامتكم الا راغبين في الاصغاء الى صوته وعاملين على اجابته منعا لحدوث ما لا تحمد عقباه . ان صوت الشعب من صوت الله[3] » . ونظرا لعدم تجاوب رئيس الجمهورية مع مطالب الجبهة الشعبية فقد أصدرت الجبهة بيانا أوضحت فيه ملابسات اللقاء مع الرئيس ورفضه للمطالب المقدمة معتبرا ان تحقيق مثل هذه الاصلاحات هي من اختصاص

(١) النهار، العدد ٥٠٩٩، ٧ آب (اغسطس) ١٩٥٢ .

(٢) C. O. C. Vol. XXVI, P. 182.

(٣) مذكرة مرفوعة من الجبهة الشعبية الى رئيس الجمهورية في أواخر تموز (يوليه) ١٩٥٢ . من وثائق أرشيف صحيفة « النهار »

المجلس النيابي . ولكن الجبهة اعتبرت ان هذا « يعني ترك أمر الاصلاح والتطهير الى ذات المدرسة القديمة والى ذات الروح التي أوصلت لبنان الى هذه الحالة ، والمؤمن لا يلدغ من حجر مرتين » ،ورأت الجبهة انها لا تؤمن بالاصلاح على الوجه الذي ذكره رئيس الجمهورية ولذا فانها تعلن للرأي العام اللبناني ان الحالة باقية على ما هي عليه ، وان النضال مستمر حتى تعلو كلمة لبنان فوق كل كلمة وتتحقق في الدولة آمال الأمة وأمانيها[1] .

وقد اتهم رئيس الجمهورية رئيس وزرائه سامي الصلح بانه اجتمع سرا مع أركان الهيئة الوطنية والكتائب اللبنانية ، وانه شجعهم على تقديم « المذكرة الاصلاحية » عوضا من ان يثنيهم عن تقديمها . وادعى بشارة الخوري بان مطالب الجبهة الشعبية انحصرت باستقالة الوزارة القائمة وتشكيل وزارة جديدة تؤلف بالاتفاق مع الجبهة على ان يرأسها سامي الصلح[2] ، مع العلم ان المذكرة لم تنص صراحة على اسم رئيس الوزارة فقد رأت الجبهة ان تكون « مؤلفة من شخصيات جديدة نزيهة لم يسبق لها ان مارست الحكم . . . » . ومن جملة الأمور التي انتقد فيها رئيس الجمهورية رئيس وزرائه بان « رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية » كان يتسلق جدار حديقة نقولا بسترس ليجتمع بالمعارضة هناك ليخبرها بأبحاث مجلس الوزراء .

هذا وقد لعبت الجبهة الاشتراكية الوطنية دورا بارزا على صعيد معارضة الحكم ، واعتبر كمال جنبلاط أحد أبرز أعضائها بان الثغرة في درع الدفاع عن الحاكم الاول في البلاد قد انفتحت ، وما لبث المواطنون والاحزاب ان تدفقت فيها خاصة بعد أن أصر الرئيس بشارة الخوري على عدم تشكيل حكومة اصلاحية من

(١) بيان الجبهة الشعبية الى الشعب اللبناني في أواخر تموز (يوليه) ١٩٥٢ . من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

(٢) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٤٥٨- ٤٥٩ .

عناصر المعارضة ومن المحايدين ترضى عنها الجبهة الاشتراكية الوطنية[١] . كما قام غسان تويني عضو الجبهة بدور مهم في مواجهة الحكم من خلال صحيفته « النهار » فانتقد السلطة على أسلوبها في التعسف والبطش وتوقيف ثماني صحف عن الصدور ومما قاله : « نحن في نضال مع أسلوب حكم ، مع قيمين على الحكم ، وقد بتنا على يقين في نضالنا هذا بان الأيدي التي أفسدت لا يمكنها ان تصلح ما أفسدت ولو صلحت النيات ، وان السواعد التي تعودت على الهدم لا يمكنها ان تبني مهما كانت الرغبة في البناء ملحاحة[٢] » . واعتبرغسان تويني أيضا أنه من الضروري ان يفهم القضاة والقضاء ان الاضطهاد والتخويف في كم أفواه الأجرار لن يؤدي الا الى خسارة السلطة . وطالب رئيس الوزراء بالاستقالة لعله يعوّض عن سيئاته في الحكم لأن سامي الصلح لم يربح من الحكم كثيرا ، ولكنه يمكن ان يعوّض اليوم اذا عرف كيف يخرج من الحكم عما خسره وهو في الحكم . سيربح سامي الصلح لأنه سيكون أحد رئيسي حكومة حفظا للدستور وللحكم البرلماني هيبته وحرمته[٣] .

وفي أوائل آب (أغسطس) ١٩٥٢ أصدرت الجبهة الاشتراكية الوطنية بيانا أيدت فيه نقابة الصحافة في نضالها ضد السلطة ، واعتبرت الأحكام الصادرة ضد صحف : الحرية ، النهار ، الطريق ، صدى لبنان ، الدستور ، والصرخة هي أحكام باطلة ومخالفة للدستور . ودافع البيان عن القومين السوريين وعن الشيوعيين لأن قانون ١٤ آذار (مارس) وبلاغ وزارة الداخلية القاضي بمنع التحدث عن الحزب القومي الاجتماعي والحزب الشيوعي لا يمكن ان يشمل منع التحدث عن العقيدتين القومية الاجتماعية والشيوعية ، فمنع التحدث عن العقائد يعتبر مخالفة صريحة للمادة (١٣) من الدستور التي تكفل حرية المعتقد وحرية الجهر بالرأي لجميع

---

(١) كمال جنبلاط : حقيقة الثورة اللبنانية ، ص ٢٤ .
(٢) **النهار**، العدد ٥٠٩٩ ، ٧ آب (أغسطس) ١٩٥٢ .
(٣) **النهار**، العدد ٥١٠٣ ، ١٠ آب (أغسطس) ١٩٥٢

المواطنين[١] . ونظرا لازدياد التوتر السياسي في الداخل قررت المعارضة اقامة مهرجان في بلدة دير القمر[٢] . وقد أجازت الحكومة اقامة المهرجان لأنها أرادت معرفة رأي المعارضة من الحكم ، ولكن رئيس الوزراء سامي الصلح اشترط على أركان المعارضة أن يحصروا مواضيع خطاباتهم في تعديل الدستور وتعديل قانون الانتخاب وقانون من أين لك هذا والاصلاح القضائي والاصلاح الاداري » واشترطت عليهم عدم التعرض الى شخص رئيس الجمهورية بموجب تعهد كتبته لهم بخط يدي أيضا » . ووافق أركان المعارضة وكان بينهم كميل شمعون وكمال جنبلاط واميل البستاني وأنور الخطيب وأبناء اده[٣] . وفي ١٧ آب (أغسطس) ١٩٥٢ أقيم مهرجان المعارضة الذي حضره ما يقارب خمسين ألف شخص ، وكان في مقدمة الحضور كمال جنبلاط وكميل شمعون وحميد فرنجية[٤] . وعمد النائب

---

(١) بيان الجبهة الاشتراكية الوطنية ، نقلا عن : **النهار**، العدد ٥٠٩٩ ، ٧ آب (أغسطس) ١٩٥٢ .
(٢) دير القمر بلدة النائب المعارض كميل شمعون وهي تقع في منطقة جبل لبنان .
(٣) مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠ - ١٩٦٠ ، جـ ٢ ، ص ٢٢٠ ، سامي الصلح : احتكم الى التاريخ ، ص ٩٨ .
(٤) C. O. C., Vol. XXVI, P. 182.
للمزيد من التفصيلات عن مهرجان دير القمر ١٧ آب (أغسطس) ١٩٥٢ أنظر : **التلغراف**، الأعداد ٢٢٤٢ - ٢٢٤٣ ، ١٨ - ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ، **النهار**، العدد ٥١١٠ ، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ، **العمل**، العدد ١٩٤٣ ، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ، **صوت الاحرار**، العدد ٧١٨٦ ، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ؛ **النداء**، العدد ٧٨١ ، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ، **بيروت**، العدد ٤٣٢٤ ، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ، **الديار**، العدد ٢٧٨٣ ، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ، **الشرق**، العدد ٤١٤٨ ، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ، **الهدف**، العدد ١٩٦٨ ، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ، **النضال**، العدد ٢٩٧٢ ، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ، **الطيار**، الاعداد ٧٤٠ - ٧٤١ ، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ . أنظر أيضا مقال :
C'était un beau Dimanche, L'Orient, No. 7721. 19 Aout 1952, Le Soir, No. 1740, 18 Aout 1952

اميل البستاني الى توزيع المنشورات بواسطة الطائرات التابعة لشركته ضمنها حملة شخصية على رئيس الجمهورية لاحراج موقف رئيس الحكومة[1] . كما عمد الى اذاعة تعهد المعارضة لسامي الصلح موحيا بأن رئيس الوزراء متضامن مع المعارضة ضد رئيس الجمهورية . ومما يلاحظ بان رئيس الوزراء نفسه اتجه الى دير القمر بحجة الاطلاع على سير الأمور ومراقبة الخطباء ، فتبين ان خطبهم كانت شديدة اللهجة وتحمل تجريحا صريحا وقاسيا ضد رئيس الجمهورية ، مما أدى الى فتح أبواب الأزمة بينه وبين رئيس الوزراء ثم أصبح رئيس الجمهورية يعتقد « انني المسؤول الاول عن اقامة ذلك المهرجان . لقد حملني مسؤولية الاتهامات والشتائم التي تعرض لها من خطباء المعارضة . لقد قال لاصدقائه لعل الحكومة قد تآمرت مع المعارضة على شخصي[2] » .

ولقد كان مهرجان دير القمر نقطة تحول حاسمة أعطت المعارضة دفعا جديدا لتحقيق أهدافها ، ولكن يبدو ان المعارضة نفسها كانت منقسمة فيما بينها حول بعض الأمور غير المتعلقة بالمهرجان والحكم ، فقد حدث ان دخل غسان تويني لحضور المهرجان وسط ترحيب وتهليل القوميين السوريين ووسط شعارات قومية مرفوعة . فما كان من تقي الدين الصلح وعلي بزي وقبولي الذوق وآخرين من حزب النداء القومي الا أن انسحبوا احتجاجا ، وما كان من كمال جنبلاط وريمون اده الا ان زارا تقي الدين الصلح لتسوية الأمر ، وبحث في هذا الاجتماع اقتراح بفصل غسان تويني من الجبهة الاشتراكية الوطنية[3] . وكان السبب الحقيقي لانسحاب أعضاء حزب النداء القومي انه لا يجوز اشراك القوميين السوريين في المهرجان لأنهم كانوا من بين المسؤولين عن اغتيال رياض الصلح . أما فيما يختص

(١) سامي الصلح: احتكم الى التاريخ، ص ٩٨ .
(٢) مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠- ١٩٦٠ ، جـ ٢ ، ص ٢٢١ .
(٣) للمزيد من التفصيلات أنظر: **رقيب الأحوال**، العدد ٢٧٢٢ ، ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ؛ **الشرق**: العدد ٤١٥٣ ، ٢٠٦٣ ، ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ، **الهدف**، العدد ١٩٧٣ ، ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٥٢ .

بذيول مهرجان دير القمر فقد اجتمع مجلس الوزراء لبحث موضوع ملاحقة الخطباء ، وأكد بشارة الخوري بأن سامي الصلح والوزراء قرروا ملاحقة المشتركين في المهرجان والعمل لرفع الحصانة عن النواب المشاركين فيه . غير أن بعض المعلومات التي نشرت أفادت أن سامي الصلح رفض اتخاذ تدابير بحق الخطباء ، وازاء ذلك أوعزت السلطات العليا للموالين باقامة مهرجان ، وقد تبنى الاقتراح رئيس المجلس النيابي ووزير الدفاع[1] . كما أن نواب الكتلة الدستورية التي يرأسها رئيس الجمهورية عقدوا اجتماعا في منزل سليم الخوري شقيق رئيس الجمهورية حضره رئيس المجلس احمد الأسعد ووزير الدفاع مجيد ارسلان ، وفي هذا الاجتماع وضعت الترتيبات لاقامة مهرجان موال ومؤيد لرئيس الجمهورية كرد على مهرجان دير القمر .

وفي هذه الفترة وزعت حركة المعارضة بيانا عنيفا ضد رئيس الجمهورية ، عرضت فيه المفاسد والطغيان مؤكدة على ضرورة احداث انقلاب يطيح بالحكم الفاسد ، ومما جاء في البيان أنه لا غرو اذا لم يعد اللبنانيون اليوم يفكرون بغير الانقلاب ، ويهيئون له العدة والعديد مخرجا للأزمة وتحقيقا للاصلاح بعد ان فشلت مساعيهم في التنبيه والتحذير والارشاد ، وكأن المسؤول الحقيقي عن الحال يدفع بالناس دفعا في طريق الثورة والانقلاب نتيجة تعاميه المستمر عن أبسط قواعد الحكم الديمقراطي الشعبي[2] . والحقيقة ان هذا البيان أضاف تأكيدا جديدا على ان المعارضة لن تقبل بغير اقصاء رئيس الجمهورية عن الحكم ، لا سيما وانها أشارت الى استعدادها العسكري لتحقيق مبتغاها بقولها ان اللبنانيين يهيئون

(١) **النهار**، العدد ٥١١٠ ، ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ . أنظر أيضاً : **A. W., 21 August 1952.**
(٢) نداء المعارضة الى الشعب اللبناني في ١٧ آب (أغسطس) ١٩٥٢ . من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

للانقلاب العدة والعديد . كما أن البيان أشار أكثر من مرة الى اعتماد الثورة والانقلاب . وفي الوقت نفسه طالب نواب بيروت المعارضون « باصلاحات عميقة الجذور واسعة النطاق في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والادارية والسياسية وبصورة أولية في الناحية الأخلاقية . . [١] »، كما أرسلت جمعية الشبان المسلمين مذكرة الى رئيس الجمهورية في ١٩ آب (أغسطس) طالبته فيها القضاء على الفساد والطغيان، وأرسلت الجمعية كتابا بهذا الخصوص الى كمال جنبلاط تعلمه فيه تأييدها لجهوده ضد الفساد متمنية تحقيق الهدف السامي وانتصار الحق على الباطل[٢] .

ونتيجة لتردي الأوضاع الداخلية بشكل مثير لافت للنظر فقد حاول رئيس الجمهورية متأخراً اقرار بعض الاصلاحات في ادارات الدولة، فعقد مجلس الوزراء اجتماعا استثنائيا في ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ أقر فيه « البرنامج الاصلاحي » الذي تضمن تعديل قانون الانتخابات واعادة تنظيم مجلس القضاء الأعلى وتحقيق اللامركزية وتنظيم النشر والصحافة وتنظيم الأحزاب السياسية ووضع مشاريع انمائية واقتصادية وصحية وتوزيع الأراضي الأميرية على الفلاحين[٣] . غير ان البرنامج الاصلاحي الذي طرحه رئيس الجمهورية لم يغير من نظر المعارضة الى الأمور المطروحة والى مطالبها السابقة، بل اعتبرت ان مشروع الاصلاح مجرد عملية إلهاء الغاية منه اسكات المعارضة، كما أن عددا من النواب الموالين للسلطة صرحوا بأنهم لا يوافقون على منح الحكومة صلاحيات استثنائية

---

(١) مذكرة نواب بيروت الى رئيس الجمهورية في ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢ . نقلا عن: **النهار**، العدد ٥١١١، ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٥٢ .

(٢) كتاب جمعية الشبان المسلمين الى كمال جنبلاط في أواخر آب (أغسطس) ١٩٥٢ . نقلا عن: **النهار**، العدد ٥١١٨، ٢٨ آب (أغسطس) ١٩٥٢ .

(٣) أنظر نص البرنامج الاصلاحي في: بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٦١- ٤٦٣ .

طوال ستة شهور كما طلبت الحكومة في بيانها[١] . وكان سامي الصلح يريد مثل هذه الصلاحيات من المجلس النيابي للقيام ببعض الاصلاحات ولاقصاء الموظفين المرتشين، ولكن سامي الصلح لم يقم بأية محاولة للحصول على الثقة من المجلس النيابي[٢] . وكانت صحيفة « البناء » الدمشقية قد غمزت من قناة « السلطان سليم » لأنه في الوقت الذي دار الحديث فيه عن البرنامج الاصلاحي كان لا يزال السلطان سليم يتدخل في شؤون الدولة لتعيين او ترفيع بعض الموظفين ممن لا يستحقون الترفيع[٣] .

ومن الملاحظ في هذه الفترة الحرجة ان سامي الصلح توجه الى دمشق واجتمع في ٢٣ آب (أغسطس) بالعقيد أديب الشيشكلي الذي لم يكن راضيا عن سياسة بشارة الخوري ويريد الاطاحة به على حد ما طالب به الانجليز. ولكن سامي الصلح لم يصرّح بأي تصريح في دمشق سوى قوله بان الأبحاث دارت عن العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وبينما كان سامي الصلح في دمشق كان نواب طرابلس يذيعون بيانا يعلنون فيه استياءهم من الفوضى والفساد كما طالبوا بتعديل الدستور ووضع حد لتشابك الصلاحيات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتحديد المسؤوليات وتعديل قانون الانتخابات وان يؤخذ بنظام اللامركزية[٤] وفي أوائل أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ دار حديث بين مجيد أرسلان وزير الدفاع الوطني وبين وكالة انباء الشرق الاوسط حول الأوضاع اللبنانية الراهنة دافع فيه عن رئيس الجمهورية ونفى امكانية اشتراكه في وزارة جديدة، كما نفى امكانية تدخل الجيش، ونفى مسؤولية رئيس الجمهورية عن الفساد وحملها

---

(١) **البناء**، العدد الاول، ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٥٢ .

(٢) K. C. A., 1952- 1954, Vol. IX, P. 12462.

(٣) **البناء**، العدد الاول، ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٥٢ .

(٤) **البناء**، العدد ٢، ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٥٢ .

للوزراء، ورأى ان رئيس الجمهورية هو الرجل الوحيد في لبنان المؤهل لمنصب رئاسة الجمهورية، لأنه رجل عظيم ووطني مجاهد. وأبدى موافقته على اخراج سليم الخوري شقيق رئيس الجمهورية وخليل الخوري ابن الرئيس من لبنان اذا فكر أحد بذلك. وأضاف بأنه هو شخصيا لم يشأ ان يطأطىء رأسه للشيخ سليم، بل كان دائما يقاومه «ولا يجب ان ننسى ان الرئيس ليس مسؤولا عن مداخلات أشقائه وابنه واقاربه، وانما تقع المسؤولية علينا نحن الوزراء الذين كنا نسايرهم وندعم نفوذهم ونحقق مطالبهم ونؤمن لهم المنافع» ولم ينس وزير الدفاع مسؤولية كل من رياض الصلح وعبد الله اليافي في هذا الصدد، ومما قاله أن المرحوم رياض الصلح الذي حارب الشيخ سليم بعد خروجه من الحكم هو الذي أوجد الشيخ سليم في البداية. «أقول ذلك مخلصا للحقيقة، وأنا أشد الأوفياء لرياض الصلح ودمه في رقبتي». والاستاذ عبد الله اليافي مسؤول أيضا وجميع الذين جاؤوا الى الحكم فعلوا مثلما يفعل الرئيس سامي الصلح الآن، غير ان سامي الصلح هو أجرأ من سواه[1].

ويلاحظ من خلال هذا التصريح الشعور السائد بتفكك الوزارة لا سيما بعد استقالة ثلاثة وزراء بين ٢٧ آب (أغسطس) الى ٩ أيلول (سبتمبر) وهم: مجيد أرسلان، أحمد الحسيني وحسين العبد الله[2]. وبدأ رئيس الجمهورية يتهم «أيدي المتدخلين» بانهم السبب في هذه الاستقالات[3]. بينما اتهم رئيس الوزراء بان رئيس الجمهورية هو السبب في استقالة الوزراء، وذلك ليسهل التخلص منه، ولكن الصلح عمد فورا الى تعيين النائب عبد الله الحاج عندما استقال احمد الحسيني والى تعيين علي بزي عندما استقال حسين العبد الله والى تعيين فضل الله تلحوق عندما استقال الامير مجيد ارسلان. ولكن رئيس الجمهورية رفض توقيع

---

(١) النهار، العدد ٥١٢٤، ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، البناء، العدد ٩، ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢.

(٢) C. O. C., Vol. XXVI, P. 183.

(٣) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٦٣.

مراسيم تعيين الوزراء الجدد، فاشتد الخلاف بين الشخصين مما أدى الى انقطاع اللقاءات بينهما «حتى لا أراه ولا يراني[1]».

وهذا الواقع المرير يعطي فكرة واضحة عن مدى التناقضات بين الرئاستين الاولى والثالثة ومدى التباين بين أبناء النظام السياسي الواحد، ومما يشير ايضا الى ان الدولة اللبنانية كانت برأسين تنفيذيين على رأس سلطة واحدة هي السلطة التنفيذية. وكان هذا الواقع من الأسباب التي حدت بالرئيس عبد الله اليافي الى مقابلة رئيس الجمهورية وتقديم مذكرة له شكا فيها من تشابك الصلاحيات بين الرئاسة الاولى ورئاسة الوزراء، كما طلب منه ان يقدم مشروعا لتعديل الدستور «للحد من السلطات الأساسية التي يتمتع بها رئيس الجمهورية». وبعد تصعيد الموقف السياسي وتطور حركة المعارضة ودمجها في حركة واحدة، وبعد الخلافات المستحكمة بين سامي الصلح وبشارة الخوري، أوضح الصلح ردا على سؤال بانه ليس لديه قنبلة ذرية واحدة لالقائها انما لديه قنابل «ولكني ما زلت أرى أن بالامكان العمل لاصلاح الحال دون تفجير القنابل الذرية التي ظهر مفعولها في هيروشيما وناكازاكي[2]»، وهو يقصد بها امكانية افشاء بعض الأسرار والادلاء بتصريحات تفجر الموقف تفجيرا تاما لا عودة عنه. وبالفعل بعد أيام قليلة عقدت الجلسة النيابية الأولى للدورة الاستثنائية في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ ونشطت المعارضة في الوقت نفسه فدعت لاضراب عام في البلاد. وفي اجتماع المجلس النيابي ألقى وزير المالية اميل لحود بيانا باسم الحكومة على ان يلقي رئيس الوزراء بيانا آخر حول الأوضاع في البلاد[3]. ولما تلا الوزير لحود البيان أشار فيه الى الصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهت الحكومة معتبرا أن

---

(١) مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠-١٩٦٠، جـ ٢، ص ٢٢٢.

(٢) البناء، العدد ٩، ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢.

(٣) C. O. C., Vol. XXVI, P. 183; A. W., 9 Sept. 1952.

بعض العوامل التي رافقت عهود جميع الحكومات في هذا البلد تجعل تحقيق المشاريع فيه ضربا من المستحيل، وأعاد ذلك الى تبدل الوزارات باستمرار التي لا يمكنها متابعة المشاريع والأعمال نظرا لهذا التبدل. ثم عدّد الوزير لحود ما يشكو منه اللبنانيون من مساوىء الحكم والفوضى والفساد ورأى أن الحكومة الحاضرة ليست المسؤولة عن هذه الأمور[1].

وفي الجلسة النيابية ذاتها ألقى رئيس الوزراء سامي الصلح بيانا هو الأول من نوعه في تاريخ الانتداب والاستقلال معا، وهو يعتبر البيان - الأزمة الذي أطاح بعهد الرئيس بشارة الخوري نظرا لاتهام رئيس الوزراء المباشر لرئيس الجمهورية بالفساد والافساد. ولم يدر مسبقا بهذا البيان سوى النائب غسان تويني والصحافي نور الدين المدور. ومما جاء في بيانه، أنه مما لا شك فيه ان ثمة نقمة وتذمرا وشكوى عامة من حالة الفساد والفوضى والطغيان، وهي حالة شاذة تعانيها أجهزة الدولة منذ أمد بعيد، وهي نتيجة الاستهتار بالقوانين والتجاوز على هيبة النظام وتسخير مرافق الدولة ومصالحها لحساب الأفراد الذين يعملون من وراء الستار غير مقيمين حرمة للقيم الدستورية. ثم تحدث سامي الصلح عن تشابك الصلاحيات بين الرئاستين وتجزؤ الحكم بين السراي والقصر. وعن محاربة رئيس الجمهورية وأنصاره لرئيس الوزراء قال: «أردنا تطبيق القانون فحاربونا، حاربونا لأننا أردنا أن نطبق القانون القاضي بمنع المقامرة، والقمار هو احد مواردهم السرية، حاربونا لأننا شرعنا في مكافحة التهريب الى اسرائيل لأن هذه المكافحة تقطع عليهم الرزق الحرام... حاربونا لأننا أردنا ان نضع قانون «من اين لك هذا» ونحقق في مصادر ثرواتهم وهم الذين لم يكونوا قبل هذا العهد ليملكوا شروى نقير.. انهم يريدون ان يكون رئيس الوزارة آلة طيعة بأيديهم لتنفيذ مآربهم».

---

(١) أنظر النص الكامل لبيان اميل لحود في: مضبطة الجلسة الاولى لمجلس النواب اللبناني، ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، ص ٢٤٩٧- ٢٥٠٥.

وأشار الصلح الى ما جناه رئيس الجمهورية من كثرة المال والقصور، وكيف ساهم وأنصاره في تجويع الشعب وارهاقه. وأخيرا طالب باقالة رئيس الجمهورية في معرض التساؤل: كيف تريدون ان يتحقق اصلاح ونجاح اذا لم تستأصل شأفة العلة القاتلة وتقتلع جذورها[1]؟. وبعد أن أنهى رئيس الوزراء خطابه همّ بالخروج من المجلس النيابي فإذا بالنائب هنري فرعون يقول له: «الى أين أنت ذاهب انتظر كي أرد على خطابك انت نذل وجبان ان لم تستمع الى ردي عليك...[2]». أما الوزير اميل لحود الذي سبق أن اعترف في بيانه بانتشار المفاسد، فإذا به يشير الى أنه ليس للوزراء أي علم ببيان رئيس الحكومة «أما قوله بأن الوزراء كانوا يساقون إلى عملهم سوقا وانهم لم تكن لهم حرية العمل، فنحن نشهد الندوة والضمير بأن ما قاله محض افتراء، ونحن نربأ بحضرة رئيس الوزراء ان يقول بعد سبعة أشهر من الحكم انه كان مسيّرا. كان يجب عليه وتقضي عليه مروءته بالابتعاد عن الحكم منذ الدقيقة الاولى، أما وقد تمادى وشهد على نفسه بأنه ناقض الدستور وناقض ضميره فنحن براء منه...[3]».

والحقيقة ان رئيس الوزراء سامي الصلح كان متفقا مع أركان المعارضة على هذا البيان، بدليل اطلاع النائب المعارض غسان تويني على نصه، كما أن الوزراء لم

---

(١) أنظر النص الكامل لبيان الرئيس سامي الصلح في: مضبطة الجلسة الاولى لمجلس النواب اللبناني، ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، ص ٢٥٠٥- ٢٥٠٩، مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠- ١٩٦٠ - ٢، ص ٢٢٤- ٢٢٧، **النهار**، العدد ٥١٢٨، ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، **البناء**، العدد ١٣، ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢. وبقية الصحف اللبنانية.

(٢) هذه الحادثة تتشابه في بعض مظاهرها مع البيان - الأزمة الذي ألقاه رئيس الوزراء رشيد الصلح في ايار (مايو) ١٩٧٥ في المجلس النيابي، حينما اتهم فيه حزب الكتائب وبعض الأطراف المحلية والعربية بالتآمر وايجاد القلاقل، مما دعا النائب الكتائبي امين الجميل لأن يشتمه ويشد بأذياله ويطلب منه البقاء في المجلس النيابي للرد عليه. وكان هذا البيان أيضا بمثابة تفجير للأزمة ومساعدا لها.

(٣) مضبطة الجلسة الاولى لمجلس النواب اللبناني، ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، ص ٢٥١٠.

يكونوا على دراية بما يحويه لأن أكثرهم من الموالين لرئيس الجمهورية[1] . وخلافا لما كان متوقعا فان رئيس الوزراء لم يستقل اثر الجلسة الصاخبة والبيان الذي ألقاه، غير ان رئيس الجمهورية بادر على الفور الى اصدار مرسومين نص أحدهما على اقالة سامي الصلح[2] وعلى قبول استقالة الوزراء جميعهم، ونص الثاني على تأليف حكومة ثلاثية من كبار موظفي الدولة قوامها : ناظم عكاري رئيسا وباسيل طراد وموسى مبارك وزيرين، ولم يكن أي من الثلاثة من رجال السياسة[3] . ولكن لم تبق هذه الوزارة سوى ستة أيام فحسب من ٩ أيلول (سبتمبر) الى ١٤ منه . هذا وقد علّقت صحيفة « البناء » الدمشقية على الأزمة اللبنانية انطلاقا من فهمها لسياسة لبنان، فأشارت الى كيفية تأليف الوزارات، اذ يتحكم القصر الجمهوري بتأليفها واقالتها، وأعطت أمثلة على ذلك مثل حكومة عبد الله اليافي التي عانت الكثير من تصرفات رئيس الجمهورية . كما أن حكومة سامي الصلح عانت الكثير من « حكومات ما وراء الستار » ومن آل الخوري الذين بدأوا يتنازعون حول المصالح الفردية الأمر الذي سمح لسامي الصلح بجمع المعلومات حول هذا الموضوع[4] .

ومهما يكن من أمر فان تشكيل الحكومة الجديدة لم ترض قوى المعارضة، ولذا فقد اجتمعت الجبهة 'الاشتراكية الوطنية[5] ووجهت بياناً الى رئيس الجمهورية أبلغته فيه أن اضرابا شاملا سيعلن في بيروت ابتداء من يوم الاثنين في ١٥ ايلول

(١) أنظر: **البناء**، العدد ١٣، ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ .

(٢) صدر نص المرسوم بلفظ « يعتبر مستقيلا » وهو يعتبر من الناحيةالعملية اقالة .

(٣) C. O. C., Vol. XXVI, P. 183, K. C. A., 1952- 1954, Vol. IX, P. 12462.

(٤) **البناء**، العدد ١٣، ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ . وفي هذا العدد بحث عن الازمة اللبنانية عولج بشيء من الدقة والموضوعية والتوسع .

(٥) ضمت الجبهة الاشتراكية الوطنية في هذه الفترة: الحزب التقدمي الاشتراكي، حزب النداء القومي، الهيئة الوطنية، الكتلة الوطنية، الكتائب اللبنانية والرئيس عبد الله اليافي .

(سبتمبر) . وصدرت عدة بيانات الى اللبنانيين دعتهم للاضراب العام، وبينها بيان موقع من الكتلة الوطنية (ريمون اده وعبد الله الحاج) والحزب التقدمي الاشتراكي (كمال جنبلاط وأنور الخطيب) وحزب النداء القومي (قبولي الذوق وعلي بزي) وعن المستقلين (كميل شمعون، غسان تويني، ديكران توسباط وعادل عسيران) . واتهم البيان رئيس الجمهورية والقائمين على شؤون الحكم بانهم أوصلوا لبنان الى الحضيض، ولقد توافرت الأدلة لا سيما ما جاهر به رئيس الحكومة في البرلمان من ان الذين يستثمرون بؤس اللبناني ويثرون من افقاره لن يتزحزحوا ما لم يرغموا ارغاما . ودعا البيان الى الاضراب الشامل لأنه المظهر الأول « لغضبتك على ما هو كائن والنذير الأول بما سيكون . . .[1] » . وذكر فيشر (Fisher) في هذا الصدد ان جميع القوى اللبنانية تحالفت ضد الرئيس بشارة الخوري واتحدت فيما بينها بما فيها الفئات الدينية المارونية والسنية والشيعية والدرزية وبقية الفئات[2] . ونظرا لفشل رئيس الجمهورية في تشكيله لحكومة ناظم عكاري، فقد أراد امتصاص نقمة المعارضة عن طريق تكليف شخصية سنية مقبولة في أوساط المعارضة، فكلّف في ١٢ أيلول (سبتمبر) نائب بيروت صائب سلام[3] . ولكن صائب سلام فشل في تشكيل الحكومة بسبب اضطراب الأوضاع ورفض رئيس الجمهورية الأسبق ألفرد نقاش الاشتراك فيها ما لم يشترك فيها شارل مالك وزير لبنان المفوض في واشنطن . ولما أجريت الاتصالات مع شارل مالك اشترط على صائب سلام تسلم وزارة الخارجية، فقبل صائب سلام هذا الشرط، ولكن تعدد المراسلات بين رئيس الوزراء المكلف وبين شارل مالك ساهم أيضا في تأخير تشكيل الوزارة .

(١) بيان الكتلة الوطنية والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب النداء القومي والمستقلون في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢ . من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

(٢) W. B. Fisher, Lebanon, Physical and Social Geography, in the Middle East and North Africa, P. 491.

(٣) C. O.C., Vol. XXVI, P. 184.

وفي ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ عمد رئيس الجمهورية الى اقالة الرئيس ناظم عكاري على أن يشكل صائب سلام الوزارة بدلاً منه ومن الوزيرين باسيل طراد وموسى مبارك[١]. وذلك لاستباق الاضراب العام الشامل المقرر يوم ١٥ أيلول (سبتمبر). وفي يوم الاثنين ١٥ أيلول (سبتمبر) اجتمع مجلس الوزراء وأصدر بلاغا تضمن أسباب تشكيل الوزارة الجديدة واعتبرها البلاغ حكومة مؤقتة، كما طلب من اللبنانيين عدم القيام بالاضطرابات أثناء الاضراب العام. وفي الوقت نفسه حرصت القوى الموالية لرئيس الجمهورية العمل ضد المعارضة لافشال الاضراب، فعمدت الى توزيع مناشير مزورة دعت فيها الى فك الاضراب، وقام النائب المتمول هنري فرعون بدفع خمسين ليرة لكل حانوت عن كل يوم يفتتح فيه[٢].

ولما ابتدأ الاضراب تبين أنه شمل مختلف القطاعات الاقتصادية والشركات والمصارف والمؤسسات وأضربت مدن بيروت وطرابلس وصيدا وزحلة وبعلبك[٣]. والجدير بالذكر ان الرئيس بشارة الخوري لم يتهم المعارضة فحسب حول هذا الاضراب، وانما اتهم أيضا أديب الشيشكلي بأنه أرسل من دمشق الأموال ووزعها في لبنان بدون حساب لزعزعة الوضع اللبناني، كما اتهم الرئيس صائب سلام بأنه أهمل اكمال وزارته وانه «راح يتصل بالمعارضين محافظة على شعبيته، وصار يبرهن لي أن الاضراب لا يستهدفه شخصياً»، ولكن رئيس الجمهورية أكد بأنه اتصل به رسل من المعارضين أكثر من مرة في يومي الاضراب «وطلبوا اليّ ابعاد صائب سلام عن الحكم فينتهي كل شيء، وكان جوابي لهم قد عينته رئيساً للوزارة على الرغم من معارضتكم وسيظل رئيساً لها وفقاً للدستور[٤]».

(١) أنظر: البناء، الاعداد ١٧ - ١٨، ١٥ - ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢. أنظر أيضاً:
E. Rabbath, Op. Cit., P. 535, A. W. 14 Sept. 1952.

(٢) البناء، العدد ١٧، ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢.

(٣) C. O. C. Vol. XXVI, P. 185

(٤) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٧٠. حول فشل صائب سلام في تشكيل =

والحقيقة أن نجاح الاضراب الشامل أربك الدولة وجعلها في وضع سيّء، فقام رئيس الجمهورية بمحاولات حثيثة لارضاء المعارضة باقالة بعض صغار الموظفين، فجاء عنوان صحيفة «النهار» ينتقد هذا الأسلوب ومما جاء فيه: ردا على مطالبة الشعب بذهاب المفسدين، يلقون بعض الرؤوس الصغيرة لعل الشعب يسكت عن المطالبة بالرؤوس الكبيرة[١]. وكانت الحكومة قد أصدرت بلاغا تضمن ابعاد بعض الموظفين من مراكزهم وبين هؤلاء المقدم نسيب سليم من قوى الدرك وفوزي ساروفيم من مديرية الأشغال العامة، والقاضي بطرس نجيم وسامي شقير مدير الطيران المدني. ولكن حدث تطور مفاجيء في ١٧ أيلول (سبتمبر) باختفاء يوسف دوغان - نقيب بائعي الخضار - فاتهمت المعارضة السلطة بأنها وراء خطفه لأن النقابات لعبت دورا بارزا في حركة المعارضة وفي الاضراب العام. وذكر عبد الرحمن بكداش العدو - نقيب بائعي اللحوم - بأن كمال جنبلاط حضر بنفسه الى سوق الخضار وعرض عليه وعلى بقية النقابيين تنفيذ الاضراب العام الشامل تخلصا من عهد بشارة الخوري، وقد أبدى النقابيون بعض الرفض في البدء، غير أن اختفاء زميلهم يوسف دوغان ساهم جدا في تغيير آرائهم وفي مشاركتهم في الاضراب العام[٢]. ومن المرجح ان المعارضة ساهمت في اخفاء يوسف دوغان لحث بقية النقابات اعلان الاضراب العام، في وقت نفى فيه بشارة الخوري التهمة الموجهة الى الدولة حول مسؤوليتها عن حادث الخطف.

ونظرا لتطور الأزمة فقد شهدت بيروت تطورات خطيرة، وأوردت الصحف

= الوزارة. أنظر: النهار، العدد ٥١٣٢، ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢.

(١) النهار، العدد ٥١٣٣، ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢.

(٢) عبد الرحمن بكداش العدو: ايام من الحياة، ص ١٩٣- ١٩٧.

في ١٦ أيلول (سبتمبر) خبرا مفاده انه كشف عن تدبير مؤامرة لاغتيال الرئيس سامي الصلح لدى دخوله الى الجامع العمري الكبير، ولكنه بعد أن تنبه وعلم بالمؤامرة بدّل سير طريقه[1]. وفي ١٧ أيلول (سبتمبر) بدأت ساعة الحسم السياسي بتكثيف الاتصالات الحزبية والسياسية، فاجتمع صائب سلام مع هنري فرعون واللواء فؤاد شهاب والزعيم العسكري نور الدين الرفاعي[2] والعقيد سالم وناظم عكاري، وعقدوا اجتماعا سياسيا - عسكريا - رفضوا في نهايته الادلاء بأي معلومات. ثم عقدت لقاءات أخرى ضمت صائب سلام واحمد الأسعد وعبد الله اليافي ورشيد كرامي وسعدي المنلا، واتفق الجميع على ابلاغ رئيس الجمهورية قرار المعارضة الهادف الى ضرورة تنحيته عن الحكم وضرورة تحييد الجيش عن الصراع السياسي القائم بين المعارضة والسلطة. وبالفعل فقد توجه صائب سلام وفؤاد شهاب الى عاليه لاطلاع رئيس الجمهورية على قرار تنحيته عن الحكم، فما كان من الرئيس الا أن حاول استمالة فؤاد شهاب فانفرد به وقال: «اني عالم تمام العلم ان صائب سلام آت ليطلب الي التخلي عن الرئاسة، ولكني لن أنزل عند طلبه، وقد ينسحب دون ان أبلغه اقالته من الوزارة، وعلى كل ورغبة مني بالمحافظة على الدستور وبان لا تخلو الحكومة دقيقة واحدة من رئيس شرعي، فقد صممت أن أقيل الآن صائبا من رئاسة الوزارة وان أعيّنك خلفا له مع وزيرين هما ناظم عكاري وباسيل طراد[3]» وكان رئيس الجمهورية يهدف من وراء ذلك أن يحصل على دعم الجيش الذي يرأسه اللواء فؤاد شهاب، مع العلم أن قائد الجيش

---

(١) **البناء**، العدد ١٩، ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، **النهار**، العدد ٥١٣٤، ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢.

(٢) نور الدين الرفاعي: تولى رئاسة حكومة عسكرية لثلاثة ايام فقط في صيف ١٩٧٥ ابّان الازمة اللبنانية.

(٣) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٣، ص ٤٧٣.

رفض الفكرة التي طرحها رئيس الجمهورية، لأنه كان أحد المطالبين باستقالته[1]. ولوحظ بأن رئيس الجمهورية كتب مرسومين الاول قضى باقالة صائب سلام وقضى الثاني بتعيين فؤاد شهاب رئيسا للوزراء. وأبقى الرئيس المرسومان في جيبه بانتظار تطور الأوضاع الداخلية. ثم عاد رئيس الجمهورية للاجتماع بصائب سلام وقال له: «اني أعلم ان في جيبك كتابا تطلب فيه اليّ التخلي عن الرئاسة، فاعلم اني لست مستعدا للنزول عند طلبك، وليس بمقدورك ان تنفذه، ولذلك لا تتعب نفسك بتقديم هذا الكتاب، بل ابقه في جيبك، ثم عليك - وقد ضاقت أمامك سبل الحكم بعد ساعات من توليه في حين أنك رجل قوي - ان تقدم لي استقالتك تاركا المسؤولية لسواك وأنا أتدبر الأمر[2]» وأضاف بشارة الخوري بأن النواب الموالين المجتمعين في القصر الجمهوري حملوا على صائب سلام حملة عنيفة، فاضطر عندئذ الى تقديم استقالته[3] دون أن يسلم رئيس الجمهورية كتاب المعارضة.

وفي هذه الفترة بدأت بعض القوى الموالية لرئيس الجمهورية تدافع عنه، وبين هؤلاء صبري حماده الذي شجب الاضراب وحركة المعارضة في تصريح أدلى به لصحيفة «نداء الوطن» ثم كرر تصريحه ثانية أمام عدد من الصحافيين موضحا بأن الاضراب يقصد منه الشغب وحرق البلاد «وأنا من القائلين بأن فخامة رئيس الجمهورية هو أصلح رجل لهذا المنصب، ومن الواجب الوطني ان نلتف حوله في هذه الأزمة[4]». وعلّقت «النهار» على هذا التصريح بالقول: الرئيس الثاني الموعود

---

(١) K. C. A., 1952-1954, Vol. IX, P. 12462

(٢) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٧٤.

(٣) انظر نص استقالة الرئيس صائب سلام في: **النهار**، العدد ٥١٣٦، ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢.

(٤) **النهار**، العدد ٥١٣٥، ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢.

يدافع عن الرئيس الاول . اشارة الى امكانية تولي حماده رئاسة المجلس النيابي بدلا من أحمد الأسعد الذي أشيع بأن رئاسة الوزارة عرضت عليه فرفضها . وبالاضافة الى ذلك فقد لجأت حركة الموالاة الى أسلوب الفتن الطائفية على غرار الأساليب الفرنسية في عهد الانتداب، وذلك لمواجهة تحديات المعارضة واحداث شرخ بين صفوفها، فبدأ القصر الجمهوري ومقر «السلطان سليم» الخوري في فرن الشباك نشر الاشاعات ومنها «ان حركة المعارضة ليست حركة انقاذ، بل هي حركة اسلامية لتنحية الرئيس الماروني» ولكن المعارضة المكونة من قوى سياسية اسلامية ومسيحية أصدرت بيانا نفت فيه مثل هذه التهم، باستثناء حزب الكتائب الذي يبدو انه انسحب من جبهة المعارضة . ولكن هذه الاشاعات المغرضة لم تمنع حركة المعارضة من الاستمرار بمطالبها باستقالة رئيس الجمهورية، كما أصدر حزب الشعب بيانا أكد فيه على استمرار الاضراب الشامل حتى يتم النصر[1] . وفي المقابل فان حزب الكتائب طلب عدم الاستمرار في الاضراب، وسعى لدى الكثير من السياسيين لوقف الاضراب ولكنه لم يوفق في تحقيق ذلك[2] .

وفي الوقت نفسه كان اللواء فؤاد شهاب لا يزال في ١٧ أيلول (سبتمبر) يتصل بالمعارضة باسم رئيس الجمهورية عارضا على قادتها الاشتراك في أية حكومة جديدة، ولكنها رفضت مثل هذا العرض. وفي العاشرة مساء من اليوم نفسه وصل الرئيس الحاج حسين العويني الى مقر الرئاسة في عاليه، فعرض الرئيس عليه تشكيل الوزارة الجديدة فرفض مبررا رفضه بتردي الأوضاع في البلاد، كما ان وجهاء الطائفة السنية اتفقوا فيما بينهم على عدم التعاون معه في حال تشكيله الحكومة الجديدة. ولهذا فان رئيس الجمهورية هاجم وانتقد الزعامات السنية مدعيا «ان أكثر من مرشح سني لرئاسة الوزارة وقف ينتظر اشارة مني ليقدم

---

(١) **التلغراف**، العدد ٢٢٦٨، ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ .
(٢) **البناء**، الأعداد ١٩، ٢٠ ، ١٧- ١٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢ .

عليها بكل جرأة ورضى[1] »، غير أنه من المؤكد وخلافا لما ذكره بشارة الخوري فان أية شخصية سنية او من أية طائفة أخرى اسلامية او مسيحية لم تكن على استعداد لأن «تحرق» نفسها سياسيا وشعبيا في ظل الفوضى القائمة وفي ظل الصراعات العنيفة وانعدام المسؤوليات، خاصة وان الظروف التي كان يمر فيها بشارة الخوري عام ١٩٥٢ كانت شبيهة بالظروف التي مر فيها اميل اده عام ١٩٤٣ من حيث موقف الشعب والمعارضة ومن حيث رفض الجميع التعاون معه . وأكد كمال جنبلاط في هذا الصدد ان الزعامات السنية مثل عبد الله اليافي وحسين العويني وصائب سلام وسعدي المنلا وسواهم من ممثلي المسلمين قد وقّعوا على عريضة يرفضون فيها قبول أي مركز مسؤول في العهد القائم[2] .

ويلاحظ أنه نظرا لفشل جميع محاولات رئيس الجمهورية مع المعارضة، ونظرا لفشله في انزال الجيش بسبب رفض قائده فؤاد شهاب قرر الاستقالة واعتزال الحكم وذلك في الساعة الثالثة من فجر ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ . ونفذ مرسوم اقالة صائب سلام ومرسوم تعيين فؤاد شهاب رئيسا للوزراء مع وزيرين هما ناظم عكاري وباسيل طراد. ثم قرأ على النواب المجتمعين في قصره في عاليه كتاب استقالته، واقترب من اللواء فؤاد شهاب وسلّمه نسخة من الدستور اللبناني وقال له «احتفظ به وحافظ عليه» مؤكدا بذلك على ضرورة اعتماد النظام الطائفي واعتماد النظام السياسي الذي كان سببا من أسباب ازاحته عن الحكم. وعلى الفور قال فؤاد شهاب للرئيس: «قد تعتقد فخامتك انني لم أقم بواجبي كاملا في مثل هذه الظروف، لكنني فضّلت الصراحة وانا شديد الأسف لهذه النتيجة». وعلى ضوء ذلك فقد وجّه فؤاد شهاب بيانا الى الشعب اللبناني شرح فيه قانونية تكليفه رئاسة الوزراء وطلب من الشعب الاخلاد للسكينة التامة والى استمرار التآخي

---

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٧٦ .
(٢) كمال جنبلاط: حقيقة الثورةاللبنانية، ص ٢٥ .

والاتحاد فيما بينهم والى عدم القيام بأية تظاهرة من أي نوع كانت مما قد يترتب عليها من اخلال بالأمن وتمزيق في أوصال هذا الوطن الذي نقدسه جميعاً»[١] . وبعد انتشار خبر استقالة رئيس الجمهورية في صباح ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ اجتمعت أحزاب الجبهة الاشتراكية الوطنية وأنصارها، وأصدرت بيانا هنأت فيه اللبنانيين لفوزهم في تحقيق مطلبهم في استقالة رئيس الجمهورية، ثم طالب البيان انهاء الاضراب لأن الهدف منه قد تحقق. ولما كانت الدعوة الى الاضراب مشروطة باستقالة رئيس الجمهورية السابق وقد تمّ الشرط المستهدف من الاضراب «فاننا بفخر واعتزاز بكم نعلن نهاية الاضراب»[٢] . ومما يلفت النظر في بيان المعارضة العبارة الأخيرة التي وردت فيه وهي «فبالفرح والبهجة اذهبوا الى أعمالكم كأن شيئا لم يكن» . وهذه العبارة تؤكد «النظرة الفوقية» لزعامات المعارضة، وتؤكد نظرتهم الى أن الشعب هو من الرعايا وليس من المواطنين، وانه مسيّر وفقا للارادة السياسية العليا وليس مشاركا وفاعلا في الأحداث السياسية، مع العلم أنه لولا الارادة الشعبية الثابتة والتي استغلت من قبل الزعامات لما تنحى رئيس الجمهورية عن الحكم.

والجدير بالذكر ان موقف قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب من الأزمة اللبنانية كان بنظر المعارضة له الأثر البارز والايجابي في حل الأزمة، ولذا فقد حرص الدكتور محمد خالد رئيس الهيئة الوطنية على ارسال برقية لتهنئته على موقفه أثناء المحنة، حيّت فيه الهيئة «النبل والرجولة والاخلاص وتقدر موقفكم الوطني المشرف الذي كان له أكبر فضل في هذه النتيجة الباهرة»[٣] كما لوحظ بان

---

(١) **البناء**، العدد ٢١، ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ .
أنظر أيضا: C. O. C., Vol. XXVI. P. 185.

(٢) بيان الجبهة الاشتراكية الوطنية وحلفاؤها في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ . من وثائق ارشيف صحيفة «النهار».

(٣) برقية رئيس الهيئة الوطنية د. محمد خالد الى قائد الجيش فؤاد شهاب في ١٩ أيلول (سبتمبر) =

الرئيس صائب سلام تأثر الى حد بعيد بأساليب الثورة المصرية، فبعد استقالة رئيس الجمهورية طلب سلام ترحيل بشارة الخوري الى خارج البلاد في أول طائرة مسافرة، متأثرا بذلك بقرار الثورة المصرية بطرد الملك فاروق الى خارج مصر. ومن جهة ثانية يبدو أن آل الخوري كانوا لا يزالون يشعرون بألم وضيق من موقف الرئيس سامي الصلح لأنه كان أحد المسؤولين عن تفجير الأزمة، وهذا ما دعا الشيخ سامي الخوري وزير لبنان المفوض في القاهرة، الى مهاجمة سامي الصلح في تصريح أدلى به الى صحيفة «النداء» المصرية، اتهم فيه الصلح بأنه ساعد على الرشوة والفساد في ادارات البلاد ووصفه «بأنه ثعلب ماكر يحاول ان يحوّل عنه دفة الاتهام باستغلال النفوذ»، وعلّقت صحيفة «النداء» البيروتية على هذا التصريح بقولها: يظهر أن الشيخ سامي الخوري لم يكن يعتقد ان ثورة الشعب اللبناني ستنتهي الى ما آلت اليه، واعتقد ان الحماية، حمايته مستمرة الى الأزل»[١] .

هذا ولا بد من تدوين مشاعر الرئيس بشارة الخوري حيال الأزمة السياسية التي مرّ بها، فبرر ما ساد البلاد من فوضى وفساد بأن المسؤولية لا تقع عليه وانما على الادارة وعلى الموالاة والمعارضة معا، وانه لم يكن يستطيع ان يراقب كل شيء في الدولة. وبعد تسع سنين وجد نفسه أمام هذا الوضع: «معارضة ضارية ظالمة لا تعرف التحليل والتحريم يشجعها الأجنبي وموالاة متواكلة نائمة على الثقة وفي كثير من أفرادها نهم ومطامع وأحقاد»، وأضاف الرئيس قائلا: «وبعد أن أقتطع كل ما اقتطع من نفوذ واسع وجاه عريض في مناطق عدّة ألحق بي بعضهم البلاد مزرعة ما كانت يوما لي ملكا ولا موردا. وزعموا اني أثريت على حساب الخزانة واني تملكت الأراضي الواسعة في كاليفورنيا والأرصدة الضخمة في مصارف أوروبة وأميركة. والله يعلم وهم يعلمون ما كان عليه شحيح دخلي ونضيض

= ١٩٥٢ . من وثائق ارشيف «صحيفة النهار».

(١) **النداء**، العدد ٨١٦، ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ .

وفري . ونعتّ بالطاغية مع ما عرفه الناس عني من دعة ووداعة، أنا الذي أخشى الله واليوم الآخر[١] ».

من جهة ثانية وبعد أن انتهى الصراع بين المعارضة ورئيس الجمهورية السابق، بدأ الصراع السياسي بين حلفاء الأمس، وكان محور الصراع حول شخصية رئيس الجمهورية الجديد، وانحصرت المنافسة بين حميد فرنجية وكميل شمعون، ولكن مطالب الفئات الشعبية كانت مخالفة لممارسات السياسيين، وقد صدرت عدة بيانات موقعة من « ابن الشعب » طالب أحدها بتغيير جذري في الحكم، ووجه البيان كلامه الى نواب المعارضة الذين تعاهدوا على انقاذ البلاد من الطغيان والفساد « وطرد الكهان الظالمين من الهيكل وتنظيفه من المراوغين والمنافقين الذين احتلوا بالتزوير ساحته ليحل مكانهم أناس يشهد لهم ماضيهم بنظافة اليد وحسن السمعة والسيرة »، وأضاف البيان ان اسقاط السلطان سليم ما هو الا تمهيد لاخراج « فروخ السلاطين » التي تؤلف الأكثرية. وفي نقد لاذع للمعارضة التي تخلت عن الشعب قال البيان « واذا بالشعب يفاجأ بأنكم انتم يا نواب المعارضة تشتركون في مفاوضات مع « الأكثرية » من أجل انتخاب رئيس جديد لهذه الدولة[٢] »، وأخيراً طالب البيان بحل المجلس النيابي واجراء انتخابات نيابية يصير على ضوئها انتخاب رئيس جديد للبلاد. والحقيقة فان القوى السياسية لم يعد يهمها آراء « ابن الشعب » ومن يمثل بقدر ما كان يهمها الوصول الى أهدافها السياسية، بل ان القوى المعارضة والموالية سرعان ما شكلت مزيجا سياسيا جديدا وفق ترتيبات جديدة اقتضتها الظروف المستجدة. ولهذا فان انتخابات رئيسٍ جديد للجمهورية أدّت الى قيام تحالفات بعضها مؤيد لحميد فرنجية وبعضها الآخر مؤيد لكميل شمعون. غير أن شمعون عرف كيف يستفيد من ارتباطاته الأجنبية، وأكّد ذلك النائب

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٨٥، ٤٨٧.
(٢) بيان ابن الشعب، أواخر أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، من وثائق أرشيف صحيفة « النهار ».

والوزير السابق يوسف سالم فذكر بأن أول ما فعله شمعون هو استنجاده بأصدقائه الانجليز الذين وثق بهم منذ أن كان وزيرا مفوضا في لندن، كما استعان بالرئيس السوري أديب الشيشكلي الذي كان له نفوذ بين أوساط بعض النواب، حتى أن أصدقاء المرشح حميد فرنجية أمثال حبيب أبو شهلا وشارل حلو وهنري فرعون وموسى دو فريج الذين كانوا دعامته الكبرى وقادة معركته قد تخلوا عنه لا حباً بكميل شمعون « بل تحت الضغط السافر الذي مارسه عليهم السفير البريطاني عبر ميشال شيحا » أما سامي الصلح فقد خضع بدوره للنفوذ البريطاني - على حد قول يوسف سالم - وأيّد ترشيح شمعون ضد فرنجية. ولما أرسل آل الصلح موفدهم محمد شقير الى نسيبهم لاقناعه بالعدول عن تأييد شمعون قال سامي الصلح: « لا تحك معي، روح احكي مع الشيشكلي وشبمان أندروس - الوزير البريطاني المفوض - » وقيل يومذاك بأن الرئيس السوري أديب الشيشكلي لم يركب مركب شمعون الا بطلب من الانجليز[١]. وبمعنى آخر فان الانجليز الذين سبق لهم أن ولوا بشارة الخوري الحكم هم الذين ساعدوا المعارضة على اقالته وهم أنفسهم الذين أوصلوا كميل شمعون الى رئاسة الجمهورية بالاتفاق مع الأميركيين عام ١٩٥٢.

وفي ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ وبعد انهاء التسويات السياسية على المستوى الدولي والعربي والمحلي انتخب كميل شمعون رئيسا للجمهورية، وقد ألقى خطابا في المجلس النيابي أعلن فيه عزمه على صيانة حرية الفكر والقضاء على الفساد والفوضى والنعرات والأحقاد، وأكد على ارادة لبنان في تعاون جدي مع الدول العربية لا سيما سوريا. ولوحظ بأنه انتقد الميثاق الوطني وطلب من اللبنانيين تجاوزه بقوله: « ان هذا الوطن الذي دعم كيانه في سنة ١٩٤٣ بالميثاق الوطني - المعقود بين فئات من المواطنين فرقتها السياسية وحدها باسم الطائفية - يريد ان يسمو

(١) يوسف سالم: ٥٠ سنة مع الناس، ص ٣٥٥- ٣٥٦.

بأبنائه فوق العهود والمواثيق، فما هم بعد فئات متعددة تتفق او تفترق بل شعب واحد يتساوى أفراده في الحقوق والواجبات ويتساوون في الغيرة على لبنان وكيانه[١] ».

من ناحية أخرى فقد استهل شمعون عهده بالتعاون مع الرئيس عبد الله اليافي فكلفه مهمة تشكيل أول حكومة في عهده[٢]، ولكن الجبهة الاشتراكية الوطنية اتخذت موقفا سلبيا من الرئيس المكلف واشترطت عليه ادخال بعض الأشخاص كوزراء في الحكومة الجديدة، الأمر الذي دعا الى توتر الأجواء السياسية، ودعا أنصار اليافي الى توزيع البيانات والمنشورات ضد الجبهة الاشتراكية، ووزعت قصاصات مرة باسم « الشباب الوطني » ومرة أخرى باسم « الشباب البيروتي » ومما جاء فيها « ان اللبنانيين قد تحرروا من ضغط فئة حاولت أن تفرض عليهم ارادتها لن يقبلوا بحال ان يخضعوا لضغط فئة أخرى، ولم يثوروا ليستبدلوا طغيانا بآخر. ان هذا الموقف الذي تقفه الجبهة الاشتراكية من تأليف الحكومات يقابله البيروتيون باستنكار شديد وباستياء بالغ ويحذرون من مغبة الأمر[٣] »، كما وزع « الشباب البيروتي » قصاصات تأييد للرئيس اليافي منتقدا موقف الجبهة الاشتراكية ومما جاء فيها: الأحياء البيروتية تحتج وتستنكر موقف وتعنت الجبهة الاشتراكية من الرئيس اليافي. تعلن تعلقها الكامل فيه وتأييدها المطلق له وتطالب بوضع حدّ سريع للطغيان الجديد[٤] ».

---

(١) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، ص ٢٥١٧ ـ ٢٥٢٠. أنظر أيضاً: البناء، العدد ٢٤، ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢.
K. C. A., 1952-1954, Vol. IX, P. 12462, C. O. C., Vol. XXVI, PP. 185-186.

(٢) A. W., 23 Sept. 1952.

(٣) بيان الشباب الوطني في أواخر ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢. من وثائق أرشيف صحيفة « النهار ».

(٤) قصاصة باسم الشباب البيروتي في أواخر ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢. من وثائق أرشيف صحيفة « النهار ».

وكان الحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة كمال جنبلاط قد رفض أيضا الاشتراك في حكومة اليافي ما لم تنفذ بعض شروط الحزب الهادفة الى تنفيذ الاصلاحات المطلوبة، وكذلك اشراك الجبهة الاشتراكية في الحكم وادخال عناصر جديدة وقوية الى الوزارة وتصفية جميع العناصر التي كانت السبب في فساد المؤسسات الرسمية[١]. كما أن النائب غسان تويني عرض عدة عوامل أساسية اجتماعية وسياسية واقتصادية دعته لمعارضة تكليف عبد الله اليافي لرئاسة الوزراء[٢]. وبما أن التسويات السياسية كانت باستمرار سيدة الموقف السياسي في لبنان، فقد تألفت حكومة جديدة برئاسة خالد شهاب[٣] في أوائل تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٢. وفي ٩ تشرين الاول (اكتوبر) ألقى رئيس الوزراء الجديد بيان حكومته الذي أكد فيه على اصلاح الأوضاع الداخلية والتأكيد على التعاون العربي في اطار جامعة الدول العربية والتعاون مع سوريا التي ترتبط مع لبنان بعلاقات تاريخية وثقافية وروحية. كما أشار الى أن النواب ينتظرون من الحكومة مباشرة البحث مع الحكومة السورية في اقامة العلاقات الاقتصادية بين البلدين على أسس جديدة تدر عليهما الخير وتوثق الصداقة الأخوية القائمة بينهما، والتي كان من مظاهرها الاولى زيارة العقيد أديب الشيشكلي باسم فوزي سلو رئيس الدولة السورية للبنان وما تجلى فيها من بوادر الصفاء وروح التعاون. وبعد انتهاء تلاوة البيان الوزاري أوضح النائب كمال جنبلاط بان مؤتمر دير القمر عقد لوضع حد للطغيان والفساد في لبنان وان اركان المؤتمر تحدثوا باسم الدرزي والسني والشيعي والمسيحي وباسم كل لبناني وطلبوا من بشارة الخوري التنازل عند ارادة الشعب.

---

(١) K. C. A., 1952. 1954, Vol. IX. P. 12462.

(٢) C. O. C., Vol. XXVI, PP. 186- 187.

(٣) خالد شهاب: تولى رئاسة المجلس النيابي في عهد الانتداب الفرنسي، كما تولى رئاسة الوزراء في عهد الرئيس اميل اده، وكان وزير لبنان المفوض في الأردن في أواخر عهد بشارة الخوري.

والمطلوب اليوم القضاء على الاقطاعيين وممتهني السياسة والغاء الطائفية وتنفيذ مشروع « من أين لك هذا » كما أنه « يجب ان نفتش عن مصادر الثروات كلها وان نعطي القضاء حق التحقيق بكافة الوسائل كما يجري في مصر » ، وطالب النائب رشيد كرامي بعدم الاكتفاء بالاتفاق مع سوريا بل الى اعلان الوحدة الاقتصادية بين البلدين لما فيه من مصالح لهما[١] .

ومما يلاحظ أن الحكومة الجديدة بدأت عهدها بشيء من الضعف ومواجهة التحديات السياسية لا سيما وان أكثر الوزراء فيها ليسوا من السياسيين ، ثم انها لم تأت للحكم الا نتيجة للتسويات والمساومات بعد معارضة تكليف عبد الله اليافي ، فكان على العهد الجديد ان يبدأ أولى خطواته بحكومة لا تشكل تحديا لأية جبهة من الجبهات السياسية . أما فيما يختص برئيس الجمهورية فقد واجه منذ البداية العديد من المشكلات المتراكمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ومما يلفت النظر « كتاب مفتوح لفخامة الرئيس الجديد الاول » من كميل خلّاط احد البارزين في طرابلس ، وقد طالب فيه بتحقيق امنيات اللبنانيين في الاصلاح والتطهير وتوطيد العلاقات الأخوية مع الدول العربية . وبعد أن طالب بانصاف مدينة طرابلس التي لم تستفد من عهد الاستقلال سوى بالوعود الخلابة ، طالب أيضا بالعمل على « قطع دابر التهريب لاسرائيل من الأراضي اللبنانية لا سيما التهريب من مرفأ طرابلس[٢] » ، وهذا دليل جديد أكد على مدى اتساع عمليات التهريب من لبنان الى اسرائيل سواء في عهد الرئيس بشارة الخوري او بداية عهد الرئيس كميل شمعون . وفي الوقت نفسه قدم حزب الجبهة الشعبية مذكرة الى الحكومة وضع

---

(١) مضبطة الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني ، ٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٢ ، ص ٢٥٣١-٢٥٦٢ .

(٢) كتاب كميل خلاط الى رئيس الجمهورية كميل شمعون في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٢ ، من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

فيها ملاحظاته على قانون الانتخابات الجديد ، فطالب بعدم تقييد حق المرأة في الانتخاب والغاء الطائفية من القانون الجديد والعمل على انشاء جهاز اداري صالح وتطبيق قانون من أين لك هذا[١] .

ونتيجة لهذا البحث الوثائقي أمكن التوصل الى عدد من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولا ـ ان التيارات السياسية في لبنان ليست في حقيقتها سوى وليدة للاتجاهات الطائفية التي سادت في العهد العثماني بعد تزايد البعثات التبشيرية ، واستمرت هذه الاتجاهات في عهد الانتداب الفرنسي وفي عهد الاستقلال أيضا . وكانت الاتجاهات الطائفية بل والمذهبية لدى المارونية السياسية الأكثر بروزاً والتي ارادت التحكم بمقدرات البلاد منذ عام ١٩١٨ ، وظهرت هذه الاتجاهات أيضا عندما بدأت بمناوءة الأمير فيصل بن الشريف حسين وحاربت فكرة وحدة البلاد السورية . وأكد امين الريحاني ـ أحد المفكرين المسيحيين ـ بان رجال الدين المسيحيين هم الذين شاركوا الفرنسيين في الدسائس ضد العرب مشيرا « ان دسائس المسيحيين على العرب كانت مصادرها تلك المقامات العالية المحترمة مقامات الورع والتقوى[٢] » ، وكانت بعض القوى المارونية والاسرائيلية قد أرسلت من لبنان برقيات عدة الى مؤتمر الصلح في فرساي أكدت فيها رفضها للوحدة السورية وجعل فيصل ملكا على البلاد السورية بما فيها لبنان[٣] . وفي عام ١٩٢٢ أكد سليمان كنعان ـ العضو الماروني في مجلس

---

(١) مذكرة حزب الجبهة الشعبيةالى رئيس الوزراء خالد شهاب في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ . من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

(٢) أمين الريحاني: ملوك العرب ، جـ ٢ ، ص ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٣) Conference de la paix à le sécretaire de la délégation de L'Empire Britanique, No.E. 2594, of 24 Mars 1920, in F. O. 371/5034/44.

ادارة جبل لبنان السابق - في كتاب الى اللورد كرزون (Curzon) وزير خارجية بريطانيا، ان على بريطانيا ان تساعد اللبنانيين بل وتسيطر على لبنان بدلا من فرنسا لا لشيء الا ليصبح لبنان «وطنا لكل المسيحيين بسوريا والشرق ويكونوا هؤلاء قوة لانكلترا ومن صالحهم أن يكونوا تحت ظلها ويستميتوا تحت لوائها[1]». وبعد أن تكرس الطابع المسيحي للبنان بعدد من القرارات والممارسات الفرنسية كان تكريس منصب رئاسة الجمهورية والمناصب المهمة في الدولة للمسيحيين بل وللموارنة تحديدا. وتأكدت هذه التوجهات الفرنسية - الطائفية من خلال محاولة رئيس المجلس النيابي محمد الجسر ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية عام ١٩٣٢، وبالرغم من ان الجسر كان مواليا للفرنسيين غير أن المفوض الفرنسي «بونسو» (Ponsot) رفض هذا الترشيح وارسل رسالة الى وزارة الخارجية الفرنسية في ١١ نيسان (ابريل) ١٩٣٢، أوضح فيها بان نجاح محمد الجسر في انتخابات رئاسة الجمهورية «سيضع فرنسا في واجهة سياسية صعبة جدا لأن نفوذنا في المشرق يرتكز أساسا على المسيحيين اللبنانيين أعواننا التقليديين»، وفي ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٣٢ ردت وزارة الخارجية الفرنسية على المفوض «بونسو» وطلبت منه وضع كل ثقل فرنسا من اجل انتخاب رئيس مسيحي للبنان لأن وصول الشيخ الجسر الى الرئاسة سيؤلب المسيحيين ضدنا[2]. وانتهت المراسلات الى ضرورة ابعاد المرشح المسلم عن رئاسة الجمهورية. ونظرا لهذا التمايز الطائفي والسياسي والاجتماعي قام المسلمون بتقديم مطالبهم المستمرة من

---

(١) S. Kanaan to Lord Curzon No. E.1888, of 17 Feb. 1922, in F. O. 371/7846/89.

(٢) مسعود ضاهر: لماذا رفضت فرنسا وصول مسلم الى رئاسة الجمهورية اللبنانية، السفير، العدد ١٧٧١، ٢٥ آذار (مارس) ١٩٧٩، جـ ٢.

أجل انصافهم واحصاء عدد سكان لبنان الذي أجري بالفعل وأظهر بان المسلمين يشكلون أكثر من نصف سكان الجمهورية، وبالرغم من ذلك فقد استمرت السياسة الطائفية لا سيما في عهد الرئيس اميل اده (١٩٣٦ - ١٩٤١).

ثانيا - ظن اللبنانيون أن استقلال لبنان عام ١٩٤٣ سيؤدي الى استقلال حقيقي عن فرنسا والدول الأجنبية، ولكن في حقيقة الأمر فان فرنسا استمرت سيطرتها العسكرية في لبنان، كما أن السياسة الاستقلالية أصبحت تسير في ركاب السياسة البريطانية وقد تجلى ذلك منذ انتخاب الرئيس بشارة الخوري رئيسا للجمهورية اللبنانية. ومنذ هذه الفترة أصبح لبنان ساحة للصراع الفرنسي - البريطاني سواء في الانتخابات النيابية او في انتخابات رئاسة الجمهورية. وأكد كاترو (Catroux) هذا الصراع في حديثه عن ملابسات انتخابات ١٩٤٣ فأشار بان سبيرز (Spears) الوزير البريطاني المفوض في لبنان وسوريا قد تدخل تدخلا فاضحا في الانتخابات، وان التنافس بين الفرنسيين والانجليز قد رافقه تناحر الأحزاب والطوائف والأشخاص، ومما لا شك فيه بأن سبيرز استعمل كل دهائه في المعركة الانتخابية، فكانت النتيجة هزيمة أصدقاء فرنسا في الجنوب والشمال والبقاع وتناقص عدد الموالين لها في بيروت وجبل لبنان وهما المنطقتان اللتان كانتا الحصن الحصين للنفوذ الفرنسي[1]. كما أن حادثة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ التي أسفرت عن اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض الوزراء لمحاولتهم تعديل الدستور اللبناني قد أدت الى تزايد حدة الصراع الفرنسي - البريطاني، وكادت الأمور بين الجانبين تصل الى حد التهديد العسكري.

---

(١) G. Catroux, Dans la Bataille de la Méditerranée, P. 402.

ولما وجدت فرنسا ان وضعها السياسي بدأ بالتدهور عمدت الى اثارة بعض اللبنانيين بواسطة النعرات الطائفية، وتكاد تكون حادثة تشرين الثاني (نوفمبر) هي الحادثة الوحيدة في تاريخ لبنان الاستقلالي التي أدت الى توحيد الصفوف الاسلامية والمسيحية وتوحيد موقف المفتي محمد توفيق خالد والمطران الماروني اغناطيوس مبارك[1]. ولكن اعتبر توحيد الصفوف في تلك الفترة توحيدا مؤقتا وهامشيا بدليل انه ما أن بدأت بوادر المفاوضات لجلاء القوات الأجنبية عن لبنان حتى بادرت بعض القوى الدينية والسياسية المارونية الى اظهار تخوفها المصطنع وطالبت بابقاء الفرنسيين في لبنان، ودعا البطريرك الماروني انطون عريضة الى عقد مؤتمر لجميع رؤساء الطوائف المسيحية للبحث في موضوع حماية المسيحيين في لبنان وللنظر في دور فرنسا في حماية مسيحيي الشرق[2].

ثالثا - لقد أثبتت الأحداث اللبنانية أن الاستقلال اللبناني لم يؤد الى دمج اللبنانيين في بوتقة وطنية واحدة، انما كان الاستقلال مرحلة أخرى من مراحل النزاع السياسي والطائفي، وقد أثبتت أزمة المرسومين (٤٩) و (٥٠) في عام ١٩٤٣ عمق الانقسامات اللبنانية وحرص القوى الطائفية على ان يكون لها السيطرة السياسية، ولهذا تصدت لها القوى الاسلامية والوطنية. ثم ان الميثاق الوطني لم يكن منذ عام ١٩٤٣ سوى تسوية للتوفيق بين الاتجاهات الوحدوية الاسلامية الوطنية وبين الاتجاهات الانفصالية المسيحية والطائفية، وهو يعني الابتعاد عن اية وحدة عربية مقابل عدم لجوء المسيحيين الى الحماية الاجنبية[3]. ولكن يمكن القول

---

(١) Spears to F. O. No. E. 497, of 13 Nov. 1943, in F. O. 371/62193/89.

(٢) Shone to F. O. No. E.3488, of 28 May 1945, in F. O. 371/45355/88.

(٣) M. E. J., Vol. 21, No. 4 Aut. 1967, P. 490.

انظر ايضا: باسم الجسر: الميثاق الوطني، ص ١٤٤- ١٤٧، ١٥٤- ١٥٥.

ايضا، ان الوثائق المحلية والاجنبية اكدت بان الميثاق الوطني لم يكن يعني تكريس طائفية الرئاسات الثلاث الى الابد. وبالرغم من ذلك فان الميثاق خرج طائفيا بصيغته وتكرست هذه الصيغة لا سيما بعد اغتيال احد ركني الميثاق رياض الصلح عام ١٩٥١. ومهما يكن من امر فان اخطر ما في الميثاق هو ان المسلمين لم يخسروا تطلعاتهم الوحدوية فحسب، وانما خسروا ايضا القيادة السياسية بتنازلهم عن منصب رئاسة الجمهورية والقيادات الهامة في ادارة الدولة والجيش والامن العام، وبذلك حصل الموارنة على اهم تنازلات اسلامية شهدها لبنان الكبير منذ ولادته. والواقع، أن الاتجاهات الطائفية استمرت في هدم الكيان اللبناني، والغريب في الامر ان القوى الطائفية ذاتها والمستفيدة من هذا الكيان هي التي ساعدت على هدم لبنان الطائفي بواسطة اساليبها القائمة على الاحتكار والاستغلال والتمايز والتمسك بالامتيازات، وكانت حكومات الاستقلال تشجع على هذه الاتجاهات دون ان تعمل على الغائها مطلقا. وقد اكد على ذلك رئيس الوزراء رياض الصلح عام ١٩٤٤ في المجلس النيابي عندما قال: «لا يمكننا ان نلغي الطائفية ما لم يعتقد هذا المجلس فردا فردا ان كل طائفة وكل فرد قد نال حقه[1]». وبالرغم من ان القوى المارونية قد امسكت القيادة السياسية والعسكرية بايديها فقد استمرت تتذرع بالتخوف من المسلمين والعرب، وكان الخوف المسيحي قد اصبح ورقة رابحة بيد هذه القوى تستخدمها حيال اي مشروع مطروح، ولهذا فان البطريرك الماروني انطون عريضة ارسل عام ١٩٤٦ الخوري انطون عقل الى الولايات المتحدة الاميركية للاتصال بالمهاجرين المسيحيين ولتقديم مذكرة الى هيئة الامم المتحدة تطالب بانقاذ المسيحيين

---

(١) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب، ٢٧ آذار (مارس) ١٩٤٤، ص ٣٤٤.

من السيطرة الاسلامية والعربية وللمطالبة بجعل لبنان وطن قومي مسيحي لنصارى الشرق[1] .

رابعاً ـ كانت السياسة اللبنانية المحلية قد ادت الى تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد انتشرت الفوضى والرشوة والمحسوبية وتزوير الانتخابات النيابية على غرار ما حدث عام ١٩٤٧ ، كما استأثر رئيس الجمهورية بالسلطات وتقييد الحكومات دون معرفة السبب الحقيقي، واصبح شقيق رئيس الجمهورية سليم الخوري يلقب باسم «السلطان سليم» كما ان مقر اقامته اصبحت تعرف باسم «دولة فرن الشباك» نظرا لتفرده وتدخله في شؤون الوزارات وادارات الدولة. ولهذا فقد قامت بعض القوى بمحاولات لقلب نظام الحكم على غرار ما فعل الامير نهاد ارسلان والمطران اغناطيوس مبارك[2] . وعلى غرار ما قام به الحزب السوري القومي الاجتماعي بزعامة انطون سعادة الذي فشلت محاولاته، وادت الى اعدامه في فجر ٩ تموز (يوليه) ١٩٤٩ . كما قامت القوى الشيوعية بانتفاضات وتظاهرات ضد السلطة منددة بالمسؤولين وبممارساتهم، وبمعنى آخر فان القوى اليمينية واليسارية والوسط والقوى الوطنية والدينية كلها لم تكن منسجمة او مؤيدة للسياسة اللبنانية الرسمية، وكانت كل قوة من هذه القوى تنظر الى سياسة الدولة من خلال عقائدها السياسية وافكارها واتجاهاتها .

خامساً ـ اظهرت التطورات السياسية في لبنان والمنطقة العربية بان سياسة لبنان كان عائقا هاما في وجه التعاون العربي، ولهذا فان العلاقات بين لبنان وسوريا كانت تتردى باستمرار بسبب موقف لبنان من الوحدة العربية .

(١) انظر نص المذكرة في كتيب: لبنان وطن قومي للنصارى في الشرق الادنى.

(٢) Boswall to F. O. No. E 3952, of 28 Feb. 1948, in F. O. 371/68489/88.

ولما اثير موضوع الاتحاد العربي وانشاء جامعة للدول العربية منذ عام ١٩٤٣ كان الموقف السوري موقفا معارضا لموقف لبنان واشار سعد الله الجابري رئيس الوزراء السوري في مصر اثناء مشاورات الوحدة بان الاكثرية الساحقة من سكان لبنان المسيحيين والمسلمين يرغبون الانضمام الى سوريا بلا قيد او شرط، واشترط الجابري انه في حال رفض لبنان لموضوع الوحدة فعلى لبنان ان يرد الى سوريا الاجزاء التي سبق ان انتزعت عام ١٩٢٠[1] . ولكن رياض الصلح رئيس الوزراء اللبناني رفض مشروع الوحدة الذي طرحته سوريا، وكان الصلح منسجما مع الميثاق الوطني ومع وعوده للقوى الانفصالية. وفي فترات متفاوتة طرح الملك عبد الله مشروع سوريا الكبرى لتوحيد سوريا ولبنان والاردن وفلسطين تحت رايته ولا مانع لديه من انشاء متصرفية مارونية كما كانت في عهد الدولة العثمانية ودويلة يهودية في فلسطين تكونان مستقلتان ولكن ضمن اطار سوريا الكبرى. وكان موقف لبنان الرفض التام لهذا المشروع الذي اعتبره البعض انه من تخطيط الصهيونية. ولكن لوحظ بان بعض الاوساط الطائفية مثل الرئيس اميل اده بدأت تنشط وتتعاون مع الملك عبد الله لتحقيق مشروع سوريا الكبرى طالما انه كان يهدف الى انشاء وطن قومي ماروني ووطن قومي يهودي. واشار الوزير البريطاني (Boswall) من ان لبنان وسوريا اعتبرا اعلان الملك عبد الله تدخلاً في شؤونهما الداخلية وتهجماً على الحكم فيهما وهو نقض لميثاق جامعة الدول العربية وللقانون الدولي ايضا[2] . ونظرا للموقف الرسمي اللبناني وانقسام الرأي العربي وبسبب تباين الآراء الدولية فان مشروع سوريا لم يخرج الى

(١) مضبطة مشاورات الوحدة العربية ١٩٤٣ - ١٩٤٤، ص ٢٨- ٢٩ .

(٢) Boswall to F. O. No. E. 8742, of 31 August 1947, in F. O. 371/ 61710/ 88.

حيز التنفيذ لا سيما وان الملك عبد الله قد اغتيل عام ١٩٥١ .

سادسا ـ أما فيما يختص بموقف لبنان من قضية فلسطين فانه يعتبر اتجاها سياسيا على غاية من الاهمية ، فمنذ عهد الانتداب انقسم اللبنانيون على انفسهم حيال القضية الفلسطينية ، فقد وقفت القوى الاسلامية والوطنية المسيحية الى جانب الشعب الفلسطيني في محنته ، بينما وقفت القوى الطائفية الى جانب الحركة الصهيونية آملة تحقيق الوطن القومي اليهودي وتحقيق الوطن القومي المسيحي . وبعد ان اصبح اميل اده رئيسا للجمهورية اللبنانية (١٩٣٦ - ١٩٤١) اجتمع في باريس برئيس الوزراء الفرنسي ليون بلوم (L. Blum) اليهودي وتباحثا في العلاقات اللبنانية - الصهيونية ، وكان من ذيول هذه المباحثات تسهيل بيع أراضٍ في جنوب لبنان لبعض الشخصيات اليهودية ، كما ان اميل اده اجتمع ايضا عام ١٩٣٦ بالزعيم الصهيوني حاييم وايزمان (Ch. Weizmann) لتنسيق المواقف بينهما . بالاضافة الى ان البطريرك الماروني سبق ان ارسل الى فلسطين عام ١٩٣٥ كل من المطران المعوشي والمطران عقل فاجتمعا هناك بالزعيم الصهيوني وايزمان[١] ، بينما كانت بعض القوى السياسية والحزبية تعمل الى جانب الشعب الفلسطيني وفي مقدمة هؤلاء « اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية » الذي نشأ عام ١٩٤٤ .

والامر اللافت للنظر ان القوى الطائفية استمرت تنظر الى قضية فلسطين نظرة دينية وطائفية تصب في المشروع الصهيوني ، ولهذا فقد قدم المطران اغناطيوس مبارك مذكرة الى لجنة التحقيق الدولية عام ١٩٤٧ بالتعاون مع الرئيس اميل اده والنائب يوسف كرم وسواهما ، وقد جاء في المذكرة

(١) رسالة المحامي وديع البستاني (حيفا) الى بطرس البستاني (لبنان) ٧ أيار (مايو) ١٩٣٥ ، من محفوظات محمد جميل بيهم الوثائقية .

انه لا بد من انشاء وطنين في المنطقة وطن مسيحي ووطن يهودي وان هناك اسبابا رئيسية اجتماعية وانسانية ودينية تقضي بان يخلق وطنان للاقليات : وطن مسيحي في لبنان - كما كان دائما - ووطن يهودي في فلسطين وسيكون هذان الوطنان مرتبطين ببعض جغرافيا ويتساندان ويتعاونان اقتصاديا ويكونان جسرا لا بد منه بين الشرق والغرب[١] » .

وفي الوقت الذي كانت فيه بعض القوى المارونية تسعى لانشاء وطن قومي مسيحي في لبنان ووطن قومي يهودي في فلسطين ، كانت بعض القوى المارونية ترفض هذا الطرح المتعصب وكان في مقدمة هؤلاء رئيس الجمهورية بشارة الخوري وبعض النواب مثال حميد فرنجية ورئيف ابي اللمع . وقد اكد رئيس الجمهورية في تموز (يوليه) ١٩٤٨ لرالف بانش (R. Ponch) ، مساعد الكونت برنادوت ، بان لبنان يرفض اقامة دولة صهيونية بجواره لان الرجل البعيد النظر يرى في ذلك افكارا مبطنة هي ايجاد دولة صهيونية على الشاطىء تتصل بدولة مسيحية ودولة علوية ،، وان مجرد التفكير بذلك يزيد الطين بلة ويسيء الى المسلمين ويسيء الى نصارى لبنان[٢] . ويمكن القول ان موقف لبنان من قضية فلسطين لم يكن منسجما او موحدا سواء على الصعيد الرسمي او النيابي او الشعبي او الحزبي ، لان التناقضات المحلية انعكست على موقف اللبنانيين من قضية فلسطين ومن مختلف القضايا العربية والدولية .

سابعا ـ أكدت التطورات اللبنانية ما بين ١٩٤٣ - ١٩٥٢ بان المؤثرات المحلية والطائفية لم تكن وحدها الفاعلة في الاتجاهات السياسية في لبنان ، بل ان السياسات الدولية والعربية والمحلية ايضا كان لها اثر واضح وبارز

(١) النهار ، العدد ٣٧٠٠ ، ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ .

(٢) بشارة الخوري : حقائق لبنانية ، جـ ٣ ، ص ٥١٦ - ٥١٩ .

في تردي الاوضاع السياسية وفي تنازل رئيس الجمهورية عن الحكم، فمنذ عام ١٩٥٠ ألمح الرئيس عبد الله اليافي الى ضغوطات الحكومة الاميركية على الحكومة اللبنانية وبانها لن تعقد معها معاهدة ما لم ينفصل لبنان عن سوريا تماما[١] . ثم بدت ملامح التدخل الاجنبي في لبنان والعالم العربي باصدار الدول الثلاث: اميركا-بريطانيا - فرنسا التصريح الثلاثي في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٥٠ الهادف الى توطيد السلام بالقوة بين العرب واسرائيل والذي يرمي اساسا الى حماية اسرائيل وليس حماية الدول العربية. ومما لوحظ على سياسة لبنان سيره في ركاب السياسة الغربية وموافقته على مشروع النقطة الرابعة (Point Four) الاميركي، وتأييده كوريا الجنوبية في حربها ضد كوريا الشمالية المدعومة من الاتحاد السوفياتي. واعتبر حادث اغتيال رياض الصلح في ١٦ تموز (يوليه) ١٩٥١ في عمان مظهرا من مظاهر الصراع الدولي في المنطقة. ولهذا قال رئيس الجمهورية للوزير البريطاني المفوض شبمان اندروز بمناسبة اغتيال الصلح ان من مصلحة الانجليز المحافظة على استقلال لبنان[٢] . كما ذكر في رسالة للملك عبد العزيز آل سعود بضرورة الاتصال بالانجليز والدول الغربية لابقاء القديم على قدمه في هذا الشرق العربي. كما ان رئيس الوزراء عبد الله اليافي اعتذر من اعضاء المجلس النيابي عن عدم الادلاء بتفصيلات حول قضية الاغتيال «لما في الامر من ملابسات دولية اظن انها لا تخفى عليكم[٣]». ونظرا لموقف رئيس الجمهورية من بعض القضايا

(١) مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٢ آذار (مارس) ١٩٥٠، ص ٤١٧-٤١٨.

(٢) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٣٩٩.

(٣) مضبطة الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني، ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١ ص ٦٥٩.

الدولية وفي مقدمتها مشروع تنظيم الدفاع عن الشرق الاوسط واوضح قائلا: «أتوقع ان موقفي الجازم المكرر من مشروع الدفاع المشترك سيفصل بيني وبين دبلوماسية الغرب وسيوغر عليّ الصدور.... وستشتد المعارضة... وقد نفاجأ باحداث ترتدي ثوبا بلديا، ولكنه في الواقع ستار للانتقام مني على سياستي في رد الدفاع المذكور[١]».

وفي الوقت نفسه قامت جبهات داخلية معارضة لرئيس الجمهورية بسبب الفساد المتفشي في الدولة، وفي مقدمة هذه الجبهات: الجبهة الاشتراكية الوطنية والجبهة الشعبية وكتلة نواب بيروت والهيئة الوطنية، وكان يتزعم هذه الجبهات كمال جنبلاط، وكميل شمعون واميل البستاني وغسان تويني وانور الخطيب ومحمد خالد وصائب سلام وسواهم. وفي هذه الفترة اشار رئيس الجمهورية الى موضوع هام حول مستقبله ومستقبل البلاد، فاوضح بان هناك خطة مدبرة لتصوير رئيس الجمهورية امام الناس من انه المسؤول الاول والاخير عن كل ما يجري في البلاد «وظهر لي ان التدخل الاجنبي اخذ يفعل فعله بطرق خفية جدا[٢]»، بينما كانت المعارضة تتهم بشارة الخوري بانه وعائلته وانصاره كانوا من اسباب الفساد والافساد. وأكد النائب هنري فرعون في أيار (مايو) ١٩٥٢ بان الحالة في لبنان سيئة وان في البلاد ثورة نفسية يخشى معها ان يخرج الناس عن نطاق التروي والاصطبار. وتوقع النائب رشاد عازار انه في حال استمرار الفوضى ان تسلك بعض العناصر في لبنان ما سلكته بعض العناصر في مصر من تدمير واضرام النيران في احيائها. اما النائب جان سكاف فقد اعتبر بان الاضرابات المتتابعة والاشتباكات المسلحة وانتشار السخط ليست سوى انذارات صارخة باسوداد افق المستقبل، واعتبر النائب علي بزي بان ناقوس الخطر بدأ يدق[٣] . وبعد قيام الثورة

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٢٦.

(٢) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣ ص ٤١١- ٤١٢.

(٣) مضبطة الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني، ٥ أيار (مايو) ١٩٥٢، ص ٢٢١٩- ٢٢٥٧.

المصرية في ٢٣ تموز (يوليه) ١٩٥٢ ازدادت حدة المعارضة في لبنان وتفهمت دول الغرب اهمية هذ الثورة واثرها على لبنان ومنطقة الشرق الاوسط، ولهذا طلب شارل مالك وزير لبنان المفوض في واشنطن في رسالته الى رئيس الجمهورية ان يعمل لبنان على استقرار الوضع فيه وضرورة القيام باستدراك تذمر مختلف طبقات الشعب[١].

والحقيقة فان التطورات المحلية والعربية والدولية كانت قد لعبت الدور البارز في الموقف السائد في لبنان، وكان بيان رئيس الوزراء سامي الصلح في ٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢ مفجرا للاوضاع بحيث كان الاول من نوعه في تاريخ لبنان الحديث، فاتهم مباشرة رئيس الجمهورية وانصاره بتخريب البلاد ونشر الفوضى فيه واستئثاره بالسلطة، بل انه اشار في بيانه إلى أن رئيس الجمهورية بدأ يحاربه لانه اراد وضع حد للتهريب الى اسرائيل. وعلى اثر ذلك حاول رئيس الجمهورية انقاذ الموقف بتشكيل وزارة جديدة برئاسة ناظم عكاري ومن ثم برئاسة صائب سلام او اللواء فؤاد شهاب او الحاج حسين العويني، غير ان جميع جهوده فشلت. ونظرا لهذا الواقع فقد قدم الشيخ بشارة الخوري استقالته في فجر ١٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢، واتهم يومذاك المعارضة بالاتصال بالقوى الاجنبية. وكان من نتائج هذه الاستقالة انتصار السياسة البريطانية التي يبدو انها ارادت تغيير بشارة الخوري الذي كان مواليا لها في الاساس، فانتخب كميل شمعون كرئيس جديد للجمهورية وهو المعروف بميوله وتأييده لبريطانيا. وقد اكد النائب والوزير السابق يوسف سالم بانه كان لبريطانيا وللزعيم السوري اديب الشيشكلي الموالي لبريطانيا الاثر الواضح في نجاح كميل شمعون في انتخابات رئاسة الجمهورية[٢].

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٤٨٥.
(٢) يوسف سالم: ٥٠ سنة مع الناس، ص ٣٥٥- ٣٥٦.

وأخيرا لا بد ان نسجل هنا تحليل الدبلوماسي البريطاني ستيفن لونغريغ (S. Longrigg)[١] حول الاتجاهات السياسية والطائفية والحزبية في لبنان، فاوضح انه بغض النظر عن كثرة التغييرات الوزارية والصراعات التافهة التي تكمن وراءها، فانه لا بد من الاعتراف بأن الاستقرار في لبنان والذي يمثل اهم حاجات البلاد هو مستحيل في المستقبل القريب، وذلك بفضل العوامل المتأصلة في الوسط المحلي، ومن ابرز هذه العوامل عدم الانسجام في الجسم السياسي على كافة مستوياته، ثم الانقسام بين الاديان والطوائف الى جانب الولاءات الاقليمية، مع غياب مبدأ احترام القانون، والنفور الشعبي من الحكومات وقيودها. وأضاف «لونغريغ» انه بالاضافة الى تلك العوامل فان خبرة الطبقة الحاكمة كانت محدودة، كما ان الاحزاب السياسية كثيرة التقلب وضعيفة الاصول، وهناك سيطرة المطامح الشخصية واختراق السياسات الحزبية لصفوف الضباط على نطاق واسع، ازاء ذلك فان مسؤولية حكم لبنان كانت مهمة شاقة للغاية، واثبتت سنوات الاستقلال بانها لم تكن مؤشرا لفترة من الهدوء او الاستقرار او لحل المعضلات.

(١) S. H. Longrigg, Syria and Lebanon under French Mandate PP. 360- 361.
انظر ايضاً: ترجمة بيار عقل للكتاب تحت عنوان: تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، بيروت ١٩٧٨.

المـلاحق

الملحق رقم (١)

بيان « إلى الأمة العربية » وزع في بيروت عام ١٩١٣ داعياً الى وحدة العرب مهاجماً الحكم التركي(١)

الى الامة العربية

« الوطن في خطر »

نحن الآن في شقاء

البلاد فرغت من الرجال ومن النقود

قدمنا أولادنا للعسكرية وأموالنا للاستانة لاجل ان ترقى الدولة فكان رتقاؤها الى أسفل

والآن أمسينا وبيننا وبين رجال الاستانة سوء تفاهم : نحن نعتقد انهم اخواننا وهم في الظاهر يضحكون علينا وفي الواقع يرون اننا عبيدهم وأن لهم ان يمنعونا حقوقا وهبها الله . وان يخرسوا ألسنة أنطقها الله . وان يعصروا من بلادنا خيراتها فيسوقوا بها جوف الاستانة الذي لا يمتلئ وبطون رجالها التي لا تشبع . يرون من اسهل الاشياء وابسطها ان نموت نحن لاجل ان تحيا الاستانة حياة غير طيبة ولا هنيئة، وأي حياة للرأس اذا مات جسد صاحبه ؟ واي هناء للجسد اذا ظل رأسه هكذا عليلا فاسدا ؟

بني قومي ! يا أبناء لغة عدنان وسكان مملكة عمر بن عبد العزيز والمأمون بن هارون ـ ان عبر الزمان تناديكم وكوارث الدهر تعظكم فاستمعوا لها : وطننا في خطر . ذهب جاويد بك الى أسواق أوربا ليدلل على مرافق بلادنا . وذهب حقي باشا الى وزارات أوربا ليدلل على البلاد نفسها . ويريد رجال الاستانة أنهم اذا خرجوا من ربوعنا ـ كما خرجوا من ربوع غيرنا ـ بسوء سياستهم وسخف عقولهم تكون موارد عيشنا وأماكن زرعنا وضرعنا قد بيعت الى أناس أشد منا قوة وأكثر مالاً يتملكون أرضنا وبحار بوننا بهذه الامتيازات التي يحصلون عليها من جاويد وحقي واخوانهما بثمن بخس ثم هم لا يرضون بنا أجراء في بلادنا

يا بني أمي وبني عمي . هيا الى تلافي الخطر . كونوا مع الحق ولا تخافوا . الله معنا وقوة الامة لا يستهان بها . ويكفي القائمين بالاصلاح أن تكون قلوبنا معهم . هم رفعوا أصواتهم بطلب الحق للامة والخير للبلاد ورد عاديات الشر الذي صار منظورا بالعيون وملموسا بالايدي فأدوا بذلك ما يجب عليهم . ونحن على ما يجب علينا من ضم أصواتنا الى أصواتهم نطالب الحكومة من هذه الساعة بأن لا تعطي لاحد امتيازا بمشروع في بلادنا العربية الا بعد أن يتقرر الاصلاح ويصير للمجالس العمومية في ولاياتنا سلطة تشريعية كسلطة مجلس الامة وأن تسرع ما أمكن باجابة مطالب الامة في هذا الباب

أيها الاخوان . لا ريب في أن آباءنا العرب كانوا حكاما وأن الاورببين حتى في هذا العصر الرقي معجبون بعدل اولئك الآباء الكرام وحسن سياستهم وادارتهم . ونحن أبناء اولئك الآباء لا ينقصنا الا ان نتمرن على صناعة الحكم . ولا شك اننا متى مارسنا ذلك على غير طريقة الظلم والارتشاء والاضطراب والفوضى التي تعلمناها من الاستانة فانه لا يمضي علينا زمن قليل حتى تعود الينا تلك المزية الفائقة ويصح فينا قول الشاعر « ومن يشابه أبه فما ظلم »

وبعد فان الحق بيّن والباطل بيّن ولكل قلب وجهة هو موليها . وهذه دعوة الى الشبان والشيوخ . الى ناشئة البلاد وأعيانها ندعوهم جمعا ـ ونحن من اجزاء هذا الجمع بالطبع ـ ان نكون كلنا يدا واحدة فيما تناجينا به الجدود في خودهم والاحفاد في اصلاب الاولاد ان ثوبوا الى رشدكم وانظروا في موقف بلادكم قبل ان يسلمكم تيوس الاستانة الى ذئاب اوربا ثم لا تفلتون من بين ايديهم

اليوم يوم اتحاد القلوب ونبذ الفروق الحقيرة والاختلافات الصغيرة . اتحدوا على طلب العدل قبل أن يوحد بينكم الظلم . اليوم يوم احتقار المال في سبيل انقاذ الوطن من الخطر المقبل عليه وهو بيع أرضه ومرافقه ورهن ما بقي للحكومة من امواله حتى يتعذر ان تقوم له قائمة او يوجد فيه عمران او صلاح

هذا بلاغ الى أعياننا وأغنيائنا خصوصا في أول عواصم الخلفاء بعد الراشدين في أن يساعدوا هذه الحركة المباركة بأموالهم وأنفسهم فيجتذبوا بذلك أبناءهم اليهم قبل أن يكونوا عداء لهم وقبل ان يتعلموا من الارمن كيف يضطرون الاغنياء لمساعدة المشروعات النافعة والعمل على خدمة المجموع الذي ينتسبون اليه ان لم يكن بالرصاص فبالديناميت

(مبم)

(١) ـ من المجموعة الوثائقية الخاصة بالمؤلف .

الملحق رقم (٢)

لائحة جمعية بيروت الاصلاحية في كانون الثاني (يناير) ١٩١٣ التي تضمنت المطالبة بالاصلاحات وباللامركزية[1] .

لائحة الاصلاح لولاية بيروت

وهي اللائحة التي صدقت عليها ولاية بيروت السني في انتخابها

« الجمعية العمومية الاصلاحية في بيروت »

المؤلفة من ستة وثمانين عضواً منتخبين انتخاباً قانونياً من قبل المجالس الملية والرؤساء الروحيين لجميع الطوائف في بيروت ليكونوا طوائفهم وينوبوا عنها في تحرير الاصلاح اللازم لولايتهم .

وقد تم التصديق لهذه اللائحة وتحويل انتخابها الى لجنة الجمعية العمومية في الجلسة العامة الثالثة المنعقدة في دار المجلس البلدي

في يوم الجمعة الواقع في ٢٣ صفر سنة ١٣٣١ و ٣١ كانون الثاني سنة ١٩١٣

مادة اساسية — الحكومة العثمانية حكومة دستورية نيابية

الادارة

١ - من المجموعة الوثائقية الخاصة بالمؤلف .

لانعقاد المؤتمر[1] .

دعوة

« الى أبناء الامة العربية »

نحن الجالية العربية في باريس قد أوقفتنا مناظرات الجرائد الأوربية ومناظر الساسة في الاندية العمومية على استقراء ما يجري من المخابرات الدولية بشأن البلاد العربية ، وأخصها زهرة الوطن سوريا ، ولم يبق بين جمهور الناطقين بالضاد من لا يعلم أن ذلك نتيجة سوء الادارة المركزية فحدا بنا الامر الى الاجتماع ـ وعددنا ينيف عن الثلاثة في هذه المدينة ـ لاجراء البحث عن التدابير الواجب اتخاذها لوقاية الارض (المرتوية بدم الآباء العظام ورفات الاجداد الاباة) من عادية الاجانب وانقاذها من صبغة الاستعمار والاستبداد واصلاح أمورنا الداخلية على ما يتطلبه أهل البلاد من قواعد اللامركزية حتى يشتد بها ساعدنا وتستقيم قناتنا فينقطع بذلك خطر الاحتلال أو الاضمحلال وتنفى مذلة الرق وتخنت نأمة الاستبداد ويظهر للاعين بجلاء الشعوب أننا أمة عيوف الضيم لاتستنيم لقبل ولا تستكين لمسكنة

وبعد المداولة تقرر عقد مؤتمر للعرب يقوم به السوريون في أواخر شهر ايار تقادم اليه وفود أكابر من البلاد العربية وعقلاء أفاضل من السوريين المهاجرين لمصر وأميركا الجنوبية وأميركا الشمالية والبلاد الأوربية تمثل فيه الامة العربية المنتشرة في أقطار الارض وتحقق كلمة التضامن الاجتماعي والسياسي لهذه الامة في هذا المؤتمر حيث نبسط للامم الأوربية أننا أمة متمسكة ذات وجود حي لاينحل ومقام عزيز لاينال وخصائص قومية لاتنزع ومنزلة سياسية لاتفرع . ونصارح الدولة العثمانية بأن اللامركزية قاعدة حياتنا وأن حياتنا أقدس حق من حقوقنا وأن العرب شركاء في هذه المملكة ، شركاء في الحربية ، شركاء في الادارة ، شركاء في السياسة وأما في داخلية بلادهم فهم شركاء أنفسهم .

١ - كتاب المؤتمر العربي الأول الصادر عام ١٩١٣ ، ص ٩ - ١١ ، زين زين : نشوء القومية العربية ، ص ١٧٠ - ١٧١ ، حسان حلاق : مذكرات سليم سلام ١٨٦٨ - ١٩٣٨ ، ص ٢٤٩ .

ومن ثم انتخبت الجالية لجنة ادارية (وهي المرصة على هذا) لتقوم بالعمل فرضت خطة المؤتمر وما سيجري فيه من المباحث على مشهد من أبناء الوطن الحميد وبعض من كبار الاوروبيين وممثلي الصحف الاوروبية والاميركية . وهذه هي المسائل التي ستكون أساس المذاكرات :

١ - الحياة الوطنية ، ومناهضة الاحتلال .

٢ - حقوق العرب في المالك العثمانية

٣ - ضرورة الاصلاح على قاعدة اللامركزية

٤ - المهاجرة من سوريا والى سوريا

ومتى تمت المناقشات حل المؤتمر قراراته الى حيث يحتم عليها التصديق وتحقيق التنفيذ

وبعد فانا ندعو كل من يحتق نابه لأمة العرب صغيراً أو كبيراً أن يلبي داعي الوطن - لاسيما أرباب الزعامات في مقاعد الجمعيات فعليهم نعتمد واليهم نتجه ، فاما أن يتقدموا الى وفود المؤتمر واما أن يبعثوا اليه بالرسائل البرقية أو الكتابية يظهرون فيها ارتياحهم لنيل الغاية واشتراكهم في شرف المقصد حتى يعلي المؤتمر لدى الامم بحجته وتستوثق قوته بقوة أمته . وهنالك نثق اليقين فيظل على هذه الامة فجر الحياة من بين أنسام النسق وركام الظلمات

وسلام على من تلقى هذا النور فاأنشه ، ومن عرف واجبه قام به .

(لجنة المؤتمر العربي السوري)

عوني عبد الهادي	ندرة مطران	عبد الغني العريسي	شكري غانم
جميل معلوف	محمد محمصاني	شارل دباس	جميل مردم بك

المراسلات تكون باسم كاتب اللجنة ، وهذا عنوانه :

Abdul-Gani Araissi , 17 Rue Claude Bernard
Paris

الملحق رقم (٤)

تذكر هوية صادرة عن « دولت عليه عثمانية » عام ١٣٢١ هـ (١٩٠٠ م) باللغة التركية فحسب ، تشير الى نوع « الملة » والى النظام المطبق على الرعايا[1] .

١ - مجموعة آل بيهم الوثائقية ، وثيقة رقم (٩) .

نمرو پاره سی قروشدر ... نسخه سی مطبعه ...

سجل نفوس نظامنامه سنك بشنجی ماده سی

تبعهٔ دولت علیه دن هر شخص اموال غیر منقوله بیع وفراغ وانتقالنده وبر مأموریت وخدمته انتخاب ولیتنده ومکتبه دخولنده وتقاعد ومعزولیت معاشی استحقاقنده ومرور تذکره سی وپاسابورت اخذنده وپولیس معاملاتنده ومحاکمه مراجعتنده ومثالی حاللرده نفوس تذکره سنی ابراز ایتمکه مجبوردر ... مذکوره نك اجراسی سجل نفوسه قید اولندیغی معین تذکره اخذ ایدنجه یه قدر تأخیر اولنور ... [illegible] ... حبس ایله مجازات ایدیلور.

مشروحات محلی

نقل مکان ویوقلامه

بيان والي بيروت اسماعيل حقّي معلناً انتهاء الحكم العثماني ويليه تلغراف الأمير سعيد الجزائري من دمشق الى عمر الداعوق رئيس بلدية بيروت معلناً ولادة الحكومة العربية في دمشق وبيروت والمناطق السورية في ٢٤ ذي الحجة ١٣٣٤ هـ (١٩١٨ م) [1] .

بلغ علم ... [illegible] ... السلطة التركية فقد تأسست الحكومة العربية الهاشمية

على دعائم الشرف فطمئنوا العموم واعلنوا الحكومة باسم

الحكومة العربية

رئيس الحكومة المؤقتة الامير [illegible]

١ ـ مجموعة محمد عمر الداعوق الوثائقية . وقد نشرها زين زين في : الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان ، ص ٢٩٩ .

الملحق رقم (٦)

التعليمات الصادرة إلى محمد رستم بك حيدر ، من علي رضا باشا الركابي ، في عام ١٩١٨ ، للتوجه إلى لبنان ، بصحبة شكري باشا الأيوبي ، لإعلان قيام الحكومة العربية ورفع العلم العربي في المناطق اللبنانية . (مجموعة جودت بك حيدر ـ بعلبك) .

الملحق رقم (٧)

دعوة من مدير النادي العربي في دمشق الى عضو المؤتمر السوري العام محمد جميل بيهم عام ١٩١٩ بمناسبة الاجتماع مع لجنة التحقيق الأميركية[1] .

النادي العربي

دمشق

عدد

حضرة الفاضل ... المحترم

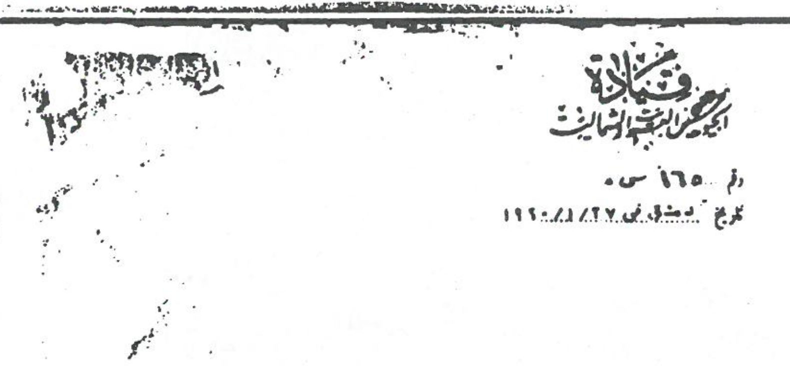
نرجو حضوركم الى النادي العربي الساعة ...

والرجاء عدم التأخر ...

المخلص

١ - مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية ، رسائل ووثائق ١٩١١ - ١٩٦٥ ، الملف ٣ ، ص ٥ .

رسالة الأمير فيصل الى الجنرال غورو في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠ تضمن حسن نواياه لتنفيذ اتفاقه مع كليمنصو لافتاً النظر الى ان سبب الاضطرابات بقاء البقاع تحت سيطرة الجيش الفرنسي طالباً عدم ملاحقة ابناء البلاد[1] .



رقم ١٦٥ س

تاريخ دمشق في ٢٧/١/١٩٢٠

حضرة صاحب السعادة الجنرال غورو

لقد غادرت باريس بعد ان عقدت النية على تنفيذ الاتفاق الذي جرى الكلام السري بشأنه بيني وبين رئيس الوزارة الافرنسية الجنرال المسيو كليمنصو . ولقد اعربت لسعادتكم عن هذه النية اثناء اجتماعاتنا المختلفة في بيروت ومن عزمي الوطيد على مقابلة ما يمكن ان يعترضني في ذلك السبيل من المشكلات التي اشرتم اليها وذكرتم انها من الصعوبة بمكان ما رأيت بعد الله عندما بلغت دمشق وشرعت في تطبيق خطته المرسومة غير اني بمعونة الله وتوفيقه وعلى رغم ما اعتورني من العقبات الكؤود وعدم موافقة الظروف السياسية كبقاء البقاع تحت الاحتلال العسكري وانتشار الاشاعات المعادية بين الجماهير من الشعب تمكنت من تسكين الاضطراب في منطقة دمشق باجمعها وسأرحل الى حلب غدا للقيام بمثل تلك المساعي المطلوبة وارجو ان تسفر عن النجاح [illegible] المنطقة الشرقية باسرها تحت ظلال السكينة والسلام الا انه يحزننا امر واحد [illegible] نظر سعادتكم اليه واعتقد انكم تساعدونني على اتمامه خدمة لمصلحة [illegible] التي انعقدت اواصرها بيننا منذ تبادلنا الاجتماعات والاحاديث [illegible] ذلك الامر الذي اعنيه فهو ان توعزوا سعادتكم للموظفين الافرنسيين [illegible] بينهم وبين بعض ابناء البلاد من المشاغبات والاختلاف لان ذلك الحلم وسعة [illegible] ادعى الى اطمئنان النفوس التي كانت ثائرة بعوامل مختلفة ولا بد من انقضاء [illegible] قليل لكسب ثقتها وردها الى حظيرة الالفة والاطمئنان واني لاعتقد ان هذا الامر [illegible] بالتسامح والعطف يؤدي الى الحل ما نتوخى من النتائج الحسنة التي نسعى اليها جميعا [illegible] وبعد وصولي الى حلب سأكتب الى سعادتكم واخبركم بجميع ما يقع لي [illegible] يا صاحب السعادة اذكى تحياتي وتسليماتي .

١ ـ د . خيرية قاسمية : الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ ، قسم الملاحق .

الملحق رقم (٩)

برقية الجنرال غورو الى الحكومة الفرنسية في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٢٠ تضمنت رفض (الملك) فيصل السفر الى فرنسا ما لم تتحقق شروطه بالاستقلال العربي في العراق وسوريا وفلسطين والتأكيد على الوحدة السورية ورفض المشروعات الصهيونية[1] .

139

73

circonstances; que le Gouvernement lui rendrait, vraisemblablement, des honneurs qui ne seraient certainement pas joyeux, mais ménageraient l'amour-propre du peuple syrien; qu'enfin, l'émir et son peuple, avant de se lancer dans une guerre qui serait inévitablement une catastrophe pour eux, devraient tout faire pour l'éviter, que, par suite, l'émir ne pouvait que déférer à l'invitation de la Conférence.

A suivre.

GOURAUD.

١ ـ وثائق وزارة الخارجية البريطانية :

No. E 2864, of 25 March 1920, in F O. 371/5034/44.

FO 371/5034 XC/A/2785

PUBLIC RECORD OFFICE

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

138

72

Telegram communicated by the French Ambassador.

No. 710/6

Beyrouth, le 25 mars 1920 à 11 h.
reçu le 26 à 7 h. 15.

D'après les deux colonels, cette formule, volontairement imprécise, de l'émir Faysal, signifie qu'avant toute décision concernant son voyage en France, il veut obtenir de notre part, et de façon au moins officieuse, les assurances [illegible]:

"Indépendance arabe en Mésopotamie et en Syrie, cette dernière englobant la Palestine, abandon des projets sionistes et [illegible] veillant de la question [illegible]."

Il est clair que, [illegible] l'émir [illegible] aussi notre évacuation prochaine [illegible], suivant le voeu du congrès de [illegible].

Par ailleurs, l'émir, affirmant que le peuple arabe combattra plutôt que de [illegible] état juif en Palestine, craint d'être retenu comme otage en Europe, si des hostilités éclataient pendant son absence.

Il se préoccupe, enfin, de l'accueil [illegible] fait en France au point de vue protocolaire.

J'ai répondu que l'émir ne pourrait avoir aucune crainte d'être retenu [illegible] Europe, [illegible] les

circonstances

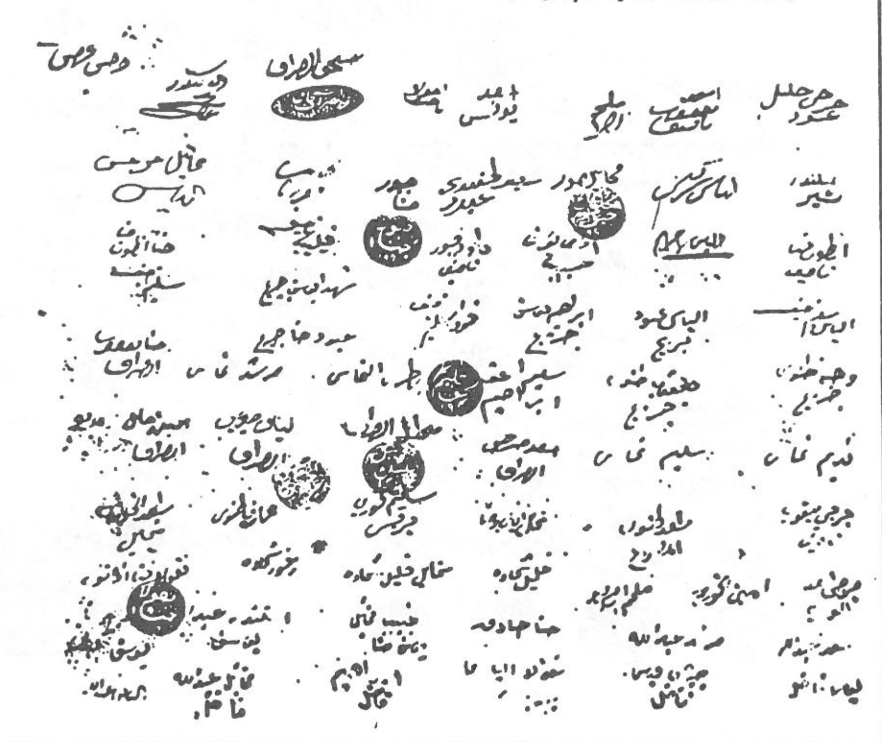
الملحق رقم (١٠)

مطالب بلدة كوسبا في قضاء الكورة موجهة الى حكومة جبل لبنان بمناسبة وضع مشروع القانون الأساسي للحكومة ، مطالبين بحكومة وطنية لبنانية في ٨ تموز (يوليه) ١٩٢٠[1] .

لجانب حكومة جبل لبنان الجليلة

المعروض بجلسة تعيين لجنة للاشتراك مع هيئة مجلس ادارتنا لوضع مشروع القانون الاساسي لحكومة جبل لبنان المستقلة اخذ البعض يبث فكرة انشاء حكومة جمهورية في جبل لبنان والشكل الجمهوري كما لا يخفى ارقى اشكال الحكومات التي لا يمكن لبلاد ان تبلغ اليه الا بعد ان تتدرج باشكال الحكومات الاخرى فالبلاد كما هو معلوم غير مستعدة الان للجمهورية .

ان ما نرغبه نحن الموقعين ادناه اهالي قرية كوسبا التابعة قضاء الكورة هو تأليف حكومة وطنية نيابية لنا حباً باستتباب الراحة في البلاد نظراً للاضطرابات التي تحيطها واجتناباً للمنافسات الموجودة الان بين الاهالي يقتضي ان يكون رئيس الحكومة منتخباً من المجلس النيابي لمدة خمس سنين رجلاً ممتازاً من رجال دولة نرغب للجمهورية التي طلبنا مساعدتها واشرافها على حكومتنا لثقة الجميع بعدالتها ومقدرتها على اجراء الاصلاحات بشرط تقيد الرئيس المشار اليه بقوانين البلاد واحكامها على انه عند انقضاء الخمس سنين المومأ اليها يعود الحق بالحاكمية الى الوطنيين حيث يكون كثر عدد اللائقين لهذا المنصب بعودة كبار اللبنانيين من المهجر وارتاحت البلاد من تلك الاضطرابات على انه يجب ان يقرر في القانون الاساسي ان الحق الشرعي برئاسة الحكومة للوطنيين فقط وان اسنادها في الخمس سنين الاولى لغير وطني انما هو من قبيل الاستثناء الموقت وعليه نرجو من جنابكم استدعائنا هذا الى اللجنة المشار اليها للعمل بموجبه واقبلوا في الختام فائق احترامنا



١ ـ مجموعة وثائق داوود عمون ، منشورة في :
LYNE LOHEAC ; Daoud Ammoun et La Création de L'Etat Libanais P. 166 - 167.

وحياده والتفاهم والاتفاق مع سوريا(١) .

إن مجلس إدارة جبل لبنان النيابي المؤلف قانوناً من ثلاثة عشر نائباً والمؤلف في الوقت الحاضر من اثني عشر نائباً عاملاً بسبب خلو مركز أحد نائبي قضاء كسروان المسيحيين قد وضع في الجلسة التي عقدها في ١٠ تموز سنة ٩٢٠ بالأكثرية الكبرى ما هو آت :

أولاً :

إنه لما كان اللبنانيون منذ أعلنت الهدنة العظمى حتى الآن [illegible] الحركة الوطنية [illegible] البلاد قد طلبوا وما زالوا يطلبون تأييد حقوقهم بتأليف حكومة وطنية مستقلة

ولما كان استقلال جبل لبنان ثابتاً تاريخياً ومعروفاً منذ أجيال طويلة [illegible]

كان مما يستلزم استقلاله وحياده السياسي أيضاً لوقايته من المطامع والعدوان

وكان من ذلك [illegible] وصفاء العلاقات مع مجاوريه وقد دل على ذلك ما قاسته البلاد

من [illegible] حوادث الحرب [illegible] المتسلسلة من السنين الماضية إلى هذه الآونة

فبناء على ذلك [illegible] بين لبنان وسوريا [illegible]

[illegible]

أ - استقلال لبنان التام المطلق

ب - حياده السياسي بحيث لا يحارب ولا يحارب ويكون بمعزل عن كل تدخل حربي

ج - إعادة المسلوخ منه سابقاً بموجب اتفاق يتم بينه وبين حكومة سوريا

د - المسائل الاقتصادية تبحث وتقرر بواسطة لجنة مؤلفة من الطرفين وتنفذ قراراتها بعد موافقة مجلسي لبنان وسوريا

هـ - يتعاون الفريقان في السعي لدى الدول لتحقيق هذه البنود الأربعة وضمانة المحافظة

ولما كان من [illegible] حرية وبمعزل عن كل ضغط وتأثير خارجي [illegible]

أحكام البنود الأربعة [illegible] اللبنانية [illegible]

[illegible] الشعب اللبناني [illegible] الأكثرية

[illegible]

[illegible] المقامات الرسمية وإعلانه

[illegible] ١٠ تموز ٩٢٠

١ - بشارة الخوري : حقائق لبنانية ، جـ ١ ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ ، د . عبد العزيز نوار : وثائق اساسية في تاريخ لبنان ١٥١٧ - ١٩٢٠ ، ص ٥٤٢ - ٥٤٤ ، د . وجيه كوثراني : الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٢٠ ، ص ٣٨٦ .

الملحق رقم (١٢)

بيان دعائي من مؤيدي فرنسا الى الشعب اللبناني بعد إعلان دولة لبنان الكبير في اول ايلول (سبتمبر) ١٩٢٠ ، مطالبين دعم وتأييد فرنسا[١] .



لاحياة لنا الا بفرنسا

المسلم والدرزي والشيعي والاسرائيلي والمسيحي

جميعهم لاحياة لهم الا بفرنسا

فلتحي فرنسا

من اعطى الحرية للعالم ؟ من امات التعصب واحيا التساهل ؟ من عزز الصنائع والفنون ؟ العلوم والمعارف ؟ من ساعد تونس والجزائر ومراكش والكوادلوب والكونغو والاندوشين ؟ (الهند الصينية) من مد الشرق الادنى بالمال والرجال غير فرنسا ؟ من فصل السياسة عن الدين واعطى الحرية للاديان من انقذ لبنان الكبير من براثن السفاحين ؟ من اعان اللبنانيين على نيل استقلالهم غير فرنسا ؟

ملعون من لا يحب فرنسا	فلتحي فرنسا
« « ينادي باسم فرنسا	
ملعون من ينكر فضل فرنسا	فلتحي فرنسا
« لايطلب مساعدة فرنسا	فلتحي فرنسا

لا حياة لا راحة لا امن لاسلام الا في ظلال فرنسا

فلتحي فرنسا

١ ـ مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية ـ غير مصنفة .

الملحق رقم (١٣)

قرار أعيان الطائفة الاسلامية في بيروت في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦ تضمن رفضها المشاركة في صياغة الدستور اللبناني المقترح مطالبة بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية[١] .

صورة قرار أعيان الطائفة الإسلامية بمسألة الدستور

نحن المجتمعين للمذاكرة بشأن تكليف الطائفة الإسلامية للإجابة على الأسئلة العشر التي وضعتها لجنة الدستور اللبناني وانتخاب مندوبين لحضور جلساتها . قررنا بالإجماع رفض الاشتراك بسن هذا الدستور [illegible] على رفضه لأنه لا يتفق مع مصلحة البلاد فنقول :

من المعلوم أن من غايات مطالب الطائفة الإسلامية [illegible] حقها في البلاد التي ألحقت بما يعرف بلبنان حين إعلان لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ أن من الرغائب [illegible] رفض الانضمام إليه وطلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية وقد كررت الطائفة احتجاجاتها على هذا الانضمام الذي جرى بالرغم عنها [illegible] استفتاءات في ظروف عديدة وقدمت مرارا إلى المفوضية العليا وباريس وجمعية الأمم بمذكرة [illegible] الحجج القاطعة والأسباب المشروعة العادلة الداعية لرفض هذا الانضمام المتذرع الذي استفادت منه الأقلية على حساب الأكثرية التي ترفضه بحجة .

وآخر احتجاجات الطائفة الإسلامية قدمته من عهد قريب لفخامة المفوض السامي بواسطة وفد من أعيانها تشفيها مفصلة بمذكرة مطبوعة نبعث إليكم بنسخة منها طيه

وعليه فقد قررت الطائفة الإسلامية في بيروت متفقة بالإجماع [illegible] رد الأسئلة الموجهة إليها من رئاسة لجنة الدستور ان تعيد تثبيت احتجاجاتها على الإلحاق بلبنان ورفض الاشتراك بسن دستوره والإجابة على الأسئلة بشأنه وهي تؤيد وتكرر طلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية ـ احتفاظا بحقوقها المشروعة المقدسة في كل وقت وزمان وعليه لم يعد من لزوم لإرسال مندوبين منها والسلام

٥ / ١ / ٩٢٦

طبق الأصل كاتب الجلسة

١ ـ مجموعة موسى نمور الوثائقية ، منشورة في كتابي : مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦ ، ص ١٤٢ .

تذكرة هوية لبنانية لأحد وجهاء الطائفة الاسلامية محمد جميل بيهم صادرة عن حكومة دولة لبنان الكبير ، وكان ذلك بمثابة بداية اتجاه بعض المسلمين للاعتراف بالكيان اللبناني[1] .

حكومة لبنان الكبير

ETAT DU GRAND LIBAN

CARTE D'IDENTITÉ

SANDJAK D ... بيروت ... كرة نفوس

Etat-Civil

Nom et prénoms	Jamil Bey Beyhum	الاسم والشهرة: محمد جميل بيهم
Prénoms du père	Mohamed	اسم الاب: محمد أفندي
Prénoms de la mère	Jamile	اسم الوالدة: جميلة الباعة
Date et lieu de naissance	Beyrouth 1885	تاريخ ومحل الولادة: بيروت ١٨٨٥
Rite	Musulman	المذهب: سني
Profession	Commerçant	الصنعة: تاجر
Lettré ou illettré		هل يكتب أم لا: نعم
Marié ou célibataire (enfants)	sans enfant	متأهل او اعزب (اولاد): متأهل بدون أولاد
Domicile (1)	rue Bab Idriss	محل الاقامة (١)
Sandjak		لواء
Caza		قضاء
No. du Registre		نمرة السجل

1 Pour les villes indiquer le quartier et la rue

SIGNALEMENT — أشكال

Taille		القامة
Yeux	Châtains	العينان: عسليات
Cheveux	noirs	الشعر: اسود
Sourcils	châtains	الحاجبان
Nez	Courbe	الانف: عادي
Visage	Ovale	الوجه
Barbe, Moustache	noir	اللحية والشارب
Signes Particuliers		علامات فارقة

Nous Gouvernement Libanais certifions que M. Jamil Bey Beyhum est Libanais en foi de quoi; nous lui avons délivré la présente carte d'identité le 6-12-

نحن الحكومة اللبنانية نثبت ان محمد جميل بيهم هو لبناني واشعاراً بذلك اعطيت له هذه التذكرة في ٦/ ١٢/

Le Chef du Bureau de l'Etat-Civil — Le Secrétaire

Imp. SADER — Beyrouth . Prix : 20 P. Syriennes — ثمن هذه التذكرة ٢٠ غرشا سوريا

الوثيقة رقم (١٥)

رد القنصل السعودي في دمشق على رسالة الكتلة الإسلامية إلى الملك السعودي عبد العزيز آل سعود في ١٤ آذار (مارس) ١٩٤٣ مع مذكرات تطالب بالعمل للوحدة العربية[1] .

بسم الله الرحمن الرحيم

القنصلية العامة
للمملكة العربية السعودية
في سورية ولبنان

رقم القيد ٦٠
رقم الملف
عدد المرفقات

دمشق في ٨ ربيع الاول ١٣٦٢
الموافق ١٤ مارس ٤٣

الشيخ عبد العزيز بن زيد

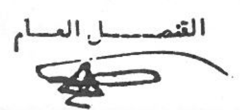
حضرة الوجيه الامجد الاخ العزيز السيد محمد جميل بك بيهم رئيس الكتلة الاسلامية في بيروت المحترم حفظه المولى آمين .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فقد تلقيت كتابكم الكريم واستلمت من طيه الكتاب المرفوع من الكتلة الاسلامية المحترمة لحضرة صاحب الجلالة سيدي الملك المعظم ونسخ المذكرات التي تفضلتم بارسالها طي كتابكم المذكور .

واني سأحرص على رفع ذلك في بريدنا الرسمي ، واني اشكركم على ذلك حقق الله آمالكم ولا شك أن جلالة مليكنا المعظم محب للوحدة العربية كبير الحرص عليها جمع الله كلمة الاسلام والمسلمين على مايحبه الله ويرضاه ووفقهم لكل خير في مصالح دينهم ودنياهم .

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام .

القنصل العام



١ ـ مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية . رسائل ووثائق ١٩١٩ ـ ١٩٦٥ ، الملف ٢ ، ص ٣٦ .

الوثيقة رقم (١٦)

رد الملك عبد العزيز آل سعود الى محمد جميل بيهم في أيار (مايو) ١٩٤٣ ، مؤكداً على ان الجهود يجب ان تنصب نحو استقلال وحرية لبنان والأقطار العربية[1] .

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم ٢٨/١٠/٢/ ٤٥٧٩

تاريخ ٩ جمادى الاولى ١٣٦٢

ملحق خير وسرور ان شاء الله

ادلهنا على ما ذكرتموه في كتابكم عن الوحدة العربيه • فالوحده المذكورة هي قائمة ومنونة ولله الحمد ولا يوجد بين العرب اى خلاف يحول دون تحقيقها كما أن الروابط الوثيقة التى تربط بعضهم بعضا والتواد الذى يتغلغل في نفوسهم كفيل بتقوية الوحدة المنشوده ولكن هنا مسألة هي التى يجب أن تتضافر الجهود بشأنها وهي اتفاق العرب على مصالحهم الخاصه وان يجتهد واليتمتع كل قطر من الاقطار العربية باستقلاله وحريته وأن يتآزر القوى منهم مع أخيه القوى في سبيل مساعدة الضعيف منهم على شرط ان يتجرد الجميع عن الاهواء والمقاصد فالمساعي يجب ان تبدل من هذه الناحيه والذى يهمنا نحن هو اتفاق العرب وتوحيد كلمتهم ونيل كل قطر من أقطارهم حريته واستقلاله فتكون سوريه مثلا للسوريين وفلسطين للفلسطينيين يتمتع كل منها باستقلاله وحريته كما تتمتع البلاد الاخرى • هذا هو الذى نحب ان تتوحد الجهود لاجله وتتضافر بشأنه وان نتراجع مع اصدقائنا الحلفاء لمساعدتنا على اتمامه وذلك باسلوب حسن وطريقة مناسبه ورجانا بالله ان يصل العرب الى امانيهم بسلامتنا وانقون بان الحلفاء لن يتأخروا عن مساعدتهم لنا في هذا الشأن هذا الذى عندنا والسلام ،،،

1 ـ مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية : رسائل ووثائق ١٩٢٠ ـ ١٩٦٥ ، الملف ١ ، ص ١٠ .

رد من النحاس باشا رئيس وزراء مصر الى الكتلة الاسلامية رداً على شكرها لجهوده في أزمة المرسومين (٤٩) و (٥٠)[1] .

وزارة الخارجية

قنصلية الملكية المصرية العامة

بمدينة بيروت

شأن

تحريراً في ٣٠/٨ سنة ١٩٤٣

رقم القيد

رقم الملف

عدد المرفقات

حضرة الاستاذ المحترم رئيس الكتله الاسلاميه

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته

وبعد فانشرف بان ابلغكم انني رفعت كتابكم الى علم حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة المصريه الذى كلفني ان اعبر عن خالص شكره وامتنانه وان ما قلتم به من مساع وما اعربتم عنه من تصريحات قد املتها علاقات الاخوه والموده القائمه بين البلاد العربيه وروح التضامن التى تحدو الجميع لخير العروبه •

وتفضلوا حضرتكم بقبول فائق التحيه وخالص الاحترام ؛

القنصل العام

[signature]

المطبعة الأميرية ٨٨٨٨/١٩٤١-١٩٣٠

1 ـ مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية . رسائل ووثائق ١٩١٩ ـ ١٩٦٥ ، الملف ٢ ، ص ٤٣

الملحق رقم (١٨)

رسالة الحركة التصحيحية في منظمة النجادة الى الكتلة الاسلامية في ٢٩ حزيران (يونيه) ١٩٤٣ ، تضمنت قرار الحركة إقالة رئيس النجادة جميل مكاوي[1] .

حضرة رئيس وأعضاء الكتلة الاسلامية المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله

تجتاز الطائفة الاسلامية اليوم مرحلة من أخطر المراحل التي مرت بها . وهي بحاجة ماسة الى التكتل وتوحيد الصفوف والالتفاف حول زعمائها الذين يدافعون عن حقوقها . لهذا فقد اجتمع مساء السبت في ... حزيران سنة ٩٤٣ عدد كبير من الشبان المسلم بمنزل السيد محمد الكعكي ، وبعد الاستماع الى نلر من الخط ودرس الموقف الحاضر قرروا بالاجماع أن ينتخبوا لجنة يوكلون اليها أمر ((اعادة تنظيم موسسة النجادة ... لبنان . وقد تم انتخاب اللجنة من السادة : ((مع حفظ الالقاب)) .

انيس الصغير ، شفيق النقاش ، نوزى الداعوق ، مصطفى فتح الله ، رشاد عريس ، غالب ترك ، سعد الدين فروخ ، عبد القادر رصدى ، اسعد حرز ، محمد دبرى ، عبد الحميد قرانوح .

وقد اجتمعت اللجنة المذكورة واتخذت القرار الآتي ، وأذاعته على الحاضرين فوافقوا عليه :

((حيث ان اللجنة رأت الرغبة العامة في هذا الاجتماع موجهة الى نزع الثقة من رئيس النجادة الحالي وهي رغبة الطائفة اليوم ، لذلك قررت تفاديا لأى انشقاق أن تتصل بمجلس النجادة الحاضر وتطلب اليه التعاون معها على تنظيم جديد تجمع عليه الطائفة .))

كما انها اتخذت بعض قرارات فرعية لمتابعة العمل . ويسر اللجنة أن تعتبر الهيئة التنفيذية للمؤتمر الاسلامي التي اجمعت الطائفة على تأييدها ، هيئة استشارية ترجع اليها عند الحاجة .

ان اللجنة تنتظر من المؤسسات العامة في الحقل الطائفي مؤازرتها وتأييدها في عملها حتى يتاح لها النجاح في مسعاها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

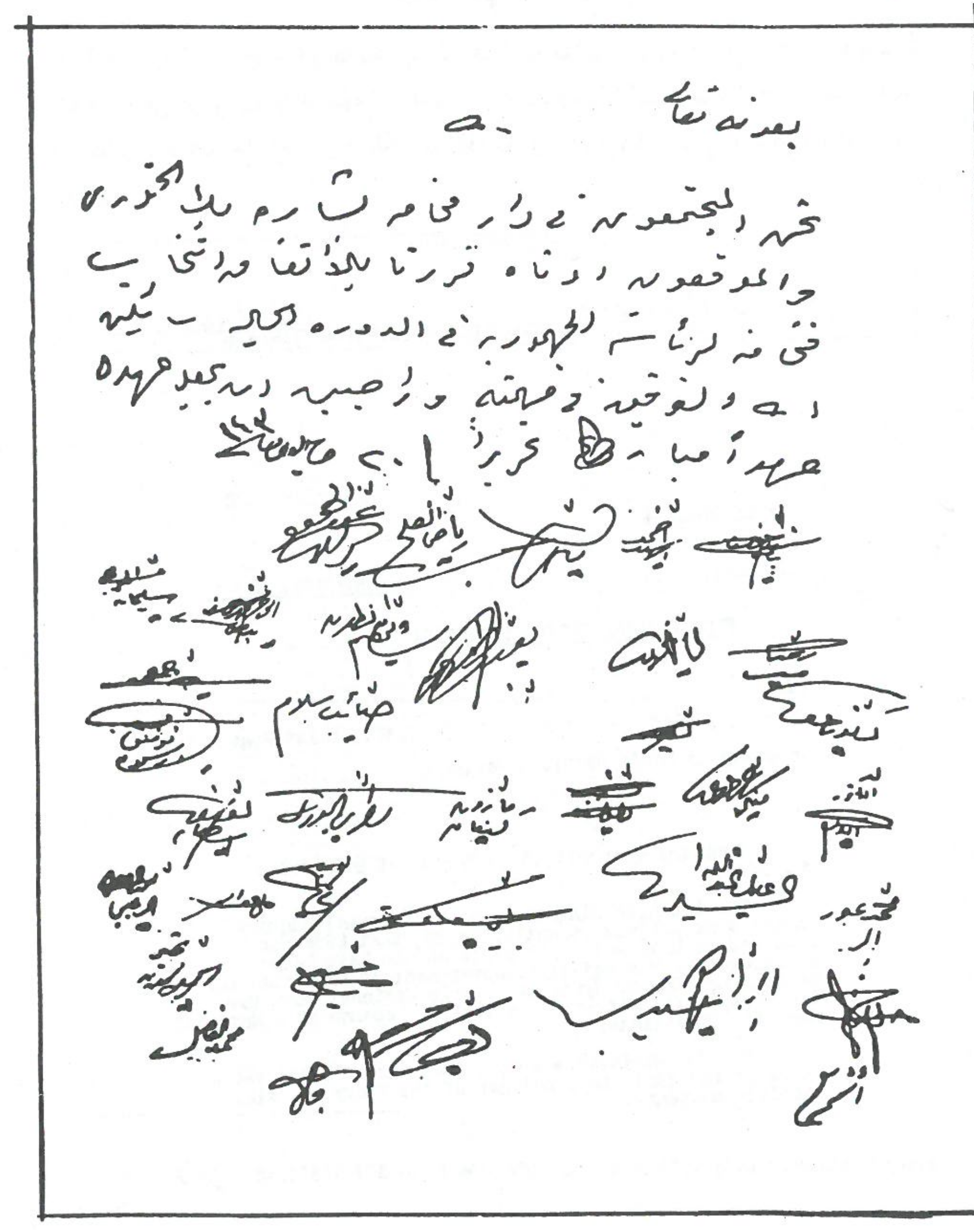
رئيس اللجنة



١ - مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية . رسائل ووثائق ١٩١١ - ١٩٦٥ . الملف ٣ ، ص ٩٢ .

الملحق رقم (١٩)

نص قرار النواب بتأييد انتخاب الشيخ بشارة الخوري رئيساً للجمهورية اللبنانية في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٣[1] .



بعونه تعالى

نحن المجتمعين في دار فخامة الشيخ بشارة الخوري
والموقعين أدناه قررنا بالاتفاق انتخاب
فخامته لرئاسة الجمهورية في الدورة الحالية ...

١ - بشارة الخوري : حقائق لبنانية ، جـ ١ ، ص ٣٠٨

الملحق رقم (٢٠)

برقية من وزارة الخارجية البريطانية الى المفوضية البريطانية في بيروت في ٣١ تموز (يوليه) ١٩٤٦ تنفي تقريراً سابقاً للمفوضية اشار الى اتصالات الرئيس اميل اده مع السياسيين البريطانيين لتنفيذ مشروع سوريا الكبرى الهادف الى انشاء وطن قومي مسيحي ووطن قومي يهودي[١] .

E 7125/5046/34

[CYPHER] DEPARTMENTAL No: 2

FROM FOREIGN OFFICE TO BEIRUT

No: 577

31st July 1946 D. 1.40.p.m.1st August 1946

Repeated to Paris No: 1520 Saving

Your telegram No: 93 to Paris [of 24th July: Mr. Edde.]

The Lebanese Minister made an informal enquiry on the same subject recently, saying that Edde was rumoured to have met me in Paris and to have been encouraged by His Majesty's Government in some plan for setting up a Greater Syria as a large National Home for the Jews, while setting up a smaller Lebanon as a National Home for Christians.

2. The Minister was told that Edde did not see me in Paris and that the remainder of the story was also complete nonsense.

(١) نقلاً عن : Bevin to Shone, No. E 7125 of 31 July 1946, in F. O. 371/45582/88.

الملحق رقم (٢١)

تقرير سري من المفوضية البريطانية في بيروت الى وزارة الخارجية البريطانية في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ حول موقف اللبنانيين من الفرنسيين والجامعة العربية والانقسام بين المسيحيين الحذرين من الوحدة وبين المسلمين المؤيدين لها ، وحول مشروع الملك عبد الله الذي يمكن ان يفجر العلاقات بينه وبين البلاد العربية[١] .

SECRET

SYRIA AND LEBANON
January [illegible], 1947
Section 1

E 909/909/88 Copy No. 8

LEBANON: WEEKLY SUMMARY No. 1

Week ending 7th January, 1947

Received 28th January, 1947

[Extract]

Political

The official celebrations of the evacuation of foreign troops from the Lebanon took place from 1st–3rd January. The President unveiled an inscription at the Dog River—the site of many historical monuments dating from the earliest times—commemorating the completion of the withdrawal of foreign forces on 31st December, 1946. Among those present were the Syrian Prime Minister and members of his Cabinet, a representative of the Syrian President, the Iraqi Minister for Social Affairs, the Secretary-General of the Iraqi Ministry for Foreign Affairs, and members of the Diplomatic Corps.

The question of communications between His Majesty's Government and the Secretary-General of the Arab League continues to be the subject of hostile comment in certain sections of the Lebanese press. The Lebanese Minister for Foreign Affairs stated to His Majesty's Chargé d'Affaires that he was considering addressing a note to the Arab League on the subject, but eventually he agreed not to do so; later, in conversation with the Oriental Secretary, he became greatly excited at what he maintained was the policy of His Majesty's Government, namely, that the Arab League should speak for all Arab countries—the Lebanese would never agree to this, he said. A possible approach to the Lebanese Government is under consideration with a view to their either publishing the text of His Majesty's Legation's note on the subject, or issuing a communiqué to correct the misleading impression given by the communiqué issued by the former Minister for Foreign Affairs (see Combined Weekly Political Summary No. 242, General). This controversy is indicative of a deep-rooted divergence of opinion in the Lebanon, both among the public and in the Cabinet itself. On the one hand, there are those, for the most part Christians, including many former pro-French elements, who, for the want of a better term, might be called the "Lebanese Nationalists," and who are highly suspicious of the Arab League and of its pan-Arab or, at worst, Islamic tendencies, and are determined to avoid commitments transcending those of the Cairo Protocol. On the other hand, the "Arab Nationalists" welcome the maximum co-operation with the League compatible with the exigencies of local Lebanese politics. The adherents of this group are for the most part Moslems, but Christians are also found amongst their numbers, including such personalities as the President and the present Speaker, Habib Abi Chahla. It is significant that at a recent reception organised by the Najjadé, Riad es Solh stated that "his friend" Henri Pharaon was in agreement with him on the "Arab character" of the Lebanon. The Minister for Foreign Affairs, who followed the Prime Minister at the microphone, said that he fully concurred, but added that he must record his insistence on the full independence of the Lebanon, her membership of United Nations Organisation, and participation in the Arab League on the basis of complete national sovereignty. In the course of conversation about Greater Syria with a member of the legation staff, the Lebanese Minister for Foreign Affairs remarked that if King Abdullah persisted in his scheme for a Greater Syria the Arab League might find itself obliged to expel Transjordan; this would be deplorable and could not fail to have repercussions on the relations of His Majesty's Government with other Arab States.

Economic

Agricultural workers throughout the Lebanon have been on nominal strike for two days as a protest against municipal taxes on agricultural products (*octroi*). The Régie des Tabacs employees are also threatening to strike again as a result of the refusal of the Government to agree to

NS 187

(١) نقلاً عن : Shone to F.O.No. E 909, of 7 Jan 1947, in F.O. 371/61710/88.

الملحق رقم (٢٢)

تقرير سري من المفوضية البريطانية في بيروت الى وزارة الخارجية البريطانية في ٤ شباط (فبراير) ١٩٤٧ تضمن قلق المسيحيين في لبنان من مشروع سوريا الكبرى والحشود الاردنية على الحدود السورية للضغط على المسيحيين[١].

THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF HIS BRITANNIC MAJESTY'S GOVERNMENT

SECRET

SYRIA AND LEBANON
February 27, 1947
Section 1

E 1700/909/88

Copy No. 8

LEBANON: WEEKLY SUMMARY No. 5

Week ending 4th February, 1947

[*Extract*]

Political

The Greater Syria controversy has again flared up. On 1st February the Minister for Foreign Affairs informed the chargé d'affaires that the Christians were perturbed by continuous reports of British backing for the movement, and suggested that His Majesty's Government should either issue a further communiqué or authorise him to make a statement in the Lebanese Chamber. He then submitted the draft of the relevant part of his speech, which was referred to the Foreign Office for approval. Press reports that Transjordan forces were massing on the Syrian frontier led to a *démenti* by the Transjordan Legation. There is no doubt that a new turn has been given to the question as the result of a tendency on the part of certain Christian elements, perhaps under French influence, to modify their previous attitude of opposition to the scheme. It is significant that *L'Orient* changed overnight its attitude from outright opposition to conditional acquiescence.

2. During the Maronite Patriarch's visit to Beirut he was entertained by the President of the Republic, the French Minister and also the Transjordan Minister. His Beatitude called on M. Eddé (much to the annoyance of the President) and also visited the Phalangist centre.

3. On 30th January the President communicated to the Arab diplomatic representatives in Beirut for reference to their Governments a suggestion by the Syrian President (in which he concurred) that an appeal should be made to The King over the question of Palestine.

4. On 31st January Mr. Evans was received by the President and took the opportunity of speaking to him unofficially on the Egyptian question.

5. Attempts by the French Minister to induce the Lebanese to agree to the appointment of a French national as Papal Nuncio are not meeting with success. The Minister for Foreign Affairs has informed Count du Chayla that such an appointment would not be in the interests either of the Vatican or the French themselves, as a Frenchman would in present circumstances be unable to avoid causing suspicion in Syria.

6. At the meeting of the Chamber on 29th January the purchase of the H.B.T. Railway was, despite the opposition of MM. Naccache, Frangieh and Lahoud, approved by a large majority. At the sitting on the following day the budget of the Ministry of Health and Social Services was debated and approved. This included provision for the replacement of existing health clinics by a number of mobile ambulances.

7. The anniversary of the Prophet's birthday on 3rd January was celebrated with considerable ceremony. The President attended a reception at the mosque and exchanged speeches with the Mufti.

Economic

8. In pursuance of their policy of direct action to lower the prices of essential articles, the Government have by decree reduced the prices of petrol, kerosene, gas oil and fuel oil, as from 1st February. The prices of cement and matches were also reduced.

9. While passing through Beirut on his way to his new post as United States Ambassador at Bagdad, Mr. Wadsworth held a number of conversations with Ministers, as a result of which the proposed aviation agreement with the United States and a measure relating to the projected trans-Arabian pipe-line were submitted to a joint session of the Parliamentary Commissions of Justice and Foreign Affairs. The former was approved, but consideration of the latter was postponed for further examination.

10. The press has announced the beginning of negotiations between the Lebanon and Turkey for the conclusion of a civil air agreement.

11. The Lebanese authorities are still unaware of the amount of foreign exchange

(١) نقلاً عن: .Shone to F.O. No. EI 700, of 4 Feb. 1947, in F.O. 371/61710/88

الملحق رقم (٢٣)

تقرير سري من الوزير البريطاني المفوّض بوزويل إلى وزارة خارجيته في حزيران (يونيه) ١٩٤٨ تضمن الموقف العسكري في فلسطين ودعم الجيش اللبناني للقوات السورية في المالكية والتزام بريطانيا منع تصدير السلاح إلى الدول العربية[١].

10301

A. POLITICAL

On June 1st the principle of a cease-fire in Palestine was accepted by the Arab League meeting at Amman and by the Jews, and although this cease-fire did not become effective until June 11th, interest in the progress of operations in Palestine waned from the beginning of the month. On June 5th Count Bernadotte visited Beirut with members of his staff to discuss the implementation of the cease-fire with the Lebanese President. On June 6th the Lebanese Army, with the support of units of the Syrian Army and of volunteers under the command of Fawzi Quwaqji made a notable advance in the Malikiya area which restored the positions lost in May as reported in Summary No. 5. On June 10th some further advances were made in the same area. Fawzi Quwaqji was awarded the Medal of the Cedar (Commander Grade) for his part in these operations.

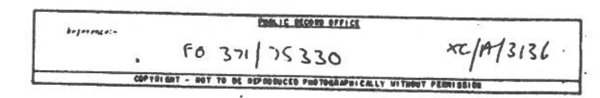
2. From June 11th to the end of the month various breaches of the cease fire were reported by the Lebanese Authorities but serious clashes were avoided and the general truce remained in force. On June 28th the Lebanese Government received copies of Count Bernadotte' proposals for a settlement in Palestine but in spite of much speculation in the Press and among the general public no details of these proposals were available before the end of June. The imposition of an embargo on the export of arms to the Arab States by His Majesty's Government at the beginning of the month was accepted philosophically by the Lebanese who, not being in treaty relations with Great Britain, were not directly affected. The evacuation of Haifa at the end of the month was however very badly received by the Lebanese, on whom it created a deplorable impression; the Press was bitter and the public generally felt that, since the evacuation of Haifa made the Port available to the Jews and thus improved their military position, His Majesty's Government's action was a breach of the truce.

3. The cease-fire in Palestine enabled more attention to be paid to internal affairs than had been possible in May. On June 5th Pierre Gemayel the leader of the Phalangist Party held a meeting with Camille Chamoun who, as reported in Summary No. 5, recently resigned his post as Minister of the Interior. After the meeting a statement was issued to the Press calling on all opponents of the Government to form an "Opposition" whose objects were the overthrow of the Government, the dissolution of the Chamber and administrative reform. This declaration was followed by various meetings between Opposition personalities, notably Henri Pharaon, Abdul Hamed Karameh (leader of the National Liberation Party)

(١) نقلاً عن: .Boswall to F.O. No. E 10301 of 30 JUNE, 1948 in F.O. 371/68489/88

الملحق رقم (٢٤)

برقية سرية من الوزير البريطاني المفوض في بيروت الى وزارة خارجيته في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ اشار فيها الى أن رئيس الوزراء رياض الصلح أخبره عن استيائه من التفكك العربي طالباً منه ان تبذل الحكومة البريطانية اقصى جهدها للسياسة العربية الحاضرة[١].



PUBLIC RECORD OFFICE

Reference:- FO 371/75330 XC/A/3136

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

E E715

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on]

Cypher/OTP POLITICAL (SECRET) DISTRIBUTION

FROM BEIRUT TO FOREIGN OFFICE

Mr. Houstoun Boswall
No. 29 D. 5.48 p.m. January 14th, 1949.
January 14th, 1949. R. 6.44 p.m. January 14th, 1949.

Repeated to Damascus, Bagdad, Cairo, Amman, British Middle East Office Cairo, and Saving to Jedda, Washington, New York (United Kingdom Delegation) and Angora.

IMPORTANT
TOP SECRET

Addressed to Foreign Office telegram No. 29 of January 14th, repeated for information to Damascus, Bagdad, Cairo, Amman, British Middle East Office Cairo and Saving to Jedda, Washington, New York (United Kingdom Delegation) and Angora.

Palestine.

The Lebanese Prime Minister called this morning and remained with me for over an hour during which, we talked mostly about Palestine. Like the President of the Republic, he is much distressed at the present disunity of the Arab Governments and expressed his urgent hope that His Majesty's Government would lose no opportunity of restoring harmony to Arab policy which in the present situation was, he suggested, no less essential to them than to the Arabs themselves. His Majesty's Government's intervention in the Jewish aggression on Egyptian territory and in sending troops to Transjordan had produced a very wholesome effect, and was deeply appreciated. But he went on to plead that the Arab Governments should be kept as fully informed as possible and in advance of British intentions as there was occasionally a feeling that they were regarded as an inferior people (which he himself was quite prepared to admit by comparison with the British) and not fit to be trusted. Nevertheless, if we could concert our policy with them, they could be useful to us. I told him that there was no cause for anxiety [?grp. omitted] prevailing relations but that I felt perhaps one important factor which might deter His Majesty's Government from sharing their full confidence with the Arabs with regard to [grp. undec.] negotiations etc. might be the singular lack of security in these countries where so much leaked out. He agreed, but said that without guidance they were all in the air. He went on rather vaguely to suggest that you should send persuasive personality to visit the capitals with a view to restoring Arab unity in the present dangerous situation. I said that it was precisely to that end that His Majesty's representatives in the Arab States were always working.

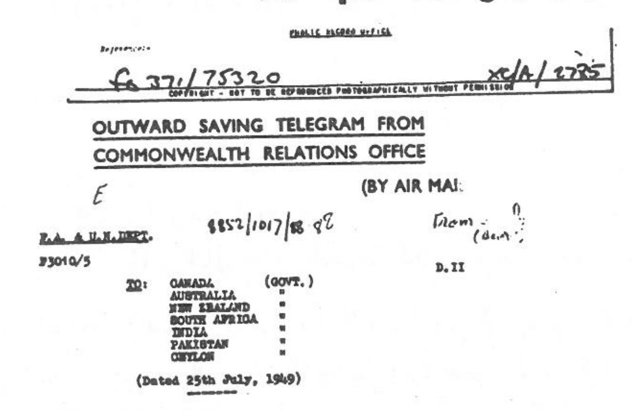
2. Turning to the Conciliation Commission His Excellency told me in strict confidence that the Lebanese

/Minister at Angora

(١) نقلاً عن: Boswall to F.O. No: E 715 of 14 Jan. 1949 in F.O. 371/75330/31.

الملحق رقم (٢٥)

برقية القائم بالاعمال البريطاني في بيروت بيلي الى وزارة الخارجية البريطانية وبقية المفوضيات البريطانية في دول الكومنولث في ٢٥ تموز (يوليه) ١٩٤٩ حول انتفاضة القوميين السوريين ضد الدولة اللبنانية واشتباكاتهم مع الكتائب واعدام انطون سعادة واتهام رياض الصلح لحسني الزعيم بأنه هو الذي مول وسلّح الحزب القومي السوري[١].



PUBLIC RECORD OFFICE

Reference:- FO 371/75320 XC/A/2785

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

OUTWARD SAVING TELEGRAM FROM
COMMONWEALTH RELATIONS OFFICE

E (BY AIR MAI

E.A. & U.N. DEPT. 8852/1017/88 82 From (Gen.)

P3010/5 D.II

TO: CANADA (GOVT.)
AUSTRALIA "
NEW ZEALAND "
SOUTH AFRICA "
INDIA "
PAKISTAN "
CEYLON "

(Dated 25th July, 1949)

E.No. 194 SAVING SECRET

My telegram E.No. 173 Saving of 12th July.

SYRIA

The Lebanese Government recently arrested 68 members of the Parti Populaire Syrien or Syrian Nationalist Party, and charged them with attempting to overthrow the established regime and seise power by force of arms. Of those arrested, twelve were condemned to death, three acquitted, and the remainder received sentences ranging from three years to life imprisonment. The leader of the party, Antoun Sa'ad, was executed on the 8th July after a secret trial by a military tribunal.

2. The Parti Populaire Syrien was, in spite of its name, a Lebanese party, although it had ramifications in Syria. Its programme was one of pan-Syrianism which would have involved the inclusion of the Lebanon in Syria. At the beginning of June it was involved in a number of skirmishes with members of the Phalangist Party, an extremist pro-French Christian Youth party, and in attacks on gendarmerie posts in Southern Lebanon. It was these attacks which formed the occasion for the arrests.

3. The Lebanese Prime Minister has suggested in an interview with United Kingdom Minister that Marshal Zaim had financed and armed the Parti Populaire Syrien, but realising that this course might drive the Lebanese Government into the arms of the Hashemites,.......

(١) نقلاً عـــن: Baily to the Commonwealth Governments, 25 July 1949 in F.O. 371/75320/88.

الملحق رقم (٢٦)

السؤال الموجه من النائب كميل شمعون الى الحكومة اللبنانية حول موقفها من مشروع الضمان الجماعي المشترك ومشروع الاتحاد السوري ـ العراقي وذلك في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ [١] .

حضرة رئيس مجلس النواب المحترم

أرجو توجيه السؤال التالي الى الحكومة للاجابة عليه وفقا للنظام.

نشرت الصحف اللبنانية والعربية والاجنبية في الاسبوعين الاخيرين برقيات واردة من مختلف المصادر العربية والاجنبية وبالاخص الاميركية تشير الى مساع تقوم بها بعض دول الشرق الاوسط لدى السلطات الاميركية قصد الحيلولة دون مشروع اتحاد العراق وسوريا، او مشروع ربط العلاقات بينها ربطا اوثق من روابط دول الجامعة العربية بموجب ميثاقها العام، وهو المشروع الذي اثير في دورة الجامعة الاخيرة التي عرض فيها ايضا مشروع الضمان الجماعي وردده الصحف من قبل ومن بعد.

وذكرت بعض المصادر ان الدول التي قامت بهذه المساعي هي خمس من دول الشرق الاوسط منها اربع دول عربية والخامسة دولة اسرائيل، كما بينت اسباب معارضة كل دولة من هذه الدول للمشروع، وهذه الاسباب تنحصر فيما يتعلق بدولة اسرائيل، في ان هذه الدولة تعتبر المشروع المشار اليه موجها ضدها مهددا لكيانها، وراميا في الدرجة الاولى الى الانتقام لهزيمة الدول العربية على يدي اسرائيل في معركتي السياسة والحرب في سنة ١٩٤٨ .

(١) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، ص٩٥ - ٩٦.

ثم فهم من الانباء الشائعة التي رافقت انعقاد جامعة الدول العربية وتلته، ان موقف الحكومة اللبنانية من المشروع السوري العراقي، او من الفكرة التي ترمي اليه موقف تعدى حدود الاستيضاح والتحفظ والاشتراط الذي يؤمن المصلحة اللبنانية الخاصة الى مجال العرقة والمخاصمة علنا او ضمنا .

والواقع ان المصلحة اللبنانية وان تجرد الشعب اللبناني في ميدان التعاون العربي عن كل غاية خاصة وعن كل ميل يقضيان على لبنان بان يتجنب التحيز الى اي من الفريقين المتنافسين بين دول الجامعة العربية، وبان يلزم الحياد التام من خلافات تبعثها المصالح الاقليمية او المحلية او الخاصة، وبان لا يزج نفسه في خصومة لا هي في مصلحة الدول العربية عامة ولا هي من شأنه خاصة .

لذلك أسأل الحكومة:

١ ـ هل ترى الحكومة ان مشروع الضمان الجماعي قريب التحقيق ومتى تظن انه يوضع موضع التنفيذ على باب التقريب.

٢ ـ على ضوء حوادث فلسطين في عام ١٩٤٨ يوم اعلنت الدول العربية اتفاقا على انقاذ فلسطين بقوة السلاح ما الذي يبشر الحكومة بان ميثاق الضمان الجماعي يكفل التعاون المخلص بين الدول العربية وجيوشها تعاونا اجدى من تعاونها في معركة فلسطين.

٣ ـ في حالة ابرام مشروع الضمان الجماعي، هل ترى الحكومة مانعا دون توثيق العلاقة بين اي قطرين عربيين توثيقا يتجاوز ميثاق الجامعة العام الحالي.

٤ ـ هل للحكومة علم بمساع قامت بها لدى الحكومة الاميركية، او لدى اية حكومة اخرى بشأن العلاقات العراقية ـ السورية دولة او دول من الشرق الأوسط.

٥ ـ في حالة الايجاب، مَنْ هي هذه الدول؟

٦ ـ إذا كان بينها أكثر من دولة عربية واحدة هل جرى المسعى بالاشتراك ام افراديا بناء على اتفاق سابق ـ ام افراديا مستقلا بدون مشاورة سابقة؟

٧ ـ اذا كانت دولة او دول عربية قامت بمسعى من هذا القبيل، واذا كانت دولة اسرائيل من ناحيتها قامت بمسعى يهدف الى الغرض ذاته، كيف تفسر الحكومة اتفاق المصالح ووجهات النظر بين اسرائيل واية دولة عربية في معارضة قضية تتعلق بدولتين عربيتين اتفقتا او قد تتفق عليها وجهة نظرهما ومصلحتهما.

٨ ـ واذا لم يكن لشائعة المساعي لدى الدول الاجنبية اساس من الصحة، فلماذا لم تنشر الحكومة بلاغا توضح فيه الامر للرأي العام سيما وانها عودته نشر البلاغات التكذيبية أو التأكيدية او التفسيرية في مواضيع تقل عن هذا خطورة.

بيروت في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤٩

نائب جبل لبنان
الامضاء
كميل شمعون

الملحق رقم (٢٧)

جواب الحكومة اللبنانية على سؤال النائب كميل شمعون حول مشروع الضمان الجماعي ومشروع الاتحاد السوري ـ العراقي، وذلك في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩[1].

حضرة رئيس مجلس النواب المحترم
بواسطة رئاسة مجلس الوزراء

ردا على سؤال حضرة الاستاذ كميل شمعون ـ نائب جبل لبنان ـ تتشرف الحكومة بان تحيط مجلس النواب علما بما يأتي:

١ ـ حددت الحكومة اللبنانية موقفها من الاقتراح المصري الرامي الى ايجاد ضمان جماعي بين الدول اعضاء الجامعة في البلاغ المذاع بتاريخ ٢٥ تشرين الاول سنة ١٩٤٩ وفي البيان الذي القاه وزير الخارجية في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٤٩.

٢ ـ تأمل الحكومة ان تنجح المباحثات الجارية فتؤدي الى وضع ميثاق للضمان الجماعي يكفل تعاونا مخلصا ومجديا بين الدول العربية.

٣ ـ في علاقات الدول العربية بين بعضها لم تبحث في دورة الجامعة غير مسألة الضمان الجماعي.

٤ ـ لا ترى الحكومة اللبنانية ان عليها ان تجيب عن حكومة او حكومات عربية او غير عربية بالنسبة لمواقف قد تكون اتخذتها في اي موضوع سياسي.

٥ ـ في كل ما له علاقة بتوثيق التعاون والروابط بين دولتين او اكثر من الدول

(١) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، ص ٩٦.

العربية فان الحكومة اللبنانية تتقيد بنص المادتين الثامنة والتاسعة من ميثاق القاهرة.

وتفضلوا يا حضرة الرئيس بقبول الاحترام الفائق

بيروت في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٩

وزير الخارجية والمغتربين

الامضاء: فيليب تقلا

عطوفة رئيس مجلس النواب المحترم

بيروت في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: رياض الصلح

الملحق رقم (٢٨)

بيان الحزب الشيوعي اللبناني في تموز (يوليه) ١٩٥١ ضد رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وضد رياض الصلح وكميل شمعون وكمال جنبلاط وشارل حلو، ودعا للنضال من اجل التخلص من رجال الحكم[1].

فلتسقط حكومة سافكي دماء العمال والشعب

حكومة بشاره الخوري وعبدالله اليافي، صنيعة الاستعمار الاميركي الفرنسي الانكليزي!

عاش الاتحاد الوطني في النضال ضد مؤامرات المستعمرين الاميركيين والفرنسيين والانكليز وضد مشاريعهم الحربية!

عاش التضامن مع سوريا العربية الشقيقة في النضال ضد اخطار الاحتلال والحرب، ضد محور تركيا اسرائيل وكتلة المتوسط العدوانية الاستعمارية، ضد القطيعة والغلاء والاحتكار، في سبيل السلم والاستقلال والديموقراطية والخبز!

ايها العمال والفلاحون، ايها الوطنيون المخلصون يا ابناء الشعب.

نهار الاحد الواقع في اول تموز سارت في شوارع العاصمة مظاهرة ضخمة ضمت الألوف من العمال والفلاحين والشباب والنساء تحت شعار النضال ضد مشاريع المستعمرين الاميركيين والفرنسيين والانكليز الحربية التي تهـدد بلادنا، وضد اعطائهم مطارات ومرافيء وقواعد عسكرية، وضد انضمام لبنان العربي لمحور تركيا اسرائيل الحربي نواة كتلة البحر المتوسط الاستعمارية العدوانية في سبيل السلم العالمي والتضامن مع معسكر السلم والديموقراطية والاشتراكية وطليعته الاتحاد السوفياتي، وفي سبيل تضامن لبنان العربي مع سوريا العربية ضد القطيعة بين سوريا ولبنان، وفي سبيل تأميم الشركات الاجنبية وجعلها ملكا للشعب وتأمين المياه للاحياء والقرى المحرومة، ومكافحة الغلاء والبطالة والاحتكار، ومن اجل التضامن مع الشعب الكوردي الباسل المدافع عن وحدته واستقلال بلاده، والمطالبة بوقف العدوان الاميركي الوحشي المتواصل منذ سنة ضده.

وما كان من حكومة الخوري اليافي، حكومة الخيانة والحرب والغلاء، صنيعة الاستعمار الاميركي الفرنسي، وهي التي تقطع المياه من افواه الاهالي لتحرمها لشركة الكوكا كولا الاجنبية الاستعمارية، وتعمل لإطالة القطيعة بين سوريا ولبنان، وكانت باكورة اعمالها طرد العمال السوريين من لبنان — ما كان من هذه الحكومة الخائنة الا ان امرت شرطتها باطلاق الرصاص على المتظاهرين، فمزق الرصاص اجسادهم وسقط قتيلان وعدد من الجرحى من الرجال والنساء، وضربت شرطة بشاره الخوري وعبدالله اليافي ورجال الامن العام رقماً قياسياً في البربرية والوحشية، فاخذوا يدوسون القتلى والجرحى بارجلهم. ان الدماء التي سالت فصبغت شوارع بيروت هي شهادة دامغة، لا يمكن ان تمحوها الايام على خيانة بشاره الخوري وعبـدالله اليافي وتقلا والحلو ولحود وباقي الزمرة السوداء الحاكمة وعلى مدى عدائهم الشعب وجعه وخدمتهم لاسيادهم المستعمرين الاميركيين والفرنسيين وشركائهم الاستعمارية، وتآمرهم معهم لتسليمهم البلاد تسليما كلياً.

ولكي تبرر حكومة الخوري اليافي خيانتها وعملها الاجرامي ووحشيتها وفاشيستيتها ولكي تتهرب من سخط الشعب وغضبه، كلفت جريدتها هذه باصدار بلاغ تذكر فيه ان المتظاهرين هم الذين بدأوا باطلاق النار. ولكن هذا البلاغ الكاذب لم يخدع أحداً، وانما زاد سخط الشعب وحقده ضد هذه الحكومة الخائنة وضد اسيادها المستعمرين الاميركيين والفرنسيين وشركائهم الانكليز.

ان الشعب اللبناني بعماله وفلاحيه ونسائه وطلابه ومثقفيه وجميع جماهيره الكادحة، يدرك اكثر فاكثر ان خلاصه والطريق التي توصله لمطاليبه وحقوقه وحرياته هي في اتحاد ابنائه وتضامنهم والسير في جبهة وطنية ديموقراطية لتشديد النضال ضد المستعمرين الاميركيين والانكليز والفرنسيين ومشاريعهم الحربية المجرمة كمحور تركيا اسرائيل وكتلة البحر المتوسط الاستعمارية العدوانية، وضد اعطائهم مطارات ومرافيء وقواعد عسكرية، واعادة الاحتلال الى بلادنا، وفي تضامن لبنان العربي مع سوريا العربية لالغاء القطيعة بينهما، والنضال في سبيل السلم العالمي والتضامن مع معسكر السلم والديموقراطية والاشتراكية وطليعته الاتحاد السوفياتي، وضد الطغمة الاقطاعية البورجوازية الحاكمة الخائنة دون فرق في ذلك بين رجال الحكومة بشاره الخوري وعبدالله اليافي وشارل الحلو ولحود وتقلا واحمد الاسعد وباقي زمرتهم، وبين من يسمون انفسهم معارضين كرياض الصلح وجنبلاط وشمعون واده وباقي زمرتهم. فهم متساوون في الخيانة، ومعارضتهم ليست الا التزاحم على الكراسي، والتسابق في خدمة اسيادهم المستعمرين واخضاع البلاد لمشاريعهم الحربية الاستعمارية وجعلها ميدانا للحرب التي يعدونها ضد الاتحاد السوفياتي جار العرب وصديقهم الاكبر، بقصد السيطرة على العالم واستعباد الشعوب واستثمارها.

عاش الاتحاد الوطني في النضال ضد الاحتلال والحرب، ضد مشاريع المستعمرين الاميركيين والفرنسيين والانكليز العدوانية، ضد القطيعة المجرمة وضد الغلاء والاحتكار والبطالة!

الى النضال ضد عزل لبنان من سوريا ومن سائر البلاد العربية، وضد جره في ذيل كتلة تركيا اسرائيل وضد ضمه الى كتلة المتوسط العدوانية الحربية!

الى الاتحاد والنضال ضد حكومة الخيانة والارهاب الفاشستي، صنيعة الاستعمار الاميركي الفرنسي، لطردها من الحكم وانقاذ البلاد من اخطارها!

عاش تحالف العمال والفلاحين في النضال في سبيل السلم والاستقلال الوطني والديموقراطية والخبز!

اوائل تموز سنة ١٩٥١

اللجنة المنطقية

الحزب الشيوعي اللبناني في بيروت

---

(١) نقلاً عن: وثائق أرشيف صحيفة «النهار» البيروتية غير مصنفة.

الملحق رقم (٢٩٠)

مذكرة الجبهة الشعبية المعارضة المرفوعة الى رئيس الجمهورية في أواخر تموز (يوليه) ١٩٥٢ مطالبة بالاصلاح الشامل وتطهير الدولة من الفساد والرشوة[1] .

مذكرة مرفوعة
لرئاسة الجمهورية اللبنانية
من
الجبهة الشعبية

حضرة الرئيس الاول .

بعد أن عمت الفوضى وانتشر الفساد في مختلف أجهزة الدولة والادارات العامة من حكومية وبلدية وكثرت الفضائح والصفقات المريبة ، وانعدم العدل لشهوات المتنفذين ، واضطربت او كادت تضمحل الحياة الاقتصادية والثروة العمومية ، وتفاقم خطر البطالة والهجرة واستفحل الغلاء ، وارهقت الضرائب غير المباشرة مقدرات الشعب ، وضعف الضمان على الحريات العامة ، واصبحت البلاد مرتعاً للمحاسيب والانصار ، وصارت الحياة النيابية آلة تحركها الاهواء والشهوات ، وتلاشت التربية والاخلاق العامة ، وانحط المستوى الثقافي والادبي في لبنان ، لا يسع الهيئات الشعبية الموقعة لهذه المذكرة ، والمعبرة عن شعور الرأي العام الا ان تتقدم ، مطالبة بالاصلاح السريع ، عاملة على تحقيقه بما يرضي وجه الله والوطن .

ونظراً لاستحالة حدوث هذا الاصلاح في وسط هذه الفوضى التي تتخبط بها الاوساط الرسمية المسؤولة والبرلمانية ، ترى الجبهة الشعبية المجردة من كل احتراف سياسي والتي تمثل الارادة الوطنية الصادقة والمعاني البعيدة عن التعصب ، ان يسند الحكم الى حكومة شعبية قوية مؤلفة من شخصيات جديدة نزيهة لم يسبق لها ان مارست الحكم والتي جربت في تحقيق الاصلاح المنشود وترضى عنها هذه الجبهة ، على ان تكون مزودة بجميع الصلاحيات المطلقة اللازمة ، بما في ذلك حل المجلس عند اللزوم .

اما هذا الاصلاح المأمول في خطوطه الجوهرية على تطهير دوائر الدولة من الفساد والرشوة وسد منافذ النفوذ ، وكل ما يمت اليهما بصلة ، وعلى تنفيذ برنامج اصلاحي شامل لجميع ميادين النشاط الوطني من سياسية وادارية وقضائية ومالية واقتصادية واجتماعية وثقافية والتي من شأنها ان تعيد هيبة الحكم وتنشر جو العدل والمساواة بين الطوائف والمناطق والافراد وتوطد الامن والاستقرار وتؤمن الحريات العامة على اوسع مدى ، وتطبق القوانين والانظمة العامة على الجميع دون تمييز ولا استثناء ، وتزيل هذه الغيوم المسيطرة على الطبقات الكادحة لترفع من مستوى معيشتها ، وتلغي هذه القوانين الجائرة المعطلة لحريات الافراد ، كقانون الطوارئ ، وقانون المطبوعات وذيوله ، والمقررة لارادة الامة كقانون الانتخاب الذي يجب ان يبنى على اساس الدائرة الصغرى لتتمكن البلاد من ان تعيش في جو طبيعي هادئ حر .

وبينما نحن نتقدم من فخامتكم بهذه المطالب المعبرة عن شعور المواطنين كافة ، نسمح لانفسنا بأن نكون صريحين ، فالشعب لم يعد يحتمل هذه الحالة التي يتألم بسببها ، وينتظر ساعة الخلاص منها بفارغ الصبر .

ويأمل احقاق مطالبه في غضون الاسبوعين المقبلين ، ولا نخال فخامتكم الا راغبين في الاصغاء الى صوته وعاملين على اجابته ، منعاً لحدوث ما لا تحمد عقباه ، ان صوت الشعب من صوت الله .

[illegible] لبنان

الامضاء : عن الكتلة الوطنية	الامضاء : عن الكتائب اللبنانية	الامضاء : عن المؤتمر الوطني
الدكتور محمد خالد	بيار الجميل	الدكتور سليم ادريس

(١) نقلاً عن : وثائق أرشيف صحيفة « النهار » البيروتية غير مصنفة .

الملحق رقم (٣٠٠)

دعوة القوى السياسية المعارضة للحكم للإضراب الشامل في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢ لاسقاط رئيس الجمهورية[1] .

ايها اللبناني

ان القائمين على شؤون الحكم قد انتهوا بوطنك الى حالة اخذت تنال من كيانه بعد ما نالت من مرافقه ومصالحه وحطت بكرامته الى الحضيض

لن نسوق اليك الادلة ، فعندك منها الف دليل . لقد توافرت وتضافرت . وحسبك اقربها الى الاذهان ما جاهر به رئيس الحكومة تحت قبة البرلمان : فضائح ومخاز يعترف بها المسؤولون انفسهم .

واجبك ان تنقذ نفسك بنفسك ، لان عبء المجموع ينهض به الشعب مجتمعاً . فان لم نحرز انفسنا لن يحررنا احد .

ان الذين يستثمرون بؤسك ، ويثرون من افقارك ، وينمون في مأساتك ، لن يرعووا ولن يتزحزحوا ما لم ترغمهم ارغاماً .

سبيلك ان تجهر بارادتك وان تفرضها فرضاً .

الاضراب العام الشامل هو المظهر الاول لنقمتك على ما هو كائن والنذير الاول بما سيكون .

انه اولى مراحل الجهاد !

الى الاضراب يوم الاثنين ، وهذا يوم له ما بعده !

وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون .

عن الكتلة الوطنية	عن الحزب التقدمي الاشتراكي	عن حزب النداء القومي
ديعون اده	كمال جنبلاط	قبولي الذوق
عبدالله الحاج	انور الخطيب	علي بزي

المستقلون : كميل شمعون غسان تويني ديكران توسباط عادل عسيران

(١) نقلاً عن : وثائق أرشيف صحيفة « النهار » البيروتية غير مصنفة .

الملحق رقم (٣١)

بيان باسم «ابن الشعب» موجه الى السياسيين بعد استقالة رئيس الجمهورية في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢ منتقداً المساومات السياسية الجديدة مطالباً بحل المجلس النيابي واجراء انتخابات نيابية جديدة[1] .

مركز النهار للتوثيق والمعلومات

باسم الشعب اللبناني

كلمة الى نواب المعارضة واركانها

يوم تساعدتم على انقاذ البلد من الطغيان والاستبداد كان والدكم طرد الكهان الدخلاء من الهيكل وتنظيفه من المراوغين والمنافقين الذين احتلوا بالتزوير ساحته، ليحل مكانهم أناس يشهد لهم ماضيهم بنظافة اليد وحسن السمعة والسيرة .

ومشى الشعب في ركابكم لاسقاط السلطان الاول المستبد من عرشه تمهيداً لاخراج فروخ السلاطين التي تؤلف «اكثرية» من الهيكل المسكين .

واذا بالشعب يفاجأ بالكم، انتم يا نواب المعارضة تشتركون في مفاوضات مع «الاكثرية» من اجل انتخاب رئيس جديد لهذه الدولة .

ان الشعب يطالبكم باكمال الرسالة، ومتابعة السير على الطريق الصالح السوي .

ان الشعب اللبناني، الذي يتطلع الى هذا الفجر من الاصلاح ليطلب من صميمه ان يبدأ العهد الجديد بعمل صالح لخير الامة والبلاد ولا يكون ذلك الا بانهاء عهد «الاكثرية» الفاسد المزعوم .

لهذه الاسباب

وباسم الشعب اللبناني

١) نطالب بحل المجلس النيابي

٢) باجراء انتخابات نيابية ضمن المهلة الدستورية وعلى هذا الاساس يصير انتخاب رئيس البلاد الجديد

ابن الشعب

---

(١) نقلاً عن: وثائق أرشيف صحيفة «النهار» البيروتية غير مصنفة.

مصادر البحث

أولاً : الوثائق والتقارير البريطانية غير المنشورة :

أ ـ وثائق وتقارير ومراسلات وزارة الخارجية البريطانية (F. O.) ١٩٢٠ ـ ١٩٤٩[1] الموجودة في لندن في (Public Record office) وهي مصنفة في أربع مجموعات كبرى تحت الرقم العام (F. O. 371) على النحو التالي[2] :

أ ـ المراسلات بين القنصليات البريطانية في القاهرة وبيروت ودمشق ومؤتمر السلام في باريس والقنصليات البريطانية الأخرى في الدولة العثمانية ، وبينها من جهة ثانية وبين وزارة الخارجية البريطانية في لندن ١٩٢٠ مصنفة تحت الرقم : F. O. 371/Turkey 44.

ب ـ المراسلات بين القنصليات البريطانية في بيروت ودمشق وحلب وبين وزارة الخارجية البريطانية في لندن ١٩٢١ ـ ١٩٤٣ مصنفة تحت الرقم : F. O. 371/ Syria 89 .

---

(١) لا بدّ من الإشارة إلى أننا حينما أطلعنا منذ سنوات على الوثائق البريطانية ، كانت الوثائق المسموح بالاطّلاع عليها حتى عام ١٩٤٩ فحسب . أما الآن فقد سمح بالاطلاع على تقارير ووثائق حتى عام ١٩٦٣ .

(٢) لا بد من الإشارة إلى أن تصنيفات (P. R. O.) لبعض الدول العربية لم تظهر منفصلة عن الدولة العثمانية إلا في عام ١٩٢١ . أما منطقة سوريا ولبنان فقد ظلت تظهر في تصنيف (Syria 89) إلى أواخر عام ١٩٤٣ ، ولم يظهر اسم لبنان في التصنيف منفصلاً إلا في عام ١٩٤٤ . أما فلسطين وشرقي الأردن فقد بدىء بتصنيفهما معاً كمنطقة واحدة ابتداء من عام ١٩٢١ . هذا ولم ندرج أرقام التقارير والوثائق البريطانية ـ على غرار ما فصلنا في الوثائق العربية ـ لأن عدد الوثائق البريطانية التي اعتمدنا عليها هي كثيرة وهي تحتاج إلى عدد كبير من الصفحات . وعلى كل فإن رقم كل ملف ووثيقة مدرج في هوامش صفحات الدراسة .

جـ ـ المراسلات بين السفارة البريطانية في بيروت وبين وزارة الخارجية البريطانية في لندن وبين سفاراتها في باريس وموسكو وواشنطن ١٩٤٤ ـ ١٩٤٩ وهي مصنفة تحت الرقم : F. O. 371/Lebanon 88 .

د ـ المراسلات بين السفارة البريطانية في القدس وعمان وبين وزارة الخارجية البريطانية في لندن ١٩٢١ ـ ١٩٤٩ وهي مصنفة تحت الرقم : F. O. 371/Palestine and Transjordan 31.

ثانياً ـ **الوثائق العربية غير المنشورة** (من مصادر متعددة) وقد اخترنا منها الوثائق والمراسلات التالية ونوردها حسب تسلسلها التاريخي :

١ ـ تذكرة هوية صادرة عن « دولت علية عثمانية » ١٣٢١ هـ . وهي أصل من مجموعة آل بيهم وثيقة رقم (٩) .

٢ ـ بيان إلى الأمة العربية ـ الوطن في خطر ، بيروت ١٩١٣ وموقع عليه باسم (ميم) ، وهو من ضمن أوراقي الوثائقية . والبيان أصل مطبوع .

٣ ـ لائحة جمعية بيروت الاصلاحية ، ٢٣ صفر ١٣٣١ ـ ٣١ كانون الثاني ١٩١٣ ، واللائحة من ضمن أوراقي الوثائقية ، وهي أصال مطبوع .

٤ ـ بيان وتعليمات صادرة من رضا باشا الركابي إلى رستم بك حيدر وشكري باشا الأيوبي للتوجه إلى لبنان لإعلان الحكومة العربية في المناطق اللبنانية في ١٣٣٦ هـ (١٩١٨ م) (مجموعة جودت بك حيدر ـ بعلبك) .

٥ ـ تذكرة هوية صادرة عن حكومة لبنان الكبير ١٩٢٣ م . وهي أصل من مجموعة آل بيهم ، وثيقة رقم (٣) .

٦ ـ مذكرة وجهاء بيروت وصيدا وصور وطرابلس إلى الجنرال ويغان عام ١٩٢٣ . وهي أصل مخطوط ، من مجموعة المرحوم العلامة محمد جميل بيهم .

٧ ـ مخطوط علي سيف الدين القنطار : على هامش الثورة ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧ ، مذكرات تاريخية ، أصل مخطوط في مكتبة يافث (jafet) الجامعة الأميركية في بيروت ، رقم : Mic – A, 411 .

٨ ـ مخطوط مذكرات هلال بك عز الدين الحلبي ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧ ، مذكرات

تاريخية ، أصل مخطوط في مكتبة يافث في الجامعة الأميركية في بيروت ، رقم : Mic – A, 411 .

٩ ـ بيان اتحاد الشبيبة الإسلامية ، كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢ . من ملف اتحاد الشبيبة الإسلامية ، وهو من بين مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية الموجودة حالياً في جامعة بيروت العربية (غير مصنفة) . والبيان أصل مطبوع .

١٠ ـ مذكرة اتحاد الشبيبة الإسلامية ، ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣ . من ملف اتحاد الشبيبة الإسلامية ، مجموعة جامعة بيروت العربية (غير مصنفة) و المذكرة نسخة من أصل مطبوع .

١١ ـ رسالة الياس فرحات (لابا ـ البرازيل) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) ٢٥ حزيران (يونيه) ١٩٣٣ . نقلاً عن مجلدات محمد جميل بيهم : رسائل ووثائق ، الملف رقم ٤ ، ١٩٠٨ ـ ١٩٣٥ والرسالة أصل مخطوط .

١٢ ـ رسالة خليل كزم (بارانا ـ البرازيل) إلى محمد جميل بيهم (بيروت) ١٩٣٣ . نقلاً عن مجلدات محمد جميل بيهم : رسائل ووثائق ، الملف رقم ٤ ، ١٩٠٨ ـ ١٩٣٥ . والرسالة أصل مخطوط .

١٣ ـ بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي ـ قرنايل ١٣٥٢ هـ ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٣٣ . وهو من ضمن أوراقي الوثائقية ، والبيان أصل مطبوع .

١٤ ـ بيان اتحاد الشبيبة الإسلامية حول معاهدة ١٩٣٦ ، في ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٣٦ . ملف اتحاد الشبيبة الإسلامية ، جامعة بيروت العربية (غير مصنفة) أصل مطبوع .

١٥ ـ جواب السفارة البريطانية في بيروت إلى عضو الكتلة الإسلامية علي سليم سلام . ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢ ، من ملف الكتلة الإسلامية ، جامعة بيروت العربية (غير مصنفة) رقم : SS/162/B. والرسالة أصل مطبوع .

١٦ ـ مذكرة الكتلة الإسلامية إلى رئيس الجمهورية اللبنانية الفرد نقاش في عام ١٩٤٣ . وهي من ملف الكتلة الإسلامية ، جامعة بيروت العربية (غير مصنفة) . وهي نسخة من أصل مطبوع .

١٧ ـ مذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي إلى المفوض الفرنسي هللو ، في ٦ تموز (يوليه) ١٩٤٣ . ملف الكتلة الإسلامية ، جامعة بيروت العربية (غير مصنفة) . وهي نسخة من أصل مطبوع .

١٨ ـ رسالة الكتلة الإسلامية إلى رئيس وزراء مصر النحاس باشا ، والرد عليها عام ١٩٤٣ . نقلاً عن مجلدات محمد جميل بيهم : رسائل ووثائق ، الملف رقم ٢ ، ١٩١٩ ـ ١٩٦٥ . وهي أصل مطبوع .

١٩ ـ رسالة أعضاء منظمة « النجادة » إلى الكتلة الإسلامية ، في ٢٩ حزيران (يونيه) ١٩٤٣ . نقلاً عن مجلدات محمد جميل بيهم : رسائل ووثائق ، الملف رقم ٣ ، ١٩١١ ـ ١٩٦٥ وهي أصل مطبوع .

٢٠ ـ كراس « الكتاب الأزرق » (استقلال العرب ووحدتهم) مطبعة الحكومة ـ بغداد ١٩٤٣ . سري ليس للنشر . من مجموعة الحاج أمين الحسيني الذي سبق أن قدمها لمركز الأبحاث . وهو أصل مطبوع .

٢١ ـ رسالة القنصل السعودي في سوريا ولبنان إلى رئيس الكتلة الإسلامية ، في ١٤ آذار (مارس) ١٩٤٣ . نقلاً عن مجلدات محمد جميل بيهم : رسائل ووثائق ، الملف رقم ٢ ، ١٩١٩ ـ ١٩٦٥ . وهي أصل مطبوع .

٢٢ ـ رسالة الملك عبد العزيز آل سعود إلى رئيس الكتلة الإسلامية محمد جميل بيهم ، في أيار (مايو) ١٩٤٣ . نقلاً عن مجلدات محمد جميل بيهم : رسال ووثائق ، الملف رقم ١ ، ١٩٢٠ ـ ١٩٦٥ ، وهي أصل مطبوع .

٢٣ ـ مضبطة مشاورات الوحدة العربية ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ ، مجموعة جامعة الدول العربية (أصل مطبوع غير منشور) .

٢٤ ـ مضابط ومحاضر الجلسات النيابية ـ المجلس النيابي اللبناني ـ لأعوام : ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٣ ، ١٩٥٢ .

٢٥ ـ بيان « أميل أده عدو الثقافة العربية » محفوظات الجامعة الأميركية في بيروت ١٩٤٣ .

٢٦ ـ بيان مشترك من الحزب الشيوعي السوري والحزب الشيوعي اللبناني ، آذار (مارس) ١٩٥٠ تحت عنوان « فلتسقط مؤامرة الانفصال الاستعمارية

الحربية المجرمة » من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

٢٧ ـ حديث شارل مالك للمراسلين الأجانب في الأمم المتحدة في أيار (مايو) ١٩٥٠ . من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

٢٨ ـ بيان الحزب الشيوعي اللبناني في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٠ تحت عنوان « بيان إلى جميع الطلاب في بيروت وإلى الشعب البيروتي » من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

٢٩ ـ بيان الحزب الشيوعي اللبناني في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٠ ، تحت عنوان « زعماء الكتائب الرجعيون الخونة في خدمة الاستعمار الأميركي » . من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

٣٠ ـ بيان الحزب الشيوعي اللبناني في حزيران (يونيه) ١٩٥١ ، تحت عنوان « إلى الاتحاد في جهة وطنية شعبية لاحباط مشاريع المستعمرين الأميركيين والفرنسيين والإنكليز الرامية إلى جعل لبنان مستعمرة أميركية وقاعدة استعمارية حربية » من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

٣١ ـ بيان الحزب الشيوعي اللبناني في أوائل تموز (يوليه) ١٩٥١ ، تحت عنوان « فلتسقط حكومة سافكي دماء العمال والشعب » من وثائق أرشيف صحيفة النهار » .

٣٢ ـ مذكرة مرفوعة من الجبهة الشعبية إلى رئيس الجمهورية في أواخر تموز (يوليه) ١٩٥٢ . من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

٣٣ ـ بيان الجبهة الشعبية إلى الشعب اللبناني في أواخر تموز (يوليو) ١٩٥٢ ، من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

٣٤ ـ نداء المعارضة إلى الشعب اللبناني في ١٧ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ، من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

٣٥ ـ بيان الكتلة الوطنية ، والحزب التقدمي الاشتراكي ، وحزب النداء القومي ، والمستقلون ، في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ . من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

٣٦ ـ بيان الجبهة الاشتراكية الوطنية وحلفاؤها في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

٣٧ ـ برقية رئيس الهيئة الوطنية د . محمد خالد إلى قائد الجيش فؤاد شهاب في ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ . من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

٣٨ ـ بيان ابن الشعب ، أواخر أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ . من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

٣٩ ـ بيان الشباب الوطني في أواخر أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ . من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

٤٠ ـ قصاصة باسم الشباب البيروتي في أواخر أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ ، من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

٤١ ـ كتاب كميل خلاط إلى رئيس الجمهورية كميل شمعون في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٢ . من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

٤٢ ـ مذكرة حزب الجبهة الشعبية إلى رئيس الوزراء خالد شهاب في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ . من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

ثالثاً : المصادر الوثائقية والمراجع العربية :

١ ـ أحمد أمين الحبال : ما لا يعلمه المسلمون عن جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت ، ١٩٨١ .

٢ ـ أحمد طربين : الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨ ، دمشق ١٩٧٠ .

٣ ـ أسعد داغر : مذكراتي على هاشم القضية العربية ، القاهرة ١٩٥٩ .

٤ ـ اسكندر الرياشي : تذكارات اسكندر الرياشي قبل وبعد ١٩١٨ ـ ١٩٤١ . بيروت ١٩٥٣ .

٥ ـ اسكندر الرياشي : رؤساء لبنان كما عرفتهم ، بيروت ١٩٦١ .

٦ ـ البرت حوراني : الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩ ، تعريب : كريم عزقول ، بيروت ١٩٦٨ .

٧ ـ أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى ، م ٣ ، مصر (بدون تاريخ) .

٨ ـ أمين الريحاني : ملوك العرب ، جـ ٢ ، بيروت ١٩٥١ .

٩ ـ أميل حبوش : أساليب السياسة الفرنسية (تقرير مرسل إلى الحكومة الانجليزية وإلى لجنة التحرر الفرنسية في لندن عام ١٩٤١) .

١٠ ـ أنيس صايغ : لبنان الطائفي ، بيروت ١٩٥٥ .

١١ ـ أنيس النصولي : عشت وشاهدت ، بيروت ١٩٥١ .

١٢ ـ باسم الجسر : ميثاق ١٩٤٣ . لماذا كان ؟ وهل سقط ؟ بيروت ١٩٧٨ .

١٣ ـ بشارة الخوري : حقائق لبنانية ، جـ ١ ، جـ ٢ ، جـ ٣ ، درعون ـ حريصا ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ .

١٤ ـ بشارة الخوري : مجموعة خطب ، الطبعة الثانية ، انطلياس ـ (لبنان) ١٩٨٣ ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٥١ .

١٥ ـ د . بيار زيادة : مجموعة وثائق دبلوماسية وسياسية ، لبنان ١٩٤١ ـ ١٩٤٣ ، بيروت ١٩٦٩ .

١٦ ـ جبران تويني : في وضح النهار ـ مقالات مختارة ـ بيروت ١٩٣٩ .

١٧ ـ جمال باشا : ايضاحات عن المسائل السياسية التي جرى تدقيقها بديوان الحرب العرفي المتشكل بعاليه (لبنان) . الجيش الرابع ـ در عليه ـ مطبعة الطنين ١٣٣٤ .

١٨ ـ جورج انطونيوس : يقظة العرب ـ تاريخ حركة العرب القومية ـ تعريب : ناصر الدين الأسد ، احسان عباس ، بيروت ١٩٦٦ .

١٩ ـ جورج حنا : من الاحتلال إلى الاستقلال ، بيروت ١٩٤٦ .

٢٠ ـ جوزف مغيزل : لبنان والقضية العربية ، بيروت ١٩٥٩ .

٢١ ـ حسان حلاق : موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩ ، بيروت ١٩٧٨ .

٢٢ ـ حسان حلاق : المؤرخ العلامة محمد جميل بيهم ١٨٨٧ ـ ١٩٧٨ ، بيروت ١٩٨٠ .

٢٣ ـ حسان حلاق : مذكرات سليم علي سلام ١٨٦٨ ـ ١٩٣٨ ، بيروت ١٩٨٢ .

٢٤ ـ حسان حلاق : مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦ ، بيروت ١٩٨٣ .

٢٥ ـ حسان حلاق : التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢ ، الطبعة الأولى معهد الأنماء العربي ـ بيروت ١٩٨٤ ، الطبعة الثانية الدار الجامعية ـ بيروت ١٩٨٨ .

٢٦ ـ حسن الحكيم : مذكراتي : صفحات من تاريخ سوريا الحديث ، ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨ ، القسم الأول ، بيروت ١٩٦٥ .

٢٧ ـ حنان أبي راشد : جبل الدروز ، مصر ١٩٢٥ .

٢٨ ـ خالد العظم : مذكرات خالد العظم ، جـ ١ ، بيروت ١٩٧٣ .

٢٩ ـ د . خيرية قاسمية : الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ ، بيروت ١٩٨٢ .

٣٠ ـ الدستور اللبناني مع تعديلاته ، مطبعة صادر ـ بيروت ١٩٦٢ .

٣١ ـ ديغول : مذكرات الجنرال ديغول ، جـ ١ ، تعريب وتعليق : خيري حماد ، بيروت ١٩٦٤ .

٣٢ ـ زين زين : الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان ، بيروت ١٩٧١ .

٣٣ ـ زين زين : نشوء القومية العربية ، بيروت ١٩٧٩ .

٣٤ ـ ساطع الحصري : يوم ميسلون ، بيروت ١٩٤٨ .

٣٥ ـ سامي الصلح : مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠ ـ ١٩٦٠ ، بيروت لبنان ١٩٦٠ .

٣٦ ـ سامي الصلح : احتكم إلى التاريخ ، بيروت ١٩٧٠ .

٣٧ ـ شكيب أرسلان (الأمير) : سيرة ذاتية ، بيروت ١٩٦٩ .

٣٨ ـ طوني مفرج : حرب الردة ، بيروت ١٩٧٩ .

٣٩ ـ عادل الصلح : حزب الاستقلال الجمهوري ، بيروت ١٩٧٠ .

٤٠ ـ د . عباس أبو صالح ، د . سامي مكارم : تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي ، بيروت ١٩٨١ .

٤١ ـ عبد الرحمن بكداش العدو : أيام من الحياة ، بيروت ١٩٦٣ .

٤٢ ـ د . عبد الرحمن الشهبندر : مذكرات الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥ ، بيروت ١٩٦٧ .

٤٣ ـ د . عبد الرحمن الكيالي : المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني ١٩٢٦ ـ ١٩٣٩ ، حلب ـ سوريا ، ١٩٥٨ .

٤٤ ـ د . عبد العزيز نوار : وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ ـ ١٩٢٠ ، بيروت ١٩٧٤ .

٤٥ ـ عزيز بك : سوريا ولبنان في الحرب العالمية الأولى ، جـ ٣ ، تعريب : ياسين الجابي ، بيروت (بدون تاريخ) .

٤٦ ـ عمر فاخوري : كيف ينهض العرب ، بيروت ١٩٨١ .

٤٧ ـ عنبرة سلام : جولة في الذكريات بين لبنان وفلسطين ، بيروت ١٩٧٨ .

٤٨ ـ .... عيتاني : مذكرات بيروتي ، جامعة بيروت العربية ، بيروت ١٩٧٧ .

٤٩ ـ د . فيليب حتى : لبنان في التاريخ ، تعريب : أنيس فريحة ، مراجعة : نقلا زيادة ، بيروت ـ نيويورك ١٩٥٩ .

٥٠ ـ فيليب نقاش : مشاهد تاريخية من الحياة العامة اللبنانية ١٩٠٨ ـ ١٩٧٣ ، بيروت (بدون تاريخ) .

٥١ ـ الكتائب اللبنانية : تاريخ حزب الكتائب اللبنانية ، جـ ١ ، بيروت ١٩٧٩ .

٥٢ ـ كمال الحاج : الطائفية البناءة أو فلسفة الميثاق الوطني ، بيروت ١٩٦١ .

٥٣ ـ كمال جنبلاط : حقيقة الثورة اللبنانية ، بيروت ١٩٥٩ .

٥٤ ـ لطف الله نصر البكاسيني الماروني اللبناني : نبذة من وقائع الحرب

الكونية . هذبه ونقحه القس مبارك ثابت الديراني اللبناني ، بيروت ١٩٢٢ .

٥٥ ـ المارونية السياسية ـ سيرة ذاتية ـ بيروت ١٩٧٨ .

٥٦ ـ محمد جميل بيهم : قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور ، جـ ٢ ، بيروت ١٩٥٠ .

٥٧ ـ محمد جميل بيهم : سورية ولبنان ١٩١٨ ـ ١٩٢٢ ، بيروت ١٩٦٨ .

٥٨ ـ محمد جميل بيهم : لبنان بين مشرّق ومغرّب ١٩٢٠ ـ ١٩٦٩ ، بيروت ١٩٦٩ .

٥٩ ـ محمد جميل بيهم : النزعات السياسية بلبنان ١٩١٨ ـ ١٩٤٥ ، بيروت ١٩٧٧ .

٦٠ ـ د . مهيب حمادة : تاريخ علاقة البقاعيين بالسوريين ، جـ ١ (١٩١٨ ـ ١٩٣٦) بيروت ١٩٨٣ .

٦١ ـ المؤتمر العربي الأول ١٩١٣ المنعقد في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية شارع سن جرمان في باريس من ١٣ رجب ١٣٣١ ـ ١٨ حزيران ١٩١٣ إلى ١٨ رجب ١٣٣١ ـ ٢٣ حزيران ١٩١٣ . صادر عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية بمصر . القاهرة ١٣٣١ ـ ١٩١٣ ، مطبعة البوسفور ـ مصر .

٦٢ ـ نعيم زيلع : الرئيس اده يتكلم ، بيروت (بدون تاريخ) .

٦٣ ـ وجيه علم الدين : العهود المتعلقة بالوطن العربي ، بيروت ١٩٦٥ .

٦٤ ـ د . وجيه كوثراني : وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣ ، بيروت ١٩٨٠ .

٦٥ ـ د . وجيه كوثراني : بلاد الشام ـ قراءة في الوثائق ـ بيروت ١٩٨٠ .

٦٦ ـ الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ١٩٤٧ ـ ١٩٥٠ جامعة الدول العربية ـ القاهرة ١٩٧٤ .

٦٧ ـ وليد عوض : أصحاب الفخامة رؤساء لبنان ، بيروت ١٩٧٧ .

٦٨ ـ وليد فارس : التعددية في لبنان ، الكسليك ـ لبنان ١٩٧٩ .

٦٩ ـ يوسف الحكيم : بيروت ولبنان في عهد آل عثمان ، بيروت ١٩٦٤

٧٠ ـ يوسف الحكيم : سورية والعهد الفيصلي ، بيروت ١٩٨٠ .

٧١ ـ يوسف الحكيم : سورية والانتداب الفرنسي ، بيروت ١٩٨٣ .

٧٢ ـ يوسف سالم : ٥٠ سنة مع الناس ، بيروت ١٩٧٥ .

٧٣ ـ يوسف السودا : في سبيل الاستقلال ـ في وادي النيل ـ جـ ١ ، ١٩٠٦ ـ ١٩٢٢ ، بيروت ١٩٦٧ .

٧٤ ـ د . يوسف مزهر : تاريخ لبنان العام ، جـ ٢ ، بيروت (بدون تاريخ) .

٧٥ ـ يوسف يزبك : مؤتمر الشهداء ، بيروت ١٩٥٥ .

رابعاً : المصادر الأجنبية :

1 – Catroux, Général G; Dans la Bataille de La Méditerrannée Egypte – Levant, Afrfique de Nord 1940 – 1944, Paris 1949.

2 – Fisher, Sydney N.; The Middle East, A History, London 1960.

3 – Glubb; J. B.; Syria, Lebanon, Jordan, London 1967.

4 – Haddad, George M.; Revolutions and Military Rule in The Middle East Vol II (The Arab states) New York 1970.

5 – Haut Commissariat de la Republique Francaise en Syrie et au Liban, La Syrie et le Liban en 1922, Paris 1922.

6 – Hourani, Albert; Syria and Lebanon, F. E. 1946, S. E. London 1954.

7 – Ismail, Adel; Le Liban, Histoire d'un Peuple, Beyrouth 1965.

8 – Ismail, A.; Documents Diplomatiques et Consulaires – Consulat de Beyrouth, Vols. 18, 19, Beyrouth 1979.

9 – Loheac, Lyne; Daoud Ammoun et La Création de L'Etat Libanais, Paris 1978.

10 – Longrigg, Stephen H; Syria and Lebanon under French Mandate, London 1958.

11 – Rabbath, Edmond; La Formation Historique du Liban Politique et Constition-nel, Beyrouth 1973.

12 – Rondot, P.; The Political Institution of Lebanese Democracy (Politics in Lebanon) New York, London, Sydney 1966.

13 – Sachar, Howard M.; Europe Leaves The Middle East 1936 – 1954, London 1974.

14 – Salem, E; Cabinet Politics in Lebanon (The Middle East Journal) Washingthon 1967.

15 – Shotwell,. James; At the Paris peace Confernce, New York 1937.

16 – Spears, sir Edward; Fulfilment of a Mission Syria and Lebanon 1941 – 1944, Britain 1977.

17 – Touma, Toufic; Paysans et Institutions Féodale Chey Les Druzes et Les Maronites du Liban du XVIIe siécle a 1914, T. II, Beyrouth 1971 – 1972.

17 – Williams, Ann; Britain and France in The Middle East North Africa, New York – London 1968.

خامساً الدوريات العربية :

١ - الأسبوع العربي (بيروت) ١٩٦٠ .
٢ - أوراق لبنانية (بيروت) ١٩٥٧ .
٣ - ألف باء (دمشق) ١٩٢٨ ، ١٩٢٩
٤ - البصير (الاسكندرية) ١٩٣٢ .
٥ - البناء (بيروت)١٩٥٢ .
٦ - بيروت (بيروت) ١٩٣٦ .
٧ - بيروت المساء (بيروت) ١٩٥٠ .
٨ - البلاد (طرطوس) ١٩٣٦ .
٩ - التضامن (لندن) ١٩٨٣ .
١٠ - تلغراف بيروت (بيروت) ١٩٤٦ ، ١٩٥٢ .
١١ - الجمهور (بيروت) ١٩٣٨ .
١٢ - الحياة (بيروت) ١٩٤٩ .
١٣ - الدستور (بيروت) ١٩٥٢ .
١٤ - الديار (بيروت) ١٩٥٠ .
١٥ - رقيب الأحوال (بيروت) ١٩٥٢ .
١٦ - السفير (بيروت) ١٩٧٩ ، ١٩٨٤ .
١٧ - الشراع (بيروت) ١٩٨٤ .
١٨ - الشرق (بيروت) ١٩٥٠ - ١٩٥٢ .
١٩ - الصحافي التائه (زحلة - بيروت) ١,٣٣ ، ١٩٥٠ .
٢٠ - صدى لبنان (بيروت) ١٩٥١ .
٢١ - العروبة (بيروت) ١٩٤٧ .
٢٢ - العمل (بيروت) ١٨٩٣٢ ، ١٩٣٣ .

٢٣ - العهد الجديد (بيروت) ١٩٢٩ .
٢٤ - لسان الحال (بيروت) ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ .
٢٥ - لسان العرب (القدس) ١٩٢٢ .
٢٦ - المصور (القاهرة) ١٩٥١ .
٢٧ - المفيد (بيروت) ١٩١٣ .
٢٨ - المقاصد (بيروت) ١٩٨١ ، ١٩٨٣ .
٢٩ - المقتبس (دمشق) ١٩١٩ .
٣٠ - المقطم (مصر) ١٩١٣ .
٣١ - المنار (مصر) ١٩١٣ .
٣٢ - الموقف (بيروت) ١٩٨٣ .
٣٣ - المؤيد (مصر) ١٩١٣ .
٣٤ - النداء (بيروت) ١٩٥٢ .
٣٥ - النهار (بيروت) ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢ .
٣٦ - الهدف (بيروت) ١٩٥٠ ، ١٩٥٢ .
٣٧ - اليوم (بيروت) ١٩٥٠ .

سادساً - الصحف والدوريات والتقارير والنشرات الأجنبية :

1 – Arab World, Political and Diplomatic History 1900 – 1967. Chronological Study, Vol. 2 1942 – 1952, by Menahem Mansoor (Washington 1972).

2 – Cahiers de l'Orient Contemporain, 1945 – 1952, Vols. I – XXVI (26 Vols) Centre d'Etudes de L'Orient contemporain de L'institut d'Etudes Islamiques de l'Université de Paris. Paris.

3 – KEESING'S Contemporary Archives, 1940 – 1954, Vols. IV – IX, (6 Vols.) Weekly, Diary of World – Events (London).

4 – The Middle East Journal 1958, Vol. 12, 1967, Vol. 21. (Washington).

5 – The MIDDLE East and North Africa, (London 1977, 24th Edition).

6 – Times (London) 1941.

سابعاً : المقالات :

١ - الأب بطرس ضو : موارنة الغد على ضوء تاريخهم ، بعبدا - لبنان ١٩٧٧ .

٢ ـ د . حسان حلاق : المؤتمر العربي الأول ١٩١٣ ، الموقف ، بيروت ، ١٩٨٣ .

٣ ـ رشيد رضا : ما للمسلمين نائمين كأهل الكهف ؟ المقاصد ، بيروت ، ١٩٨٣ .

٤ ـ صائب سلام (الرئيس) : وهل فشل الاستقلال ؟ المقاصد ، بيروت ١٩٨١ .

٥ ـ د . علي شعيب : أزمة المرسومين (٤٩) و(٥٠) ، السفير ، بيروت ، ١٩٨٤ .

٦ ـ د . مسعود ضاهر : لماذا رفضت فرنسا وصول مسلم إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية ، السفير ، بيروت ، ١٩٧٩ .

٧ ـ يوسف عزاريا : شارل مالك وأعداء العروبة ، آب (أغسطس) ١٩٥٠ ، من وثائق أرشيف صحيفة « النهار » .

ثامناً : المقابلات :

١ ـ تقي الدين الصلح (الرئيس) ، بيروت ، ٩ آذار (مارس) ١٩٧٩ .

٢ ـ د . زاهية قدورة ، (بيروت) ، ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ .

٣ ـ د . زكي النقاش ، (بيروت) ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ .

٤ ـ محمد جميل بيهم (العلامة) ، بيروت ، ٢٨ تموز (يوليه) ١٩٧٧ .

٥ ـ محمد علي حمادة (السفير) ، بيروت ، ٤ حزيران (يونيه) ١٩٨٢ .

الفهرس



هذا الكتاب

يبحث مؤلف هذا الكتاب في الجذور الحقيقية للأزمة اللبنانية التي تعتبر من أهم وأعقد الأزمات في التاريخ العربي الحديث. وهو يدرس في العمق مواقف القوى والطوائف اللبنانية من الكيان اللبناني ومن علاقاته العربية والدولية. ويعالج المؤلف الاتجاهات والقيادات السياسية والطائفية والاقتصادية، وأسباب استمرار الصراعات والنزاعات اللبنانية. وينتهي إلى دراسة «الميثاق الوطني اللبناني» والتأكيد على أن هذه التسوية السياسية، لم تكن في العام ١٩٤٣ تسوية لبنانية فحسب، بقدر ما كانت تسوية عربية ودولية. كما يبحث المؤلف في تطورات القضية اللبنانية وأبعادها العربية والدولية حتى عام ١٩٥٢، بما فيه حادثة اغتيال الرئيس الشهيد رياض الصلح. وتعود أهمية هذه الدراسة إلى اعتمادها على مصادر أساسية وأصلية، ووثائق لبنانية وعربية ودولية تنشر للمرة الأولى.

وقد أضاف المؤلف إلى دراسته ملاحق وثائقية ومستندات تاريخية لتعميق الدراسة وتوثيقها.


ISBN 614-402-209-2
9 786144 022092